

مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم القانونية والسياسية
مختبر البحث: الدراسات السياسية والقانون العام
أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام
في موضوع:

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

- تحت إشراف الدكتور:
الحسن الوارث

- إعداد الطالبة الباحثة:
سناء السعيدي

لجنة المناقشة:

- د. الحسن الوارث: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – فاس- مشرفا ورئيسا
د. رشيد المرزكيوي: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – فاس- مقرر
د. سعيد الصديقي: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – فاس - مقرر
د. عبد العزيز قراقي: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – الرباط السويسي- عضوا
د. عبد الحميد بنخطاب: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – الرباط أكدا- مقرر

إهداء

بداية لا يسعني إلا أن أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالحمد والشكر على فضله وهديه بأن وفقني إلى إتمام هذا البحث.

❖ إلى من نزلت في حقهما الآية الكريمة في قوله تعالى:
"وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى والدي الكريمين: أبي وأمي حفظهما الرحمان وأطال في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية.

❖ إلى رمز الأخوة والإخلاص والوفاء ورمز المحبة الصادقة، إخوتي الأعزاء:
نادية، بدر، نزال، روميسة.

❖ إلى روح الأستاذة القديرة " نجية بن يوسف " رحمها الله وجعل قبرها روضة من رياض الجنة.

❖ إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء الذين ساعدوني بالقليل أو الكثير.

سنة المعدي

شكر وتقدير

لا يسعني وأنا أقدم هذا العمل المتواضع إلا أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لأستاذي المشرف الدكتور: " الحسن الوارث " الذي وجهني عند الخطأ، وشجعني عند الصواب، ولو يبخل عليّ بتوجيهاته وإرشاداته.

شكري الالمحدود للأساتذة الأجلاء، أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل وإثراءه بملاحظاتهم القيمة.

الدكتور "رشيد المرزكيوي"

الدكتور "سعيد الصديقي"

الدكتور "عبد العزيز قراقي"

الدكتور "عبد الحميد بن خطاب"

وشكري الالمنهاهي للأساتذة الكريمة " حكيم لغريم " رئيسة مصلحة الدكتوراه ومصلحة الشؤون الثقافية بكلية الحقوق بفاس.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا البحث.

سناء السعيد

لائحة المختصرات

AEF	Afrique Equatoriale Française	دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية
AGOA	African Growth and Opportunity Act	قانون النمو والفرص في إفريقيا
AGUIMCO	Agence Guinéenne et Marocaine de coopération	وكالة التعاون المغربي-الغيني
AMAMCO	Agence Mauritanienne et Marocaine de coopération	وكالة التعاون المغربي-الموريتاني
AMCI	Agence Marocaine de coopération internationale	الوكالة المغربية للتعاون الدولي
AOF	Afrique Occidentale Française	دول إفريقيا الغربية الفرنسية
BADEA	Banque Arabe pour le développement économique en Afrique	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
BCM	Banque commerciale du Maroc	البنك التجاري المغربي
BMCE	Banque Marocaine du commerce extérieur	البنك المغربي للتجارة الخارجية
BOA	Bank of Africa	بنك إفريقيا
CCGT	Consortium pour les canalisations, les granulats et les Travaux	مجموعة الأنابيب والبحص والأشغال
CCJA	Cour commune de justice et d'arbitrage	المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم
CEA	Commission économique pour l'Afrique	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
CEDEAO/ ECOWAS	Communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
CEN-SAD	La communauté des états Sahélo-Sahariens	تجمع دول الساحل والصحراء
CEMAC	Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale	المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا
CGEM	Confédération générale des entreprises du Maroc	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
CMPE	Centre Marocain de promotion des exportations	المركز المغربي لإتعاش الصادرات

FAO	Organisations des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
IIRA	Indice de l'intégration régionale en Afrique مؤشر التكامل الإقليمي لإفريقيا
ISDB	Islamic development Bank البنك الإسلامي للتنمية
JICA	Agence japonaise de coopération internationale وكالة اليابان للتعاون الدولي
MINUSCA	Mission multidimensionnelle intégrée des Nations unies pour la stabilisation en Centrafrique بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى
MINUSS	Mission des Nations unies au Soudan du Sud بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
MONUSCO	Mission de l'organisation des Nations unies en République démocratique du Congo بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
NAFTA	North American Free Trade Agreement التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية
NEPAD	Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا
OHADA	Organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires منظمة تنسيق قانون الأعمال الإفريقية
OIF	Organisation internationale de la francophonie المنظمة الدولية الفرنكوفونية
RAM	Royal Air Maroc الخطوط الملكية المغربية
PNUD	Programme des Nations unies pour le développement برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
TICAD	Conférence internationale de Tokyo sur le développement de l'Afrique مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا
UEMOA	Union économique et monétaire ouest-africaine الاتحاد الاقتصادي والنقدي في إفريقيا الغربية
ZLECAF	Zone de libre-échange continentale en Afrique منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مقدمة

يعد مفهوم السياسة الخارجية من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير لدى الفاعلين والمهتمين بمتغيرات العلاقات الدولية، وبمتابعة وتحليل الباحثين والأكاديميين، باعتبارها اختيارات تشمل أنماطا متعددة من القرارات الخارجية التي يمكن أن تمارسها الدولة في علاقاتها سواء مع غيرها من الدول أو مع باقي أشخاص القانون الدولي العام، من خلال مختلف المستويات التي تتحكم في هندسة البيئة الدولية وتؤثر في صناعة السياسة الخارجية لكل دولة، أخذا بعين الاعتبار ما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وعسكرية وما تزخر به من مؤهلات بشرية واقتصادية وتبعاً لموقعها الجغرافي وتوجهاتها السياسية.

وعادة ما تختلف توجهات السياسة الخارجية لكل دولة على حدة بالنظر لمجموعة من الأسباب والدوافع، منها اختلاف تصورات كل دولة وتمثلاتها وأهدافها داخل المنظومة الدولية، والمتغيرات التي تحدد السياسة الدولية والاختيارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول في انسجام مع ذات مجتمعها ومحركاته التي تمتد من المظهر المادي المجرد إلى المقومات المعنوية فيه.

وعليه فإن تحليل توجهات السياسة الخارجية للدولة عادة ما تؤخذ فيها مجموعة من الاعتبارات المتعددة والمعقدة والمتراكبة فيما بينها، ومجموع تلك الاعتبارات والروابط هو الذي يصنع الاختيارات الدولية لدولة ما، سواء تجاه دولة أخرى أو مجموعة من الدول أو تجاه باقي الفاعلين الدوليين عبر استثمار ما تتوفر عليه من زخم ورصيد ومؤهلات مادية ولا مادية.

والمغرب يعد من البلدان التي تتوفر على رصيد تاريخي وسياسي ورأسمال اقتصادي واجتماعي يعود إلى قرون مضت، استطاع من خلاله إنشاء علاقات دبلوماسية مع مختلف بلدان العالم، مما أكسبه إشعاعا دبلوماسيا رائدا، بفضل تاريخه السياسي وسياسته الخارجية الواضحة التي أصبحت بمثابة محددات ثابتة توجه صناع القرار الخارجي، وتحدد المتغيرات

الدبلوماسية بأكملها؛ حيث أصبحت للدبلوماسية المغربية اختيارات يعمل جميع الفاعلون فيها على التنسيق والتشاور والتعاون من أجل صياغة وبلورة القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن مصالح المملكة ومصالح مواطنيها.

فعلاقات المغرب بالدول والفاعلين الدوليين ترتبط بنوعين من الاعتبارات، اعتبارات تتبع من قيمه ومدركاته الجماعية، واعتبارات تهدف إلى الدفاع عن مصالحه وأولوياته، حيث أنه غالبا ما يتم تحديد تلك الاعتبارات من خلال تصور صانع السياسة الخارجية المغربية لها، وما يربط بينه وبين باقي الأطراف والفاعلين في السياسة الدولية من مصالح ورهانات وأولويات، ولعل من بين الدوائر التي ارتبط بها المغرب بعلاقات مكثفة ومعقدة واعتمد لتقويتها على اختيارات من نوع خاص، الدائرة الإفريقية -إفريقيا جنوب الصحراء-، التي تعد من بين أهم دوائر السياسة الخارجية المغربية، خاصة في العقدين الأخيرين والسنوات الأخيرة من العقد الحالي بشكل خاص.

ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب موضوعية وبنوية، منها: تراجع فرص المغرب داخل الفضاء المغاربي بسبب تصلب الموقف الجزائري من ملف الوحدة الترابية وتزايد أجواء عدم الاستقرار السياسي في ليبيا مؤخرا،¹ وكذا الموقع الجغرافي للمغرب، فباعتباره ينتمي جغرافيا لإفريقيا التي تشكل بالنسبة له الفضاء الطبيعي والامتداد الاستراتيجي، ارتبط منذ القدم بروابط تاريخية عميقة مع دول القارة؛ خاصة مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما دفع صانع السياسة الخارجية المغربية إلى بناء استراتيجية متعددة الأبعاد في علاقات المغرب مع تلك البلدان، وهي استراتيجية تشكل نتائج علاقات تطورت عبر التاريخ، وارتكزت على قاعدة صلبة من التمازج المغربي الإفريقي المشترك، الذي هو تراث متعدد الأبعاد، منه ما هو تاريخي وما هو اقتصادي.

¹ عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي" في " العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش/المغرب، الطبعة الأولى 2016، ص 35.

وعلى الرغم من الاعتبارات الجغرافية التي تربط بين المغرب ومحيطه الإفريقي، فإن علاقاته بإفريقيا جنوب الصحراء، لا تتحكم فيها العوامل الجغرافية فقط وإنما هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية، من بينها الجوانب الدينية المتمثلة في الروابط الروحية والحضارية والاشتراك في المدركات الجماعية، ونظرا للفوائد السياسية والمنافع الاقتصادية وكذا المصالح المشتركة التي يمكن الرهان عليها من خلال استثمار مختلف العوامل والمؤهلات، فقد ظل المغرب صلة وصل بين أوروبا وإفريقيا، وكان له الفضل في نشر الإسلام في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء عن طريق الزوايا الدينية خاصة التيجانية والقادرية.¹

وللتأكيد على أهمية هذه القارة بالنسبة للمغرب ومحورية الدائرة الإفريقية ضمن سياسة المغرب الخارجية فقد كان الملك الراحل "الحسن الثاني" كثيرا ما يستعمل تعبيراً مجازياً يقارن من خلاله المغرب بشجرة تمتد جذورها في إفريقيا وأغصانها في أوروبا. وهو تعبير ينطوي من جهة على الوعي الكبير بالأهمية التي يحظى بها المغرب من الناحية الجغرافية، كما يعبر من جهة أخرى عن كون القارة الإفريقية تمثل للمغرب عمقا حضاريا واستراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه.

وفي هذا الصدد أكدت المملكة من خلال ديباجة دستور 2011، على أن الانتماء الإفريقي يشكل أحد أعمدة وركائز الهوية المغربية، وأن المغرب يسعى إلى تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء، علاوة على كونه قد نص على ضرورة تقوية التعاون جنوب-جنوب.

وهكذا أصبح البعد الإفريقي يشكل إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية، وقد برز هذا التوجه من خلال مشاركة العاهل المغربي في العديد من المؤتمرات وفي الزيارات المتتالية والمتكررة إلى العديد من البلدان الإفريقية؛ حيث شكلت هذه الأنشطة إشارة ذات

¹ بوجي علي، "الالتزام المغربي المتميز في القارة الإفريقية"، ترجمة: المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 107.

مغزى عميق لأهمية البعد الإفريقي بالنسبة للدبلوماسية المغربية وحيويته.¹ وما الزيارات الملكية الأخيرة لعدة دول من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء إلا ترجمة لمضامين الدستور المغربي، وتجسيد للبعد الإفريقي للمغرب، وتأكيد على ضرورة تعزيز علاقات التعاون جنوب-جنوب من خلال تكريس التضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية.

وفي هذا الإطار تم إضفاء دينامية جديدة على التوجه الإفريقي للدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تهدف إلى تنفيذ وتفعيل توجهات المملكة الرامية إلى تحقيق التضامن الإفريقي وتطوير التعاون جنوب-جنوب، وتمثل الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب صورة واضحة لهذه المقاربة الجديدة التي تركز على البعد الاقتصادي والأمني والاجتماعي في هذه العلاقات، وإن كانت تهدف إلى تعبئة الرأي العام الإفريقي لدعم المصلحة الوطنية للمملكة المغربية المتمثلة في قضية الصحراء، فإن عنصر التعاون ونقل التجربة المغربية في كافة المجالات نحو هذه الدول يبقى حاضرا بقوة.

وإذا كان التوجه الجديد للمغرب في علاقته مع دول إفريقيا جنوب الصحراء فرضته مجموعة من المتغيرات والمستجدات التي شهدتها المنطقة، إلى جانب بعض التحديات والتهديدات التي باتت تعرفها هذه الدائرة الإفريقية؛ كظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتهريب، وغيرها من الإكراهات التي ترتبط بشكل أساسي بغياب التنمية وعدم الاستقرار وانهيار المفهوم التقليدي للدولة والنزاعات الداخلية، فإن شعور المغرب بخطورة إغفال العمق الإفريقي -خاصة جنوب وشرق الصحراء-، الذي ظل لمدة طويلة مرتعا خصبا للدبلوماسية الجزائرية المعادية للوحدة الترابية للمغرب والدول المساندة لها أو ما سمي بدول المحور الإفريقي للجزائر-نيجيريا-جنوب إفريقيا، أو مجالا للتنافس الدولي، سيؤدي

¹ زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006"، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، أبريل 2007، ص 69.

بالدبلوماسية المغربية إلى إعادة الاعتبار للبعد الأفريقي كأحد الأولويات الأساسية بالنسبة للعمل الدبلوماسي المغربي.

وهكذا فإن التوجه الجديد للدبلوماسية المغربية لم يعد مقتصرًا على الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية كما كان الوضع سابقًا، بل تم توسيع مجال النشاط الدبلوماسي المغربي السياسي والاقتصادي والثقافي ليشمل أيضا الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، وذلك بهدف خلخلة التوازن والبحث عن داعمين جدد لمصالح المملكة بالاعتماد على ما تزخر به من مؤهلات تاريخية واقتصادية وما تتوفر عليه من موقع جغرافي ومكانة سياسية وإشعاع داخل الساحة العالمية.

ولقد شكلت سنة 2016 بداية ملموسة ورسمية لمحاولة المغرب تصحيح خطأ سياسة الكرسي الفارغ في المنتظم الإفريقي، وقد ابتدأ هذا المسار من خلال ما عرف بالدبلوماسية الاقتصادية عبر جولة الملك "محمد السادس" في عدد من الدول الإفريقية والتي توجت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي من جهة، وبانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي من جهة ثانية.

عموماً، إن التحرك المغربي تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بمنهج ورؤية جديدة أملت متطلبات اقتصادية ملحة، خصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا الشريك الأساسي للقارة؛ حيث أنه في السنوات العشر الأخيرة عملت الدبلوماسية المغربية في إفريقيا على تنويع المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات.¹ كما ساهمت فلسفة العهد الجديد للملك "محمد السادس" المبنية على معالجة الأزمات بطرح الإصلاحات اللازمة، وتدبير التنمية الاقتصادية بالاعتماد على المقومات الذاتية للقارة الإفريقية،² في الدفع بالدبلوماسية المغربية للعمل من أجل تطوير التعاون الإفريقي كأحد الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية للمغرب.

¹ "المغرب-إفريقيا: علاقات تعاون متجددة"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، العدد 36 دجنبر 2020، ص 06.

² الحسين وكاك، "إفريقيا بين طموح التحول ومعوقات التنمية" في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015، ص 311.

وبهذا فإن الاستراتيجية الجديدة للمغرب اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بعد زيارات العاهل المغربي للعديد من هذه الدول، والتي تهدف إلى تطوير التعاون في مختلف المجالات؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية والأمنية، هي تعبير عن المكانة التي تحظى بها هذه الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية، رغم ما يجابهها من تحديات، وما ينتظرها من رهانات لتطوير العلاقات بين الطرفين.

أهمية الموضوع:

تتبع أهمية موضوع هذه الأطروحة من اعتبارات عديدة بعضها يتعلق بالمغرب، وبعضها الآخر له علاقة وطيدة بالقارة الإفريقية والتحولت العديدة التي شهدتها هاته القارة في الآونة الأخيرة، خاصة قسمها الأكبر الذي يطلق عليه في الأدبيات السياسية "إفريقيا جنوب الصحراء"، وتتمثل تلك الاعتبارات في الآتي:

أولاً: الدور الأساسي والهام الذي اضطلع به المغرب في هذه القارة الإفريقية التي يعد جزءا لا يتجزأ منها، وهو دور قد بدأ منذ زمن بعيد، وامتد إلى مجالات متعددة، بدءا بالميدان التجاري وانتهاء بالمجالين الثقافي والديني، وهو دور استمر وتواصل إلى حدود الساعة؛ بحيث لم يقتصر المغرب في تحركاته على غرب إفريقيا ووسطها، بل تجاوز ذلك إلى انفتاحه في السنوات الأخيرة على شرق إفريقيا.

ثانياً: المتغيرات الجديدة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ضمنها الزيارات الملكية الأخيرة للعديد من دول هاته الدائرة الإفريقية، هذه الزيارات التي أتت في سياق مرتبط بتأكيد الملك "محمد السادس" في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2016 على رغبة المغرب في العودة إلى مكانه الطبيعي في منظمة الاتحاد الإفريقي من أجل الدفاع عن مصالحه ومصالح شعوب القارة، وفعلا قدم المغرب طلبه وتمكن من حصد 28 صوتا من الدول الأعضاء بالمنظمة التي أيدت انضمامه لأروقة هذه المنظمة التي كان المغرب أحد مؤسسيها، ليتمكن بالفعل من الانضمام بصفة رسمية خلال

القمة 28 لرؤساء الدول الإفريقية بالاتحاد الإفريقي، فضلا عن تقديمه طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)؛ الأمر الذي يجعل البحث العلمي في المغرب ملزما بمسايرة هاته المستجدات، والتوقف عندها من زاوية بحثية من أجل تقديم رؤية أكاديمية موازية للتوجه الدبلوماسي المغربي الجديد؛ تشكل رافدا له بما يحتاجه من معطيات.

ثالثا: أهمية إفريقيا بالنسبة للمغرب، فهي بالنسبة له كما أشار إلى ذلك الملك "محمد السادس" في خطابه بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب -السابق-: "أكثر من مجرد انتماء جغرافي وارتباط تاريخي، فهي مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة، وعلاقات تعاون مثمر وتضامن ملموس"، إفريقيا هي امتداد طبيعي للمغرب وعمق استراتيجي له؛ بل أكثر من ذلك فقد اعتبر الملك "محمد السادس" بأنها: "ليست هدفا وإنما التزام، كما أنها ليست سوقا لبيع وترويج المنتجات المغربية أو مجالا للربح السريع، وإنما هي فضاء للعمل المشترك من أجل تنمية المنطقة وخدمة المواطن الإفريقي".

رابعا: أن المغرب رغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984 وانضمامه المتأخر نسبيا إلى الاتحاد الإفريقي، وهو الإطار الذي يعد استمرارا لتلك المنظمة، قد بقي حاضرا بشكل قوي في القارة الإفريقية؛ من خلال مشاريعه واستثماراته الكبيرة. وسيرا على نفس النهج فقد أكد دستور المملكة المغربية لسنة 2011 هذا الالتزام تجاه القارة حين نص في ديباجته على أن المغرب يسعى إلى تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء، علاوة على التنصيص على تقوية التعاون جنوب-جنوب.

خامسا: أن المغرب بحكم موقعه في مفترق طرق الأسواق العالمية، وفي علاقاته مع دول القارة في توجهه الجديد ينطلق من منظور استراتيجي متجدد جنوب-جنوب، عبر الدعوة من جهة إلى اعتماد إفريقيا على مقوماتها وقدراتها الذاتية، ومن جهة أخرى عبر سعيه إلى ترسيخ علاقاته التاريخية مع بلدان القارة عبر مبادرات تشمل الحقل الديني والإنساني والتموي.

وعلى هذا الأساس فإن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه القارة الإفريقية خاصة إفريقيا جنوب الصحراء جاءت كوعي من صناع سياسته الخارجية بالتحديات التي تواجهها والمشاكل التي تعيق إقلاعها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذا ما تعبر عنه باستمرار الخطب الملكية والزيارات التي يقوم بها العاهل المغربي لدول القارة، وكذا الاتفاقيات والشركات التي تبرمها مؤسسات الدولة سواء العامة أو الخاصة مع العديد من دولها.

لذلك فإن الاستراتيجية الجديدة للمغرب بإفريقيا جنوب الصحراء تركز على أسس مختلفة خاصة منها :دعم التنمية المستدامة وتطوير المهارات البشرية وإشراك القطاع الخاص وكذا الفاعلين الجدد في نقل المعرفة وتبادل الخبرات، ومن أجل تحقيق ذلك تعتمد هذه الاستراتيجية على آليات جديدة وعلى رأسها الدبلوماسية الاقتصادية التي باتت تحتل أحد مرتكزات الدبلوماسية المغربية تجاه هذه الدائرة، وهكذا أصبحت بعض الشركات المغربية تمتلك فروعا لها في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، أو تملك نسبة مهمة من أسهم بعض الشركات الخاصة والحكومية في هذه البلدان.

واعتمادا على المعطيات السالفة الذكر يتضح أن هناك رهانين أساسيين للدبلوماسية المغربية الجديدة تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء وهما:

1- رهان سياسي: يتمثل في توسيع دائرة الدول الإفريقية الداعمة للوحدة الترابية للمغرب.

2- رهان اقتصادي: يقوم على تعزيز الحضور الاقتصادي للمغرب كأحد وسائل تحقيق الهدف الأول.

وانطلاقا من أهمية وقيمة الرهانين السابقين، فقد أصبح مجال السياسة المغربية الإفريقية مجالا لتعدد الفاعلين، فإلى جانب الانخراط الملكي هناك القطاعات العمومية التي تكون عادة حاضرة، وأيضا القطاع الخاص المغربي الذي أصبح ينخرط بشكل تدريجي، من خلال حضور البعثات الدبلوماسية، والعديد من المؤسسات العمومية (المكتب الوطني للماء الصالح

للشرب، المكتب الوطني للكهرباء...) والمقاولات التجارية التابعة للقطاع العام والخاص (البنك المغربي للتجارة الخارجية، التجاري وفا بنك، مجموعة المدى...).

كل تلك الخطوات والأشواط التي قطعت مؤخرا تجاه تلك الدائرة (إفريقيا جنوب الصحراء)، وكل تلك الأدوار والاستراتيجيات الجديدة تظل في حاجة إلى تقييم يبين نقاط قوتها ومظاهر ضعفها مما يعطي لموضوع الأطروحة أهمية خاصة انطلاقا من كونها تأتي في الوقت الذي لازالت فيه تلك التوجهات قيد التشكل مما يجعل منها مساهمة متواضعة في النقاش حول تلك التوجهات .

أسباب اختيار الموضوع:

لم يأتي اختياري لموضوع هذه الأطروحة اعتباطيا، وإنما جاء عن وعي، وبناءا على مجموعة من الاعتبارات، أهمها:

أولاً: الرغبة في اكتشاف خفايا السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، والوقوف عند تلك السياسة بشيء من التحليل من أجل معرفة الأسباب التي جعلت المغرب يغير من استراتيجية تحركه تجاه هذه الدائرة الإفريقية.

ثانياً: محاولة اكتشاف الآليات والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تقوية سياسة المغرب الإفريقية وتعزيزها، وكذلك محاولة التوقف عند أهم الإيجابيات التي قد تعود على المغرب من وراء تغيير استراتيجيته تجاه تلك القارة.

ثالثاً: ضرورة البحث عن بدائل وخيارات جديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصا أن الخيارات التقليدية التي كان المغرب يعتمد عليها سابقا في سياسته الإفريقية لم تحظى بنجاح كبير على ما يبدو ولم تحقق كامل مراميها. الأمر الذي يجعل الباحثين الأكاديميين المغاربة مطالبين بالانخراط في تلك المهمة من أجل مساعدة صناع السياسة الخارجية في البحث عن تلك البدائل والخيارات الجديدة.

رابعاً: راهنية موضوع هذا البحث، وهي الراهنية التي يمكن رصدها من خلال الحركة التي بدأت تعرفها السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء والتي سبق وأشرنا إلى بعض ملامحها، وهي الحركة التي عبرنا عنها في هذه الدراسة بـ "التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، وهي حركة على الرغم من أهميتها فإنها تحتاج من الباحثين تقييمها والوقوف عندها بشيء من التحليل، قصد كشف أهم العقبات التي قد تعترض طريقها، وأهم الفرص التي ستتيحها للمغرب.

أهداف البحث:

تأتي هذه الأطروحة للبحث بشكل عميق في "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، سواء من حيث محدداتها أو المتغيرات الدولية والإقليمية الطارئة والمؤثرة في بنيتها، وكذا من حيث الفاعلين الأساسيين ودورهم في بلورة هذه السياسة الجديدة . كما أن الدراسة تبتغي رصد مظاهر التفاعل بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء سواء داخل المنظمات الدولية القارية أو الإقليمية، ومن جانب آخر التفاعلات الثنائية وتمظهراتها في إطار التعاون الثنائي.

فالمغرب عرف حضوراً في الدبلوماسية المتعددة الأطراف سواء على الصعيد القاري أو من خلال تفاعل الدبلوماسية المغربية مع عدد من القضايا الشاملة التي تهم القارة خصوصاً مع انضمام المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي، فإن هذه الدراسة أيضاً تفترض بأن المغرب وبلا أدنى شك سينخرط بشكل كبير في الدفاع عن قضايا القارة، في إطار تفاعله الإيجابي داخل المنظمات الدولية والقارية والإقليمية على حد سواء .

وبناء عليه تسعى الدراسة إلى رصد مظاهر التفاعل بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء سواء على المستوى المتعدد الأطراف بشقيه -على صعيد المنظمات وعلى صعيد التعاون الثلاثي-، وبطبيعة الحال فهذا التفاعل لن يلغي أو يعوض بأي حال من الأحوال التعاون الثنائي بين المغرب ومختلف دول هذه الدائرة الإفريقية.

لكن في نفس الوقت، فإن السياسة الإفريقية للمغرب رغم النتائج التي حصلت عليها، فهي ما زالت تواجه تحديات ينبغي مقارعتها من أجل رفع نجاعة الحضور المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء.

صعوبات البحث:

- صادف البحث في هذا الموضوع مجموعة من الصعوبات، من بينها:
 - تشعب موضوع البحث واتساعه، بحيث يمكن أفراد بعض فروع برسائل وبحوث علمية مستقلة.
 - صعوبة الحصول على بعض المعلومات فيما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء من "وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج"، وأيضا الإحصائيات المتعلقة بتكوين الأطر الإفريقية بالمغرب من طرف "الوكالة المغربية للتعاون الدولي" رغم الزيارات المتكررة للوكالة.

نطاق الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فقد ارتأينا معالجة موضوع: "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء" ضمن إطار مجالين زمني ومكاني، تم تحديدهما على النحو التالي:

أولا: النطاق المكاني

ينحصر الإطار المكاني للدراسة على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال البحث والتحليل لمختلف التفاعلات التي حدثت في السنوات الأخيرة بين المغرب وهذه الدائرة الإفريقية من جهة، ومن جهة ثانية دراسة المتغيرات والمستجدات الحاصلة في المنطقة، وتداعياتها على مسار العلاقات المغربية الإفريقية.

ثانيا: النطاق الزمني

يقتصر البحث على دراسة "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء" خلال العشر سنوات الأخيرة -الفترة من 2009 إلى 2019-، التي شهدت خلالها السياسة المغربية الإفريقية تطورا متسارعا شمل مختلف المجالات، فضلا عن كون هذه المرحلة عرفت مجموعة من المتغيرات والمستجدات على المستوى القاري بدءا بثورات الربيع العربي وما تلاه من تعديلات دستورية تبناها المغرب، ومن انهيار للنظام الليبي الذي كان له تداعيات على أمن المنطقة. بالإضافة إلى التطورات والمتغيرات التي شهدتها إفريقيا جنوب الصحراء في ظل المنافسة الدولية على الموارد الطبيعية بالمنطقة والتي شكلت تحديا بالنسبة للتواجد المغربي بهذه الدائرة الإفريقية. مع التطرق إلى فترات زمنية سابقة للفترة المحددة للدراسة فيما يتعلق بالعوامل أو المحددات المتحركة في العلاقات المغربية الإفريقية.

تحديد بعض المفاهيم الأساسية:

ترتكز هذه الدراسة على تحليل ودراسة موضوع "التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، وهو موضوع يتضمن مفاهيم تحتاج منا إلى توضيح من أجل فكها وفهمها، فلا يمكن البحث في الموضوع دون التعرف بشكل دقيق على مفاهيمه الأساسية، والتي سيتم اعتمادها بشكل مكثف في متن هذا البحث، والمتمثلة فيما يلي:

السياسة الخارجية: تعتبر السياسة الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول، بواسطتها يتعامل المجتمع الدولي سلبا أو إيجابا مع هذه الدولة أو تلك، وقد تعددت التعاريف التي قدمت لها بتعدد المفكرين والمختصين في هذا المجال، من بينها:

تعريف "فريدريك شاريون F.Charillon"، الذي اعتبرها بأنها: "الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل محيطها السياسي الدولي، وهي غالبا ما تعتبر حارس مصالح الدولة على المدى البعيد، ويمكن اعتبارها كسياسة عامة، بمعنى أنها سياسة تنفذ من قبل المصالح - مؤسسات - الدولة بإمكانيات محددة بغية تحقيق أهداف محددة بدقة، لكنها تتعلق بسياسة

عامة من نوع خاص، لأنها تتجاوز الحدود الوطنية، وتتضمن غالبا ردود أفعال ومحاولات للتكيف مع الأحداث الخارجية، مسارها القراري غالبا غير واضح مقارنة مع بقية السياسات العامة، وتعتبر مجالا محجوزا للمسؤولين السامين في الدولة".¹ ومن جهة أخرى أكد "جيمس روزنو James Rosenau" على أنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها".²

بينما "بلانو plano" وأولتون olton " أشارا إلى أنها: "منهاج مخطط للعمل يطره صانع القرار في الدولة اتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".³

ويذهب "محمد السيد سليم" في تعريفه للسياسة الخارجية إلى القول بأنها: "برنامج العمل الدولي الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".⁴

ويعرفها "ناصر يوسف حتى" بأنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية والأحزاب السياسية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة".⁵

¹ Frédéric Charillon, « Politique étrangère-nouveaux regards », Presse de science politique, Paris, 2002, p.13.

² James Rosenau, « Comparing foreign Policies, why, what, how » in James Rosenau, comparing foreign Policies, (N.Y Hasled Press, 1974), p.06.

³ Jack Plano and Roy Olton, « the international Relations » Dictionary Santa Barbara : A.B.C. Oli, 1982, p.07.

⁴ محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998، ص 12.

⁵ ناصر يوسف حتى، "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 157.

وعليه فإن السياسة الخارجية هي: "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمشاكل الواقعة ما رواء الحدود".¹

التوجهات الجديدة: يشير مفهوم التوجه إلى أحد مكونات مخرجات السياسة الخارجية، فالتوجه هو الطريقة التي تدرك بها نخبة السياسة الخارجية في الدولة العالم من حولها ودور بلادها فيه. وقد عرف "كال هولستي" التوجه بأنه: الاتجاه العام للدولة والتزاماتها تجاه البيئة الخارجية، واستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها وطموحاتها الداخلية والخارجية، وللتعايش مع التهديدات القائمة. كما حدد ثلاثة أنواع رئيسية للتوجه العام، متخذاً درجة الانخراط في السياسة الخارجية كمعيار: العزلة، عدم الانحياز، التحالفات.²

بينما "محمد السيد سليم" يعرف التوجهات في السياسة الخارجية على أنها: الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. ويختلف المجال الجغرافي لتوجه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، فهناك سياسات خارجية موجهة أساساً إلى الإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية، وهناك سياسات أخرى تمتد إلى ما وراء الإقليم الجغرافي المباشر لتشمل العالم بأسره، ويمكن الاختلاف بين التوجهين السياسيين في التركيز والتوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية. فصانع السياسة الخارجية الإقليمية يهتم أساساً بالوحدات الدولية الكائنة في إقليمه ولا يهتم بالتطورات العالمية إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على هذا الإقليم. أما صانع السياسة الخارجية العالمية، فاهتماماته موزعة على شتى مناطق العالم، كما أنه يصوغ سياسات خارجية تجاه كل أقاليم العالم، مثل هذا التصنيف يحدد لنا المجال الرئيسي للسياسة الخارجية والقضايا المسيطرة عليها.³ وفيما يخص المجال

¹ مارسيل ميرل، "السياسة الخارجية"، ترجمة خضر خضر، سلسلة آفاق دولية (2)، جزوس برس، بدون تاريخ، ص 03.

² علي الدين هلال، بهجت قرني، "تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي: مسح للأدبيات وإطار مقترح"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 400، معهد الإنماء العربي، بيروت، أبريل 1992، ص 164.

³ محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 37.

الرئيسي للسياسة الخارجية المغربية هو إفريقيا نظرا لمجموعة من العوامل سيتم التطرق إليها في متن البحث.

فالتوجهات الجديدة: نقصد بها الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة المغرب الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، والاستراتيجية الأساسية التي تبنتها الدبلوماسية المغربية لتحقيق أهدافها وطموحاتها اتجاه المنطقة، بمعنى آخر الحركية والتطورات التي شهدتها السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا في السنوات الأخيرة.

الدبلوماسية: مصطلح يوناني الأصل انتقل إلى اللاتينية وبعدها إلى اللغات الأوروبية،¹ وهو لفظ مشتق من الكلمة اليونانية (diplôma) أي الوثيقة الرسمية التي كانت ولا تزال تمنح للمبعوثين الرسميين، لاعتمادهم لدى سلطات البلد الموفدين إليه،² كما تعرف بأنها: "فرع من فروع السياسة يعنى بالعلاقات بين الدول ويرعى المصالح الخارجية للدولة ويتفاوض باسمها مع الآخرين ويتابع تنفيذ الاتفاقيات".

وبعيدا عن اشتقاق الدبلوماسية اللفظي من كلمة دبلوم أو الشهادة، تعتبر الدبلوماسية: أداة العمل السياسي المستعملة في إدارة العلاقات الخارجية لدولة معينة بأداء سليم.³ كما تعرف بأنها علم وممارسة للعلاقات بين الدول، فالدبلوماسي يمثل علاقة نيابة عن بلاده مع دولة أجنبية في المفاوضات الدولية؛ كما يشير مصطلح الدبلوماسية إلى السلك الدبلوماسي وجميع الدبلوماسيين.⁴

عموما الدبلوماسية هي: عملية الاتصال والتفاوض في مجال السياسة الدولية، قصد إدارة العلاقات الدولية وتسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة مبعوثين دبلوماسيين وسفراء، وهي عملية مرتبطة بالسياسة الخارجية، كونها أداة تنفيذ هذه السياسة.

¹ سهيل حسين الفتلاوي، "القانون الدبلوماسي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2010، ص 19.

² عدنان البكري، "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1986، ص 38.

³ أحمد سليم، "النظم الدبلوماسية والقنصلية"، دار الفجر الحديث، القاهرة 2007، ص 23.

⁴ Patrick Daillier, Mathias Forteau et Alain pellet, « Droit international public », 8ème édition, Paris, LGDJ, Novembre 2009, p.823.

الاستراتيجية: يعد مصطلح الاستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة؛ إلا أن أكثر من تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي. فكلية "استراتيجية" اشتقت أصلاً من الكلمة اليونانية (Strategos) ومعناها الحرفي "قائد"، وكانت تعني أيضاً: فن قيادات القوات"، وعرفت لمدة طويلة من الزمن على أنها: "فن كبار القادة العسكريين"، ثم انتقلت معرفتها من جيل لآخر، لذلك من الصعب تقديم تعريف شامل لها لأن الدلالات والمعطيات الظرفية متغيرة حسب المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم وما تحكمه ساحة الصراع. وفيما يلي بعض التعاريف التي قدمت لمصطلح الاستراتيجية:

تعريف المفكر الألماني "كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clausewitz": الذي عرفها بأنها: "فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب".¹

بينما "ريمون آرون" اعتبرها بأنها: "قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية". أما الفرنسي "ليزيه Lysee" فقد ذهب في تعريفه للاستراتيجية بكونها: "فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب حشد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعركة".

إلا أنه في ظل الترابط بين الحرب من جهة وبين السياسة والمجتمع من جهة ثانية، نجد أن مفهوم الاستراتيجية لم يعد يقتصر على المجال العسكري، فقد نقل -جزئياً- من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة. فنجد أن "ليدل هارت Liddell Hart" يعرفها على أنها: "تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانياتها للحصول على الهدف السياسي للحرب".²

أما "راول كاستيه" فيعرفها بقوله: "هي فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في السلم والحرب".

¹ ليدل هارت، "الاستراتيجية وتاريخها في العالم"، ترجمة: الهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، يوليو 2000، ص 274.

² نفس المرجع، ص 276.

عموما يمكن إعطاء تعريف للاستراتيجية ينطلق من وصفها بأنها: " فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة"، أو هي " القدرة على التأثير الفاعل عن طريق التوظيف الرشيد للإمكانيات المتاحة للأمة سبيلا لتحقيق أهدافها العليا بأقل التكاليف".

إفريقيا جنوب الصحراء: هو المصطلح المستخدم لوصف الدائرة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من القارة الإفريقية.

ووفق التصنيف الذي وضعه البنك الدولي، فإن "إفريقيا جنوب الصحراء" تستعمل عموما للإشارة إلى مجموع إفريقيا (بما في ذلك السودان) باستثناء دول شمال إفريقيا أي مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب.¹

التعاون جنوب-جنوب: يعتبر التعاون جنوب-جنوب عنصرا جديدا في مصطلحات الاقتصاديات الدولية الحديثة، على الرغم من تسجيله لمسيرة تاريخية طويلة في مجالات عديدة محل التعاون. وقد ساهمت التغيرات الكبيرة التي سجلتها ولا زالت تسجلها البيئة الاقتصادية الدولية في زيادة الاهتمام به أكثر فأكثر من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات الاقتصادية الدولية، خاصة خلال السنوات الأخيرة، ولذلك فقد كان موضوعا للعديد من الدراسات التي ترمي إلى وضع تعريف شامل وموحد له،² من بينها:

تعريف الأمم المتحدة: التعاون جنوب-جنوب هو: "عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية أو المشتركة في مجال تنمية القدرة الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد عبر اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية، بما في ذلك إبرام

¹ الدول المكونة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/country/ZG>

² محمد يعقوبي وزيدان محمد، " التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05 يونيو 2016، الجزائر، ص 11.

شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية أو مشتركة فيما بينهما".¹

وعليه فإن التعاون جنوب-جنوب يشير إلى مختلف النشاطات والجوانب السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية التي تهم التعاون بين الدول النامية، بهدف الوصول إلى تحقيق تضامن في مختلف المجالات مثل، التجارة والاستثمار والتعاون المالي والتكنولوجي وغيرها.² وبالتالي يعد عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وفرصة حقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في سعيها الفردي والجماعي، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.³

إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه الأطروحة يمكن صياغتها في سؤال مركزي مفاده: هل تعبر التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء عن فشل الخيارات التقليدية التي درج صناع السياسة الخارجية المغربية على اتباعها تجاه هذه الدائرة الإفريقية؟ أم أن هذه التوجهات لا تعدو أن تكون تغييرات طفيفة في تلك السياسة فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة؟

هذه الإشكالية الرئيسية قد لا تكتمل أبعادها ودلالاتها دون طرح بعض الأسئلة الفرعية، التي تخترق بشكل أو بآخر محور هذا البحث:

- ما المحددات المتحركة في السياسة الإفريقية للمغرب؟
- ما مدى تأثير المتغيرات الدولية على الدبلوماسية المغربية في دول إفريقيا جنوب الصحراء؟

¹ المرجع السابق، ص 11.

² Zacharie BAENDA FIMBO, « Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord », Perspectives internationales, 2013, p.02.

³ Ibid. p.03.

- هل لا زال الأداء الدبلوماسي المغربي تجاه إفريقيا جنوب الصحراء مبني على نفس التصورات وبنفس الشركاء التقليديين الموروثن عن فترة الحرب الباردة؟
- إلى أي حد سينجح المغرب في إطار السياسة التي انتهجها مؤخرا والقائمة على تعزيز حضوره في إفريقيا الغربية، والانفتاح على شرق إفريقيا ووسطها، في خدمة مصالحه الداخلية من جهة والمصالح المشتركة مع دول القارة من جهة أخرى؟
- وهل يمكن القول بأن المدخل التنموي-بشقيه الاقتصادي والاجتماعي-، ساهم بشكل أو بآخر في تأييد الأطروحات المغربية المرتبطة بالدفاع عن مصالحه الاستراتيجية؟ أو بعبارة أخرى هل المشاريع والاستثمارات التي قام بها المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء تدفع هذه الدول لتأييد المغرب في موقفه من قضية الصحراء؟
- ما هي الأسباب التي دفعت المغرب إلى التخلي عن دبلوماسية الكرسي الفارغ التي اعتمدها منذ عام 1984 ، ليتبع دبلوماسية جديدة تجسدت في انضمامه إلى الاتحاد الإفريقي رغم وجود جبهة البوليساريو ضمن هذا الاتحاد؟
- وأخيرا ما هي التحديات التي تواجه السياسة المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء؟ وكيف يمكن تتبع الرهانات لتوضيح الرؤى من أجل استراتيجية مستقبلية؟

فرضيات الدراسة:

- من أجل التعامل مع الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية سنعمد إلى اقتراح مجموعة من الفرضيات التي نأمل أن تساعدنا في التحليل، وهذه الفرضيات هي على الشكل التالي:
- الفرضية الأولى:** تقضي بأن انفتاح المغرب على مختلف مناطق إفريقيا جنوب الصحراء سيخدم لا محالة من جهة تنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى سيفيد بلادنا لخدمة القضية التي تحظى بالأولوية في حقل السياسة الخارجية (قضية الصحراء).
- الفرضية الثانية:** تنطلق من كون السياسة الخارجية للمغرب بصفة عامة وسياسته الإفريقية بصفة خاصة يطبعها التغير في إطار الاستمرارية.

الفرضية الثالثة: تؤكد على أن تبني المغرب لسياسات عمومية - على المستوى الداخلي - تهتم بالمواطنين والمواطنات الأفارقة، كما هو الشأن بالنسبة للسياسة التي اعتمدها المغرب في مجال الهجرة لتسوية وضعية المهاجرين الأفارقة المقيمين بالمغرب بطريقة غير نظامية سنة 2013 وسنة 2016، من شأنها أن تخدم مصالحه العليا.

الفرضية الرابعة: تتمثل في كون التوجه الجديد للدبلوماسية المغربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، وانضمامه لمنظمة الاتحاد الإفريقي سيكون بمثابة التمهيد لكسب الأصوات المؤيدة لقضية الصحراء.

المناهج المعتمدة:

كما هو متعارف عليه في مجال العلوم الاجتماعية تعتبر المناهج أداة رئيسية لفهم الظاهرة الإنسانية، وتنقسم المناهج إلى مناهج نظرية ومناهج امبريقية واختيار المنهج يكون نتيجة إفراز لطبيعة الموضوع والمشكلة البحثية.

وما دام أن الموضوع يتناول "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، فإن ذلك يفرض على الباحث عدم الاكتفاء بمنهج واحد فقط لسبر أغوار الموضوع، ومن ثم فالإلمام بمختلف زوايا الموضوع وتشعباته يقتضي الاعتماد على أكثر من منهج، لذلك سوف تتم هذه الدراسة بالاعتماد على **المنهج التاريخي** لأنه لا يمكن فهم بعض الأحداث والوقائع إلا بالرجوع إلى التاريخ، وأيضاً بغرض الاستدلال ببعض الوقائع لتفسير واقع ومحددات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، إذن فهو ضروري لمعرفة تطور السياسة الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء من الماضي إلى الحاضر، وكذلك دراسة الأسباب التي دفعت المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية - الاتحاد الإفريقي - ونهج سياسة القطيعة مع الدول التي اعترفت بجهة البوليساريو، وكذلك فيما يخص الاستشراف المستقبلي للأحداث .

سنعتمد أيضا على المنهج الوصفي الذي يستخدم عادة في البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ للاستجابة لعنصر التفكير وإعادة التركيب الذي يفرضه تحليل الوقائع السياسية ورصد مكوناتها الأساسية خاصة فيما يخص الأنشطة والوظائف والبحث الوثائقي والمكتبي. أيضا سوف نستعين بالمنهج المقارن الذي سيكون مفيدا لهذه الأطروحة خاصة فيما يتعلق بسلبيات ونقاط ضعف كل من التوجهات التقليدية والجديدة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك سيمكننا من التعرف على الإيجابيات ونقاط القوة في كل من هاذين التوجهين من أجل التركيز عليها وتقويتها مستقبلا.

خطة البحث :

سوف نعمل على إرساء التصميم العام للبحث، والمتمثل في الإطار العام الذي ينبغي التفكير ضمن حدوده للإجابة على التساؤلات المطروحة المرفقة للإشكالية المركزية:

القسم الأول: سنخصصه لإبراز الفواعل والأسس المتحركة في سياسة المغرب الخارجية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء.

أما القسم الثاني: فسنتناول فيه تجليات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

القسم الأول: أسس وفواعل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

إن السياسة الخارجية لبلد ما هي حاصل لتفاعل بين مجموعة من العوامل أو المحددات، والبنى الداخلية والخارجية، التي تنتج عنها مجموعة من الخيارات والسياسات والقرارات التي يتخذها صانع القرار، وهي خيارات وقرارات وسياسات يفترض أنها تتسم بالعقلانية، وتهدف في حدها الأدنى إلى ضمان بقاء الدولة واستقلالها، وفي حدها الأعلى إلى ممارسة دور قيادي على مستوى إقليمي أو دولي معين.¹

ويتوقف نجاح الدولة في تحقيق أي من هذين الهدفين ليس فقط على الإمكانيات والقدرات النسبية التي تتوفر عليها تلك الدولة مقابل الفاعلين الإقليميين الآخرين، ولكن أيضا على الرؤى والاستراتيجيات التي يتبناها صانع القرار في هذه الدولة، والمهارات والخبرات التي يمتلكها، كما يتوقف نجاح تلك الدولة في تحقيق هذين الهدفين كذلك على السياسات التي يتبناها صانع القرار فيها خلال سعيه لتحقيق أهداف سياسة دولته الخارجية، ويعتمد من جهة أخرى أيضا على الظروف والسياقات الداخلية والدولية، وطريقة تعامل صانع القرار معها، من أجل استثمارها في تحقيق أهدافه المتوخاة.²

وبالنظر إلى السياسة الخارجية المغربية نجد أنها قد سعت منذ الاستقلال وحتى اليوم إلى تحقيق هذين الهدفين معا، فمن جهة سعت إلى استعادة استقلال المغرب والحفاظ على بقاء الدولة فيه، وهما الأمران اللذان أصبحا يجدان تجسيدهما الأهم منذ نهاية السبعينيات فيما اصطلح على تسميته بالحفاظ على الوحدة الترابية للمغرب في مواجهة محاولات تجزئته، ونظراً لأسباب وعوامل موضوعية وتاريخية عديدة فقد أصبح العنوان الأهم للحفاظ على وحدة المغرب الترابية منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي هو استرجاع الصحراء المغربية، وكسب الاعتراف الإقليمي والدولي بمغربيتها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المغرب قد سعى كذلك إلى أن يلعب أدوارا ريادية وقيادية على المستويات الإقليمية بشكل عام، وعلى الصعيد الإقليمي الإفريقي بشكل خاص.

¹ مروان قبلان "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 28، ايلول / سبتمبر 2017، ص9.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

ولذلك فقد احتلت السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء ولازالت تحتل مكانة هامة ضمن دوائر السياسة الخارجية المغربية، كما حظيت بأهمية خاصة ضمن مساعي المغرب لتحقيق كل من هذه الأهداف، ذلك أن بلدان هذه المنطقة تشكل كتلة تصويتية هامة إن على مستوى المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو على مستوى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وهاتان المنظمتان هما اللتان كانتا ولا تزالان تخاض فيهما معركة كسب الاعتراف بمغربية الصحراء، كما أن إفريقيا جنوب الصحراء تشكل من جهة أخرى ساحة هامة من ساحات الصراع المتعلق بالتنافس على القيادة الإقليمية .

ناهيك عن أن السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء مثلها في ذلك مثل السياسة الخارجية المغربية تجاه باقي الدوائر الأخرى، تظل خاضعة لمجموعة من العوامل والأسس المتحركة فيها، وهي العوامل والأسس التي يؤدي تفاعلها فيما بينها من جهة وتوظيفها تجاه المحيط الخارجي من جهة أخرى إلى اتباع صانع القرار المغربي لسياسة خارجية معينة دون أخرى.

بناء على ما سبق سيتم الحديث في (الفصل الأول) من هذا القسم عن العوامل المتحركة في سياسة المغرب الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، على أن يتم تخصيص (الفصل الثاني) من القسم لتناول الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وطبيعة الدور الذي ينهض به كل منهم في هذا المجال.

الفصل الأول: العوامل المتحركة في السياسة الخارجية المغربية الإفريقية

يرى أصحاب نظرية الدور¹ أن سلوك الدول في سياساتها تجاه محيطها الخارجي يعكس في أغلب الأحيان الخصائص المادية والثقافية الداخلية لتلك الدول، وهي الخصائص التي تخلق لها دوراً ما، يعطي معنى وهدفا لحركتها في البيئة الخارجية، وفي ضوء ذلك تتحدد الخيارات والأهداف والسلوكيات الملائمة للدولة في سياستها الخارجية.²

وجود مثل هذه الخصائص التي تشكل مجموعة المتغيرات التي تؤثر على سياسة الدولة الخارجية معناه أن السياسة الخارجية للدولة لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وهذا الأمر عادة ما يتم بطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها، وعلاوة على ذلك فإن درجة اختلاف هذه المتغيرات هي التي تميز سياسة خارجية لدولة ما عن غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما أن تغير

¹ نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية. وانطلاقاً من النجاح الذي حققته في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض علماء السياسة المعاصرين، -مثل: "كال هولستي Kal Holsti" و"ستيفن والكر Steven Walker"-، الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية، لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي. فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

للمزيد من التفصيل، انظر:

-Sébastien Harnisch, « Role theory in international relations », institute of political science, Heidelberg University, Germany, 18.03.2013, p.05.09.

-Irving Lewis, « Role theory in international relations, Approaches and Analyses, Sébastien Harnich, Cornelia Frank et Hanns W.Maull », Revue études internationales, N°3, Université Laval, Québec, Canada, Septembre 2012, p.459.461.

² رابح زغوني "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة " الربيع العربي ""، مجلة سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص84.

هذه الخصائص هو الذي يجعل السياسة الخارجية للدولة ذاتها تتغير أحيانا بين حقبة تاريخية وأخرى.¹

وهذه المتغيرات التفسيرية المستقلة هي التي يطلق عليها أحيانا المحددات وأحيانا أخرى العوامل وأحيانا ثالثة المؤثرات أو الأسس المتحركة في السياسة الخارجية، وفيما يخص السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء سنجد أنه قد تحكمت فيها عوامل عديدة، شكلت في مجملها الجذور التي تمتح منها السياسة الخارجية المغربية تجاه هذه الدائرة المهمة من دوائر السياسة الخارجية المغربية، كما مثلت في عمومها مؤثرات مهمة لصنع القرار الخارجي المغربي خلال الحقب المختلفة تجاه هذه المنطقة.

على ضوء هذا التقديم، وارتباطا بمكانة هذه العوامل المتحركة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء داخل النسق السياسي الخارجي المغربي، فإنني ارتأيت أنه من المناسب تخصيص هذا الفصل للحديث عنها، وذلك من خلال أفراد (المبحث الأول) لتناول العوامل الثابتة المؤثرة في سياسة المغرب الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، على أن أخصص (المبحث الثاني) لتناول العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة المغرب الخارجية تجاه المنطقة ذاتها.

المبحث الأول: العوامل الثابتة المؤثرة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

إن تصنيف العوامل المتحركة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء إلى عوامل ثابتة وأخرى متغيرة لا يقصد منه أن هذا النوع الأول من العوامل أي الثابتة لا يتغير على الإطلاق، وإنما يعني أنه أكثر ثباتا واستقراراً، وأنه يتغير في مدى زمني أطول نسبيا من العوامل الأخرى، فالعامل الجغرافي على سبيل المثال فيه ما هو ثابت بالكامل مثل الموقع، لكن فيه أيضا ما هو متغير مثل المساحة، ويمكن أن نقيس على ذلك باقي العوامل

¹ محمد السيد سليم، "تحليل السياسية الخارجية"، مرجع سابق، ص 137.

الأخرى، غير أن نسبة الثبات والديمومة في هذه العوامل أي المحددات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية هي أكبر من نسبة التغيير، وهذا ما غلب في نهاية المطاف تفضيلي واختياري لهذه التسمية بعد كثير من التفكير ومناقشة مختلف الخيارات، ومن أجل تسليط مزيد من الضوء على هذه العوامل فسيتم تخصيص (المطلب الأول) من هذا المبحث لتناول تأثير العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، على أن يتم أفراد (المطلب الثاني) من المبحث للحديث عن تأثير العوامل الدينية والثقافية على سياسة المغرب تجاه نفس الدائرة الإفريقية.

المطلب الأول: دور العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية في سياسة المغرب الإفريقية

تعد الجغرافيا عاملاً مهماً في العلاقات الدولية باعتبارها المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، ولكونها العنصر الدائم والثابت في تلك العلاقات وفي السياسة الدولية بشكل عام، ونظراً لتلك الأهمية فقد أصبح لها دور مهم في تحديد رؤى قادة الدول، كما أصبحت تساهم إلى حد كبير في صياغة أنساقهم الفكرية ومعتقداتهم حول البيئة الدولية، فضلاً عن دورها في التأثير على قراراتهم في ميدان السياسة الخارجية.¹

بيد أن تناول دور تأثير العوامل الجغرافية ليس كافياً للوصول إلى رؤية متكاملة حول السياسة الخارجية المغربية اتجاه دائرة من دوائر تلك السياسة بشكل خاص إفريقيا جنوب الصحراء، لذلك فإنه من الضروري أيضاً تناول دور عوامل أخرى ومحاولة رصد تأثيرها على تلك السياسة، ولعل في مقدمة تلك العوامل الأخرى كل من المحددين التاريخي والاجتماعي، ولذلك فقد ارتأيت أن أقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، يتناول الأول منها تأثير العامل الجغرافي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، على أن يخصص الثاني لتأثير

¹ عماد قدورة "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، مجلة سياسات عربية، العدد 9، تموز/ يوليو 2014، ص 45.

العامل التاريخي على تلك السياسة، والثالث للحديث عن دور العامل الاجتماعي في التأثير على السياسة المغربية الإفريقية.

الفرع الأول: تأثير العامل الجغرافي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

يشمل العامل الجغرافي مجموعة من العوامل الفرعية، أهمها الموقع والمساحة والتضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة، بيد أن هذا التأثير يأخذ أوجهاً مختلفة بعضها مباشر و بعضها غير مباشر، فهي تؤثر على تلك السياسة بشكل مباشر من خلال تأثيرها على نوعية ومدى الخيارات المتاحة أمام الدولة في صياغة سياستها الخارجية، كما أنها تؤثر على تلك السياسة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عوامل قوة الدولة، وهي العوامل التي تؤثر بدورها على قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها في الساحة الدولية.¹

ويحتل الموقع الجغرافي أهمية خاصة بين هذه العوامل الفرعية، نظراً لجملة من الأسباب، من بينها أن موقع الدولة بين البلدان المجاورة لها يلعب دوراً مهماً في تشكيل وتطوير شخصيتها الدولية وهويتها القومية، كما أن الموقع الجغرافي للدولة يساهم بشكل كبير في تحديد المجال الحيوي المباشر لسياستها الخارجية، كما أنه يساهم أيضاً وبشكل أساسي في تحديد طبيعة ونوعية ومصدر التهديدات الموجهة لأمن تلك الدولة.²

غير أن ما ذكر عن أهمية الموقع يجب ألا يفهم منه أن العناصر الأخرى لجغرافية الدولة لا أهمية لها، بل على العكس من ذلك فإن تلك العناصر تنهض هي الأخرى بدور لا يستهان به في تحديد فرص تنمية تلك الدولة المحتملة؛ ذلك أن المعطيات المادية من: "مساحة، وتضاريس، ومناخ، تضطلع بدور حيوي في تحديد ما إذا كان بإمكان الدولة أن

¹ محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص 150.

² نفس المرجع، الصفحة نفسها.

تستوعب كمّاً كبيراً من السكان، وما إذا كان باستطاعتها أن تمتلك بعض عناصر القوة، من قبيل أن تكون لها قاعدة اقتصادية وصناعية قوية، أو حدود يسهل الدفاع عنها".¹

ويمكن القول بأن العامل الجغرافي يعد من بين أهم العوامل الثابتة التي تساهم في بلورة توجهات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، ومن أجل محاولة الإحاطة بمختلف جوانب ذلك التأثير فسيتم الحديث في (الفقرة الأولى) من هذا الفرع عن أهمية الموقع الجغرافي للمغرب بشكل خاص، قبل أن يتم التعرض في (الفقرة الثانية) لدور الموقع الجيوستراتيجي في سياسة المغرب الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

الفقرة الأولى: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب

بالنسبة لعلماء العلاقات الدولية فإن الموقع الجغرافي يحتل مكانة بالغة الأهمية ضمن العوامل المحددة للعلاقات بين البلدان، إذ يرى هؤلاء العلماء أن ذلك الموقع يلعب دوراً مهماً في تحديد طبيعة تلك العلاقات ونوعيتها، كما اعتبروا أن تلك العلاقات كثيراً ما تصطبغ بصبغة هذا الموقع، وتتشكل وفقاً لطبيعته؛ وذلك نظراً لما يتسم به هذا العامل من سمي الثبات والديمومة، فعلى خلاف محددات السياسة الخارجية الأخرى التي هي في جملها قابلة للتغير، في نوعها أو حجمها، أو في صعودها وهبوطها، فإن العامل الجغرافي يتميز بأن تأثيره يتسم بالثبات نسبياً مقارنةً مع غيره من العوامل والمحددات.² فضلاً عن كونه يشكل عاملاً مهماً في تحديد الأهداف الخارجية للدولة، وتبقى هذه الأهداف رهينة بالاستراتيجية التي تقوم الدولة برسمها للحفاظ على مصالحها الحيوية ضمن مجال جيوسياسي معين.³

¹ أحمد ولد محمد الأمين " السياسات الخارجية للدول العربية دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، 2014. 2015، ص25.

² سيدو علي، "العلاقات الحضارية والثقافية والروحية بين المغرب وحضارة جنوب إفريقيا: نموذج الكامرون" في كتاب: "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، الطبعة الأولى 2015، ص 282.

³ François Thual, « Méthodes de géopolitique : apprendre à déchiffrer », Ed : Ellipses-iris. Paris, 1996. P.20.

من هذا المنطلق يتميز المغرب بموقعه الجيواستراتيجي الفريد،¹ فهو يقع في أقصى شمال القارة الإفريقية، ويوجد غرب العالم العربي، وبمحاذاة القارة الأوروبية، ويتوفر على واجهتين بحريتين واجهة أطلسية وأخرى متوسطية، وتبلغ مساحته 710.850 كلم²، ويتميز بتنوع تضاريسه، تلك التضاريس التي تتنوع ما بين صحاري وجبال وسهول وبحار.²

وهو بذلك يوجد في منطقة تماس حضاري وفي ملتقى بحرين وثلاث قارات، البحران هما المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، أما القارات الثلاث فهي أمريكا التي يطل المغرب عليها عبر المحيط الأطلسي، وأوروبا التي توجد على مقربة من المغرب، وتتشترك العديد من دولها معه في التواجد على البحر الأبيض المتوسط،³ وإفريقيا التي تشكل الصحراء الجسر الواصل لها مع المغرب.

وقد جعلت تلك الإطلالة البحرية المهمة للمغرب على واجهتين بحريتين، الأولى طويلة على المحيط الأطلسي، والثانية أقصر على البحر الأبيض المتوسط،⁴ منه البلد الإفريقي الوحيد الذي يطل على الواجهتين البحريتين الأطلسية والمتوسطية،⁵ كما جعلت منه البلد المغاربي الوحيد الذي يمتلك هذه الخاصية، الأمر الذي يعطيه ميزات عديدة من الناحية الاستراتيجية في مواجهة باقي البلدان الإفريقية والمغاربية.⁶

¹ العربي بنعثمان "سياسة المغرب الخارجية: الثوابت والمتغيرات"، ترجمة: عبد الرحيم حزل، مجلة مواسم، 14/13، سنة 1999-2000، ص 10.

² فؤاد الربيع، "السياسة الخارجية للمغرب تجاه آسيا : دراسة في المحددات ومظاهر التفاعل 1956. 2012"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، السنة الجامعية 2015-2016، ص127.

³ Pierre Afouda Adimi, « Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique Subsaharienne : Quel regard ? », Revue Maroc-Espagnole de droit international et relation internationales, N°03, janvier-décembre 2015, p.111.

⁴ محمد رياض وكوثر عبد الرسول " أفريقيا دراسة لمقومات القارة"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص314.

⁵ ميغيل هيرناندو دي لارمندي " السياسة الخارجية للمغرب"، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005، ص16.

⁶ Marc Bonnefous, « Politique et diplomatie-le Maroc : trois vocations géopolitiques », Revue Défense Nationale N°592, Novembre 1997, p.103.

وبالتالي فإن إشراف المغرب على كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي منحه موقعاً مهماً من الوجهتين الاستراتيجية والاقتصادية، فقد استفادت المملكة المغربية من إطلاقتها تلك على الوجهتين، باعتبارهما سبيلاً للمواصلات والاتصال الحضاري مع شعوب العالم، ومصدراً للثروة، ودعماً للاقتصاد الوطني المغربي عن طريق التجارة البحرية، خصوصاً أن المغرب يمتلك واجهة بحرية يصل طولها إلى 3500 كلم.¹

وتبرز أهمية الموقع البحري للمملكة المغربية من خلال المعطى المتعلق بأن البحر قد شكل لفترة طويلة عازلاً طبيعياً بينها وبين إمبراطوريات كبرى مثل الولايات المتحدة والإمبراطوريات الأوروبية المختلفة، الأمر الذي جعل المغرب بمنأى عن خطر الزحف العسكري البري من طرف تلك الإمبراطوريات، كما أن الأهمية الجيوستراتيجية لموقع المغرب الجغرافي هي التي أهلتها لأن يحتل مكانة محورية ضمن مراكز حملة الولايات المتحدة لتحرير أوروبا من دول المحور، حيث اختارت أن تنتقل عبره إلى أوروبا.²

وتتميز الموقع الجغرافي للمغرب هو الذي جعل "ميغيل هيرناندو دي لارمندي" يعتبر أن المغرب يجمع في تركيبته الجغرافية تنوعاً من نوع نادر، نظراً لكونه أوروبا من حيث تركيبته الجغرافية، وإفريقيا إذا ما تم النظر إليه من زاوية تأثيرات الصحراء عليه، وقد عدّ ذلك السبب الرئيس الذي جعل المغرب في بعض حقب تاريخه يبقى بعيداً عن بعض التأثيرات التي طالت باقي بلدان المغرب العربي الأخرى، ومن بينها الغزو العثماني، كما أن الحواجز الجبلية التي تفصله عن هذه الواجهات الثلاث قد مثلت حدوداً طبيعية صعبة الاختراق سهلت عزل البلاد.³

علاوة على كل المزايا السابقة التي جعلت الموقع الجغرافي للمغرب يحتل مكانة معتبرة من الناحية الجيوستراتيجية، فإن هناك ميزة أخرى لا تقل أهمية عن المزايا السابقة ساهمت

¹ فؤاد الربيع، " السياسة الخارجية للمغرب تجاه آسيا: دراسة في المحددات ومظاهر التفاعل ..."، مرجع سابق، ص128.

² محمد حسنين هيكل، "الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص213.

³ ميغيل هيرناندو دي لارمندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سابق، ص16.

هي الأخرى في إيلاء الموقع الجغرافي للمغرب تلك المكانة، وهي مراقبة المغرب لجانب من ممر مضيق جبل طارق الذي يصل بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أعطاه ميزة استراتيجية مهمة، نظراً لأنه كما يرى الاستراتيجيون فإن الدولة التي تراقب ممرات الاتصال "البيمحيطات" تحتل موقعا مفتاحا بغض النظر عن امتدادها الجغرافي.¹

وإضافة إلى ذلك فإن المغرب يقع في أقصى نقطة في إفريقيا، ويطل على أوروبا؛ وهذه الأخيرة يوجد على بعد كيلومترات منها، مما يجعل منه ملتقى للقارتين الإفريقية والأوروبية، وحلقة وصل بين حضارات مختلفة، فهو المتوسطي والإفريقي والعربي والإسلامي المشبع بتراث مزدوج شرقي وغربي، أهله لذلك وضعيته الجغرافية الاستثنائية التي يحتلها من العالم، وهو وضع جعله كما لاحظ "هنري كيسنجر" يعتبر بمثابة ملتقى الاستراتيجيات الكبرى للقوى الأجنبية، الشيء الذي يجبر مسؤوليه على التصرف بفن وحذق وحزم.²

وانطلاقا مما سبق، فقد أعطى هذا الموقع الجيوستراتيجي أبعادا جيوبوليتيكية بناءة وإيجابية للمملكة المغربية، محليا من حيث انعكاساته الاقتصادية والحضارية، وإقليميا كبعد استراتيجي يعزز الأمن القومي للمملكة المغربية، ودوليا من حيث دوره كأداة لتقوية الروابط والعلاقات بين المملكة المغربية وباقي دول وشعوب العالم.³

وقد كان الملك "الحسن الثاني" موفقا في تشبيهه للموقع الجغرافي للمغرب حين اعتبره بأنه: "يشبه شجرة تمتد جذورها المغذية امتدادا عميقا في التراب الإفريقي، وتتنفس بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوروبي، بيد أن حياة المغرب ليست عمودية الامتداد فحسب، بل

¹ سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، مارس 2002، ص264.

² عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط، 2002-2003، ص112.

³ فؤاد الربيع، "السياسة الخارجية للمغرب تجاه آسيا: دراسة في المحددات..."، مرجع سابق، ص128.

هي تمتد كذلك امتداداً أفقياً نحو الشرق الذي نحن مرتبطون معه بالتالد والطارف من الصلات الثقافية، وحتى لو أردنا - ونحن لا نريد قطعاً- فإنه من المستحيل علينا قطع هذه الصلات".¹

ونظراً لكل تلك العوامل فقد ظل الموقع الجغرافي للمغرب حاضراً وفاعلاً في سياسته الخارجية عبر التاريخ، حيث تمكن هذا الأخير من خلال توظيف هذا الموقع من مد الجسور مع مختلف بلدان العالم في مختلف القارات، وفي مختلف الأزمنة، خصوصاً أن هذا الموقع الجيوستراتيجي الفريد قد أتاح له خيارات استراتيجية كبيرة وجعله على صلة مستمرة بالعالم الخارجي، وبالتالي فرض عليه تواصلاً دائماً ونشطاً مع باقي الدول، وأعطاه الكثير من المؤهلات والمزايا، التي ساعدته في تحقيق أهدافه الحضارية في وقت السلم وأهدافه العسكرية في زمن الحرب.²

وأخيراً فإنه يمكن القول أن امتلاك المغرب لهذا الموقع الجغرافي المهم بأبعاده الاستراتيجية المختلفة والتي من أهمها وجوده عند ملتقى عوالم مختلفة تتمثل في المناطق المغاربية والعربية والإفريقية والشرق أوسطية والأورو أمريكية قد أسهم إلى حد كبير في تشكيل تاريخه وهويته،³ كما أنه كانت لهذا الموقع تأثيرات بالغة الأهمية على سياسة المغرب الخارجية في أبعادها المختلفة بما فيها البعد الإفريقي الجنوب الصحراوي الذي هو محور اهتمام هذه الأطروحة، فكيف إذا أسهمت أهمية موقع المغرب الجغرافي في سياسته تجاه إفريقيا جنوب الصحراء؟ سيكون هذا هو الموضوع الذي سنتوقف عنه الفقرة الموالية بالدراسة.

¹ يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات"، مجلة سياسات عربية، العدد 10، سبتمبر 2014، ص 73.

² فؤاد الربيع، "السياسة الخارجية للمغرب تجاه آسيا: دراسة في المحددات..."، مرجع سابق، ص 129.

³ جينيفر روزنبوم و وليم زارتمان، "الغرب الأقصى للشرق الأدنى: السياسة الخارجية المغربية" في: بهجت قرني وعلي الدين هلال الدسوقي محررين، "السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة"، ترجمة: أحمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص 472.

الفقرة الثانية: دور الموقع الجيواستراتيجي للمغرب في سياسته الإفريقية

يمكن اعتبار إفريقيا جنوب الصحراء كأحد المجالات الجيوسياسية الأكثر أهمية وحيوية للمغرب، نظراً لامتداد الطبيعي والجغرافي المهم للمغرب بهذه المنطقة، وهو امتداد يفرض عليه بناء رؤية استراتيجية لسياسته الخارجية تجاهها، وهي رؤية يجب أن تقوم على أسس مكيّنة، أهمها اعتبار هذه المنطقة بمثابة عمق استراتيجي للمغرب لا محيد عنه في الحماية والدفاع عن المصالح الحيوية لهذا الأخير، فانتفاء المغرب للمجال الإفريقي رهين بأبعاد تتفاعل فيما بينها على مختلف الأصعدة لا يمكن فرز بعضها عن الآخر، وهذه الأبعاد تعد من أسس تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للمغرب تجاه المنطقة.¹

ولعل ذلك الانتماء بأبعاده المختلفة والمتداخلة فيما بينها يعد عاملاً من بين أهم العوامل التي تعطي تفسيراً للحجم المتعاضد من العلاقات الذي تربط بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وإضافة إلى ذلك فإن عامل القرب الجغرافي كان حاسماً في هذا الإطار، وفرض على المغرب أن يقوم بدور دبلوماسي نشيط² من خلال ربط علاقات موسعة ومتنوعة مع دول الجوار الجغرافي بما فيها هذه البلدان، خاصة أن عامل المسافة المتمثل في القرب أو البعد الجغرافي بين الدول يعد عاملاً محورياً ومركزياً في العلاقات الدولية، وفي تحليل السياسات الخارجية للبلدان، نظراً لكونه يلعب دوراً مهماً في كثافة وزيادة أو نقص وندرة التفاعلات بين تلك الدول.

وإذا كان يمكن القول من حيث المبدأ أن كل الملوك المغاربة الذين تعاقبوا على الحكم منذ استرجاع المغرب لاستقلاله وحتى اليوم كانوا مدركين لأهمية الموقع الجغرافي للمغرب، وكونه يعد أهم المفاتيح المهمة لسياسة هذا الأخير الخارجية، فإن الملك "محمد السادس" قد

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية دراسة لحالة الإرهاب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2017-2018، ص335.

² Marc Bonnefous, « Politique et diplomatie-le Maroc : trois vocations géopolitiques », op.cit.p.103.

تميز من بين هؤلاء الملوك بكونه قد أولى أهمية أكبر للمحدد الجغرافي ضمن السياسة الخارجية للمغرب ، الأمر الذي يسمح بالقول أن تطوراً كبيراً قد طرأ على مكانة الموقع الجغرافي ضمن سياسة المغرب الخارجية بعد وصول الملك "محمد السادس" إلى الحكم، إذ أن نظرة هذا الأخير إلى تلك السياسة كان لها دور إيجابي في دفع المغرب إلى أن يصبح من خلال موقعه الاستراتيجي أكثر انفتاحاً من ذي قبل على عموم بلدان العالم، وعلى دول إفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، ويتضح ذلك من خلال الزيارات التي قام بها الملك "محمد السادس" منذ توليه الحكم إلى عدد كبير من البلدان الإفريقية.¹

فتلك الزيارات الملكية التي قام بها الملك "محمد السادس"، والتي تسارعت وتيرتها في الأعوام الأخيرة، وشملت العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء،² تؤكد أن هناك استحضاراً من قبل صناع السياسة الخارجية المغربية لدور الجغرافيا كمقوم رئيس في تحقيق التقارب بين المغرب ومجاله الإفريقي؛ وأن لديهم وعياً تاماً بكون الفضاء الإفريقي يشكل عمقا استراتيجيا للمغرب، نظرا لكونه يمثل واحداً من أهم مكوناته الجغرافية، ونظراً كذلك للارتباط التاريخي الكبير بين المغرب وتلك المنطقة بشكل خاص، وبينه وبين تلك القارة بشكل عام.³

ومن الواضح أن صناع السياسة الخارجية المغربية أخذوا يدركون خاصة في الأعوام الأخيرة مدى الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها هذه القارة الضخمة بكل المقاييس؛ بجغرافيتها المترامية الأطراف، وبساكنتها المتنوعة الأعراق واللغات والديانات والثقافات،

¹ خالد شيات و خديجة بوتخيلي، "العلاقات السياسية المغربية - الإفريقية في زمن تحرير التجارة"، في كتاب: "التعاون المغربي الإفريقي"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010، ص 10.

² نذكر من بين تلك الزيارات: زيارة الملك "محمد السادس" إلى كل من السنغال التي زارها 8 مرات، والغابون التي زارها 7 مرات، ومالي وغينيا وساحل العاج، وكلها دول زارها أكثر من مرة، وقد أعقبت تلك الزيارات وسبققتها زيارات أخرى إلى بلدان إفريقية عديدة.

³ خالد شيات و خديجة بوتخيلي، "العلاقات السياسية المغربية - الإفريقية ..."، مرجع سابق، ص 10.

وبمناجمها ومعادنها وثرواتها الطبيعية الهائلة، وبموقعها الجيواستراتيجي الذي يجعل منها معبراً لتيارات السلع والرساميل والخدمات.¹

ولا تقتصر أهمية هذه القارة على ما ذكرناه؛ بل إن إفريقيا تعد هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة بعد آسيا، كما أنها تشكل 6 بالمئة من مساحة الأرض، و20.4 من مساحة اليابسة، كما أن مساحتها تمتد على منطقة تبلغ مساحتها نحو 30302000 كلم²، أي أنها توازي ثلاثة أضعاف مساحة أوروبا، إضافة إلى ذلك فإن إفريقيا أهمية خاصة من الناحية الجيواستراتيجية، فهي قارة تحيط بها البحار والمحيطات من جميع أطرافها، فعلاوة عن كونها تشرف على المحيط الأطلسي غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، فإن لها إطلالة مهمة على كل من البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي في الشرق، وفي جنوبها يلتقي المحيطان الهندي والأطلسي، وتحديدًا عند رأس الرجاء الصالح، للتوغل بعد ذلك باتجاه مياه (البحر) المحيط المتجمد الجنوبي والقارة القطبية الجنوبية.²

وكاستحضار منه لتلك المعطيات السابقة، وباعتباره أيضا ينتمي جغرافيا وحضاريا لإفريقيا، التي تشكل بالنسبة له الفضاء الطبيعي والامتداد الاستراتيجي،³ فإن المغرب حرص على التأكيد على انتماءه الإفريقي؛ بل واعتبره ضمن أولوياته في مجال العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي نصت عليه مختلف دساتير المملكة، وآخرها دستور 2011، الذي نص في تصديره على أن المغرب يسعى إلى تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء، علاوة على نصه بشكل واضح على ضرورة إيلاء التعاون جنوب-جنوب أهمية كبرى ضمن سياسة المغرب الخارجية.⁴

¹ محسن النوي، "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين. ألمانيا، العدد الثاني، مارس 2017، ص 104.

² أماني الطويل، "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي"، في كتاب: "إفريقيا كآفق للتفكير"، مرجع سابق، ص 109.

³ الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات"، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2002، ص 193.

⁴ انظر: الفقرة الخامسة من ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011.

من جهة أخرى فإن هناك وعيا لدى صناع السياسة الخارجية المغربية إلى أن هذا الموقع يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء على أساس احتفاظ المغرب بميزة - الممر الحتمي - سواء في اتجاه الشمال أو في اتجاه الجنوب (إفريقيا جنوب الصحراء)، كما أنه بفضل هذا الموقع يمكن للمغرب أن يظل حاضرا في انشغالات وأجندات القوى الكبرى مما يمنح له في بعض الأحيان هامشا من الحركة والمناورة يمكنه استثماره في لعبة المنافسة الدولية.¹

بل وأكثر من ذلك فإن هذا البعد الجغرافي ألقى على كاهله بمسؤوليات جسام لأنه يجعل منه بلدا من البلدان المنتمية إلى جهة إفريقيا ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك انتماؤه إلى اللجنة الاقتصادية الإفريقية منذ تأسيسها سنة 1958، وهو الانتماء الذي يعني مفاوضات متشعبة، وفرق عمل، والتزامات سياسية، ومسؤوليات إدارية، وبرامج قطاعية ومخططات محددة، يشارك فيها المغرب مع بقية البلدان الإفريقية الأخرى، سواء بشكل كلي أو جزئي.²

فانتماء المغرب الإفريقي إذا يلعب دورا مهما وأساسيا في تحديد خياراته الدبلوماسية، باعتبار أن المغرب يعد من بين البلدان الأكثر انفتاحا على إفريقيا من الناحية الطبيعية، مما يطرح عليه أعباء تتمثل في تحديد السياسة الأكثر ملاءمة لتدبير المصالح الحيوية للبلاد في مواجهة التحديات التنموية الإفريقية؛ باعتبار أن تلك التحديات هي جزء لا يتجزأ من الرهانات التي يتوجب على السياسة الخارجية المغربية المساهمة في رفعها، خاصة أن "قضايا مثل: ندرة المياه، وتزايد التصحر، والسعي لتحقيق الأمن الغذائي، وتجاوز التفاوت التنموي بين ضفتي الصحراء، وإشكالات الهجرة، كلها رهانات يتحكم فيها البعد الجغرافي بالأساس".³

وإذا كان الجوار المغربي خاصة في شقه الإفريقي يطرح تحديات جيواستراتيجية على المغرب، فإن تفاعل هذا الأخير سواء مع محيطه الإقليمي، أو مع الفاعلين النافذين في

¹ عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 39.

² زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية" مرجع سابق، ص 64.

³ نفس المرجع، ص 65.

النظام الدولي إنما تمليه أيضا ضرورات التفاعل الشمولي، التي تفرض عليه بشكل مستمر أن يحاول توسيع إمكانيات استقطاب المنافع والفرص القمينة بالرفع من مكانته في العالم، بما في ذلك مواجهة متطلبات التنمية في أبعادها المتشابكة"، كما يقول "الحسن بوقنطار"¹، وهو الأمر الذي من الواضح أن المغرب أخذ يستحضره ويعيه بشكل واضح في العقدين الأخيرين، وهو يدبر سياسته الخارجية بشكل عام وسياسته الإفريقية بوجه خاص.

الفرع الثاني: تأثير العامل التاريخي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

يحظى العامل التاريخي بأهمية خاصة في تحديد السياسة الخارجية للدولة نظرا لكونه يرتبط بالتقاليد التاريخية لتلك الدولة،² وهذه الأخيرة هي حصيلة العادات التي تتكون لدى الشعوب عبر فترات التاريخ المختلفة، وهي عادات ترسخت وتحولت إلى قوانين اجتماعية سائدة، يأخذها الأبناء عن الآباء، والآباء عن الأجداد، وهكذا تصبح هذه القوانين جزءا من حياة الشعوب، وتصبح بالإضافة إلى ذلك مقاييس لحياة الشعوب والأمم المختلفة، وعلاقتها مع غيرها، فتدافع عن شخصيتها ووجودها من خلال قيمها التي تعيش وتحيا من أجلها.

وتتبع أهمية دراسة مدى التأثير الذي يحدثه العامل التاريخي على السياسة الخارجية للمغرب، من كونه يشكل الخلفية الضرورية لفهم الخطوط العريضة لتلك السياسة اتجاه محيطها الخارجي، فالعامل التاريخي يعد من بين أهم العوامل الثابتة التي تساهم في بلورة توجهات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب ذلك التأثير؛ فسيتم الحديث ضمن هذا الفرع عن أهمية العامل التاريخي في السياسة الخارجية

¹ الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 54.

² يقصد بالعامل التاريخي كل ما تخلفه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الاجتماعية لمجتمع معين من المجتمعات من تأثيرات وانعكاسات مختلفة في سلوك أعضائه وكذلك في علاقاتهم المتبادلة من جهة، وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ورؤيتهم للمستقبل من جهة أخرى، وعلى الرغم من كون العامل التاريخي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة فإن ذلك التأثير يتراوح قوة وضعفا بسبب عوامل عديدة، من بينها نوعية إدراك صانع القرار لدلالة ذلك التاريخ، وخصوصية التجارب التاريخية لكل دولة وكل مجتمع.

انظر: أحمد نوري النعيمي، "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 389.

المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام (فقرة أولى)، قبل أن يتم الحديث عن دور المغرب التاريخي في إفريقيا جنوب الصحراء في مرحلة ما قبل الاستقلال (فقرة ثانية)، وفي حقبة ما بعد الاستقلال (فقرة ثالثة).

الفقرة الأولى: أهمية العامل التاريخي في السياسة الخارجية المغربية الإفريقية

إذا كان أنصار الجغرافيا السياسية يرون في العامل الجغرافي أهم عامل في صنع قوة الدولة وتحديد نوعية علاقاتها مع العالم الخارجي، فإن أنصار المنهج التاريخي في دراسة العلاقات الدولية، يعلقون أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية في صورها ونماذجها المعاصرة جذورا وامتدادات تاريخية سابقة، كما أن التاريخ في اعتقادهم يعد عاملا للتجريب والاختبار للعلاقة التي تنشأ بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، وذلك من منطلق أن لكل موقف دولي طبيعته وخصائصه المتميزة، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو،¹ ومن هنا فإن أقدمية العلاقات بين الدول وما يكتنف ذلك من تراكمات تعد عاملا من بين العوامل المهمة التي تؤدي إلى التقارب بين تلك الدول،² وتقوية العلاقات فيما بينها في غالب الأحيان، وعلى العكس من ذلك فإن حداثة العلاقات بين الدول وغياب مثل هذه التراكمات التاريخية قد يؤدي إلى جعل تلك العلاقات هشة وعرضة للتقلبات المفاجئة .

كما أن التاريخ هو بمثابة مختبر يكشف عن سيرورة التحولات التي تعرفها تلك السياسة، ويمثل العمق الاستراتيجي الذي يمكن صانع القرار من فهم الحاضر بتعقيداته المختلفة،³

¹ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 1999-2010"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2013، ص 35.

² الحاج محمد غومريس "السياسة الخارجية المغربية: مقاربة إبستمولوجية وتجريبية"، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2002م، ص 11.

³ يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 72.

وبالتالي فيمكن اعتباره بمثابة العدسات التي يصبح بها إدراك الحاضر والمستقبل أكثر وضوحاً، ولذلك فإن إحدى أفضل الطرق لفهم خيارات الدولة الحالية وتحديد استجاباتها المحتملة هو التفكير ملياً في الأصول الثابتة لسياستها الخارجية عبر الحقب التاريخية الماضية.¹

وبالرجوع إلى السياسة الخارجية المغربية فسنجد أن المحدد التاريخي كان له دور كبير ومهم في تحديد توجهاتها، بحيث يمكن القول أنه ظل من العوامل التي تخط مسارات هذه السياسة منذ الاستقلال وحتى اليوم، ولعل تأثير ذلك العامل على السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء يظهر من خلال دراسة زاويتين اثنتين، الأولى هي عراقة الدولة المركزية في المغرب، والثانية هي الاستعمار الذي تعرض له هذا الأخير.

ففيما يتعلق بعراقة الدولة المركزية في المغرب فيمكن القول إن هذا الأخير يعد إلى جانب مصر وأثيوبيا من بين أقدم الدول الإفريقية الموجودة حالياً، حيث استطاع المغرب أن يحافظ على استقلاله بشكل شبه مستمر تقريباً منذ عهد الأدارسة وحتى الآن، كما أن الدولة المركزية فيه قد استمرت منذ ذلك العهد في شكل سلسلة متصلة الحلقات، قد يتخللها ضعف ووهن، لكنها لم تعرف قط انقطاعاً، فلم يخضع المغرب بعد الأدارسة لا للخلافة العباسية، ولا للخلافة الأموية في الأندلس، ولا للخلافة الفاطمية، ولا للخلافة العثمانية.²

كما أن هذا الأخير ومنذ أسس به المرابطون دولة مترامية الأطراف في منتصف القرن الحادي عشر ميلادي وحتى نهاية القرن الثامن عشر؛ قد شكل طوال تلك الفترة دولة قوية وفاعلة في العلاقات الدولية، وعلى الرغم من أنه قد مر خلال بعض مراحل تلك الحقبة بالعديد من المشكلات، خاصة منذ تفكك الدولة الموحدية، فإن ذلك لم يؤثر كثيراً على مكانته، ولم يؤدي إلى الانتقاص من هيئته داخل المنتظم الدولي، الأمر الذي مكنه من أن يحتل باستمرار

¹ والتر راسل ميد، "السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم"، ترجمة: نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، 2005، ص 10.

² أحمد ولد محمد الأمين، "السياسات الخارجية للدول العربية دراسة مقارنة للمحددات..."، مرجع سابق، ص 109.

وعلى الدوام مركزاً دولياً معتبراً في السياسة العالمية، كما أنه حافظ طوال تلك الفترة على نشاط دبلوماسي مكثف مع الخارج، وهو النشاط الذي تكثف بشكل أكبر مع بداية عهد السلاطين العلويين،¹ و بلغ أوجه خاصة في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله.

هذا الأخير الذي اتسم عهده بكونه قد شكل فترة حاسمة ودقيقة من تاريخ المغرب بشكل عام وتاريخ علاقاته الدولية بشكل خاص، ميزته البارزة هي تغليب خيار الانفتاح على الخارج سياسياً واقتصادياً، وهو الخيار الذي وجد تجسيده في إبرام المغرب على عهده لعدد مهم من المعاهدات والاتفاقيات مع القوى الكبرى على المستوى الدولي آنذاك، والتي هي بالأساس قوى أوربية.²

وقد ساعد المغرب في القيام بذلك النشاط الدبلوماسي الكبير معطى أساسي، وهو أنه لا يعاني من العقد التي تعاني منها الدول الصغيرة أو الناشئة نظراً لتاريخه العريق والثري ، ففي الوقت الذي يفضل فيه الحفاظ على علاقات ودية ومبنية على التعاون والسلم مع دول جواره الجغرافي، ويركز على الحفاظ على استقلاله الذاتي كفاعل إقليمي، فإنه على استعداد في الوقت ذاته للخروج عن الاصطفافات التقليدية وقت الضرورة، ليعبر عن آراء مستقلة، ويحتفظ بمبادراته الذاتية، وأن يعطي أو يأخذ عند اللزوم دروساً من أو إلى أي طرف، كما أنه على استعداد تام لأن يجازف بالتعرض لمخاطر العزلة، وهي المجازفة التي تعد إحدى السمات التي تميز كل السياسات الخارجية المستقلة، سواء كانت سياسات دفاعية أم هجومية.³

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية لعلاقة الدولة المركزية في المغرب التي تم تناول جوانب منها، فإنه كانت لعلاقة الدولة في المغرب أيضاً جوانب سلبية تمثلت في أن القوى الاستعمارية وهي المتخوفة من استعادة المغرب لأدواره الريادية التاريخية قد فرضت على هذا

¹ فؤاد الربيع، "السياسة الخارجية للمغرب تجاه آسيا..."، مرجع سابق، ص134.

² رامون لوريدو ديات "السياسة الخارجية للمغرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر"، ترجمة: مولاي أحمد الكمون وبديعة الخرازي، منشورات الزمن، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2012، ص05.

³ جينيفر روزنبوم و وليم زارتمان، "الغرب الأقصى للشرق الأدنى :السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص486.

الأخير أن يتحول بعد الاستقلال من قطب فاعل في العلاقات الدولية إلى لاعب صغير ضمن هذه الأخيرة.¹

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا الأمر هو الذي يفسر لنا أن المغرب كان البلد المغربي الوحيد الذي قسم إبان استعمارهم إلى ثلاث مناطق استعمارية مختلفة، وفي هذا الإطار يقول "ميغيل هرنانديز دي لارا مندي": "وكان المغرب قد قسم إلى ثلاث مناطق، حيث حصلت فرنسا سنة 1912 على وسط وجنوب المملكة الشريفة، لتدع لإسبانيا الشمال والمنطقة الواقعة جنوب طرفاية، أما مدينة طنجة ونظراً لموقعها الاستراتيجي المهم فقد كان فيها نظام خاص، تم تفعيله ابتداء من 1923، وهو نظام المدينة الدولية الخاص بالدول الموقعة على وثيقة الجزيرة الخضراء".²

كما أن هذا الأمر هو الذي جعل المطالب الترابية المغربية ما بعد الاستقلال لا تحظى بالتفهم المطلوب من دول إفريقيا جنوب الصحراء، نظراً لكون الأغلبية الساحقة من تلك الدول هي دول حديثة وموروثة عن الاستعمار.

وهذا المعطى كان قد ظهر جلياً وبشكل مبكر تأثيره على علاقات المغرب مع تلك البلدان، ففي حين أن جميع بلدان تلك المنطقة قد صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بدون إبداء أي تحفظات فإن المغرب كان هو البلد الإفريقي الوحيد الذي تحفظ على أحد بنود هذا الميثاق المتعلق بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، كما أن المغرب الذي كان عضواً نشطاً آنذاك في الجماعة الإفريقية. خاصة من خلال ما عرف بمجموعة الدار البيضاء

¹ هنالك من بين الدارسين من يرى أن تحول المغرب من قطب فاعل في العلاقات الدولية إلى لاعب صغير قد بدأ قبل استقلاله بفترة طويلة، وتحديدًا في القرن التاسع عشر، وأنه قد جاء كنتيجة طبيعية للتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية المغربية ما قبل نهاية عهد السعديين، ومباشرة بعد معركة وادي المخازن، وقد تمثل ذلك التغير في أن المغرب أصبح يتبع سياسة تقوم على اللعب على تناقضات القوى العظمى، واللعب على الحبلين بغية درء مخاطر كل قوة على حدة.

انظر: علي كريمي، "مكانة المغرب في العلاقات الدولية: الانتقال من دور قطب فاعل إلى لاعب صغير"، مجلة نوافذ، العدد 19، مايو 2003، ص 95.

² ميغيل هرنانديز دي لارا مندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سابق، ص 18.

وهي المجموعة التي لعب من خلالها أدوارا قيادية ووازنة في القارة الإفريقية . وجد نفسه أمام تحد رئيس، يتعلق بكيفية الدفاع عن وحدته الترابية من داخل هذه المنظمة في الحين الذي يكرس فيه ميثاقها المؤسس مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.¹

هذا فيما يتعلق بتأثير عراقة الدولة المركزية في المغرب على سياسته الخارجية بوجه عام وسياسته تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، أما فيما يتعلق بتأثير العامل الاستعماري، فيمكن القول أنه يتمثل أساسا في أن الاستعمار قد كان له تأثير كبير في تعميق تبعية المغرب للغرب، حيث إنه خلال هذه الحقبة فقد المغرب كل سلطاته في ميدان تسيير سياسته الخارجية، وأصبحت كل السلطات والصلاحيات في هذا المجال في يد سلطات الحماية، وعلى الرغم من أن المغرب لم يلبث أن تخلص من الاستعمار واستعاد استقلاله إلا أنه لم يتمكن من أن يتخلص من التأثير الخارجي على سياسته الخارجية.²

وبالتالي فإن الاستعمار يعد هو العامل الأساسي الذي فتح المجال لاحقا للميولات الغربية للدبلوماسية المغربية، وهي الميولات التي ظلت تمثل بشكل مستمر قيما على سياسة المغرب الخارجية، الأمر الذي يعني أن المغرب لم يستطع التحرر من الإرث الاستعماري على سياسته الخارجية، إذ أنه لا يزال حتى الآن محكوما في كثير من مواقفه بالميولات الغربية عموما والفرنكوفونية بشكل خاص.³

في هذا الصدد نجد أن تأثير هذا المعطى في السياسة الخارجية المغربية تجاه الدائرة الإفريقية يبدو باديا للعيان، لكون المغرب وعلى الرغم من مضي عقود طويلة على استعادته لاستقلاله وهي عقود ظل خلالها يتفاعل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ فإنه لم يستطع أن يربط علاقات جيدة مع أي من دول هذه المنطقة من خارج الدائرة الفرنكوفونية، وهي الدائرة

¹ الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALD، الطبعة الأولى 2014، ص 132.

² سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 306.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

التي تعمقت علاقاته مع بلدانها خلال الحقبة الاستعمارية، ومرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية التي تلتها.

الفقرة الثانية: دور المغرب التاريخي في إفريقيا في مرحلة ما قبل الاستقلال

من خلال الفقرة السابقة يتضح لنا أن المحدد التاريخي هو الآخر لا يقل أهمية عن المحدد الجغرافي من حيث درجة تأثيره على سياسة المغرب الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بما له من أثر على العلاقات المغربية الإفريقية، خصوصا وأن أقدمية العلاقات بين المغرب وهذه البلدان وما يكتنف ذلك من تراكم تعتبر عوامل تغذي التقارب بين الطرفين، وتعد مؤشرات تمكن من اكتشاف درجات تأثير أقدمية تلك العلاقات على القرار الخارجي المغربي، خاصة أن العلاقات المغربية الإفريقية تميزت بالاستمرارية التاريخية، كما أنه إذا كان المغرب مرتبطا بإفريقيا بفعل انتمائه الجغرافي لها، فإن المعطى التاريخي قد عمق من هذا الارتباط وجعله خاضعا لجذلية التأثير والتأثر في علاقاته بدول القارة.¹

وانسجاما مع هذا الطرح القاضي بتأثير أقدمية واستمرارية العلاقات المغربية الإفريقية على علاقاتهما في الوقت الراهن، فإن الحديث عن العلاقات المغربية الإفريقية لا يمكن إرجاعه إلى العصور الحديثة، باعتبار أنه قد ظهرت بالمغرب عدة دول قوية على مر القرون، استطاعت أن تترك بصماتها الحضارية على أرضه، كالدولة الإدريسية، المؤسسة لنظام الحكم بالمغرب.

وإذا كان مؤسسوا هذه الدولة قد انشغلوا بمجرد دخولهم إلى المغرب بتوطيد أسس حكمهم، مما لم يسمح بأن تكون لهم طموحات خارج حدود المغرب، فإنه مع مجيء المرابطين بدأ

¹ محمد ولد الفاضل، "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2012-2013، ص 89.

التطلع نحو التعاون مع الخارج، خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما كانت الدولة المرابطية تهدف إلى ممارسة التجارة مع سكان هذه المنطقة.¹

وهذا المعطى الأخير ساعدهم فيه كون المغرب يحتل موقعا استراتيجيا مهما في القارة، باعتباره ممرا للقوافل التجارية العابرة لصحرائه منذ القدم نحو إفريقيا، وهذا ما رسخ العلاقات الاقتصادية والثقافية والحضارية والروحية بينه وبين دول تلك المنطقة.²

ونفس الأمر سار عليه كل من الموحدين والمرينيين والسعديين الذين مع مجيء دولتهم ستعرف العلاقات المغربية الإفريقية تطورا هاما؛ نظرا لأن الأطماع الأوروبية في شمال إفريقيا خلال عهدهم كانت قد بلغت أوجها، بحيث لم يعد للمغرب متنافس سوى التوجه إلى بلاد السودان الغربي، وهو التوجه الذي اعتبر السلطان "أحمد المنصور الذهبي" أن فيه حلا لجميع المشاكل التي كانت تتخبط فيها الدولة السعدية آنذاك.³

وقد بلغت العلاقات الدبلوماسية والدولية للمغرب أوجها مع البعثات التي تم تبادلها ما بين المرينيين وملوك امبراطورية مالي خلال القرن الرابع عشر، وقد أصبحت هذه الروابط أكثر متانة ابتداء من القرن الخامس عشر في ظل انتشار الطرق الصوفية، خاصة مع الطريقة القادرية التي ازدهرت خلال القرن الثامن عشر، وعرفت العلاقات الطرقية ديناميكية جديدة مع انتشار الطريقة التيجانية خلال القرن التاسع عشر،⁴ فخصوصية العلاقات التاريخية التي تربط المغرب وإفريقيا إذاً تكمن في جزء هام منها في الروابط الدينية العريقة، التي

¹ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مجلة المغرب الإفريقي، منشورات جامعة محمد الخامس السويسي ومعهد الدراسات الإفريقية الرباط، العدد 10، 2010، ص7.

² محمد أبيدار "مظاهر وتجليات حضور إفريقيا جنوب الصحراء في الكتاب المدرسي الأمازيغي"، في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، الطبعة الأولى، 2015، ص 170.

³ عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 15.

⁴ زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية"، مرجع سابق، ص 65-66.

نسجتها الزوايا والطرق الصوفية المغربية، التي قامت بنشر الإسلام في الساحل والغرب الإفريقي.¹

ورغم تراجع قوة العالم العربي الإسلامي خلال القرن 19م وتحول مركز التأثير منه إلى الدول الأوروبية الاستعمارية، التي قسمت إفريقيا إلى مستعمرات ومناطق نفوذ فيما بينها، فإن هذه العلاقات تميزت بالاستمرارية، وكانت تتم عبر قنوات متعددة تتداخل وتتفاعل فيما بينها وعلى رأسها التجارة،² الأمر الذي يدل على قوة البعد الإفريقي للمغرب، وتجذره من الناحية التاريخية، لكونه ظل حاضرا بشكل مستمر، ومؤثرا في العلاقات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء.³

وإذا ما بحثنا في الخلفيات والأسباب التي ساهمت في تقوية البعد الإفريقي للمغرب وتجذره من الناحية التاريخية فسنجد أن هناك عوامل عديدة ساهمت في تقوية وتوطيد العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء من الناحية التاريخية. فمن جهة ترسخت العلاقات بين الطرفين من خلال قرون من البناء التاريخي المشترك، يعد الواقع الديني والمذهبي أحد تمظهراته، فالعامل الإسلامي يحتل موقع الصدارة في بناء الخلفية التاريخية الحضارية المشتركة بين المغرب ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ويتضح ذلك من خلال دراسة دور الدول التي حكمت المغرب في نشر الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء، كما يتضح من خلال دراسة الطرق الصوفية، وما لها من دور في التفاعل الثقافي بين الجانبين.⁴

¹ "المغرب: بوابة نحو إفريقيا"، مجلة المالية، وزارة الاقتصاد المالية المغربية، الرباط، العدد 28، غشت 2015، ص7.

² منير روكي، "الحضور التجاري الفاسي بالدول الإفريقية خلال القرن 19: مساهمة في رصد دور تجار فاس في مد جسور التواصل الحضاري بين فاس ودول إفريقيا جنوب الصحراء"، في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مرجع سابق، ص. ص 60. 61.

³ Alain Antil, « Le Maghreb dans son environnement régional et international : Le Maroc et sa 'nouvelle frontière' Lecture critique du versant économique de la stratégie africaine du Maroc », Note de L'IFRI, Paris : Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2010 , p3-p4.

⁴ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا..."، مرجع سابق، ص38.

وعلى الرغم من أن العامل الديني المتمثل في الإسلام ودوره في توطيد وتقوية العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء ليس جديدا؛ وإنما يعود إلى بدايات الفتح الإسلامي للمغرب؛ حيث قد تقوى وتعزز وتجذر بشكل أكبر خلال فترة العصر الوسيط، وبالتحديد في عهد الدولة المرابطية، التي انطلقت أساسا من جوار أبرز المحاور التجارية الصحراوية.

إذ كانت قبائل صنهاجة التي عانت من الفرقة والتشرذم السياسي مستقرة في الصحراء إلى حين قدوم "عبد الله بن ياسين"؛ وهو الفقيه المالكي الذي نجح في توحيد عناصرها، وفي تكوين المرحلة الجينية للسلطة الجديدة، التي اتجهت إلى تأسيس دولة مترامية الأطراف شمالا وجنوبا، وسعت إلى أن تضم تلك الدولة أيضا المغرب الأوسط، كما ساهم المرابطون في ترسيخ المذهب المالكي بالمنطقة، بعد أن سار الأمير "أبو بكر بن عمر" إلى الصحراء وتمكن من تثبيت أركان حكمه فيها.¹

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن التعاون المغربي الإفريقي الحالي ما هو إلا تنمة لمسار تاريخي عريق في القدم، فكما بينا سابقا فإن العلاقة بين المغرب وإفريقيا تضرب بجذورها في أعماق التاريخ قبل الإسلام، ولكنها تعمقت مع مجيء الإسلام، وازدادت متانة وتنوعا، وأخذت أبعادا دينية وعرقية واقتصادية واجتماعية على مختلف العصور. كما تبلورت بشكل واضح المعالم خلال فترة الاستقلال.

الفقرة الثالثة: دور المغرب التاريخي في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد استعادة المغرب لاستقلاله في العام 1956 ظلت علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء مستمرة بشكل جد إيجابي، وتكرست بفكرة الوحدة والتضامن الإفريقي من خلال العديد من المؤتمرات واللقاءات، لعل من أهمها مؤتمر الدار البيضاء، الذي سعى من خلاله المشاركون وعلى رأسهم المغرب بقيادة الملك الراحل "محمد الخامس" إلى بناء الوحدة

¹ يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 73-74.

الإفريقية على أسس متينة، من أهمها عدم انحياز إفريقيا لأية كتلة من كتل الحرب الباردة، والتعاون في الكفاح ضد الاستعمار من أجل استرجاع الدول الإفريقية لاستقلالها، إلى جانب العمل على حسن توزيع الثروة بين بلدان القارة، وإقرار مبدأ التعاون والتضامن فيما بينها، من أجل مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية التي أصبح يعرفها العالم، مع انطلاق الحرب الباردة.¹

ومن ثم فقد شكلت تلك المؤتمرات واللقاءات الملامح الأولى لميلاد العلاقات المغربية الإفريقية بشكل وثيق يهدف إلى تقوية التعاون بين الطرفين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تجارية،² كما أنها ساهمت في التكسير النوعي للدعاء الأوروبي القائل بأن الصحراء تشكل حاجزا بين إفريقيا البيضاء والسوداء.³

وعلى نفس النهج الذي بدأه الملك "محمد الخامس" فقد واصل المغرب في عهد الملك الراحل "الحسن الثاني" نسج علاقاته مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالاستناد إلى ما تقتضيه طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، من قواعد وأساليب، لدعم وتمتين الأواصر الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى الاعتماد على علاقات من نوع آخر تأخذ طابعا متعدد الأطراف، عبر قنوات المنظمات الدولية والجهوية التي يسعى المغرب من خلالها إلى تعزيز وضعه ومكانته على الصعيد القاري.⁴

وقد استمرت العلاقات بين الطرفين في التطور رغم انسحاب المملكة المغربية من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984، ومع تولي الملك "محمد السادس" الحكم في عام 1999 طور المغرب استراتيجية فعالة للتعاون مع دول القارة، وقام بمضاعفة زيارته للعديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، منتهجا أسلوبا جديدا في التعاون مع دولها، ألا وهو التعاون في مجال

¹ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 8، ص 9 .

² نفس المرجع، ص 8.

³ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 16.

⁴ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 9.

التنمية الإنسانية، بالإضافة إلى التعاون القطاعي الذي يشمل عدة ميادين، فالمغرب في عهد الملك "محمد السادس" أصبح يسعى إلى إعطاء التعاون "جنوب-جنوب" صبغة إنسانية، ممزوجة بروح التضامن.¹

خلاصة القول حول تأثير العامل التاريخي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء؛ هي أنه على الرغم من أن العامل التاريخي يعد عاملا من بين عوامل أخرى عديدة تلعب جميعها دورا في السياسة الخارجية المغربية، وفي بلورة توجهاتها تجاه مختلف الدوائر، بما فيها دائرة إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه عندما يتعلق الأمر بهذه الدائرة الأخيرة فإن تأثير العامل التاريخي يتعاضد بشكل كبير، ويكاد يفوق دور جميع العوامل الأخرى من حيث الأهمية التي تعود إلى جملة من العوامل السابقة الذكر، أهمها عراقة الدولة المركزية في المغرب، وأنه على خلاف الأغلبية الساحقة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء استطاع أن يحافظ على استقلاله بشكل شبه مستمر تقريبا منذ عهد الأدارسة وحتى الآن، في حين أن أغلب بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا تمتلك الدولة المركزية فيها تاريخا عريقا مماثلا لتاريخ المغرب، لأنها في المجمل هي دول موروثية عن الاستعمار.

وقد تسبب هذا المعطى في مشكلات كبيرة لسياسة المغرب الخارجية تجاه هذه البلدان، ففي الوقت الذي بنى فيه المغرب استراتيجيته للمطالبة باسترجاع أراضيه التي كانت مستعمرة بما فيها الصحراء على أطروحة الحق التاريخي،² فإن هذه الأطروحة لم تلقى تأييدا كبيرا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، التي كانت تتمسك بأطروحة معاكسة تماما، وهي أطروحة تقوم على ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار.

¹ أماني الطويل، "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي"، مرجع سابق، ص 134.

² للمزيد من التفصيل حول الأسس التاريخية التي بنى عليها المغرب مطالبه الترابية بالصحراء انظر:

يونس مليح، "الجذور التاريخية لمغربية الصحراء"، مجلة مسالك، العدد 53/54، 2018، ص 17-27.

الفرع الثالث: تأثير العامل الاجتماعي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

تتبع أهمية دراسة مدى التأثير الذي تحدثه العوامل الاجتماعية على السياسة الخارجية لدولة من الدول من كونه يعطي مثله في ذلك مثل العاملين الجغرافي والتاريخي للباحث الخلفية الضرورية التي يحتاجها لفهم أو تحليل السياسة الخارجية لتلك الدولة.

وبالنظر إلى سياسة المغرب الخارجية سنجد أن التوجه الإفريقي يحتل مكانة مهمة ضمن أولويات تلك السياسة، ويأتي في مرتبة متقدمة ضمن اهتمامات صانع السياسة الخارجية المغربية، وذلك انطلاقاً من جملة من العوامل، لعل من أهمها : الأصول الاجتماعية لسكانه التي تتشابه بل تكاد تتطابق مع الأصول الاجتماعية لسكانه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بحيث فرض الجانب الإفريقي الأصل من الشخصية والهوية المغربية المتمثل أساساً في السكان من أصول أمازيغية وإفريقية، مع ما تواصل واختلط معه من ساكنة من أصول عربية ومسلمة قادمة من الجزيرة العربية عبر مصر ومن الأندلس على المغرب أن يكون مثله في ذلك مثل باقي البلدان المغاربية الأخرى، مجال تشارك واختلاط واحتكاك بين الثقافات والحضارات والأجناس، وقد عزز هذا المعطى معطى آخر لا يقل أهمية عنه وهو أن الانتماء الإفريقي للمغرب كانت له الأولوية أصلاً على العديد من الانتماءات الأخرى لهذا الأخير بحكم منطق الجغرافيا والتاريخ.¹

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب تأثير هذا المحدد الذي يعد من بين أهم العوامل الثابتة التي تؤثر على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، فسيتم الحديث ضمن هذا الفرع عن الواقع الاجتماعي لدول إفريقيا جنوب الصحراء (فقرة أولى)، قبل أن يتم الحديث عن التضامن الاجتماعي بوصفه آلية من آليات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء (فقرة ثانية).

¹ خالد الشكراوي، "السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 13 يوليوز / تموز 2014، ص 2.

الفقرة الأولى: الواقع الاجتماعي لدول إفريقيا جنوب الصحراء

لقد طرأ تغيير كبير في السنوات العشرين الماضية في التفكير حول التنمية البشرية، بحيث نشأ توجه جديد في هذا الإطار، وهو توجه كان "أمارتيا سن"¹ من الدعاة البارزين له،² ويقوم هذا التوجه على أساس قياس مؤشر نجاح سياسات التنمية ليس في تحقيق زيادات في الدخل الوطني والفردى فقط، بل في تعزيز القدرات البشرية، وتوسيع الخيارات والفرص للتمتع بالحريات التي من شأنها المساهمة في تحقيق وضع اجتماعي أفضل للأفراد في التعليم والغذاء والصحة.³

وبالانطلاق من هذه المعايير التي أصبح يقاس بها الواقع التنموي للبلدان وأوضاعها الاجتماعية؛ فإنه يمكن القول أن الوضع الاجتماعي في إفريقيا يعتبر الأكثر ترددا مقارنة بباقي الأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه الأخيرة، فهو المظهر الأكثر جلاء للأزمات والكوارث التي تعرفها هذه القارة، على الرغم من أن هذه الأزمات والكوارث تعود جذورها في الأغلب إلى عوامل سياسية أو اقتصادية بالدرجة الأولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أهمية وخطورة الوضع الاجتماعي تظهر في مدى تأثره بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والدولية، وفي الحجم الواسع من شرائح شعوب تلك القارة التي تمسها المشاكل الاجتماعية بجميع أبعادها.⁴

¹ "أمارتيا كومار سن" : هو اقتصادي هندي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في العام 1998، عن جملة أعماله التي تركزت حول المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاه الاقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية.

² Ahmed Rhazaoui, « Taking stock of Africa's fifty years of Independence : what reforms for Africa's development ? » In « L'Afrique possible : cinquante ans d'indépendance et de développement en Afrique », publications de l'Institut des Etudes Africaines, Série : colloques 15, Imprimerie El Maarif Al Jadida, 2012. P.16.

³ محمد حمزة بولحسن، "مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "تيباد" نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2015/2016، ص 116.

⁴ نفس المرجع، ص 116.

علاوة على ذلك فإن عوائق التنمية في إفريقيا تبدو واضحة من خلال عدد من المؤشرات، لعل من أهمها تدني معدل النمو الاقتصادي وتفاقم الديون، وتدهور القطاعات الانتاجية، مثل: قطاعات الزراعة والصناعة، والتعليم والصحة، وتدني متوسط دخل الفرد.¹ ويعود السبب في تحقيق دول القارة الإفريقية لمعدلات سلبية في جميع المؤشرات السابقة وبدرجات متفاوتة في الضعف بحسب البعض إلى التدخلات الخارجية، وفي مقدمتها الغزو الاستعماري بملحقاته المختلفة، المتمثلة في: "المشاريع الاستراتيجية التي مولتها الدول الأوروبية كإرسال بعثات من الملاحين والمفكرين والجنود ورجال الدين والمستوطنين، قصد احتلال مناطق واسعة واستعباد أهاليها ونهب خيراتها والإساءة إلى تراثها ومقدساتها وهويتها وتهميش لغاتها أبشع تهميش".²

فالغزو الاستعماري لم تكن له آثار كارثية على الإنسان الإفريقي فقط وإنما كانت له تداعيات كارثية أيضا على المجتمعات الإفريقية، ذلك أن الاستعمار كما عبر عن ذلك "فرانز فانون"³ هو نفي منظم للآخر، فهو ينفي كل صفة إنسانية عن الإنسان ويجرده من كل مقومات وجوده، ويمارس عليه قدرا هائلا من العنف، ليفرض هيمنته المطلقة وسيطرته الكاملة على المجتمعات التي يستعمرها، وبالتالي فإنه قد عمد إلى تدمير الأبنية التقليدية التي كانت قائمة قبله في تلك المجتمعات الإفريقية، سواء كانت أبنية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.⁴ ففي المجال السياسي عمد المستعمر إلى تفويض السلطة السياسية المحلية التي كانت قائمة واحتوائها، وإحلال سلطات موالية له محلها، وفي المجال الاجتماعي فقد عمد هذا

¹ انظر: الحسين وكاك، "إفريقيا بين طموح التحول ومعوقات التنمية"، مرجع سابق، ص 304.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ "فرانز فانون": طبيب نفسي، وفيلسوف اجتماعي، ولد بجزر المارتينيك عام 1925، وخدم في "جيش فرنسا الحرة" خلال الحرب العالمية الثانية، محاربا للنازيين، ثم التحق بالمدرسة الطبية في ليون، وعمل كطبيب عسكري فرنسي في الجزائر إبان فترة الثورة الجزائرية، ثم انتقل للعمل كرئيس للقسم النفسي في مستشفى (بليدا-جوانفيل)، وعمل في أثناء ذلك سرا مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، ثم علنا بعد استقالته من عمله في المستشفى، حتى توفي ودفن في مقبرة مقاتلي الحرية الجزائريين عام 1961.

⁴ فرانز فانون، "معذبو الأرض"، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، يناير 2015، ص 200.

الأخير إلى تفكيك كل الروابط التقليدية الاجتماعية التي كانت قائمة في هذه المجتمعات، أما في المجال الاقتصادي فقد تم انتزاع ملكية الأراضي من المزارعين، ومنحها للمستوطنين.

وبلاحظ أن التحدي الاستعماري والأزمات التي نجمت عنه قد انضافت إليهما العديد من العوائق البنيوية التي أدت في مجملها إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هذه القارة، وفي مقدمة هذه التحديات والأزمات الأزمة البيئية المتمثلة في التلوث والتصحر، والأزمة الصحية المتمثلة في انتشار الأوبئة والمجاعات، علاوة عن بعض الأزمات والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي لا تقل خطورة عن ما سبق، من قبيل ارتفاع نسبة البطالة والفقر،¹ وتزايد الهجرة القسرية، وتفشي الجريمة العابرة للقارات، بما فيها الاتجار بالبشر،² وتجارة تهريب المخدرات والأسلحة، وظهور الجماعات المتطرفة، إضافة إلى التفاقم الكبير لمشكلة عدم الاستقرار السياسي خلال الثلاثين عاما الأخيرة بسبب توالي النزاعات القبلية والانقلابات العسكرية.

هذه الأحداث والمعطيات ظلت تشكل وضعية كارثية للواقع الإفريقي جنوب الصحراء لا ينفصل فيه الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

¹ Abdelhamid Nechad, « Gouvernance et développement humain en Afrique : Enjeux de la pauvreté et perspectives » in « al-Maghrib al-Ifriqi », Revue spécialisée dans le patrimoine et les études africaines, N°10, 2010, Imprimerie El Maarif Al Jadida, Rabat, p.p.06.08.

² تعد جرائم الاتجار بالبشر من أكبر القضايا التي أصبحت تستحوذ على قدر كبير من اهتمام المجتمع الدولي من جهة ومختلف البلدان التي يتكون منها من جهة أخرى، وذلك نظرا لجملة من العوامل من بينها أنها تمثل جريمة ضد الإنسانية وامتهانا لكرامة الإنسان، علاوة عن كون مداخلها تساعد في تطوير أنشطة العصابات الإجرامية، حيث يتم استخدام الأموال العائدة من هذه التجارة في نشاطات أخرى خارجة عن القانون.

انظر: أحمد حسن عبد العليم الخطيب، "جرائم الاتجار بالبشر في إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها " مصر والسودان نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين/ألمانيا، العدد 2، يونيو 2018، ص15.

الفقرة الثانية: التضامن الاجتماعي كآلية لسياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

يعد تضامن المغرب مع البلدان الإفريقية في حالات الطوارئ والكوارث آلية أساسية من آليات سياسته الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، فضلا عن كون هذا التضامن يعكس أيضا روح الانتماء الإفريقي للمغرب، ولذلك فإنه قد أصبح بمثابة نهج ثابت وسمّة دائمة تميز السياسة الخارجية المغربية تجاه هذه المنطقة، وأصبح المغرب من البلدان التي تسارع إلى تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من هذه الكوارث والأزمات.¹

وفي هذا السياق، أكد الملك "محمد السادس" في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في القمة العادية لرؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية التي انعقدت في الكوت ديفوار بتاريخ 27 فبراير 2013 على: "أن المملكة المغربية ستواصل تحمل المسؤوليات المنوطة بها على الوجه الأكمل، سواء على الصعيد الثنائي باعتبارها جارا يؤمن بقيم التضامن، أو على المستوى الدولي باعتبارها شريكا يتوخى استتباب السلم والأمن في المنطقة".²

وخلال الرسالة ذاتها ذكر الملك "محمد السادس" أنه وفي سياق القرار الذي كان المغرب قد اتخذ في حينه، بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من معاناة الآلاف من المالين المهجرين إلى جنوب مالي أو اللاجئين إلى موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو، فإنه سيظل يولي اهتماما بالغا للوضع الإنساني المقلق الذي يعيشه هذا البلد".³

ومن خلال تتبع مسار تضامن المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يتضح أن المضامين والأفكار التي عبر عنها الملك "محمد السادس" لم تكن مجرد شعارات براقة رفعها

¹ ميكائيل صالح، "العلاقة المبكرة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء وأثرها الإيجابي على القارة السمراء" في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق ص 60.

² انظر: الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة العادية الـ 42 لرؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية المنعقدة في "ياموسوكرو" بالكوت ديفوار بتاريخ 27 فبراير 2013، على موقع البوابة الوطنية للمملكة المغربية: <https://www.maroc.ma/ar>

³ نفس المرجع.

المغرب، أو خطابات للاستهلاك الإعلامي بل كانت رؤية مخطط لها، واستراتيجية سعى المغرب إلى تطبيقها، ولا أدل على سعي المغرب لتنفيذ تلك الرؤية ما اتخذه من مبادرات إيجابية استهدفت مساعدة دول هذه القارة بشكل عام؛ وبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص.

إذ أعلن المغرب في القمة الأورو إفريقية الأولى بالقاهرة المنعقدة سنة 2000 إلغاء ما له من ديون على البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وكذلك عمد في القمة ذاتها إلى إلغاء الرسوم الجمركية على كل المواد المستوردة من هذه البلدان.¹

ولم يقتصر أمر العون المالي المغربي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء على ما سبق، وإنما تم تأكيد هذا التوجه من خلال مجموعة من الاتفاقيات المرتبطة بمشاريع تنمية واستثمارية، وهي مشاريع كان البعد الاجتماعي فيها هو الأهم، حتى ولو أنها ساهمت في الرفع من حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بشكل عام، ورفع الصادرات المغربية نحو إفريقيا بوجه خاص، مع ما يعنيه ذلك من تعزيز للتواجد الاقتصادي المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد اعتبر المغرب أن هذه المبادرات لا تتخبط في إطار الإعانات، بقدر ما هي دالة على ما ينبغي أن يكون بينه وبين أشقائه الأفارقة من شراكات ألح عليها الملك "محمد السادس" حين ذكر أن إفريقيا "ليست في حاجة للمساعدات بقدر ما تحتاج لشراكات ذات نفع متبادل، كما أنها تحتاج لمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية".²

¹ عباس الجارري، "المغرب وإفريقيا: من التعاون السياسي والتضامن الاقتصادي إلى تقوية الروابط الدينية التاريخية بفاعلية متجددة" في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مرجع سابق، ص182.

² مقتطف من الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي بأبيدجان بتاريخ 24 فبراير 2014، على الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للمملكة المغربية، على الرابط: <https://www.maroc.ma/ar>

وفي نفس الاتجاه، احتضن المغرب في أبريل 2007 المؤتمر الإفريقي من أجل التنمية البشرية الذي جمع 50 وزيرا من 45 دولة إفريقية.¹

وبمناسبة القمة العربية-الإفريقية الثانية، دعا الملك "محمد السادس" إلى وضع شراكة نموذجية جديدة مع إفريقيا، مشيرا إلى أن هذه الشراكة هي السبيل القويم لاستثمار جميع الإمكانيات المتاحة من أجل تحسين ظروف عيش الشعوب الإفريقية، وتحقيق تنميتها المستدامة، والتصدي لما تعانيه من فقر وتهميش وإقصاء اجتماعي، والقضاء على مستنقعات الأمية والأمراض الفتاكة.²

كما تعد آلية التعاون الاجتماعي والإنساني أو الدبلوماسية الإنسانية المتبناة من قبل مؤسسة "محمد الخامس للتضامن" من السمات الجديدة التي تبنتها السياسة الخارجية المغربية في مجال التضامن، حيث اعتادت هذه المؤسسة منذ تأسيسها على إرسال مساعدات إنسانية بشكل دوري إلى دول إفريقية جراء تعرض هذه البلدان لكوارث طبيعية أو أزمات غذائية ينجم عنها انتشار مجاعات فيها.

وفي نفس الإطار، تم الإعلان عن تأسيس "المؤسسة العلوية للتنمية البشرية والمستدامة"³ والتي يوجد مقرها في العاصمة السنغالية دكار؛ وقد عهد إليها بأمر المساعدة الإنسانية.⁴ ولم يقتصر أمر التضامن المغربي مع إفريقيا جنوب الصحراء على الأمور ذات البعد الإنساني فحسب، بل امتد ذلك التضامن أيضا إلى جوانب أخرى مثل: مساعدة هذه البلدان في تكوين كوادرها البشرية، حيث سعى المغرب إلى أن يجعل التنمية البشرية عاملا أساسيا ومحددا ضروريا ضمن برامج التعاون مع الدول الإفريقية من خلال الوكالة المغربية للتعاون

¹ علي بوجي، "الالتزام المتميز في القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 109.

² انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة العربية-الإفريقية الثانية المنعقدة بمدينة سرت الليبية بتاريخ 10 أكتوبر 2010. على الرابط: <https://www.cspj.ma/Home/ShowFilePage?file=2010%2F15.pdf>

³ المؤسسة العلوية للتنمية البشرية والمستدامة: هي مؤسسة موجهة لإفريقيا، أنشئت سنة 2008 من قبل الملك "محمد السادس"، يغطي نطاق عملها عدة مجالات كالصحة والتنمية الاجتماعية والتعليم والبيئة والزراعة.

⁴ عادل مساوي "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 37.

الدولي، وهي الوكالة التي يعد نشر وتعميم الخبرة والمهارات المغربية لكوادر ومؤسسات البلدان الإفريقية واحدا من أهم أهدافها في الوقت الحاضر.¹ خاصة وأن الملك "محمد السادس" أكد على ضرورة اعتبار الإنسان هو المحور والركيزة الأساسية للعلاقات العادلة والمتوازنة والناجحة، من خلال الحرص على "نهج مقارنة متجددة قائمة على التضامن، ومبنية على تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، فضلا عن خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي، طبقا لأهداف الألفية للتنمية".²

وفي هذا السياق اعتبر الملك "محمد السادس" أن المعركة الحقيقية للنهوض بإفريقيا يجب أن تستهدف محاربة الفقر ومحو الأمية وتعميم التمدريس ونشر التعليم والتأهيل وضمان الأمن الغذائي والسكن اللائق والصحة والبيئة السليمة والولوج إلى تكنولوجيا العصر ومستجداتها. ومن المبادرات التضامنية لدول الجنوب التي حظيت بدعم من طرف المغرب مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)،³ التي تتعهد بموجبها القارة الإفريقية بالقضاء على الفقر ووضع البلاد الإفريقية، فرديا وجماعيا، على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في الوقت نفسه بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي وشؤونه السياسية.⁴

¹ ميكائيل صالح ، "العلاقة المبكرة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 56.

² انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لعيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2011، على الموقع الرسمي لمجلس النواب، على الرابط: <https://www.chambredesrepresentants.ma/ar>

³ تم تبني مبادرة (NEPAD) من قبل رؤساء الدول الإفريقية في القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في لوساكا في يوليوز 2001، وتهدف إلى دعم السلام في القارة الإفريقية والنهوض بالاقتصاد لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد، من قبيل التنمية المستدامة وإيجاد حلول للتمهيش والفقر والتخلف في إطار أولويات قطاعية محددة تهتم مجموعة من المجالات كالبنية الأساسية، الاقتصاد، الصحة، الثقافة، البيئة والتكنولوجيا. وتأتي هذه المبادرة في إطار تشاركي مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية وذلك بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية والحصول على المزيد من الإعفاءات من الديون عوض المساعدات المباشرة التي تعيق التنمية بتكريس التخلف والتبعية الاقتصادية.

للمزيد من التفصيل انظر:

–Abdoulaye Wade et autre «Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique», Maisonneuve et Larose, Imprimerie D.Guénio à Langres–Saints–Geosmes, Paris, 28 Novembre 2002, p9.p19.

–Ahmed Rhazaoui, « Taking stock of Africa's fifty years of Independence : what reforms for Africa's development ? », op.cit.p.p.18.19.

⁴ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 334.

علاوة عما سبق، شكلت الزيارات الملكية إلى بعض البلدان الإفريقية في حالة الكوارث والأزمات آلية من آليات التضامن الاجتماعي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مثل الزيارة التضامنية التي قام بها العاهل المغربي لدولة مالي لحضور مراسيم تنصيب الرئيس "إبراهيم بوبكر كييتا" بعد الأزمة التي شهدتها البلاد.

هذا دون الحديث عن الزيارة التضامنية التي قام بها أيضا لدولة النيجر باعتبارها بلدا صديقا في محنته أمام الأزمة الغذائية بسبب الجفاف الذي ضرب البلاد. كما تمت مضاعفة المساعدات الإنسانية للعديد من الدول سواء الموجهة لمواجهة الكوارث كالجفاف وإيبولا؛ أو الهادفة إلى تثبيت نظم مجتمعية ودينية مؤهلة لخلق التعايش السلمي بين المكونات الإثنية والعقائدية للمنطقة.

ختاما يمكننا القول بأن التضامن المغربي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يشكل آلية من الآليات الثابتة في سياسته الخارجية، سواء من خلال المبادرات التي يقوم بها في هذا المجال اتجاه المنطقة أو من خلال الانخراط الملكي الذي يبرز الاهتمام الكبير من طرف المغرب بقضايا ومشاكل القارة السمراء. فالأمر لا يتعلق فقط بزيارات من أجل توقيع اتفاقيات، وإنما زيارات تضامنية تترجم روحا جديدة زرعتها العاهل المغربي في العلاقات الدولية الإفريقية، والتي ركزت على المقاربة الاجتماعية عبر المساعدات المختلفة المقدمة للعديد من الدول الإفريقية،¹ والتي تحولت في السنوات الأخيرة إلى شراكة حقيقية ذات نفع متبادل، كما كانت لها نتائج مباشرة على تطوير العلاقات الاقتصادية، وعلى التعريف أكثر بإفريقيا في المغرب، وبالمغرب في إفريقيا.

¹ محسن الندوي "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 109.

المطلب الثاني: تأثير العوامل الدينية والثقافية على سياسة المغرب الإفريقية

رغم الاعتبارات الجغرافية التي تربط بين المغرب ومحيطه الإفريقي والتاريخ المشترك بين الجانبين، فإن علاقاته بالقارة السمراء ستتحكم فيها عوامل أخرى من بينها الجوانب الدينية المتمثلة في الروابط الروحية والثقافات المشتركة، نظرا للفوائد السياسية والمنافع الاقتصادية وكذا المصالح الوطنية التي يمكن جنيها من خلال استثمار العوامل الدينية، لاسيما وأن المغرب ملتزم دستوريا بطابعه الإسلامي الذي استطاع أن يجعله ركيزة ظواهره الثقافية وحياته السياسية داخليا وخارجيا.

وباعتبار البعد الديني والثقافي من المحددات الثابتة المؤثرة في علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء، فسيتم الحديث ضمن هذا المطلب عن العامل الديني ومدى تأثيره على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء (الفرع الأول)، قبل أن يتم الحديث عن العامل الثقافي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تأثير العامل الديني على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

لقد نجحت المملكة المغربية في بناء علاقاتها مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وتطويرها على أساس روعي ديني، حيث قامت بنشر النموذج الديني السني المالكي القائم على الوسطية والاعتدال إلى تلك البلدان؛ وتبني التجربة الصوفية عبر مجموعة من الزوايا والطرق الصوفية، وتكوين الأئمة والمرشدين في مختلف المؤسسات الدينية بالمملكة؛ التي شكلت آليات لإرساء شراكة حقيقية مع بلدان إفريقيا، حتى أصبح دور المملكة المغربية وحضورها في إفريقيا جنوب الصحراء مرتبطا أساسا بالجانب الديني أكثر من أي جانب آخر، ثم تأتي الجوانب السياسية والاقتصادية لتستفيد من روابط الأخوة الدينية القديمة والوطيدة، والأواصر الروحية الراسخة.

الفقرة الأولى: دور العامل الديني في سياسة المغرب الإفريقية

تكمن أهمية البعد الديني والروحي في العلاقات المغربية الإفريقية في كون هذه العلاقات ليست وليدة اليوم بل تمتد إلى قرون عديدة، ففي الماضي لعب المغرب دوراً أساسياً في وصول الإسلام إلى إفريقيا.¹ مما شكل فرصة سانحة لتحقيق الانصهار الحضاري بين كل من المغرب والدول الإفريقية، وهياً الأجواء المناسبة لانتشار العديد من الزوايا والطرق الصوفية في أرجاء إفريقيا، والتي ساهمت في تحديد ودعم الروابط الدينية بين المغرب والشعوب الإفريقية. فلإسلام تاريخ طويل في إفريقيا يمتد إلى أكثر من عشرة قرون، ساهم في خلق فضاء ديني وثقافي مكن على مر الزمن من تكريس الاستمرارية بين شمال إفريقيا وباقي مناطق القارة، مما أدى ببعض إلى القول بأن الجزء الشمالي لإفريقيا يعتبر بمثابة المرجعية الدينية للجزء الجنوبي للقارة السمراء، الأمر الذي سهل وأثر بشكل كبير في غلبة سمات الثقافة المغربية التي انتشرت فيها المذهب المالكي، وساد مجتمعاتها التسامح الذي يجمع بين الإسلام وبعض المعتقدات التاريخية.²

ومنذ ذلك الحين ظل المغرب على الدوام ملتقى لتفاعل الحضارات والثقافات، مما أهله لأن يمد جسوراً لنشر الإسلام بأسلوب حضاري متميز، ولا سيما في غرب إفريقيا³ عبر الزوايا برعاية رسمية، خاصة "الطريقة القادرية" التي تقوت خلال القرن الثامن عشر، و"الطريقة التيجانية" التي انتشرت خلال القرن التاسع عشر. هاته الزوايا كان لها دور في بناء هوية متميزة ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء-إلى جانب الطقوس الدينية الأخرى-، تحمل نفحات من الروح الإسلامية والعربية والمغربية الأصيلة، وازدهرت بها حياة ثقافية مرتكزة على تعاليم الإسلام السمحة من خلال تنمية الوازع الديني والتربية الروحية وارتباطها بمؤسسة "إمارة

¹ Ghita Tadlaoui, « Morocco's religious diplomacy in Africa », Policy brief, N°196 – February 2015.p.02.

² عادل مساوي، " علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 78.

³ مجيد كامل حمزة، "مرتكزات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة أبحاث العلوم السياسية، المجلد عدد 31-32 / 30 سبتمبر 2016، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، ص 151.

المؤمنين".¹ ووفقا لذلك أصبحت الطرق الصوفية والزوايا من الظواهر الإسلامية والاجتماعية التي لا يمكن إغفالها في تاريخ علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء.²

ومن مؤشرات التفاعل الحضاري والثقافي أيضا بين المغرب وإفريقيا، تأسيس رابطة "علماء المغرب والسنغال" عام 1985، التي لعبت دورا توجيهيا في التعاون الديني بين المغرب والسنغال من جهة، وبين المغرب وعموم بلدان إفريقيا من جهة ثانية، باعتبارها آلية لضمان حفظ المرجعيات المشتركة السنية والصوفية.

وقد أكد الشيخ "علي جالو" من مالي عبر درس -من الدروس الحسنية- ألقاه بالرابطة على ضرورة تجديد ما كان للمغرب ببلدان إفريقيا من علائق، وعلى إثره أمر الملك "الحسن الثاني" بتأسيس "معهد الدراسات الإفريقية" بجامعة محمد الخامس. لتعرف العلاقات بين الطرفين في المجال الديني والروحي تطورا ملحوظا في عهد "الملك محمد السادس"، وذلك من خلال المشاركة الإفريقية المتميزة في الدروس الحسنية، وانعقاد لقاءات جديدة للتجانيين، وبناء مساجد في البلدان الإفريقية، ثم الاستجابة لطلبات تكوين أئمة من بلدان إفريقيا.³

يضاف إلى ذلك مبادرة المغرب بخلق مؤسسات تهدف أساسا لنشر قيم الإسلام الوسطي السمح والتعريف بالتجربة المغربية في مجال إصلاح الحقل الديني من بينها: "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" ومؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة". وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن جولات "الملك محمد السادس" إلى الدول الإفريقية تتميز بكون ملك المغرب لا يعتبر فقط رئيس دولة، ولكن بالخصوص كأمر للمؤمنين، مع كل ما تحمله هذه الصفة من دلالات روحية ودينية بالنسبة للأفارقة.⁴

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 339.

² لبابة عاشور "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 13.

³ أحمد التوفيق، "العلاقات بين المغرب ودول غرب إفريقيا" في كتاب "إفريقيا كأفق للتفكير"، مرجع سابق، ص 214.

⁴ يحيى أبو الفرح "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: الخصوصيات والدينامية الحالية" في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مرجع سابق، ص 207.

ومن جهة أخرى، فإن خصوصية الروابط الدينية العريقة التي نسجتها مختلف الآليات التي اعتمدها المغرب من زوايا وطرق صوفية ومؤسسات دينية، دفعت المغرب إلى التعبير بصفة مستمرة عن وعيه بضرورة مواصلة التعاون وتجديده لصالح الأهم وهو الدين والاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي، ويتأتى هذا التجديد من خلال وضع المغرب نموذجاً في تدبير الشأن الديني رهن إشارة هذه البلدان، لاسيما من خلال الميادين الأربعة الآتية:¹

1. تكوين الأئمة: وهو أمر انطلق بخريجي أفواج "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين"، وسيتقوى بأفواج لاحقة؛ ومهمة الإمام في توجيه هذا المعهد تتعدى حماية الثوابت إلى الإسهام في التأطير النفسي والأخلاقي الناجع اجتماعياً.
2. الإفادة في كيفية إحداث مؤسسة للعلماء على مستوى كل بلد (ولا نقصد فروع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة) بل نعني مؤسسة وطنية تعمل من أجل التبليغ السليم؛ ووضع مرجعية مؤسساتية للفتوى في الشأن العام، وتأطير الوعاظ والأئمة.
3. الإفادة في كيفية تنظيم التعليم الديني لتحسينه من الاستغلال والمتاجرة.
4. الإفادة في كيفية تيسير الخدمات الدينية تنظيمياً وإنفاقاً.

ختاماً، يمكننا القول أن المغرب استطاع الحفاظ على مكانته المتميزة التي يحظى بها على المستوى الإفريقي والمبني على أسس دينية وروحية عميقة، عبر سعيه الدائم والمتجدد إلى تعميق وتعزيز العلاقات مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي كانت دائماً ولاسيما بلدان غرب إفريقيا مرتبطة بشكل كبير بالموروث الديني المغربي الذي تشبعت منه ومن أفكاره، وكان هذا عبر تفعيل المملكة المغربية للعديد من الآليات التي أنيط بها تعزيز العلاقات المغربية الإفريقية في بعدها الروحي.² وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة الموالية.

¹ أحمد التوفيق، "العلاقات بين المغرب ودول غرب إفريقيا"، مرجع سابق، ص 219-220.

² زكرياء أزم "الدبلوماسية الدينية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 1، العدد الخامس 2017، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، ص 355.

الفقرة الثانية: آليات البعد الديني في العلاقات المغربية الإفريقية

تتميز الدبلوماسية الدينية والروحية للمغرب في القارة الإفريقية بتنوع آلياتها التي تشمل القنوات الرسمية التي تجسدها المؤسسة الملكية باعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة الخارجية للمغرب والأكثر ثباتا واستمرارية. وبالنظر أيضا إلى المكانة التي يحظى بها العاهل المغربي باعتباره "أمير المؤمنين"، وهي صفة تستمد أساسها من الدستور المغربي، وطالما امتدت تأثيراتها الرمزية داخل عدد من الدول في الفضاء الإفريقي على امتداد قرون عدة.¹ وقد انبثقت عنها آليات أخرى تساهم في تطوير العلاقات المغربية الإفريقية، إضافة إلى الزوايا وما تلعبه من أدوار خاصة الزاوية التيجانية.

أولاً: إمارة المؤمنين

يرى "جون واتربوري John Waterbury"،² بأن المغاربة يجلون الملك باعتباره شريفا وحاملا للبركة، لكنهم عرفوا دائما كيف يميزون بين قداسه الشخصية كأمر للمؤمنين وسلطته الحكومية، وغالبا ما كانوا يعترفون بالأولى دون الاعتراف بالثانية.³ للدور الذي تلعبه آلية "إمارة المؤمنين" في التأسيس الإيديولوجي والمرجعي باعتبارها مضمون مؤسساتي متعلق بمجال شرعنة السلطة ومضامينها الجوهرية التي تعتبر نواة صلبة ثابتة غير قابلة للتغيير، ومحافظة على تقليديانيتها رغم المرونة التي حاولت اكتسابها بالسماح للدوائر المحيطة بها ببعض الحركة والتغييرات.⁴

¹ إدريس لكريني، "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات"، في "الإسلام في غرب ووسط أفريقيا: التقليد-السياسة-الإرهاب"، الكتاب عدد 154، مركز المسبار للدراسات والبحوث بالإمارات، أكتوبر 2019، ص 228.

² "جون واتربوري John Waterbury": باحث أمريكي تابع دراسته العليا ب برانستون وجامعة كولومبيا، حصل على منحة لتعلم اللغة العربية، وتفرغ للبحث في أفق تحضير الدكتوراه، مما سمح له بالإقامة بالمغرب من سنة 1965 إلى سنة 1967، حيث أنجز موضوع بحثه تحت عنوان "أمير المؤمنين، الملكية المغربية ونخبها، كما أنجز أبحاثا أخرى.

³ جون واتر بوري، "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الثالثة 2013، ص 207.

⁴ عبد الإله سطي، " الملكية والإسلاميون في المغرب: مقارنة لآليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي: حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان"، دفاثر وجهة نظر، العدد 25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012، ص 21.

من هذا المنطلق، عملت المؤسسة الملكية بجد وبفعالية على تفعيل وتنشيط وظيفة "إمارة المؤمنين"، وذلك للحد من التجاوزات التي عرفها مجال الدين ومحاولة بعض التنظيمات الإسلامية فرض ذاتها داخل المجال على المستوى الوطني. لتشكل "إمارة المؤمنين" ذراعاً غير قابلة للتحدي من طرف الفاعلين السياسيين أو الدينيين الذين يجعلون من الدين مصدراً لنشاطهم.¹

وفي ظل تنامي تيارات الخطاب الإسلامي العنيف على المستوى القاري -إفريقيا-، الذي ينطلق من مبادئ تكفير الدولة والمجتمع سواء بسواء، تأتي أهمية الخطاب الديني المعتدل الذي يقوم عليه النموذج المغربي. ووفقاً لدستور المملكة لعام 2011 يعد الملك: "أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية"²؛ وعليه ينظر كثير من الأفارقة من أتباع المالكية والزوايا الصوفية إلى الملك "محمد السادس" باعتباره زعيماً روحياً يدينون له بالولاء ويكونون له الكثير من الاحترام والتقدير كما أنهم يخصونه بالدعاء بمساجدهم في صلاة الجمعة.³

وما ساهم في ذلك هو عنصر النسب الشريف للبيت العلوي الذي حول البيعة من مجرد شكل من أشكال الخضوع لسلطة الدولة الشرعية إلى رابطة وجدانية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية المعاصرة حيث تبرز فيها مؤسسة "إمارة المؤمنين" باعتبارها خلافة للنبوّة وامتداداً للشرف النبوي ورمزاً للإمامة العظمى، وهو الأمر الذي يفسر لنا ذلك التعلق الشديد والمحبة العظيمة التي يبديها مشايخ الطرق الصوفية بأغلب دول إفريقيا الغربية لشخص الملك المغربي. وذلك تأكيداً منهم لما تمثله "إمارة المؤمنين" من شرعية فاعلة في الحكم بسلطنته الدينية

¹ عبد الإله الشباكي "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، السنة الجامعية 2013-2014، ص 101.

² الفصل 41 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

³ فاطمة الزهراء هيرات، "الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية: الأدوار، التحديات، الرهانات"، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد مزدوج 8/7، الصادرة عن مكتب مؤتمر العلوم الإنسانية والاجتماعية للباحثين الشباب بمركز الدراسات "مؤسسة خالد الحسن"، 2017، ص 02.

والسياسية، واقتناعا بما تلخصه بمصدريتها التشريعية من اختيارات عليها قام التدين في المغرب وإفريقيا، باعتبار هذه الاختيارات ركنا أساسيا هو الضامن للأمن الروحي في القارة.¹ ومن هذا المنظور فإن الجولات الملكية التي يقوم بها الملك "محمد السادس" بإفريقيا باعتباره "أميرا للمؤمنين"، تشكل مناسبة سانحة لنشر الإسلام المعتدل الذي يهدف إلى محاربة العنف والتطرف في منطقة الساحل والصحراء.²

ثانيا: رابطة علماء المغرب السنغال

تلعب الدبلوماسية الروحية دورا أساسيا ضمن مقومات العلاقات المغربية-السنغالية، ففي عام 1985 تم إحداث رابطة علماء المغرب والسنغال في المغرب بدافع رغبة البلدين المسلمين في ترجمة التعاون الثقافي والفكري في عدة ميادين،³ وخاصة نشر الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة، والعمل الجدي لتبادل الخبرات بين علماء البلدين في مجالات شتى. وأيضا التوسع في نشر المذهب المالكي الذي هو سائد في البلدين باعتباره من أكبر مذاهب أهل السنة. وكذلك تفعيل دور المدارس العتيقة في المغرب والسنغال بتحفيظ القرآن الكريم، وحفظ المتون وتدريسها إلى جانب المدارس العصرية، وإحياء التراث وخدمة المخطوطات، وتبادل الدعاة والمحاضرين.⁴

¹ عباس الجباري، "المغرب وإفريقيا...", مرجع سابق، ص 191.

² Jean-Yves Moissoner avec Jean-François Daguzan, « les ambitions régionales marocaines en Afrique Sub-saharienne : une diplomatie royale », observatoire du monde arabo-musulman et du sahel, fondation pour la recherche stratégique, Paris, octobre 2017, p.09.

³ Beatriz Mesa et Yousra Hamdaoui, « le Maroc, un "acteur émancipé" dans la géopolitique sahélienne », paix et sécurité internationales, journal of international Law and international relations, N°06, 2018, p.138.

⁴ عمر عبد السلام "دور رابطة علماء المغرب السنغال: نشر الفضيلة يعني مناهضة كل تيار مخالف لجوهر التوحيد"، في حوار لجريدة الشرق الأوسط العدد 8060 الجمعة 22 دجنبر 2000، على الرابط: تاريخ الزيارة 03 غشت 2018.

<http://archive.aawsat.com/details.asp?article=18546&issueno=8060#.W2Q7ctlza1s>

وقد شكلت هذه الرابطة بصفة عامة النواة الأولى لمأسسة وتنشيط العلاقات الروحية للمغرب ودول القارة الإفريقية، عبر بوابة السنغال، وذلك في سياق إيجاد بدائل لكسر عزلة المغرب قاريا بعد انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية سابقا سنة 1984.¹

ولعل أهم المبادئ والأهداف التي قامت عليها رابطة علماء المغرب والسنغال، تتمثل في:²
✓ الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والقيام بنشر مبادئ الإسلام الصحيحة داخل القطرين الشقيقين وخارجهما.

✓ العمل على خلق نهضة علمية إسلامية بالبلدين، وذلك بالدعوة إلى إحياء المدارس العلمية والكتاتيب القرآنية، وبعث الثقافة العربية الأصيلة وإحياء التراث الإسلامي ورعايته وإظهار قيمه.

✓ الدفاع عن السنة النبوية الشريفة.

✓ تشجيع حفظ القرآن الكريم ودراسة علومه.

✓ دراسة الحديث وعلومه.

✓ المحافظة على معالم الحضارة الإسلامية بالبلدين الشقيقين وتراثهما الديني.

✓ تحقيق تعاون مثمر ومستمر بين علماء المغرب والسنغال في شتى المجالات الإسلامية، وذلك بتبادل الزيارات والمعلومات والخبرات وإقامة الندوات العلمية والدروس الدينية بالبلدين، وإصدار النشرات والكتب الإسلامية الهادفة إلى تعميق الوعي الإسلامي ونشر قيم ومبادئ الدين الحنيف.

✓ الوقوف في وجه التيارات المعادية للإسلام.

¹ سليم حميمنا، "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة: تحديات مرحلة ما بعد التأسيس"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ماي 2020، ص 08.

² انظر: الفصل الأول من القانون الأساسي لرابطة علماء المغرب والسنغال للصدقة والتعاون الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المؤتمر الأول لرابطة علماء المغرب والسنغال، مجلة دعوة الحق العدد 269 ماي-أبريل 1988. على الرابط: <http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/6950> تاريخ الزيارة 03 غشت 2018.

✓ المحافظة على تراث الفقه المالكي وتشجيع دراسته ونشره والعمل به بالبلدين الشقيقين وخارجهما.

من خلال ما سبق يتضح بأن "رابطة العلماء المغرب والسنغال" شكلت وسيلة لإقامة علاقات وثيقة من خلال تعزيز القنوات الروحية والدينية بين البلدين من جهة، ومن جهة أخرى للانفتاح على مختلف دول القارة الإفريقية،¹ حيث تجاوز نشاط الرابطة حدود البلدين إلى أقطار في غرب إفريقيا ووسطها رغم أن اسمها يشير إلى المغرب والسنغال فقط، إذ أن القانون الأساسي للرابطة يتضمن مادة تعلن أن باب الانخراط مفتوح لدول إفريقية أخرى، إلا أنها ظلت تحت قبضة المملكة المغربية بسبب التمويل الذي تكفلت به، وبسبب ملئها بالأطر التيجانية المؤيدة للمغرب.

ثالثاً: معهد "محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"

يشكل "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"² آلية لإرساء شراكة حقيقية مع البلدان الإفريقية، باعتباره يدخل ضمن الاستراتيجية المغربية لترسيخ وتفعيل الثوابت الدينية، وتجفيف منابع الإرهاب ومواجهة مظاهره، ومكافحة التطرف.³ وقد أسندت إلى المعهد مهمة تكوين وإعداد نخب دينية جديدة وطنية وأجنبية، وفق المقاربة المغربية المبنية على ضرورة الحفاظ على المرجعية الدينية المرتكزة على "إمارة المؤمنين" والعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف المستمد من سلوك الإمام الجنيدي، والتي هي ثوابت مشتركة تنتمي أسسها إلى المغرب بالنسبة لمجموع أهل بلدان إفريقيا الغربية.⁴

¹ Beatriz Mesa et Yousra Hamdaoui, « le Maroc, un "acteur émancipé" dans la géopolitique sahélienne », op.cit., p.138.

² تم إنشاء "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" بموجب الظهير الشريف رقم 1.14.103 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014). وقد تم تدشينه من طرف "الملك محمد السادس" بتاريخ 27 مارس 2015.

³ عبد الله ولد محمدي، "المغرب وإفريقيا: رؤية ملك - السياسة، الاقتصاد والدين"، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء/المغرب، الطبعة الأولى 2020، ص 42.

⁴ زكرياء أزم "الدبلوماسية الدينية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص 357.

وقد حرص المعهد على فسخ المجال أمام مختلف الدول للاستفادة من الطريقة المغربية في مجال تكوين الأئمة مغاربة وأجانب، من بلدان عربية وإفريقية وحتى أوروبية، سيتمكنون من دراسة المذهب المالكي والتعاليم الفقهية والأخلاقية التي تنبذ كل أنواع الغلو، وكذلك تطوير أدائهم والرقى بمستواهم العلمي والمعرفي.¹

وطبقا لمقتضيات المادة الرابعة من الظهير المحدث للمعهد، يتولى هذا الأخير المهام التالية:²

✓ تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات في مجال الإمامة والإرشاد وتمكينهم من المناهج والمعارف التي تؤهلهم للقيام بالمهام الموكولة إليهم؛

✓ تكوين وتأهيل واستكمال تكوين القيميين الدينيين الأجانب؛

✓ تنظيم دورات للتكوين المستمر في مجال اختصاصه؛

✓ القيام بالأبحاث الرامية إلى تطوير أداء الأئمة والمرشدين والمرشدات؛

✓ إقامة شراكات وربط علاقات تعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية والأجنبية ذات الاهتمام المشترك؛

✓ العمل على نشر الأبحاث والدراسات التي تندرج ضمن اهتماماته...

ولعل الهدف الرئيسي لمعهد "محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" يكمن في ضمان نشر قيم التسامح والتوازن والاعتدال.³

¹ فاطمة الزهراء هيرات، "الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية: الأدوار، التحديات، الرهانات" مرجع سابق، ص 04.

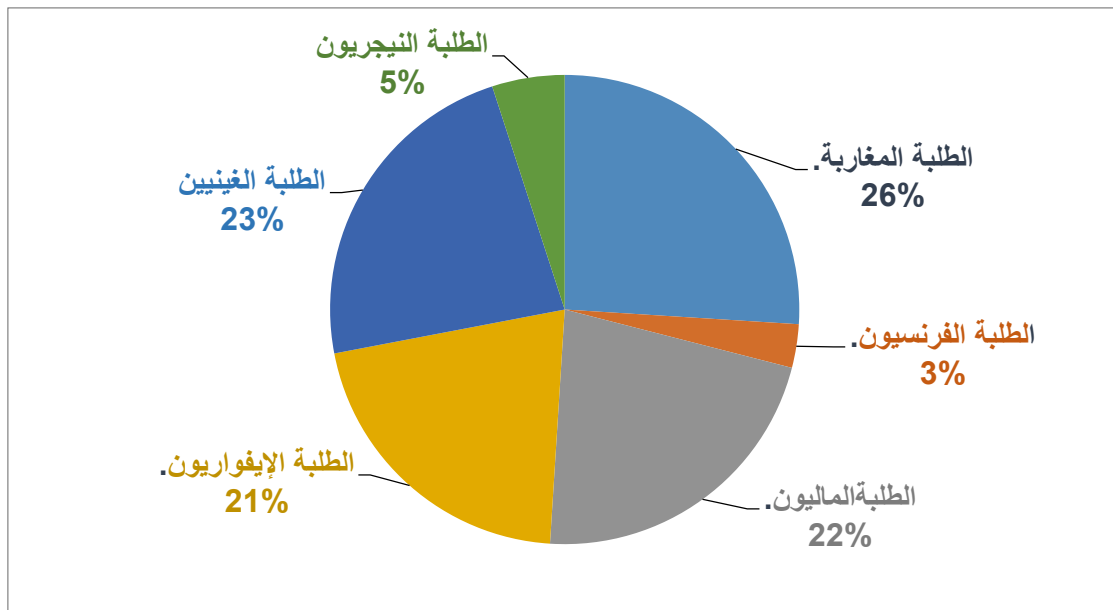
² انظر: المادة (4) من الظهير الشريف رقم 1.14.103 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014) بشأن إحداث "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6268 بتاريخ 28 شعبان 1435 (26 يونيو 2014)، ص 5470.

³ Cédric Baylocq, Aziz Hlaoua, « Diffuser un « Islam du juste milieu » ?, les nouvelles ambitions de la diplomatie religieuse africaine du Maroc », revue Afrique contemporaine n° 257, 2016, l'agence française de développement, p.118.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنة الأولى من التكوين "بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" بلغ عدد الطلبة الإجمالي (961) طالب برسم سنة 2016. يشكل الطلبة المغاربة نسبة (26%) من العدد الإجمالي للطلبة بالمعهد، بينما تتوزع باقي النسبة (74%) على جنسيات مختلفة كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 01: جنسيات الطلبة وأعدادهم المسجلين في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة

المرشدين والمرشدات برسم سنة 2016



المصدر: معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات.¹

عموما، يمكن القول بأن "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" لا يهدف إلى تدريب أئمة المملكة المغربية فحسب وإنما أيضا أئمة العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء،² وحتى الدول من خارج القارة الإفريقية، في إطار استراتيجية مندمجة وشمولية ومتعددة الأبعاد، مما يعني أن المملكة المغربية تسعى إلى تصدير نموذجها الديني لمختلف

¹ هذه الإحصائيات صادرة عن "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"، على الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. <http://www.habous.gov.ma> تاريخ الزيارة: 2018 /07/31

² Cédric Baylocq, Aziz Hlaoua, « Diffuser un « Islam du juste milieu » ?, les nouvelles ambitions de la diplomatie religieuse africaine du Maroc », op.cit. p.113.

الدول بالقارة الإفريقية حتى دول شرق القارة التي تتبع المذهب الشافعي،¹ ومن جهة ثانية تهدف إلى تخريج المعهد لطاقات بشرية إفريقية مكونة دينيا، تستطيع مواجهة مختلف أشكال التطرف والإرهاب.

رابعا: مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة"

تعتبر مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" أحد أهم الأدوات المؤسسية التي تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة لإعطاء دفعة جديدة للحضور الديني المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء.² حيث أكد الملك "محمد السادس" في خطابه بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للمؤسسة سنة 2016، على أن هذه المبادرة "تجسد عمق الأواصر الروحية العريقة التي ظلت تربط الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء بملك المغرب أمير المؤمنين، ولما يجمعنا بها من وحدة العقيدة والمذهب، والتراث الحضاري المشترك"،³ مما يعني أن هذه المؤسسة تسعى لاستثمار الرصيد الثقافي والتاريخي الذي يربط المغرب بإفريقيا بهدف الحصول على الدعم من طرف شريحة واسعة من النخب الدينية والسياسية بتلك البلدان الإفريقية، ومن ناحية أخرى توحيد وتنسيق جهود علماء المسلمين للتعريف بقيم الإسلام السمحة والمحافظة على وحدة الدين الإسلامي.⁴

والجدير بالذكر أن المؤسسة تتخذ من مدينة فاس العاصمة العلمية للمغرب مقرا لها،⁵ وتضم في عضويتها عددا من علماء الدين المنحدرين من المغرب ومختلف الأقطار الإفريقية، كالكاميرون والغابون وساحل العاج وتشاد والسنغال وتوجو وجيبوتي وسيراليون وتنزانيا. كما

¹ زكرياء أزم "الدبلوماسية الدينية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص 357.

² سليم حميميات، "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة..."، مرجع سابق، ص 06.

³ انظر: الخطاب الذي ألقاه الملك "محمد السادس" بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى لمؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" بتاريخ 14 يونيو 2016 بجامع القرويين بفاس، على الموقع الرسمي للمؤسسة: <http://fm6oa.org> تاريخ الزيارة: 2018/08/03.

⁴ عبد الله ولد محمدي، "المغرب وإفريقيا: رؤية ملك..."، مرجع سابق، ص 40.

⁵ تم تحويل مقر مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" إلى مدينة فاس بالمملكة المغربية بدل مدينة الرباط، بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.81 الصادر في 16 رمضان 1437 (22 يونيو 2016) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6513 بتاريخ 31 أكتوبر 2016. وقد جاء هذا الظهير الأخير ليعدل المادة الثانية من ظهير التأسيس رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015).

يمكن إحداث فروع لها بباقي الدول الإفريقية مع الاحترام التام للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في هذه الدول.¹

وتحظى هذه المؤسسة بأهمية كبيرة على مستوى ترسيخ قيم التواصل والتسامح في إطار المذهب المالكي، وتعميق العلاقات الروحية بين البلدان الإفريقية وخصوصا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مما يجعل منها آلية ناجعة في توفير المناخ الأنسب لتعزيز العلاقات بين هذه الدول على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات والمخاطر المشتركة، كما هو الشأن بالنسبة للجماعات المتطرفة التي تتخذ من المنطقة فضاء لإقامتها وتمدها.²

- وبناء على ذلك تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:³
- ✓ توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين، بكل من المغرب وباقي الدول الإفريقية، للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها؛
 - ✓ القيام بمبادرات في إطار كل ما من شأنه تفعيل قيم الدين السمحة في كل إصلاح تتوقف عليه عملية التنمية في إفريقيا سواء على مستوى القارة أو على صعيد كل بلد؛
 - ✓ تنشيط الحركة الفكرية والعلمية والثقافية في المجال الإسلامي؛
 - ✓ توطيد العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب وباقي دول إفريقيا والعمل على تطويرها؛
 - ✓ التشجيع على إقامة المراكز والمؤسسات الدينية والعلمية والثقافية؛
 - ✓ إحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك من خلال التعريف به ونشره والعمل على حفظه وصيانتته؛
 - ✓ ربط الصلات وإقامة علاقات التعاون مع الجمعيات والهيئات ذات الاهتمام المشترك.

¹ المادة (2) من الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) والمتعلق بإحداث "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة".

² إدريس لكريني، "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات"، مرجع سابق، ص 230.

³ انظر (المادة 4) من الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) والمتعلق بإحداث "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة"، صيغة محينة بتاريخ 31 أكتوبر 2016.

علاوة عن الأهداف التي تهدف إلى تحقيقها، يأتي إنشاء "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة" لتعزيز الدور الذي يضطلع به المغرب في مجال ضبط وتأطير الحقل الديني في مواجهة التطرف كما أكد على ذلك الأستاذ "ميشيل ماتيو"¹ حين اعتبر أن "هذه المؤسسة تشكل تنويعا لمسلسل، وتندرج ضمن استراتيجية وضعت بدعم من الملك "محمد السادس" من أجل تعزيز الروابط الدينية بين المغرب وإفريقيا"، مشيرا إلى أن المؤسسة تندرج في إطار السياسة الإفريقية التي أضحت محورا استراتيجيا للدبلوماسية المغربية.²

على الرغم من الأهمية التي تحظى بها مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" في تنسيق عمل العلماء الأفارقة بهدف مواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالتطرف والإرهاب، فإن النظرة المعمقة تكشف أن هذه المؤسسة هي فقط أداة ضمن أدوات أخرى لسياسة دينية مهيكلية، ذات طموحات إقليمية وجيوستراتيجية أوسع، وهي تأتي لمواكبة السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب والرامية إلى تعزيز مناطق نفوذه السياسي والاقتصادي في القارة وتوسيعها إلى ما وراء محور الرباط دكار الذي ظل لعقود عديدة، محددا رئيسيا لمجال السياسة الإفريقية للمملكة.³ ولا أدل على ذلك، أن المؤسسة افتتحت فروعا لها في أغلب الدول الإفريقية، الفرنكوفونية والأنجلوفونية وحتى الناطقة بالبرتغالية.

خامسا: الطرق الصوفية والزوايا: الزاوية التيجانية نموذجا

لعبت الطرق الدينية والزوايا الصوفية أدوارا دبلوماسية هامة داخل القارة الإفريقية، إلى جانب أدوارها التربوية والدعوية والاجتماعية والسياسية الأخرى. فقد أسهمت بصورة كبيرة خلال فترات تاريخية معينة في ترسيخ التعايش والتواصل والتسامح بين الشعوب والأديان؛ وفي نبذ

¹ "ميشيل ماتيو" المعروف بـ "شارل سان برو": أستاذ مختص في قضايا الإسلام بجامعة باريس ديكارت، وهو أيضا مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية بباريس.

² "خبير: مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة جاءت لتعزيز دور المغرب في مجال تأطير الحقل الديني في مواجهة التطرف"، على الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط:

<http://www.habous.gov.ma>

تاريخ الزيارة: 2018/08/03

³ Salim Hmimnat, « Morocco's Religious Soft Power in Africa as a strategy supporting Morocco's expansion in Africa », Moroccan Institute for policy analysis (MIPA), June 2018, p.06.

الخلافات والصراعات العرقية والطائفية والتطرف على امتداد مناطق مختلفة من القارة الإفريقية، وهي الأدوار التي ما زالت آثارها ومظاهرها قائمة إلى اليوم.¹

وفي هذا الإطار يذهب بعض الفقهاء إلى التأكيد بأن معظم الزوايا والطرق الصوفية الإسلامية المنتشرة في إفريقيا أصلها من شمال إفريقيا، وهي كل من "الزاوية القادرية"² و"الزاوية التيجانية" (على سبيل المثال)، وتعد هذه الأخيرة أهمها وأنشطها بفضل الدور الذي تؤديه في دعم وتوطيد العلاقات بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد يعود السبب في ذلك إلى كون "الطريقة التيجانية" ظهرت في المغرب وبه تطورت بمعزل عن أي تأثير للشرق، قبل أن تنتشر في غرب إفريقيا على يد تلامذة الشيخ "أحمد التيجاني".³ فالعلاقات التاريخية والأخوية التي تجمع بين بلدان غرب إفريقيا، وعلى الخصوص بين السنغال والمغرب، نسجت على أساس هذا الإشعاع الروحي التاريخي للمملكة، الذي يتشبه به ملايين المنتسبين لأسرة الزاوية التيجانية.⁴ كما أن شيوخها ومريديها احتفظوا بعلاقة ولاء وتبعية لسلطان المغرب بوصفه "أمير المؤمنين"، وولائهم هذا يرجع إلى بيعة الشيخ "أحمد التيجاني" للمولى "سليمان" التي توارثوها جيلا بعد جيل. وسار الشيوخ من بعده على نفس المنوال، أي ترسيخ مبادئ الإسلام وتعليمه.⁵

¹ إدريس لكريني، "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات"، مرجع سابق، ص 226.

² فيما يخص الدور الذي لعبته "الطريقة القادرية" في الوصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، انظر:

عبد الكريم رفيق، "الطريقة القادرية الكنتية ودورها في تمثين العلاقات المغربية الإفريقية" في "الصحراء في العلاقات المغربية الإفريقية"، مركز الدراسات الصحراوية، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2015، من ص 153 إلى ص 162.

³ حول نشأة الزاوية التيجانية، وشيخها "سيدي أحمد بن محمد التجاني"، انظر:

أحمد الأزمي، "التعريف بمؤسس الزاوية التيجانية بفاس"، مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، عدد مزدوج 19-20، المطبعة الرئيسية، الدار البيضاء، 2000، من ص 100 إلى ص 103.

⁴ "المغرب منبع الصوفية بإفريقيا" على الرابط: <http://www.tidjania.fr/articles/253-amaghri-atassawof>

تاريخ الزيارة 2018/10/09.

⁵ إدريس الشداد، "دور الصحراء عبر التاريخ كجسر جيواستراتيجي وروحي وثقافي واقتصادي لربط علاقة المغرب بعمقه الإفريقي" في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 128.

ومن مؤشرات ذلك، الحضور المغربي الديني الذي ظل متواصلا بإفريقيا جنوب الصحراء على طول المدى الزمني الذي شهد بداية قيام "الزاوية التيجانية" هناك، ونشأتها وانتشار نفوذها في بلدان حوضي السنغال والنيجر وما وراءهما، وحفاظها على استمرارية الروابط التاريخية التي جمعت بين المغرب وبلدان السودان الغربي عبر تاريخه الإسلامي.¹

والجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر شهد أهم محطات انتشار "الطريقة التيجانية" في كل من المغرب وبلدان إفريقيا، بفضل حركة التنقل التي كان يقوم بها علماء الطريقة وشيوخها، حيث أصبحت مدينة فاس محجا للتيجانيين الأفارقة الذين صاروا يعتقدون بوجوب زيارة المدينة حيث ضريح الشيخ "أحمد التيجاني".²

وهكذا استطاعت "الطريقة التيجانية" أن تتجذر في إفريقيا، وخصوصا في السنغال، حيث يحرص المغرب على تنظيم أيام ثقافية إسلامية لأتباع "الطريقة التيجانية" بها في شهر دجنبر من كل سنة تحت الرعاية السامية لملك المغرب.³ خاصة وأن تأثير هذا التجمع الديني السنوي الكبير يذهب لما هو أبعد من الإطار الثنائي للعلاقات بين المغرب والسنغال؛⁴ حيث ساهم بأدوار أساسية في تمتين العلاقات بين المغرب ومختلف دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وهكذا استطاعت "الطريقة التيجانية" أن تنتشر في العديد من البلدان الإفريقية-انطلاقا من غرب إفريقيا وبالتحديد من نيجيريا إلى شرق إفريقيا وخاصة بلاد السودان ثم في المناطق

¹ Abdourahmane Seck, « Sénégal-Maroc : usage et mésusages de la circulation des ressources symboliques et religieuses entre deux pays « frères » », Afrique et développement, Vol.40, N° 1, CODESRIA, 2015, p.p.164.168

² قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات-الجزائر، ص 228.

³ Abdessamad Belhaj, « La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc : déterminants, acteurs, orientations », thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences sociales et politiques, faculté des sciences économiques, sociales et politiques, université catholique de Louvain. Belgique, Mai 2008, Presses universitaires de Louvain, 2009, p.193.

⁴ Ibid. p.193.

الحضرية السودانية-¹ وأن تتغلغل داخل مختلف الأوساط الاجتماعية الإفريقية، وبذلك أصبحت من أكثر الطرق التي لعبت دورا في استمرار التواصل المغربي الإفريقي، ونجحت في دعم وتوطيد العلاقات بين المغرب ودول المنطقة. إلا أن ذلك لا ينفي بأنه خلال السنوات الأخيرة أعاد المغرب صياغة علاقته بالتيجانيين وبطريقتهم نظرا للدور الديني والدبلوماسي الذي تلعبه هذه الطريقة في خدمة المصالح الوطنية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية.² حيث إن الثقل الديني والسياسي الذي تتمتع به الطريقة التيجانية التي يتبعها الملايين في إفريقيا والعالم، جعلها تكون في قلب التنافس المغربي الجزائري.³

وهنا يجب التذكير بالدور الذي لعبه شيوخ "الزاوية التيجانية" والضغط التي مارسته من أجل حل الخلاف الذي وقع بين المغرب والسنغال سنة 2007، الذي قام المغرب على إثره باستدعاء سفير المملكة بالسنغال للتشاور حول ملابسات التصريحات الغير المفهومة للحزب الاشتراكي السنغالي الذي اعتبر أنه على الأفارقة واجب معنوي لمساندة الشعوب التي تكافح من أجل الحرية وأن كفاح البوليساريو سيكتب في مدخل معبد كل الذين يحاربون من أجل كرامتهم.

من هنا يستنتج بأن الزاوية التيجانية تشكل واحدة من الآليات التي فرضت نفسها كفاعل أساسي ولا محيد عنه، من خلال الدور الدبلوماسي الذي تلعبه في دعم وإحياء العلاقات المغربية الإفريقية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة المغرب تشجيع الدبلوماسية الروحية التي تقوم بها "الطريقة التيجانية" في النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية من خلال العمل على

¹ Jean-louis Triaud, « La tidjaniya, une confrérie musulmane transnationale », politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI) Paris. Hiver 2010, p.833.

² زكرياء أفنوش "مرتكزات دبلوماسية الملك محمد السادس لاستعادة إشعاع المملكة المغربية داخل القارة الإفريقية"، على الرابط: <https://www.marocdroit.com> تاريخ الزيارة: 2018 /10/09.

³ Bakary Sambe, « Tidjaniya : usages diplomatiques d'une confrérie soufie », politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI) Paris, 2010/4. pp.843-854.

الدفع بالمنتسبين التيجانيين الالتفاف حول ضريح الولي " أحمد التيجاني " بفاس والعمل على كسب رهان المنافسة مع الجزائر حول استقطاب أتباع "الطريقة التيجانية" بإفريقيا.¹

الفرع الثاني: دور العامل الثقافي في العلاقات المغربية الإفريقية

يشكل البعد الثقافي إحدى الأبعاد المميزة للتفاعل المغربي الإفريقي، وذلك راجع لعدة عوامل من ضمنها كونه بلد إسلامي وحضاري من جهة، وخضوعه كالعديد من الدول الإفريقية للاستعمار الفرنسي من جهة أخرى. الشيء الذي جعل مشكلة اللغة بالنسبة للتعامل مع هذه الدول غير مطروح؛ خاصة مع الدول الفرنكوفونية، حيث أن المغرب قد عرف علاقات ثقافية كبيرة مع هذه الدول منذ ستينيات القرن الماضي.

وقد كان للتجارة دور جد مهم في هذه العلاقات، لكونها شكلت إحدى القنوات التي تم عبرها التواصل بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، وأداة لتمير العناصر الثقافية بين الطرفين، إذ لم تساهم مسالك التجارة العابرة للصحراء في نقل المواد التجارية فحسب؛ بل ساعدت على نقل القيم والأفكار الثقافية وإثرائها وحدث تمازج على المستوى الثقافي بين الطرفين؛ بل أبعد من ذلك، كان هذا النشاط عامل تكامل ووحدية وليس عنصر تفكيك وتفرقة بين الجانبين، مما ساعد على ظهور تراث مغربي إفريقي مشترك.

وفي ذات السياق شكلت هجرات العلماء المغاربة إلى البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، حدثا ثقافيا بارزا ضمن الأحداث الجسام التي طبعت التاريخ الحضاري والديني الذي ميز المنطقة، إذ ساهمت هذه النخبة الفكرية المغربية في نقل العلوم لاسيما الشرعية منها، إلى مناطق لم تكن تعرف الرسائل السماوية من ذي قبل.²

¹ انظر :

–Jean-louis Triaud, « La tidjaniya, une confrérie musulmane transnationale », politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI) Paris. Hiver 2010. pp.831.842.

² سعيد حراش "الطابع المغربي للثقافة الدينية الإسلامية بإفريقيا جنوب الصحراء" في "المغرب في محيطه الإفريقي المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، مرجع سابق، ص 172.

هذا بالإضافة إلى الاستراتيجية الخاصة التي تبناها المغرب اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء فيما يخص تكوين الأطر الإفريقية في الجامعات والمدارس العليا المغربية وفي مؤسسات التكوين العسكرية.¹

ويشكل هذا المجهود المغربي في مجال تكوين الأطر الإفريقية نموذجا منفردا على الصعيد القاري، ساهم في تقوية التعاون بين المغرب ومختلف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الدور الذي لعبه الطلبة المكونين بالمغرب في توطيد التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلد تكوينهم. وبهذا المجهود أيضا ساهم المغرب في تكوين الكفاءات الإفريقية التي عملت على تأهيل بنيات بلدانها الإدارية والاقتصادية.²

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يستقبل كل عام آلاف الشباب من البلدان الإفريقية للتكوين في مختلف التخصصات العلمية والتقنية وحتى في مجال الإمامة، ولم يكن أحد قبل أزمة الهوية الدينية القائمة اليوم وتهديد الإرهاب، يفكر في التكوين في مجال الإمامة. بيد أن عددا من الأطر العليا في المجال الديني حاليا في الدول الإفريقية، يحملون شهادات عليا من جامعات بلدان تلتزم بعقائد ومذاهب أخرى، ولكن غالبية هؤلاء ظلت ملتزمة بثوابت بلدانها، وهذا الأمر جعلها تنتظر مزيدا من التعاون في المجال الديني مع المغرب الذي تنتمي أسانيد أجدادها العلمية والروحية إلى شيوخه.³

في الواقع سياسة التعاون الثقافي التي ينفجها المغرب تجاه الدول الإفريقية تهدف إلى تكوين وإنشاء نخب إفريقية متعددة التخصصات. وفي هذا الإطار يعد كل من معهد الدراسات الإفريقية والوكالة المغربية للتعاون الدولي أحد الآليات الأساسية في هذا التعاون المغربي الإفريقي.

¹ خالد القضاوي، "البعد الأمني في الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه القارة الإفريقية" في كتاب المغرب في محيطه الإفريقي المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، مرجع سابق، ص 346.

² يحيى أبو الفرح، "علاقة المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 208.

³ أحمد التوفيق، "العلاقات بين المغرب ودول غرب إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 214.

فيما يخص معهد الدراسات الإفريقية:¹ فقد جاء تأسيسه في سياق سياسي عام تميز بانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، بهدف دراسة الحضارات واللغات واللهجات الإفريقية وجميع القضايا المتعلقة بإفريقيا.

وقد تحددت مهام المعهد بالأساس من خلال البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتنظيم الندوات والمحاضرات التي يساهم فيها الباحثون المغاربة والأفارقة، ثم إصدار الدوريات والمساهمة في الأنشطة الثقافية بالقارة الإفريقية، وربط العلاقات مع الهيئات العلمية التي لها نفس الغرض.²

إن تأسيس معهد الدراسات الإفريقية، شكل حدثا علميا بالمغرب، لأنه حاول أن يخرج الدراسات الإفريقية من دائرة الاجتهادات الفردية، وأن يدخلها إلى دائرة المؤسسة والتقنين. كما استطاع المعهد أن يقوم بإحياء جزء من التراث الإفريقي بالمغرب، وأن يعيد مصالحة المغرب مع عمقه الإفريقي، بل وعمل المعهد على تطوير أدائه، من خلال انفتاحه على تخصصات علمية مختلفة، خاصة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، حتى يواكب التغيرات التي تعرفها القارة الإفريقية اليوم، بعد أن كان قد طغى عليه في السابق البحث في المجال التاريخي.³

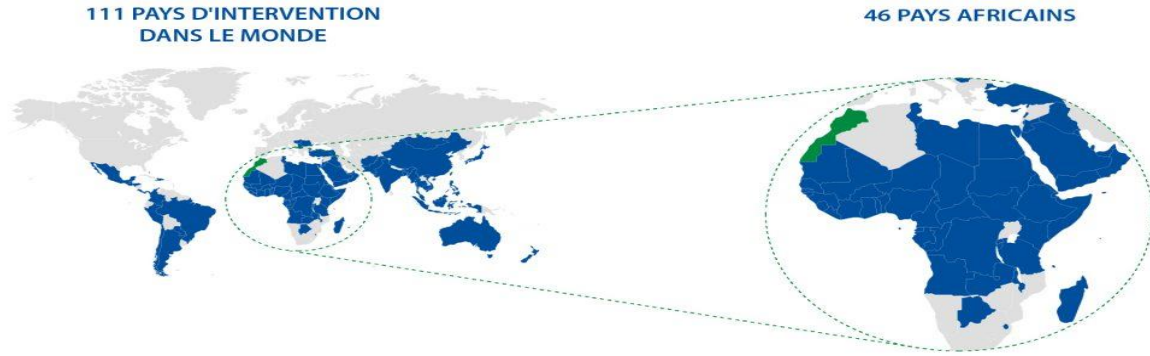
أما الوكالة المغربية للتعاون الدولي: فتشكل الآلية الرئيسية المتاحة لتعزيز علاقات التعاون في المجال الثقافي مع مختلف الدول الإفريقية، فمنذ تأسيسها سنة 1986 نشطت الوكالة في تطوير الشراكات مع دول الجنوب من خلال برامج التعاون والشراكة.

¹ معهد الدراسات الإفريقية: هو عبارة عن مؤسسة جامعية تابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، أنشئ عام 1987. وذلك بتعليمات مباشرة من الملك الراحل "الحسن الثاني"، وشرع المعهد في ممارسة نشاطه العلمي سنة 1990. ويسير المعهد مدير لمدة أربع سنوات. وقد قام المعهد منذ تأسيسه إلى اليوم بإصدار ما يزيد عن 80 إصدارا تتوزع بين المحاضرات والأبحاث والمعاجم والتراجم والأطروحات والدراسات. كما أن المعهد دأب على إصدار مجلتي علميتين محكمتين، الأولى تحمل اسم "المغرب الإفريقي"، أما المجلة الثانية التي يصدرها المعهد تحمل اسم "دفاتر تربية".

² أحمد الخنوبوي "خبرة الدراسات الإفريقية في المغرب" في كتاب "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 195-ص 196.

³ نفس المرجع، ص 198.

وتتدخل الوكالة في مبادرات التنمية المشتركة من خلال شراكات ذات طبيعة مختلفة مع 111 دولة في العالم، بما في ذلك 46 دولة إفريقية كما هو مبين في الرسم التالي.



المصدر : الموقع الرسمي للوكالة المغربية للتعاون الدولي

http://www.amci.ma/?page_id=757

وبالاطلاع على الموقع الرسمي للوكالة، يتضح أنه منذ إنشائها قبل ثلاثة عقود أسهمت الوكالة في تكوين أزيد من 25 ألف خريج من 47 دولة إفريقية، في أزيد من 20 مجالا (الاقتصاد، القانون، الطب والصيدلة والهندسة المعمارية والهندسة وغيرها) كما هو مبين في الجدول (رقم 01).

جدول رقم (01): عدد الطلبة الأفارقة الخريجين من المغرب، ومجالات تخرجهم منذ تأسيس الوكالة المغربية للتعاون الدولي إلى حدود سنة 2019

25000+ خريجين من 47 دولة إفريقية	
مجالات تخرج الطلبة الأفارقة بالمغرب	عدد الخريجين منذ تأسيس الوكالة المغربية للتعاون الدولي
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	+13000
المهندسين، المهندسين المعماريين والتقنيين	+10000
الطب العام والمختصين، والمهن الصحية	+2000

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة المغربية للتعاون الدولي¹

فخلال الموسم الدراسي 2016-2017 وصل عدد الطلبة الأفارقة المتواجدين بالمغرب إلى أكثر من 9000 طالب، أكثر من 75 بالمائة يستفيدون من المنح المغربية، كما قامت الوكالة بزيادة عدد الأماكن المخصصة للطلاب الأفارقة خلال الموسم الجامعي 2017-2018 بزيادة 1000 طالب، بالإضافة إلى 8000 طالب يستفيدون من المنحة.²

ختاما يمكننا القول بأن البعد الثقافي أضحى مكونا مهما في منظومة التضامن المغربي الإفريقي، فحصول التعاون لم تخرج عن الإطار الكلاسيكي (التكوين، التعاون العلمي، المساعدة التقنية)، ويكتسي هذا الجانب من التعاون أهمية قصوى حيث يصبح غالبية الطلبة الأفارقة الذين تلقوا تكوينهم في المغرب صناعا للقرار وأفضل سفراء للمغرب في بلدانهم.³

¹ تم إعداد الجدول بناء على معطيات متوفرة على الموقع الرسمي للوكالة المغربية للتعاون الدولي على الأنترنت، على الرابط: http://www.amci.ma/?page_id=761 تاريخ آخر زيارة: 2021/02/26

² الموقع الرسمي للوكالة المغربية للتعاون الدولي، على الرابط: <http://www.amci.ma> تاريخ آخر زيارة: 2021/02/26

³ المغرب بوابة نحو إفريقيا، مجلة المالية، العدد 28، مرجع سابق، ص7.

المبحث الثاني: العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

كما أشرنا سابقا فإن العوامل المتحركة في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تنقسم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم العوامل الثابتة السابقة الذكر، والمجموعة الثانية تضم العوامل المتغيرة بحسب الأهداف الاستراتيجية للمغرب في علاقته بدول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تبرز هاته العوامل والمحددات مدى حاجة المغرب إلى تغيير استراتيجيته لتنماشى مع أهدافه وأولوياته في إطار علاقته بدول إفريقيا جنوب الصحراء، وتحقيق غاياته ومصالحه. فالعوامل المتغيرة تتغير بتغير الأهداف والمصالح واستراتيجية المغرب من جهة، ومن جهة ثانية بتغير استراتيجيات الدول الإفريقية ومواقفها من المصلحة الوطنية للمغرب التي ظلت المحدد الأساسي لسياسة المغرب اتجاه هذه الدائرة الإفريقية لعقود من الزمن، ومن جهة ثالثة تتغير بتغير وتطور الأوضاع والمستجدات الدولية والإقليمية.

هذه العوامل المتغيرة المتنوعة بين ما هو أممي، سياسي واقتصادي كانت ولا زالت المحرك الأساسي في العلاقات المغربية الإفريقية، ومن أجل دراسة مدى تأثير هذه العوامل في سياسة المغرب الإفريقية فسيتم تخصيص (المطلب الأول) من هذا المبحث لتناول تأثير العوامل الأمنية والسياسية على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، على أن يتم أفراد (المطلب الثاني) من المبحث للحديث عن تأثير العامل الاقتصادي على سياسة المغرب تجاه نفس الدائرة الإفريقية.

المطلب الأول: العوامل السياسية والأمنية وتأثيرها في سياسة المغرب الإفريقية

تشكل العوامل السياسية والأمنية أهم العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة المغرب اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، فمن جهة يلعب العامل السياسي دورا مهما في بلورة توجهات السياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة، هاته التوجهات التي تتغير بتغير المصالح والأهداف، علاوة على التأثير الكبير لقضية الوحدة الترابية وانعكاساتها على العلاقات الثنائية، وكذا الدور الذي تلعبه العلاقات الشخصية في هذا المجال، ناهيك عن المنافسة المغربية الجزائرية على المنطقة،

في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء، والدور الذي يضطلع به المغرب في مجال دعم الاستقرار بالمنطقة، هذا الدور الذي يتغير بتغير وتطور التهديدات الأمنية.

وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتناول في (الفرع الأول) تأثير العامل السياسي على سياسة المغرب الإفريقية، وفي (الفرع الثاني) تأثير العامل الأمني.

الفرع الأول: تأثير العامل السياسي على سياسة المغرب الإفريقية

يعد العامل السياسي أحد أهم المحددات المتغيرة المتحركة في علاقات المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، بفعل التأثير الكبير لملف قضية الوحدة الترابية وانعكاساتها على العلاقات بين الطرفين، وكذا المنافسة المغربية الجزائرية على المنطقة.

ويمكن القول أن الرهانات السياسية للتعاون بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء ترتبط أساسا بالدفاع عن قضايا المصلحة الوطنية، وتوظيف شبكة من العلاقات الشخصية مع مجموعة من الرؤساء والقادة الأفارقة لتمتين الروابط السياسية بين المغرب والدول الإفريقية الداعمة له.

ومن أجل محاولة الإحاطة بمختلف جوانب تأثير العامل السياسي على العلاقات المغربية الإفريقية، فسيتم الحديث في (الفقرة الأولى) عن عنصر المصلحة الوطنية في العلاقات بين الجانبين، قبل أن يتم التعرض في (الفقرة الثانية) للعلاقات الشخصية بين القادة والرؤساء الأفارقة، في حين (الفقرة الثالثة) سيتم تخصيصها للتنافس بين المغرب والجزائر على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

الفقرة الأولى: عنصر المصلحة الوطنية في العلاقات المغربية الإفريقية

رغم أن مفهوم المصلحة الوطنية¹ لدولة ما يتضمن أبعادا واضحة ومحددة من قبيل: الأمن القومي، حماية استقلال الدولة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، فإن السياسات العملية التي تحقق ذلك تظل رهينة بما يتصوره صانع أو صانعوا القرار. ومن ثم فإن التوجهات العامة لسياسة الدولة باعتبارها تتسق مع المصلحة الوطنية وتحققها قد تشهد تغيرات جذرية مع تغير صانعي القرار، رغم أن مفهوم المصلحة الوطنية يفترض استمرارها.²

وهنا نشير إلى أن وازع المصلحة الوطنية كان من ضمن المحددات الرئيسية في العلاقات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك منذ مراحلها الأولى التي ارتبطت بقضية الوحدة الترابية؛ بدءا من المسألة الموريتانية مروراً بالمطالبة بالأقاليم الصحراوية خلال حقبة السبعينيات وانتهاء إلى نزاع الصحراء وتفاعلاته التي ما زالت مخيمة على أجواء العلاقات السياسية بعد أن أخذ النزاع طابع تسوية دولية.³

¹ استعمال مفهوم المصلحة الوطنية يكتسي أهمية خاصة انطلاقا من كونه يتعامل بحدّة مع بعض الأساطير السائدة لدى الرأي العام، على مستويين:

- المستوى الأول: يتجلى في كونه يقدم فهما واقعيًا للسياسات الخارجية للدول، على نحو يتيح الاقتراب حتى أقصر مسافة ممكنة من حقائق الأمور، فالبحث عن المصلحة الوطنية في سلوك معين هو الذي يقدم "أسلم تفسير" لما تقوم به الدولة من حيث المبدأ، وفي معظم الحالات بصرف النظر عن التعقيدات التي تواجهها.

- المستوى الثاني: يتمثل في كون مفهوم المصلحة الوطنية يجرد سياسات الدول من التبريرات المثالية أو المفتعلة التي تحاول أن تضيفها على سلوكها، وهو ما ينظر إليه على أنه محاولة للتمويه على الرأي العام الداخلي أو الخارجي، بعيدا عن حقيقة الموقف، وهي أن السلوك المتبع يجد تفسيراته في أمور أكثر تماسكا مما يقال أو يعلن عادة.

وفي المقابل نجد أن مفهوم المصلحة الوطنية يستند على افتراض أساسي يكمن في أن توجهات الدول تنسم بالرشد، ففي معظم الأحوال يمكن إيجاد تفسير عقلاني لما تتخذه الدول من قرارات ولما تتبعه من سياسات، على الأقل إذا ما تم الاستناد على تحليل توجهات "التيار الرئيسي" داخل كل دولة. لكن هذا الافتراض يستند على المنطق أكثر مما يستند على الواقع. للمزيد من التفصيل، انظر:

محمد عبد السلام، "المصالح القومية-المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية"، سلسلة مفاهيم-الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 18، السنة الثانية، يونيو 2006، ص.ص. 08-10.

² محمد عبد السلام، "المصالح القومية-المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص.ص. 04-05.

³ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 18.

فقضية الوحدة الترابية للمغرب ظلت طاغية على ملف العلاقات السياسية بين المغرب والبلدان الإفريقية، بحيث يمكن وصفها بأنها محرار العلاقات معها، بمعنى أن العلاقات المغربية مع أي دولة إفريقية كانت تختلف بحسب موقفها من قضية الصحراء. وقد كرست هذه السياسة تشبث المغرب بأرضه وعدم تنازله عنها مهما كانت التضحيات، لكنها وجدت من جهة أخرى مناخا مناسباً لأعداء الوحدة الترابية للمغرب لعزله دبلوماسياً.¹

وفي نفس السياق يمكن القول بأن مسألة الاعتراف " بالجمهورية الصحراوية " من قبل عدد من الدول الإفريقية وقبول هذه الأخيرة ضمن حظيرة منظمة "الوحدة الإفريقية" في قمة أديس أبابا في 22 فبراير 1982 قد وتر من أجواء العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وساهم بشكل جلي في إعادة النظر في التوجهات الدبلوماسية للمغرب وتحديد جديد لسياسته الخارجية نحو القارة السمراء.

وقد سبق للملك الراحل "الحسن الثاني" أن عبر عن موقفه حيال قبول "الجمهورية الصحراوية" داخل أروقة منظمة الوحدة الإفريقية؛ بحيث أكد أن: " المغرب لا يمكنه أن يتحمل أكثر مما تحمل؛ لذلك أصدر أوامره للوفد الذي مثل المغرب في المؤتمر الذي انعقد بأديس أبابا بقوله: " طالبتم بالاستفتاء ووقف إطلاق النار؛ باسم الله قبلنا؛ طالبتم في نيروبي الثاني اجتماع مصغر بوضع النقط على الحروف فيما يخص كيفية الاستفتاء قبلنا كل ذلك؛ ولكن أكثر من هذا لا يمكن أن يقبل، ولن أخرج أية دولة من الدول الصديقة. فالمغرب لا يريد أن يتضامن معه أحد، سيترك المغرب كرسيه لمن يخلفه داعياً لمنظمة الوحدة الإفريقية بطول العمر والتوفيق".²

وفي المقابل حاول المغرب الإبقاء على نوع من الارتباط بإفريقيا، وقد عبر عن ذلك الملك الراحل "الحسن الثاني" بقوله: " سنظل نحن المغاربة جميعاً في خدمة إفريقيا. فمن

¹ خالد شبّات وخديجة بوتخيلي " العلاقات السياسية المغربية - الإفريقية في زمن تحرير التجارة"، مرجع سابق، ص 11.

² انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "الحسن الثاني" إلى الشعب بمناسبة الذكرى التاسعة لانطلاق المسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نونبر 1984، مجلة دعوة الحق، العدد 242، نونبر 1984، على الرابط: www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/6301

جامعة الدول العربية، سنعمل من أجل التعاون العربي-الإفريقي، وفي مجموعة عدم الانحياز، سندافع عن المشروعية، وسنعمل على المحافظة على سيادة إفريقيا، وفي حظيرة منظمة المؤتمر الإسلامي، سنسعى إلى تعزيز التساكن والتعاون بين الديانات السماوية، وفي منظمة الأمم المتحدة، سنكون في المقدمة من أجل كرامة الإنسان الإفريقي واحترام قارتنا".¹

وهكذا انسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية -الاتحاد الإفريقي حاليا-، رفضا لتواجد "جبهة البوليساريو" بالمنظمة كما أكد على ذلك الملك الراحل "الحسن الثاني" في رسالة نقلها مستشاره "أحمد رضا كديرة"، أعلن فيها أن وجود "الجمهورية العربية الصحراوية" أمر غير مقبول، ولم يترك خيارا للمغرب سوى المغادرة من منظمة الوحدة الإفريقية.²

وعلى إثر ذلك تنبى المغرب استراتيجية جديدة للتعاون مع البلدان الإفريقية،³ سياستين متباينتين إزاء الدول الإفريقية: الأولى تركز على توطيد العلاقات مع الدول التي لم تعترف بالجمهورية الصحراوية وساندت المغرب في أزمته مع المنظمة القارية، والمتمثلة أساسا في دول إفريقيا الغربية، والثانية مغايرة تهم الدول التي كانت وراء انضمام الجمهورية الصحراوية للمنظمة والدول التي ساندت هذا الانضمام.⁴

ومن انعكاسات هذا التوجه، تراجع كبير لدور المغرب على الساحة الإفريقية، وبالتالي تزايد عدد الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية، ومن الناحية الاقتصادية تدني نسبة المعاملات التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء بسبب سياسة المقاطعة التي انتهجها

¹ مقتطف من الرسالة التي وجهها الملك "الحسن الثاني" إلى منظمة الوحدة الإفريقية للانسحاب من المنظمة بتاريخ 12 نونبر 1984، مجلة دعوة الحق، العدد 242 ربيع الأول-نونبر 1984، مرجع سابق.

² Yasmine Hasnaoui, «Morocco and the African Union : A new chapter for western Sahara Resolution ? », Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, Qatar, 2017, p.8.

³ Khadija Boutkhili, « La diplomatie africaine du Maroc : model stratégique de coopération Sud-Sud », Revues Marocaines d'Etudes internationales et stratégiques, N°1 ,08 Mars, 2019, Imprimerie Bidaoui, Rabat, p.7.

⁴ يوسف كريم "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2018، ص89.

المغرب في تعامله من الدول المعترفة بالجمهورية. فهل كان المغرب محقا في السياسة التي تبناها اتجاه الدول الإفريقية في مرحلة الأزمة؟

لا شك أن أهم الأولويات بالنسبة للدبلوماسية هي الدفاع عن السيادة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية. وعندما يتحقق الاستقلال السياسي وتقوم حكومة مركزية ذات سيادة قبل أن تسترجع الوحدة الترابية للوطن، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، فإن المهمة تصبح أكثر تعقيدا وإلحاحا.¹ وهذا ربما ما دفع الملك "الحسن الثاني" -آنذاك- إلى نهج السياسة القائمة على قطع العلاقة مع أي دولة إفريقية اعترفت بالجمهورية الوهمية.

وبتولي الملك "محمد السادس" العرش سنة 1999، سيجعل مسألة الوحدة الترابية للمملكة المغربية على رأس المصالح الوطنية العليا التي لها الأولوية في السياسة الخارجية تجاه الفضاءات الأساسية بالنسبة للدبلوماسية المغربية، بما فيها الفضاء الإفريقي، غير أنه غير من استراتيجيته تعامله مع الدول الإفريقية؛ حيث تبني سياسة الانفتاح على الدول الإفريقية حتى ولو كانت موافقها مناوئة للوحدة الترابية للمملكة. فاستراتيجية الملك "محمد السادس" تهدف إلى الإقناع بدل المقاطعة، وزيادة الحضور المغربي بالقارة الإفريقية.

بفضل هذا التوجه شهدت الفترة الممتدة من سنة تولي الملك "محمد السادس" العرش إلى الآن تجميد بعض الدول الإفريقية لاعترافها بـ "الجمهورية الصحراوية"، كما أن هناك من الدول الإفريقية من اختارت توقيف علاقاتها الدبلوماسية بـ "الجمهورية الصحراوية"، فيما ذهبت دول إفريقية أخرى إلى ما هو أبعد من ذلك وقررت سحب الاعتراف بهذه الجمهورية المزعومة.

¹ محمد صالح الزعيمي "قضية الصحراء المغربية بين الأمس واليوم" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ص 81.

الفقرة الثانية: العلاقات الشخصية بين القادة ورؤساء الدول الإفريقية

تشكل العلاقات الشخصية بين القادة المغاربة وبعض الرؤساء الأفارقة محددات سياسة التعاون المغربي الإفريقي، دأب المغرب على الحفاظ عليها وتكريس استمراريتها، حيث يشكل لقاء القادة في أغلب الحالات نقطة الانطلاق لمشاورات تستهدف وضع لبنات التعاون الثنائي بين المغرب والدول الإفريقية.¹

ولعل الدور الرئيسي والأساسي للدبلوماسية الملكية المغربية في مجال السياسة الخارجية- بحكم هرمية النظام السياسي والدستوري-، ساهم في تأسيس شبكة من الروابط والعلاقات الشخصية مع القادة والزعماء الأفارقة، وبالتالي توثيق وتطوير العلاقات السياسية بين كل من المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

والجدير بالذكر أن هاته الروابط والعلاقات يعود تاريخها إلى فترة الستينيات التي تميزت بالكفاح والنضال من أجل تحقيق استقلال القارة الإفريقية. حيث حرص الملك "محمد الخامس" على تمتين صداقاته بعدد من زعماء إفريقيا في تلك المرحلة، ونذكر على سبيل المثال: الزعيم الكونغولي "باتريس لوموبا" والغانى "تكروما" وآخرين، ومن بعده الملك "الحسن الثاني" الذي سيطور تلك العلاقات الشخصية لتشمل قادة وشخصيات صنعت الحدث الإفريقي طيلة سنوات حكمه² خاصة في إفريقيا الفرنكوفونية.

وفي هذا الإطار، تعد دولة السنغال من الدول الإفريقية الصديقة للمغرب بحكم الصداقة الشخصية التي ربطت بين العاهل المغربي "الحسن الثاني" والرئيس السنغالي -آنذاك- ليوبارد سيدار سانغور"، هذا الأخير الذي قرر المغرب انتخابه عضوا في أكاديمية المملكة المغربية عرفانا وتقديرا لما قام به في سبيل تطوير العلاقات بين البلدين الصديقين. ونفس العلاقات

¹ انظر :

-Abdelaziz Barre, « Les relations entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne », in Laurence MARFAING, Steffen WIPPEL (sous la dir. De) : Les relations transsahariennes à l'époque contemporaine : un espace en constante mutation, Edition Karthala, Paris/ ZMO, Berlin, 2004, p.82.

² عادل مساوي، " علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، مرجع سابق، ص 38.

الشخصية كانت تربط الملك "الحسن الثاني" والرئيس الإيفواري، وعلى غرار نفس الرؤساء السابقين حظي بنفس التقدير من طرف الملك "الحسن الثاني" الرئيس الغيني الراحل "الحاج أحمد سيكوتوري"، ونفس الشيء بالنسبة للعلاقات بين الملك "الحسن الثاني" والرئيس الغابوني "الحاج عمر بانغو" وغيرهم.¹

وعلى الرغم من كون هذا الجيل من الرؤساء قد اختفى حالياً، ففي اعتقادنا عوامل الاستمرارية حاضرة بقوة، حيث أن الملك "محمد السادس" ما زال يحتفظ بروابط مهمة جداً مع رؤساء البلدان الإفريقية -الفرنكوفونية-؛ لكونه ورث عدداً من الأدوات المؤسسية التي تساهم في تدبير مختلف أوجه التعاون مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.² فالصداقات من هذا الحجم والمستوى تضمن للدول إرساء قواعد وأسس لدعم العلاقات السياسية وتقويتها ومن ثمة تطوير التعاون بين البلدين في مختلف المجالات بفعل تبادل المشاورات السياسية وتبادل الزيارات الرسمية. علاوة عن ذلك، الطابع الخاص الذي ميز العلاقات على مستوى القادة، كان سبباً رئيسياً في جعل هاته العلاقات تعرف نوعاً من الاستمرارية بتعاقب رؤساء جدد سواء في السنغال الدولة الصديقة والشقيقة للمغرب أو الغابون وغيرها...

ختاماً، يمكننا القول بأن العلاقات الخارجية للمغرب مع معظم البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، قد لا تخضع في المقام الأول للمحدد الجيوسياسي بحكم موقعه الجغرافي الذي يجعله في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية بعيداً عن أغلب هذه البلدان، وإنما تعتمد هذه العلاقات في المقابل على الجانب الشخصي للعاهل المغربي، على أساس تقاربه مع بعض قيادات الدول الإفريقية، ولاسيما الفرنكوفونية منها؛ حيث استطاع الملك الراحل "الحسن الثاني" أن يطور معهم شبكة من علاقات الصداقة ومن بعده الملك "محمد السادس".

¹ المرجع السابق، ص 38-39.

² Alain Antil, « Le Maghreb dans son environnement régional et international : le Maroc et sa nouvelle frontière Lecture critique du versant économique de la stratégie africaine du Maroc », op.cit. pp.04.05.

الفقرة الثالثة: التنافس المغربي الجزائري على إفريقيا جنوب الصحراء

منذ استقلال الجزائر عام 1972 ظهرت اختلافات سياسية وإيديولوجية بين نظامي المغرب الملكي والجزائر الجمهوري، بين النظام التعددي الحزبي في المغرب ونظام الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني في الجزائر، بين التوجه التقليدي المعتدل في المغرب والتوجه الثوري الاشتراكي في الجزائر. ومن ثم كان من المتوقع حدوث تنافس، بل ومواجهة من أجل الهيمنة بين الدولتين باعتبارهما أكبر دولتين في منطقة المغرب العربي.¹

فالعلاقات المغربية الجزائرية تحتل مرتبة متقدمة بين العلاقات العربية البينية المتوترة؛ لاكتسابها طابعا عنيفا وحادا، ولارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا. وقد ساهمت في تعقيد العلاقة الثنائية بين البلدين قضية الخلاف حول الحدود البرية بين الطرفين.² إلا أن قضية الصحراء التي طالب بها المغرب وبضرورة عودتها منذ فجر الاستقلال، تزامنت هي الأخرى مع النزاع السالف الذكر، وكان لها دور كبير في التأثير على مستوى هذه العلاقات، لكي تصبح بعد الإعلان عن انتهاء الخلاف المغربي الجزائري حول الحدود موضوع خلاف جديد، سيكبر مع كبر طموح المغرب في استرجاع أقاليمه الجنوبية عن طريق تنظيم المسيرة الخضراء والتي ستؤثر على مجرى الأحداث وتقلب العديد من الموازين في المنطقة.³ الأمر الذي دفع بالجزائر إلى اتخاذ عدد من القرارات المتعارضة مع مصالح الحكومة المغربية بقصد تجاوز العزلة من جهة وتقليص النفوذ المغربي من جهة ثانية، بالإضافة إلى تأكيد النفوذ الجزائري في إطار المنافسة مع المغرب على الزعامة الجهوية.

وتعود بوادر الخلاف بين الطرفين إلى الفترة التي تلت انسحاب إسبانيا من الصحراء وبروز التنافس الاستعماري الجديد من خلال مساندة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي سابقا للبوليساريو المتحالف مع الجزائر وليبيا، ومساندة العالم الغربي ضمينا للتحالف المغربي

¹ حسن سيد سليمان "أبعاد قضية الصحراء الغربية" مجلة دراسات إفريقية، العدد الثالث عشر، 1995، ص 85.

² محمد مزيان "المغرب والجزائر: الجوار الصعب"، مجلة سياسات عربية، العدد 13، يناير 2015، ص 42.

³ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 124.

الموريتاني. ثم حدثت تطورات في قضية الصحراء وتباينت مواقف الأطراف المختلفة حتى تم تحييد كل من موريتانيا وليبيا، وبقيت المواجهة بين المغرب صاحب المطالبة بالحق التاريخي¹ والبوليساريو صاحبة مطلب الدولة الصحراوية المستقلة المؤيدة من الجزائر من جهة، وبين المغرب والجزائر أكبر دولتين في المغرب العربي من جهة أخرى. وكان للأمم المتحدة وللمنظمة الإفريقية وحركة عدم الانحياز دور أيضا في مجريات الأمور في قضية الصحراء.

فيما يخص منظمة الوحدة الإفريقية فإن مشكل الصحراء طرح عليها بإيعاز من الجزائر التي استطاعت بفضل نشاطها المكثف داخل القارة الإفريقية دبلوماسيا أن تكسب العديد من التحالفات التي شكلت سندا قويا لها في مواجهتها للمغرب الذي ظل غائبا عن المنطقة، وبالتالي تبنيه وضعية المدافع عن قضيته، غير أن قبول جبهة البوليساريو بمنظمة الوحدة الإفريقية سيجبر المغرب على مغادرة المنظمة. مما فسح المجال للجزائر لإحكام سيطرتها الدبلوماسية على المنظمة الإفريقية بمعية الدول المساندة لها.

وبالرغم من دخول الأمم المتحدة كطرف لحل النزاع في الصحراء، والمراحل التي قطعتها، فما زالت أجواء المنافسة الإقليمية تخيم على العلاقات المغربية الجزائرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دول الساحل الإفريقي؛ ومنها مالي والنيجر، تعد الخصر الرخو للعمق الاستراتيجي الجزائري. ويمكن قراءة التدخل المغربي في أزمة مالي ضمن أجندة الصراع الخفي والمعلن بين البلدين، حيث أن تدخل المغرب في الأزمة له أهداف استراتيجية، أهمها ربح رهان الصراع مع الجزائر في منطقة الساحل والصحراء. فالمغرب يربط الصراع المالي الداخلي بقضية الصحراء، واقتراحه على الأمم المتحدة لتجربة الحكم الذاتي باعتباره

¹ يبدو أن مفهوم الحق التاريخي المبني على قاعدة الانتماء الديني ضعيف إزاء أحكام القانون الدولي الوضعي في إثبات تبعية الأقاليم الجنوبية لمجال السيادة المغربية، خصوصا أن مظاهر هذه السيادة كانت قد انقطعت أحيانا في بعض المناطق، كما هو الشأن بالنسبة إلى موريتانيا التي ظلت علاقتها بحكام المغرب منذ عام 1740 رمزية، لا تتعدى أحيانا تقديم الهدايا أو طلب الدعم. انظر: محمد مزيان "المغرب والجزائر: الجوار الصعب"، مرجع سابق، ص 45.

الحل الوحيد المقبول لديه.¹ وبالتالي وجد أن القضية المالية وما تسعى إليه الحركة الأزوادية وغيرها من التنظيمات المطالبة بالحكم الذاتي، سيدعم الترويج الدولي للمقترح المغربي الخاص بالصحراء.²

فلا شك أن التقارب المالي المغربي، واستقبال الملك أحد أبرز ممثلي الحركة الأزوادية³ شكل تحديا حقيقيا أمام المؤسسة العسكرية الحاكمة في الجزائر التي ترفض المساس بوحدة مالي الترابية، نظرا لوجود قبائل الطوارق فوق جزء من التراب الجزائري. مما يعني أن رهان المغرب على النموذج المالي لحل النزاع، يعزز من موقفه الدولي ويضعف البوليساريو ومناصريها الأفارقة.

وبناء على ذلك تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية؛ وذلك بإيجاد البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها، من خلال جمعهم في قرى ومدن جنوبها، وترقية معيشتهم، ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح؛ لأن مالي والنيجر لم تقوما، على نحو مواز، بما قامت به الجزائر.⁴

¹ إن مبادرة الحكم الذاتي التي يرغب المغرب في جعلها أساسا للتفاوض من أجل إيجاد حل ينهي النزاع؛ تضمنت مجموعة من القضايا المهمة من أجل إشراك ساكنة الأقاليم الجنوبية في تدبير شؤونهم بأنفسهم بشكل ديمقراطي في مختلف المجالات؛ سواء تعلق الأمر بالمجالين الاقتصادي أو الاجتماعي، والحفاظ على الثقافة الصحراوية الحسانية وتطويرها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهذه الأقاليم.

² خالد ياموت "العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا" في " المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، مرجع سابق، ص 313.

³ حظي المسؤول الأزوادي باستقبال ملكي في مسجد الكتبية بمراكش، وهي إشارة لها دلالات تاريخية عميقة. فباني المدينة والمسجد ليس سوى "يوسف بن تاشفين"؛ أشهر حكام المرابطين وأحد أجداد زعيم أزواد، وقد كان الاستقبال الملكي بمنزلة رسالة حضارية واضحة المعالم.

⁴ بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 03 يونيو 2012، على الرابط: تاريخ الزيارة: 13 نونبر 2018.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>

كما حاول النظام الجزائري في إطار دعمه لجبهة البوليساريو استقطاب بعض الدول الأوروبية والإفريقية من أجل منع تنظيم منتدى "كرانس مونتانا" الدولي¹ في دورته 25 بالأقاليم الجنوبية (مدينة الداخلة) سنة 2015؛ بدعوى أنها منطقة متنازع عليها، لكن تحقيقات إدارة المنتدى وقدره الدولة المغربية على تأمين المنتدى وسير أعماله وأيضاً استبعاد البعد السياسي للمكان، رغم إعلان الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عدم المشاركة وأيضاً منظمات إقليمية، فإن إدارة المنتدى تمسكت بعقده بمدينة الداخلة والتأكيد على مغربيتها بكل الأوراق الرسمية الصادرة عنه. لينظم هذا المنتدى "منتدى كرانس مونتانا" بعد ذلك لأربع سنوات على التوالي بنفس المدينة (الداخلة).²

ولعل ما يزيد الأمر تعقيدا هو قيام الجزائر بإبرام صفقات مع العديد من الدول الكبرى لشراء الأسلحة لتنفيذ المخططات التوسعية للحصول على منفذ في المحيط الأطلسي، بحيث يسعى النظام الجزائري للتقليص من الثقل التاريخي للمغرب، ولدوره الاستراتيجي في إفريقيا وأوروبا معا، والأمر نفسه ينطبق على المغرب من حيث التسابق نحو التسلح، ومن ثمة فهذا التنافس أو التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب يضيع على شعبي البلدين فرصا عديدة مرتبطة بالقضاء على مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.³

إن العلاقات الرسمية المتشابكة والمعقدة بل والغريبة بين المغرب والجزائر واشتداد المنافسة بينهما على منطقة الساحل وجنوب الصحراء، ستدفع المغرب إلى نهج سياسية هجومية عبر

¹ "منتدى كرانس مونتانا" تأسس سنة 1986 في سويسرا، وهو منظمة غير حكومية تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي والحوار والنمو والاستقرار والسلام والأمن في مختلف دول العالم. عقد في دورته 25 بمدينة الداخلة جنوب المغرب، وأثيرت فيه قضايا تمحورت حول القارة الإفريقية وأزماتها والتعاون بين دولها في إطار التعاون جنوب-جنوب تحت عنوان " إفريقيا والتعاون الإقليمي والتعاون جنوب-جنوب" بمشاركة 800 شخصية من ضمنهم رؤساء دول وحكومات ووزراء ورؤساء برلمانات يمثلون 117 دولة، من بينها 36 دولة إفريقية.

² محمود معروف "المغرب: منتدى كرانس مونتانا السويسري يختتم أعماله في مدينة الداخلة"، جريدة القدس العربي العدد 311066، 16 مارس 2015، على الرابط:

<https://www.alquds.co.uk>

تاريخ الزيارة 15/ 11/ 2018.

³ محمد لكريني، "الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011: دراسة قانونية تحليلية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2015-2016، ص240.

استعمال مجموعة من الآليات، لعل أهمها الحضور القوي الذي سجلته الدبلوماسية المغربية في الآونة الأخيرة حضورا واختراقا (الزيارات الملكية المكثفة، توسيع مجال التمثيل الدبلوماسي - أكثر من عشرين سفارة-، سحب الاعتراف وتجميده بالكيان الصحراوي المزعوم)، وتمركز هذه العلاقات في إفريقيا الغربية والوسطى مع إيلاء أهمية خاصة لمنطقة الساحل والصحراء.¹ بل الأكثر من ذلك فإن كل المؤشرات تؤكد على أن المغرب يسعى ليكون "الدولة المركزية" بفضل السياسة الخارجية "للملك محمد السادس" الذي عمل على تغيير صورة المغرب وزيادة الحضور المغربي بالقارة الإفريقية، ومواجهة الجزائر باعتباره بلدا منافسا له في إفريقيا جنوب الصحراء.

الفرع الثاني: تأثير العامل الأمني على سياسة المغرب الإفريقية

يعتبر العامل الأمني من العوامل المتغيرة المؤثرة في علاقات المغرب بمحيطه الإفريقي، بالنظر إلى الواقع الأمني المضطرب في هذا العمق، والمتمثل في كثرة النزاعات والحروب وتنامي الجريمة المنظمة وغيرها. فموقع المغرب الجغرافي لا يجعله في منأى عن هذا الوضع، مما حتم عليه أن يلعب دورا جد مهم في المساهمة في استتباب الأمن بإفريقيا جنوب الصحراء عبر استخدام آليات مختلفة، هاته الآليات التي تتغير بتغير وتطور نوع التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفرع إلى فقرتين، (الفقرة الأولى) سيتم تخصيصها لدراسة الواقع الأمني بإفريقيا جنوب الصحراء، على أن يتم إبراز دور المغرب في المساهمة في استتباب الأمن في المنطقة ذاتها في الفقرة (الثانية).

¹ عادل مساوي، " العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 36.

الفقرة الأولى: الواقع الأمني لإفريقيا جنوب الصحراء

استقلت إفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامي بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الإفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة.¹ هاته الأخيرة التي أصبحت ملاذا للعصابات الإجرامية، وتجار المخدرات، ومهربي السلاح، فالمشاكل التي تولدها الدول الهشة لها تأثير إقليمي ودولي.

علاوة عن موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية التي سيطرت على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية، بشكل أوجد الصراع على السلطة بقصد الحصول على النفوذ والجاه والشعور بالسيادة، هذا الصراع عكس مدى عجز الحكومات عن استكمال عملية بناء الدولة أو إرساء مفهوم المواطنة بين الجماعات الإثنية المختلفة في هذه الدول،² فكانت النتيجة كثرة الانقلابات العسكرية والحركات المسلحة التي تتصارع مع السلطات السياسية القائمة والاحتلالات السياسية والحروب الأهلية المتكررة، وتخللتها مؤثرات وكوارث طبيعية حادة كالجفاف، كان لها أبعادها الإنسانية والاجتماعية،³ حتى سخرت شعوب العالم من الوضع الذي أصبحت عليه معظم الدول بإفريقيا جنوب الصحراء، وصارت هناك مقولة "من أراد أن يستولي على الحكم في إفريقيا يجب عليه أن يصحوا باكرا".⁴

¹ محمد الأمين بن عائشة "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة" مجلة العلوم السياسية والقانون، مجلد 1، العدد 5/ 2017، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، ص 154.

² Robert Ratberg, « the new nature of Nation-State failure », the Washington quarterly, Volume 25, N°03, Summer 2002, pp.85-87.

³ محمد حجازي "استدعاء الخارج: تطور مهددات الأمن الإفريقي واستراتيجيات المواجهة" تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو 2016، ص 19.

⁴ محمد حمزة بولحسن "مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 90.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القارة الإفريقية عرفت بين سنتي 1960 و 2001 أكثر من مئة انقلاب عسكري، سواء في الصومال أو ليبيريا، أو سيراليون أو رواندا أو بوروندي أو الكونغو وغيرها... دون الحديث عن النزاعات حول الحدود بين أكثر من دولة إفريقية، كالصراع بين الصومال وبين إثيوبيا حول منطقة الأوجادين، أو الصراعات على الحدود الموروثة عن الاستعمار.¹

وفي نفس السياق شكلت الحروب الأهلية على الساحة الإفريقية القسط الأكبر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين والبدائيات الأولى للألفية الجديدة. وعرفت هذه الصراعات ضراوة ووحشية كبرى بين نفس الفصائل الوطنية في إطار حروب أهلية أو بين الإخوة الأعداء الذين قاتلو بالأمس القريب في نفس خندق التحرير أو المقاومة للاستعمار الغربي بكل أطيافه.²

بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها؛ كالمخدرات-الهجرة السرية-التخريب - الإرهاب... في منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة.³

ولعل ما ساهم في انتشار الجريمة ونشاط الحركات الإرهابية، تلك الحدود التي تتميز بالمرونة والنسبية، والتي تسمح بالانتشار السريع للمشاكل الأمنية، والأكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين خصوصا أولئك الذين يتأخمونها.

ومن انعكاسات ذلك، الزيادة في الإنفاق العسكري على التسلح أصبح الهاجس الأول بالنسبة لمعظم الدول الإفريقية، وذلك لتأمين حدودها ومواردها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تشكيل عبء اقتصادي على تلك الدول وفي ظل الموارد المحدودة لها نجد أن إنفاقها العسكري يكون على حساب القطاعات الأخرى⁴ هذا من جهة. ومن جهة ثانية تبرز تجارة الأسلحة

¹ محسن الندوي "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 105.

² محمد غربي "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية والآسيوية: أية آفاق في زمن العولمة؟"، منشورات المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد الحادي عشر، يونيو 2003، ص 18.

³ محمد بويوش، "أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها"، المعهد المصري للدراسات، 09 يناير 2020، ص 11.

⁴ محمد حمزة بولحسن "مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 97.

بشكل رهيب عبر تلك الحدود، ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث المتمرّدون يبحثون دائما عن الأسلحة والأموال لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمرّدة؛ كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد دائما، لكن للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق.¹

عموما يتسم الوضع العام لدول العمق الإفريقي للمغرب، بشيوع الاضطرابات الداخلية والحروب الأهلية التي أثقلت كيان القارة، مع تنامي الجرائم العابرة للحدود في منطقة الساحل والصحراء. وإذا كان بالإمكان تفسير أعراض هذه الاضطرابات والجرائم الظاهرة كنتيجة لوجود تناقضات سياسية أو عرقية أو دينية داخلية، فإن واقع الأمر يحيل التفسيرات الأعرق لهاته الأوضاع إلى السياسات الاستعمارية القائمة على قاعدة "فرق تسد".²

الفقرة الثانية: دور المغرب في دعم الأمن والاستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء

يعتبر المغرب الإشكالية الأمنية قضية محورية في توجهاته الإفريقية باعتبار أنها تشكل عرقلة مباشرة للتنمية. خاصة وأن إفريقيا تحتضن الجزء الأكبر من النزاعات الدولية، وهي عبارة عن نزاع بين الدول، ولكنها بالخصوص نزاعات داخلية تعود في جزء كبير منها إلى أسباب تتعلق بسوء تدبير الإرث الاستعماري، والمراحل التي تلت حصول الدول الإفريقية على استقلالها.³

وفي إطار تشبته بالأمن ودعمه لجميع المبادرات الرامية لحل النزاعات الدولية والداخلية بالطرق السلمية ووفق مبادئ الشرعية الدولية، اتخذ المغرب عدة مبادرات لإخماد بؤر التوتر وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة بتوظيفه تارة لآلية الوساطة لحل بعض النزاعات

¹ المرجع السابق، ص 94.

² محمد الدكالي " العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر) نحو مقاربة عامة " في " المغرب في محيطه الإفريقي..."، مرجع سابق، ص 263.

³ يحيى أبو الفرح، "علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء: الخصوصيات..."، مرجع سابق، ص 205.

الإفريقية، وتارة التدخل العسكري من منطلق الإشعاع الدولي والقاري الذي يحظى به، واعتباراً لمؤهلاته الجيوسياسية التي مكنته من لعب دور دبلوماسي فعال في إفريقيا وغيرها.

ونشير هنا إلى الأهمية التي تحتلها آلية الوساطة -لدخول طرف ثالث وبشكل مباشر في الصراع الدائر بين الفرقاء-، التي تهدف إلى تبني أسلوب المفاوضات من أجل التقريب بين وجهات النظر المتباعدة بين الأطراف المتصارعة. وفي هذا الصدد تمكن المغرب أن يتدخل كوسيط في عدد من النزاعات التي تعج بها القارة الإفريقية، من جهة للمساهمة في إضفاء نوع من الاستقرار النسبي في بعض بؤر التوتر، ومن جهة أخرى العمل على تعزيز نفوذه السياسي لدى عدد من الدول والمناطق الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء،¹ سواء في عهد الملك الراحل "الحسن الثاني" أو في عهد الملك "محمد السادس"، ونذكر على سبيل المثال: ²

- وساطة الملك "الحسن الثاني" في عقد لقاء بين الرئيس الزايري الراحل المارشال "موبوتو سيسيكو" ورئيس الحكومة البلجيكية بالرباط يوم 30 مارس 1990، لإنهاء الأزمة السياسية بين البلدين التي استمرت ما بين نونبر 1988 ويوليوز 1989، حيث أسفر اللقاء على توقيع الطرفين على اتفاق تفاهم بين البلدين.

- وساطة الملك الراحل "الحسن الثاني" لحل النزاع الحدودي الذي كان قائماً بين موريتانيا والسنغال للتخفيف من حدة التوتر بين البلدين، حيث جاءت في وقت مناسب؛ مكنت من احتواء الخلاف الذي كاد أن يتحول إلى حرب وشيكة، إلا أن الملك "الحسن الثاني" بحسن استثمار شخصيته ودهائه استطاع أن يحد من المضاعفات والتطورات المحتملة لهذا النزاع.³ وتبقى أهم وساطة قام بها المغرب هي نجاح الملك "محمد السادس" في عقد اجتماع ثلاثي بالرباط يوم 27 فبراير 2002 جمع ثلاثة قادة متورطين في نزاع نهر "مانو" وهم "لانسانا

¹ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 288.

² لبابة عاشور "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 32.

³ ماء العينين الطالب بوياء، "سياسة المغرب الخارجية لما بعد الحرب الباردة: الأهداف، الآليات، التحديات"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2008-2009، ص 128.

كونتي" رئيس جمهورية غينيا، و"تشارلز تايلر" رئيس ليبيريا، و"أحمد نيجان كيباح" رئيس سيراليون.¹ بهدف إعادة السلام والأمن والاستقرار بمنطقة اتحاد "نهر مانو"، حيث توصل هؤلاء الرؤساء إلى اتفاق يقضي بمواصلة الحوار على جميع المستويات وخصوصا فيما بينهم من أجل تعزيز السلام والوفاق وحسن الجوار، وتنمية التعاون بين بلدانهم، كما توصلوا إلى اعتماد مجموعة من التدابير تتعلق على الخصوص ب:²

- الأمن الشامل على طول حدودهم المشتركة.
- إعادة توطين اللاجئين وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المهجرين.
- إعادة تنشيط أمانة اتحاد نهر مانو.

في نفس التوجه ساهمت الدبلوماسية المغربية بدور ملحوظ في حل الأزمة الناجمة عن الانقلاب العسكري بغينيا والذي قاده العقيد "كامارا داديس" بعد وفاة رئيسها السابق، وما تعرض له من محاولة اغتيال أفضت إلى نقله إلى مستشفى مغربي. فقد قادت الوساطة المغربية بمساهمة فرنسية وأمريكية إلى إصدار "إعلان وغادوغو" في يناير 2010 والمتعلق بإجراء تنظيم المرحلة الانتقالية لتمكين البلاد من العودة إلى الاستقرار.³

بدون شك أن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية-آلية الوساطة-، شكل إحدى أهم المبادئ العامة للدبلوماسية المغربية التي تحكم علاقات المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء.⁴ غير أنه في المقابل المساهمات المغربية في استتباب الأمن بإفريقيا، لا تأخذ دائما شكل الوساطة بين الأطراف المتنازعة؛ بل قد تتخذ أحيانا شكل تدخل لدعم طرف ضد طرف آخر، كما حدث في جزر القمر.⁵ أو عن طريق تدخلات عسكرية، مثل: مشاركة المغرب بتجريدة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الملكية في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين فيما

¹ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 134.

² رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 137.

³ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 135.

⁴ ناصر بوريطة "المغرب ودول الجنوب" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل.."، مرجع سابق، ص 107.

⁵ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي..."، مرجع سابق، ص 143.

كان يصطلح عليه بالزاير على عهد الرئيس الراحل "موبوتو سيسيكو"، سنتي 1977-1978.¹ ثم تقديم استشارات سياسية وعسكرية موسعة لحركات المقاومة الإفريقية في الجزائر وأنغولا على عهد "سافيمبي" في زيارته المتكررة إلى المغرب، وهذا النوع من الدعم كان يقدمه المغرب قبل رحيل "الحسن الثاني" عن الحياة السياسية في المغرب سنة 1999.² وفي هذا الإطار، نشير إلى إرسال التجريدة العسكرية المغربية إلى الكونغو الديمقراطية سنة 2000، في محاولة لإرساء واستتباب الأمن والسلام، حرصا من المغرب على سيادة البلدان الإفريقية التي تشكل بالنسبة له عمقا استراتيجيا لا يمكن التفريط فيه.³ بالإضافة إلى أن المغرب تميز أيضا بكونه واحدا من الدول الأولى التي شاركت في عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية، حيث ساهم في السلم والاستقرار في إفريقيا منذ سنة 1960،⁴ بوضعه لوحداته العسكرية تحت تصرف الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام في كل من بؤر التوتر التي عرفت دول المنطقة، كالكوت ديفوار.⁵ كما سارع المغرب إلى تبني العديد من المبادرات في نزاعات دول الساحل والصحراء، بعدما عرفت المنطقة من هزات أمنية جراء أحداث الربيع العربي، لعل أهمها الدور الذي لعبته الدبلوماسية المغربية والقوات المسلحة الملكية في دعم التدخل الفرنسي ومنظمة الإيكواس في شمال مالي لتحريره من فلول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،⁶ بدءا من استصدار قرار التدخل العسكري في مجلس الأمن مرورا بتوفير الدعم السياسي والعسكري لتأمين العمليات العسكرية في شمال مالي، انتهاء بالتدبير بالانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي "أمدو توري" وحضور الملك في مراسيم تنصيب الرئيس المنتخب "إبراهيم بوبكر كييتا".

¹ ماء العينين الطالب بوياء، "سياسة المغرب الخارجية لما بعد الحرب الباردة: الأهداف،..."، مرجع سابق، ص 126.

² محمد غربي "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية..."، مرجع سابق، ص 18 ص 19.

³ ماء العينين الطالب بوياء، "سياسة المغرب الخارجية لما بعد الحرب الباردة..."، مرجع سابق، ص 127.

⁴ علي بوجي "الالتزام المغربي المتميز في القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 110.

⁵ Pierre Afouda Adimi, « Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique Subsaharienne : Quel regard ? », op.cit. p.114.

⁶ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية..."، مرجع سابق، ص 383.

وكان للدور المغربي في الأزمة المالية تأثير على مواقف الكثير من البلدان الإفريقية في منطقة الساحل والصحراء، شكل دليلا قاطعا على الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الرباط في المنطقة، وإن من خارج منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، التي تعالت الأصوات من داخلها تطالب بعودة المغرب إلى مقعده الشاغر منذ 1984¹ فضلا عن استغلاله هذه الفرصة في تحقيق امتياز في منافسته أو معركته مع الجزائر على النفوذ الإقليمي.

عموما تتدرج المبادرات التي اتخذها المغرب من أجل دعم الأمن والاستقرار في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في إطار سياسته تجاه أشقائه الأفارقة، التي تقوم على أساس التآزر والتعاون، انسجاما مع دوره المعترف به تاريخيا؛ باعتباره المدافع عن القضايا الإفريقية، وبذله العديد من الجهود الدبلوماسية واضعا إمكاناته في خدمة السلم والاستقرار في إفريقيا. ومع تنامي أشكال جديدة من التهديدات الأمنية، وبسبب ما تتطوي عليه من خطورة بالغة، حتمت على المغرب فتح جسور التعاون المستمر مع القارة الإفريقية، والإعلان عن عدد من الإجراءات لتعزيز التعاون الإقليمي في عدة مجالات وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والتطرف والحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية.²

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي وتأثيره على سياسة المغرب الإفريقية

بالرغم من أهمية تحكم العنصر الجيوسياسي وعامل المصلحة السياسية في العلاقات المغربية بدول إفريقيا جنوب الصحراء، فإن العامل الاقتصادي يبقى أحد المحددات الهامة المتحركة في مسار الدبلوماسية المغربية داخل القارة الإفريقية، نظرا لازدياد الاهتمام بالظواهر الاقتصادية وارتفاع درجة تأثيرها في قرارات السياسة الخارجية.³

¹ خالد القضاوي، " البعد الأمني في الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 341.

² بالنسبة للهجرة غير النظامية والإرهاب سيتم التطرق إليهما في القسم الثاني، على اعتبار أنهما يشكلان تحديا أمام المغرب في علاقاته بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

³ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 10.

وأمام تنامي الوعي بأهمية البعد الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، حرص المغرب على تبني أسلوب جديد يتمثل في التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب، هدفه تنمية علاقاته مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، قصد تحقيق مصالح اقتصادية وأهداف سياسية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.¹

ومن أجل الإحاطة بالدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في تعزيز العلاقات المغربية الإفريقية، فسيتم التطرق إلى أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية في (الفرع الأول)، على أن يتم تخصيص (الفرع الثاني) من هذا المطلب للحديث عن التعاون جنوب-جنوب كآلية للتعاون الاقتصادي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.

الفرع الأول: أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية

يعتبر المحدد الاقتصادي من المتغيرات الأساسية التي تلعب دورا كبيرا في التأثير في قوة الدولة وسياساتها الخارجية، ولقد أدت مجموعة من التحولات الدولية المعاصرة المتمثلة في تزايد الاعتماد المتبادل والتجارة الحرة بين مختلف دول العالم، وتنامي ظاهرة العولمة، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى تعاظم دور المتغير الاقتصادي، الذي أصبح يحدد السياسي والدبلوماسي.²

من هذا المنطلق أخذت الجوانب الاقتصادية المختلفة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع الدول إلى تركيز اهتمامها من أجل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، وتحقيق التنمية بكل أبعادها المحلية، ولم يعد خافيا أن استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية وجلب الاستثمارات، قد أصبح نموذجا يستخدمه صانع القرار في معظم الدول النامية؛ حيث يقع على قادة هذه الدول مسؤولية الاختيار بين بدائل القرارات في ظل موارد محدودة.

¹ ميلودة الفقير، "الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2015-2016، ص 39.

² نفس المرجع، ص 36.

والمغرب غداة حصوله على الاستقلال كان سباقا لاختيار نظام التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية المستوحاة من توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإقرار قوانين الحريات العامة الفردية والجماعية في وقت كانت فيه أنظمة الحكم في جل بلدان العالم الثالث خاضعة لهيمنة الحزب الوحيد والاقتصاد الموجه، ولم ينعكس هذا الاختيار فقط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ بل تم استعماله من طرف الملك الراحل "الحسن الثاني" كورقة لخدمة سياسته الخارجية والتي وظفتها الدبلوماسية المغربية بطرق متعددة.¹ وقد أهله ذلك لتوسيع علاقاته السياسية والاقتصادية مع الغرب، والحصول على المعونات الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ولقد كان لهذه الاختيارات الاقتصادية للمغرب انعكاسات محددة لمسار علاقاته الاقتصادية والتجارية الخارجية، حيث أن مبادلات المغرب التجارية ظلت أساسا مع الغرب، وكذلك تعاونه الاقتصادي والمالي، فيما بقيت العلاقات الاقتصادية المغربية الإفريقية، على الرغم من الزخم التاريخي الذي يميزها، في مستويات أقل من الإمكانيات المتاحة.²

ومع استقلال معظم الدول الإفريقية، وتزايد الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية كركيزة للعلاقات الخارجية في سياق الملاءمة مع التحولات الدولية، ستشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية للمغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أهمية متزايدة للتعاون الاقتصادي الذي يستهدف تنويع العلاقات الاقتصادية للمغرب. وهكذا أصبح للمغرب اهتمام بالمساهمة في البناء الاقتصادي للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء.³

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين لم تقتصر على هذه الناحية فقط، بل نشطت الحركات التجارية بين القطرين، حيث استقبلت معظم دول إفريقيا المهاجرين

¹ ميغيل هيرنانديز دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سابق، ص 43.

² رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 53.

³ زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية"، مرجع سابق، ص 71.

المغاربة من التجار والصناع التقليديين، وخاصة في السنغال والكويت ديفوار ومالي وغيرها من ادول الإفريقية جنوب الصحراء.

غير أنه من خلال تحليل واقع العلاقات الاقتصادية القائمة بين المغرب والدول الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، يتضح قصورها وضعفها، سواء تعلق الأمر بالمبادلات التجارية أو باقي أشكال التعاون الاقتصادي (الصناعي، المالي والخدماتي...) وهذا راجع بالأساس إلى التوجه الاقتصادي المغربي الذي ظل مرتبطا بالدول الغربية بالدرجة الأولى. إلا أنه في السنوات الأخيرة ستعرف تغيرا ملحوظا؛ حيث عرفت العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا انتعاشا ملموسا، نظرا للمقاربة الجديدة التي باتت الدبلوماسية المغربية تجعل منها محركا لصناعة قراراتها الخارجية، وذلك من خلال توظيف آليات الدبلوماسية الاقتصادية. وفي هذا الصدد أكدت مختلف الخطابات الملكية على الجانب الاقتصادي الذي يربط المغرب بإفريقيا، وذلك في تطلع المغرب إلى خلق دينامية تجارية أكثر مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء،¹ وبناء خط للسكة الحديدية من طنجة إلى الكويرة لربطها بباقي الدول الإفريقية، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية وربط هذه البنى التحتية بإفريقيا، وهو ما يشير إلى إقامة شراكة حقيقية في إطار تنمية دول الجنوب والاعتماد الجماعي على الذات.²

إن الرؤية الاستراتيجية المغربية تعطي أهمية متزايدة للعامل الاقتصادي في التعاون المغربي مع الدول الإفريقية، حيث تبذل الحكومة المغربية جهودا كبرى من أجل إشراك القطاع الخاص في مسعى تعزيز التبادل التجاري، وزيادة تدفق الاستثمارات المغربية في الأسواق

¹ Pierre Afouda Adimi, « Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique Subsaharienne : Quel regard ? », op.cit., p.114.

² انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأربعين للمسييرة الخضراء، بتاريخ 06 نونبر 2015، على الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للمملكة المغربية، على الرابط: <https://www.maroc.ma>

الإفريقية التي أصبحت تواجه منافسة حادة في ما اعتبر -سابقا-بأسواق التقليدية للمغرب وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي.¹

عموما، العامل الاقتصادي أصبح أحد المحددات الجديدة للدبلوماسية المغربية ليس اتجاه إفريقيا بل حتى في تعاملها مع الفضاءات الجيوسياسية الأخرى.²

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب كآلية لسياسة المغرب الإفريقية

إن تطور الفكر السياسي بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى العديد من الأحداث البارزة التي كانت وراء بروز مفهوم التعاون جنوب-جنوب، وهو مفهوم جيوسياسي يطرح بديلا للتعاون شمال-جنوب، ويحاول أن يخلق كتلة اقتصادية لها امتداداتها الفكرية والإيديولوجية. وفي إطار الاستجابة للتطورات التي تشهدها القارة الإفريقية وتؤثر على مكانتها في النظام الدولي، تبنى المغرب استراتيجية التعاون "جنوب-جنوب"، كأهم أداة لتطوير التعاون المغربي الإفريقي وأحد أركان السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب، من أجل توطيد التكامل فيما بين البلدان الإفريقية، وتشكيل وحدة اقتصادية وسياسية وثقافية لها وزنها على المستوى الدولي.³

فالتعاون جنوب-جنوب هو تصور جديد للعلاقات بين الدول النامية يهدف إلى تحقيق فوائد للجميع وإن كانت بدرجات متفاوتة، فحتى إن لم تكن هناك مصالح مشتركة دائما، فينبغي أن تكون هذه المصالح متبادلة وليست في اتجاه واحد. لكن ليس من السهل تحقيق ذلك، لأن الدول الإفريقية تتفاوت في قدراتها على تحقيق علاقات متوازنة مع المغرب، ويشمل هذا

¹ محمد غربي "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية والآسيوية..."، مرجع سابق، ص 11.

² حوار مجلة شؤون استراتيجية مع سعيد الصديقي "المغرب لن يكون قويا في أوروبا أو أمريكا أو العالم العربي، إذا لم يكن قويا في إفريقيا"، مجلة شؤون استراتيجية، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ص 36.

³ Abdelhafid Oualalou, « Quelles pratiques de gouvernance économique pour la coopération Sud-Sud ? Le cas du Maroc et de la CEDEAO » in « La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO », Revue Marocaine d'audit et de développement REMA, N° 46, Imprimerie EL Maàrif Al Jadida-Rabat, 2018, p.140.

التعاون مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والأمنية.¹ إلا أن العنصر الاقتصادي يظل في المقدمة لما له من أهمية كمحرك لهذا التوجه الجديد نحو إفريقيا. من هذا المنطلق يعد التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب بين الجانبين ضرورة جغرافية وتاريخية وجيوستراتيجية، لضمان موثوق قدم في الاقتصاد العالمي الذي يسير بوتيرة سريعة لالتهام الاقتصادات الوطنية من طرف التكتلات الاقتصادية القوية، في ظل التحولات المتسارعة للوضع الدولي الراهن وتزايد أهمية المنطقة دوليا وإقليميا من جهة، والتحديات التي أضحت تواجه الدول الإفريقية من جهة ثانية. الأمر الذي جعل المغرب يحرص على إعطاء أولوية استراتيجية لعلاقته مع بلدان المنطقة لإقامة شراكة حقيقية متطورة عبر دعم وتقوية التعاون الاقتصادي في إطار التعاون جنوب-جنوب، ودعم العلاقات التجارية والاستثمارية البينية.²

هذا الاهتمام برز في الخطاب الذي ألقاه العاهل المغربي في الملتقى الهندي-الإفريقي الثالث بالعاصمة الهندية، حينما أكد على أن: "التعاون جنوب-جنوب الذي نطمح إليه ليس مجرد شعار أو ترف سياسي بل هو ضرورة ملحة تفرضها حدة وحجم التحديات التي تواجه بلداننا؛ بحيث لا يمكن معها الاعتماد على أشكال التعاون التقليدية التي أصبحت غير قادرة على الاستجابة للحاجيات المتزايدة لشعوبنا. لذا يحرص المغرب على بلورة مشاريع ملموسة سواء على المستوى الثنائي أو في إطار التعاون الثلاثي في المجالات المنتجة المحفزة للنمو وفرص الشغل وذات الأثر المباشر على حياة المواطنين. ويتجلى ذلك في تطور وتنوع الشراكات التي تجمع المغرب مع عدد من الدول الإفريقية، والتي تهتم بالتنمية البشرية ومختلف

¹ سعيد الصديقي "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا" منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص 7.

² Abdelhafid Oualalou, « Quelles pratiques de gouvernance économique pour la coopération Sud-Sud ? Le cas du Maroc et de la CEDEAO », op.cit. p.141.

المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية. وهو ما أهل المغرب ليصبح أول مستثمر إفريقي في منطقة غرب إفريقيا، والثاني على مستوى القارة".¹

في ذات السياق استغل المغرب استضافته لقمة المناخ بمدينة مراكش لعقد مؤتمر دولي ضم العديد من الدول الإفريقية سمي "قمة إفريقيا للعمل". وقد حاول المغرب من خلالها الترويج للتعاون جنوب-جنوب والتأكيد على أهمية المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية من خلال الاعتماد على المدخل الاقتصادي للتعاون البيئي مع دول إفريقيا.²

من خلال ما سبق يتضح بأن المغرب يولي أهمية خاصة للتعاون جنوب-جنوب لكونه يفتح آفاقا واعدة أمام البلدان الإفريقية في زمن التكتلات الاقتصادية التي تفرضها إكراهات العولمة،³ من خلال حرصه على لعب دور محوري كبوابة للاستثمار في إفريقيا، وذلك بالاعتماد على أصول مصرفية ممتازة، ومؤهلة عبر ذراعها المالية المتمثلة في المركز المالي بالدار البيضاء، لتصبح منصة استثمارية في اتجاه إفريقيا، بالإضافة إلى العديد من الشركات المغربية التي تملك فروعاً في معظم الدول الإفريقية.⁴

وقد ساهمت تلك الشركات والمؤسسات المغربية في تقوية البنية التحتية للبلدان الإفريقية التي تشتغل بها، علاوة على استيعاب عدد لا يستهان به من اليد العاملة الإفريقية وتكوينها. ولطالما أبان المغرب عن حس المسؤولية تجاه عمقه الإفريقي وتضامن مع الدول التي تعاني من مشكلات وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ختاماً يمكننا القول بأن الأداة الاقتصادية تشكل أهم الآليات التي اعتمدت عليها السياسة المغربية الإفريقية، حيث اتجه المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء بعيداً عن خلافاته مع

¹ مقتطف من خطاب الملك "محمد السادس" بمناسبة القمة الثالثة لمنتدى الهند-إفريقيا 2015 المنعقدة بنيودلهي، بتاريخ 2015/10/29. منشور على موقع البوابة الوطنية للمملكة المغربية. <http://www.maroc.ma> تاريخ الزيارة 2018/10/23.

² عبد الفتاح بلخال "السياسة الخارجية بين تجاوز مآزق الماضي وتحديات الحاضر" في "المغرب في سنة 2016" منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة Top Communications Services، طبعة 2017، ص 36.

³ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية..."، مرجع سابق، ص 255.

⁴ محمد بن احمد العلوي "أفريقيا أولوية استراتيجية على الأجندة المغربية"، جريدة العرب، عدد 9926، 23 ماي 2015، ص 06.

الجزائر، وفعل من دوره كمركز للتواصل بين إفريقيا وأوروبا في ظل تحوله لأكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشمال الإفريقي، حيث أصبحت إفريقيا خيارا استراتيجيا بالنسبة للسياسة المغربية.¹ فكان التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب عنوان مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، الهادفة إلى تحقيق تنمية متوازنة تتوجه للرفع من قيمة الرأسمال المحلي بشقيه المادي واللامادي وتثمين الثروات المحلية لينعكس استغلالها على شعوب المنطقة.

¹ أماني الطويل "الواقع الحيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي"، مرجع سابق، ص 133 ص 134.

الفصل الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

كلما انصرف الحديث عن الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية، ذهب الاعتقاد إلى أن هذا الفضاء هو مجال محفوظ للملك،¹ وهي فكرة تتناقض مع التوجه التعددي الذي أصبح يسود اليوم عبر توسيع شبكة الفاعلين في هذا المجال، اعتبارا لتعدد محيط هذه الممارسة القائمة على المصالح المتبادلة وتشابكها، والأكثر من ذلك فهي فكرة متناقضة حتى مع التوجه الملكي الذي ما فتئ يدعو إلى انخراط مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين في الدبلوماسية المغربية،² خاصة في ظل نظام يسعى إلى استئناف مسلسل الإصلاح ومسار الانتقال الديمقراطي.³

فدينامية الإصلاح السياسي الذي انخرط فيه المغرب لسنوات عديدة والذي توج بالتعديلات الدستورية الأخيرة يترجم معالم مرحلة مفعمة بتحويلات جديدة على مستويات عدة من بينها تلك التي مست رقعة السياسة الخارجية للمملكة.

هذه البيئة الجديدة لصنع القرار المغربي وما تحمله من تحولات جديدة ومن نخب جديدة وفاعلين جدد، جعلت من هذا المجال الخارجي يتقاسمه فاعلون رسميون تقليديون، وآخرون جدد يساهمون بشكل أو بآخر في صياغة القرار السياسي الخارجي.⁴

¹ إذا كانت فرضية المجال المحفوظ تمثلت الأساس الذي يشرع للفاعل الواحد احتكار القرار الخارجي، فإن هذه الفرضية باتت تتلاشى في خضم المستجدات التي يعرفها العالم اليوم والتي تتميز بالتعقيد والتشابك، الأمر الذي سينتج عنه تراجع في تبني هذه الفرضية، فالدولة تحقيقا للمصلحة العليا المشتركة بدأت تتخلى عن أدوارها التقليدية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وأحيانا السياسية لصالح فاعلين جدد، وهو اتجاه تركز بفعل انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

² يوسف أشحاشاح، "اختصاص المؤسسة الملكية ودور البرلمان في مجال المعاهدات الدولية"، المجلة المغربية للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد الأول، 8 مارس 2019، مطبعة البيضاوي، ص 96.

³ السعدية لدبس: «السياسة الخارجية المغربية على عهد الملك "محمد السادس": تغيير أم استمرارية؟»، مجلة دعوة الحق-العدد 393 يوليو 2009، ص 42.

⁴ بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية وفق مقتضيات الدستور الجديد" منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 109-110، مارس-يونيو 2013، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 83.

من هذا المنطلق اعتمد المغرب استراتيجية خاصة بالانفتاح على جميع الفاعلين الوطنيين والدوليين المهتمين بالقضايا الإفريقية، من مؤسسات حكومية وطنية وقطاع عمومي، وأيضا القطاع الخاص المغربي الذي يتواجد في صلب هذه الاستراتيجية،¹ وذلك في اتجاه تكثيف الجهود وتقوية الإشعاع القاري والدولي للمغرب.

وعلى هذا الأساس، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دور مختلف الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء؛ سواء تعلق الأمر بالفاعلين الرسميين (المبحث الأول)، أو الفاعلون غير الرسميين (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الفاعلون الرسميون في العلاقات المغربية الإفريقية

إن دور الفاعلين الرسميين يبقى أساسيا ومحوريا في تدبير الشأن الخارجي. وإذا كانت أغلب القطاعات الوزارية تتضمن أجهزة مهمة بالقضايا الخارجية، فإن ذلك لا ينفي وجود وحدات صلبة تستأثر بتدبير المجال الخارجي للدولة، لاسيما في بعده السياسي.² و الملك باعتباره رئيس الدولة، يتربع على قمة الفاعلين الرسميين أو الرئيسيين في السياسة الخارجية للمملكة اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، هذه المكانة الملكية تبقى مرتبطة بعدة مقتضيات أساسية ذات طبيعة دستورية وسياسية،³ إلى جانب الحكومة التي تمارس السياسة الخارجية بمقتضى دستوري، وذلك في المجالات المسموح بها بالتفويض. كما يمنح دستور 2011 للبرلمان المغربي مجموعة من الصلاحيات في المجال الدبلوماسي.⁴ وهكذا فإن الممارسة الدبلوماسية المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت تكتسي طابعا تعدديا.

¹ Khadija Boutkhili, « La politique africaine du Maroc : model stratégique de coopération Sud-Sud », op.cit.p.08.

² الحسان بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 15.

³ Rachid El Houdaigui, « la politique étrangère sous le règne de Hassan II », Edition L'harmattan, paris, 2003, p. 33.

⁴ بكور عبد اللطيف وحسنة كجي "السياسة الخارجية في دستور 2011: الفاعل والأدوار" في "نظام الحكم في المغرب استمرارية أم انتقال إلى الديمقراطية؟"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 50/49، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 15، ص 95.

بناء على ما سبق سيتم الحديث عن دور المؤسسة الملكية في السياسة المغربية الإفريقية في (المطلب الأول) على أن يتم تخصيص (المطلب الثاني) للحديث عن دور السلطة التنفيذية بمختلف مكوناتها، في حين سيتم التطرق لدور السلطة التشريعية في تطوير العلاقات المغربية الإفريقية في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الدبلوماسية الملكية كأداة للحضور المغربي بإفريقيا جنوب الصحراء

على شاكلة عدد من الأنظمة التي يعتبر فيها قطاع الخارجية مجالا سياديا يمارس فيه رئيس الدولة دورا محوريا وموجها، فإن الملك في النظام السياسي المغربي يحتل موقعا مركزيا في هذا المجال. وبفعل ذلك، فإنه ليس فقط مجرد فاعل، بل هو في نفس الوقت محدد للسياسة الخارجية، وتكرس ذلك مقتضيات دستورية وواقعية.¹

من هذا المنطلق، صاغ الملك "محمد السادس" أسلوبا خاصا به لإدارة دفة الحقل الخارجي، تطغى عليه سماته الذاتية؛ فلم ترتكن تحركاته في إطار جغرافي محدود وعلى مستوى عمودي، بل وسع دائرة جغرافية مصالحه إلى انتشار دبلوماسي أفقي، وفق نمط عقلائي، أقصى استفادة في إطار الإمكانيات المتاحة؛ استدعى هذا التصور من صانع القرار التوجيهي المؤثر في المملكة استحداث المعيار العلائقي التوفيقي بين الرهانات الداخلية والخارجية، في سياق دولي ومحلي حابل بالأحداث الفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية.²

وهذا ما يدعو إلى القول بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد الفعل لبعض الظروف الواقعية في بيئتها الخارجية. ويلاحظ أن الدارسين الذين يؤمنون بمصادقية النموذج الرشيد أكثر ميلا إلى اعتبار هذا المستوى من التحليل أعظم مستويات

¹ الحسان بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 17.

² السعدية لدبس "موقع المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار الخارجي" في "نظام الحكم في المغرب استمرارية أم انتقال إلى الديمقراطية؟"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 50/49، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 15، ص 83.

التحليل أهمية.¹ وربما استناد الدبلوماسية الملكية إلى هذه الاعتبارات وغيرها ما هو إلا تحصيل حاصل لمجموعة من العوامل التي أسست لبعد إفريقي يرتكز على رؤية عقلانية ساهمت في بلورة السياسة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء في مختلف المجالات.

وهكذا تبقى الدبلوماسية الملكية حاضرة بثقلها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من خلال القيام بأنماط سلوكية متعددة، يمكن تحديدها في الزيارات الملكية للدول الإفريقية؛ وأيضاً الخطب الملكية التي تشكل مرجعاً أساسياً لصناعة سياسة مغربية إفريقية فعالة ومؤثرة ومنفتحة على فاعلين آخرين في هذا المجال.

على ضوء هذا التقديم، سيتم التطرق في (الفرع الأول) إلى الأسس الدستورية المحددة لدور الملك في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة، على أن يتم تخصيص (الفرع الثاني) للحديث عن الخطب والزيارات الملكية ودورها في تعزيز علاقات المغرب الإفريقية.

الفرع الأول: الأسس الدستورية لدور الملك في مجال السياسة الخارجية

بالرجوع إلى مقتضيات كل الدساتير المغربية بدون استثناء، يتبين بأنها جعلت المؤسسة الملكية تستأثر بجميع وأهم القرارات الاستراتيجية التي تهم المغرب ومصالحه في الحياة الدولية، وأن الاختصاصات المعهود بها إلى السلطات الوزارية الأخرى في هذا المجال هي اختصاصات ممنوحة على أساس التفويض.²

فموقع المؤسسة الملكية المركزي في النسق الدستوري للنظام السياسي المغربي، يبرز أيضاً الدور المحوري للملك في مجال العلاقات الدولية، باعتباره الممسك الفعلي بصوغ توجهات واستراتيجيات وسياسات الدبلوماسية المغربية، لما يمتلكه من حق في التعيين والتشريع والتنفيذ على مستوى كل ما يتعلق بإدارة الشؤون الخارجية للبلاد، سواء في الحالات الدستورية العادية

¹ سعيد الصديقي، " صنع السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 302.

² أحمد المرابطي "صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية على ضوء الدستور الجديد"، مجلة وجهة نظر، العدد 51 شتاء 2012، ص 45.

التي تمارس فيها جميع أجهزة الدولة اختصاصاتها في إطار القانون وتحت الشرعية الدستورية (الفقرة الأولى)، أو في الحالات الاستثنائية، التي يخل فيها النظام القانوني وتطبق فيها الشرعية الدستورية الاستثنائية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: صلاحيات الملك أثناء الحالات الدستورية العادية

يمكن إجمال الاختصاصات الدبلوماسية للملك وفق النظام الدستوري المغربي في: رسم السياسة الخارجية، تعيين واعتماد السفراء، عقد المعاهدات.

1. رسم السياسة الخارجية

الملك في النظام السياسي المغربي يتمتع بسلط واسعة إن على مستوى السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية. فمنذ أول دستور مغربي لسنة 1962 رسخ الفصل (19)¹ -الذي لم يعرف تغييرا جوهريا إلى حدود دستور 2011 (الفصلين 41 و42)² -سلطات الملك وصلاحياته، فهو "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة". وقد جاء الدستور المغربي الحالي لسنة 2011، على غرار باقي الدساتير السابقة ليعترف للملك بمكانة خاصة ومتميزة في صنع السياسة الخارجية بشكل عام، وهذه الأولوية الملكية

¹ إن أكبر إشكال كان يطرحه الفصل 19 في الدساتير المغربية السابقة، أو بالأحرى التأويل الذي أعطي لمضمون هذا الفصل من طرف نخبة الفقهاء الدستوريين وعلماء السياسة، هو أن "إمارة المؤمنين" كانت تموقع الملك في موقع يسمو على الدستور، وتجعل منه الأمر والنهي في كافة أمور الدين والدنيا، بما فيها أمور تدبير الشأن العام، دونما حسيب أو رقيب.

للمزيد من التفصيل، انظر: سمير بللمليح "رئيس الدولة ورئيس الحكومة في دستور 2011" في "من يحكم المغرب...؟ الدستور وحقيقة التغيير"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 19-20/2012، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 12.

² من خلال المقارنة بين الفصل 19 في الدساتير السابقة والفصلين 41 و42 من الدستور المغربي لسنة 2011، يظهر بأن هذين الفصلين أكثر وضوحا وتحديدًا لطبيعة المؤسسة الملكية من الفصل 19 في الدساتير السابقة، وهذا راجع إلى النقاشات الدستورية والقانونية والسياسية التي كان يثيرها هذا الفصل في التاريخ السياسي والدستوري الحديث للمغرب منذ أول دستور لسنة 1962، وكذا نتيجة الحراك والنقاش السياسيين الذين صاحبوا وضع دستور 2011.

تبقى مرتبطة بعدة مقتضيات أساسية ذات طبيعة دستورية وسياسية؛¹ إذ يستند الملك في ممارسة الدور المركزي داخل عملية صنع السياسة الخارجية على مقتضيات تجعل منه الجهاز الفاعل في هذا الإطار، فبالرجوع إلى الفقرة الأولى من الفصل (41) من الوثيقة الدستورية لسنة 2011 التي تعتبر الملك بصفته "أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية" والفقرة الأولى من الفصل (42) التي تنص على أن "الملك، رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة"، تتبين طبيعة المؤسسة الملكية في المغرب، ومكانة الملك داخل النظام السياسي، وفي بنية الدستور. فالملك له صفتان: صفة أمير المؤمنين (الفصل 41) وصفة رئيس الدولة (الفصل 42).²

وحسب الفصل (49) من الدستور المغربي الحالي، فالقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية تحال على المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك طبقا للفصل (48). مقتضيات هذا الفصل الأخير تبرز هي الأخرى الدور المحوري الذي يقوم به الملك في توجيه السياسة الخارجية، فهو الذي يرأس المجلس الوزاري بما لهذا المجلس من حمولة دستورية وسياسية. في حين تبقى آراء الوزراء لا تتجاوز الإطار الاستشاري، وليس لها قوة تفريرية أو إلزامية.³

¹ Rachid El Houdaigui, « La politique étrangère sous le règne de Hassan II », op.cit.p.33.

² انظر :

وائل أشن وعبد الحفيظ ماموح "المؤسسة الملكية في دستور 2011 -مقاربة قانونية-، في كتاب "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي" سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية، الرباط، 2017، ص 184.

- Abdourahmane Seck, « Sénégal-Maroc : usage et mésusages de la circulation des ressources symboliques et religieuses entre deux pays « frères » », op.cit. , p.167.

³ بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..."، مرجع سابق، ص 87.

بالإضافة إلى ذلك، يبقى الملك هو الموجه الرئيسي للسياسة الخارجية في هذا المجال من خلال خطبه ورسائله التي يوجهها سواء إلى الشعب أو أمام البرلمان تبعا للاختصاصات التي يمنحها له الفصل (52) من الدستور.¹ ومن خلال تدخلاته العمومية يحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة الخارجية، وفي نفس الوقت يقدم معلومات وشروحا تتعلق بقراراته وكذا عن تطورات الوضع الداخلي والدولي. فالخطابات الملكية التي تلقى على شكل رسائل وتوجيهات، تحولت إلى مصدر مباشر لمعرفة المبادئ الأساسية للنظام وبالتالي لسياسته الخارجية.²

هذا المقتضى الدستوري من المقتضيات التي تعزز سلطة الملك في مجال السياسة الخارجية، ففحوى هذه الخطابات، تمس قضايا مصيرية تتعلق في جزء منها بالسياسة الخارجية، وغير قابلة للنقاش؛ وهذه الحصانة المعطاة للخطاب الملكي تدل على قوته القانونية اتجاه جميع المؤسسات؛³ ويعتبر بمثابة توجيهات سامية يجب تنفيذها دون مناقشة. فالملك هو الموجه للعمل الحكومي وهو الذي يزود الوزراء بالتوجيهات في تسيير الشأن العام سواء تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية.⁴

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن الملك هو المحدد للتوجهات الكبرى للسياسة الخارجية، وعلى المؤسسات الدستورية أو الهيئات السياسية أن تقوم بتجسيد هذه التوجهات على أرض الواقع، بما في ذلك التوجهات الملكية نحو العمق الإفريقي.

¹ ينص الفصل (52) من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على أن: "للكم أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما".

² ميغيل هيرناندو دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سابق، ص 68.

³ تتمتع الخطب الملكية بحصانة يخولها إياها الدستور، من خلال التتصيص على منع مناقشتها، وهو المنع الذي كان منعا خاصا بمؤسسة البرلمان في دستور 1962 الفصل (28) منه، ثم أصبح منعا عاما ومطلقا ابتداء من دستور 1970، وهو ما كرسه دستور 2011 كذلك. للمزيد من التفصيل، انظر: الحبيب دقاق، "أي نظام داخلي لتحسين الأداء البرلماني والتتزيل الديمقراطي للدستور؟"، اليوم الدراسي حول النظام الداخلي لمجلس النواب، بتاريخ 21 مارس 2012، منشورات مجلس النواب، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2012، ص 306-307.

⁴ بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..."، مرجع سابق، ص 86 ص 87.

2. تعيين واعتماد السفراء

حافظ دستور 2011 على نفس الاختصاصات الدبلوماسية التي كانت للمؤسسة الملكية في دستور 1996، وهو ما يجعل " الشؤون المتعلقة بالتمثيل الخارجي منضوية في المجال المحفوظ للملك.... وعليه فإن سفراء المغرب في الخارج يعتبرون سفراء الملك ويتحملون المسؤولية أمام جلالته"، كما يخول للملك الحق في تلقي أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب من سفراء ومندوبين فوق العادة، والنظام القانوني الخاص بكل دولة هو الذي يحدد الشروط الواجب توافرها في من يعين في وظائفها الدبلوماسية؛ وكذا الإجراءات المتبعة في التعيين.¹

من هذا المنطلق، وعلى غرار الفصل (31) من دستور 1996، فإن الفقرة الأولى من الفصل (55) من الدستور الحالي قد كرست اعتماد الملك للسفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية. غير أن دستور 2011 قيد نسبيا من اختصاص الملك في هذا المجال عندما جعل تسمية السفراء داخل المجلس الوزاري باقتراح من رئيس الحكومة بعدما كان الأمر في الدستور السابق لا يخضع لنفس المسطرة. وهذا التعديل لا يغير من جوهر الواقع، لأن الممارسة العملية تبين أن اقتراح السفراء يأتي من الوزير المكلف بالقطاع الخارجي بنسبة مهمة وأن الملك يزكي تلك الاقتراحات؛ باستثناء حالات معينة قد يكون هو المقترح أو المعارض لشخص ما في مركز ما.²

وهكذا، فإن الفقرة الأولى من الفصل (55) من دستور 2011 تعد مثالا صريحا على تبوء الملك مكانة متميزة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهو الذي يعتمد السفراء لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو الذي يتسلم أوراق السفراء الأجانب وممثلي المنظمات الدولية. وفي نفس السياق، ورغم أن منطوق المادة (49) من دستور 2011 ينص على أن: المجلس الوزاري يتداول في التعيين باقتراح من رئيس الحكومة وبمبادرة من الوزير المعني في

¹ وائل أشن وعبد الحفيظ ماموح "المؤسسة الملكية في دستور 2011 -مقاربة قانونية-، مرجع سابق، ص 191.

² الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 36.

الوظائف المدنية والتي تتدرج فيها وظيفة سفير، فإن ترأس الملك للمجلس الوزاري -باعتباره من أهم المؤسسات الحكومية، التي تطرح فيها كل المسائل المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة-، يعني أنه يستأثر بتحديد الاختيارات الاستراتيجية، وإليه فقط يعود القرار النهائي في تدبير قضايا السياسة الخارجية التي تكون محل مداولة في المجلس الوزاري.

وبالتالي فإن رئاسة الملك لاجتماعات هذا المجلس تمكنه من الاطلاع والإحاطة بجميع القرارات التي تزمع الحكومة اتخاذها، كما يتمكن في ذات الوقت من إعطاء التوجيهات والتعليمات والنصائح لأعضاء الحكومة، في إطار توجيهاته الملكية.

علاوة عن ذلك، يفيد مصطلح "يتداول" الوارد في الفصل (49) "المجلس الوزاري يتداول..." بالدرجة الأولى تبادل الآراء حول أمر محدد، لكونه مصطلح ذو صفة تشاورية -وهي استشارة لا تفترض التعبير عن رأي مخالف لذلك الذي يعبر عنه الملك- وربما اقتراحية ولكن ليس له صفة تقريرية بأي حال من الأحوال.¹

3. عقد المعاهدات

إلى جانب اختصاصات الملك في رسم السياسة الخارجية وتعيين واعتماد السفراء، فإن الفقرة الثانية من الفصل (55) من دستور 2011 أضافت اختصاصا دبلوماسيا آخر للمؤسسة الملكية يتمثل في التوقيع على المعاهدات، وذلك بنصها على أن: "الملك يوقع على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو بحقوق وحرقات المواطنين والمواطنات، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون".²

نستنتج من هذا المقتضى الدستوري، المكانة المتميزة التي تبوأها الملك في مجال المعاهدات الدولية، فهو من يوقع على المعاهدات كيفما كان مضمونها، سواء تعلق الأمر

¹ بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..."، مرجع سابق، ص 85.

² انظر: الفصل 55 من الدستور المغربي لسنة 2011.

بمعاهدات تجارية أو برسم الحدود أو معاهدات السلم والاتحاد أو تلك التي تلزم مالية الدولة...¹ لكن الجديد في دستور 2011 هو أن المصادقة على هذه المعاهدات لم تعد على إطلاقها، بل أصبحت -نظريا - مقيدة بالموافقة عليها بقانون. غير أن الواقع والممارسة يكشفان أن الملك نادرا ما يوقع على المعاهدات؛ إذ أن مهمة التوقيع على المعاهدات الدولية للمغرب، يقوم بها أشخاص يتلقون تفويضا من الملك، كرئيس الحكومة أو السلطات الوزارية الأخرى خاصة وزير الخارجية، فالتوقيع على المعاهدات يمكن أن يكون محلا للتفويض على عكس التصديق، على اعتبار أن المصادقة نفسها أصبحت مقيدة بقانون.²

الفقرة الثانية: صلاحيات الملك أثناء الحالات الدستورية غير العادية

تمنح الدساتير لرئيس الدولة سلطات واسعة، لكي يتمكن من مواجهة الأوضاع الغير العادية التي تهدد أمن الدولة وسلامة البلاد، وذلك وقت تعرض الدولة لظروف غير عادية. وفي هذا الإطار منح الدستور المغربي للملك صلاحيات واسعة للتدخل في الظروف الغير العادية التالية: حالة الاستثناء، حالة الحصار، إشهار الحرب.

1. الإعلان عن حالتي الاستثناء والحصار

طبقا لمقتضيات الفصل (59) من الدستور،³ فإن الملك يتمتع بصلاحيات واسعة، للإعلان عن دخول البلاد في حالة الاستثناء، ولكي يكون هذا القرار دستوريا، يجب توفر شروط مادية

¹ إذا كان دستور 1996، وفقا للفصل (31) منه قيد تصديق الملك على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون، فإن دستور 2011 وفقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل (55) منه قد وسع من نطاق هذه القيود، لتشمل كذلك معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي ترسم الحدود، أو معاهدات التجارة أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية أو تلك التي تمس بحقوق وحريات المواطنين والمواطنات، العامة والخاصة، حيث لا يمكن للملك المصادقة عليها إلا بعد موافقة البرلمان عليها بقانون.

² فاطمة الليلي "مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2015-2016، ص 22.

³ تنص مقتضيات الفصل (59) من دستور 2011 على أنه: "إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة. ويخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع، في أقرب الآجال، إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية. لا يحل البرلمان

وأخرى شكلية. تتمثل الشروط المادية في: تهديد حوزة التراب الوطني،¹ ووقوع أحداث من شأنها أن تعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية.² أما الشروط الشكلية فتتمثل في: استشارة كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة.³ والاستشارة بصفة عامة هي فرض نوع من الرقابة القبلية والبعدية على سلطات رئيس الدولة خلال حالة الاستثناء، غير أن المشرع المغربي اكتفى بالرقابة القبلية دون الرقابة البعدية. وهذه الاستشارة؛ الملك غير ملزم بنتيجتها، وإنما هي استشارة شكلية إخبارية فقط. إلى جانب ذلك اشترط الفصل التاسع والخمسون توجيه خطاب للأمة، وذلك لإحاطة الأمة بأسباب اتخاذ هذا القرار، ويكون جميع الإجراءات المخالفة للمقتضيات القانونية تصبح مبررة ومشروعة بموجب هذا القرار.⁴

وبهذا الملك يمارس سلطات فوق اعتيادية من حيث المضمون بمقتضى حالة الاستثناء، كلما رأى بموجب سلطته التقديرية وبمحض إرادته، أن حوزة التراب الوطني مهددة بعدو خارجي أو خطر اعتداء أو احتلال، أو أن المؤسسات الدستورية تتعرض للأزمات السياسية والاضطرابات الاجتماعية. من خلال ما سبق، يتبين أن الإعلان عن حالة الاستثناء، يؤدي إلى انتقال صلاحيات جميع المؤسسات الدستورية إلى الملك، ومن خلالها يمارس سلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية غير منصوص عليها في الوثيقة الدستورية إلى غاية الإعلان عن رفع حالة الاستثناء.

أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية. تبقى الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة. ترفع حالة الاستثناء بمجرد انتفاء الأسباب التي دعت إليها، وباتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها.

¹ لم يحدد النص الدستوري، متى تكون حوزة التراب الوطني مهددة، أو ما هي الأحداث التي تعتبر مهددة لحوزة التراب الوطني، هل يتعلق الأمر بتهديد داخلي أم خارجي، وما هي درجة هذا التهديد؟ مما يترك للملك السلطة التقديرية في تقييم ظروف وحالات الإعلان عن حالة الاستثناء. ويبقى أهم حديثين يهددان حوزة التراب الوطني، هما الغزو الخارجي وانفصال جزء من كيان الدولة.

² على خلاف دستور 1996، الذي تحدث بشكل مجرد واستباقي عن الأحداث التي من شأنها أن تمس بسير المؤسسات الدستورية، فإن دستور 2011 تحدث عن أحداث وقعت بالفعل ولها علاقة مباشرة بعرقلة السير العادي للمؤسسات. غير أنه رغم ذلك لم يحدد بشكل واضح طبيعة هذه الأحداث ودرجة خطورتها، ومتى تعرقل سير المؤسسات؟ مما يبقى مجال السلطة التقديرية للملك.

³ بهدين نوال، "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..." مرجع سابق، ص 87-88.

⁴ وائل أشن وعبد الحفيظ ماموح، "المؤسسة الملكية في دستور 2011 -مقاربة قانونية-" مرجع سابق، ص 197.

أما بخصوص حالة الحصار فقد نص الفصل (74) من دستور 2011، على أنه: "يمكن الإعلان لمدة ثلاثين يوما عن حالة الحصار، بمقتضى ظهير يوقعه بالعطف رئيس الحكومة، ولا يمكن تمديد هذا الأجل إلا بالقانون".¹ وإذا كان الإعلان عن حالة الحصار يعود للسلطة التقديرية للملك، فإن الفصل (49) من الدستور استوجب عرض الأمر على المجلس الوزاري قبل تطبيقها، لاتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لاستقرار الأوضاع وعودة الأمن، وهو ما يعني مشاركة رئيس الحكومة في تفعيل مسطرة الإعلان عن حالة الحصار من خلال توقيعه بالعطف على الظهير المتعلق بها، وكذا مشاركة البرلمان انطلاقا من الفصل (74) من الدستور الذي يقضي بعدم إمكانية تمديد حالة الحصار لأكثر من ثلاثين يوما إلا بقانون.² وما نلمسه عند الحديث عن حالي الاستثناء وحالة الحصار، غموض النص الدستوري، وبالتالي فإن الحالات الداعية إلى الإعلان عن حالة الاستثناء وحالة الحصار، يمكن أن تكون متشابهة من حيث طبيعتها، ولكن مختلفة من حيث حدتها. كما أن المقتضيات القانونية الواجب تطبيقها في حالة الحصار تختلف عن تلك المتعلقة بحالة الاستثناء؛ حيث تستمر المؤسسات الدستورية في ممارسة مهامها بشكل عادي في حين القيادة تصبح للسلطة العسكرية والأمنية تحت تعليمات وتوجيهات الملك وذلك قصد التمكن من تطويق الأزمة الناتجة عن تطبيق حالة الحصار.

2. إشهار الحرب

حرص دستور 2011 على الحفاظ على نفس المقتضيات التي خولها دستور 1996 للملك فيما يخص مسؤولية الدفاع عن الوطن، حيث نص على أنه: "يتم اتخاذ قرار إشهار الحرب

¹ هو نفس المضمون الذي كان في ظل دستور 1996، وبالضبط الفصل (49) الذي نص على أنه: "يمكن الإعلان عن حالة الحصار لمدة ثلاثين يوما بمقتضى ظهير شريف، ولا يمكن تمديد أجل الثلاثين يوما إلا بقانون" غير أن الدستور الجديد اشترط شرطا شكليا لم يكن في الدستور السابق، وهو توقيع رئيس الحكومة بالعطف على ظهير الإعلان عن حالة الحصار، وضرورة تداول الموضوع في المجلس الوزاري.

² فاطمة الليلي "مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 26.

داخل المجلس الوزاري، طبقا للفصل (49) من هذا الدستور، وبعد إحاطة البرلمان علما بذلك من لدن الملك".¹

انطلاقا من هذا المقتضى الدستوري، يتضح أن قرار إشهار الحرب هو اختصاص من اختصاصات المؤسسة الملكية، بعد التداول بشأنه في المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك. هذا الأخير بصفته ضامن دوام الدولة واستمرارها، له صلاحية اتخاذ الإجراءات الذي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، كما يتحمل مسؤولية القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وبالتالي له السلطة العليا لاتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن حوزة التراب الوطني.²

يتضح من خلال ما سبق أن المؤسسة الملكية هي المحدد الأساسي لحقل السياسة الخارجية المغربية؛ لذلك فدور باقي الفاعلين الآخرين يقتصر على تنفيذ ما أقره الفاعل الرئيسي في هذا المجال من جهة؛ ويثبت من جهة أخرى ما ذكره الفيلسوف والمفكر "جون جاك روسو" حينما أكد على أن الممارسة الخارجية للسلطة لا تعود إلى الشعب، لأن مناهج ومخططات الدولة ليست في متناوله، وإنما في يد الرؤساء الأكثر اهتماما وإماما بشأن هذه القضايا.³

¹ الفصل (99) من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

² انظر: الفصل (53) من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

³ مجلة شؤون استراتيجية، ملف العدد "السياسة الخارجية المغربية: التحديات والآفاق"، محددات السياسة الخارجية المغربية"، العدد السادس، فبراير/ ماي 2012، ص7.

الفرع الثاني: الخطب والزيارات الملكية ودورها في تعزيز الترابط بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء

توضح مختلف الخطابات والرسائل الملكية، وتدخلاتها الميدانية في السنوات الأخيرة، أن الأجندة الملكية حددت ثلاث أولويات أساسية ترتبط بالمستوى الخارجي وهي قضية الصحراء والتوجه الإفريقي، والانفتاح الدولي.¹

على مستوى التوجه الإفريقي، تشكل الزيارات الرسمية التي يقوم بها الملك "محمد السادس" للدول الإفريقية إحدى أهم آليات الدبلوماسية الملكية الهادفة إلى تطوير وتعزيز العلاقات المغربية الإفريقية؛ إلى جانب مجموعة من الخطب والرسائل التي شكلت مرجعا هاما في مجال التوجه المغربي الإفريقي. فالملك "محمد السادس" قرر بأن يكون صوت إفريقيا؛ هاته الرؤية الملكية تعتبر إرادة سياسية واقعية ومقدامة تطمح إلى دعم ومواكبة الصعود الإفريقي.

ولعل أحسن تجسيد لهذه الرؤية السياسية، عدد الزيارات التي قام بها الملك "محمد السادس" منذ توليه العرش إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تجاوزت الخمسين (50) زيارة.

وللإحاطة بالدور الذي تلعبه كل من الخطب الملكية والزيارات الملكية في توطيد العلاقات المغربية الإفريقية، سنخصص (الفقرة الأولى) للحديث عن الخطب والرسائل الملكية، بينما (الفقرة الثانية) سيتم إفرادها للحديث عن الزيارات الملكية.

الفقرة الأولى: الخطب الملكية ودورها في تعزيز الترابط بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء

على غرار خطب قادة الدول التي تعتبر مراجع سياسية لقراءة التوجهات العامة لإدارة شؤون البلاد، تشكل الخطب والرسائل الملكية في النسق السياسي المغربي أهم مصدر تستقي منه السياسة العامة توجهها سواء في المجال الداخلي أو الخارجي. وذلك تبعا للاختصاصات التي منحها الدستور للملك، فمن تدخلاته العمومية يحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة

¹ ادريس شكرية وآخرون "المغرب في سنة 2014" منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2015، ص7.

الخارجية.¹ على اعتبار أن هذه الخطب هي دينامية كل تغيير ومخطط لمختلف الإجراءات، والمركز الذي تبنى حوله سياسة توافق الآراء.² فضلا عن كونها مرجعا هاما ومصدرا مباشرا لمعرفة المبادئ الأساسية للنظام، وبالتالي لسياسته، وكذلك مؤشرات هامة لقراءة اتجاه الأحداث ونوع التحليل والتقسيم الذي تقوم به المؤسسة الملكية للسياسات العمومية، ولا يمكن لأحد أن يختلف مع محتواها الموضوعي.³

ومن خلال تتبع مختلف الخطب والرسائل الملكية، سواء التي تلقى بمناسبة الأعياد الوطنية للمملكة، أو الموجهة إلى البرلمان خلال افتتاح الدورات التشريعية وغيرها، يتضح بأنها لا تنقيد عادة بالمواضيع التي تخص هذه المناسبات؛ حيث تكون عادة غنية بتنوع وتعدد القضايا التي تعالجها، -نفس أسلوب الملك "الحسن الثاني" فيما يخص تنويع مضامين خطاباته الرسمية التي تأتي عادة شاملة للقضايا الداخلية والخارجية-، باستثناء بعض الرسائل الملكية التي تركز لموضوع بعينه إما لأهميته الظرفية أو لغرض إعطاء تصور شامل للقضية المعنية.⁴ بحيث سبق للمغفور له "الحسن الثاني" أن أصدر قرارا بالانسحاب من "منظمة الوحدة الإفريقية سابقا" سنة 1984 من خلال رسالة وجهها إلى المنظمة، وفي عهد الملك "محمد السادس" كذلك أعلن هذا الأخير عن مبادرة الحكم الذاتي في خطاب للأمم، وأيضا عن العديد من المبادرات المتعلقة بالقارة الإفريقية.⁵

من هذا المنطلق، ووعيا منه بالوضعية الصعبة التي تعيشها القارة الإفريقية، والتي جعلتها مسرحا لنزاعات مسلحة وحروب أهلية وتطاحن على السلطة ومرتعا للأوبئة والمجاعة

¹ ميغيل هرناندو دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سابق، ص 68.

² Mohamed Madani, Driss Maghraoui et Saloua Zerhouni, « The 2011 Moroccan Constitution : A Critical Analysis », International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, Sweden, 2012, p.26.

³ سمير بلميلح "مغرب مطلع الألفية الثانية - قراءة في مضامين الخطب الملكية لسنة 2009-" مجلة وجهة نظر، العدد 22، ربيع 2004، ص 09.

⁴ سعيد الصديقي "الرسالة الملكية ل 28 أبريل 2000: خريطة طريق للدبلوماسية المغربية المعاصرة" مجلة دعوة الحق، العدد 397، يوليوز 2010، ص 53.

⁵ "السياسة الخارجية المغربية: التحديات والآفاق"، مجلة شؤون استراتيجية، مرجع سابق، ص 11.

والأمية، عبر الملك "محمد السادس" مرارا من خلال خطبه ورسائله منذ توليه العرش في مختلف المناسبات، عن الانشغال الكبير بهذا الخصوص للمملكة المغربية التي تربطها بمعظم الدول الإفريقية علاقات متميزة. كما أكد على أن المغرب، وبدافع التضامن الإفريقي وبحكم انتمائه إلى القارة الإفريقية، كان دائما وأبدا يسعى إلى إقامة تعاون ثلاثي لفائدة بلدان القارة أثبتت التجربة إيجابيته وفعاليته.

علاوة عن ذلك، أكد العاهل المغربي على أن النهوض ببلدان القارة الإفريقية وتغيير الصورة النمطية التي ترسخت منذ الاستعمار عن هذه المنطقة، لن يكون إلا بسواعد أبنائها وتعاون دولها لخلق نموذج مبتكر وأصيل للتنمية في إفريقيا، يقطع مع المقاربات والاقتراحات التي تأتي من الخارج والتي أثبتت عجزها في مسايرة التطور الذي تشهده عدة دول إفريقية. نظرا لكونها بحاجة أقل للمعونة، وتحتاج إلى المزيد من الشراكات ذات الفائدة المتبادلة، وليست بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بل إلى مشاريع في التنمية البشرية والاجتماعية. خاصة وأن إفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية ومواردها ومؤهلاتها. لذلك يجب أن تأخذ مصيرها بيدها وتضع الثقة في إفريقيا؛ لأنها لم تعد مستعمرة.¹ ففي وجهة نظر العاهل المغربي، "القارة الإفريقية تستحق اهتماما خاصا؛ فهي قارة استيقظ أبنائها في كل أطرافها واكتشفوا ذواتهم واكتسبوا الثقة في أنفسهم. إنها قارة المستقبل وعلى أرضها سيحسم مصير كوكبنا".²

كما أعلن الملك أيضا حرصه على أن يجعل القارة الإفريقية في صدارة السياسة الخارجية للمغرب، عبر تكريس الجهود لتعزيز علاقات المغرب مع كافة البلدان الشقيقة، ولاسيما منها

¹ انظر: الخطاب الملكي الذي ألقاه الملك "محمد السادس" بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي/الإيفواري، بأبيدجان، مرجع سابق.

² مقتطف من الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، بتاريخ 30 نونبر 2015 بباريس. على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية. <http://www.maroc.ma/ar/> تاريخ الزيارة: 10/10/2019

الأقل نمواً، والعمل على المساهمة في إنجاح مبادرة "النيباد" والمشاركة في العمليات الأممية، لحفظ الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الساحل والقارة الإفريقية بأسرها.¹

وفي سياق وضع لبنات علاقات المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، حدد الملك مجالات هذه العلاقة، وهي علاقات ذات أهداف محددة وواضحة تتسم بالفاعلية والاهتمام بالأولويات، وبناء الشخصية الإفريقية، وتنمية القدرات البشرية وتطوير الكفاءات المحلية. مؤكداً أن: "المملكة المغربية تظل منخرطة في المشاريع الفعالة للتعاون مع إفريقيا جنوب الصحراء، هدفها دعم برامج التنمية البشرية المحلية في القطاعات ذات الأولوية... في إطار تعاون ملموس جنوب-جنوب مع شركائنا في مختلف البلدان النامية".²

وما نلمسه عند الحديث عن المكانة الخاصة التي تحتلها القارة الإفريقية عموماً، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء خصوصاً في الدبلوماسية الملكية، ما تزخر به مختلف الخطب والرسائل الملكية في السنوات الأخيرة؛ من تأكيد على ضرورة تعزيز علاقات التعاون والتضامن بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء والساحل، وأيضاً النهوض بأوضاع القارة الإفريقية. وتجسيدا لهذه المكانة التي يوليها الملك لإفريقيا، فقد حرص على نهج مقارنة متجددة، قائمة على التضامن، ومبنية على تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في منطقة الساحل والصحراء؛ فضلاً عن خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي، طبقاً لأهداف الألفية للتنمية.³

¹ انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى الأمة بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2004، في "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقارنة مجددة لأولوية استراتيجية"، ملف صحفي، ملقئى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، 10 غشت 2012، ص7. منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون. <https://www.diplomatie.ma/Portals/12/adil2.pdf>

² مقتطف من خطاب الملك "محمد السادس" الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لعيد العرش المجيد بتاريخ 2012/07/30.

³ مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لعيد العرش المجيد، مرجع سابق.

هذا الاهتمام بإفريقيا زاد في تأكيده الخطاب السامي بمناسبة الذكرى الأربعينية لانطلاق المسيرة الخضراء الذي أكد فيه الملك من جديد على البعد الإفريقي للمغرب تشكل فيه الجهة الجنوبية للمملكة البوابة الرئيسية في إطار التقسيم الجديد للجهوية المتقدمة.¹

ومما يضيف قيمة زائدة على هذا الخطاب هو التأكيد على الجانب الاقتصادي الذي يربط المغرب بإفريقيا، وذلك في تطلع المغرب إلى بناء خط للسكك الحديدية من طنجة إلى الكويرة لربطها بباقي الدول الإفريقية، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية وربط هذه البنى التحتية بإفريقيا، والتطرق كذلك إلى الجانب الثقافي وذلك بالعمل "على تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والتعريف به، ولاسيما من خلال بناء المسارح والمتاحف ودور الثقافة بمناطق الجنوب"، وهذه الاستراتيجية ستجعل الصحراء المغربية تتحول تدريجيا إلى قطب اقتصادي وثقافي حقيقي، تتحول فيه العيون إلى منطلق لانفتاح المغرب على العالم وإفريقيا.

يتضح أن الخطاب الملكية أضفت نوعا من الثبات على التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية، من خلال نهج اتسم بالواقعية المتفتحة، والتضامن مع القضايا العادلة للقارة الإفريقية من جهة، والعمل على تعزيز الترابط مع مختلف الدول الإفريقية عبر ترسيخ المكانة الدولية للمغرب في الدفاع عن مصالح البلدان النامية.²

لذلك يمكن القول أن الملك "محمد السادس" قد أولى الفضاء الإفريقي عناية خاصة من خلال مباشرة سياسة تتميز بتعدد الوسائل وبتنوع تدخلاتها. فلم يكتفي بالخطابات والبيانات الداعية إلى تفعيل التعاون جنوب-جنوب، ولكن ترجمه ميدانيا وبشكل ملموس، عبر الزيارات التي قام بها في السنوات الأخيرة لعدد من الدول الإفريقية والتي تم خلالها إطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية والتنمية والاجتماعية والصحية.³

¹ انظر: نص الخطاب السامي الذي وجهه "الملك محمد السادس" إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأربعينية للمسيرة الخضراء، مرجع سابق.

² مصطفى رفاش "السياسة الخارجية للمغرب من خلال الخطب والندوات الملكية" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2006—2007، ص 44.

³ محمد بن امحمد العلوي "أفريقيا أولوية استراتيجية على الأجندة المغربية" مرجع سابق، ص 6.

الفقرة الثانية: مدى تأثير الزيارات الملكية في السياسة المغربية الإفريقية

لا شك أن الأهمية التي تحظى بها إفريقيا جنوب الصحراء في السياسة الخارجية المغربية نابعة من المكانة المحورية التي تحتلها هذه الدائرة الإفريقية في التوجهات الملكية الهادفة إلى تطوير التوجه المغربي نحو بعده الإفريقي. لذلك لا يمكن فهم التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء إلا باعتباره اختيارا استراتيجيا واعيا يروم إلى بناء وتوسيع العمق الإفريقي للمغرب وإخراجه من دائرة التذبذب والإحجام وإعطائه مضمونا برغماتيا جديدا ليس على المستوى السياسي فحسب، بل على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية والأمنية.¹

وفي هذا الإطار، تتخرط الزيارات المتعددة والمتكررة التي قام بها الملك "محمد السادس" إلى عدد من الدول الإفريقية، وخاصة إلى السنغال، مالي والكويت ديفوار، غينيا كوناكري والغابون وبوركينا فاسو... والتي شكلت مناسبة لتوقيع عدد من الاتفاقيات وتدشين عدد من المشاريع التي ساهم المغرب فيها، سواء بالخبرة أو بموارده، وسمحت بالعمل على استكشاف الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي يوفرها السوق الإفريقي.² وهي إما زيارات رسمية أو زيارات عمل ودولة تبرز بعد المغرب الإفريقي، واعتبار هذا البعد مصيرا مشتركا يقتضي التعاون لتحقيق التضامن ورفع كثير من التحديات التي تواجه بلدانها في مضمار التنمية الشاملة والمستدامة.³

وهكذا فإن زيارات الملك "محمد السادس" المكثفة لإفريقيا، لاسيما دول غرب القارة إياها، إنما تنهل من معين التوجهات الجديدة؛ التي تحاول القطع مع ممارسات البلدان الاستعمارية، لتضع أسسا جديدة لتنمية متبادلة متكافئة بين بلدان الجنوب، تأخذ أشكال مشاريع اقتصادية

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية..."، مرجع سابق، 346.

² الحسان بوقنطار "المغرب في عمقه الإفريقي" جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم 29 يناير 2010، على الرابط:

<https://www.maghress.com/alittihad/103033>

تاريخ الزيارة 2018/09/19

³ عباس الجراري "المغرب وإفريقيا: من التعاون السياسي والتضامن الاقتصادي..."، مرجع سابق، ص 182.

عملية، لكن بنكهة إنسانية واجتماعية وثقافية متميزة.¹ كما أنها تقدم للعالم نموذجا للتعاون جنوب-جنوب، وتعد الطريق أمام المغرب للانضمام إلى المجموعات الاقتصادية الإفريقية. بالإضافة إلى طابعها الدبلوماسي والاقتصادي، اكتسبت الزيارات الملكية إلى البلدان الإفريقية، رمزية دينية خاصة، إذ تم التحرك الدبلوماسي للملك ليس بوصفه رئيسا للدولة أو ملكا فقط، بل أيضا بصفته "أميرا للمؤمنين"؛ وانعكس ذلك من خلال مرافقة وزارة "الأوقاف والشؤون الإسلامية" للملك في زيارته إلى بعض الدول الإفريقية، إذ عادة ما يكون وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ضمن الوفد الرسمي المرافق للملك. وأيضاً من خلال قيام الملك بأنشطة متعددة، كالالتقاء ببعض الطرق النشيطة هناك مثل "التيجانية"، توزيع نسخ من المصحف الشريف وترميم بعض المساجد وتدشين أخرى، حيث أشرف في زيارته لدولة الكويت ديفوار على إعطاء انطلاقة أشغال بناء مسجد، أطلق عليه اسم "مسجد محمد السادس".² وغيرها من الأنشطة المتعلقة بإمارة المؤمنين.

وأكثر من ذلك، تتيح هذه الزيارات إمكانية التواصل والحوار مع الشباب الإفريقي الطموح. كما مكنت من إطلاق أورش إنمائية مهيكلية في أفق تضامني مستحضرة المصير المشترك.³ ولعل قراءة متأنية للزيارات الرسمية التي قام بها الملك "محمد السادس" إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، تعكس دينامية التحول في استراتيجية صانع القرار الخارجي لمرحلة ما بعد الملك "الحسن الثاني". حيث لم تعد تقتصر هاته الزيارات على الدول الإفريقية في غرب ووسط إفريقيا بل تعدتها إلى شرق إفريقيا، في إطار انفتاح الدبلوماسية الملكية على مختلف الدول الإفريقية، سواء تلك الداعمة لوحدة المغرب الترابية، أو المناوئة لها.⁴

¹ يحيى اليحيوي "التوجهات الإفريقية الجديدة" للمغرب"، مركز الجزيرة للدراسات 29 يونيو 2015، ص 03.

² زكرياء أزم "الدبلوماسية الدينية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة" مرجع سابق ص 356.

³ انظر: الخطاب الذي وجهه السيد "محسن الجزولي" الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالتعاون الإفريقي بمناسبة تخليد "يوم إفريقيا العالمي" بمجلس النواب، منشور في "تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب" منشورات مجلس النواب، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 24 ماي 2018، ص 16.

⁴ انظر الملحق رقم 01 ص 416.

ونظرا لكثافة هاته الزيارات، سنقتصر على ذكر بعض النماذج فقط، منها: قيام العاهل المغربي سنة 2014 بجولة من أربع محطات شملت كل من مالي وساحل العاج وغينيا والغابون،¹ يرافقه وفد هام من رجال الأعمال. والتي شكلت مناسبة سانحة للشركات المغربية من توسيع مجال تدخلها ليشمل قطاعات متنوعة تشكل احتياجات بارزة للاقتصادات المتغيرة.² كما تأتي الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس من 20 ماي 2015 إلى 12 يونيو 2015 إلى عدد من الدول الإفريقية كالسنغال والكويت ديفوار والغابون وغينيا بيساو في إطار الخيار الاستراتيجي الجديد للمغرب القائم على تعزيز التعاون مع دول القارة والمبني على المصالح المشتركة.³

إلا أن الزيارات التي قام بها العاهل المغربي ما بين سنتي 2016 و2017 لكل من رواندا، تنزانيا، إثيوبيا، مدغشقر، نيجيريا، جنوب السودان وزامبيا⁴ شكلت قفزة تاريخية، كرس حقيقة كون المغرب المستثمر الأول في غرب القارة، والثاني بالنسبة لعموم إفريقيا.

وبهذا فقد تميزت الزيارات الملكية لمختلف دول إفريقيا جنوب الصحراء بكونها:

✓ تعتبر ترجمة لمضامين دستور 2011 وتجسيدا للبعد الإفريقي للمغرب. وتأكيدا على ضرورة تعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، وتقوية التعاون جنوب-جنوب.

✓ تركز سياسة القرب، باعتبارها زيارات ممتدة تشمل عددا من الدول وتمتد لفترات زمنية طويلة.

¹ المرجع السابق.

² العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، شتنبر 2014، ص 7.

³ محسن الندوي "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية" مرجع سابق، ص 110.

⁴ للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بهاته الزيارات، انظر:

- Abdelati Habek et autre, « Union Africaine ; le grand retour », in dossier spécial « Nouveaux visages de la diplomatie », Diplomatica Magazine, N°76-77, Rabat, 2017, p.14.27.

✓ مناسبة لإطلاق مشاريع تنموية تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية للبلدان الإفريقية.

✓ مناسبة لتأسيس مجموعات الدفع الاقتصادي مع البلدان الإفريقية.

✓ تعمل على تحفيز الفاعلين المغاربة للاهتمام بالقارة الإفريقية والاستثمار بها، وخاصة القطاع الخاص المغربي.¹

✓ تترجم الاهتمام الكبير بقضايا ومشاكل القارة، فالأمر لا يتعلق فقط بزيارات ولقاءات من أجل توقيع اتفاقيات، بقدر ما يترجم روحاً جديدة زرعها العاهل المغربي في العلاقات الدولية الإفريقية، والتي ركزت على المقاربة الاجتماعية عبر المساعدات المختلفة المقدمة للعديد من الدول الإفريقية.²

بصفة عامة، تحظى الزيارات الملكية بأهمية استراتيجية تؤكد التزام المملكة المغربية التاريخي بالوقوف إلى جانب البلدان الإفريقية في السراء والضراء، كما أنها خير دليل على وفائها بالتزامها الراسخ بتوطيد علاقات الصداقة والتعاون القائمة بينها وبين هذه البلدان والتشاور الموصول والتنسيق المحكم معها في مختلف القضايا الثنائية والدولية بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق التقدم المنشود في المحيط الإفريقي، الذي يعتبر المغرب جزءاً لا يتجزأ منه، لجعله فضاء للأمن والاستقرار والتعايش والتفاعل بين مختلف الثقافات والحضارات.³

ولا شك أن هذه الزيارات ساهمت من جهة في استعادة المغرب لدوره وثقله في منظمة "الاتحاد الإفريقي" بعد سنوات طويلة من الغياب، وفتح مجالات العمل السياسي والتبادل

¹ يحيى أبو الفرج "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 209.

² Youssef Ait Akdim, « Que cherche le Maroc en Afrique ? », jeune Afrique, N°2731, du 12 au 21 Mai 2013, p.p. 25.28.

³ عبد الحق الميريني "الرحلة الملكية السامية لثلاث دول إفريقية (السينغال والكويت ديفوار والغابون) 1434هـ-2013م"، منشورات القصر الملكي، المطبعة الملكية-المشور السعيد-الرباط، الطبعة الأولى 2013، ص 8.

التجاري والاقتصادي مع دول القارة السمراء، ومن جهة أخرى في إقناع العديد من الدول الإفريقية بسحب اعترافهم بالجمهورية الوهمية.¹

المطلب الثاني: دور الحكومة في السياسة الخارجية المغربية الإفريقية

رغم أن المؤسسة الملكية تحتل مكانة سامقة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية المغربية، فإن الحكومة قد تتدخل أحيانا للمساهمة في تكوين الإرادة الدولية للمغرب، وذلك في المجالات التي تسمح بالتفويض في السلطات كإجراء المفاوضات باسم المغرب، والتوقيع على المعاهدات، وتمثيل المغرب في المؤتمرات الدولية الحكومية ولقاءات القمة المتعددة الأطراف واجتماعات المنظمات الدولية التي تعقد على مستوى ملوك ورؤساء الدول.²

فالحكومة في النظام الدستوري والسياسي المغربي تبقى متأثرة بالمكانة المحورية لمؤسسة الملك، مما يجعلها "حكومة الملك"، تابعة له وغير مستقلة عنه، وتظهر هذه التبعية في وجودها وفي ممارستها لمهامها وكذا في انتهاء عملها، وبالتالي يمكن القول بأن الحكومة باعتبارها جهازا تنفيذيا - (حسب الفصل 89 من الدستور) - هي المكلفة بتطبيق السياسة الخارجية بجميع مجالاتها وترجمتها يوميا على أرض الواقع وفقا للتوجيهات الملكية المحددة سلفا من طرف الملك.³

إلا أن هذه التبعية، لا تعني بالضرورة إغفال دورها، ولو بشكل محدود في صنع السياسة بصفة عامة، فالدولة كيف ما كان نظامها السياسي لا تستطيع تحقيق أهدافها، إذا لم تتوافر لها حكومة فاعلة تتولى تسيير وتنفيذ سياستها.⁴

ونظرا لكون مجال السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء مجالا لتعدد الفاعلين، فإننا سنخصص هذا المطلب للحديث عن دور الحكومة في صنع السياسة

¹ ممدوح شحاتة "إفريقيا بين الاستثمارات المغربية والأوهام الجزائرية"، دار يناير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2016، ص 150.

² بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..."، مرجع سابق، ص 89.

³ عبد الإلاه الشباكي، "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 43.

⁴ لبنى بوشيا، "السياسة المغربية في مجال الهجرة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2015-2016، ص 24.

المغربية الإفريقية، وذلك بالتطرق لدور رئيس الحكومة في السياسة الخارجية الإفريقية (الفرع الأول)، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (الفرع الثاني)، وكذا الوكالة المغربية للتعاون الدولي (الفرع الثالث)؛ والمركز المغربي لإنعاش الصادرات (الفرع الرابع).

الفرع الأول: دور رئيس الحكومة

عرفت مؤسسة الحكومة تطورا ملحوظا بعد المصادقة على دستور 2011،¹ همت عدة مستويات؛ منها الانتقال من تسمية الوزير الأول التي ظلت سائدة بموجب الدساتير السابقة؛ إلى رئيس للحكومة من أجل تدبير الشأن العام؛ ومنح هذا الأخير مجموعة من الصلاحيات والإمكانات التي من شأنها أن تسهم في تقوية دوره في المساهمة في تحديد التوجهات العامة لسياسة الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من جهة، والدفاع عن القضايا المحورية للمغرب في علاقاته الخارجية من جهة ثانية.²

فالموقع الذي أصبح يحتله رئيس الحكومة في الحقل السياسي المغربي، يثير تساؤلا مركزيا مفاده: إلى أي حد استفاد رئيس الحكومة من موقعه في النظام السياسي المغربي ليمارس اختصاصاته بشكل أكثر حضورا في المجال الخارجي بصفة عامة؟ ومجال السياسة الخارجية الإفريقية بصفة خاصة؟

للإجابة على هذا السؤال سيتم التطرق في (الفقرة الأولى) إلى صلاحيات رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية، ومحاولته استثمار هذه الصلاحيات في تعزيز علاقة المغرب ببعده الإفريقي سواء من خلال السهر على تنفيذ السياسة الإفريقية للملك عبر مجموعة من الآليات كالزيارات لبعض الدول الإفريقية، أو استقبال الوفود الإفريقية بالمغرب، ثم التطرق إلى

¹ للمزيد من التفصيل حول تطور مؤسسة الحكومة في الدستور المغربي، انظر:

محمد أمين بنعبد الله "تطور مؤسسة الحكومة في الدساتير المغربية"، في "التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية"، أعمال الندوة الدولية، الرباط 10-11 يوليوز 2018، أكاديمية المملكة المغربية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، من ص 87 إلى ص 94.

² محمد لكريني "الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011..."، مرجع سابق، ص 43.

المكانة التي يحتلها البعد الإفريقي للمغرب ضمن البرنامج الحكومي الذي يسهر رئيس الحكومة على تنفيذه (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الدور التنفيذي والتنسيقي لرئيس الحكومة

بالرغم من التطور الذي شهدته مؤسسة "رئيس الحكومة" في الدستور المغربي لسنة 2011 على صعيد المساهمة في تحديد التوجهات العامة لسياسة الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛ فإن اختصاصات رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية لا زالت محدودة. فسلطاته لا تعدو أن تكون أجراءً للإرادة الملكية وإن تواترت فصول عديدة توحى بغير ذلك،¹ من بينها الفصل (92) من الدستور الذي خول لمجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة التداول في السياسة العامة للدولة؛ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري.²

هذا الفصل يؤكد الدور الذي يمكن أن يضطلع به رئيس الحكومة باعتباره منسقا للأنشطة الوزارية في مجال السياسة الخارجية، حين نص على القضايا والنصوص التي يتداول فيها المجلس الحكومي الذي لا تختلف مكانته عن موقع الحكومة ضمن المؤسسات الدستورية، وموقعها من محورية المؤسسة الملكية وسموها في المنظومة السياسية والدستورية.

كما حددت له وظائف تتجلى في ضمان الانسجام بين العمل الحكومي على مستوى السياسة الخارجية ولعب دور الوسيط في الخصومات ذات العلاقة بالاختصاصات التي قد تحدث بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وباقي الوزارات التقنية.³

علاوة عن ذلك، يتوفر رئيس الحكومة على المستوى الدبلوماسي، - بمبادرة منه أو بناء على تفويض ملكي - على إمكانية القيام بزيارات خارج المملكة، والمشاركة في المؤتمرات والقمم الدولية والعالمية.

¹ فاطمة الليلي، "مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 28.

² انظر الفصل 92 من الدستور المغربي لسنة 2011.

³ عبد الإله الشباكي، "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 43. ص 44.

في هذا الإطار قام رئيس الحكومة "سعد الدين العثماني" بزيارة لبعض الدول الإفريقية تنفيذا للتوجيهات الملكية فيما يتعلق بملف السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا، أبرزها الزيارة التي قام بها لجمهورية مالي؛ من أجل حضور الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة الذكرى 58 لاستقلال مالي؛ والتي تميزت باستقباله من طرف رئيس جمهورية مالي "إبراهيم بوبكر كيٲا".¹ والزيارة التي قام بها إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بمناسبة اللقاء العالي المستوى حول موضوع: "التحول الفلاحي بالقارة الإفريقية"، الذي نظم على هامش أشغال الدورة 32 العادية للاتحاد الإفريقي، والذي أكد خلاله رئيس الحكومة على استعداد المغرب الدائم لتقاسم التجارب الناجحة والخبرات التي راكمها في المجال الفلاحي مع الدول الإفريقية الشقيقة.²

كما مثل رئيس الحكومة المغرب في عدد من التظاهرات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون القارة الإفريقية، سواء هنا في المغرب أو في الخارج، كما هو الشأن بالنسبة للقممة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي حول "منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية" في مارس 2018 بكينغالي.³

والمشاركة في اجتماع الجمعية العامة ال 37 للأمم المتحدة بتاريخ 28 شتبر 2018، التي أكد من خلالها رئيس الحكومة "أن المغرب جعل علاقاته مع القارة الإفريقية من أولى أولويات سياسته الخارجية؛ في إطار رؤية استراتيجية مندمجة واستباقية، يحمل لواءها الملك "محمد السادس". مؤكدا على أن "المغرب -بصفته عضوا في مجلس السلم والأمن الإفريقي- عازم على الاضطلاع بمسؤوليته في حشد الجهود من أجل الحفاظ على الأمن والسلم، وتعزيز الاستقرار بالقارة الإفريقية، بما يدعم جهود الأمم المتحدة في هذا الإطار".⁴ وأشغال الدورة

¹ "رئيس جمهورية مالي يستقبل رئيس الحكومة 22 شتبر 2018"، أنشطة رئيس الحكومة على الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة. تاريخ الزيارة 2019/12/05. <http://www.cg.gov.ma>

² "رئيس الحكومة: المغرب مستعد لتقاسم تجاربه الناجحة في المجال الفلاحي مع الدول الإفريقية"، أنشطة رئيس الحكومة على الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة. تاريخ الزيارة 2019/12/05. <http://www.cg.gov.ma>

³ رئيس الحكومة يحل بكينغالي للمشاركة في القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي حول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، أنشطة رئيس الحكومة على الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة. تاريخ الزيارة 2019/12/05. <http://www.cg.gov.ma>

⁴ رئيس الحكومة أمام المنتظم الدولي: المغرب جعل القارة الإفريقية أولوية، 28 شتبر 2018، أنشطة رئيس الحكومة على الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة. تاريخ الزيارة 2019/12/05. <http://www.cg.gov.ma>

الثانية والثلاثين العادية للاتحاد الإفريقي يومي 10 و11 فبراير 2019 بأديس أبابا،¹ قدم خلالها رئيس الحكومة المحاور الرئيسية لتقرير الملك "محمد السادس"،² رائد الهجرة للاتحاد الإفريقي.³ هذا الملف (الهجرة) الذي حظي بمكانة هامة في إطار التوجهات الملكية الإفريقية، باعتباره من الملفات الحساسة المؤثرة في علاقات المغرب بعمقه الإفريقي.

وهذا ما يفسر الدور الذي لعبه رئيس الحكومة في رسم السياسة المغربية في مجال الهجرة والسهر على تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين بالمغرب -أغليبتهم من القارة الإفريقية-، وذلك من خلال التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية، خاصة المعنية بملف الهجرة، وكذا ضمان الانسجام الفعلي في العمل الحكومي في هذا المجال. وفي نفس السياق، استقبل رئيس الحكومة العديد من الشخصيات الإفريقية البارزة، سواء الوزراء أو ممثلي الدول الإفريقية في المغرب.

عموما يمكننا القول أنه من الناحية الدستورية والمؤسسية لا شيء يمنع رئيس الحكومة من ممارسة اختصاصاته في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة، والسياسة المغربية الإفريقية بصفة خاصة. بيد أن الأمر قد يكون صعبا طالما أن الإشكال المطروح هو عدم التنصيص بشكل مفصل ودقيق على اختصاصات رئيس الحكومة في ميدان السياسة الخارجية وهذا ما يجعله في منأى عن تدبير العلاقات الدولية للبلاد، ويبقي السلطة الفعلية في المجال الخارجي بيد الملك.⁴ ومن ناحية أخرى نجد أن الممارسة الخارجية المغربية قد استقرت على قواعد وأعراف قد لا يتم تغييرها بسهولة، لذلك برز واضحا أن الإصلاح الدستوري الذي عرفته البلاد

¹ شكلت هذه الدورة مناسبة لإطلاق شعار الاتحاد الإفريقي لسنة 2019: "عام للاجئين والعائدين والنازحين داخليا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في إفريقيا".

² التقرير يعرض الدينامية التي أطلقتها الأجندة الإفريقية حول الهجرة، وما تم القيام به لتنفيذ توصيات الاتحاد الإفريقي؛ القضية بإحداث "المركز الإفريقي للهجرة" وتعيين مبعوث الاتحاد الإفريقي الخاص بالهجرة، وكذا مكتسبات ورهانات ميثاق مراكش حول الهجرة لفائدة القارة الإفريقية.

³ رئيس الحكومة يتزأس الوفد المغربي للدورة العادية 32 لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، على الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة .

<http://www.cg.gov.ma>

تاريخ الزيارة: 2019/12/07

⁴ عبد الجلال مراحي، " السياسة الخارجية في الدستور المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ لبنان، العدد 35، يوليو 2012، ص 60.

لم يغير كثيرا من دور رئيس الحكومة الخارجي.¹ وبالتالي فمشاركة الحكومة - وعلى رأسها رئيس الحكومة باعتباره رئيسا لمجلسها- تبقى خاضعة للإرادة الملكية.² وخير دليل على ذلك أن معظم الزيارات والأنشطة التي قام بها رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا عبارة عن تنفيذ للتوجيهات الملكية في هذا المجال ومواكبة للسياسة الإفريقية للملك، وهذا ما تضمنه البرنامج الحكومي الذي تقدمت به الحكومة في أبريل 2017، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة الموالية.

الفترة الثانية: مكانة السياسة الخارجية المغربية الإفريقية ضمن البرنامج الحكومي

إن مساهمة رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية المغربية بصفة عامة، والإفريقية بصفة خاصة، لا تقتصر فقط على الصلاحيات المخولة له بموجب تفويض من الملك لبعض سلطاته المتعلقة بالمجال الخارجي، كإجراء المفاوضات أو توقيع المعاهدات أو تمثيل المغرب لدى المنظمات واللقاءات والاجتماعات الدولية، أو من خلال مساهمة رئيس الحكومة في تعيين السفراء عن طريق التوقيع بالعطف على ظهير التعيين،³ أو عند تنفيذ القرارات الملكية الموجهة إليه. وإنما أيضا من خلال العمل على تنفيذ البرنامج الحكومي ومسؤوليته في ضمان تنفيذ القوانين.⁴

فبعد تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدر لانتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وتعيينه أيضا لأعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها.⁵

¹ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 39.

² عبد الإله الشباكي، "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 43.

³ يتجلى ذلك من خلال الفقرة الأخيرة من الفصل 42 من دستور 2011، التي تنص على أن: "... الظهائر توقع بالعطف من قبل رئيس الحكومة، ما عدا تلك المنصوص عليها في الفصول 41 و 44 (الفترة الثانية) و 47 (الفترة الأولى والسادسة) و 51 و 57 و 59 و 130 (الفترة الأولى) و 174.

⁴ منطوق الفصل 89 من دستور 2011، الذي ينص على أن: "الحكومة تمارس السلطة التنفيذية، وتعمل تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين...".

⁵ انظر: الفقرة الأولى من الفصل 47 من دستور 2011.

يتقدم رئيس الحكومة بموجب (الفصل 88) من الدستور أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية. وبعد الحصول على ثقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس لصالح البرنامج الحكومي، تعمل الحكومة تحت مسؤولية رئيسها على تنفيذ هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار تقدمت الحكومة في أبريل 2017 بالبرنامج الحكومي الذي تضمن الخطوط الرئيسية للعمل الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في مختلف المجالات، بما فيها مجال السياسة الخارجية للمغرب.¹

الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن مكانة السياسة الخارجية المغربية الإفريقية ضمن هذا

البرنامج؟

ما دمنا بصدد الحديث عن البرنامج الحكومي، لا بد من الإشارة أولاً إلى أن البرنامج الذي قدمه رئيس الحكومة "سعد الدين العثماني" أمام مجلسي البرلمان، ارتكز على خمسة خطوط عريضة،² تتمثل في:³

1. دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة.
2. تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.
3. تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.
4. تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.
5. العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

¹ هذا البرنامج يأتي في ظرفية سياسية دقيقة تميزت بتنظيم ثاني انتخابات تشريعية بعد إقرار دستور 2011.

² بكور عبد اللطيف وحسنة كجي "السياسة الخارجية في دستور 2011..."، مرجع سابق، ص 98 ص 99.

³ البرنامج الحكومي الذي تقدمت به الحكومة في أبريل 2017، ص 03.

هكذا، نلمس بشكل واضح مظاهر الاستمرارية في البرامج الحكومية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية؛ حيث أنها لا تحتل سوى نسبة ضئيلة من الاهتمام أدرجت ضمن المحور الخامس من البرنامج الحكومي، رغم أهميتها وتنوعها.

وفي هذا السياق؛ تمت الإشارة في هذا البرنامج إلى الخطوط العريضة المتعلقة بالسياسة الخارجية، والمتمثلة في:

✓ تحصين الوحدة الترابية للمملكة.

✓ مواكبة السياسة الإفريقية للملك.

✓ البعد العربي والإسلامي.

✓ تعزيز الشراكات التاريخية والانفتاح على فضاءات جديدة.

✓ العناية بالجالية المغربية في المهجر.

فيما يخص مواكبة -مؤسسة الحكومة- للسياسة الإفريقية للملك، تضمن البرنامج الحكومي أهم الخطوات التي استطاعت من خلالها السياسة الإفريقية للمغرب أن تحقق نقلة نوعية، وتتجلى في:¹

✓ نهج "سياسة شاملة ومتكاملة اتجاه إفريقيا"، والنظر "إليها كمجموعة" لا تنحصر في فضاء إقليمي محدد، أو مجال ثقافي أو لغوي بعينه.

✓ إرساء سياسة متعددة الأبعاد منفتحة على المجالات الحيوية، من قبيل الاقتصاد والتنمية والأمن والهجرة والجوانب الروحية.

✓ تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، على الصعيد الثنائي وعلى مستوى المؤسسات القارية (الاتحاد الإفريقي) والتجمعات الإقليمية، وخصوصا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (CEDEAO).

¹ المرجع السابق، ص 77.

✓ التوفيق بين تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلية (مشروع أنبوب الغاز الذي سيربط بين المغرب ونيجيريا؛ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي) ...

✓ وضع آلية للتنسيق بهدف متابعة المشاريع والاتفاقيات الموقعة وإقرار خطة عمل متكاملة تستند إلى "برنامج واضح وأولويات محددة"، لضمان مواكبة القطاعات الوزارية للسياسة الإفريقية، لتلقى دول القارة نفس الاهتمام الذي توليه للدول الغربية".

وعلى صعيد آخر، التزمت الحكومة في برنامجها بالقول: "أنها ستعمل على تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي...، وأيضاً العمل على مواصلة المغرب القيام بدور المسؤول في المنطقة العربية والإسلامية وفي إفريقيا، وفي الدفاع عن استقلالية إفريقيا وحققها في بناء نموذجها التنموي، فضلاً عن تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب، وترسيخ التوجه الإفريقي على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والإنسانية، وتفعيل العلاقة مع الاتحاد الإفريقي...".¹

من خلال ما سبق؛ يتضح أن البرنامج الذي تقدمت به الحكومة في أبريل 2017 حقق قفزة نوعية فيما يخص السياسة الخارجية للمغرب تجاه إفريقيا - وإن كانت لا ترقى إلى المستوى المطلوب-، إذا ما قورن بالبرنامج الذي تقدمت به الحكومة في يناير 2012 والذي تم فيه الاقتصاد على دور الحكومة في تعزيز وتطوير علاقات التعاون والتضامن ودعم التعاون جنوب-جنوب على الصعيد الإفريقي. وهذا راجع إلى كون البرنامج الحكومي الحالي (2017) انطلق من معايير إيجابية للدبلوماسية المغربية التي يعتبر أنها حققت مكتسبات هامة وملموسة على الصعيد الإفريقي، تتعهد الحكومة بتعزيزها وتثمينها من خلال مواكبة السياسة الإفريقية للملك. مما يعني أن دور مؤسسة الحكومة في مجال السياسة الخارجية يبقى رهيناً بالتوجيهات

¹ المرجع السابق، ص 75.

الملكية في هذا المجال، وخاصة ملف العلاقات المغربية الإفريقية لكونه يحظى بأهمية خاصة لدى المؤسسة الملكية.

الفرع الثاني: دور وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي لمؤسسة رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية الإفريقية، هناك الدور المهم الذي تقوم به وزارة الشؤون الخارجية والتعاون¹ خاصة على مستوى تنسيق الأنشطة الخارجية للدولة، وكذا الدفاع عن المصالح الحيوية للبلد أمام مختلف المؤسسات الدولية المعنية بذلك. فهي تشكل النواة الصلبة في تدبير الممارسة الخارجية بحكم توفرها على جهاز بيروقراطي متفرغ سواء داخل الإدارة المركزية أو من خلال البعثات الدبلوماسية والقنصلية.² رغم التغييرات التي خضعت لها الوزارة سواء على مستوى الهياكل التنظيمية أو الموارد البشرية، والتي ساهمت في صعود فاعلين متعددين.³

وللوقوف على مدى مساهمة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في صنع السياسة الخارجية المغربية الإفريقية، سنتطرق لدور مختلف الأجهزة المكونة للوزارة، مع إلقاء نظرة على تنظيم هذه الوزارة واختصاصاتها بالاعتماد على المرسوم رقم 2.94.864 الصادر في 20 يناير 1995⁴ والمرسوم رقم 2.11.103 الصادر في 7 جمادى الأولى 1432 الموافق ل 11 أبريل 2011،⁵ المغير والمتمم لمرسوم 20 يناير 1995.

¹ نظرا للأهمية التي توليها المملكة المغربية للقارة الإفريقية، فقد تم خلق الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الخاصة بالشؤون الإفريقية، وأيضا تغيير وتعديل اسم الوزارة من "وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي" إلى "وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج" بموجب المرسوم رقم 2.19.955 الصادر في 23 من ربيع الأول 1441 (21 نوفمبر 2019) المتعلق باختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الجريدة الرسمية عدد 6834 فاتح ربيع الأول 1441 / 28 نوفمبر 2019. ص 10926.

² الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 40.

³ سعيد الصديقي "صنع السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 77.

⁴ الجريدة الرسمية عدد 4294-15 رمضان 1415 الموافق ل 15 فبراير 1995، ص 421-426.

⁵ الجريدة الرسمية عدد 5937-21 جمادى الأولى 1432 الموافق ل 25 أبريل 2011، ص 2340.

وبهذا سنخصص (الفقرة الأولى) لدور الأجهزة المركزية، بينما (الفقرة الثانية) سنتناول فيها دور الأجهزة الخارجية للوزارة.

الفقرة الأولى: دور الأجهزة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

تتوفر وزارة الشؤون الخارجية على جهازين رئيسيين: الأول جهاز داخلي أو مركزي، والثاني جهاز خارجي، ولكل منهما دور مهم في مجال السياسة الخارجية المغربية. فيما يخص الجهاز المركزي، فالى جانب الدور الهام الذي يضطلع به وزير الشؤون الخارجية والتعاون في السياسة المغربية الإفريقية، هناك دور الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية؛ وكذا الهياكل المشكلة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون التي تضطلع بدورها باختصاصات هامة فيما يخص علاقات المغرب مع الدول الإفريقية؛ وتأتي في مقدمتها: المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية التي تتضمن مديرية خاصة بالشؤون الإفريقية، وأيضا المديرية العامة للقضايا المتعددة الأطراف والشاملة.

أولا: دور وزير الشؤون الخارجية والتعاون

بداية تجدر الإشارة إلى أن معاهدة فيينا لعام 1969 حول قانون المعاهدات، منحت لوزير الخارجية في القانون الدولي دور مهم في توقيع المعاهدات، وتمثيل الدولة، باعتباره ممثلا على المستوى الخارجي، وكمنسق للسياسة الخارجية بالنسبة إلى الدولة.¹ وعلى المستوى الوطني يعتبر وزير الشؤون الخارجية والتعاون عضوا في الحكومة، واستنادا إلى هذه الصفة، فإنه هو من يتولى تسيير قطاع الشؤون الخارجية داخل الحكومة، سواء من حيث الإشراف على إدارة شؤون العاملين في هذا القطاع والتدبير المالي لمتطلباته، أو من حيث توفير المعلومات التي تسمح باتخاذ القرارات في المجال الدولي، إضافة إلى مساهمته في إعداد القانون الاتفاقي، ولاسيما ما يتعلق ببعض الاتفاقيات أو تأويل المعاهدات الدولية.²

¹ بكور عبد اللطيف وحسنة كجي "السياسة الخارجية في دستور 2011: الفاعل والأدوار" مرجع سابق، ص 100.

² رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية..."، مرجع سابق، ص 334.

وبناء على مرسوم 20 يناير 1995 المتعلق "باختصاصات وزير الشؤون الخارجية وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون"، يتمتع وزير الخارجية بمهام وسلطات لا تخلو من أهمية على مستوى مساهمته في بلورة السياسة الخارجية للدولة،¹ فهو يتولى مهمة إعداد وتنفيذ عمل الحكومة في الميادين التي تهم علاقات المغرب الخارجية، وذلك من خلال توجيه العمل الدبلوماسي والقيام بتنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية والحرص على التوفيق بينها وبين سياسة المغرب الخارجية.²

فمرسوم 20 يناير 1995 يعتبر الإطار القانوني الذي يحدد حاليا سلطات وزير الخارجية في صناعة القرار الخارجي. فهو يتولى حسب المادة الثانية من المرسوم³ مهام واختصاصات تتمثل في:

- تمثيل المغرب لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية، ويعتبر لهذه الغاية الوسيلة اللازمة لكل اتصال بالدول والمنظمات المذكورة ولاسيما بممثلياتها في المغرب.
- تحضير اللقاءات والمؤتمرات الدولية وتمثيل المغرب في هذه اللقاءات والمؤتمرات بالتعاون مع الوزراء المعنيين إن اقتضى الحال ذلك.

ويعهد إلى وزير الشؤون الخارجية والتعاون ما يلي:

- الإشراف على المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات⁴ والاتفاقات والبروتوكولات والوثائق القانونية الدولية الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والدبلوماسي وينسق ما يرتبط

¹ ادريس لكريني "تطور السياسة الخارجية المغربية إزاء قضية الصحراء المغربية"، مجلة التاريخ العربي، العدد الخامس والثلاثون، صيف 2005، ص 292-293.

² المادة الأولى من المرسوم رقم 2.94.864 الصادر في 18 شعبان 1415 الموافق ل 20 يناير 1995 بخصوص اختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. الجريدة الرسمية عدد 4294-15 رمضان 1415 الموافق ل 15 فبراير 1995، ص 421.

³ المادة الثانية من المرسوم رقم 2.94.864، مرجع سابق ص 421.

⁴ وزير الخارجية له مسؤولية إدارة الشؤون الخارجية وتوقيع الاتفاقيات الدولية، لكن هذه المسؤولية ليست حكرا عليه، بل هناك أطراف أخرى لها أحقية التوقيع والاتفاق. فصلاحيية التفاوض وتوقيع الاتفاقيات هي مجال تم توزيعه بين مختلف القطاعات الحكومية، وهذه قاعدة قديمة تهم مجموع المعاملات المالية، إذ تعطي الأولوية في مجال الاقتصاد إلى وزير الاقتصاد والمالية في ما يتعلق بالمفاوضات

منها بالتزامات المغرب الخارجية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري والمالي والاجتماعي والثقافي والتقني؛

- القيام، ما عدا فيما يخص المعاهدات، بالتوقيع بالأحرف الأولى على مختلف الاتفاقات المذكورة أو بإمضائها أو تجديدها أو فسخها باسم الحكومة أو التفويض التام إن اقتضى الحال ذلك من أجل التفاوض أو التوقيع؛

- تأويل المعاهدات والاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية الأخرى التي تلزم المغرب باتفاق مع السلطات المعنية؛

- الحرص على تنمية التعاون في الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية ويحدد للعلاقات المرتبطة بهذه القطاعات توجهها مطابقا للسياسة الخارجية التي ترسمها الحكومة؛

- السهر على حماية المواطنين والمصالح والممتلكات المغربية بالخارج وعلى تيسير أسباب تطور أعمالهم ويتكفل باللاجئين وعديمي الجنسية المقيمين بالمغرب؛

- التنسيق مع الجهات المعنية أعمال جميع المصالح العامة المغربية الموجودة خارج التراب المغربي؛

- اطلاع الحكومة بانتظام على الظرفية الدولية وعلاقات المغرب الخارجية وجميع الأعمال المنجزة في هذا الميدان؛

لكن رغم تنوع مهامه ووظائفه طبقا لما هو منصوص عليه في المرسوم السابق الذكر المعدل والمتمم بمرسوم 11 أبريل 2011،¹ والذي يضم إلى جانب الوظائف التقليدية لوزارة

متعددة الأطراف سواء تلك التي تعقد بشكل دوري ومستمرسل وتهتم عالم التجارة الخارجية أو تلك المتعلقة بالمفاوضات مع مؤسسات مالية، أو المفاوضات الثنائية المتعلقة بالإعلانات والقروض والضرائب وغيرها.

انظر: يوسف صدقي "استراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسع المجال وتعدد الفاعلين"، مجلة سياسات عربية، العدد 12، يناير 2015، ص58.

¹ المرسوم رقم 2.11.103 الصادر في 07 جمادى الأولى 1432 / 11 أبريل 2011 في شأن اختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

الشؤون الخارجية، بعض الوظائف التي فرضتها الدينامية الجديدة في العلاقات الدولية، والتي تتمثل أساسا في المهام المتعلقة بتنمية التعاون في الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية، فإن المسؤول الأول عن هذا القطاع الحكومي والذي يعد بمثابة رئيس الدبلوماسية المغربية لا يقوم إلا بدور المنفذ لأنه لا يتدخل دائما في رسمها، لكنه قد يؤثر بشكل أو بآخر في إقرارها عبر اتصالاته مع الملك ومستشاريه الذين يعتبرون الصانعين الحقيقيين لهذه السياسة.¹

وهكذا تتحدد مكانة وزير الخارجية بالأساس من خلال علاقته بالملك، وكذلك من خلال الدور الذي يريد هذا الأخير أن يحمله إياه.²

وبهذا فإن التوجيهات الملكية في مجال السياسة الخارجية، يمنحها وزير الخارجية شكلا دبلوماسيا، ويعمل على تنفيذها باعتباره حلقة وصل بين دولته والدول الأخرى. وبما أن السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تحتل مكانة سامقة لدى المؤسسة الملكية، فإن المتتبع لمختلف الأنشطة المكثفة التي يقوم بها وزير الخارجية والتعاون في الآونة الأخيرة،- سواء تلك المتعلقة باستقبال وفود من مختلف الدول الإفريقية، أو المشاركة في المؤتمرات؛ تمثيل المغرب في المنتديات والقمم المتعلقة بإفريقيا، وكذا إجراء مباحثات مع الوفود الإفريقية ونظرائهم الأفارقة...-، يستشف الدور المحوري لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون فيما يخص السياسة الإفريقية للمملكة المغربية عموما، والتعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالخصوص.

ثانيا: دور الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية

عرف ملف السياسة الخارجية المغربية الإفريقية قفزة نوعية على الصعيد السياسي والتنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، حيث تم الإعلان من طرف الملك "محمد السادس"

¹ ميغيل هرناندو دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سابق، ص 92.

² الحسان بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات" مرجع سابق، ص 35.

عن إحداث وزارة مكلفة بالتعاون المغربي الإفريقي منتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، بهدف متابعة فرص الاستثمارات المتاحة في الدول الإفريقية، وتعزيز عمل الدبلوماسية المغربية في إفريقيا من خلال المساهمة في تنفيذ الأوراش التي أطلقها الملك، والقيام بالمتابعة الدقيقة والمستمرة لتقدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية، ومواكبة الأشغال بالتقييم المنتظم والنزيه.¹ وتأتي هذه الخطوة في مرحلة مفصلية شهدت فيها العلاقات المغربية الإفريقية دينامية تاريخية تعززت بانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي.

وإذا كان إحداث وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون الإفريقية ليس بالأمر الجديد في سياسة المغرب اتجاه العمق الإفريقي؛ إذ سبق لهذه الوزارة أن أحدثت في ستينيات القرن الماضي وكان يرأسها الدكتور "عبد الكريم الخطيب"، فإن الرغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي هو العامل المحدد في إعادة إحداث الوزارة المنتدبة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يظهر جليا من خلال اختيار شخصية من عالم المال والاقتصاد لمهمة تدبير أمورها؛² حيث تم تعيين السيد "محسن الجزولي" وزيرا منتدبا لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي،³ مكلفا بالشؤون الإفريقية، وذلك بغية الاستفادة من تجربته وخبراته في مجال الاقتصاد واستثمار شبكة علاقاته المتعددة من أجل تنويع الوجهات الاستثمارية الجديدة للمملكة والانفتاح على أسواق جديدة في القارة الإفريقية.

¹ انظر:

خطاب الملك محمد السادس بمناسبة ترأسه لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 13 أكتوبر 2017، على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية: <https://www.marocma/ar/>

² عين الملك "محمد السادس" السيد "محسن الجزولي" وزيرا منتدبا لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي مكلفا بالشؤون الإفريقية سنة 2017، وتم إعادة تعيينه بعد التعديل الحكومي بتاريخ 09 أكتوبر 2019.

³ تخرج السيد "محسن الجزولي" من جامعة "Paris-IX Dauphine" الفرنسية، وبعد حصوله على شهادة الماستر في هندسة دعم القرار وماجستير تخصص "علوم الحاسوب التطبيقية"، ولج مجال الاستشارات وتسيير المقاولات في أوروبا والمغرب، الأمر الذي مكنه من تقوية تجربته وخبرته داخل مكاتب استشارية كبرى، وقد قاد السيد "الجزولي" فريقا متعدد التخصصات من مختلف الخلفيات في تنفيذ المشاريع الموكلة من قبل كبرى المؤسسات والشركات الوطنية والدولية، كما رافق الدول الإفريقية في تصميم وتطبيق استراتيجياتها القطاعية. وبصفته مقاولا، كان عضوا في مجلس إدارة "الاتحاد العام للمؤسسات المغربية". وهو عضو في مركز الأبحاث - CDS - Conseil pour le Développement et la Solidarité - المكلف بإجراء دراسات ووضع المقترحات في مجال السياسات العامة والاقتصاد في المغرب.

ثالثا: المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية

تختص المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية ببحث ومعالجة علاقات المغرب الخارجية مع الدول الأجنبية والتكتلات الإقليمية، وتستثنى من اختصاصاتها القضايا المتعلقة بالتعاون الثقافي والعلمي، التي تخضع لاختصاص مديرية التنمية الاقتصادية والعمل الثقافي والدبلوماسية العامة¹، وتتولى أيضا مهام القيام بتسيير وتنشيط الدراسات والتحليل اللازمة لتحضير العمل الدبلوماسي على المستوى الثنائي والجهوي والسهر على تنفيذه؛ كما تتولى السهر على تنمية التعاون بالعلاقات الثنائية للمغرب في الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والتقنية والمالية والاجتماعية والثقافية، وتوجيهها وفقا للسياسة الخارجية التي تتهجها المملكة المغربية، كما يعهد إليها بمهمة تنشيط وتتبع العلاقات المغربية مع التكتلات والمنظمات الجهوية وعبر الجهوية؛ وكذا الإجراءات التي يتخذها المغرب في إطار المسلسلات الثنائية الجهوية والثنائية القارية ذات الصلة بإفريقيا والعالم العربي والإسلامي.²

وتتكون المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية من سبع مديريات فرعية،³ أبرزها مديرية الشؤون الإفريقية المكلفة بتنفيذ وتنسيق سياسة المغرب اتجاه دول إفريقيا على المستوى الثنائي وتنمية أنشطة التعاون، والقيام بتقييمها وتتبع أعمالها.

وتتألف مديرية الشؤون الإفريقية من:⁴

✓ قسم إفريقيا الغربية والشرقية الذي يضم:

¹ انظر المادة 09 من المرسوم رقم 2.11.428 الصادر في (6 سبتمبر 2011) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجريدة الرسمية عدد 5979-20 شوال 1432 (19 سبتمبر 2011)، ص 4640.

² المادة 07 من المرسوم رقم 2.11.428 الصادر في 7 شوال 1432 (6 سبتمبر 2011) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجريدة الرسمية عدد 5979-20 شوال 1432 (19 سبتمبر 2011)، ص 4638.

³ تشمل المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية على: 1. مديرية المغرب الكبير وشؤون اتحاد المغرب العربي؛ 2. مديرية المشرق والخليج والمنظمات العربية والإسلامية؛ 3. مديرية الشؤون الإفريقية؛ 4. مديرية الشؤون الآسيوية والأوقيانوس؛ 5. مديرية الشؤون الأوروبية؛ 6. مديرية الاتحاد الأوروبي والمسلسلات المتوسطة؛ 7. مديرية الشؤون الأمريكية.

⁴ المادة الأولى من قرار لووزير الشؤون الخارجية والتعاون رقم 1958.11 الصادر في 15 سبتمبر 2011 بتحديد وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجريدة الرسمية عدد 5979-20 شوال 1432 (19 سبتمبر 2011)، ص 4643.

• مصلحة إفريقيا الغربية الأطلنتية.

• مصلحة دول الساحل.

• مصلحة إفريقيا الشرقية.

✓ قسم إفريقيا الوسطى والجنوبية، الذي يضم:

• مصلحة إفريقيا الوسطى.

• مصلحة إفريقيا الجنوبية.

رابعاً: المديرية العامة للقضايا المتعددة الأطراف والشاملة

تعنى المديرية العامة للقضايا المتعددة الأطراف والشاملة بالعلاقات مع منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة ووكالات التنمية، وبلورة وتحليل وتتبع أشغال المؤسسات الدولية المذكورة؛ وكذا الحرص على تنمية علاقات التعاون بين المغرب والمنظمات الدولية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية والمالية.¹

وبهذا فهي تتوفر على صلاحيات مهمة، تمكنها من القيام بدور جد مهم على مستوى تنمية العلاقات المتعددة الأطراف، وكذا تشجيع وتحفيز التعاون الدولي لفائدة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ من خلال إعداد برامج تهم مختلف المجالات التي يتوفر فيها المغرب على الخبرة.

الفقرة الثانية: دور الأجهزة الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

تلعب وزارة الشؤون الخارجية عبر جهازها الخارجي المكون من البعثات الدبلوماسية والفنصلية دوراً محورياً فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الودية بين المغرب والدول الإفريقية المعتمدة لديها، وإنماء علاقاتهما السياسية، الاقتصادية والثقافية، على اعتبار أن هاته البعثات تعتبر من أهم الأجهزة التي تباشر بها الدولة علاقاتها الدولية.

¹ المادة 08 من المرسوم رقم 2.11.428 الصادر في 7 شوال 1432 (6 سبتمبر 2011) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجريدة الرسمية عدد 5979-20 شوال 1432 (19 سبتمبر 2011)، ص 4639.

أولاً: البعثات الدبلوماسية

يقصد بالمبعوث الدبلوماسي وفقاً لما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام

1961، رئيس البعثة الدبلوماسية أو أحد موظفيها الدبلوماسيين.¹ وتتبلور وظيفة هذا

المبعوث في تمثيل دولته وحماية مصالحها ومصالح رعاياها والسهر على تعزيز العلاقات الودية بين الدولتين وحمايتها (الموفدة والمضيضة).

وهكذا تتكون البعثة الدبلوماسية من ثلاث فئات:²

■ السفراء.

■ فئة المندوبين والمبعوثين المفوضين المعتمدين لدى رؤساء الدول.

■ فئة القائمين بالأعمال المعتمدين لدى وزراء الخارجية.

ومن أهم مهام ووظائف البعثة الدبلوماسية حسب المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات

الدبلوماسية:

✓ تمثيل الدولة المعتمدة قبل الدولة المعتمدة لديها.

✓ حماية المصالح الخاصة بالدولة المعتمدة وبرعاياها في الدولة المعتمد لديها في الحدود

المقبولة في القانون الدولي.

✓ التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.

✓ الإحاطة بكل الوسائل المشروعة، بأحوال الدولة المعتمدة لديها وبتطور الأحوال فيها

وموافاة الدولة المعتمدة بتقرير عنها.

كما تشمل مهام البعثة الدبلوماسية كل ما له علاقة بمصالح الدولة المعتمدة والدولة

المعتمدة لديها، حيث يقوم رئيس البعثة أو من ينوب عنه في حالة غيابه بمهمة تمثيل بلاده

لدى سلطات الدولة المستقبلة، فهو الذي يعبر عن رغبات دولته ووجهة نظرها ويقوم بتبليغ

¹ الفقرة الخامسة من المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.

² حسب المادة 14 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.

القرارات والتصريحات إلى الدولة المستقبلة، ويشارك باسم دولته في الحفلات والاستقبالات، وجميع الدعوات الرسمية والندوات، والمؤتمرات التي تعقد في الدولة المعتمدة لديها.

ولعل أهم مهمة تضطلع بها البعثة الدبلوماسية، العمل على تدعيم حسن الصلات، وتوطيد

العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولتين.¹

انطلاقاً من هذه المهام والاختصاصات يتضح أن السفير باعتباره رئيس البعثة الدبلوماسية يشكل حلقة وصل بين حكومته وبين الحكومة المعتمد لديها، كما يجب أن يضطلع بالدور المهم في الدفاع عن مصالح وطنه ونشر صورة المغرب بأحسن وجه، والسهر على مصالح حقوق المواطنين المغاربة في جميع أنحاء العالم.² خاصة وأن الحصانة الدبلوماسية التي أقرتها

الاتفاقية للبعثة الدبلوماسية في (المادة 22) تشكل أساساً قانونياً لحسن أداء وظائفها.³

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يحظى بها ملف العلاقات المغربية الإفريقية، فقد شهد التمثيل الدبلوماسي المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. فلم يعد يقتصر فقط على الدول في منطقتي إفريقيا الغربية والوسطى التي هي بمثابة حليف استراتيجي للمغرب، ويعتمد عليها في توثيق وتطوير علاقاته السياسية مع دول إفريقية أخرى كلما اقتضت المصلحة السياسية ذلك؛ وإنما تجاوزتها لتشمل دولاً في شرق إفريقيا،⁴ وهذا راجع إلى الدبلوماسية السياسية والاقتصادية التي انتهجها المغرب تحت قيادة الملك "محمد السادس" اتجاه دائرة إفريقيا جنوب الصحراء، والتي ساهمت في التطور الذي شهدته العلاقات المغربية مع مختلف دول هذه الدائرة، توجت بالتمثيل الدبلوماسي للمغرب في الاتحاد الإفريقي.

¹ قاسم خضير عباس، "المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي"، مطبعة الزافدين للطباعة والنشر، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص 41.

² لبنى بوشياه، "السياسة المغربية في مجال الهجرة"، مرجع سابق، ص 42.

³ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.

⁴ سيتم التطرق للتمثيل الدبلوماسي للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء بالتفصيل في القسم الثاني وبالضبط في المبحث المتعلق بالعلاقات الثنائية.

ثانيا: البعثات القنصلية

قبل التطرق إلى مهام البعثة القنصلية، يجب التمييز أولا بين الدبلوماسيين والقناصل وما بين المهام التي يمارسها المنتمون إلى هاتين الفئتين؛ فالمبعوث الدبلوماسي يمثل دولته وفقا للقانون الدولي العام، ومهمته تعد نيابة عن رئيس الدولة، والمعبر عن إرادة دولته، والمفوض الأصيل لدولته في معالجة كل الأمور والإشكاليات وترتيب المصالح. أما القنصل فمهمته محدودة بالجانب الاقتصادي والإداري والتجاري إلى جانب توفير بعض الحماية للمواطنين وممتلكاتهم من كل ما يمكن أن يتعرضوا له من تمييز أو تعسف؛ حيث يتدخل القنصل لصالحهم لدى سلطات الدولة المستقبلية، كما أن نيابته عن دولته محدودة أيضا بنطاق إقليمي معين، لا يجوز أن يتعداه دون تصريح خاص من حكومة الدولة صاحبة الإقليم.¹

وطبقا لمقتضيات (المادة 5) من اتفاقية فيينا، فإن مهام البعثة القنصلية تنحصر أساسا في:

✓ حماية مصالح الدولة الموفدة ومصالح رعاياها ومصالح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

✓ تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة الموفدة ودولة الإقامة.

✓ إصدار جوازات السفر ووثائق السفر لرعايا الدولة الموفدة...²

ولعله من بين المهام المتميزة بأهميتها ما تضمنته الفقرة الأخيرة من نفس المادة، التي نصت على إمكانية ممارسة البعثة القنصلية لكل الوظائف الأخرى التي تكلف بها من قبل الدولة الموفدة والتي لا تحظرها قوانين وأنظمة دولة الإقامة، أو التي لا تعترض عليها دولة الإقامة أو المذكورة في الاتفاقات الدولية المرعية الإجراء بين الدولة الموفدة ودولة الإقامة.

رغم المهام التي تحظى بها البعثة القنصلية، فإنه من خلال الاطلاع على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية فيما يتعلق بالتمثيل القنصلي للمغرب في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء يمكن القول بأن هناك غياب تمثيل المغرب في هذا المجال في مختلف الدول بهذه المنطقة. لأنه وبالعودة إلى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963، وبحكم الممارسة

¹ قاسم خضير عباس، "المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي"، مرجع سابق، ص 64.

² راجع اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963.

العملية في هذا الشأن، فالتمثيل القنصلي يتم فتحه في الدول التي يتواجد بها عدد كبير من الجالية المغربية؛ لأن القنصليات تتكلف في الغالب بالشؤون الإدارية لأفراد هذه الجالية، فمثلا، في الجزائر هناك قنصلية "بسيدي بلعباس" وقنصلية "بهران" وقنصلية "بالجزائر العاصمة"، وذلك بالنظر لتواجد عدد كبير للجالية المغربية، ونفس الأمر مثلا في "نواذيبو بموريتانيا" أو تونس العاصمة أو "بنغازي بلبيبا" -سابقا-.

ونظرا لتواجد عدد قليل من الجالية المغربية بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فالمغرب يكتفي فقط بالشؤون القنصلية بالسفارات وهذه الأخيرة تتكلف بشؤونهم عبر مصالحها التي تتكون منها.

عموما، في ظل غياب تمثيل قنصلي للمغرب في دائرة إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن القول بأن البعثات الدبلوماسية تشكل مراكز تمثيل المغرب في هذه الدائرة، وتنفيذ سياسته الخارجية اتجاهها. ونقوم بهذه الصفة بمهام تمثيل مصالح البلاد والمواطنين معا والدفاع عنها وتنسيق عمل المصالح المغربية في نفس الدائرة الإفريقية.

إذا كان صنع السياسة الخارجية للمغرب يبقى دستوريا بيد الملك، فإن تنفيذها موكول لوزارة الخارجية والتعاون الدولي، والبعثات الدبلوماسية، وهذا ما عبر عنه الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون سنة 2012 في حوار مع جريدة الصباح الوطنية حيث قال: "...الدستور الجديد واضح، ومضامين السياسة الخارجية واضحة في الدستور كما هي الأهداف الأساسية، والملك دوره أساسي في العلاقات الخارجية على اعتبار أن السياسة الخارجية ميدان لرئيس الدولة".¹ مما يعني بأن المؤسسة الملكية هي من تضطلع بمهمة وضع السياسة المغربية الإفريقية، وهي المسير الفعلي والمحدد للمسار العام لتوجهات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في هذا المجال.

¹ نقلا عن بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية ..."، مرجع سابق، ص 91.

الفرع الثالث: الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)

تشكل الوكالة المغربية للتعاون الدولي التي أحدثت سنة 1986¹ في سياق مراجعة السياسة المغربية إزاء إفريقيا أداة مرنة وفعالة لتنفيذ سياسة التعاون التي تنهجها المملكة المغربية (جنوب-جنوب) خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ بعد التجربتين التي قام بهما المغرب في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛ المتمثلتان في إنشاء وكالة التعاون المغربي-الموريتاني (AMAMCO)، ووكالة التعاون المغربي-الغيني (AGUIMCO). فالوكالة المغربية للتعاون الدولي جاءت لتتوج تجربة الوكالتين السابقتين.²

وتهدف الوكالة إلى تنفيذ سياسة المغرب الهادفة إلى تمكين الدول الإفريقية، من الاستفادة من تجارب وخبرة المغرب في العديد من القطاعات كتكوين الأطر ونقل التجربة المغربية لأطر ومعاهد هاته الدول، والتكوين المستمر في عدد من المجالات كالصيد البحري...³ باعتبارها آلية من الآليات المتاحة لتعزيز علاقات التعاون مع مختلف الدول الإفريقية، كما أكد على ذلك الملك "محمد السادس" في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في ندوة السفراء بتاريخ 30 غشت 2013، حيث قال في صدد الحديث عن علاقات المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء على أنه "... وفي هذا السياق يتعين على دبلوماسيتنا الاستثمار الأفضل لكل الآليات المتاحة

¹ تم تعديل النظام الأساسي للوكالة سنة 1998، من أجل توسيع عضوية مجلسها الإداري؛ ليضم إلى جانب وزير الشؤون الخارجية والتعاون، وممثلي القطاعات المعنية بالتعاون، رؤساء كل من الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) والمجموعة المهنية لأبنائك المغرب (GPBM) وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات (FCMCIS)، وأيضا شركاء آخرين غير ممثلي الدولة المغربية.

² Sidi Mohamed Rigar et Miete Youssouf, « Intégration africaine : quel modèle de coopération économique sud-sud ? Expérience des entreprises marocaines pionnières en Afrique Subsaharienne », 13^{ème} Assemblée générale du conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique (CODESRIA) tenue à Rabat-Maroc sous le thème « L'Afrique et les défis du XXI siècle », 05-09/12/2011, p.5-6.

³ ALAIN ANTIL, « Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne » Institut français des relations internationales (IFRI) ; Novembre 2003 ; P34.

في هذا الشأن، ونخص بالذكر الوكالة المغربية للتعاون الدولي التي يتعين عليها متابعة العمل بكل فعالية ودون كلل من أجل مواكبة جهودنا من أجل تعزيز علاقاتنا مع إخواننا في القارة".¹ ومن ثم، فإن إنماء العلاقات مع الأقطار الإفريقية وتعزيز نطاق التبادل معها، ولاسيما في المجال الثقافي يعتبر من انشغالات الوكالة (AMCI) البارزة، ويشكل تكوين الطلبة الأفارقة الذي ما فتئ يتصاعد إحدى أولوياتها اعتبارا إلى أن إنماء الرأسمال البشري يبقى من المصادر الأساسية لتحقيق التنمية في القارة السمراء.²

فمهمة الوكالة المغربية للتعاون الدولي تتحدد أساسا في تفعيل وتنمية مختلف العلاقات الاقتصادية، التقنية، العلمية والثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة، ولاسيما البلدان الإفريقية،³ في إطار التعاون جنوب - جنوب في شكله الثنائي والثلاثي.

وهكذا، من أجل تقوية علاقات التعاون والتضامن مع دول إفريقيا جنوب الصحراء يمكن حصر مجالات تدخل الوكالة (AMCI) في ثلاثة محاور أساسية:

- تكوين الأطر
- التعاون التقني
- التعاون الاقتصادي والمالي

فيما يخص تكوين الأطر: فهو يشكل أحد أقدم أنشطة الوكالة (AMCI) والذي أعطى نتائج ملموسة ومستدامة، باعتباره إحدى السمات الرئيسية في التعاون الثقافي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء،⁴ الذي يهدف إلى تكوين الطلبة والأطر الأفارقة في مختلف

¹ انظر الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في ندوة السفراء يوم الجمعة 30 غشت 2013 بالرباط. منشورة على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية: <http://www.maroc.ma/ar> تاريخ الزيارة 2020/01/03.

² الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 130.

³ Mustapha Haddou, « La coopération Maroc-Africaine en matière d'enseignement supérieur et de recherche scientifique » in la « La coopération Maroc-Africaine », Institut des études africaines, série : colloques (13), 2010, p.250.

⁴ سيتم التطرق لهذا النوع من التعاون في القسم الثاني وبالضبط المحور المتعلق بالتعاون الثنائي في المجال الثقافي.

المؤسسات التعليمية المغربية من جامعات ومعاهد عليا متخصصة، ومعظم هؤلاء الطلبة يحصلون على منح مغربية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة أصبحت القبلية المفضلة لعدد كبير من الطلبة الأفارقة؛ الذين يرغبون في متابعة دراستهم العليا في مختلف الجامعات والتخصصات.²

أما فيما يخص **التعاون التقني**، وهو النشاط الثاني ل (AMCI)-تمكن المغرب عبر الوكالة من التميز بدعمه لتبادل الخبرة المتقدمة والمساعدة التقنية، وكذا إنجاز مشاريع البنيات التحتية في القطاعات ذات الأولوية بإفريقيا.³ وقد شهد هذا النوع من التعاون تطورا كبيرا على مر السنين، حيث استفاد أكثر من 5000 مسؤول تنفيذي من القطاع العام من الدول الشريكة من برامج (AMCI) التدريبية في العديد من المجالات الرئيسية للتنمية (الدبلوماسية، الجمارك، العدالة، الزراعة...)⁴.

ويسعى هذا النوع من التعاون نحو استجابة المغرب لتلبية جملة من مطالب بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عن طريق تقديم استشارات تقنية وإرسال بعثات قصيرة⁵ وطويلة الأمد⁶ من

¹ Sidi Mohamed Rigat et Miete Youssef, op.cit. p.06.

² وزارة الخارجية والتعاون، مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الحكوميين، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقاربة مجددة لأولوية استراتيجية"، ملف صحفي حول ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، 10 غشت 2012، ص 09، على الرابط: <https://www.diplomatie.ma/Portals/12/adil2.pdf> تاريخ الزيارة 2019/12/15

³ وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، العلاقات المغربية الإفريقية: "طموح نحو حدود جديدة"، شنتبر 2014، ص23.

⁴ L'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI), « Coopération/ Coopération Technique », site Internet du AMCI. http://www.amci.ma/?page_id=779

⁵ تغطي المساعدة التقنية القصيرة الأمد عددا من الميادين التي يعمل التقنيون المغاربة على تقديمها في عدد من القطاعات كالزراعة، التجارة، التعليم، الطاقة والمعادن والصحة، ويأتي على رأس دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تحظى بهذا النوع من المساعدة التقنية كل من غينيا والرأس الأخضر ومالي.

⁶ المساعدة التقنية الطويلة الأمد تشمل مهمات الأطر والخبراء المغاربة المعيّنين في وظائف ومهام خارجية استجابة لرغبات ومطالب عدد من الدول الإفريقية الصديقة للمغرب، من بينها غينيا، الصومال، الغابون وغينيا الاستوائية. ويتم ذلك عن طريق برنامج مسطر من قبل وزارة الخارجية والتعاون خاصة على مستوى نقل التقنيات المغربية وتقديم الدعم اللوجيستيكي وإيفاد الخبراء.

<http://www.amci.ma>

انظر الموقع الرسمي للوكالة المغربية للتعاون الدولي:

الخبراء والمختصين إلى تلك الدول الإفريقية بغرض الوقوف على سد حاجياتها الضرورية في عدد من القطاعات.

كما تعمل الوكالة على ترجمة التعاون التقني عبر صيغتين، الصيغة الثنائية من خلال الاتفاقيات الموقعة مع عدد من الدول الشريكة أو في صيغة ثلاثية تجمع المغرب والدول المانحة، ومنظمات دولية أو مقدمي التمويلات. ويقدم هذا النوع الثاني عدة امتيازات تمكن دول الجنوب من الاستفادة من الخبرات المنجزة على الأرض الإفريقية.¹

تجدر الإشارة إلى أن محوري تكوين الأطر والتعاون التقني السابق الذكر لم يحظيا باهتمام المغرب إلا بعد تأسيس الوكالة المغربية للتعاون الدولي كآلية لتنفيذ سياسة التعاون التي تسهر على تنفيذها وزارة الخارجية والتعاون وفق توجيهات الحكومة بقصد النهوض وإضفاء ديناميكية جديدة على علاقات التعاون في الميدان العلمي والثقافي بين المغرب وباقي شركائه في مناطق العالم، ويحظى الجانب الإفريقي بنصيب مهم من هذا التعاون ضمن أنشطة الوكالة منذ 1989 التي تصاعدت فعاليتها ضمن استراتيجية شمولية ترمي إلى الرفع من مردودية نشاطها في مجال التكوين والتعاون التقني.²

وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي: فهو يشكل مجالا جديدا نسبيا من مجالات تدخل الوكالة (AMCI)، ويحتل مكانة مهمة ضمن أنشطتها بحكم الدينامية المتصاعدة التي يعرفها هذا التعاون؛ والتي تهدف إلى تقديم المساعدة والدعم لمشاريع التنمية -خاصة المشاريع المدرة للدخل والتي لها تأثير مباشر على التنمية السوسيو اقتصادية- في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. وفي هذا الإطار تم وضع مقاربة لتقديم هذه المساعدة من خلال استهداف بعض الدول الإفريقية بغرض الاستفادة من الدعم المالي الموجه لتنفيذ المشاريع الصغيرة. ولقد أدت النتائج المشجعة إلى توسيع لائحة الدول المستفيدة، وزيادة حجم الغلاف المالي وبرمجته على

¹ وزارة الخارجية والتعاون، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 09.

² عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء الثنائية القطبية"، مرجع سابق، ص 80.

أساس متعدد السنوات ابتداء من سنة 2000 من أجل استدامة الجهود المبذولة لفائدة البلدان المستفيدة، وتعزيز استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول.¹

والجدير بالذكر هنا، أن طلبات الدعم المالي والتقني الذي توفره الوكالة (AMCI) من أجل بلورة المشاريع التنموية لفائدة الدول الإفريقية في تزايد مستمر، لكون هذا النوع من النشاط يمثل القيمة المضافة التي لا يستهان بها لتحقيق التنمية السوسيو اقتصادية في البلدان الشريكة.²

وهكذا أصبحت الوكالة المغربية الآلية الرئيسية في تنفيذ برامج التعاون بين المغرب ومختلف الدول الإفريقية، من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب المغربية في العديد من القطاعات والمجالات، وتوفير الدعم للبلدان النامية.³ وتقديم المنح الدراسية والتدريب الداخلي للطلاب والمتدربين الأجانب.⁴

وإذا كانت وزارة الخارجية والتعاون هي الجهة المسؤولة عن عمليات التنسيق في ميدان التعاون بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء عبر المديريات التابعة لها خاصة المديرية العامة للقضايا المتعددة الأطراف والشاملة، والوكالة المغربية للتعاون الدولي؛ فإننا نجد عددا من المؤسسات الأخرى ذات الطابع التقني التي تساهم بنصيب من جهاتها في هذا التعاون، من بينها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، مكتب التنمية الصناعية ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة...⁵

¹ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 341.

² وزارة الخارجية والتعاون، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقاربة مجددة لأولوية استراتيجية"، مرجع سابق، ص 10.

³ L'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI), « AMCI-Présentation », Site internet du AMCI http://www.amci.ma/?page_id=751

⁴ Mustapha Haddou, « La coopération Maroc-Africaine en matière d'enseignement supérieur et de recherche scientifique », op.cit. p.250.

⁵ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء الثنائية القطبية"، مرجع سابق، ص 85-86.

الفرع الرابع: الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات / المركز المغربي لإنعاش الصادرات "Maroc-export" (CMPE)

مما لا شك فيه أن الأهمية المتزايدة للعنصر الاقتصادي، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، دفع الحكومة المغربية إلى إنشاء "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.¹ مهمتها السهر على تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وإنعاشها وتنمية صادرات المنتجات والخدمات. فضلا عن مهمة مواكبة المستثمرين المغاربة في مشاريعهم الاستثمارية على الصعيد الدولي بما في ذلك إفريقيا، وتقديم المساعدة والمشورة التقنية للمقاولات في مجال دعم التصدير، لاسيما عبر عمليات البحث عن عملاء جدد وربط الاتصال بين المصدرين المغاربة وأصحاب القرار على الصعيد الدولي، وكذا خلق منظومة لليقظة الاقتصادية ولمتابعة التطورات الإقليمية والدولية في مجال المعرفة والذكاء الاقتصادي.²

ويجب الإشارة إلى أن الوكالة جاءت لتحل محل ثلاث مؤسسات وهي: "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و"المركز المغربي لإنعاش الصادرات" و"مكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء".³

وما دمننا بصدد الحديث عن دور الفاعلين الرسميين المغاربة في إفريقيا جنوب الصحراء، فستقتصر هنا على الحديث عن الدور والجهود التي بذلها "المركز المغربي لإنعاش الصادرات" (CMPE) في نشر المعلومات الاقتصادية عن مختلف أسواق البلدان الإفريقية

¹ انظر المادة الأولى من القانون رقم 60.16 المحدث بموجبه "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، الجريدة الرسمية عدد 6604 بتاريخ 23 ذو الحجة 14/1438 سبتمبر 2017، ص 5062.

² للمزيد من التفصيل حول مهام الوكالة، انظر الباب الثاني من القانون رقم 60.16 (المواد 5.4.3)، مرجع سابق.

³ حسب المادة 26 من القانون رقم 60.16 المحدث "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، فقد تم نسخ القانون رقم 41.08 المحدث بموجبه "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" والقانون رقم 1.76.385 المتعلق "بالمركز المغربي لإنعاش الصادرات" والقانون رقم 1.76.535 المتعلق بمكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء. وبموجب المادة 29 من نفس القانون 60.16 فإن "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات" تحل محل "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و"المركز المغربي لإنعاش الصادرات" ومكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء.

انظر: الجريدة الرسمية عدد 6604 الصادرة بتاريخ 23 ذو الحجة 1438 / 14 سبتمبر 2017، ص 5062.

لتسهيل ولوج القطاع الخاص المغربي إليها،¹ قبل إدماج مهامه في "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات".

يعتبر "المركز المغربي لإنعاش الصادرات" أو ما يسمى "بمغرب تصدير Maroc Export"،² مؤسسة عمومية أخذت على عاتقها مهمة تشجيع وإنعاش الصادرات المغربية - الصناعات الغذائية والفلاحية والخدمات، وكل المواد التي لا تدخل في اختصاص مؤسسة أخرى-³ في الخارج وخاصة القارة الإفريقية.

وتمثلت مهامه الأساسية في توطيد الروابط الاقتصادية القائمة، والبحث عن شركاء جدد، لاسيما من خلال تنويع العلاقات مع مناطق جغرافية أخرى،⁴ والقطاعات الاقتصادية الممكن الاستثمار فيها. ويرتكز عمله على القيام ببعثات لرجال الأعمال المغاربة قصد الاستكشاف والتواصل، والمساهمة في المعارض وتنظيم قوافل يشارك فيها عدد من الفاعلين الاقتصاديين. وكذلك القيام بدراسات استشرافية لفرص الاستثمار التي توضع رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين المغاربة.⁵ وقد ساعدت الأدوار التي قام بها إلى جانب أدوار باقي الفاعلين على تشجيع القطاع الخاص على اقتحام الفضاء الإفريقي.

وقد أسندت للمركز عدة صلاحيات، تتمثل في:⁶

¹ Alain Antil, « La nouvelle politique Africaine du Royaume du Maroc, le cas de la Mauritanie » in « La coopération Maroc-Africaine », op.cit. p.347.

² أحدث المركز المغربي لإنعاش الصادرات سنة 1976، بموجب ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.76.385 بتاريخ 25 ذي الحجة 1396 / 17 دجنبر 1976.

انظر الجريدة الرسمية عدد 3350 بتاريخ 1977/01/12، ص75.

³ الطاهر القور "الأجهزة الموازية لصناعة القرار الاستراتيجي المغربي في مجال الدبلوماسية الاقتصادية"، مجلة طنجيس للقانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، مطبعة سبارطيل طنجة، العدد 12 / 2013، ص 94.

⁴ Alain Antil, « La nouvelle politique Africaine du Royaume du Maroc, le cas de la Mauritanie », op.cit. p.346.

⁵ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 130.

⁶ الفصل الثاني من القانون رقم 1.76.385، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3350 بتاريخ 1977/01/12، ص75.

- تنظيم طريقة للإعلام التجاري على المستوى الدولي بإقرار تعاون مع هيئات التمثيل الاقتصادي والتجاري في الخارج على الخصوص؛

- إجراء دراسات تتعلق بإمكانات تصدير المنتجات المغربية، ودراسات بشأن مميزات الأسواق الخارجية والاهتمام بمساعدة المصدرين في مجهوداتهم لترويج البضائع بالخارج والقيام بأعمال الإنعاش قصد التعريف بالمنتجات المغربية في الأسواق العالمية؛

- إبداء الآراء والاقتراحات لأجل إعداد سياسة تجارية إجمالية وبرنامج عام ومنسق للنهوض بالصادرات في منتجات الصناعة العصرية أو التقليدية؛

- مساعدة السلطات والمؤسسات المعنية في اتخاذ التدابير الرامية إلى تشجيع التصدير وتطبيق نظام القروض وتأمين القرض عند التصدير وتبسيط وتوحيد الوثائق والإجراءات الخاصة بالتصدير؛

- توجيه المستثمرين العموميين أو الخصوصيين نحو صناعات أو أنشطة يكون من السهل تصريف إنتاجها إلى الأسواق الخارجية ضمن أحسن الأحوال الممكنة؛

- المساهمة في تكوين الإطارات المهنية للتجارة الخارجية عن طريق تنظيم تمارين ومحاضرات وندوات في الميادين التقنية وإنعاش الصادرات والإعلام وترويج البضائع في الخارج؛

- اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة للاضطلاع بمهمته.

وبالموازاة مع مهام وصلاحيات (CMPE)، فإن هذا الأخير يتكون من ثلاث شعب

قطاعية مكلفة بوضع وتنفيذ ومتابعة الأعمال المنوطة به في مجال النسيج والجلد، الصناعة

الغذائية والفلاحية وأخيرا الكيميائية والميكانيكية؛ هذا إضافة إلى ثلاث شعب وظيفية للدعم،

تهدف أساسا إلى جمع المعلومات ومعالجتها والعمل على إعادة توزيعها، وتتعلق خاصة بشعبة

المعلومات التجارية، التخطيط والبحث حيث تتم عملية دراسة الأسواق المستهدفة وتقديم

المعلومات للمقابلة المغربية المصدرة. إضافة إلى تتبع الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الموقعة

من طرف المغرب مع مختلف شركائه. فيما تتكلف الشعبة الثالثة بتقديم المساعدة التقنية

وتنظيم دورات تكوينية في مجال علم التسويق الدولي، وتقديم الاستشارة بالاستعانة بخبراء دوليين متخصصين.¹

على العموم يمكن القول بأن (CMPE) كان يقوم بنوعين من العمليات:²

➤ عمليات عامة من أجل تعزيز مشاركة المقاولات المغربية في المعارض والملتقيات الاقتصادية الدولية.

➤ عمليات قطاعية من أجل استشراف القطاعات الواعدة في بعض البلدان.

وعلى الرغم من إدماج مهام واختصاصات "المركز المغربي لإنعاش الصادرات"، ضمن اختصاصات "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، فإن "المركز المغربي لإنعاش الصادرات" لعب دورا مهما منذ إنشائه إلى حدود أواخر سنة 2017-سنة إنشاء الوكالة- في تقوية ودعم الدينامية التي عرفتتها الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب؛ الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات المغربية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من جهة، وتشجيع القطاع الخاص المغربي على ولوج أسواق بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ عبر تنظيم قوافل للتصدير بإفريقيا، سعت إلى تعزيز وتنويع العلاقات المغربية مع البلدان الإفريقية؛ والرفع من حجم المبادلات، أو من خلال السهر على إحداث شراكات مختلفة بين شركات مغربية وشركات إفريقية.

كما أصدر (CMPE) بعض المؤلفات،³ التي تهدف إلى تسليط الضوء على دينامية التصدير بالمغرب وتثمين العرض المغربي في مجال التصدير، والتعريف بالمقاولات المغربية

¹ الطاهر القور، "الأجهزة الموازية لصناعة القرار الاستراتيجي المغربي..."، مرجع سابق، ص 95.

² وذلك حسب "حسن نصر"، محلل التسويق في قسم العلاقات الخارجية بالمركز المغربي لإنعاش الصادرات، في مقابلة مع "ألان أنتيل" في يونيو 2009 بالدار البيضاء، انظر:

Alain Antil « Le Maghreb dans son environnement régional et international : Le Maroc et sa 'nouvelle frontière' Lecture critique du versant économique de la stratégie africaine du Maroc », op.cit., p.05.

³ من بين هذه المؤلفات نجد كتاب "المصدرون... إشعاع اقتصادي للمغرب"، الصادر بثلاث لغات، ويتكون من 319 صفحة. هذا الكتاب يسلط الضوء على أزيد من 120 مقالة مغربية مصدرة. كما يشكل مبادرة كبرى في بيئة تنافسية، ويعكس الخبرة التي يكتسبها المصديرون المغاربة القادرين على رفع التحديات على الصعيد الدولي.

انظر: "المصدرون... إشعاع اقتصادي للمغرب" إصدار جديد للمركز المغربي لإنعاش الصادرات". منشور على الموقع الإلكتروني

للاتحاد العام لمقاولات المغرب: <http://www.cgem.ma> تاريخ الزيارة: 2019/12/20

التي تلعب دورا هاما في مجال التصدير أيضا. إلى جانب العديد من المشاريع التي قام بها لدعم ومواكبة القطاع الخاص المغربي في تطوير أنشطته بإفريقيا؛ من بينها إطلاق مشروع بشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية من شأنه تتبع القطاع الخاص، وأنشطته بإفريقيا.

المطلب الثالث: دور الجهاز التشريعي

بعدما كانت إدارة الشؤون الخارجية تعتبر وقفا على السلطة التنفيذية، أصبحت البرلمانات تنشط في هذا المجال. وعلى ضوء ذلك، لم يعد البرلمان يمارس مهام البحث في المواضيع التي تخص الجوانب الداخلية للبلاد ومراقبة جهازها التنفيذي فقط، بل أصبح له الحق في تتبع الجهاز في عمله بالسياسة الخارجية ومراقبته، انطلاقا من كونها تعد امتدادا للسياسة الداخلية.¹

ويمكن أن تتخذ مسارات الدبلوماسية البرلمانية شكلين: الدبلوماسية البرلمانية الثنائية من خلال البعثات البرلمانية، والدبلوماسية البرلمانية الدولية عبر المشاركة في المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية.²

في هذا الإطار، البرلمان المغربي يستقبل باستمرار العديد من البعثات البرلمانية الإفريقية في إطار تمتين الروابط الثنائية بين البرلمان المغربي وبرلمانات الدول الإفريقية، وذلك من أجل تكثيف العلاقات الثنائية بين الطرفين والتباحث بشأن عدد من القضايا التي تهم القارة الإفريقية، فضلا عن انخراطه في مختلف الاتحادات البرلمانية.

لقيام البرلمان المغربي بأدواره الدبلوماسية في مجال السياسة الخارجية المغربية تجاه القارة الإفريقية عموما؛ وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء على الخصوص، لا بد من وجود آليات تفعل هذا المجال؛ وتتمثل في: رئيسا مجلسي البرلمان ولجنتي الخارجية (الفرع الأول)، مجموعات

¹ أمين ركلمة "الدبلوماسية البرلمانية في المغرب بين رهان التحديث وعوائق التفعيل" في "البرلمان المغربي ورهانات دستور جديد"، مجلة مسالك، عدد مزدوج 25-26/2014، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014، ص 119.

² أحمد فتحي سرور "الدبلوماسية البرلمانية والاتصال الدولي"، مجلة آفاق برلمانية، منشورات الاتحاد البرلماني العربي، العدد الأول، فبراير 2011، ص 09.

الصدقة البرلمانية والمشاركة في الاتحادات والمننديات البرلمانية الدولية والإقليمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: رئيسا المجلس ولجنتي الخارجية

يشكل كل من رئيسا مجلسي البرلمان ولجنتي الخارجية إحدى أهم الآليات الدبلوماسية لتفعيل دور البرلمان في مجال السياسة، بما فيها السياسة المغربية الإفريقية.

الفقرة الأولى: رئيسا مجلسي البرلمان

يتمتع رئيسا مجلسي البرلمان بالعديد من الاختصاصات بموجب النظام الداخلي لمجلسي البرلمان؛ والتي تخول لهما رئاسة اجتماعات البرلمان بمجلسيه؛ إلى جانب أهم اختصاص يتوفران عليه والذي يتجلى في تمثيل كل الأنشطة الدبلوماسية لمجلسي البرلمان.¹ كما يتوفران على بعض الاختصاصات الدستورية التي تتجلى في عضويتها للعديد من المؤسسات الدستورية وعلاقاتها بها؛² حيث أكدت الفقرة الثانية من (الفصل 44) من دستور 2011 على أنه ضمن التركيبة المشكلة لمجلس الوصاية، يندرج كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وأيضا عضويتها في المجلس الأعلى للأمن بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدير حالات الأزمات، والسهر على مأسسة ضوابط الحقامة الأمنية الجيدة بموجب الفقرة الثالثة من (الفصل 54) من دستور 2011.

وطبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من (الفصل 59) من الدستور أيضا؛ فإن رئيسي مجلسي البرلمان تتم استشارتهما من لدن الملك قبل الإعلان عن حالة الاستثناء. كما يتم إخبارهما من طرف الملك بعملية حل المجلسين معا أو أحدهما وفقا (للفصل 96) من الدستور. فضلا عن

¹ محمد لكريني، "الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011..."، مرجع سابق، ص 75.

² انظر الجزء الثامن "علاقة مجلس النواب مع المؤسسات الدستورية" من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 65/17 بتاريخ 30 أكتوبر 2017. وأيضا الجزء الخامس "علاقة مجلس المستشارين بالمؤسسات الدستورية" من النظام الداخلي لمجلس المستشارين سنة 2014.

كونهما يتوفران على إمكانية إحالة القوانين والاتفاقيات الدولية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، أو قبل المصادقة عليها، إلى المحكمة الدستورية للبت في مطابقتها للدستور بموجب الفقرة الثالثة من (الفصل 132).

يتضح من خلال هذه الصلاحيات والاختصاصات المخولة لرئيسي مجلسي البرلمان بموجب الدستور المغربي لسنة 2011 المكانة التي يحتلنها في النسق السياسي المغربي. وبالتالي الدور الذي يمكنهما الاضطلاع به في دعم وتعزيز العلاقات المغربية الإفريقية من خلال مختلف الآليات المتاحة باعتبارهما الفاعلان المركزيان للدبلوماسية البرلمانية.

وبالاطلاع على الموقع الإلكتروني لمجلسي البرلمان، يتضح أن رئيسا المجلسين قاما بالعديد من الأنشطة الدبلوماسية؛ سواء تعلق الأمر باستقبال العديد من الشخصيات البارزة والوفود ورؤساء البرلمانات الوطنية والجهوية والقارية،¹ وشخصيات دبلوماسية إفريقية؛ إما في إطار علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو المشاركة في الملتقيات والمنتديات المتعلقة بالقارة الإفريقية. ويتعلق الأمر أساسا ب:

✓ استقبال رئيس مجلس النواب لرئيس الجمعية الوطنية لجمهورية تنزانيا، وكذا الوفد البرلماني النيجيري بقيادة رئيس لجنة العلاقات البرلمانية الدولية بمجلس النواب النيجيري.

✓ تمثيل رئيس مجلس المستشارين للملك في مراسيم تنصيب الرئيس "إسماعيل عمر حيله" الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية جيبوتي.

✓ التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الرواندي.

✓ تأسيس ورئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي.

✓ المصادقة على تأسيس المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكي لاتيني.

¹ محمد لكريني، "الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011..."، مرجع سابق، ص 78.

✓ استقبال العديد من الشخصيات والوفود البرلمانية الإفريقية، من بينها: رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)؛ رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر؛ رئيس برلمان عموم إفريقيا السيد "Roger Nkodo Dang".

✓ تأكيد عضوية المملكة المغربية الرسمية في "برلمان عموم إفريقيا" خلال الدورة العادية السادسة من الانعقاد الرابع للبرلمان الإفريقي المنعقدة يوم 07 ماي 2018.

من خلال ما سبق، يمكننا القول بأن رئيسا مجلسي البرلمان يضطلعان بدور جد مهم في مجال الدبلوماسية البرلمانية، وبالتالي فإن مختلف الأنشطة والزيارات المتبادلة بينهما وبين نظرائهما على مستوى الدول الإفريقية، أو استقبالهما لممثلين دبلوماسيين إفريقيين وما يتخلل هذه الزيارات من لقاءات ومقابلات ثنائية أو متعددة الأطراف، تعتبر عملا إيجابيا من أجل التقارب وتوطيد علاقات البرلمان المغربي بالمجالس التشريعية الإفريقية المماثلة.

الفقرة الثانية: لجنتي الخارجية

تشكل اللجن البرلمانية¹ إحدى أكثر البنيات الفرعية أهمية وفعالية في حياة المؤسسات التشريعية بالنظر إلى دورها التقني في التداول بشأن القضايا المطروحة أمام المجالس البرلمانية، وتتكون عموما من عدد محدد من الأعضاء، وتتجسد مهامها في تحضير أشغال الجلسات العامة من خلال إعداد تقارير حولها.² كما تقوم هاته اللجن بإنجاز العديد من الوظائف، وتمتد البرلمان بالطاقة لزيادة فعاليته وخبراته. علاوة عن كونها تسمح للنواب بفحص

¹ يعود أول ظهور لهذه اللجن في بريطانيا، حينما قرر مجلس النواب البريطاني سنة 1607، بأن أشغاله التحضيرية تتم داخل لجان لا يحضرها الرئيس، وذلك نتيجة محاولة النواب الانفلات من مراقبة رئيس المجلس للتداول بكل حرية بشأن القضايا المطروحة. وبالنسبة للمغرب فقد عرف اللجن البرلمانية منذ الولاية التشريعية الأولى، في ظل دستور 1962، غير أن المشرع المغربي وإن عمد إلى اقتباس هذه البنية الفرعية من النظام الفرنسي، فإنه لم يكمل لها دورها في مجال الرقابة والتشريع إلا من خلال المراجعة الدستورية لسنة 1992. للمزيد من التفصيل انظر: مصطفى بنعلي، "البرلمان المغربي الآن"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، أبريل 2001، ص 33 ص 34.

² مصطفى الكبا، "قراءة في تجربة مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي" في "الجيو سياسية المغربية الجديدة في إفريقيا: لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية (REMA)، عدد 46، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2018، ص 17.

مشروعات القوانين والإشراف على البرامج الحكومية وتتيح الفرصة للعامة للمشاركة في العملية التشريعية. ورغم تباين واختلاف عدد ونوع وحجم ووظيفة اللجان من مجلس تشريعي لآخر؛ فإن أهميتها تتزايد كعنصر تنظيمي في فعالية المجالس التشريعية.¹

ومن بين اللجان الدائمة المتواجدة في البرلمان المغربي، نجد تلك المكلفة بإدارة السياسة الخارجية للحكومة (لجنة الشؤون الخارجية)،² والتي تلعب دورا هاما، لما تملكه من سلطات رقابية، كطلب الاستماع لوزير الشؤون الخارجية والتعاون ولفت نظره لبعض مظاهر النقص في الجهاز الدبلوماسي في الخارج غير أن أهم سلطات هذه اللجنة يتمثل في معالجتها للروابط ذات الطابع التجاري بين المغرب والبلدان الأجنبية. إضافة إلى اختصاصها في دراسة مشاريع ومقترحات القوانين التي تقدمها الحكومة و تحضير ميزانية وزارة الشؤون الخارجية، الأمر الذي يجعلها تتابع عن كثب شؤون السياسة الخارجية ومناقشة بعض القضايا المهمة.³

وفي هذا الإطار، يحدث مجلس المستشارين أثناء جلسة عمومية ست لجن دائمة، من بينها "لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة"، التي تختص بالشؤون الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني؛ وشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ومغاربة العالم؛ شؤون المقاومة وجيش التحرير، الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بينما لجنة الخارجية بمجلس النواب "لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج"، تعد من بين اللجان التسع الدائمة بالمجلس، وتتكون من 44 عضوا وتختص بقضايا الشؤون الخارجية والتعاون؛ وشؤون المغاربة المقيمين بالخارج؛ الدفاع الوطني والمناطق المحتلة والحدود؛ قضايا قدماء المقاومين؛ الأوقاف والشؤون الإسلامية.⁴

¹ عثمان الزباني "الحماية الدستورية لحقوق المعارضة البرلمانية: مقارنة على ضوء دستور 2011" في "دستور 2011 بالمغرب: مقاربات متعددة"، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد الخامس، ماي 2012، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 73.

² اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية تعمل على إثارة انتباه رئيس الدبلوماسية المغربية وتوجيهه، فهي الإطار الذي تواجه فيه تضارب وجهات النظر رغم أن جل المناقشات لا يتم نشرها.

³ مصطفى رفاش، "السياسة الخارجية للمغرب من خلال الخطب والندوات الملكية" مرجع سابق، ص 202-ص 203.

⁴ انظر: المادة 81 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

غير أنه ما يؤخذ على هذه اللجنة بالمجلسين معا هو ندرة الاجتماعات التي تنظمها والأنشطة التي تقوم بها، بالمقارنة مع ما تقوم به اللجن الأخرى التي لها اجتماعات منتظمة لتدارس ومناقشة القضايا التي تتدرج ضمن اختصاصاتها.

ويبقى أبرز نشاط قامت به اللجنة فيما يخص السياسة المغربية اتجاه إفريقيا، هو استقبال وفد برلماني من نيجيريا برئاسة السيد "صامويل إيكون أوكون Samuel Ikon Okon" رئيس لجنة العلاقات البرلمانية الدولية بمجلس النواب بنيجيريا؛ من قبل السيد رئيس لجنة الخارجية بمجلس النواب في 13 مارس 2018، تباحثا خلاله الطرفان حول الأهمية التي يوليها الملك "محمد السادس" للقارة الإفريقية بصفة عامة، ونيجيريا بصفة خاصة.¹

الفرع الثاني: مجموعات الصداقة والمشاركة في المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية

إن المتتبع للشأن البرلماني يلاحظ أن البرلمان المغربي -بمجلسيه معا-، لا يكف عن ممارسة مجموعة من الأنشطة الدبلوماسية، تتمثل أساسا في استقبال الوفود البرلمانية الإفريقية وإيفاد البعثات بكيفية مستمرة إلى الخارج، وذلك إما للمشاركة في الهيئات البرلمانية الدولية أو المشاركة في الاجتماعات الثنائية في إطار مجموعات الصداقة البرلمانية.²

الفقرة الأولى: مجموعات الصداقة البرلمانية

تعتبر مجموعات الصداقة البرلمانية³ أهم آلية تعتمدها المؤسسة التشريعية في اضطلاعها بمهامها الدبلوماسية، وذلك بالنظر إلى ما توفره من علاقات مباشرة مع النظراء

¹ "وفد برلماني من نيجيريا يتباحث مع أعضاء من لجنة الخارجية بمجلس النواب" منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب بالبرلمان المغربي، على الرابط: <https://www.chambrederesrepresentants.ma> تاريخ الزيارة 2020/01/10.

² أمين ركلمة "الدبلوماسية البرلمانية في المغرب بين رهان التحديث وعوائق التفعيل"، مرجع سابق، ص 127.

³ مجموعات الصداقة البرلمانية من أهم الأدوات التي تسمح بتطوير التعاون البرلماني الدولي، والتقارب بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة للدول من أجل تحقيق التعاون المشترك وتبادل وجهات النظر قصد الإسهام في تنمية الصداقة بين البلدين. ويمكن حصر الأهداف التي أنشئت من أجلها مجموعات الصداقة البرلمانية في:

- تدعيم حوار دائم ومتنوع يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أعضاء مجلسي البرلمان المغربي ونظرائهم في عدد من الدول الصديقة.

البرلمانيين. فضلا عما تؤمنه من لقاءات بين البرلمانيين والمسؤولين عن البرلمانات الصديقة، بعيدا عن الشكليات والرسميات التي تغطي في اللقاءات الرسمية.

فهي تسهم إلى حد بعيد في تمتين وتنمية علاقات الأخوة والصداقة مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة؛ حيث يتم خلال هذه اللقاءات تبادل الخبرات والتجارب وتدارس حل القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وما يزيد من أهميتها الدور المحوري الذي تقوم به في أفق تقريب وجهات النظر؛ وتنسيق المواقف بصدد الأزمات والمشاكل المطروحة في المحافل الدولية والإقليمية والجهوية، مع تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلك فضلا عما تنجزه هذه المجموعات من ربط للعلاقات بين الدول، تضيء عليها طابعا من الأخوة والصداقة.¹

وفي هذا الإطار، يقوم مكتب مجلسي البرلمان بإنشاء وإحداث مجموعات للتعاون والصداقة البرلمانية مع مختلف المجالس النيابية المماثلة في العديد من الدول. حيث نص النظام الداخلي لمجلس المستشارين في مادته 174 على أنه " يشكل مجلس المستشارين مع البرلمانات الشقيقة والصديقة مجموعات للتعاون والأخوة والصداقة، وتشكل هذه المجموعات مع مراعاة مبدأ التمثيل النسبي والسعي إلى المناصفة"؛ وقد تم إنشاء 55 لجنة تعاون وصداقة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2011، والتي أجريت بين مجلس المستشارين ومختلف المجالس المماثلة.²

- تعزيز العلاقات وتطوير التعاون بين البرلمان المغربي ونظرائه في مجالات متعددة من بينها أساسا: تبادل التجارب والخبرة في مجال التسيير والممارسة البرلمانية وتبادل الوثائق والمستندات المتعلقة بالعمل البرلماني.

- تنسيق المواقف في المنتديات الدولية والإقليمية، ثم في العمل على دراسة وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تدعيم التعاون بين مكونات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية في المغرب ومثيلاتها في الدول الشقيقة والصديقة بما يقوي التقارب والتفاهم بين الأمم والشعوب.

¹ لوائح مجموعات الصداقة والشعب الوطنية في المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف بمجلس النواب، الولاية التشريعية 2016 - 2021، منشورات مجلس النواب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، فبراير 2018، ص 07.

² تتوزع هذه المجموعات على: 18 دولة أوروبية، 14 دولة عربية، 9 دول آسيوية، 8 دول أمريكية، ثم 6 دول إفريقية.

كما عمل مجلس المستشارين على تفعيل مجموعات الصداقة خلال الفترة التشريعية 2016-2017 وذلك باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وأيضاً تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية.¹

¹ حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017، الدبلوماسية البرلمانية"، منشورات مجلس المستشارين ص 15.

جدول رقم 02: مجموعات الصداقة والتعاون بين مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي والمجالس المماثلة في القارة الإفريقية خلال الولاية التشريعية 2016-2021، السنة

التشريعية 2018

نظام الغرفة الواحدة	نظام الثنائية البرلمانية
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-التوغو	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-السودان
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الكويت ديفوار	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-موريتانيا
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-السنغال	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الجزائر
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-تونس	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الغابون
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-مصر	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-ناميبيا
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الكونغو
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-جنوب إفريقيا
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-نيجيريا
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-ليبيريا
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-غينيا الاستوائية
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-كينيا
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-مدغشقر
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-رواندا
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-بوروندي
	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-سوازيلاندا

المصدر: حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019، "العلاقات الخارجية والانفتاح على المحيط، الولاية التشريعية 2015-2021، ص 44، ص 45.

من خلال ما سبق يتضح أن مجموعات الصداقة البرلمانية بين البرلمان المغربي والمجالس المماثلة في القارة الإفريقية عرف تطورا ملحوظا؛ من خلال ارتفاع عدد هذه المجموعات من ست دول إفريقية في الفترة الممتدة من 2009 - 2011 بمجلس المستشارين

إلى 20 مجموعة صداقة برلمانية مغربية إفريقية خلال السنة التشريعية 2018-2019 كما هو مبين في الجدول (رقم 02).

بينما وصل عدد مجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية مع الدول الشقيقة والصديقة للمغرب خلال الولاية التشريعية التاسعة لمجلس النواب 2011-2016 في سنتها التشريعية الثانية 2013 إلى 125 مجموعة صداقة وأخوة تتصدرها الدول الأوروبية 38؛ دول إفريقيا 25؛ دول أمريكا 23؛ الدول الآسيوية 23؛ الدول العربية 15؛ أستراليا¹؛ بينما كان عدد هذه المجموعات خلال الولاية التشريعية السابعة، في حدود 120 صداقة نيابية بين مجلس النواب والعديد من برلمانات دول العالم في مختلف القارات، وهو تقدم ملموس بالمقارنة مع الولايات النيابية السابقة، -بحيث وصل عدد هذه المجموعات في الولاية السادسة إلى 72 مجموعة-؛ تحتل فيها الدول الأوروبية الصدارة ب 38 مجموعة، تتبعها الدول الإفريقية 26 مجموعة؛ ثم الدول الآسيوية 20 مجموعة؛ وتأتي في مؤخرة الترتيب كل من الدول العربية والقارة الأمريكية ب 18 مجموعة لكل واحدة منهما.

ليعرف عدد مجموعات الصداقة التي تم تكوينها خلال الولاية التشريعية الحالية 2016-2021 في سنتها التشريعية 2018 تطورا كبيرا، إذ تم تأسيس 135 مجموعة صداقة نيابية بين مجلس النواب في البرلمان المغربي وبرلمانات العديد من الدول من مختلف القارات. وتأتي في مقدمتها البرلمانات الأوروبية 39 مجموعة؛ تليها البرلمانات الإفريقية 30 مجموعة؛ فبرلمانات القارة الأمريكية ب 27 مجموعة؛ ثم البرلمانات الآسيوية ب 22 مجموعة؛ والبرلمانات العربية ب 15 مجموعة، وأخيرا برلمانات الأوقيانوس بمجموعتين.

¹ محمد لكريني، " الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011..."، مرجع سابق ص 84.

**جدول رقم (03): مجموعات الصداقة والتعاون بين مجلس النواب بالبرلمان المغربي
والمجالس المماثلة في القارة الإفريقية خلال الولاية التشريعية 2016-2021، السنة
التشريعية 2018**

مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-السنيغال	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-جنوب إفريقيا
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الكاميرون	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الكوت ديفوار
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الغابون	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-مالي
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-نيجيريا	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-التوغو
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-بنين	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-بوركينافاسو
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الرأس الأخضر	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-أنغولا
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-جمهورية الكونغو الديمقراطية	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الكونغو
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-غانا	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-إثيوبيا
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-النيجر	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-الموزمبيق
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-جزر موريس	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-غينيا بيساو
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-ملاوي	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-غينيا الاستوائية
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-مدغشقر	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-غينيا كوناكري
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-جزر القمر	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-كينيا
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-تنزانيا	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-جيبوتي
مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-غامبيا	مجموعة الصداقة البرلمانية: المغرب-تشاد

المصدر: لوائح مجموعات الصداقة والشعب الوطنية في المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف بمجلس النواب، الولاية التشريعية 2016-2021، السنة التشريعية 2018، ص 13، ص 14.

من خلال مجموعات الصداقة البرلمانية التي ربطت مجلس النواب بمختلف المجالس المماثلة في القارة الإفريقية، نجد هناك ارتفاعا ملحوظا في هذه المجموعات، فبعدما كان الأمر يتعلق بـ 25 مجموعة صداقة برلمانية سنة 2013 (الولاية التشريعية 2011-2016)، أصبح عدد مجموعات الصداقة البرلمانية بين مجلس النواب والمجالس المماثلة بالقارة الإفريقية 30 مجموعة سنة 2018 (الولاية التشريعية 2016-2021) كما هو مبين في الجدول (رقم 03). عموما يمكننا القول أن الارتفاع الملحوظ في عدد مجموعات الصداقة البرلمانية بين مجلسي البرلمان المغربي والمجالس المماثلة بالقارة الإفريقية، يعكس التطور والاهتمام الذي توليه الدبلوماسية البرلمانية للقارة الإفريقية في إطار مواكبة التوجيهات الملكية؛ غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا رغم هذا الارتفاع يرتبط من جهة بمسألة التنسيق بين مجلسي البرلمان لتشكيل مجموعات صداقة وأخوة مختلطة ومشاركة في لقاءاتهما مع الدول الإفريقية التي تعتمد نظام الغرفة الواحدة، وذلك تفاديا لتكرار ربط هذه العلاقات لكل مجلس على حدا مع الدول الإفريقية التي تتوفر على غرفة واحدة.¹ ومن جهة ثانية بمدى فعالية هاته المجموعات والأدوار التي يمكنها القيام بها لتعزيز علاقات المغرب مع الدول الإفريقية في حالة ما إذا تم تفعيلها كاملة على أرض الواقع.

الفقرة الثانية: المشاركة في المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية

يقوم البرلمان المغربي بمجلسيه بالمشاركة ضمن الأنشطة التي تنظمها المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، باعتباره عضوا فيها أو شريكا مع بعض المنظمات والجمعيات البرلمانية أو بصفته كمدعو للحضور للأنشطة التي تقوم بها؛ بحيث تسمح هذه اللقاءات لمستشاري ونواب الأمة في التعارف مع ممثلي المجالس النيابية الأخرى، وتدارس ومناقشة القضايا التي تثير اهتمام مختلف الفاعلين في حقل العلاقات الدولية. وباستقراءنا لأشغال البرلمان المغربي في مجال السياسة الخارجية نجد أن مجلس النواب ومجلس المستشارين كل من جانبه واصلا حضورهما في المنديات البرلمانية الدولية والقارية، واعتبرا عنصرين نشيطين في الاتحاد البرلماني الدولي، مكرسين بذلك حضور المغرب الدولي ومدافعين عن قيم السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان².

¹ محمد لكريني، "الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011..."، مرجع سابق ص 83.

² مصطفى رفاش، "السياسة الخارجية للمغرب من خلال الخطب والندوات الملكية"، مرجع سابق، ص 190.

**جدول رقم (04): تموقع مجلسي البرلمان المغربي في المنظمات والاتحادات والجمعيات
البرلمانية الإقليمية والدولية**

العضوية/ الصفة		المنظمة البرلمانية	القطب
مجلس النواب	مجلس المستشارين		
عضو دائم	عضو دائم	الاتحاد البرلماني العربي	قطب الشؤون العربية والإفريقية
عضو دائم	عضو دائم	اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	
عضو دائم	عضو دائم	البرلمان العربي	
عضو دائم	عضو دائم	الاتحاد البرلماني الإفريقي	
عضو مؤسس وعضو دائم	-	رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي	
عضو دائم	عضو دائم	مجلس الشورى المغربي	
عضو دائم	-	برلمان عموم إفريقيا	
-	عضو دائم	منتدى برلماني إفريقيا للسكان والتنمية	
شريك من أجل الديمقراطية	عضو دائم	الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا	قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطة
لجنة مشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي	-	اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية	
عضو دائم	عضو دائم	الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	
عضو دائم	عضو دائم	الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط	
شريك متوسطي	عضو دائم	الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال اطلسي	
شريك من أجل التعاون	عضو دائم	الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا	
عضو ملاحظ	-	منتدى رئيسات ورؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى ودول الكاريبي	قطب الشؤون الأمريكية والآسيوية والأوقيانوس
عضو ملاحظ دائم	-	برلمان أمريكا الوسطى	
عضو ملاحظ دائم	-	برلمان أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	
عضو ملاحظ دائم وشريك متقدم	-	البرلمان الأنديني	
عضو دائم	عضو دائم	الاتحاد البرلماني الدولي	قطب الشؤون الدولية
عضو دائم	عضو دائم	الجمعية البرلمانية للفرنكفونية	

المصدر: -الموقع الرسمي لمجلس النواب

- حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 "العلاقات الخارجية والانفتاح على المحيط"، منشورات مجلس المستشارين.

يتضح من خلال الجدول (رقم 04) بأن مجلسي البرلمان المغربي، عملا على تعزيز تموقعهما في المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية؛ بهدف الانفتاح على مختلف مناطق العالم. كما يتضح بأن المجلسين يشتركان في عضوية العديد من هذه الاتحادات؛ ما عدا بعض الاستثناءات المتمثلة في عضوية إحدى المجلسين دون الآخر. وهذا من شأنه أن يجعل المغرب يلعب دورا هاما في الدفاع عن مصالحه الحيوية من جهة، وعن قضايا القارة الإفريقية من جهة أخرى.

في هذا الصدد وبمناسبة يوم إفريقيا العالمي بتاريخ 24 ماي 2018، تضمن الخطاب الذي ألقاه السيد "الحبيب المالكي" رئيس مجلس النواب بالبرلمان المغربي، الدور الذي قام به البرلمان المغربي - وخاصة مجلس النواب - في التواصل مع برلمانات الدول الإفريقية من أجل التباحث حول مختلف القضايا التي تهم القارة الإفريقية، حيث قال: "احتضن مجلس النواب، بحضور عدد منكم -السفراء-، ورؤساء مجالس برلمانية وطنية إفريقية ورؤساء منظمات برلمانية إفريقية متعددة الأطراف، عدة لقاءات مؤسسية وأخرى لمناقشة قضايا مصيرية بالنسبة لقارتنا، منها اجتماعات الاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الجهوية لإفريقيا في الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، ومنها ندوات حول "الهجرة والإدماج" و"الاندماج الإفريقي" و"تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان الإفريقية" فضلا عن اللقاء التشاوري البرلماني حول موضوع "المناخ والتنمية المستدامة" عشية مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغيرات المناخية COP 23 الذي انعقد في بون. وتقع هذه المواضيع في قلب انشغالات إفريقيا اليوم وتتصدر الأجندة القارية كما الأجندات الوطنية، كما تقع في قلب مرافعاتنا عن قضايا القارة في المنتديات البرلمانية الدولية".¹

¹ مقتطف من الخطاب الذي وجهه رئيس مجلس النواب السيد "الحبيب المالكي" بمناسبة تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب، منشور في "تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب" منشورات مجلس النواب، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 24 ماي 2018، ص08. ص09.

وفي إطار التعاون بين البرلمان المغربي والبرلمانات الإفريقية، قام البرلمان المغربي بمجلسه بالعديد من الأنشطة، سواء تعلق الأمر بالمشاركة في المنتديات والملقيات المتعلقة بإفريقيا؛ أو احتضان التظاهرات الدولية والقارية، لعل أبرزها المصادقة على مبادرة البرلمان المغربي بتأسيس المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكي لاتيني¹ كإطار مرجعي للعمل المشترك وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت الشعوب الإفريقية وأمريكا اللاتينية والكارايب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة. هذه المبادرة تأتي لتجسد اهتمام المغرب المتنامي بتقوية الشراكة بين الدول الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، في إطار التعاون جنوب-جنوب كمحور استراتيجي في السياسة الخارجية المغربية.²

ولرفع التحديات المترتبة عن عودة المغرب إلى الأسرة الإفريقية، بادر مجلس المستشارين إلى فتح ورش استكشاف السبل والآليات الكفيلة بتقوية الحضور الدبلوماسي للمجلس على المستوى الإفريقي؛ من خلال عقد سلسلة من الندوات وورشات عمل موضوعاتية حول القضايا والرهانات ذات الصلة، وعلى رأسها ندوة برلمانية في موضوع "الحضور الدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية".³

وحرصا على تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية الذي أضحي خيارا استراتيجيا؛ وتعزيزا وإسهاما في إنجاح مسار التعاون السياسي والنيابي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني القائم على روابط وأواصر متينة نسجها المغرب على مر السنين

¹ صادقت قيادات مختلف التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكارايب يوم فاتح شتنبر 2019، بماناغوا عاصمة نيكارغوا، بالإجماع على مبادرة البرلمان المغربي بتأسيس المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارايب. وجاء هذا القرار، خلال انعقاد الاجتماع المشترك لقيادات التجمعات البرلمانية بأمريكا اللاتينية، الذي توج بإصدار بيان وقعه رؤساء برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب (برلاتينو)، والبرلمان الأنديني، وكذا رئيس برلمان الميكروسور. وتأتي هذه المصادقة بعد توقيع رئيس مجلس المستشارين المغربي - بصفته أيضا رئيسا لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي-، مع كل من برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب والبرلمان الأنديني، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، على مذكرة نصت على إرساء الخطوات العملية لتأسيس هذا المنتدى.

² حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019، "العلاقات الخارجية والانفتاح على المحيط"، الولاية التشريعية 2015-2021، ص 11.

³ حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017، الدبلوماسية البرلمانية"، المملكة المغربية، منشورات مجلس المستشارين ص 16.

مع بلدان القارة الإفريقية، نص النظام الداخلي لمجلس النواب من جانبه أيضا على إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة بقرار من المكتب، تسند لها مهمة التتبع لمختلف مجالات التعاون المغربي الإفريقي من خلال الآليات المتاحة للمجلس على مستوى التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، وبحث كافة سبل الدعم واتخاذ المبادرات الهادفة إلى تعزيز التضامن الإفريقي.¹ تعد المجموعة تقارير وأبحاث ودراسات، كما تنظم ندوات علمية وبرلمانية تخص القارة الإفريقية والتعاون المغربي الإفريقي.²

عموما تعكس الأنشطة التي يقوم بها البرلمان المغربي الاهتمام الخاص الذي توليه المملكة المغربية ومؤسساتها، لقضايا إفريقيا، وتجسد ذلك الدور الاقتراحي المتزايد للدبلوماسية البرلمانية الإفريقية في مقارنة قضايا القارة والمشكلات التي تواجهها، والدفاع عن مصالحها الحيوية وتقديم اقتراحات لرفع التحديات التي تواجهها في مختلف المجالات.³

المبحث الثاني: الفاعلون غير الرسميين في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

لم تعد السياسة الخارجية المغربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء مقتصرة على الأدوار التي يقوم بها الفاعلون الرسميون فقط؛ بل برزت مجموعة من المؤسسات والمقاولات غير الرسمية التي أصبحت تلعب أدوارا جد مهمة في تعزيز التعاون بين المغرب وإفريقيا؛ ضمن الاستراتيجية التي انتهجها المغرب التعاون جنوب-جنوب.

¹ تجدر الإشارة إلى أن ما تضمنته هذه الفقرة المتعلقة بإحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة... الهادفة إلى تعزيز التضامن الإفريقي" ليس فيها ما يخالف الدستور مع مراعاة ملاحظات المحكمة الدستورية (القرار رقم 17/37) بشأنها، والمتمثلة في مراعاة ألا تتجاوز المهام الاستشارية لهذه المجموعة نطاق تتبع مجالات التعاون المغربي الإفريقي إلى ممارسة الاختصاص المسند إلى اللجنة الدائمة المختصة بالشؤون الخارجية والتعاون المنصوص عليها في المادة 81 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وأن تنقيد بمقتضيات المادة 124 من نفس النظام.

² المادة 127 من النظام الداخلي لمجلس النواب، مرجع سابق.

³ انظر: الخطاب الذي وجهه رئيس مجلس النواب السيد "الحبيب المالكي" بمناسبة تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب، مرجع سابق، ص 09 ص 10.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن التواجد المغربي في إفريقيا -خاصة في المجال الاقتصادي- عرف تطورا عبر ثلاث مراحل:¹

✓ انطلقت المرحلة الأولى بإشراك المقاولات العمومية في وضع عدة برامج مرتبطة بتطوير البنيات التحتية الأساسية.

✓ وفي المرحلة الثانية، تم إشراك فاعلي القطاع الخاص في كل من مجال الخدمات البنكية، التكوين المهني، استغلال المناجم؛ مدعمين في مبادراتهم بدبلوماسية اقتصادية جد دينامية.

✓ والمرحلة الحالية التي تتميز بدافع استراتيجية اقتصادية حقيقية تندرج في إطار الرؤية المتوسطة والطويلة المدى الموجهة نحو تحقيق اندماج جهوي أعمق في أبعاده التجارية والمالية والاقتصادية بل حتى النقدية.

في هذا الصدد أكد الملك "محمد السادس" على أن: "الزيارة التي قادته إلى دول غرب ووسط إفريقيا هي تجسيد للاهتمام البالغ الذي يوليه لتعزيز علاقات التعاون والشراكات مع الدول الإفريقية الشقيقة على مستوى القطاعين العمومي والخاص، ... وفي هذا الصدد، يعد تدويل القطاع البنكي المغربي على صعيد إفريقيا نموذجا ناجحا لما تتيحه إمكانيات الشراكة الإقليمية، ... وسيصبح القطاع المالي أحد المقومات الأساسية لتوسيع دائرة التعاون القائم بين المغرب والدول الشقيقة في مجالات متعددة كالمواصلات والبنى التحتية والسكن والمناجم والتكوين وتمكينه من الانفتاح على قطاعات مستقبلية جديدة".²

¹ "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة" مرجع سابق، ص2ص3.

² مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في الدورة 48 للجمع العام السنوي للبنك الإفريقي للتنمية، التي انطلقت أشغالها يوم الخميس 30 ماي 2013 بمراكش.

وهكذا تنتشط العديد من المقاولات المغربية على مستوى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء،¹ إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. ومن أجل محاولة الإحاطة بمختلف الأدوار التي لعبتها هاته المقاولات والمؤسسات في تعزيز العلاقات المغربية الإفريقية، فسيتم الحديث في (المطلب الأول) من هذا المبحث عن دور كل من مقاولات القطاعين العام والخاص، قبل أن يتم التعرض في (المطلب الثاني) لدور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في العلاقات المغربية الإفريقية.

المطلب الأول: مقاولات القطاع العام والخاص

تبنّت المملكة المغربية سياسة اقتصادية جد متطورة في عمقها الإفريقي، مبنية على صيغة "رابح-رابح"، في هذا الإطار تشرك الحكومة بصفة متتامية القطاع الخاص من أجل تعزيز التبادل التجاري والرفع من تدفق الاستثمارات المغربية في المجال القاري.² وبهذا يتميز الحضور الاقتصادي المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء بحضور ملحوظ للقطاعين الخاص والعام في بعض القطاعات التي يملك فيها المغرب الامتياز والقدرة على المنافسة، منها المشاريع التي تقوم بها الشركات القابضة كالمجموعة الاقتصادية "المدى" لاسيما في ميدان المعادن، وهناك القطاع المالي من خلال البنك المغربي للتجارة الخارجية والتجاري وفا بنك والبنك الشعبي، أو فيما يتعلق بقطاع البناء حيث تتولى بعض الشركات المغربية إنجاز مشاريع عقارية في بعض الأقطار الإفريقية، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات من خلال اتصالات المغرب التي تملك أغلبية الأسهم في بعض شركات الاتصال الإفريقية، وأيضا مجال البنيات الأساسية كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والخطوط الملكية المغربية.

¹ Abdelhak Janati-Idrissi « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », in Yahia ABOU el FARAH et al, (sous la dir. De : « La coopération Maroc-Africaine », série : colloques (13), Rabat, Institut des Etudes Africaines, p.192.

² خالد القضاوي " البعد الأمني في الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 342.

كما يساهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) بجهود جد متميزة في هذا المضمار، مما جعل العديد من المقاولات تنبؤاً موقع الريادة في مجال الاستثمار ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

وسنقتصر من خلال هذا المطلب على ذكر بعض النماذج سواء فيما يتعلق بالقطاع الخاص والعام أو القطاع العمومي وشبه العمومي.

الفرع الأول: الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)

يمثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب¹ القطاع الخاص المغربي ومقاولاته، ويعمل على تشجيع هذا القطاع على الاستثمار ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ يرافق الملك في جولاته وزياراته إلى إفريقيا ممثلين عن (CGEM) في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تمكين المقاولات المغربية من ولوج السوق الإفريقية، وقد استفادت هذه المقاولات والشركات الخاصة من عدد من الاتفاقيات من بينها مذكرة التفاهم التي وقعها الاتحاد العام لمقاولات المغرب مع كل من رئيس الغرفة الوطنية الغانية للتجارة والصناعة، ورئيس فيدرالية أرباب العمل بزامبيا، والقاضية بإنشاء مجلس الأعمال المغربي-الغاني ومجلس الأعمال المغربي-الزامبي، إضافة إلى مذكرة تفاهم التي وقعت بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفيدرالية جنوب السودان للمقاولات والمشغلين وغيرها من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.²

وفي هذا الإطار، يتوفر الاتحاد العام لمقاولات المغرب على قطب خاص بالعلاقات الدولية ولجنة إفريقية، يعملان على التأسيس لمناخ مناسب للاستثمار في إفريقيا، ومواكبة المستثمرين المغاربة.

¹ أُنشئ إنشاءه في 20 أكتوبر 1947، كان الاتحاد العام لمقاولات المغرب يحمل اسم "الاتحاد العام لأرباب العمل المغربي"، ثم بعدها اسم "الاتحاد العام للبيمهني الاقتصادي والاجتماعي" في 05 أبريل 1956؛ تلتها تسمية "الاتحاد العام الاقتصادي المغربي" في 16 أبريل 1956، إلى أن حمل الاسم الحالي "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" سنة 1995.

<http://www.cgem.ma/ar>

انظر الموقع الرسمي "للاتحاد العام لمقاولات المغرب" على الأنترنت:

² محمد المودن، زكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد 04، مارس 2020، ص 247.

فيما يخص قطب العلاقات الدولية فتتمثل مهمته الأساسية في بناء فضاء للقاء الفاعلين

الاقتصاديين المغاربة مع نظرائهم الأجانب،¹ بغرض:

- الدفاع عن المصالح الاقتصادية للمقاولات المغربية في الخارج.
- تمكين جاذبية المغرب وتطوير تنافسية المقاولات المغربية داخل الأسواق الأجنبية والعمل على تمكين البنيات التحتية التي تساهم في تطوير الصادرات.
- تمكين ومضاعفة فرص الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين الأجانب والمغاربة، وذلك في إطار المجالس الاستشارية للمال والأعمال واللقاءات على أعلى مستوى واللقاءات المؤسسية والمهام الاقتصادية والتجارية.

كما يؤمن هذا القطب الاتصال والتشاور بين الأوساط الاقتصادية في المغرب ونظيرتها في الخارج بهدف:

- تقوية وتطوير المبادلات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية.
- تشجيع علاقات الشراكة.
- الاقتراح والمبادرة بإقامة تدابير للتشجيع على الاستثمار وخلق فرص الشغل.
- تقديم اقتراحات إلى السلطات العمومية بالمبادرات التي من شأنها تعزيز المبادلات وتجاوز الصعوبات والعوائق التي تحول دون التطوير.

وهكذا يعمل قسم العلاقات الدولية للاتحاد على تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع باقي

دول العالم بما فيها الدول الإفريقية، ويرافق المقاولات المغربية خلال توسعها بهذه الدول.

بينما "اللجنة الإفريقية" التابعة للاتحاد تشكل، من خلال المعلومات التي تبثها، بديلا حقيقيا لـ

"مغرب تصدير" لدى المقاولات المغربية، إذ تنظم هذه اللجنة حلقات دراسية لتقديم المناطق المعنية

¹ الاتحاد العام لمقاولات المغرب "مهام وأهداف قطب العلاقات الدولية"، منشور على الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

<https://cgem.ma/ar/>

تاريخ الزيارة: 2020/01/01

مما يتيح لمختلف المقاولين الذين تربطهم علاقات مع هذه المناطق بالتقاء وبالتالي تركيز المعلومة.¹

وفي هذا الاتجاه وبمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب تم إطلاق تحالف أعمال إفريقيا في 29 من نونبر 2019، وهي مجموعة عمل قارية من أجل توحيد مجمل الفاعلين الاقتصاديين الأفارقة حول رؤية واستراتيجية تنمويتين مشتركيتين، وقد تم ذلك على هامش النسخة الثانية من قمة الأعمال الأوروبية-الإفريقية؛ بهدف الانفتاح على جميع الفاعلين الاقتصاديين في القارة لإسماع صوتهم والدفاع عن مصالحهم.²

الفرع الثاني: المقاولات المغربية الخاصة

إن النظرة الاستراتيجية للمغرب تعطي أهمية متزايدة للمجال الاقتصادي في إطار تعاونه مع البلدان الإفريقية، في هذا الإطار عملت الحكومة على تطوير علاقاتها بدول الجنوب عبر إشراك وتشجيع المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص، في مسعى تعزيز التبادل التجاري، وزيادة تدفق الاستثمارات المغربية في الفضاء الإفريقي.³

فالقضاء الخاص المغربي عبر عن انخراط واضح في القارة الإفريقية، وتتعدد العوامل الدافعة إلى ذلك، فمن جهة، بنية المبادلات المغربية لا يمكن أن تبقى سجيبة التفاعل مع أوروبا. ومن جهة ثانية، فإن القطاع الخاص المغربي يمكن أن يستفيد من عنصر القرب الجغرافي، ومن الارتباطات السياسية والثقافية والتاريخية مع شعوب عدد من هذه الأقطار.⁴

¹ Alain Antil, « La nouvelle politique Africaine du Royaume du Maroc, le cas de la Mauritanie » in « La coopération Maroc-Africaine », op.cit. p.347.

² "إطلاق تحالف أعمال إفريقيا بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب"، منشور على الموقع الرسمي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/01/02

<http://www.cgem.ma/ar/2210-بمبادرة-من-الاتحاد-العام-لمقاولات-المغرب/أخبار-الاتحاد-العام-لمقاولات-المغرب>
[إطلاق-تحالف-أعمال-إفريقيا](#)

³ ناصر بوريطة، "المغرب ودول الجنوب"، مرجع سابق، ص 109.

⁴ يعتبر البعض أن القطاع الخاص المغربي يحاول فقط أن يستفيد من ثمرات الدبلوماسية الرسمية، ومعنى ذلك أنه لا يمثل فاعلا مستقلا يمكن له أن يؤثر في الدبلوماسية الرسمية. وقد لا يخلو مثل هذا الاستنتاج من وجاهة، لكنه قد يخلط الأدوار. فالفاعل الاقتصادي مهما تعاظمت أهميته لا يمكن أن يقوم بأدوار دبلوماسية مباشرة فهو من أدوات الدبلوماسية، وفي نفس الوقت فهو يتفاعل معها.

ويشارك القطاع الخاص أيضا في تعزيز النهوض بالمبادلات مع القارة الإفريقية من خلال مجموعة من المقاولات الخاصة التي تعمل على تنظيم القوافل الاقتصادية والتجارية تحت رعاية الاتحاد العام لمقاولات المغرب و"مغرب تصدير"-سابقا-الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات حاليا-.

الفقرة الأولى: الشركات القابضة

لقد استفادت العديد من الشركات المغربية من الاستراتيجية المغربية للتعاون مع إفريقيا جنوب الصحراء، فبعد الآلاف من التجار المغاربة الموجودين بالمنطقة (خاصة السنغال، ساحل العاج، غينيا، الغابون)، هناك مجموعة من المؤسسات والشركات الاقتصادية القوية التي لعبت دورا مهما إلى جانب الجهود الرسمية للمغرب اتجاه بلدان إفريقيا، مثل بينا القابضة (Yuna holding)، مجموعة المدى "AL Mada" ¹ -أونا (ONA) سابقا، إذ تم تنظيم الأولى حول أربعة أعمدة (الصناعة والبناء، الأعمال الفندقية، العقار، الطاقة المتجددة)، فإن المجموعة الثانية من خلال فرعها "مناجم" تتجه إلى إفريقيا لاستثماراتها بشكل رئيسي في مجال التعدين.² على اعتبار إفريقيا منطقة مهمة للاستثمارات المغربية، مما بوأ المغرب المرتبة الثانية كمستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا، والأولى على مستوى إفريقيا الغربية.³

¹ المدى هو أكبر صناديق الاستثمار للرساميل الخاصة على الساحة الإفريقية ويتواجد مقره في الدار البيضاء، فهو يته قبل كل شيء إفريقية.

² Mourad ZENASNI : « L'Afrique : Un espace de compétition entre les pays et positionnement du Maroc » in « Le Maroc dans son environnement Africain : les domaines et les enjeux de la nouvelle stratégie », centre d'études et recherches humaines et sociales-Oujda (CERHSO), première édition, 2017, p.31.

³ Sidi Mohamed RIGAR « Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ? », in « Les relations Maroc-Africaines : enjeux et perspectives », 1ère édition, 2016, Imprimerie papeterie El Watanya, p. 17.

أولاً: مجموعة المدى " AL Mada "

تعتبر مجموعة "المدى" فاعلاً ذو بعد إفريقي، معباً من أجل نمو شامل في إفريقيا سواء تعلق الأمر بقطاع الخدمات البنكية أو التأمينات أو المناجم أو مواد الإسمنت والصلب أو تجهيز الأوراش أو توزيع السيارات، ومن أهم خاصيات هذه المجموعة هو اختيارها الاستثمار على الأمد الطويل في قطاعات مهيكلة تدعم بزوغ اقتصاد عصري، وتحسين ظروف عيش ساكنة الأقاليم التي تستثمر بها.

فمجموعة "المدى" من أكبر المقاولات المغربية انتشاراً في إفريقيا، ولاسيما فرعها المنجمي "مناجم" (MANAGEM) الذي اكتشف العديد من الثروات المعدنية في إفريقيا، خصوصاً في غينيا وبوركينا فاسو، ووقع عقود شراكة لإنتاج الذهب والكوبالت في كل من الكونغو ومالي والنيجر.¹ فضلاً عن توقيعه مع الحكومة الغابونية عقد استغلال "منجم أوريفر" بباكودو (la mine aurifère de Bakoudou)، باستثمار قدر ب 32 مليون دولار.²

كما تنشط مجموعة "المدى" في إفريقيا جنوب الصحراء عبر شركة "أوبتورغ" التي تشغل خاصة في توزيع المعدات الثقيلة في إفريقيا الغربية.³

وإذا كانت مجموعة "المدى" قد اتجهت للاستثمار بإفريقيا مرتكزة أساساً على قطاع المناجم والتعدين؛ فذلك لغنى إفريقيا بالمواد المعدنية الغير مستغلة من الفاعلين الاقتصاديين. إلى جانب ذلك ساهمت "مجموعة المدى" في رأسمال مجموعة من المقاولات الكاميرونية، وفي ساحل العاج. كما تساهم نفس المجموعة في رأسمال الشركة الإفوارية التقنية. وتسعى

¹ Abdelhak Janati-Idrissi « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », in Yahia ABOU el FARAH et al, (sous la dir. De : « La coopération Maroc-Africaine », série : colloques (13), Rabat, Institut des Etudes Africaines, p 192.

² Sidi Mohamed RIGAR « Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ? », op.cit. 25.

³ "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة"، مرجع سابق، ص 20.

"مجموعة المدى" إلى وضع استراتيجية استثمارية في إفريقيا جنوب الصحراء خاصة في قطاع المعادن؛ بحيث لها حضور هام في قطاع المناجم ولاسيما مناجم الذهب في إفريقيا الغربية.¹ وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات "لمجموعة المدى" في القارة الإفريقية بلغت (ستمائة) 600 مليون أورو سنة 2017، ومتواجدة بـ 24 بلدا إفريقيا من بينها (بنين، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، الكوت ديفوار، إثيوبيا، الغابون، غينيا كوناكري، غينيا الاستوائية، مالي، النيجر، رواندا، والسنغال...)².

ثانيا: بينا هولدينغ "Yuna holding"

تعتبر "بيننا هولدينغ" من الشركات القابضة الهامة التي لعبت دورا رائدا في ولوج الاستثمارات المغربية الخاصة إلى السوق الإفريقية؛ حيث بدأت أولا بإقامة مشاريع استثمارية في منطقة شمال إفريقيا (مشروع في مجال البناء والأشغال العمومية في ليبيا منذ عام 1967، مصنع للأنايب لا زال قائما في تونس، مصنع للبطاريات في مصر في بداية التسعينيات)، قبل الشروع في الاستثمار في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.³ كما كانت سباقة إلى الدخول إلى السوق الإفريقية؛ ففي سنة 1997 استثمرت المجموعة 50 مليون درهم في الكوت ديفوار لإقامة مصنع لصناعة الأنايب البلاستيكية؛ وتتوفر حاليا على مشاريع مختلفة، لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسياحة، في كل من السنغال والغابون ومالي. كما تدير المجموعة أيضا مشروعا سكنيا ضخما في غينيا الاستوائية.⁴

¹ عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 72.

² للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الرسمي لمجموعة المدى على الرابط: <https://www.almada.ma/ar/>

³ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا..."، مرجع سابق ص 352.

⁴ Abdelhak Janati-Idrissi, « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », op.cit., p 193.

الفقرة الثانية: قطاع الأبنك

تعزز التعاون المغربي الإفريقي في المجال البنكي مع سياسة الإصلاح والتحرر الاقتصادية التي نهجها المغرب بتوصية من صندوق النقد الدولي منذ منتصف الثمانينات؛ إذ تم خلق عدد من البنوك المشتركة بمساهمة مغربية في رأسمال بنوك إفريقية، خاصة: غينيا، إفريقيا الوسطى، مالي، غينيا الاستوائية، بوركينا فاسو.¹

فالمغرب يعتبر اليوم شريكا مهما من حيث تمويل المشاريع المهيكلية في إفريقيا، من خلال استثماره القوي في القطاع المصرفي؛ حيث تتواجد اليوم أكبر ثلاث أبنك تجارية مغربية: التجاري وفا بنك، مجموعة البنك الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية (من خلال البنك الإفريقي)،² في أكثر من 20 دولة إفريقية، وتساهم بشكل مباشر في تطوير النظام المالي الإفريقي. ويزيد هذا التواجد للأبنك المغربية من تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات الأخرى، مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية.³

أولا: التجاري وفا بنك

بدأ توجه "التجاري وفا بنك" نحو الاستثمار في إفريقيا عقب عملية الاندماج بين "البنك التجاري المغربي" (BCM) و"بنك الوفاء" (WAFABANK)؛ حيث أنه في سنة 2004 أبدى

¹ عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 72.

² Samih Hamdaoui « Le processus d'intégration régionale en Afrique : quelles dynamiques pour renforcer la compétitivité économique du Maroc » in «La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique a la CEDEAO », (REMA) Revue Marocaine d'Audit et de Développement, N°46. 2018, p69.

³ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية/ العدد 28-غشت 2015، ص 5.

انظر أيضا:

Moussa Diop : « Maroc-Afrique : Banques et compagnies D'assurances, une présence dans 32 pays Africains », sur le lien :

Date de visite : 06/02/2020

<https://fr.le360.ma/economie/maroc-afrique-banques-et-compagnies-dassurance-une-presence-dans-32-pays-africains-94249>

اهتمامه بالمشاركة في خوصصة "بنك الجنوب بتونس"، ليصبح مساهما مع شريكه الإسباني (GRUPO Santander) بنسبة 33% في هذا البنك الذي سيغدو اسمه فيما بعد التجاري بنك " (ATTIJARI BANK) ¹.

وفي سنة 2005 قام "التجاري وفا بنك" بإحداث بنك في السنغال من خلال استثمار ناهز 35 مليون درهم. كما عمل على تعزيز موقعه من خلال التوقيع على بروتوكول اتفاق للحصول على حصة ثلثي البنك السنغالي-التونسي.²

وفي نفس السياق تمكنت "مجموعة التجاري وفا بنك" من الاستحواذ على خمسة بنوك إفريقية تابعة لمجموعة القرض الفلاحي الفرنسية منذ خريف سنة 2008، -في صفقة تروم تخلي التجاري وفا بنك للبنك الفرنسي على أسهمه في مؤسستين ماليتين بالمغرب-، ويتعلق الأمر بالكاميرون (الشركة الكاميرونية للأبنك بحصة 65 % من رأسمال)؛ وبالكونغو برازافيل (مصرف الكونغو 81%)؛ ويساحل العاج (الشركة الإيفوارية للبنوك 51%)؛ وبالغابون (الاتحاد الغابوني للأبنك 59%) ثم السنغال (مصرف السنغال 95%).³ كما يملك البنك 51% من رأسمال البنك الدولي المالي.⁴

كما وسع التجاري وفا بنك نفوذه الإفريقي بإتمام حيازة حصة الأغلبية في رأسمال البنك الطوغولي؛ وذلك عقب تقدمها رسميا للسلطات الطوغولية شهر نونبر سنة 2012 لحيازة البنك الذي يندرج تفويته ضمن مسلسل حكومي لخوصصة بنوك الطوغو ذات المساهمات العمومية، الذي انطلق سنة 2008 بتشجيع من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.⁵

¹ Abdelhak Janati-IDrissi, « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », op.cit., p 194.

² Ibid. 194.

³ مصطفى خياطي، "التجاري وفا بنك ... غزو مالي لإفريقيا له أبعاد دبلوماسية اقتصادية"، على الرابط:

<https://www.sasapost.com/opinion/awb-bank-afrika/>

تاريخ الزيارة: 2020/01/23

⁴ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية/ العدد 28 غشت 2015، مرجع سابق، ص 10.

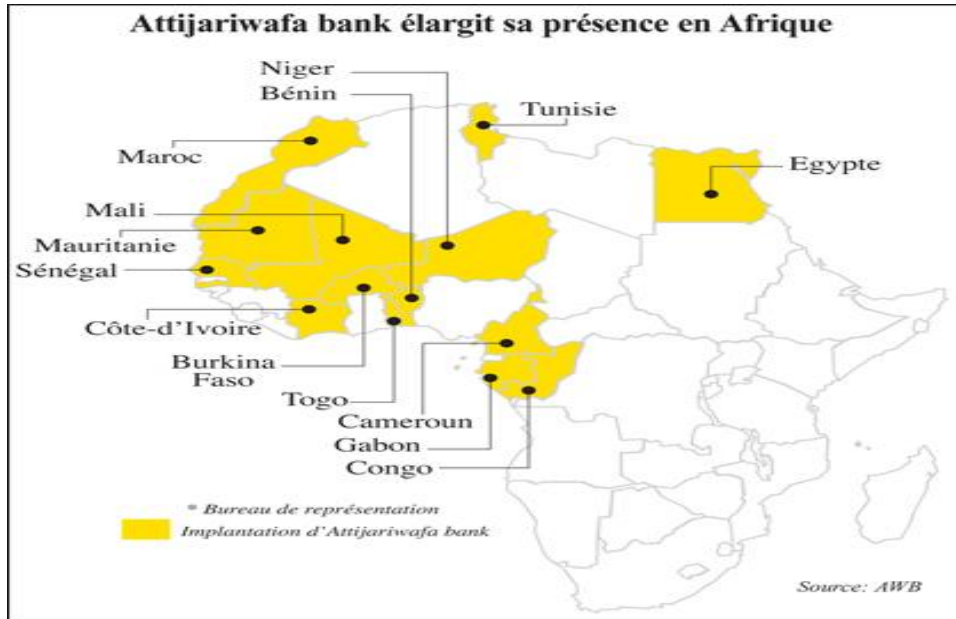
⁵ "التجاري وفا بنك يوسع نفوذه الإفريقي بإتمام حيازة بنك «BIA» الطوغولي"، جريدة اليوم الإلكترونية، على الرابط:

<https://www.alyaoum24.com/165511.html>

تاريخ الزيارة: 2020/01/23

وهكذا يمكن القول بأن "مجموعة التجاري وفا بنك" تمثل نموذجا على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال استحوادها على نسب مهمة في عدد من الأبنك بمختلف الدول الإفريقية، كما هو مبين في الخريطة.

الشكل رقم 02: خريطة انتشار "التجاري وفا بنك" في إفريقيا إلى حدود سنة 2018



<https://www.attijariwafabank.com>

المصدر: الموقع الرسمي للتجاري وفا بنك

وبغية مواكبة التطور المتسارع للمجموعة في إفريقيا وتنويع عرضها من الخدمات بقيمة مضافة كبيرة، تم إحداث شركة تابعة جديدة خاصة بالأبحاث تحت اسم " Attijari Global Research". وتروم هذه الأخيرة، ضمان تغطية متعددة المناطق. ويتعلق الأمر بتغطية المواضيع الماكرو اقتصادية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والأسهم والمواد الأولية وإعداد استراتيجيات تخصيص الأصول على مستوى المغرب والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. كما يتجلى الهدف في إحداث مركز للأبحاث على مستوى إفريقيا ويشمل اختصاصه الأسواق الإفريقية.¹

¹ انظر: التقرير السنوي وتقرير المسؤولية الاجتماعية 2017، التجاري وفا بنك، منشور على الموقع الرسمي للتجاري وفا بنك، ص33.

https://www.attijariwafabank.com/sites/default/files/17-01012-_rapport_annuel_awb_v.arb_.pdf

وفي هذا الصدد أكد المدير العام المنتدب لقطب بنك التمويل والاستثمار وأسواق المال والشركات التابعة المالية "لمجموعة التجاري وفا بنك" السيد "أبو بكر الجاي" على أن: "المساهمة في الدينامية الإفريقية تظل أكثر من أي وقت مضى في قلب استراتيجية البنك التتموية، فالبنك يواصل تعبئة جهوده حول مواضيع رئيسية وهي: المساهمة في التتمية الاقتصادية المستدامة والعمل على خدمة زبائنه أينما كانوا في إفريقيا ومواكبة تطور المقاولات الإفريقية وتشجيع التعاون جنوب-جنوب وشمال-جنوب"،¹ عبر إحداث "نادي إفريقيا والتتمية" والتنظيم السنوي "للمنتدى الدولي إفريقيا والتتمية" والبحث الدائم عن الشراكات الاستراتيجية.

فيما يخص **المنتدى الدولي إفريقيا والتتمية**:² أحدثته مجموعة التجاري وفا بنك في سنة 2010 بهدف خلق فرص استثمارية للنهوض بالتجارة والاستثمارات والتعاون جنوب-جنوب على صعيد القارة الإفريقية، حدثا سنويا مرجعيا وواسع النطاق، وفي كل سنة يشارك أصحاب القرار والمؤسسون الأفارقة في حلقات للنقاش ولقاءات عمل بين الفاعلين، حيث يكتشفون فرص أعمال من خلال بنك للمشاريع يتم عرضه في سوق الاستثمار، وتشكل هذه التظاهرة فرصة للنهوض بحوار هادف وبناء وتبادل الآراء الكفيلة بالبحث عن حلول للصعوبات المتعددة التي تواجه الاقتصاديات الإفريقية.

بينما **"نادي إفريقيا والتتمية"**: أنشأته مجموعة "التجاري وفا بنك" في سنة 2015 من أجل تطوير المبادلات التجارية في إفريقيا، وهو فضاء لربط العلاقات والتبادلات بين الفاعلين الاقتصاديين الراغبين في التطور داخل القارة من خلال تطوير تيارات للأعمال أو استثمارات في هذه المنطقة من العالم، وهو أيضا منصة تخول الولوج لمعلومات وتكوينات وخدمات

¹ المرجع السابق، ص 47.

² منذ إحداثه، مكن المنتدى الدولي إفريقيا والتتمية من جمع 6000 فاعل من 36 دولة وعقد 13000 لقاء عمل مما أسفر عن عدد مهم من التبادلات والاستثمارات حسب ما ورد في التقرير السنوي للتجاري وفا بنك 2017. انظر: التقرير السنوي وتقرير المسؤولية الاجتماعية الصادر عن البنك، مرجع سابق، ص 55.

وخبرات من أجل تحفيز تنفيذ مشاريع المقاولين والمشاريع الكبرى المهيكلّة للدول وكذا التعاون جنوب-جنوب وشمال-جنوب.¹

على العموم تعد مجموعة "التجاري وفا بنك" المجموعة البنكية والمالية الأولى في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في إفريقيا الغربية (UEMOA)، وفاعل مرجعي ضمن الهيئة الاقتصادية والنقدية في إفريقيا الوسطى (CEMAC)، عبر الاستراتيجية الإنمائية التي وضعها البنك وراهن عليها من أجل تواجد قوي في شمال وغرب ووسط إفريقيا.² وزيادة على النشاط البنكي، تعمل المجموعة من خلال شركات تابعة لها متخصصة في المهن المالية: القروض العقارية، قروض الاستهلاك، الائتمان التجاري، البورصة، الاستشارة...³

ثانيا: البنك المغربي للتجارة الخارجية: بنك أفريقيا

لقد شرع البنك المغربي للتجارة الخارجية في ولوج السوق الإفريقية منذ سنة 2003 من خلال البوابة السنغالية؛ حيث أصبح أحد البنوك التجارية التي تعتمد عليها الحكومة السنغالية في ترتيباتها المالية، ومن العمليات الضخمة التي تدخل فيها البنك نذكر على وجه الخصوص: تطوير الميناء المستقل في داکار، وبناء المطار الدولي في داکار، وخصوصة المؤسسة السنغالية لتوزيع الكهرباء «SENELEC».⁴

كما دخل (BMCE Bank) إلى مالي في البداية عن طريق شراء حصة 27.38% من بنك تنمية مالي، قبل أن يحصل على 25% من رأسمال الكونغولية للأبنك سنة 2004. كما

¹ التقرير السنوي وتقرير المسؤولية الاجتماعية 2017، التجاري وفا بنك، مرجع سابق، ص 56.

² Mohamed El Kettani, « Dispositif du groupe AttijariWafa Bank en Afrique », publié sur le site officiel du groupe Attijari wafa bank. P.05, Sur le lien :

https://www.attijariwafabank.com/sites/default/files/plaquette_bdi_fin2018vf_2.pdf

³ انظر الموقع الرسمي "لمجموعة المدى"، النشاطات المتعلقة بالخدمات المالية.

<https://www.almada.ma/ar/>

⁴ Abdelhak Janati-Idrissi « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », op.cit.p.193.

تمكن البنك من ممارسة المراقبة على 59.39% من بنك إفريقيا بمالي عبر أخذ متتابع للمساهمات منذ 2007.¹

ويعد البنك المغربي للتجارة الخارجية أول بنك يستثمر في الخارج، ومن ضمن الشبكات البنكية الأولى على مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)؛² حيث يتوفر على العديد من الفروع في 12 دولة ضمن الاتحاد بفضل تواجده في رأسمال بنك إفريقيا (BOA) ثالث مجموعة بنكية إفريقية في الاتحاد.³

هكذا تمكن البنك من شراء نسبة 35% من أسهم البنك المتعدد الجنسيات سنة 2007، وما فتئ أن رفع نسبة أسهمه في البنك إلى 55% في غشت 2010 مما سمح له بالتحكم في قرارات هذه المجموعة.

وبفضل شبكة (BOA) أيضا استطاع البنك المغربي من التغلغل في إفريقيا الغربية (السنغال، مالي، بنين، الكوت ديفوار، بوركينا فاسو والنيجر)، بالإضافة إلى بعض الدول في إفريقيا الشرقية (أوغندا، كينيا، تنزانيا، بروندي ومدغشقر).⁴

وفي نفس الإطار واصل البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا استراتيجيته التنموية في إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2013 من خلال إنشاء بنك المجموعة الإفريقية في طوغو، وافتتاح مكتب تمثيلي في إثيوبيا. وفي 2015 استحوذت المجموعة البنكية "Panafricain BOA" على 90% من رأسمال بنك "AGASEKE" أغاسيك في رواندا، من خلال هذه العملية تم تأسيس "BOA" الآن في 17 دولة إفريقية جنوب الصحراء، خاصة في شرق وغرب القارة.⁵

¹ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية/ العدد 28 غشت 2015، ص 10.

² "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة"، منشورات "مديرية الدراسات والتوقعات المالية" بوزارة الاقتصاد والمالية، شنتبر 2014، ص 20.

³ Sidi Mohamed RIGAR « Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud... » Op.cit. p19.

⁴ Ibid. p20.

⁵ Nassira El BOUHASSANI « La stratégie d'ouverture des banques marocaines sur L'Afrique : contexte, bilan et perspectives » op.cit. p.67.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا -بنك أوف أفريقيا- أصبحت على الصعيد الدولي ثاني مجموعة بنكية من حيث مجالها الجغرافي في إفريقيا بتواجدها في 20 بلدا،¹ ومغطية أربع مناطق من بين الخمس مناطق الاقتصادية الرئيسية في القارة السمراء.² باعتباره البنك المغربي الوحيد الذي يعمل ويستثمر في المناطق الإفريقية الناطقة بالفرنسية والإنجليزية معا.³

باختصار يمكننا القول بأن البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا هو البنك الوحيد الذي استهدف دول إفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، كما جاء ذلك على لسان السيد "عثمان بنجلون" حيث قال: "في الواقع نحن البنك المغربي الوحيد الذي يتواجد في منطقة إفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، وبالتحديد في كينيا وغانا وأوغندا وتنزانيا، وحاضر أيضا في بلد واحد جدا هو إثيوبيا".⁴

ثالثا: البنك المركزي الشعبي

يعود تاريخ اللمسات الأولى للبنك المركزي الشعبي إلى أوائل التسعينيات، مع افتتاح فروع لمجموعة البنوك الشعبية في غينيا وجمهورية إفريقيا الوسطى بنسبة 62.5% و 53.9% على التوالي.⁵

كما يراقب البنك المركزي الشعبي منذ 20 سنة كلا من البنك الشعبي المغربي-الوسط إفريقي والبنك الشعبي المغربي-الغيني، اللذين يملك فيهما حصصا بلغت 62.5% و 53.9%

¹ انظر الملحق رقم 02 ص 418.

² انظر: كلمة الرئيس المدير العام للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا السيد "عثمان بنجلون" بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرينية لخصوصية البنك. على الموقع الرسمي للبنك.

<https://www.bmcebank.ma/ar/>

تاريخ الزيارة 2020/01/23.

³ Nassira El BOUHASSANI, « La stratégie d'ouverture des banques marocaines sur L'Afrique : contexte, bilan et perspectives » op.cit. p.67.

⁴ Interview avec othmane benjelloun PDG de la BMCE BANK.

Dossier spécial Maroc -Afrique : « Benjelloun : Notre objectif est le développement de notre continent », l'economiste.com. Date de visite : 24/01/2020

<https://www.leconomiste.com/article/923251-benjelloun-notre-objectif-est-le-d-veloppement-de-notre-continent>

⁵ Nassira El BOUHASSANI, op.cit. p.67.

على التوالي. وفي دجنبر 2010، أنهى تجمع كل من مجموعتي التجاري وفا بنك والبنك الشعبي (67% و 33%) شراء 80% من "BNP-Paribas Mauritanie".¹

وفي يونيو 2012 قام البنك المركزي الشعبي بعملية كبيرة في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا من خلال السيطرة على شبكة البنوك الأطلسية، التي أنشئت في سبع دول في هذه المنطقة، حسب ما ورد على لسان المدير العام للبنك السيد "محمد بنشعبون"،² حيث تم التوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية مع مجموعة "أتلانتيك المالية Atlantic Financial Group"، -التي تأسست بموجب القانون الإفواري-، بهدف تطوير الأنشطة المصرفية في سبع بلدان إفريقية ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الكوت ديفوار، السنغال، بنين، طوغو، بوركينا فاسو، مالي والنيجر).³

هكذا مثلت هذه الشراكة إرادة المجموعة المصرفية المغربية في تحديد مناطق الانتشار في دول إفريقيا جنوب الصحراء، توجت بإنشاء "البنك الأطلسي الدولي Atlantic Bank International".⁴

وبهذا تتوفر مجموعة البنك المركزي الشعبي على 16 فرعا في 12 بلدا إفريقيا جنوب الصحراء من بينها: بنين، بوركينا فاسو، الطوغو، السنغال، غينيا بيساو، الكوت ديفوار، ومالي والنيجر.

¹ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية/ العدد 28 غشت 2015، ص 10.

² Interview avec Mohamed Benchaaboun, PDG de la PCB.

Dossier spécial Maroc –Afrique : « Benchaaboun : l'Afrique présente des opportunités qui ne demande qu'à être saisies ». L'economiste.com. Date de visite : 24/01/2020.

<https://www.leconomiste.com/article/923271-bencha-boun-l-afrique-pr-sente-des-opportunit-s-qui-ne-demandent-qu-tre-saisies>

³ Nassira El BOUHASSANI, « La stratégie d'ouverture des banques marocaines sur L'Afrique : contexte, bilan et perspectives » op.cit. p.67.

⁴ Ibid. p.68.

لقد عززت عمليات الاندماج والشراء التي عرفها القطاع المصرفي والبنكي، استعداد المصارف المغربية لتدويل هذه العملية؛ خاصة وأن هذه الدينامية تحركها أيضا سياسات الخصوصية وتدابير إلغاء القيود وإعادة الهيكلة في القطاع المصرفي الإفريقي، الذي أصبح مرحبا بما فيه الكفاية لاجتذاب المصارف المغربية.

ولعل من العوامل التي ساعدت في الحضور الوزان للمصارف والأبنك المغربية في القارة الإفريقية استراتيجية الانفتاح التي انتهجتها المملكة تجاه محيطها الإفريقي، انطلاقا من عدة مرتكزات يأتي في طليعتها الاقتصاد؛ فقد حرص الملك "محمد السادس" خلال جولاته الإفريقية المتعددة والمتكررة لعدد من الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة على اصطحاب وفود اقتصادية من رجال الأعمال ومدراء البنوك بغرض نسج علاقات شراكة وتعاون مع الفاعلين البنكيين المحليين في هذه الدول، وبالتالي فإن الإرادة السياسية للرباط في تعميق حضور المغرب اقتصاديا في إفريقيا أسهمت وسهلت اندماج الأبنك المغربية في السوق المصرفية الإفريقية.¹ تجدر الإشارة إلى أن استثمارات المقاولات الخاصة المغربية في إفريقيا لا تقتصر فقط على العمليات التي تقوم بها المجموعات الكبرى؛ حيث أنه يمكن الوقوف على العديد من الفاعلين الآخرين النشيطين في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مثل:

مجموعة الأنابيب والبصص والأشغال (CCGT) التي قامت بإنجاز مشروع تطوير محيط فلاحي بغينيا بمبلغ قدره سبعين مليون درهم، وفي السنغال قامت المجموعة بإنجاز أكبر مشروع طرقي عام في البلاد والمتمثل في إنجاز 230 كيلومتر من الطرق، كما نجحت المجموعة في إنجاز العديد من المشاريع في غينيا بعد 12 سنة من تواجدها بهذا البلد، وكذلك في السيراليون وغينيا بيساو.²

¹ عبد المالك بلعربي "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا: قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10-يونيو 2016، ص46. ص47.

² Sidi Mohamed RIGAR « Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ? », op.cit. p26.p27.

مجموعة "الضحى"، مجموعة "جيت سكن" المستثمرين في مجال البناء بدول إفريقيا جنوب الصحراء، أيضا مختبر "SOTHEMA" الذي خصص استثمارات مهمة لبناء وحدات لتصنيع الأدوية؛ وغيرها من المقاولات المغربية الخاصة التي اتجهت للاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء.

الفرع الثالث: المقاولات المغربية العمومية وشبه العمومية

في إطار الدبلوماسية الاقتصادية التي نهجها المغرب اتجاه الدول الإفريقية، عملت العديد من المؤسسات في مختلف القطاعات على تطوير ودعم السياسة الاقتصادية الإفريقية للمغرب، من بينها القطاع العام الذي لعب أدوارا هامة في تعزيز الاستثمارات المغربية بإفريقيا، سواء من خلال المقاولات العمومية أو شبه العمومية، ومن أبرز هذه المقاولات نجد: قطاع النقل من خلال الخطوط الجوية الملكية المغربية؛ قطاع الاتصالات (اتصالات المغرب)، وأيضا قطاع الماء والكهرباء.

أولا: الخطوط الملكية المغربية (RAM)

فيما يخص النقل الجوي، تتوفر "الخطوط الملكية المغربية" على استثمارات مهمة بالقارة الإفريقية؛ حيث دخلت إلى السنغال بعد إفلاس شركة الطيران السنغالية (AIR SENEGAL)، وقامت بتأسيس شركة جديدة (AIR SENEGAL INTERNATIONAL) بشراكة مع الحكومة السنغالية، التي تملك فيها الخطوط الملكية المغربية نسبة 51% من رأسمالها.¹ كما تمكنت شركة (RAM) من تطوير شبكة خدماتها الإفريقية، إذ انتقلت من ست وجهات سنة 2003 إلى 22 وجهة سنة 2010 لتصل إلى ثلاثين وجهة سنة 2014. وهذه الوجهات الثلاثون مرتبطة بخمس وأربعين وجهة أخرى خارج إفريقيا، ما يجعل المغرب (مطار

¹ Abdelhak Janati-Idrissi, « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », op.cit. p 196.

الدار البيضاء الدولي) مركزا جويا بين إفريقيا وبقية العالم، ومنصة النقل الإفريقية الأولى بين إفريقيا وأوروبا.¹

علاوة عن ذلك، وقعت شركة (RAM) مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) بروتوكول من أجل إنشاء شركة جوية على الصعيد الإقليمي باسم "سيماك الجوية"، هذه الدينامية أتمت سياسة تحرير قطاع النقل الجوي، وجعلت المغرب همزة وصل بين كل من إفريقيا وأوروبا من جهة وبين آسيا والشرق الأوسط من جهة أخرى. واعتمدت شركة الخطوط الملكية المغربية خلال السنوات العشر الأخيرة على سياسة استراتيجية توسعية متمحورة أساسا حول بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما ساعدها على توسيع شبكتها بشكل ملحوظ في إفريقيا؛ فهي تغطي كلا من غرب إفريقيا ووسطها.²

ثانيا: قطاع الماء والكهرباء

يتموقع المكتب الوطني لتوزيع الكهرباء في إفريقيا في خمسة عشر دولة باعتباره فاعلا مهما لتزويد العديد من المناطق الإفريقية بالكهرباء، أهمها السنغال التي حصل المكتب الوطني للكهرباء فيها على عقد امتياز لمدة 25 سنة يقوم بموجبه بربط أقاليم "سان لويس" و "داغانا" و "بودور" بشبكة الكهرباء. وفي سنة 2008، باشر المكتب تأسيس فرع برأسمال قدره 28 مليون درهم تحت تسمية "المكتب الوطني للكهرباء السنغال".³

أما فيما يخص قطاع الماء والصرف الصحي، فإنه بفضل الانخراط القوي للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب في الاستراتيجية الوطنية التي جعلت من إفريقيا أولوية استراتيجية، فقد أكد السيد المدير العام للمكتب على أن هذا الأخير قد أسس لشراكات مستدامة ومهيكلية

¹ "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة"، مرجع سابق، ص 21.

² علي بوجي "الالتزام المغربي في القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 113.

³ "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة"، مرجع سابق، ص 21.

مع عدة مؤسسات مائية بالقارة الإفريقية، مبنية على قيم التعاون جنوب-جنوب، والتضامن والتنمية البشرية.¹

وقد انتخب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب المغربي في 20 فبراير 2016 بنيروبي رئيسا للجمعية الإفريقية للماء،² وذلك خلال الجمع العام الثامن عشر للجمعية. كما تم انتخابه لولاية ثانية ببيماكو (2020/2018) خلال انعقاد الجمع العام التاسع عشر للجمعية، الأمر الذي يعتبر بمثابة إنجاز للمملكة المغربية في إفريقيا.

ثالثا: قطاع الاتصالات:

فيما يتعلق بقطاع الاتصالات، تتواجد مجموعة "اتصالات المغرب" بموريتانيا منذ 2001 عبر شركة "موريتيل" التي تمتلك 41.2% منها. كما سجلت المجموعة دخولها إلى بوركينا فاسو عن طريق شراء 51% من رأسمال شركة "أوناتيل" في دجنبر 2006، و 51% من أسهم غابون تيليكوم" في فبراير 2007؛ وبعد ذلك 51% من رأسمال "صوتيلما" بمالي في يوليوز 2009.³ وفي عام 2014 حصلت الشركة عبر ممتلكها الجديد شركة اتصالات الإماراتية (53% من رأس المال مقابل 30% للدولة المغربية) على ستة فروع في إفريقيا جنوب الصحراء - بنين، ساحل العاج، الغابون، النيجر، إفريقيا الوسطى والتوغو -.

وفي سياق انخراط جميع المؤسسات والشركات المغربية العمومية والخاصة، في الانفتاح على إفريقيا، فقد أكد "مصطفى التراب"، مدير مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، أن شركته

¹ مناظرة الجمعية الإفريقية للماء بالصخيرات، منشور على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية، بتاريخ 14 فبراير 2017. على الرابط: <http://www.maroc.ma/ar/node/37063> _ تاريخ الزيارة: 2020/01/25

² الجمعية الإفريقية للماء أنشئت سنة 1980، وهي عبارة عن شبكة تتكون من مئة شركة عضو موزعة على مجموع القارة الإفريقية، وتروم تحسين أداء شركات توزيع الماء والصرف الصحي في القارة الإفريقية. كما تساهم في التأثير على السياسات ذات الصلة بالقطاع في إفريقيا، ومواكبة الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف التي حددها المنتظم الدولي لتعزيز ولوج الساكنة واستفادتها من المياه وخدمات الصرف الصحي.

³ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية/ العدد 28 غشت 2015، ص 10.

بدأت تستثمر بشكل أكبر في إفريقيا، حيث أنه في الماضي، كان الإنتاج الفائض فقط يذهب إلى إفريقيا، أما الآن "فنحن نكرس إنتاجنا إلى السوق الإفريقية"، وفق تعبيره.¹

هذا الاهتمام المتنامي للشركات والمقاولات المغربية سواء الخاصة أو العمومية وشبه العمومية، جاء للبرهنة على ضرورة منح المستثمرين المغاربة لأسواق بديلة؛ والتي تكون بمثابة قاعدة خلفية لمجابهة شدة المنافسة على الأسواق التقليدية، وذلك بحضور الرأسمال المغربي الوازن في المشاريع والأوراش الكبرى المفتوحة في إفريقيا.²

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية

أصبح يعرف عمل الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية بالدبلوماسية الموازية، إلى جانب دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد. مجال الدبلوماسية الموازية هذا لم يعد مقتصرًا على القضايا الوطنية، بل توسع ليشمل مختلف مجالات التعاون الدولي، غير أنه بالرغم من التطور الذي شهده دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية المغربية، فإن الممارسة العملية توضح لنا الانخراط الفعال لهذه الدبلوماسية الموازية في قضايا معينة على رأسها قضية الوحدة الترابية، بينما نجد دورها محدود في مجال السياسة الخارجية المغربية الإفريقية.

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، (الفرع الأول) سيتم التطرق فيه لدور مؤسسات المجتمع المدني)، بينما (الفرع الثاني) لدور الأحزاب السياسية.

¹ محمد بن محمد العلوي "أفريقيا أولوية استراتيجية على الأجندة المغربية" جريدة العرب، عدد 9926، السبت 23 ماي 2015، ص 6.

² Sidi Mohamed RIGAR « Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ? », op.cit. p 27.

الفرع الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة المغربية تجاه إفريقيا

لقد انفتح المغرب على مؤسسات المجتمع المدني منذ تسعينيات القرن الماضي بفعل التحولات الدولية المرتبطة بإرساء دعائم الديمقراطية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان؛ وما يبرز هذا الانفتاح على هاته الهيئات هو عدد الجمعيات وباقي الفعاليات الأخرى التي تتزايد بشكل كبير من حين لآخر وقيامها بأدوار طلائعية لتلبية حاجيات المواطنين وخدمة قضاياهم.¹

وتظهر علاقة المجتمع المدني بالسياسة الخارجية في المغرب من خلال الجماعات الضاغطة، التي غالبا ما تتكون من جماعات مهنية تسعى إلى الدفاع عن مصالحها من خلال الضغط على الدبلوماسية الرسمية، ولعل أبرزها "الاتحاد العام لمقاولات المغرب"، الذي تم التطرق سابقا إلى الدور الذي يقوم به من أجل مواكبة الملك في زيارته إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، وكذا مواكبة القطاع الخاص المغربي بنفس المنطقة، فضلا عن المجلس الوطني للتجارة الخارجية الذي هو عبارة عن مرصد أو مركز لمد الفاعلين الاقتصاديين بتحليلات حول التجارة الخارجية، والسياسة التجارية المغربية اتجاه إفريقيا بصفة خاصة.

فالمجتمع المدني أصبح يلعب دورا هاما في مجال الدبلوماسية الموازية، وترتكز هذه الأهمية في كون دبلوماسية المجتمع المدني عبارة عن قناة للتواصل مع مختلف مصادر معطيات الشيء الذي يكسب تقارير المجتمع المدني مصداقية لدى جل الأوساط الرسمية وغير الرسمية سواء في الداخل أو في الخارج، مما يتيح له كسب ثقة جميع الأطراف، كما أن دقة المعطيات التي تتوفر لدى مؤسسات المجتمع المدني، غالبا ما تجعل منها الجهة المفترضة التي تلجأ إليها الأطراف الخارجية لأخذ المعطيات حول بلد ما.²

ونظرا لهذه الأهمية التي تبوأها المجتمع المدني في مجال السياسة الخارجية، فقد نص الدستور المغربي على مساهمة الجمعيات المدنية المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة

¹ محمد لكريني، "رهانات المجتمع المدني في ضوء مستجدات دستور 2011"، مجلة المناظرة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 09 مارس 2015، ص 195.

² مصطفى رفاش، "السياسة الخارجية للمغرب من خلال الخطب والندوات"، مرجع سابق، ص 208.

والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه الجمعيات المهمة بقضايا تدبير الشأن العام أن تساهم في إطار الديمقراطية التشاركية خاصة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة ومختلف هياكل السلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات أن تعمل على تنظيم هذه المشاركة طبقا لشروط وكيفيات يحددها القانون.¹

ومن أهم مكونات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية التي تعد من الفاعلين الدبلوماسيين نظرا للدور الهام الذي تقوم به في العديد من المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، حقوق الإنسان...)، إلى جانب العديد من المؤسسات التي تختلف أهدافها باختلاف الغرض التي تم إنشاءها من أجله، ومن بين مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية بالدول الإفريقية "مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة" التي تم إنشاؤها بقرار من الملك "محمد السادس"،² وتتولى مهمة التنمية الاجتماعية لبلدان إفريقية صديقة بالدرجة الأولى.

ويعكس إنشاء هذه المؤسسة الأهمية التي يوليها المغرب للتنمية البشرية والاجتماعية للقارة الإفريقية، وجاء إنشاءها بعد ثلاث سنوات من إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى الوطني؛ وإذا كانت هذه الأخيرة تستهدف مواجهة العجز الاجتماعي المسجل على الصعيد الوطني، فإن المؤسسة العلوية للتنمية البشرية والمستدامة تهدف إلى التوعية والتعبئة وتقديم المساعدة في التعامل مع الإخفاقات الاجتماعية المسجلة في إفريقيا جنوب الصحراء.³

¹ يأتي هذا التصنيف -الأول في تاريخ التجارب الدستورية المغربية- في إطار السعي نحو إشراك منظمات ومؤسسات المجتمع المدني لما لها من قوة اقتراحية وفاعلية موازية ومكملة لأدوار الأجهزة الرسمية في تسيير وتدبير شؤون الدولة الداخلية بل وحتى الخارجية، ما دام أن النص الدستوري لم يقتصر فقط على سياسات معينة بقدر ما جاء بصيغة عامة.

انظر: -أحمد المرابطي "صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية على ضوء الدستور الجديد"، مجلة وجهة نظر، العدد 51 شتاء 2012، السنة السادسة عشر، ص 46.

-إبراهيم السهول "المجتمع المدني في المغرب من الوجود في دستور 2011... وسؤال ماذا بعد" في "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي"، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية 2017، ص. ص 177. 178.

² يحيى أبو الفرج "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 206.

³ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي..."، مرجع سابق، ص 366.

الفرع الثاني: مدى مساهمة الأحزاب السياسية في السياسة المغربية الإفريقية

بالرغم من التطور الذي شهدته مشاركة الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية المغربية في السنوات الأخيرة، حيث تضمن الدستور المغربي لسنة 2011 الدور المنوط بالأحزاب في مجال المشاركة في بلورة السياسات العامة للبلاد، فإن دورها في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة المغربية الإفريقية بصفة خاصة لا زال يتسم بالمحدودية نتيجة تظافر عدة عوامل.

بناء على ما سبق، سيتم التطرق في هذا الفرع إلى دور الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية المغربية الإفريقية رغم محدوديته (الفقرة الأولى)، وذلك قبل التطرق لأسباب المحدودية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دور الأحزاب السياسية

إن مفهوم الأحزاب السياسية حسب علم الاجتماع السياسي، هي مجموعة منظمة من الناس تشترك فيما بينها في مجموعة من المبادئ والأهداف والمصالح المختلفة المشتركة، تسعى لتحقيق المشاركة الفعلية والحقيقية في الحكم، ومن ثم وضع مبادئها وأهدافها موضع التنفيذ.¹ فالأحزاب السياسية تمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهي التي تتولى تحويل الفكر الاجتماعي وترجمته إلى سلوك سياسي ملموس، حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها.²

انطلاقاً من هذا التعريف، يتضح بأن الأحزاب السياسية تلعب دوراً جدياً مهم في إعداد السياسات العامة للدولة، وهذا لا ينفي الدور الذي يمكن أن تضطلع به على مستوى السياسة الخارجية، حيث يمكن أن تساهم بشكل كبير في عملية صنع السياسة الخارجية وتدبير الشؤون الدبلوماسية في الدول الديمقراطية-، إما بشكل مباشر من خلال مشاركتها في الحكومة عبر

¹ سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 194.

² عبد الغني برادة، "موقف الأحزاب السياسية من المسألة الديمقراطية: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجاً"، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، 2005، ص 05.

آلية التناوب التي أصبحت ثابتاً من ثوابت الحياة السياسية الديمقراطية، وإما بشكل غير مباشر من خلال ممارسة معارضة جادة وفعالة قائمة على رؤية سياسية واضحة وبرنامج واقعي هدفه خدمة المصلحة الوطنية، أو عبر ما بات يعرف بالدبلوماسية الموازية.¹

غير أنه بالنسبة للأحزاب السياسية المغربية فإن معظمها لم تعبر عن موقف سياسي واضح فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للمغرب سواء اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء أو اتجاه منطقة أخرى، حيث ظل ينظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها من مشمولات الملك، ليقصر دورها في كثير من الأحيان على تفسير وشرح الطرح المغربي الرسمي حول القضية الوطنية، وتنفيذ بعض جوانب السياسة الخارجية المعدة سلفاً من قبل المؤسسة الملكية.² علاوة عن عدم إسناد وزارة الشؤون الخارجية والتعاون للأحزاب المشاركة في الحكومات، مقابل تعيين شخصيات مستقلة وغير حزبية على رأس الدبلوماسية المغربية نظراً لإدراج هذه الوزارة ضمن ما يصطلح عليه بوزارات السيادة،³ رغم أن السيادة لا تكون إلا للأمة حسب منطوق المادة الثانية من الوثيقة الدستورية لسنة 2011.⁴

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه من خلال دستور 2011، يتضح بأنه تم التنصيص على دور الأحزاب في مجال السياسة الخارجية باعتبارها الأداة التي تعمل على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم من الناحية السياسية، وكذا تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، بالإضافة إلى التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في نطاق المؤسسات الدستورية.⁵ فالملاحظ أن دستور 2011 منح للأحزاب السياسية حق المشاركة في السياسات العامة للبلاد وذلك راجع لأمرين اثنين:⁶

¹ سعيد الصديقي "دور الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغربي" في "دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، طبعة 2008، ص 65.

² بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..."، مرجع سابق، ص 95.

³ عبد الإله الشباكي، "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية" مرجع سابق، ص 54.

⁴ أحمد المرابطي "صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية على ضوء الدستور الجديد"، مجلة وجهة نظر، العدد 51 شتاء 2012، السنة السادسة عشر، ص 46.

⁵ انظر الفصل السابع من دستور 2011.

⁶ فاطمة الليلي، "مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة..."، مرجع سابق، ص 54.

أولهما: يتمثل في اقتناع المؤسسات الرسمية وعلى رأسها المؤسسة الملكية، بضرورة تبني مقاربة تشاركية في مجال السياسة الخارجية، تماشيا مع المتغيرات الداخلية والدولية، التي يستحيل معها استمرار المقاربة الأحادية للسياسة الخارجية.

ثانيهما: أن الأحزاب السياسية أضحت تحاول جاهدة أن تبحث لنفسها عن موطئ قدم في تدبير السياسات العمومية بشكل إيجابي، حتى لا يقتصر دورها على تعبئة الجماهير، وهو ما أصبح يقتضي منها وضع استراتيجية واضحة المعالم والأهداف. وهذا ما أكد عليه الملك "محمد السادس" حينما اعتبر بأن: "دستور 2011، بصفته دستورا متقدما من الجيل الجديد للدساتير، فإن الأمر بالمقابل يستلزم جيلا جديدا من النخب المؤهلة، المتشبعة بثقافة وأخلاقيات سياسية جديدة، قوامها التحلي بروح الغيرة الوطنية، والمواطنة الملتزمة، والمسؤولية العالية، وخدمة الصالح العام".¹

لهذا أضحت الأحزاب السياسية بالمغرب تعيش مرحلة تغيير مهم، فقد تحولت إلى مكان لفرز الأفكار والبرامج الساعية إلى مسايرة التطور الذي يعيشه الداخل والخارجي.² وهنا لا بد من بيان الدور الكبير الذي أصبحت تحظى به الأحزاب في بلورة السياسات العامة، والسياسة الخارجية بوجه خاص، حيث أسندت مهام تسيير وزارة الشؤون الخارجية لأشخاص تنتمي لأحزاب سياسية، وبالتالي مشاركة هذه الأخيرة في صنع السياسة الخارجية المغربية الإفريقية. ومن جهة أخرى تحتل لجان العلاقات الخارجية داخل الأحزاب مكانة أساسية في تتبع ومواكبة مسار القضايا والمصالح الوطنية وتفاعلاتها على الصعيد الدولي والإقليمي، أو من الفرق البرلمانية بمجلسي البرلمان.

بناء على ما سبق، يتضح بأنه رغم التطور الذي عرفته مساهمة الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية المغربية، فإنه من ناحية الممارسة هناك محدودية وضعف مشاركة الأحزاب سواء في صنع السياسة الخارجية أو المساهمة في تدبير الملفات الاستراتيجية، بما في ذلك ملف العلاقات المغربية الإفريقية التي أضحت من أهم دوائر السياسة الخارجية المغربية في

¹ انظر: خطاب الملك "محمد السادس" بمناسبة عيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2011، مرجع سابق

² فاطمة الليلي، "مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة..."، مرجع سابق، ص 54.

السنوات الأخيرة. فما هي الأسباب الكامنة وراء ضعف ومحدودية مشاركة الأحزاب في صنع السياسة الخارجية المغربية بصفة عامة، والسياسة المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة؟

الفقرة الثانية: أسباب محدودية دور الأحزاب في العلاقات المغربية الإفريقية

إن العوامل التي أضعفت دور الأحزاب السياسية المغربية في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة، ومشاركتهم في بلورة السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة، هي نفسها العوامل التي أضعفت من مساهمة هذه الأحزاب في إعداد السياسات العامة للبلاد، ويمكن إجمالها فيما يلي:

✓ إن معظم الأحزاب السياسية يبقى هاجسها الأول هو المساهمة في تدبير الملفات الداخلية للبلاد، وانشغالها بالهواجس السياسية والانتخابية ولا تعير اهتماما للملفات الخارجية، ويظهر ذلك جليا في مناسبة الحملات الانتخابية، حيث تخلو برامجها الانتخابية من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية استنادا إلى أن بلورة وصناعة السياسة الخارجية هي من صلاحيات المؤسسة الملكية بصفة خاصة.

✓ إيمان الأحزاب السياسية أن بلورة وتنفيذ السياسة الخارجية هي من صلاحيات المؤسسة الملكية باعتبارها تدخل ضمن "المجال المحفوظ" للملك بصفة خاصة، والمؤسسات الرسمية الأخرى بصفة عامة، وبالتالي لا سبيل لتناولها داخل برامجها. أو بعبارة أخرى استمرارية مركزية صنع السياسة الخارجية، فالملك يظل هو الفاعل الدبلوماسي الرئيسي، ولا أدل على ذلك البرنامج الحكومي الذي تقدمت به الحكومة في أبريل 2017، والذي تضمن عبارة " مواكبة السياسة الإفريقية للملك".

✓ الاعتقاد أن مجال السياسة الخارجية حكر على فئة محددة من المجتمع، وهي الفئة المثقفة دون بقية شرائح المجتمع.

✓ طبيعة السياسة الخارجية.

✓ قلة التجربة وضعف التكوين.

هذه العوامل ساهمت بدرجات متفاوتة في عدم إدراج الأحزاب السياسية للجانب الخاص بالسياسة الخارجية للمملكة اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء ضمن هياكلها الداخلية، وغيبت أي تصور خاص بالموضوع، ورغم ذلك فإن توجهها يبقى في اتجاه تأييد ومباركة التوجهات الملكية في هذا المجال.

خلاصة القسم الأول

في ختام هذا القسم الذي تناول بالبحث والتحليل الأسس المتحركة في سياسة المغرب الخارجية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن القول بأن هذه السياسة تستند إلى مجموعة من العوامل والمحددات سواء الثابتة أو المتغيرة وهي عوامل تتفاعل في تحديد مختلف أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

ويختلف الوزن النسبي لأي من هذه المحددات في تحديد السياسة الإفريقية للمغرب باختلاف الظروف التي في ظلها تكون بعض المحددات أكثر أهمية.

فعلى مستوى الإطار العام للسياسة الخارجية المغربية، تبين أنه رغم العوامل الثابتة المتحركة في صناعتها بشكل عام، فإن المحددات المتغيرة تبقى هي أهم المحددات في صنع السياسة المغربية الإفريقية في السنوات الأخيرة، ومن أبرز العوامل التي عرفت تطورا ملحوظا العامل الاقتصادي الذي احتل موقعا متقدما في التأثير على سياسة المغرب تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، في إطار تبني سياسة التعاون جنوب-جنوب.

أما على مستوى الفاعلين في رسم وصنع توجهات السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، فيمكن القول أن السياسة الإفريقية للمملكة المغربية شهدت خلال السنوات الأخيرة، انخراطا متزايدا لفاعلين جدد إلى جانب الفاعلين الرسميين، وهو ما أعطى للعمل الدبلوماسي المغربي اتجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء زخما جديدا لاسيما على المستوى الاقتصادي.

القسم الثاني: تجليات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

إذا كانت السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تتبنى على مجموعة من الأسس والمحددات، فإن هذه السياسة استطاعت وبشكل قوي الحفاظ على علاقات متميزة مع معظم الدول الإفريقية رغم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، ولا شك أن تحولا واضحا قد حصل في علاقة المغرب بمحيطه الإفريقي الذي شهد اهتماما ملحوظا خلال السنوات الأخيرة؛ حيث وضعت الدبلوماسية المغربية نصب عينها هدفا استراتيجيا مكنها من استعادة موقعها الحقيقي، تمثل في الرقي بالتعاون بين الدول الإفريقية إلى مستوى شراكة حقيقية وتضامنية، وذلك في إطار مقارنة جديدة للتنمية.

وفي هذا السياق اندرجت الزيارات المتعددة التي قام بها الملك "محمد السادس" للعديد من الدول الإفريقية؛ حيث خلقت هذه الزيارات دينامية جديدة في العلاقات مع هذه الدول، وأعطت دفعة قوية للتعاون بين دول الجنوب الذي شكل خيارا استراتيجيا للمملكة. وقد توجت هذه الزيارات بسلسلة من اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف،¹ أساسا مع الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية في غرب ووسط إفريقيا، والمنظمات الجهوية: خاصة تجمع دول الساحل والصحراء، بالإضافة إلى الانفتاح على الدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية.

كما عمل على المساهمة في تدبير الكثير من الأزمات وتعزيز السلم والأمن الدوليين في عدد من مناطق التوتر داخل القارة، سواء من خلال مبادرات انفرادية، أو من داخل الأمم المتحدة عبر المشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام داخل أفريقيا.²

وقد تميزت الاستراتيجية الإفريقية الجديدة للمغرب بتناسقها مع الأولويات الوطنية، فهي نموذج جديد للتعاون يركز على شراكات "رابح-رابح" في قطاعات استراتيجية تعزز التنمية البشرية والتحول البنوي للاقتصادات الشريكة في إفريقيا. وتجلى ذلك بوضوح في

¹ حسني محمد حسن " التوجهات الأفريقية للسياسة الخارجية المغربية" مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن والثلاثون 2013، ص98.

² إدريس لكريني "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات" مرجع سابق، ص 222.

خطاب الملك "محمد السادس" بمناسبة الاحتفال في 20 غشت 2017 بالذكرى 64 لثورة الملك والشعب: "...فتوجه المغرب إلى إفريقيا، لن يغير من مواقفنا، ولن يكون على حساب الأسبقيات الوطنية؛ بل سيشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وسيساهم في تعزيز العلاقات مع العمق الإفريقي".¹

من هذا المنطلق يمكننا رصد مجالين هامين من مجالات التحرك الدبلوماسي المغربي على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، ونقصد به المستوى الأول وللمغرب تجربة مهمة تتمثل في الحضور العسكري المغربي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف في إطار هيئة الأمم المتحدة. وحضور ثان بدا أكثر قوة في السنوات الأخيرة ويتعلق الأمر بالدبلوماسية الاقتصادية والتي لها حضور قوي في ظل التكتلات والرهانات الكبرى المطروحة اليوم.² غير أن إعادة رسم وتحديد أهداف الدبلوماسية المغربية اتجاه الفضاء الإفريقي، أصبحت ذات أهمية قصوى في بعدها الاقتصادي، وذلك للمكانة التي أصبحت تحتلها القارة الإفريقية في مجال المنافسة الاقتصادية العالمية، ونظرا لما تزخر به من ثروات طبيعية مهمة للاقتصاد العالمي، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها في العقد الأخير.³

فلا يمكن فصل الأوضاع العامة في الدول المشكلة للعمق الاستراتيجي للمغرب عن تجاذبات وتأثيرات المنافسات والتدخلات الدولية التي تستهدف السيطرة على الموارد الهائلة التي يتوفر عليها هذا العمق، وسياسات صناعة التخلف الاجتماعي والاقتصادي. والظواهر المتعلقة بظهور الحركات "الإرهابية" في منطقة الصحراء الكبرى (القاعدة، داعش، بوكو حرام في كل من نيجيريا والنيجر والكامرون والتشاد...)،⁴ وتنامي الهجرة غير الشرعية، كل هذه

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص 12.

² محمد غربي "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية..."، مرجع سابق، ص 17.

³ لحسن الحسناوي "الدولة المغربية: وعلاقتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء" في "من يحكم المغرب...؟ الملكية وأثرها على الفعل العمومي"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 21-22/2012، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 108.

⁴ محمد الدكالي "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر) نحو مقاربة عامة"، مرجع سابق، ص 266.

المشكلات الخطيرة التي تهدد مجتمعات هذه البلدان وتفاقم معاناتها، ليس منفصل بعضها عن بعض، وليست منفصلة عن السياسة المغربية الموجهة للمنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المغربية تجاه إفريقيا توجت بمجموعة من الإنجازات المهمة خلال العشر سنوات الأخيرة، لعل أهمها: الانضمام إلى منظمة الاتحاد الإفريقي في بداية سنة 2017، والحصول على عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي في بداية عام 2018، وتقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بالإضافة إلى توسيع المشاريع الاستثمارية في العديد من الدول الإفريقية.¹

بناء على ما سبق سنخصص (الفصل الأول) من هذا القسم للحديث عن مظاهر التعاون والتفاعل بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء في الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في بعدها الإفريقي، على أن نعالج في (الفصل الثاني) التحديات التي تواجه المغرب في بعده الإفريقي وآفاق وآليات تفعيل هذه السياسة.

¹ سعيد الصديقي "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، مرجع سابق، ص6.

الفصل الأول: مظاهر التفاعل والتعاون بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء

انطلاقاً من إدراك المغرب لأهمية إفريقيا جنوب الصحراء في الساحة الدولية، باعتبارها قارة المستقبل، جاءت التوجهات الجديدة للدبلوماسية المغربية تجاه هذه الدائرة كتأكيد على هذه الأهمية، عبر تبني استراتيجية جديدة ومتنوعة ثنائية ومتعددة الأطراف، تهدف إلى الانخراط الفعال في مختلف قضايا القارة. هاته الاستراتيجية التي استطاع من خلالها المغرب لعب دور محوري، تتبني على مجموعة من الآليات المتمثلة أساساً في المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين في إفريقيا في ظل التغيرات التي شهدتها عمليات حفظ السلام في المنطقة، وكذا الدفاع عن المبادرات التي من شأنها تحقيق التنمية في إفريقيا، انطلاقاً من المقومات والقدرات الذاتية للقارة، وفي إطار التعاون جنوب-جنوب بعيداً عن منطق المساعدات الخارجية المشروطة والمجانية.

علاوة عن تبني دبلوماسية اقتصادية، حرص المغرب من خلالها على تعزيز وتطوير شراكاته مع عدد من الدول المؤثرة بالقارة سياسياً واقتصادياً، رغم غيابه سابقاً عن منظمة الاتحاد الإفريقي وهيكلها التنظيمية. ومنها تلك الدول المناوئة لوحدة الترابية، مثل: رواندا، كينيا، نيجيريا... وقد اتخذ الأمر أبعاداً متعددة ومتنوعة، وبالأخص على مستوى العلاقات البينية الثنائية، وهو الأساس والقاعدة للذان سهلاً انضمامه إلى التنظيم القاري "الاتحاد الإفريقي" عبر اتفاقيات ثنائية وجماعية، طالت مختلف المجالات. وسهلت انتخابه في مجلس السلم والأمن الإفريقي؛ مما سيتيح له المزيد من التنسيق السياسي الاستراتيجي مع بلدان القارة في مجال تسوية وحل عدد من القضايا الجيوستراتيجية في المنطقة بما في ذلك الدفاع عن مصالحه من موقع قوة لإيجاد حل لقضية الوحدة الترابية، خصوصاً وأن المجلس سبق له أن اتخذ قرارات معادية للمغرب لعدم تواجد هذا الأخير في الاتحاد الإفريقي.

على ضوء هذا التقديم، وارتباطاً بالمكانة التي أضحت تحتلها إفريقيا جنوب الصحراء في السياسة الخارجية المغربية، فإنني ارتأيت أنه من المناسب تخصيص هذا الفصل للحديث عن

التوجهات الجديدة في مظاهر التفاعل والتعاون بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال أفراد (المبحث الأول) لتناول التوجهات الجديدة على مستوى التفاعل المتعدد الأطراف بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، على أن أخصص (المبحث الثاني) لتناول التوجهات الجديدة على مستوى العلاقات الثنائية بين الجانبين.

المبحث الأول: التوجهات الجديدة على مستوى التفاعل المتعدد الأطراف بين المغرب وإفريقيا

لا شك أن التوجهات الجديدة للمغرب تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، تنبثق من مجموعة من التصورات، أهمها الانتماء العميق للقارة الإفريقية، وهذا المعطى مكن المغرب من أن يكون الدولة العربية التي صدرت دستورها بصفتها الإفريقية وتؤكد وتلتزم بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل والصحراء.

فإفريقيا جنوب الصحراء تحظى بمكانة متميزة في الأجندة الدبلوماسية للمغرب وسياسته الخارجية، حيث عرفت هذه السياسة دينامية جديدة قوامها الالتزام القوي بوحدة المصير أمام تحديات الأمن والتنمية وصولاً إلى شراكة استراتيجية حقيقية تخدم السلم والاستقرار وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التفاعل المتعدد الأطراف، سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة، أو الانخراط الفعال في مختلف التكتلات الإفريقية خاصة تجمع دول الساحل والصحراء، والمنظمة القارية "الاتحاد الإفريقي". ومن أجل تسليط مزيد من الضوء على هذا التفاعل المتعدد الأطراف في ظل التوجهات الجديدة للمغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، فسيتم تخصيص المطلب الأول من هذا المبحث لتناول التعاون على صعيد المنظمة الدولية والتعاون الثلاثي، على أن يتم أفراد (المطلب الثاني) من المبحث للحديث عن التوجهات الجديدة للمغرب على صعيد المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: التعاون على صعيد المنظمة الدولية العالمية والتعاون الثلاثي

وعيا بالتحوّلات التي تشهدها القارة الإفريقية، انخرط المغرب في دبلوماسية نشطة، موجهة أساسا نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء، تتوي الاعتراف بها على المدى الطويل كقوة إفريقية، سواء في هويتها الخاصة أو في مجال عملها، وذلك من خلال تكثيف الزيارات والمبادرات التي من شأنها تنمية وحفظ السلم بالدول الإفريقية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، وتقوية التعاون الثلاثي الأطراف.

وبناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سيخصص (الفرع الأول) للحديث عن انعكاس التوجهات الجديدة للمغرب على تفاعله مع دول إفريقيا جنوب الصحراء داخل منظمة الأمم المتحدة، على أن يخصص (الفرع الثاني) للتعاون الثلاثي باعتباره آلية للتعاون المغربي الإفريقي.

الفرع الأول: انعكاس التوجهات الجديدة على التفاعل بين المغرب وإفريقيا في منظمة الأمم المتحدة

يشكل التعاون بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء في إطار منظمة الأمم المتحدة، أحد أهم أشكال التعاون التي اهتم بها المغرب سواء من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلام، أو عبر دعم المغرب للمبادرات الخاصة بإفريقيا من خلال الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، غير أنه في ظل المتغيرات والمستجدات التي شهدتها الساحة الإفريقية والدولية على حد سواء، وفي إطار الاستراتيجية الجديدة التي انتهجها المغرب اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، سيشهد هذا الشكل من التعاون تطورا ملحوظا.

من هذا المنطلق سيتناول هذا الفرع في فقرتين مسألة انعكاس التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية على التفاعل والتعاون بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء في إطار منظمة الأمم المتحدة، حيث سيتم تخصيص (الفقرة الأولى) للمشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام الأممية في ظل المستجدات والمتغيرات التي شهدتها هاته الأخيرة، في حين سيتم

التطرق في (الفقرة الثانية) إلى الدور الذي يلعبه المغرب في دعم المبادرات الخاصة بإفريقيا من خلال الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

الفقرة الأولى: مشاركة المغرب في عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا

أضحت إفريقيا جنوب الصحراء إحدى أهم وأكثر الساحات الإقليمية توترا بعد الاستقلال السياسي الشكلي للقارة الإفريقية؛ حيث حاولت القوى الاستعمارية الإبقاء على روابط التبعية بينها وبين الدول الإفريقية، خصوصا على المستوى الاقتصادي، والذي ساهم في إذكاء النعرات القبلية والمشاكل الحدودية وانتشار الحروب الأهلية،¹ والنزاعات المسلحة الدامية، والاضطرابات السياسية والتخلف، والأزمات الاقتصادية، والمجاعات، والأمراض، الفقر... وكلها تحديات ترمز إلى مظاهر القارة البائسة.² في ظل هذه الظروف تزايدت مطالب المجتمع الدولي بإرساء السلم والأمن الدوليين على مستوى إفريقيا. ولما كان حفظ السلم الدولي من أهم مقاصد منظمة الأمم المتحدة، فقد قامت هذه الأخيرة بتنظيم العديد من المبادرات لحفظ السلام في إفريقيا. إلا أن التطور الذي شهدته النزاعات والصراعات المسلحة في الآونة الأخيرة، شكل عائقا وتحديا لبعثات حفظ السلام في إفريقيا جنوب الصحراء. مما أدى إلى عدم استطاعتها مواكبة مختلف المتطلبات لحفظ السلام في المنطقة وقوض قدرتها على تنفيذ مهامها وولاياتها. فغالبا ما تكون الحلول السياسية غائبة، وتفتقر البعثات أحيانا إلى الأفراد والمعدات لمواجهة مختلف

¹ سالم محمد سالم: "المساعي الحميدة ودورها في حل المنازعات الإفريقية (موريتانيا والسنغال نموذجا)، مداخلة ضمن أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بنواكشوط، جامعة "أرثوا مرسيتا"، تحت عنوان التسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALD، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 49، 2004، ص14.13.

² نجم الدين محمد عبد الله السنوسي، "دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 27، يناير-مارس 2016، ص 73.

التحديات، وأيضا المساهمة في سلام مستدام وطويل الأمد،¹ كما يتعرضون لتهديد الجماعات المسلحة والمجرمين والإرهابيين الذين يمتلكون أسلحة حديثة وقوية.²

في هذا الإطار عملت الأمم المتحدة على التصدي لهذه التحديات، ووطرت عمليات حفظ السلام التابعة لها، باعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين العسكريين والشرطة والمدنيين للتدخل في مجالات متنوعة، مثل: حماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما ركزت جهودها على ثلاثة مجالات: أولا، إعادة تركيز حفظ السلام بتوقعات واقعية. ثانيا، جعل بعثات حفظ السلام أقوى وأكثر أمانا. ثالثا، حشد المزيد من الدعم للحلول السياسية، وتجهيز قوات حفظ السلام وتدريبها جيدا.³

علاوة على ذلك، أنشأ الأمين العام في 31 أكتوبر عام 2014 "بان كي مون"، آنذاك، لجنة مستقلة رفيعة المستوى بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تتألف من 17 عضوا، مهمتها إجراء تقييم شامل لحالة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، وفق الاحتياجات الناشئة.⁴ وبناء على التقرير الصادر عن اللجنة، أطلق الأمين العام "أنطونيو غوتيريس" سنة 2018، نداء "العمل من أجل حفظ السلام" (A4P)، وهي مبادرة جديدة تهدف إلى تعبئة جميع الشركاء والدول الأعضاء لدعم عمليات حفظ السلام الأممية من أجل مواجهة مختلف التحديات،⁵ وتجديد الالتزام السياسي المتبادل بعمليات حفظ السلام. وقد دعا الأمين

¹ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "إصلاح السلام"، منشور في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، على الرابط: <https://peacekeeping.un.org/ar/reforming-peacekeeping> تاريخ الزيارة: 2020/07/18.

² United Nations, Secretary-General, « Secretary-General's remarks to security council High-level debate on collective action to improve un peacekeeping operations », 28 March 2018, in : Date of visite : 18/07/2020.

<https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-03-28/secretary-generals-remarks-security-council-high-level-debate>

³ United Nations, Secretary-General, Ibid.

⁴ Alain Onkelinx, « Les Missions de Maintien de la paix de l'ONU », Assemblée parlementaire de la Francophonie, Rapport, 19-21 Mars, 2018. P.5.

⁵ United Nations, Secretary-General, op.cit.

العام الدول الأعضاء إلى الانضمام إليه في وضع مجموعة من المبادئ والالتزامات المتفق عليها بصورة متبادلة، لإنشاء عميات لحفظ السلام تتلاءم مع المستقبل.¹

والمغرب بانتمائه إلى هيئة الأمم المتحدة، يمكن القول بأنه قد تعهد بتنفيذ مبادئها واحترام أهدافها. لهذا لم يدخر أي جهد للاستجابة لطلب المساهمة في عمليات حفظ السلام كلما طلب منه ذلك.² موظفا تجاربه المتراكمة في محاربة الجماعات المتطرفة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية... فضلا عن ذلك فإن الاستقرار السياسي والأمني الذي يتميز به مقارنة مع العديد من الدول العربية والإفريقية المجاورة، جعله عنصرا مهما في عمليات حفظ السلام الأممية، ومدافعا عن قضايا القارة الإفريقية داخل منظمة الأمم المتحدة.³

بيد أن مشاركة القوات المغربية في العمليات العسكرية التي تدرج ضمن عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين، عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛ حيث أنه من الواضح كانت التدخلات العسكرية غالبا ما تتم في إطار مساندة أنظمة كانت تتعرض للتمرد من طرف المعارضة، كما هو الأمر بالنسبة للتدخل في "شبابا" لمساندة نظام "موبوتو" الذي كان متحالفا مع الراحل "الحسن الثاني". فتلك التدخلات كانت تبدو وكأنها مكملة لتدخلات القوى الكبرى، وخاصة مع فرنسا التي لها مصالح واضحة في القارة. لكن الأمر تغير، فهذه العمليات أصبحت تتم في إطار مساندة الشرعية الدولية.

وبهذا تتبنى المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام في إفريقيا جنوب الصحراء على أساس قانوني وآخر سياسي. فالمرتكز القانوني يستمد مرجعيته من جهة، من ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011 التي تؤكد عزم المغرب على مواصلة العمل للمحافظة على السلام

¹ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "إصلاح السلام"، مرجع سابق.

² محمد بناني " دور المغرب في المنظمات الدولية" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ص 231.

³ أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام في إفريقيا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 2018/24، مطبعة دار القلم للطباع، يعقوب المنصور، الرباط، ص 257.

والأمن في العالم.¹ ومن جهة أخرى، من التزام المغرب بمقتضيات المواثيق الدولية وخاصة ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر القناة الأساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين عبر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. أما الدافع السياسي للمشاركة المغربية في حفظ الأمن والسلم الدوليين في إفريقيا، فيرجع إلى رغبة المغرب في تقوية وزنه إقليميا ودوليا من أجل تحقيق مصالحه الوطنية، وكذا من أجل حفظ أمنه واستقراره الداخلي خاصة مع تزايد خطورة المد الإسلامي المتطرف وتنامي الجريمة العابرة للحدود.²

والجدير بالذكر هنا، أن المغرب من أوائل الدول التي سارعت إلى الانخراط في مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة السابقة الذكر،³ حرصا منه على التعاون مع الأمم المتحدة والمجموعة الدولية من أجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات الإفريقية، وتسوية سياسية لدعم الجهود الإفريقية الرامية لكسب رهانات السلم والتنمية والتقدم والحكم الرشيد داخل القارة.⁴

على هذا الأساس، شارك المغرب في العديد من عمليات حفظ السلام بإفريقيا سواء تلك المنتهية أو التي لا زالت مستمرة،⁵ وما يهم هنا هي العمليات التي لا زالت جارية، والتي شكلت تحديات خطيرة أمام عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لاسيما في أربع من أكبر عمليات الانتشار لقوات القبعات الزرق: مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، وجنوب السودان.

¹ فاطمة الزهراء هيرات "الملكية المغربية والسياسة الخارجية" في "من يحكم المغرب...؟ الملكية وأثرها على الفعل العمومي"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 21-22/2012، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 39.

² أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 258.

³ يعتبر المغرب من أولى الدول التي بادرت إلى التوقيع والانضمام إلى مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس"، "العمل من أجل حفظ السلام (A4P)"، حيث احتل الرتبة 47 من بين 154 دولة انضمت إلى المبادرة.

⁴ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 31.

⁵ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج "السلم والأمن الدوليين"، على الموقع الرسمي للوزارة:

<https://www.diplomatie.ma/ar/>

تاريخ الزيارة 2020/07/18

فأمام حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار التي تعرفها كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال القوات المغربية، إلى اليوم، منتشرة في الجمهوريتين،¹ حيث يساهم المغرب بشكل كبير في الجهود الدولية المبذولة للمساعدة على إعادة الأمن والاستقرار في هاتين الدولتين، عبر إرسال تجريدات عسكرية مهمة في إطار البعثات الأممية لحفظ السلم الخاصة بجمهورية إفريقيا الوسطى منذ يناير 2014، وفي عام 2019 أيضا التزمت المملكة المغربية بمشاركة 2120 جندي وخبير مغربي، في ثلاث بعثات لحفظ السلام بإفريقيا جنوب الصحراء، والمتمثلة في: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (MINUSCA)،² والانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)،³ وأيضا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (MINUSS).⁴

فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية: حيث يعد الوضع على قدر كبير من التعقيد. فمن جهة، هناك صراع بين الحكومة والمتمردين وأنصارهم، ومن جهة ثانية بين المتمردين وبعضهم، ومن جهة ثالثة بين قوات أجنبية. من هذا المنطلق، نشر مجلس الأمن وفقا لقراراته بعثة لتحقيق الاستقرار (MONUSCO)، وتجسدت المشاركة المغربية في هذه العملية ب 1363 جندي.⁵ أما في جمهورية إفريقيا الوسطى: هذا البلد الصغير الواقع في

¹ انظر نص الخطاب الذي ألقاه الملك "محمد السادس" بأديس أبابا أمام المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي، بتاريخ 3 يناير 2017. على الرابط: <http://www.maroc.ma/ar>

² للمزيد من التفصيل، انظر:

MINUSCA « Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation en République Centrafricaine », sur le lien : <https://minusca.unmissions.org/>

³ للمزيد من التفصيل، انظر:

MONUSCO « Mission de l'organisation des Nations Unies pour la stabilisation en RD Congo », sur le lien : <https://monusco.unmissions.org/>

⁴ Axel Augé, « Les opérations de paix du Maroc : un axe majeur de la politique extérieure du pays », Observatoire Boutros-Ghali du maintien de la paix–Novembre 2019, p3.

⁵ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "المغرب"، على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، على الرابط <https://peacekeeping.un.org/ar/morocco>

وسط إفريقيا، الذي مزقته التوترات السياسية والاجتماعية،¹ فقد شارك المغرب ب 749 جندي في البعثة الأممية لحفظ السلام. بينما في بعثة منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان، فقد تمثلت مشاركة المغرب في إيفاد خبيرين من أجل المساهمة في مراقبة الوضع في المنطقة.²

وقد تميزت مشاركة المغرب في البعثات السابقة الذكر، بالالتزام بثلاث أسس، تتمثل في:

- المشاركة في إطار البعثات التي سمحت لها الأمم المتحدة ووافقت عليها.
- الحرص الدائم على احترام المبادئ المقدسة التي صادق عليها المنتظم الدولي في مجال حفظ السلام، ويتعلق الأمر باحترام الوحدة الترابية للدول وسيادتها.

➤ مشاركة المغرب في عمليات حفظ السلام تأخذ أكثر فأكثر منحى يعتمد بعدا إنسانيا، يتمثل في حماية المدنيين، وتقديم المساعدة للضحايا من خلال وضع مستشفيات متنقلة.

مما جعل المغرب يتبوأ المرتبة 14 عالميا والثاني عربيا، والخامس إفريقيا من حيث عدد القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية عبر العالم، والمركز الثاني عشر كمساهم بقوات عسكرية وأفراد الشرطة، وخبراء مدنيين في بعثات الأمم المتحدة.³

ختاما يمكننا القول بأن مشاركة المغرب في عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا، والانخراط في المبادرة الجديدة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2018، من شأنهما زيادة نفوذه، وبناء استراتيجية تدمج عمليات حفظ السلام والحفاظ على مصالحه في الساحة الدولية، وجعله في موقع قوي لإجراء مفاوضات دبلوماسية.⁴ ومن جهة أخرى، تعزيز الحضور

¹ Axel Augé, « Les opérations de paix du Maroc : un axe majeur de la politique extérieure du pays », op.cit. p5.

² عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "المغرب"، مرجع سابق.

³ Axel Augé, « Les opérations de paix du Maroc : un axe majeur de la politique extérieure du pays », op.cit. p.3.

⁴ على سبيل المثال: في مارس 2019، أعادت المملكة المغربية تأكيد ريادتها بشأن الصحراء المغربية خلال المؤتمر الوزاري في مراكش، حيث تمكنت الرباط من فرض آرائها، من خلال التذكير ب "حصريّة الأمم المتحدة كإطار للبحث عن حل سياسي مقبول بشكل متبادل وواقعي وعملي ودائم لقضية الصحراء"، مستبعدا كل تدخل إفريقي أو أوروبي. خاصة مع الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها

المغربي وتقوية فرص تضامنه مع دول إفريقيا جنوب الصحراء التي يشكل استقرارها السياسي والأمني استقرارا للمغرب في الأمدين المتوسط والبعيد، بحكم كونها تشكل العمق الاستراتيجي للمغرب، وما ظاهرة الهجرة السرية للمغرب كموطأ قدم للمهاجرين السريين الأفارقة إلى أوروبا وما تشكله من تحدي أو ربما خطر على النسيج الاجتماعي المغربي كظاهرة شهدا ولا زال يشهدها المغرب في السنوات الأخيرة.¹

الفقرة الثانية: دعم المغرب للمبادرات الخاصة بإفريقيا من خلال الوكالات المتخصصة

يتمحور الحضور الإفريقي على مستوى الدبلوماسية المتعددة الأطراف أيضا، عبر تبني المغرب لآلية التعاون الثلاثي² مع بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة ودول إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث لم يدخر المغرب أي جهد من أجل الدفاع عن المصالح الإفريقية أمام منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، فالدبلوماسية المغربية ظلت حريصة دوما على جعل قضية التنمية في القارة الإفريقية في قلب اهتمامات المجموعة الدولية.

وفي هذا الخصوص تعمل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي عبر المديرية العامة للتعاون، بالقيام بمهمة التنسيق في مجال التعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية،

المغرب، بتوسيع مجال نفوذه من خلال اندماجه في منظمة الاتحاد الإفريقي وطلبه الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

¹ محمد غربي " البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية..."، مرجع سابق، ص19.

² يعرف التعاون الثلاثي على أنه: ترتيب من ترتيبات التعاون الدولي، يسمح باستخدام خبرة البلدان النامية، بدعم مالي من البلدان المتقدمة أو من منظمات دولية، لمساعدة بلدان نامية أخرى، وتبعا لذلك يمكن القول بأن التعاون الثلاثي يجمع ثلاثة أطراف، بحيث يتعاون الطرفان الأول والثاني فيقدم أولهما أساسا الخبرة، فيما يوفر ثانيهما الدعم المالي من أجل مساعدة الطرف الثالث والاستجابة لحاجياته، وتبعا لذلك يعتبر نوعا من أنواع التعاون المتعدد الأطراف.

للمزيد من التفصيل، انظر:

– Roland Sarton, « Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération Sud-Sud au Maroc », Etude et consultation des parties prenantes, Royaume du Maroc Ministère des Affaires Etrangères et de la coopération, et PNUD, édition 2014, p.13.

–Brahim Fassi Fihri, « Le Maroc et l'Afrique : pour une mobilisation nationale d'envergure », Institut AMADEUS, Rabat, 2014, p.120.

ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة...

وتتجلى مشاركة المغرب في آليات التعاون المتعدد الأطراف في إفريقيا جنوب الصحراء خاصة في الميدان الفلاحي، بفعل الشراكة التي تربط بين المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) التي تمتد إلى عدة عقود في مجالات العمل المختلفة، وكذا إسهام معهد "الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط"، في عدة أعمال في كل من بوركينا فاسو، النيجر، موزمبيق، تشاد ومالي ودعم من منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.¹

علاوة عن ذلك، عزز المغرب ومنظمة (FAO) شراكتهما من خلال مبادرات جديدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. ففي يونيو 2014 تم توقيع اتفاق ثلاثي تقوم فيه المنظمة بمساعدة المغرب على تقديم المساعدة الفنية لجمهورية غينيا.² فضلا عن المشاركة في تدريب العديد من التقنيين الأفارقة حول المجال الزراعي، وتمثل "المراكز الجهوية للتعليم المتخصص في الزراعة"، المنظمة من طرف معهد "الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط"، نموذجا لهذا النوع من التعاون الذي يشكل فرصة للمغرب للقيام بتبادل المعارف والخبرة، ومواصلة الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية عبر دعم الإنتاج الزراعي المستدام وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.³

ومن أجل الرقي بالشراكة بين المغرب و (FAO)، تم مؤخرا إطلاق مبادرة تروم دعم غينيا في مجال الإنتاج الزراعي المستدام وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. هذه المبادرة تشمل

¹ إن الشراكة بين المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة (الفاو) قديمة وتشمل مجالات العمل المختلفة. فمنذ افتتاح ممثليتها في الرباط في عام 1982، قامت الفاو بتنفيذ أكثر من 130 مشروع في المغرب. كما قامت الفاو بمساعدة المغرب على تدشين أكثر من ثلاثين مشروع حشدت ما يقرب من 1.8 مليار دولار أمريكي للاستثمار من المؤسسات المالية الدولية. يركز عمل الفاو بوجه خاص في المغرب على دعم السياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية المستدامة وذلك من خلال مخطط المغرب الأخضر، بالإضافة إلى المشاريع المستقبلية بشأن النمو الأزرق ونظام وضع نماذج لتأثيرات تغير المناخ على الزراعة.

² José Graziano da Silva, « La coopération Sud-Sud : une des clés du développement », Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), 2014, p.8.

³ ميكائيل صالح، "العلاقة المبكرة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 57.

تطوير الزراعة المروية، ودعم سلسلة القيمة المضافة للبستنة، وبناء القدرات لصالح وزارة الزراعة في غينيا، كما يسعى إلى المساهمة في جهود غينيا في مكافحة الجوع والفقر المدقع في البلاد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب يتقاسم خبرته الفنية والدروس المستفادة من استراتيجيته الوطنية الزراعية " مخطط المغرب الأخضر"، الذي يعزز النمو المستدام في الإنتاج الزراعي وينظر إليه على أنه المحرك وراء تحقيق المغرب للغاية المتعلقة بالجوع كهدف أول من الأهداف الإنمائية للألفية.¹

فضلا عن ذلك، تم التوقيع أيضا على اتفاق ثلاثي الأطراف بين المغرب ومنظمة (FAO) وجمهورية مالي يهتم الميدان الفلاحي، وذلك خلال المؤتمر الدولي الأول حول التعاون جنوب-جنوب الذي احتضنته مدينة مراكش، ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز تبادل التجارب والخبرات ذات الصلة بالميدان الفلاحي والأمن الغذائي، وكذا تطوير التقنيات المخصصة للرفع من الإنتاجية.²

من جهة أخرى لا يدخر المغرب أي جهد في الدفاع عن مصالح إفريقيا أمام أجهزة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة، كما هو الشأن بالنسبة للمبادرة التي تم إطلاقها حول "الائتلاف الإفريقي للهجرة والتنمية"، بمناسبة أشغال المحادثات الرفيعة المستوى حول الهجرة المنظمة من طرف المنظمة الدولية للهجرة بنيويورك. وأيضا الانخراط في اللجنة الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تنسيق برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، يتمحور الدور الأول لهذه اللجنة الخاصة في تعزيز وتنسيق ودعم التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي على المستوى الدولي.³

¹ José Graziano da Silva, « La coopération Sud-Sud : une des clés du développement », op.cit. p.3.

² " مؤتمر دولي بمراكش للتعاون جنوب-جنوب في الميدان الفلاحي"، منشور على الموقع الرسمي للبوابة الوطنية، بتاريخ 13 دجنبر 2014، على الرابط: <https://www.maroc.ma/ar/> تاريخ الزيارة: 2020/07/20

³ الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "التعاون الثنائي"، على الرابط: <https://marocainsdumonde.gov.ma/ar>

وفي إطار التعبئة من أجل دعم التنمية في إفريقيا، وانطلاقا من واجب التضامن، تفاعل المغرب مع مبادرة "NEPAD" التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر في نونبر 2002، كإطار للتنمية في إفريقيا،¹ من خلال تأييده لها في المحافل الدولية، رغم الصعوبات التي اعترضته لكونه كان غائبا آنذاك عن المنتظم الإفريقي -الاتحاد الإفريقي-، وأيضا المنافسة التي أبدتها الدبلوماسية الجزائرية العضو النشط والمؤسس للمبادرة. وتبقى الخطب الملكية للعاهل المغربي "محمد السادس" خير دليل على ذلك، فقد أكد في معظم خطاباته حول التزام المغرب بالتضامن وتشجيع المبادرات البناءة في الدول الإفريقية.²

عموما يمكننا القول بأن المغرب لا يتوانى عن تقديم خبرته وتجاربه في إطار آلية التعاون الثلاثي مع الوكالات والمنظمات التابعة لهيأة الأمم المتحدة وإفريقيا جنوب الصحراء، في مختلف المجالات خاصة المجال الفلاحي والزراعي. كما لا يتوقف عن طرح مسألة التنمية الإفريقية والدفاع عنها، وخاصة الدول الإفريقية الأقل نموا، وكذا العمل على تعزيز التنمية البشرية المتوازنة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بهدف تقوية التعاون "جنوب - جنوب"، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها ولاسيما تلك المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية.

الفرع الثاني: التعاون الثلاثي كآلية للتعاون المغربي الإفريقي

يعتبر التعاون الثلاثي الأطراف نمطا جديدا من أنماط التعاون الدولي في سياسة المغرب الإفريقية؛ وقد أصبح يشكل محورا أساسيا من محاور هذه السياسة، ذلك أنه؛ وعلى خلاف

¹ Ibrahim Mayaki, « En 10 ans d'existence, le NEPAD a réussi beaucoup de choses », Afrique Renouveau, décembre 2011, sur le lien : Date de visite : 21/07/2020.

<https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/december-2011/%C2%AB-en-10-ans-d%E2%80%99existence-le-nepad-r%C3%A9ussi-beaucoup-de-choses-%C2%BB>

² Driss Ait Cheikh, « La coopération technique Maroc-Afrique : enjeux politiques et perspectives économiques » dans « La coopération Maroc-Africaine », série : colloques (13) ; Université Mohammed V- Souissi, Faculté des sciences juridiques, Economiques et sociales, Rabat, 2010, p.98.

الآليات والمؤتمرات الدولية المعنية بشؤون القارة، نجد التأكيد على أهمية هذا الشكل من التعاون من العناصر الثابتة في الخطاب الرسمي لصانع القرار الخارجي المغربي.

من هذا المنطلق أكد الملك "محمد السادس" على أن المملكة المغربية تضع القارة التي تنتمي إليها في صميم تحركاتها على الصعيد الخارجي، ومن هذا المنظور فإن هذه العلاقة تعد نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب-جنوب؛ كما أعرب عن مدى تمسك المغرب بالفرص التي يتيحها العمل المشترك لتعميق تعاونه الثلاثي؛ حيث ينضاف عطاء كل طرف إلى الخبرة المتوفرة لدى شركائه بما يسهم في إنجاز مشاريع ملموسة تعود بالنفع على شعوب القارة الإفريقية.¹

ويزداد الأمر أهمية إذا علمنا أن التعاون الثلاثي الأطراف شكل وسيلة متجددة وذات مردودية فيما يتعلق بنقل الخبرات والمهارات المغربية إلى الدول الإفريقية، وذلك بفضل التمويلات الثنائية أو المتعددة الأطراف، التي ساعدت في نقل التكنولوجيا صوب الدول الإفريقية، التي هي في حاجة إليها من أجل تنفيذ برامجها التنموية،² وإنجاز التزاماتها فيما يخص أهداف الألفية من أجل التنمية؛ بدعم من الدول الغنية ومن بينها مجموعة الدول الثماني G8 التي التزمت تطبيقها واقعا عبر تمويل العديد من المشاريع خاصة إقامة البنيات التحتية بدول إفريقيا جنوب الصحراء. وضمن هذا الإطار لعب المغرب دور الوسيط التجاري؛ وهو ما بدا جليا في التصريحات الرسمية الفرنسية والمغربية التي عبرت عن رغبتها في تطوير استراتيجية التعاون الثلاثي مع دول جنوب الصحراء، وخصوصا في قطاع النقل، الفلاحة والصحة.³

من ناحية أخرى، فإنه يمكن للفرص المنبثقة عن التعاون الثلاثي المبني على توجيه أموال المساعدات الدولية نحو تمويل مشاريع البنيات التحتية في إفريقيا ووضعها تحت إشراف

¹ انظر الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في الدورة 25 لقمة فرنسا-إفريقيا، بتاريخ 23 مارس 2013، على الرابط: <https://www.maroc.ma>

² ميكائيل صالح، "العلاقة المبكرة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 57.

³ «Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique subsaharienne», Ministère de l'économie et des finances, Direction des études et des prévisions financières, octobre 2008, p.8.

مقاولات مغربية، أن تشكل أيضا نقطة ارتكاز من أجل تكثيف علاقات المغرب الاقتصادية مع بلدان القارة بصفة خاصة.¹ وأداة هامة للنهوض بالتعاون المغربي-الإفريقي بصفة عامة، حيث إن المغرب ملتزم بتنفيذ العديد من مشاريع التنمية بالتعاون مع مختلف المانحين الشائينين أو الدوليين² (مثل: اليابان (JICA)، وبلجيكا وألمانيا، أو بدعم من المنظمات الدولية مثل: الفاو، والبنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD))، من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي.³

نتيجة لهذا التوجه الجديد استفادت العديد من الدول الإفريقية، خاصة دول غرب إفريقيا من دعم مالي مهم (متأت من أوروبا، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية...) لإنجاز مشاريع تنموية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، موجهة بالخصوص إلى قطاعات التربية والتعليم، والصحة والفلاحة والنقل والري العصري، ومد شبكات الماء الصالح للشرب، ومعالجة المياه، والكهرباء القروية والحضرية، وتقوية القدرات الوظيفية....⁴ الأمر الذي جعل المغرب يتبوأ المرتبة الثانية من حيث استقطاب الاستثمارات بإفريقيا بعد جمهورية جنوب إفريقيا، واستطاع بذلك أن يدفع شركات متعددة الجنسيات إلى فتح مكاتب جهوية لها بالمغرب (مايكروسوفت، هاوليت باكارد...)، وأن يدفع العديد من الشركات إلى نقل جزء من مصانعها إلى المغرب؛ لتصنيع سلع موجهة لإفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص.⁵

¹ العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو "حدود جديدة"، مرجع سابق، ص3.

² علي بوجي "الالتزام المغربي المتميز في القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص112.

³ "الوكالة المغربية للتعاون الدولي... نحو تجسير التعاون جنوب-جنوب وتوسيع الدبلوماسية التعاونية للمملكة"، 19 نونبر 2019، على الرابط:

<https://www.bilwadeh.com>

تاريخ الزيارة 2020/07/26

⁴ يحيى اليحياوي "التوجهات الإفريقية "الجديدة" للمغرب"، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، ص4، على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015629114237965153.html>

⁵ Ernst and Young « Africa attractiveness survey : getting down to business », 2013, p.5. In https://www.oaklandinstitute.org/sites/oaklandinstitute.org/files/EY2013_Africa_Attractiveness_2013.pdf

فالمغرب لا يتطلع إلى تأدية دور الوسيط المحايد؛ باعتباره دولة جسر بين الشمال والجنوب، أو بين الغرب والشرق، بل يراهن على تكريس تعاون ثلاثي "جديد" يندرج ضمن العلاقات شمال-جنوب وجنوب-جنوب، يستفيد منها المغرب دون شك، ويفيد منها أيضا دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ باعتباره دولة محور، لما يملكه من عناصر قوة كثيرة تؤهله ليكون طموحا بلعب دور ريادي على الصعيدين الدولي والجهوي.¹ لذا وجب على إفريقيا الاستفادة من هاته الفرص التي يتيحها التعاون الثلاثي كآلية مبتكرة لتضافر الجهود والاستثمار الأمثل للإمكانات المتوفرة.

وفي هذا الإطار، المغرب لا يترك مناسبة من المناسبات في الأجندة الدولية، إلا ويتوجه لبلدان الشمال كما لبلدان الجنوب معبرا عن استعداداته لوضع خبرته وتجربته رهن إشارة بلدان الجنوب، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء على الخصوص، بتعاون مع بلدان الشمال والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة بين هذه الأطراف وبأقصى الفعالية التي يسمح بها النموذج الثلاثي للتعاون. ونظرا للجهود التي يبذلها المغرب في هذا المجال، انتخب بالعاصمة الغابونية ليبروفيل سنة 2018 رئيسا لشبكة الفاعلين الفرنكوفونيين للتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف في شخص "محمد مئقال" السفير المدير العام للوكالة المغربية للتعاون الدولي.²

ختاما يمكننا القول بأن المغرب يراهن من خلال آلية التعاون الثلاثي على أن يكون منصة عبور للاستثمارات المتنوعة (الأوروبية والأمريكية والخليجية...) المتطلعة لتمويل مشاريع استثمارية بإفريقيا جنوب الصحراء، وقد تم إنشاء القطب المالي للدار البيضاء، ليلعب دوره في ترسيخ دور المغرب كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالمية.

¹ سعيد الصديقي "الرسالة الملكية ل 28 أبريل 2000: خريطة طريق للدبلوماسية..."، مرجع سابق، ص63.

² ترأس المغرب الجمع العام الأول لشبكة الفاعلين الفرنكوفونيين للتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، المنعقد بالعاصمة الغابونية، حيث تمت المصادقة على القانون الأساسي للشبكة، وانتخاب المغربي "محمد مئقال" بالإجماع على رأس الشبكة لثلاث سنوات، اعترافا بالجهود الذي بذلها منذ إطلاق هذه المبادرة بالرباط سنة 2018.

المطلب الثاني: تجليات التوجهات الجديدة على صعيد المنظمات والتجمعات الدولية الإقليمية

أمام حالة الجمود التي يعيشها الاتحاد المغاربي، وأيضا الدور الذي أصبحت تلعبه المنظمات في الوقت الراهن، لم يجد المغرب بدا سوى نهج استراتيجية ترمي تنويع شراكاته آخذا من هذا التوجه عنوانا عريضا لسياسته الخارجية في المرحلة الآنية والمستقبلية، وذلك عبر الانخراط الفعال مع مجموعة من التكتلات الإفريقية الإقليمية والجهوية.

وقد تحرك بالفعل في هذا الاتجاه عندما عمل على الاندماج في المنظمات الاقتصادية الجهوية الإفريقية بشكل مكثف على ما كانت عليه سابقا، وأيضا انضمامه إلى الاتحاد الإفريقي، وطلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. فالسياسة الجديدة للمغرب المتمثلة في تنويع الشراكات هي السمة البارزة في السياسة الخارجية مؤخرا.

الفرع الأول: المغرب والاتحاد الإفريقي

انسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984 بسبب قبول عضوية الجمهورية الصحراوية بالمنظمة، غير أنه في ظل الاستراتيجية الجديدة التي تبناها في علاقته بدول إفريقيا جنوب الصحراء، سيتقدم بطلب الانضمام إلى منظمة الاتحاد الإفريقي، وهو الإطار الذي يعد استمرارا لتلك المنظمة، بالرغم من أن أسباب الانسحاب لا زالت قائمة. ولعل السبب وراء انضمام المغرب يكمن من جهة في المكانة التي أضحى يحتلها الاتحاد الإفريقي كتكتل قاري له قوته ومكانته التفاوضية، بحيث أصبح مخاطبا رئيسيا ورسميا لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن جهة ثانية تكريس سياسة الكرسي الشاغر من شأنها أن تعزل المغرب في هيكلية التصورات والاختيارات التنموية والسياسية الكبرى بإفريقيا ويكون ذلك في صالح أعداء المغرب.

بناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفرع إلى أربع فقرات، (الفقرة الأولى) ستخصص لدراسة المتغيرات التي جعلت المغرب يغير موقفه من مسألة الكرسي الشاغر في علاقته بالدول

الإفريقية، بينما (الفقرة الثانية) سيتم التطرق فيها لانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي وحيثيات انضمامه، في حين (الفقرة الثالثة) سيتم التطرق فيها لمكاسب ورهانات انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، بينما الفقرة الأخيرة من هذا الفرع ستخصص لمسألة عضوية المغرب في مجلس السلم والأمن الإفريقي.

الفقرة الأولى: متغيرات علاقة المغرب بدول إفريقيا بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي
أولى المغرب اهتماما كبيرا بمنظمة الوحدة الإفريقية التي لعب فيها دورا هاما وفي أجهزتها إلى غاية سنة 1984، مرتكزا على نفس المبادئ التي جاءت بها "مجموعة الدار البيضاء". إلا أن علاقته بالمنظمة تضررت على نحو ما بسبب قضية الصحراء، خاصة بعد ظهور "جبهة البوليساريو" كطرف في النزاع الصحراوي بدعم ومساندة عسكرية ودبلوماسية من الجزائر، التي كانت بدورها تعتد بالمؤازرة الأوتوماتيكية لها من قبل الدول المحسوبة على المعسكر التقدمي. ووصل الأمر إلى حد اضطرار المغرب إلى مغادرة منظمة "الوحدة الإفريقية" حينما دبر الكاتب العام آنذاك "آدم كودجو" مناورة جامل بها الجزائر بقصد إلحاق "البوليساريو" كعضو كامل في منظمة الوحدة الإفريقية.

وعلى إثر ذلك انسحب الوفد المغربي من أشغال الدورة 38 للمجلس الوزاري للمنظمة المنعقد بأديس أبابا بإثيوبيا في 22 فبراير 1982، رفضا لتواجد "جبهة البوليساريو" كما أكد على ذلك الملك الراحل "الحسن الثاني" في رسالة نقلها مستشاره "أحمد رضا كديرة"، أعلن فيها أن وجود "الجمهورية العربية الصحراوية" أمر غير مقبول، ولم يترك خيارا للمغرب سوى المغادرة من منظمة الوحدة الإفريقية.¹

فقبل الوفد الممثل لـ "جبهة البوليساريو" في المنظمة أدى إلى تأزم العلاقات الإفريقية عموما، وبروز سياستين متناقضتين للمغرب اتجاه إفريقيا تخص الأولى الدول التي ساندت

¹ Yasmine Hasnaoui, «Morocco and the African Union : A new chapter for western Sahara Resolution ? », Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, Qatar, 2017, p.8.

المغرب خلال تلك الأزمة، والتي حافظ المغرب على علاقات ثنائية معها، لكونها لم تكن تشكل تهديدا لوحدة الترابية ولم تكن تؤيد أطروحة "جبهة البوليساريو"، خصوصا محور الدول الفرنكفونية، وتهم الثانية الدول التي كانت وراء انضمام "البوليساريو" للمنظمة والدول التي ساندت ذلك.¹

والجدير بالذكر أن المغرب قد حاول استرجاع مقعده في منظمة الوحدة الإفريقية، بقمة واغادوغو في بوركينافاسو، إلا أنه فشل بسبب استهائته بأمر العودة، وتقديره لحجم العراقيل، ولتوهمه أن الأمر سهل، بل مجرد تحصيل حاصل، حتى فوجئ بمواجهة الإنزال الدبلوماسي الجزائري، وإجهاض مبادرته، وهو ما جعله ينكب على نسج خطة استراتيجية، محكمة المبادئ العامة، ودقيقة في الخطوات المرحلية المتحولة؛² حيث اختط لنفسه نهجا وهو الرهان على تطوير علاقاته الثنائية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، في مجالات محددة، كالمساعدات الإنسانية والتبادل التجاري...

من هذا المنطلق يتضح أن انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية بالرغم من مبرراته المشروعة، فقد فرض إعادة النظر في الممارسة المغربية إزاء القارة السمراء، وبالأساس إزاء الدول التي لا تنتمي لتجمعات أخرى. ومن ثم، فقد حاولت الدبلوماسية المغربية إعادة تحديد أهدافها من خلال إنماء العلاقات الثنائية والمساهمة في بعض التجمعات الإفريقية خارج منظمة الوحدة الإفريقية.³ لتتخذ التوجهات الإفريقية المغربية بعدا جديدا مع نهاية التسعينات؛ حيث احتلت المبادلات الاقتصادية والتجارية مركز الصدارة في إعادة تعامل المغرب مع

¹ خالد شيات "العلاقات السياسية المغربية-الإفريقية في زمن تحرير التجارة" في "التعاون المغربي الإفريقي"، مرجع سابق، ص 11 - 12.

² صبري الحو "سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 23 نوفمبر 2017، ص2. تاريخ الزيارة: 2020/08/05.

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/11/171123145024434.html>

³ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 194.

إفريقيا. كان الهدف منها إقامة تعاون في إطار جنوب-جنوب، والاستفادة من العلاقات الاقتصادية والثقافية التاريخية الطويلة للمغرب مع القارة الإفريقية.¹

بيد أنه وبعد سنة 2002 وتحول المنظمة للاتحاد الإفريقي بدأ المغرب يستشعر غيابه عن الاتحاد، عندما بدأت الدول الكبرى تعود لإفريقيا عبر مبادرات تشرك فيها جل دول الاتحاد الإفريقي (قمة إفريقيا-أوروبا والمنتدى الصيني-الإفريقي، ومبادرة التيكاد بين إفريقيا واليابان وإفريقيا وأمريكا اللاتينية...) طبعاً كل هذه الإمكانيات تعطي للمغرب هامشاً للتموقع وتعزيز حضوره الاستراتيجي في إفريقيا على المدى المتوسط والبعيد. بينما على الصعيد الجهوي، فإن الساحة الإفريقية أصبحت تعيش على إيقاع متغيرات إقليمية جديدة لم تكن واضحة للعيان زمن التقاطب الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً.²

وبالرغم من تحميله مسؤولية ما وقع من خرق للأمن العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقاً،³ فقد أدرك المغرب أن انسحابه لا يعني التخلي عن هموم القارة الإفريقية، بل يمكن أن نلاحظ أن الواقع الدولي والإقليمي الجديد فرض على المغرب إعادة الاهتمام بالقارة عبر العديد من المبادرات والتجمعات الإفريقية الأخرى.⁴ ولعل الاستراتيجية التي اعتمدها الملك "محمد السادس" خير دليل على ذلك، والمتمثلة في تعزيز أسس التضامن بين المغرب والدول الإفريقية، وكذا تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بينهما، من خلال قيامه بزيارات رسمية لأكثر من 35 دولة إفريقية جنوب الصحراء، والتي تمخضت عنها توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية، وتشجيع الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية.

¹ Yasmine Hasnaoui, op.cit. p.10.

² عادل مساوي "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 40.

³ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 17.

⁴ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 201.

فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود، لم يسبق لإفريقيا أن كانت في صلب السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، أكثر مما هي عليه اليوم.¹ وعلى سبيل المقارنة، بين سنتي 1956 و1999، تم التوقيع على 515 اتفاقية، في حين أنه منذ سنة 2000 إلى حدود بداية سنة 2017، وصل العدد إلى 949 اتفاقية، أي حوالي الضعف.² الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن المتغيرات التي دفعت الرباط إلى تغيير استراتيجيتها اتجاه القارة الإفريقية، ودفعته لطلب الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، علما أن السبب الذي دفع المغرب إلى اتخاذ قرار الانسحاب من المنظمة لا يزال قائما إلى اليوم، إذ لم يتم بعد طرد ولا تجميد عضوية البوليساريو في المنظمة؟³

في هذا الصدد، يجب التأكيد على أنه إذا كانت هناك ظروف دفعت المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية، فإن هناك العديد من المتغيرات والعوامل التي دفعته إلى تصحيح الخطأ التاريخي الذي نتج عنه غيابه في تدبير الشأن الإفريقي من داخل أروقة المنظمة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي،⁴ وإعادة تموقعه في القارة الإفريقية، هاته العوامل والمتغيرات يتمثل أهمها في:

أولا: أن السياسة الدولية تجاه إفريقيا الآن تنتظم، بشكل موسع، في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي؛ حيث يعد هو المنظمة المخاطبة والمتحركة والمبادرة، وذلك في عالم متحول، تحدده التكتلات الجهوية، فإذا كان المغرب قد خرج غاضبا من منظمة ضعيفة وليس لها أية قدرة على المبادرة في صنع القرار الدولي، فهو يعرف الآن أن الظروف تغيرت وأن بلدان الجنوب

¹ انظر: الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بكيغالي بتاريخ 17 يوليوز 2016، على الرابط: <http://www.maroc.ma/ar>

² انظر: الخطاب الذي ألقاه الملك "محمد السادس" بأديس أبابا أمام المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

³ حسن الأشرف "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: أسباب وخلفيات" جريدة العربي الجديد، 19 يوليوز 2016، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/7/19> تاريخ الزيارة: 2020/08/05.

⁴ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 17.

لم تعد تشكل رهانا سياسيا، لكن الرهان أصبح اقتصاديا وأمنيا.¹ كما أن الاتحاد الإفريقي أصبح مخاطبا رئيسيا ورسميا لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمنتدى الإفريقي الصيني، المنتدى الإفريقي الهندي...، وبالتالي وجب استثمار هذه المساحات، فتكريس سياسة الكرسي الشاغر من شأنه أن يعزل المغرب في هيكلة التصورات والاختيارات التنموية والسياسية الكبرى بإفريقيا، ويكون ذلك في صالح المحور المعادي لمغربية الصحراء (الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا) الذي عمل على الترويج لأطروحة انفصال الصحراء عن المغرب. لذلك عمل المغرب على تقوية العلاقات الثنائية، وقد ساعدت هذه السياسة المغرب على استعادة موقعه بإفريقيا، حيث توجت هذه التحركات بانتخاب المغرب عضوا غير دائم بمجلس الأمن الدولي ممثلا لإفريقيا في الفترة بين 2011 و2013، كما استطاعت الدبلوماسية المغربية من بناء العلاقة مع دول إفريقية سحبت اعترافها بجمهة البوليساريو، وتدعيم الطرح المغربي المتمثل في "الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية".

ثانيا: التوتر الجديد الذي شهدته العلاقة بين المغرب والاتحاد الإفريقي سنة 2014، جراء قيام الاتحاد الإفريقي بإحراج المغرب من خلال ما سمي "بمبعوث الاتحاد الإفريقي في ملف الصحراء"، "جواكم شيسانو" الرئيس السابق للموزمبيق والمعروف بمواقفه الموالية لجمهة "البوليساريو"،² مع العلم أن المغرب آنذاك لا زال غائبا عن هذا الاتحاد. مما دفع المغرب إلى تبني استراتيجية استباقية، من خلال التأكيد على "أن مسلسل البحث عن حل سياسي نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية هو اختصاص حصري لمنظمة الأمم المتحدة، ولا يملك الاتحاد الإفريقي أي سند قانوني أو أساس سياسي أو شرعية معنوية للتدخل في هذا

¹ زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية"، مرجع سابق، ص 75.

² انظر:

– Miguel Hernando de Larramendi et Beatriz Tomé-Alonso «Le retour du Maroc dans L'Union africaine» dans «Aperçu géographique: Autres acteurs et le partenariat euro-méditerranéen», Institut Européen de la Méditerranée, (IEMED), Barcelone, Espagne, 2017, p 252.

– Mohammed El-Katiri, « From Assistance to Partnership : Morocco and its foreign policy in West Africa », Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, November 2015, p.5.

الملف، بأي شكل من الأشكال"؛ معتبرا أن انحياز الاتحاد الإفريقي لا يؤهله للقيام بأي دور في قضية الصحراء المغربية.¹

ثالثا: التحولات التي عرفت القارة الإفريقية في خضم انهيار المعسكر الاشتراكي، وتغير الكثير من الأنظمة التي كانت تعتمد على الحزب الوحيد،² وأيضا المنافسة التي أصبحت إفريقيا تشهدها باعتبارها هدفا للعديد من الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان...، بحكم ما تتمتع به من موارد طبيعية خاصة النفطية.³

رابعا: انهيار نظام "القذافي" وتراجع الجزائر: كان لسقوط نظام القذافي آثار مهمة على السياسة الخارجية المغربية وخاصة ملف الصحراء والحضور في القارة الإفريقية؛ فقد كان نظام "القذافي" من أهم داعمي "جبهة البوليساريو" ماليا وعسكريا، وكذا تراجع النفوذ الليبي في دول القارة وبخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتراجع الاستثمارات الليبية في إفريقيا، وبالتالي خروج ليبيا من المعادلة الإفريقية التي كانت سابقا أحد أهم الفاعلين الكبار فيها.⁴ وفيما يخص الجزائر فإنها دخلت في أزمة سياسية عميقة بسبب مرض الرئيس "بوتفليقة"، وغياب التوافق حول خليفة له، وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية ما أضعف النظام الجزائري داخليا وخارجيا.⁵

ختاما يمكننا القول أنه في ظل المتغيرات التي شهدتها القارة الإفريقية عموما والاتحاد الإفريقي خصوصا، نهج المغرب سياسة التعاون والتشارك الاقتصادي من أجل التنمية بالانفتاح وبدون قيود على أغلب الدول الإفريقية، ومنها تلك المناوئة لوحدة الترابية، مثل:

¹ إدريس شكري "المغرب في سنة 2014"، مرجع سابق، ص 60.

² الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 201.

³ Mohammed Loulichki, « African Union Stance on the Sahara issue : incipient change », Policy Center For the New South, March 2019, PB-19/10, p.2.

⁴ محمد الكوخي: "استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 9 فبراير 2017، ص 4.

⁵ Liesl Louw-Vaudran, « The meaning of Morocco's return to the African Union », Institute for Security Studies (ISS), January 2018, p.8.

رواندا، كينيا، إثيوبيا، نيجيريا، جنوب السودان وزامبيا، وهذا التواصل المباشر، ضمن له وجودا موسعا، وانتشارا وتمركزا كبيرين، وقد اتخذ الأمر أبعادا متعددة ومتنوعة، وبالأخص على مستوى العلاقات البينية الثنائية مع الدول الإفريقية، وهو الأساس والقاعدة للذان سهلا انضمامه إلى التنظيم القاري: الاتحاد الإفريقي.¹

الفقرة الثانية: انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي

لم يأتي انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي من فراغ،² بل تم التأسيس لهذا الانضمام بشكل منهجي ودبلوماسي محكم، فالارتباط المغربي بالجذور الإفريقية تم التنصيص عليه والاعتراف به في دستور المملكة لسنة 2011، الذي أشار في تصديره إلى أن المملكة المغربية تهدف إلى توطيد علاقات التعاون والتضامن مع شعوب ودول إفريقيا، لاسيما دول الساحل والصحراء، كما أنه ومنذ تولي الملك محمد السادس العرش، نهج استراتيجية جديدة نحو القارة الإفريقية،³ وفي يوليو 2016 قرر المغرب الانضمام إلى أسرته المؤسسية الإفريقية، ليصبح العضو 55 في منظمة الاتحاد الإفريقي، بعد غياب دام 33 سنة.⁴

¹ صبري الحو "سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء"، مرجع سابق، ص3.

² يجب الإشارة إلى أنه من الناحية القانونية، المغرب طلب الانضمام لـ "الاتحاد الإفريقي" ولم يقدم طلب العودة، وذلك لكون انسحابه كان من منظمة غير المنظمة القائمة حاليا، كما أن القانون التأسيسي لمنظمة الاتحاد الإفريقي لم يتضمن مسطرة العودة، وإنما وضع مسطرتين للانضمام، الأولى تحدها المادة 27 من الميثاق وهي موجهة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية السابقة، والذين كانوا أعضاء فيها إبان تقديم الميثاق الذي أسس للاتحاد الإفريقي، أما المسطرة الثانية فتحددها المادة 29 من الميثاق، وتهم انضمام بلدان إفريقية جديدة لم تكن عضوا في المنظمة السابقة إبان تقديم الميثاق الجديد، كما هو الحال بالنسبة لجنوب السودان والمغرب، وما يهمنا هنا هي المسطرة الثانية (المادة 29 من ميثاق منظمة الاتحاد الإفريقي)، كما صرح الملك "محمد السادس" في رسالة وجهها إلى القمة 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بالعاصمة الرواندية "كيغالي" بتاريخ 17 يوليو 2016، بأن المغرب سيقدم طلب الانضمام إلى المنظمة الإفريقية.

انظر: المادتين 27 و29 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، على الرابط:

https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf

³ Mohammed Zakariae Aboueddahab, « La projection géopolitique africaine du Maroc à l'aube de la réintégration dans l'Union africaine » dans « la nouvelle géopolitique marocaine en Afrique : à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO », Revue Marocaine d'Audit et de développement (REMA), N° 46, 2018, p.20.

⁴ Abdelati Habek et autres « le retour du Maroc » dans « Union Africaine : Le grand retour », Diplomatica Magazine, Numéro double 76-77, Rabat, Maroc, 2017.p.7.

وقد ابتدأت المبادرة المغربية من خلال رسالة رسمية تقدم بها المغرب يطلب من خلالها الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بالقمة 27 للاتحاد المنعقدة في عاصمة رواندا "كيغالي" بتاريخ 17 يوليوز 2016، وقد حصل المغرب في البداية على تأييد ودعم 28 دولة إفريقية عضوا في الاتحاد.¹ وهي نفس الدول التي وجهت ملتمسا لرئيس الاتحاد الإفريقي، من أجل تعليق عضوية الجمهورية الوهمية، حتى يتم حل القضايا المتعلقة بشرعية وجودها من قبل مجلس الأمن الدولي، وأوضح الرئيس السنغالي "ماكي سال"، الذي كانت بلاده أحد الموقعين على الملتمس بأن طلبهم يستند إلى القانون الدولي.²

وبالرغم من العراقيل والتحفظات التي استعملت في محاولة إبعاد المغرب، بدءا بتأويل طبيعة طلبه: أهو في إطار العودة أم في إطار الانضمام؟ وفي أي وعاء يمكن وضعه؟ وما الجهة ذات الأهلية لتلقي الطلب؟ وفي أي شكل يتم تلقيه؟³ ثم انتقلت العراقيل إلى تراخي رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، السيدة "دلاميني زوما" في توزيع طلب المغرب على الدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقي لإبداء رأيها فيه. وبعد ذلك، عبرت عن عدم انعقاد الولاية لها لإعلان النتيجة التي حصل عليها الطلب المغربي؛ حيث تنازلت بذلك عن اختصاصها لصالح مؤتمر القمة، وغايتها متجهة إلى تقويت فرصة حضور المغرب في قمة "أديس أبابا" كعضو رسمي.⁴ غير أن الحلف الراض استسلم أمام آلية التصويت للتعبير عن إرادات الدول الإفريقية؛ حيث صوتت 39 دولة لصالح الطلب المغربي متجاوزا بذلك الأغلبية البسيطة المطلوبة، وفاق حتى الأغلبية النسبية المحددة في 36، بثلاث أصوات.⁵ وهذه العودة المغربية القوية،

¹ عبد الفتاح بلخال "السياسة الخارجية بين تجاوز مأزق الماضي وتحديات الحاضر"، مرجع سابق، ص 36.

² Franck Kuwona « Union Africaine : Le retour du Maroc », sur le site officiel des Nations Unies, mars 2017. Sur le lien : Date de visite : 11/08/2020.

<https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2016-mars-2017/union-africaine-le-retour-du-maroc>

³ صبري الحو "سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء" مرجع سابق، ص 5.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ محمد الكوخي، "استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية"، مرجع سابق، ص 7.

والموسعة، والقادرة على تأطير الدول الإفريقية، هي التي يخشى حلف الجزائر وجنوب إفريقيا ويسعى لتفاديها دون جدوى. ولعل الفضل في ذلك يرجع إلى الفترة التي سبقت طلب الانضمام، حيث قام الملك "محمد السادس" بزيارة للعديد من الدول الإفريقية، لاسيما المؤثرة التي يمكن أن تلعب دورا في إقناع الدول الأعضاء في الاتحاد بدعم عضوية المغرب، كرواندا وإثيوبيا، هذه الزيارات ساعدت بالتأكيد على كسب أصدقاء للمغرب في الاتحاد.¹

والجدير بالذكر هنا، أن عودة المغرب إلى أسرته الإفريقية بصفة رسمية وانضمامه للاتحاد الإفريقي تزامنا مع رحيل ألد خصوم المغرب، الرئيس السابق لمفوضية الاتحاد الإفريقي السيدة "دلاميني زوما"، التي حاولت تأخير طلب المغرب في الانضمام، ودعمت طلب الدول الإحدى عشر بما في ذلك الجزائر وجنوب إفريقيا، لمحاولة تأخير قبول طلب المغرب.²

وباستكمال مسطرة الانضمام للاتحاد حسم الرئيس الجديد "للاتحاد الإفريقي" "ألفا كوندي" رئيس دولة غينيا موقف انضمام المغرب بتأكيد على ضرورة حضور الوفد المغربي في قمة "أديس أبابا" في يناير 2017؛ حيث ألقى الملك "محمد السادس" خطابا في الجلسة الختامية للدورة، وأيضا حضور مراسيم أداء اليمين لرئيس مفوضية الاتحاد الجديد "موسى فاكي محمد". ختاماً يمكن القول بأن المغرب أدرك أهمية الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، وهو الانضمام الذي جاء في ظروف مختلفة تماما عن تلك التي تم فيها الانسحاب، بحكم تطور العلاقات بين الجانبين، وحدثت تغيرات دولية وإقليمية كبرى ساهمت في تراجع البعد الإيديولوجي في العلاقات الدولية على حساب البعد الاقتصادي. وفي توضيحه لأسباب انضمام المغرب إلى الاتحاد، قال الملك "محمد السادس": "إن أصدقاءنا يطلبون منا، منذ أمد بعيد، العودة إلى صفوفهم، حتى يسترجع المغرب مكانته الطبيعية، ضمن أسرته المؤسسية، وقد حان الوقت لذلك. وبعد تفكير عميق، بدا لنا واضحا أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل

¹ Liesl Louw-Vaudran, « The meaning of Morocco's return to the African Union », op.cit., p.3.

² Abdelati Habek et autres « Union Africaine : Le grand retour » op.cit., p3.

بنجاعة أكبر من علاجه من الخارج".¹ كما أن انضمام المغرب إلى الاتحاد، لا تخلو من مصالح من جانب الاتحاد أيضا، فموقع المغرب مهم في العلاقات الدولية، بفضل قربه من أوروبا.²

الفقرة الثالثة: رهانات ومكاسب انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي

رغم أن المغرب تجنب الخوض في موضوع الصحراء وربطه بانضمامه للاتحاد الإفريقي، وهو ما بدا جليا من خلال الخطاب الذي ألقاه الملك "محمد السادس" في قمة أديس أبابا، وأكد فيه على أن المغرب لا يريد التفرقة كما يزعم البعض بين بلدان المنظمة ويسعى إلى الوحدة،³ إلا أن السجال حول هذا الموضوع بدأ فعليا منذ أن أعلن المغرب رسميا رغبته في الانضمام إلى الاتحاد، الأمر الذي جعل منظمة "الاتحاد الإفريقي" مكانا للمواجهة بينه وبين "جبهة البوليساريو" وحلفائها.⁴

وإذا كان غياب المغرب عن منظمة "الاتحاد الإفريقي" قد سمح للدول المناوئة لوحده الترابية بتبني استراتيجية هجومية ضده في ملف الصحراء داخل أجهزة وهيئات "الاتحاد الإفريقي"، فإن انضمام المغرب للاتحاد يحظى بتحقيق مكاسب سياسية وهي تتجاوز سياسة "الكرسي الشاغر"، إلى وضع استراتيجية مضادة للدفاع عن مصالحه من داخل المنظمة، بعدما أبانت "سياسة الإنابة" أي الاعتماد على الدول الحليفة، محدوديتها في توجيه والتأثير

¹ انظر: الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة 27 للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

² Kader Abderrahim « Retour du Maroc au sien de L'Union africaine : quels enjeux ? », institut de relations internationales et stratégiques (IRIS), 2 février 2017.

<https://www.iris-france.org/88057-retour-du-maroc-au-sein-de-lunion-africaine-quels-enjeux/>

³ انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

⁴ Miguel Hernando de Larramendi et Beatriz Tomé-Alonso « Le retour du Maroc dans L'Union africaine » dans «Aperçu géographique : Autres acteurs et le partenariat euro-méditerranéen », Institut Européen de la Méditerranée, (IEMED), 2017, p 256.

على قرارات المنظمة في هذا الملف.¹ فعوض ترك المنظمة تؤثر بالجملة والتفصيل على قرارات لا تخدم ولا يمكن أن تخدم مصالح المغرب، فإن الأجدى هو التواجد في نفس المكان حيث يصاغ القرار، ثم الاشتغال ضمن هياكل الاتحاد على تحييد والتأثير على الدول التي تساند "الجمهورية الوهمية" تحت هذا الظرف أو ذاك.² ويمكن أن نسجل هنا تطورا ملحوظا يمكن أن يشكل بداية للتغيير في موقف الاتحاد من قضية الصحراء، والمتمثل في تشكيل "ترويكاف إفريقيا"³ على هامش انعقاد الدورة 31 للاتحاد الإفريقي بموريتانيا في يوليو 2018، حددت دور الاتحاد الإفريقي في مواكبة ودعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية متوافقة عليها لهذا النزاع، مما يعني أن "الترويكاف" ستقدم فقط الدعم لعملية الأمم المتحدة وتقدم تقاريرها مباشرة إلى مؤتمر الاتحاد الإفريقي.⁴

علاوة على ذلك، يظهر أن العلاج الذي يراهن عليه المغرب، لما يعتبره مرضا للمؤسسة القارية، هو طرد "جبهة البوليساريو" من المنظمة، حيث عبر عن ذلك الملك "محمد السادس" في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في القمة 27 للاتحاد، وهي نفس الرسالة التي تساءل فيها الملك المغربي عن مدى تعارض "الاتحاد الإفريقي" مع الشرعية الدولية، باعتبار أن هذا الكيان المزعم لا يحظى بالعضوية لا في منظمة الأمم المتحدة، ولا في منظمة التعاون الإسلامي، ولا في جامعة الدول العربية، ولا في أي هيئة أخرى، سواء شبه إقليمية أو إقليمية

¹ صلاح الدين العزاوي، "انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء: استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس، العدد التاسع، شتنبر، 2020، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص 269.

² يحيى اليحياوي: "المغرب والاتحاد الإفريقي... رهانات ما بعد الانضمام"، 16 فبراير 2017، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2017/2/16>

³ "الترويكاف" هي: كلمة روسية قديمة تعني العربة التي تجرها ثلاثة أحصنة، ومنها جاءت للدلالة لكل لجنة تتكون من ثلاثة أطراف، وفي السياسة تشير إلى اجتماع ثلاث دول على رأي سياسي تجاه قضية معينة، ويقصد به الدولة التي ترأس منظمة في دورة من الدورات والدولة التي كانت قبلها في الرئاسة والدولة التي ستتبعها في رئاسة المنظمة، بمعنى أن الدعم الذي سيقدمه الاتحاد الإفريقي لمنظمة الأمم المتحدة، سيتمحور حول "ترويكاف" أي رؤساء الدول الذين يتولون رئاسة الاتحاد الإفريقي: الرئيس السابق، والحالي والمقبل. إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد.

⁴ صلاح الدين العزاوي، "انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء..." مرجع سابق، ص 270.

أو دولية.¹ لذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار العمل على تعديل ومراجعة القانون التأسيسي للاتحاد، كي يتضمن مستقبلا بنودا صارمة فيما يخص العضوية في الاتحاد، لتوفير إمكانية استبعاد "جبهة البوليساريو" من الاتحاد،² لكون ميثاق الاتحاد الإفريقي الحالي لا يسمح بتعليق عضوية الدول الأعضاء في الاتحاد، وليس له ولاية قضائية لشطب أو تعليق عضوية عضو، ومع ذلك هناك إمكانية تعديل ومراجعة القانون التأسيسي من خلال توافق الآراء أو بأغلبية ثلثي الأصوات في جمعية الاتحاد الإفريقي.³

لكن الأهم من ذلك في الوقت الراهن، هو العمل على استمالة الدول المترددة في قرارها، مع التركيز على الدول المحايدة تجاه عضوية "البوليساريو" في "الاتحاد الإفريقي"، هذا دون إغفال التعامل المغربي بأكثر عقلانية مع الدول التي تعترف بالجبهة، لربح أكبر دعم ممكن لتحقيق مكسب الوحدة الترابية، ومن بينها دول شرق القارة الإفريقية، وبذل المزيد من الجهود للتوفيق بين العائد السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما بدأ فعليا مع زيارة العاهل المغربي إلى دولة جنوب السودان مباشرة بعد انتهاء أشغال القمة بأديس أبابا؛ وذلك قبل البدء فعليا في محاولة استمالة دول جنوب القارة وعلى رأسها جنوب إفريقيا. وتأتي أهمية هذه المسألة من كونها تشكل فرصة للمغرب من أجل إقناع الدول الإفريقية بفداحة الأضرار التي يتسبب فيها الاعتراف "بالبوليساريو"، من انقسام إقليمي وقاري يمنع مسلسل الوحدة الإفريقية والاندماج الاقتصادي بين بلدان القارة، وصياغة سياسة موحدة تجاه القضايا المشتركة.⁴ إضافة إلى الفرص العديدة الضائعة وراء هذا الانقسام، ومن بينها ضياع الاستثمارات -الخليجية أساسا- على القارة السمراء، كما حدث في القمة العربية-الإفريقية الرابعة بغينيا الاستوائية سنة 2016،

¹ انظر: الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة 27 للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

² Yasmine Hasnaoui, «Morocco and the African Union : A new chapter for western Sahara Resolution ? » Op.cit., p.12.

³ انظر: الفقرة الرابعة من المادة الثانية والثلاثون من القانون التأسيسي لمنظمة الاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

⁴ محمد الكوخي، "استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية"، مرجع سابق، ص 8.

والتي قاطعتها ثماني دول عربية منها دول الخليج العربي (باستثناء الكويت)¹، احتجاجا على حضور ممثل "البوليساريو" وتضامنها مع المغرب الذي أعلن انسحابه منها. كما حاول المغرب إقناع الدول الإفريقية بأن تكلفة بقاء "البوليساريو" في المنظمة أعلى بكثير من تكلفة إخراجها منها، خاصة مع التراجع الكبير في قدرة الجزائر على التأثير على الدول الإفريقية وانهيار نظام القذافي المؤازر لها.

وليس فقط ملف الصحراء الذي قد يخلق للمغرب متاعب، وإنما أيضا حدة التنافس مع بلدان إفريقية أخرى على مستوى المجال الاقتصادي والأمني، خاصة مع القطب المعادي للمغرب كالجزائر وجنوب إفريقيا، وهذا بمثابة الوتر الحساس لفرض الزعامة داخل القارة بين هذه الدول، ومنه يبقى الباب المريح لهذه الدول هو قضية الصحراء كورقة توظفها ضد المغرب كلما أحست بالهيمنة المغربية إفريقيا، ولهذا يجب على المغرب التحلي بالذكاء الدبلوماسي للدفاع عن استراتيجيته داخل مجال الاتحاد الإفريقي.²

الفقرة الرابعة: عضوية المغرب في مجلس السلم والأمن الإفريقي

مثل تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي³ إضافة نوعية وفارقة للبنية المؤسسية للاتحاد الإفريقي، كما مثل في الوقت نفسه تطورا طبيعيا ومنطقيا للجهود السابقة التي اتخذتها الجماعة

¹ تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول انسحبت من أشغال المؤتمر، وهذه الدول هي: السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، الأردن، اليمن، والصومال، وسلطنة عمان، إلا أن ممثل سلطنة عمان شارك بالقمة.

انظر: محمد الطاهري: "انطلاق القمة العربية الإفريقية الرابعة في غينيا الاستوائية بمقاطعة ثماني دول عربية"، جريدة القدس العربي، 23 نونبر 2016، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/08/12. <https://www.alquds.co.uk>

² عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 355.

³ جاء تأسيس "مجلس السلم والأمن الإفريقي" في قمة الاتحاد الإفريقي "بديريان" بجنوب إفريقيا في 9-10 يوليوز 2002، ليضع اللجنة الأولى والأهم في سياق وعي إفريقي متزايد بمخاطر النزاعات، والانقلابات، وتأثيرها الضار. ومثل هذا المجلس، درجة من درجات الوعي، والتزاما من الجماعة الإفريقية ودولها بضوابط ومعايير تأخذ في الحسبان الخصوصية الإفريقية، والمساهمة في حل النزاعات وتعزيز السلم والأمن بالقارة الإفريقية، وتعزيز الأنشطة المتعلقة ببناء السلام، وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات. ومنذ عام 2007، ارتبط مجلس السلم والأمن الإفريقي بمجلس الأمن الدولي باتفاق للتعاون، وعقد جولة مشاورات سنوية لبحث آفاق التعاون.

للمزيد من التفصيل، انظر: محمد حجازي: "استدعاء الخارج: تطور مهددات الأمن الإفريقي واستراتيجيات المواجهة"، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 205، يوليوز 2016، ص 20.

الإفريقية من أجل خلق آليات فعالة لحماية السلام والأمن في إفريقيا، بما يعنيه ذلك من ضرورة التسوية السلمية للنزاعات ومعالجة أسبابها قبل وقوعها.¹

فالدافع وراء تأسيس هذا المجلس يتمثل في رغبة الدول الإفريقية في تجنب الصراعات وإدارتها وتسويتها؛ حيث يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي بالعمل على صون وتعزيز السلم في القارة الإفريقية، ويقوم بمهامه بالتنسيق مع المفوضية الإفريقية، وذلك بهدف تفويض بعثات حفظ السلام الإفريقية وإصدار توصيات بالتدخل في دولة عضو إذا شهدت أوضاعا طارئة، مثل: جرائم الحرب والتطهير العرقي وجرائم ضد الإنسانية.² فهو عبارة عن جهاز لتنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بمسائل السلم والأمن.

ووفقا لنص المادة (5) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي، يتألف المجلس من 15 عضوا يتم انتخابهم على قدم المساواة، عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم مدة سنتين، وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية، وعلى أساس مبدئي التمثيل الإقليمي العادل والتناوب.

ونظرا للمساهمة الفعالة للمغرب في عمليات حفظ السلام بإفريقيا، ومحاربة الإرهاب والتطرف،³ وكذا دوره الفعال في الوساطة من أجل فض النزاعات والعمل على تنمية الدول الإفريقية، انتخب بتاريخ 26 يناير 2018 عضوا في مجلس السلم والأمن الإفريقي لمدة سنتين، خلال الدورة الـ 32 لاجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.⁴ كاعتراف بالدور البناء

¹ حمدي عبد الرحمن حسن، "الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2011، ص 34.

² نفس المرجع، ص 34.

³ « Entretien avec le Rapport sur le CPS vers une appropriation collective du CPS », Rapport sur le Conseil de paix et de sécurité, Institut D'études de sécurité (ISS), Numéro 101, Addis Abeba, Avril 2018, p.10.

⁴ حاتم البطوي "وزير خارجية المغرب: حضورنا في مجلس السلم الإفريقي يعرقل المناورات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14305، 27 يناير 2018، على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/1155926> تاريخ الزيارة: 2020/08/19.

والعمل المنتج للمغرب من أجل حفظ السلام والاستقرار في إفريقيا، وتكريسا للجهود الدبلوماسية للمغرب على المستوى القاري.¹

والجدير بالذكر هنا أن المغرب حصل على دعم أكثر من ثلثي (70%) أعضاء الاتحاد الإفريقي (39 دولة من مجموع 54)، في حين امتنعت عن التصويت 15 دولة.² ولعل الهدف الرئيسي وراء رغبة المغرب في عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي بعد سنة فقط من الانضمام للاتحاد الإفريقي، يكمن في كون الحضور في هذه الهيئة سيمكنه من عرقلة كل المناورات، ومواجهة جميع الاستراتيجيات التي كانت تستهدف خلال السنوات الفارطة، تسخير هذه الهيئة واستغلالها في خدمة أجندات معروفة لبعض الدول المناوئة للمغرب والرافضة لتواجده بالاتحاد الإفريقي ومختلف الهيئات التابعة له من جهة. ومن جهة ثانية المشاركة بشكل فعال ومباشر في أنشطة المجلس، من خلال المساهمة في جهود صون السلام والأمن في إفريقيا.³

فإذا كان مجلس السلم والأمن الإفريقي جهاز محوري في الاتحاد الإفريقي، فإن الدخول إليه كان من الأهداف الأولى للدبلوماسية المغربية بعد الانضمام للاتحاد الإفريقي، لكونه جهاز يهتم بقضايا مهمة من ضمنها قضايا تهم المغرب بطبيعة الحال، كما أكد على ذلك وزير الخارجية والتعاون الإفريقي "ناصر بوريطة" خلال تصريح أدلى بها لجريدة الشرق الأوسط، والذي عبر خلاله على أن الانتخاب في مجلس السلم الإفريقي شيء إيجابي بالنسبة للمغرب. عموما يتضح بأن المغرب يسعى إلى الانخراط في مختلف الهيئات التابعة للاتحاد الإفريقي، وخاصة مجلس السلم والأمن الإفريقي، بهدف حماية مصالحه ومواجهة مناورات

¹ « Entretien avec le Rapport sur le CPS vers une appropriation collective du CPS », op.cit., p.8.

² Michael Pauron et Nadia Lamli, «Union africaine : le Maroc prend place au conseil paix et sécurité », Jeune Afrique, 26 janvier 2018, sur le lien :
Date de visite : 19/08/2020.

<https://www.jeuneafrique.com/521972/politique/union-africaine-le-maroc-prend-place-au-conseil-paix-et-securite/>

³ « Entretien avec le Rapport sur le CPS vers une appropriation collective du CPS », op.cit., p.8.

الخصوم داخل هياكل الاتحاد بصفة رسمية، ومن جهة أخرى العمل على تحسين عمل مجلس السلم باعتباره هدف من أهداف المغرب وجزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الاتحاد الإفريقي، التي تعتبر أولوية بالنسبة للمغرب؛ على اعتبار أن الاتحاد الإفريقي بعد إصلاحه سيشكل حافزا للتعاون بين البلدان الإفريقية التي اتخذ المغرب سياسة رائدة في علاقاته معها.¹ وهذا ما أكد عليه خلال رئاسته للمرة الأولى لمجلس السلم والأمن الإفريقي في شهر شتنبر 2019، التي شكلت فرصة لتحقيق الرؤية الملكية للعمل الإفريقي المشترك في مجال السلام والأمن، كشرط أساسي لتنمية مستدامة للقارة تضمن الكرامة ورفاء المواطن الإفريقي.²

الفرع الثاني: المغرب وتجمع دول الساحل والصحراء

تأسس تجمع دول الساحل والصحراء بمبادرة ليبية، في سياق التوجهات -الليبية- ذات الطابع التكاملي الإفريقي وتحت المظلة الإقليمية الجديدة في إفريقيا، وبعد خيبة الأمل المغاربية تجاه قضية لوكربي. وقد استجابت لهذه المبادرة خمس دول إفريقية هي: السودان، النيجر، تشاد، مالي، بوركينا فاسو، واجتمعت هذه الدول إضافة إلى الجماهيرية الليبية باعتبارها الدولة الداعية والمضيفة، لبحث فكرة إنشاء تجمع اقتصادي إقليمي بينهم، وانتهت بالتوقيع على ما يسمى بالمعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء.³ وبذلك جاءت المعاهدة المنشئة للتجمع

¹ « Entretien avec le Rapport sur le CPS vers une appropriation collective ... », op.cit., p.10.

² «En consécration des efforts de la diplomatie du Royaume : Le Maroc assure la présidence du Conseil de paix et de sécurité de l'Union Africaine pour le mois de septembre », le Matin, 01 Septembre 2019, sur le lien : Date de visite : 20/08/2020.

<https://lematin.ma/journal/2019/maroc-assure-presidence-conseil-paix-securite-lunion-africaine-mois-septembre/321986.html>

³ كانت البداية الأولى لنشأة تجمع (س-ص) من خلال دعوة ليبيا في عام 1997 لدول إفريقية هي تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، والسودان، إلى وضع التصور الأولي لمشروع الميثاق المقترح لإنشاء التجمع، وفي هذا السياق، اجتمع زعماء الدول المذكورة في العاصمة الليبية طرابلس في 4 فبراير 1998، واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي يجسد إرادة التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدولهم، بما يتوافق مع موثيق وأحكام المنظمات الدولية، وتمخض عن ذلك الاجتماع التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، بناء على مبادرة من الزعيم الليبي "معمر القذافي" مؤكداً على أن المنظمة مفتوحة أمام باقي الدول الإفريقية

لتؤكد على الطابع الاقتصادي للتجربة التكاملية للساحل والصحراء؛¹ حيث حددت الهدف الرئيسي منها وهو: "إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة".²

فالدافع وراء تأسيس تجمع (CEN-SAD)، هو تطلع ليبيا لتوسيع النطاق الجيوبوليتيكي لحضورها الإقليمي، فكان التجمع فرصة لتعزيز التكامل الإقليمي الذي يدعم التكامل الجهوي، فضلا عن كونه شكل فضاء للتبادل الاقتصادي المندمج بين دوله، من خلال خطط جيوبوليتيكية تنفذ على مراحل تنموية متكاملة.³

أما فيما يخص تداعيات انضمام المغرب لتجمع (CEN-SAD) في الدورة الثالثة المنعقدة في العاصمة السودانية "الخرطوم" سنة 2001، الدورة التي شهدت كذلك انضمام كل من نيجيريا، الصومال، مصر والسودان.⁴ فتجلت في البحث عن مجال بديل لتعويض الفراغ الناتج عن تراجع العلاقات بين المغرب وإفريقيا، خاصة في ظل ما أنتجته القطيعة مع "منظمة الوحدة" الإفريقية في تلك المرحلة، كما وجد المغرب أنه ملزما أكثر من أي وقت مضى على الانفتاح على الدائرة الإفريقية، لتدارك الغياب الذي سببه كرسيه الفارغ في "الاتحاد الإفريقي"،

للاتضمام، وقد توسع على مر السنين ليشمل اليوم 29 دولة. ويعد من التجمعات الإقليمية الفرعية التي نشأت في القارة الإفريقية نهاية التسعينيات من القرن الماضي، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء.

للمزيد من التفصيل حول تأسيس وأهداف ومبادئ تجمع الساحل والصحراء وكذا التطور الذي شهده، انظر:

Frédéric Joël Aïvo « La communauté des états Sahélo-Sahariens (CEN-SAD) : Acteurs complémentaire ou concurrentiel de l'Union Africaine ? », Annuaire Française de droit International LV-2009-CNRS éditions, Paris, p.474, p.495.

¹ أحمد الرشدي، "تجمع الساحل والصحراء: دراسة في التنظيم الدولي"، تحت إشراف: عبد المالك عودة، أحمد الرشدي، "تجمع الساحل والصحراء"، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص 10.

² خالد حنفي علي محمود "تقويم الأداء التكامل لتجمع دول الساحل والصحراء" في كتاب: "التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وآفاق"، تحت إشراف: محمد عاشور، وأحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 230 ص 231.

³ مسعود عمر مسعود "تجمع دول الساحل والصحراء: الواقع الجيوسياسي وآفاق التعاون (دراسة في الجغرافية السياسية)"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، الطبعة الأولى 2008، ص 173.

⁴ أحمد الرشدي، مرجع سابق، ص 12.

ومن جهة أخرى البحث عن أسواق جديدة للمنتوجات المحلية وتوسيع آفاق الاستثمارات المغربية بإفريقيا، لاسيما بعدما أصبح سين-صاد أكبر تجمع اقتصادي في إفريقيا.¹

وفي ظل التوجهات الجديدة للمغرب الرامية إلى تعزيز تواجده بإفريقيا، وتسهيل اندماجه في إطار المنظمات الجهوية ذات الصلة بالاتحاد الإفريقي، وتأكيد على استعداده التام لتقديم كل ما لديه من إمكانيات وخبرات للدول الإفريقية الشقيقة لتحقيق الأمن والاستقرار في هذه المرحلة الفارقة التي تجعل من الشراكة والتعاون مع الدول الصديقة، خاصة دول الساحل والصحراء، الخيار الأمثل لمواجهة الإرهاب بكل تنظيماته. عملت الرباط على استضافة الدورة الاستثنائية "لتجمع دول الساحل والصحراء" بتاريخ 11 يونيو 2012، والتي سعت من خلالها الدبلوماسية المغربية إلى إعادة إحياء تجمع (CEN-SAD)، وتحويل تركيزه نحو الأمن، هذه الدورة شكلت فرصة جديدة أمام المغرب للانخراط في منطقة الساحل والصحراء، -بعد ما عرف ب "ثورات الربيع العربي"-،² والتي خرجت بقرارات هامة نظرا للظرفية الصعبة التي تعيشها منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وكان للمغرب دور كبير في هذه القرارات، ومن بين أهم ما خرجت به دورة الرباط الاستثنائية:³

- ✓ مواصلة إعادة هيكلة منظومة التجمع والتي من شأنها أن تجعله تجمعا للتشاور والعمل على أساس مبادئ المساواة والسيادة واحترام الوحدة الترابية للدول الأعضاء.
- ✓ جعل الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة المجالين الأساسيين المندرجين في إطار خطة عمل التجمع، وفي هذا الصدد تم الاتفاق على وضع سياسة قطاعية تعتمد على تبادل الخبرات للدول الأعضاء في إطار جنوب-جنوب.

¹ أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 247.

² Benjamin Nickels, « Morocco's Engagement with the Sahel Community », Carnegie Endowment for International Peace, January 03, 2013, in :

Date of visite : 27 /08/2020.

<https://carnegieendowment.org/sada/50490>

³ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..." مرجع سابق، ص 359-360.

✓ مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية.

✓ محاربة التصحر والجفاف، وتحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي الذاتي...

ولعل السبب المباشر الذي جعل المغرب يلعب دورا فعالا في تجمع الساحل والصحراء الفراغ الذي تركه الراحل "معمر القذافي"، الذي كان داعما أساسيا للتجمع، وغياب الجزائر عن عضوية التجمع، كل هذا من شأنه إتاحة الفرص للمغرب لإدارة المنظمة بشكل معقلن. خاصة وأن المغرب سعى إلى ممارسة أدوار أمنية ذات طابع تدريبي وتنسيقي في المنطقة، وهو ما برز في اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية المغربي "ناصر بوريطة" والأمين العام لتجمع الساحل والصحراء "إبراهيم ساني".¹

علاوة على ذلك، فإن المملكة المغربية تتمتع بأشكال جديدة من التأثير داخل مجموعة اقتصادية إقليمية تقوم على انخراط الشمال الإفريقي العربي والمسلم في جنوب القارة. وما يوحد هذه المجموعة المتواجدة من غامبيا إلى جزر القمر، ومن الصومال إلى سيراليون، هو الإسلام أكثر منه الظروف المناخية الإيكولوجية أو الظروف البيئية. فتجمع "سين-صاد" يضم كل الدول الإفريقية ذات الغالبية المسلمة، ما عدا الجزائر، فضلا عن الدول الأعضاء التي تضم أقليات مسلمة كبيرة، وهذا الواقع يناسب الملك "محمد السادس" الذي يستمد سلطته جزئيا من موقعه كأمرير للمؤمنين.²

والجدير بالذكر أنه في ظل التحولات التي شهدتها دول تجمع سين-صاد، وخصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، فرضت على الدول الأعضاء إعادة هيكلة من جديد.³ ومن هنا اعتمدت الدورة الاستثنائية لقمة رؤساء وحكومات التجمع في 17 فبراير 2013 بالعاصمة

¹ خالد حنفي علي، "تجمع الساحل والصحراء: دعم مغربي ودولي وتجاهل جزائري"، جريدة العرب، العدد 10813، السنة 40، الأربعاء 2017/11/15، لندن، ص 07.

<https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/11/15-11/p1000.pdf>

² Benjamin Nickels, « Morocco's Engagement with the Sahel Community », op.cit.

³ سعيد علي أحمد طه " خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 44، المجلد الثالث عشر، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2016، ص 34.

التشادية "نجامينا" معاهدة جديدة للمنظمة، ومجموعة من النصوص المتعلقة بالنظام الداخلي لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي والنظام المالي.¹ فضلا عن إحداث جهازين: يتولى الأول الاهتمام بقضايا الأمن والسلم، وهو الذي سمي بـ "المجلس الدائم للسلم والأمن"، ويتوخى المساهمة في تدبير الأزمات التي تواجهها المنطقة. وأما الثاني فهو "المجلس الدائم للتنمية المستدامة"، كما هو الأمر بالنسبة للفقر والجفاف والأمن الغذائي...² واعتبر ذلك ولادة جديدة لتجمع دول الساحل والصحراء، بسبب انتقاله من «تجمع لمكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية»، إلى مجموعة تركز عملها لتشجيع التعاون، والتنمية المستدامة، وحفظ وتوطيد السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار السياسي، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بجميع أشكالها.³

وفي هذا الصدد دعا الملك "محمد السادس" الدول الأعضاء في التجمع خلال القمة الاستثنائية لمجموعة (CEN-SAD)، المنعقدة بـ "نجامينا"، بتاريخ 13 أبريل 2019 إلى ضرورة تضافر كل الجهود من أجل تفعيل أحكام المعاهدة المنقحة، وتمكين تجمع سين-صاد من مواصلة السير قدما نحو اندماج إقليمي حقيقي بهدف إعادة تموقع قاري للتجمع. واعتبارا لهذا الهدف الاستراتيجي، اقترح الملك "محمد السادس" أيضا مجموعة من التوجهات التي يجب الاسترشاد بها لتحقيق ذلك، من بينها:⁴

➤ تعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة التنفيذية للتجمع، وفق التوجهات الصادرة عن مؤتمر إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية.

¹ سعد الدين العثماني، "منطقة الساحل والصحراء...التحديات والآفاق المستقبلية"، الجزء الثاني، منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ فاتح فبراير 2014، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2014/2/1/>

تاريخ الزيارة: 2020/08/27.

² الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 134.

³ انظر الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء، المنعقدة بـ "نجامينا" عاصمة تشاد، بتاريخ 13 أبريل 2019، على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، على الرابط:

<https://www.diplomatie.ma/ar/>

⁴ نفس المرجع.

➤ إرساء مختلف الهياكل المؤسسية المنصوص عليها في المعاهدة المنقحة لتجمع دول الساحل والصحراء، لاسيما المجلس الدائم للسلم والأمن، والمجلس الدائم المكلف بالتنمية المستدامة.

➤ التنزيل الفعلي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

➤ تفعيل استراتيجية الأمن والتنمية لتجمع دول س-ص (2015-2050).

➤ إعداد سياسة مشتركة حول أمن الحدود واعتماد خطة عمل تنفيذية.

هذه التدابير من شأنها تعزيز الدور المنوط بتجمع (CEN-SAD)، باعتباره مخاطبا متميزا لحل الأزمات التي يشهدها التجمع، في إطار مقارنة تروم التكامل مع بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأطراف المعنية.

يمكن القول بأن تجمع (CEN-SAD) يشكل فضاء مهما بالنسبة للدبلوماسية المغربية في المحيط الإفريقي، بالرغم من الصعوبات التي يعاني منها على غرار مختلف التجمعات القارية الفرعية، بالنظر إلى الإمكانيات التي يتوفر عليها، سواء على المستوى البشري أو الطبيعي.¹

فالمغرب وكما جاء على لسان أمين عام تجمع " الساحل والصحراء " السيد " إبراهيم ساني أباني " عضو وازن، فتضامن المغرب تحت القيادة الرشيدة للملك " محمد السادس " مع الدول الإفريقية ليس فقط في مجال دعم الاستقرار ومحاربة التطرف والإرهاب، ولكن أيضا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الساحل والصحراء.² الأمر الذي جعله يتبوأ مكانة هامة بين الدول الأعضاء، وبالتالي منحه منصب "نائب الكاتب التنفيذي" لتجمع دول (س-ص)، الذي أحدث خلال القمة الاستثنائية لتجمع دول الساحل والصحراء بتاريخ 13 أبريل 2019، وذلك لولاية أربع سنوات.

¹ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 19.

² عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 361.

ختاما يتضح بأن المغرب يحتل مركزا هاما في تجمع س-ص، وهذا ما يستشف من خلال التقرير الصادر عن "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة" بشراكة مع "البنك الإفريقي للتنمية" و"مفوضية الاتحاد الإفريقي"، حول "مؤشر التكامل الإقليمي لإفريقيا"¹ لسنة 2019 (IIIRA)،² حيث تشير النتائج إلى أن تجمع (س-ص) يسجل مستوى منخفض من التكامل بمتوسط درجات (0.377) فقط وحد أقصى (0.541)، ويحتل المغرب الرتبة الثالثة ب (0.495) درجة بعد كل من الكوت ديفوار (0.541) والسنغال (0.509)، باعتباره من أكثر البلدان من حيث التكامل الإقليمي داخل تجمع الساحل والصحراء بصفة عامة.³ وما جعله يحتل هذه الرتبة تصدره لقائمة الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء في بعد التكامل الاقتصادي الكلي؛ حيث يتقدم بدرجة عالية تبلغ (0.941)، باعتبار المغرب من أفضل الدول أداء، لكونه يمتلك أكثر معاهدات الاستثمار الثنائية السارية المفعول. فضلا عن ذلك، فإن المغرب يعتبر أيضا البلد الأكثر تكاملا من حيث البنيات التحتية بدرجة (0.797)، رغم ضعفه في البعد المتعلق بحرية تنقل الأشخاص.⁴

الفرع الثالث: تأثير التوجهات الجديدة على طلب المغرب الانضمام إلى "الإيكواس"⁵

بعد النجاح الذي حققته الدبلوماسية المغربية من خلال الانضمام الرسمي للاتحاد الإفريقي، تقدم المغرب بطلب رسمي للحصول على العضوية بمجموعة (ECOWAS) في فبراير 2017،

¹ مؤشر التكامل الإقليمي لإفريقيا: هو مؤشر يوفر لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية، ويأخذ المؤشر في الاعتبار خمسة أبعاد: بعد التكامل التجاري، التكامل الإنتاجي، تكامل الاقتصاد الكلي، تكامل البنية التحتية وكذلك حرية تنقل الأشخاص. كما يقدم مقترحات السياسة التي من شأنها معالجة نقاط الضعف. والغرض من هذا المؤشر هو تقييم ورصد أداء كل بلد على المستوى الإقليمي في مجموعة من الأبعاد المهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

² « Indice de l'intégration régionale en Afrique (IIIRA) 2019 », Nations Unies (commission économique pour l'Afrique), Union Africaine et Groupe de la Banque Africaine de développement, Rapport 2019, p.p.57.68.

³ Ibid. p.57.

⁴ انظر الملحق رقم 03 ص419.

⁵ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصارا ب(CEDEAO) أو (ECOWAS): هي منظمة اقتصادية إقليمية أنشئت بموجب معاهدة لاغوس في 28 ماي 1975 من قبل خمسة عشر دولة تنتمي لغرب إفريقيا، هي: البنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، الكوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، وتوغو. ويهدف إنشاء CEDEAO

وفي بيان القمة 51 لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية بالعاصمة الليبيرية "مونروفيا" في يوليو من نفس السنة، أعلن قادة دول المجموعة عن دعمهم لطلب المملكة المغربية للانضمام للمنظمة، نظرا للروابط القوية والمتعددة الأبعاد التي تقيمها مع الدول الأعضاء.¹

وانطلاقا من الأهمية التي يوليها المغرب لمجموعة (ECOWAS)، تبنت المملكة مقاربة خاصة إزاء بلدان هذه المنطقة، فضلا عن كون تجمع (ECOWAS) يشكل سوقا ذات جاذبية ومصدرا للفرص الاقتصادية، فإن مقاربة المغرب تسعى لأن تكون أكثر شمولاً، إذ تندرج في الواقع في إطار اختيار جيوسياسي قائم على حس الانتماء الإفريقي،² وعلى طموح المغرب في تسريع اندماجه مع باقي دول القارة قصد تعزيز تكامله الإقليمي والإفريقي، في ظل فقدان الأمل في تحقيق تكامل مغربي.³

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن وجه الملك "محمد السادس" رسالة إلى قمة رؤساء المجموعة الاقتصادية الثانية والأربعين لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) المنعقدة في "ياموسكرو" في ساحل العاج عام 2013، وأبلغهم عن رغبته في أن يرى وضع المغرب (المراقب) يمتد لآفاق جديدة تمنح المغرب مكانة فريدة وهامة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، الاجتماعية والاستراتيجية.⁴

إلى تعزيز التعاون والاندماج في أفق خلق اتحاد اقتصادي لدول غرب إفريقيا. وقد وسعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مهامها لتشمل المسائل السياسية، حيث قامت سنة 1990 بإحداث قوة إقليمية لحفظ السلام لمواجهة مختلف الصراعات الإقليمية. وعلى المستوى التنظيمي، تتألف المجموعة من ثمانية مؤسسات رئيسية هي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، برلمان المجموعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة عدل المجموعة، لجنة المجموعة، بنك للاستثمار والتنمية، ومنظمة غرب إفريقيا للصحة. وتعتبر اللجنة التي أنشئت سنة 2006 لتحل محل الأمانة العامة، الهيئة الرئيسية المكلفة بتنفيذ السياسات والتدابير التي يعتمدها مؤتمر رؤساء الدول ومجلس الوزراء.

¹ "قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا توافق مبدئيا على انضمام المغرب" 04 يوليو 2017، على الرابط:

<http://www.menara.ma/ar/2017/06/04/2182642>

تاريخ الزيارة: 2020/09/02.

² المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017، ص 31.

³ Younés Zakkari, Doundongue Djigle « l'adhésion du Maroc à la CEDEAO : vers une harmonisation du cadre juridique marocain des investissements avec les règles communautaires en la matière », dans « La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO », Revue Marocain d'Audit et de Développement, REMA, N° 46, 2018, Imprimerie El Maàrif Al Jadida- Rabat, 2018, pp. 29.32.

⁴ انظر: الرسالة التي وجهها الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة العادية 42 للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مرجع سابق.

وباعتبار هذه المنظمة هي امتداد طبيعي للاتحاد الإفريقي، فانضمام المغرب إليهما سيساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي، والنهوض بالتنمية البشرية بالقارة.¹ غير أنه في أعقاب الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، ساد اعتقاد خاطئ مفاده أن مسألة الانضمام "للإيكواس" تتعلق بعملية سلسلة؛ نظرا لما يتمتع به المغرب من علاقات مميزة مع دول مجموعة (ECOWAS) والصلات القائمة بالفعل معها في مجالات متعددة خاصة الاستثمار والتجارة (الفقرة الأولى)، إضافة إلى العلاقات الثنائية التي تربطه بعدد من أعضائها خاصة مع دول مثل السنغال وساحل العاج ومالي.² فرهانات انضمام المغرب للإيكواس (الفقرة الثانية) من الصعب تحقيقها في ظل العقبات التي واجهها المغرب قبل الانضمام، وأيضا التحديات التي ستواجهه ما بعد الانضمام (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: مجالات التعاون بين المغرب و "الإيكواس"

يولي المغرب أهمية خاصة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ويعتبر التعاون في المجال الاقتصادي بين الطرفين من أهم مجالات التعاون في الآونة الأخيرة، نظرا للعلاقات الاقتصادية الجيدة التي تربط المغرب مع العديد من بلدان المجموعة وخصوصا بالنسبة للدول الفرنكوفونية، وعلى رأسها ساحل العاج والسنغال.

ويشار في هذا الصدد إلى أن حصة بلدان "الإيكواس" من مجموع المبادلات التجارية للمغرب مع باقي بلدان القارة الإفريقية انتقلت من 19.9 % إلى 22.9 % ما بين سنتي 2010 و2016. ويؤشر هذا التطور الإيجابي على تحقيق تقدم على مستوى تعزيز الاندماج

¹ انظر: الخطاب الملكي الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال 64 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2017، على الرابط: <http://www.maroc.ma/ar>

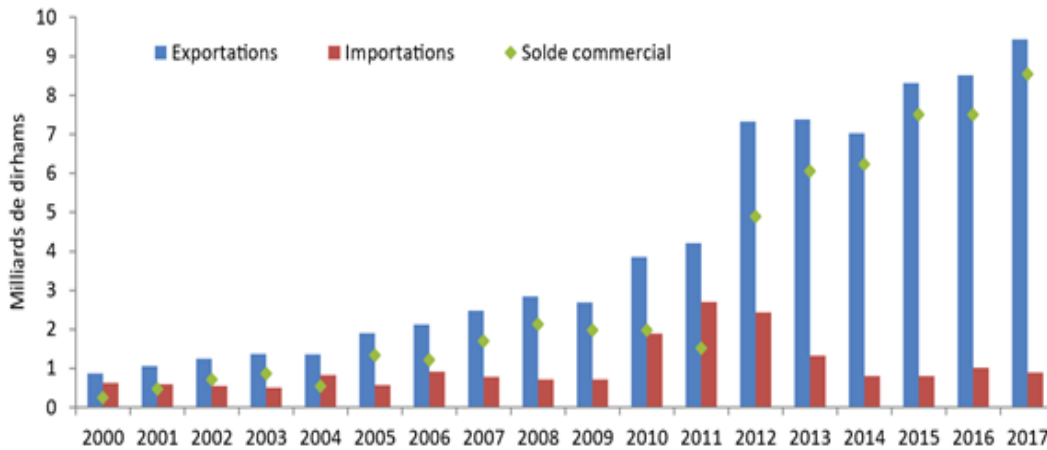
² Riccardo Fabiani « Morocco's Difficult path to ECOWAS Membership », 28 March 2018, Carnegie Endowment for International Peace, in : Date of visite 04/09/2020.

<https://carnegieendowment.org/sada/75926>

بين المغرب وهذه المنطقة، رغم أن المغرب لا يوجد بعد ضمن لائحة الشركاء التجاريين العشر الأوائل لهذه المجموعة.¹

الشكل رقم 03: تطور العلاقات الاقتصادية بين المغرب والإيكواس

ما بين 2000 و2017



المصدر : مكتب الصرف

سجلت المبادلات التجارية بين المغرب ودول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا 10.3 مليار درهم سنة 2017 مقابل 1.5 مليار درهم فقط سنة 2000، بسبب ارتفاع حجم الصادرات المغربية في هذا الفضاء؛ حيث شكلت الصادرات المغربية نحو مجموعة (ECOWAS) نسبة 57 % من مجموع الصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة ما بين 2000 و2016، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الواردات المغربية من دول مجموعة (ECOWAS) التي سجلت أعلى نسبة سنة 2011 وقد بلغت 2.7 مليار درهم لتتخفض بعد ذلك بنسبة 0.8 مليار درهم سنة 2017.²

¹ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017، ص31.

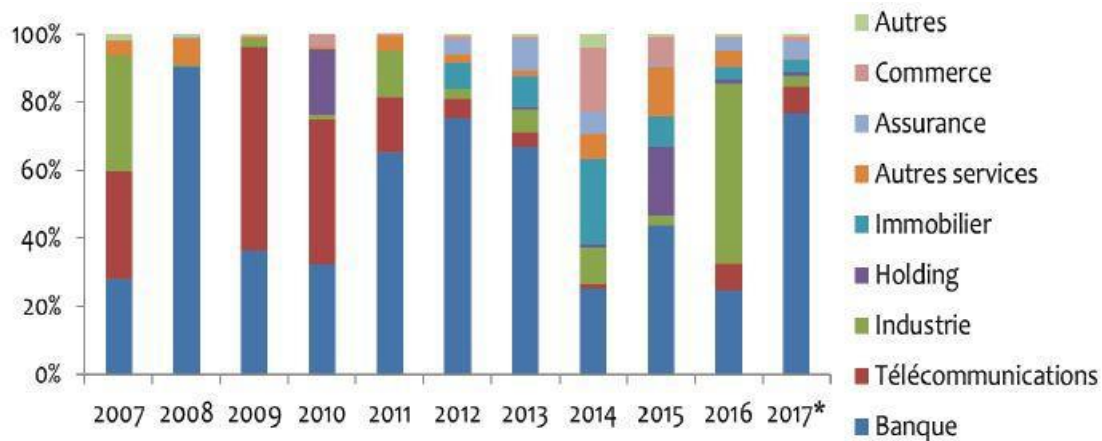
² Mohamed Adam EL Hani, Fatima Hamdaoui et Anass Saidi « Echanges commerciaux Maroc-CEDEAO : opportunités par pays et par produit », Ministère de l'économie et des finances Direction des études et des prévisions financières DEPF, Policy Africa, Mai 2018, pp 16.17.

تظل المبادلات التجارية بين المغرب و"الإيكواس" محدودة لم تتعدى 1.5 % من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب لسنة 2016، لكنها شكلت 49.5 % من إجمالي المبادلات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء. وتمثل الصادرات نحو المنطقة 3.8 % من إجمالي الصادرات المغربية وحوالي 54.5 % من الصادرات نحو إفريقيا جنوب الصحراء، مقابل 0.25 في المائة من إجمالي الواردات و 28 % من الواردات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء لسنة 2016.¹

على الرغم من الدينامية التي عرفت العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول (ECOWAS)، فإن موقع المغرب التجاري في المنطقة لا يزال غير كافي مقارنة بالإمكانات المتاحة.

الشكل رقم 04: القطاعات الاستثمارية المغربية داخل الإيكواس

ما بين 2007-2017



المصدر: مكتب الصرف

فيما يخص القطاعات الاستثمارية المغربية في غرب إفريقيا فهي تشمل كما يوضح (الشكل رقم 04)، على عدة قطاعات، أبرزها قطاع الاتصالات والأبنك، غير أن الملاحظ هو أن المجال الصناعي لم يكن ذا أولوية بالنسبة لطبيعة الاستثمارات المغربية الحاضرة في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. فبعد أن كان لا يتخطى عتبة 6% سجل في

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص 31.

نهاية سنة 2016 نسبة 53 % من الاستثمارات الموجهة نحو القارة بأكملها وخصوصا في ساحل العاج وبنين،¹ إلا أنه تراجع بعد ذلك بسبب دينامية التواجد الدولي في هذه المنطقة. والجدير بالذكر أن المغرب يعد اليوم المستثمر الأول في المنطقة، حيث يتركز ما يناهز ثلثي الاستثمارات الأجنبية الخارجية للبلاد هناك.²

وفي الوقت نفسه عملت الدبلوماسية المغربية على توثيق العلاقات على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، فعلى سبيل المثال ترفع المغرب أمام الدول الإفريقية للموافقة على مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية.³

لم يقتصر التعاون بين المغرب وبلدان مجموعة (ECOWAS) على المجالين الاقتصادي والسياسي فقط؛ بل حظي التعاون في المجال الديني ومكافحة التطرف بأهمية كبيرة بين الطرفين؛ من خلال مبادرة المغرب بتدريب الأئمة والعلماء الأفارقة في معهد "محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"، وكذا مركز تكوين "العلماء الأفارقة"، وقد شكلت هذه المبادرة فرصة للمغرب لتسويق سياسته الدينية في المنطقة.⁴

¹ للمزيد من التفصيل حول القطاعات الاستثمارية المغربية في الإيكواس بصفة عامة، أو مع كل دولة بصفة خاصة، انظر:

– Mohamed Adam EL Hani, Fatima Hamdaoui et Anass Saidi « Echanges commerciaux Maroc-CEDEAO : opportunités par pays et par produit », op.cit. pp.20.26.

– « Etude d'impact sur les implications de l'adhésion du Maroc à la CEDEAO », octobre 2017, sur lien :

https://fr.scribd.com/document/367443857/Etude-d-Impact-Sur-Les-Implications-de-l-Adhesion-Du-Maroc-a-La-Cedeao#from_embed

² محمد بن امحمد العلوي " المغرب يعزز نفوذه الاقتصادي في غرب إفريقيا"، جريدة العرب، عدد 10656 السنة 40، الأربعاء 2017/06/07، ص 10.

³ امرؤ القيس طلحة جبريل " المغرب-الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 29 مارس 2020، ص 10.

⁴ سليم حميمينات " رهانات وآفاق تدريب الأئمة المالبيين بالمغرب"، المعهد المغربي لتحليل الدراسات، 28 يناير 2019، على الرابط: <https://mipa.institute/6407>

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب شارك في عدة اجتماعات للمجموعة بصفة مراقب، وقدم المساعدة في مجالات السلم والاستقرار، حيث شارك في عملية حفظ السلام في الكوت ديفوار، وفي الوساطة بين بلدان نهر مانو، وحل أزمة غينيا ومكافحة فيروس إيبولا.¹

الفقرة الثانية: رهانات طلب المغرب الانضمام إلى "الإيكواس"

بعد كسب ورقة الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، تمكن المغرب من نيل الموافقة المبدئية من قبل قمة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على الانضمام للمجموعة، وهو ما سيحقق له مجموعة من الرهانات، لعل أولها الولوج إلى تكتل واعد بفرصه وإمكانياته، وبلورة نموذج واعد للتعاون جنوب-جنوب مبني على تبادل المصالح في إطار ندي. بينما الرهان الثاني يرتبط بالتوقيت الذي تأتي فيه هذه المبادرة، أي بعد فترة قصيرة من ضمان المغرب لمقعده بالاتحاد الإفريقي، وهو ما سيحقق للمغرب هدف "تعزيز علاقاته وحضوره مع محيطه الإفريقي".²

فطلب انضمام المغرب للإيكواس تحكمه مجموعة من الأبعاد، لعل أبرزها الأبعاد الجيواستراتيجية، المتمثلة في الامتيازات التي ستمنحها العضوية في هذه المجموعة على مستوى القارة الإفريقية. فمن جهة ستستفيد دول المجموعة من الموقع الجيواستراتيجي للمغرب الذي يربط بين هذا القطب وأوروبا، وهنا يمكن القول أن مشروع أنبوب الغاز الرابط بين أبوجا والرباط نحو أوروبا سيسهل إنجازه نظرا إلى أن 12 دولة سيمر منها الأنبوب كلها أعضاء في (ECOWAS)، وبالتالي يمكن التسريع بهذا المشروع الضخم، خاصة وأن مشكل موريتانيا التي تقف في طريق المشروع والتي غادرت المجموعة سنة 2000 ترغب في العودة هي الأخرى للمنظمة.³ وأبعاد

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص30.

² حسن الأشرف "مكاسب المغرب من وراء الانضمام لمجموعة "سيداو"، حوار مع الدكتور "ادريس لكريني" مدير مختبر "الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات" بجامعة القاضي عياض بمراكش، جريدة العربي الجديد، 6 يونيو 2017، على الموقع الإلكتروني لجريدة العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/> تاريخ الزيارة: 2020/09/07.

³ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 357.

سياسية تتمثل أساسا في الرغبة في الحصول على حلفاء جدد داخل (ECOWAS)، ومحاولة إضعاف تأثير نيجيريا في منطقة غرب إفريقيا؛ باعتبارها ذات نفوذ سياسي كبير في المنطقة، خاصة وأن نيجيريا لا تزال تعترف رسميا بالجمهورية الوهمية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، رغم التقارب السياسي بين البلدين وقيام الملك محمد السادس بزيارة نيجيريا سنة 2016.

وفيما يخص الأبعاد الاقتصادية فتتمثل أساسا في: ترسيخ شراكة اقتصادية وفق مبدأ رابح-رابح بين المغرب ودول غرب إفريقيا، من خلال تعزيز التبادل التجاري، فالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعتبر بالنسبة للمغرب سوقا اقتصادية واعدة.

الفقرة الثالثة: تحديات قبل وما بعد الانضمام إلى "الإيكواس"

على الرغم من العلاقات الدبلوماسية الممتازة التي تربط المغرب بمعظم الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والعلاقات الاقتصادية القائمة بينه وبين تلك الدول في مجالي التجارة والاستثمار السابقة الذكر.¹ وبالرغم أيضا من المساعي الحثيثة التي بذلها المغرب من أجل الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فإن العضوية الكاملة قد تستغرق وقتا أكثر مما هو متوقع؛ وربما لن تحدث أبدا، حيث تقف مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في طريق الحصول على عضوية كاملة، ذلك أن الجهات الفاعلة في منطقة غرب إفريقيا تجعل من المفاوضات الإضافية أمرا أكثر تعقيدا.²

من هذا المنطلق هناك العديد من الإشكالات التي تحول دون عضوية المغرب في (ECOWAS)، والمتمثلة أساسا في الاعتراضات الشديدة من بعض الدول ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات المصالح الاقتصادية في غرب إفريقيا. فنيجيريا مثلا، ترى في المغرب

¹ Riccardo Fabiani « Morocco's Difficult path to ECOWAS Membership », 28 March 2018, Carnegie Endowment for International Peace, in :

Date of visite : 20/09/2020.

<https://carnegieendowment.org/sada/75926>

² امرؤ القيس طلحة جبريل " المغرب-الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية"، مرجع سابق، ص2.

منافسا اقتصاديا يهدد مصالحها الاستراتيجية وثقلها الدبلوماسي في المنطقة بشكل عام، خاصة وأنها تضطلع بدور قيادي في المنظمة منذ البداية نظرا لحجمها وإمكاناتها الاقتصادية، حيث نجحت في إقناع الدول المجاورة بإزالة الحواجز والتعريفات الجمركية لتتوافق وأولوياتها في المنطقة.¹ كما مارس ائتلاف واسع من النقابات المهنية والصناعيين والمنظمات غير الحكومية النيجيرية، ضغوطا لدى الحكومة لمنعها من فتح حدودها أمام السلع المغربية التي رأوا فيها تهديدا يمكن أن يؤدي إلى القضاء على الإنتاج المحلي. وفي السنغال، أعرب القطاع الخاص² عن تحفظاته انطلاقا من أن مستويات الإنتاجية الأعلى في المغرب قد تؤدي إلى تقويض القاعدة التصنيعية في البلاد.³

فضلا عن ذلك، ما زال ينظر إلى انضمام المغرب للمجموعة على أنه تهديد لبعض الدول باعتبار أن العضوية في منظمة (ECOWAS) تستلزم حرية الحركة والتنقل، وعلى حد تعبير الجنرال السنغالي (Alioune Diop)،⁴ فإن حرية التنقل قد تمكن المقاتلين الأجانب المغاربة في سوريا من تأسيس وجود لهم في المناطق الحدودية التي يسهل اختراقها في منطقة غرب إفريقيا، وخلق شبكات جديدة من الإرهاب الجهادي وعدم الاستقرار في المنطقة.⁵

¹ المرجع السابق، ص 4.

² Amayi Badji « Le secteur privé sénégalais oppose son veto à l'adhésion du Maroc à la CEDEAO », 30 octobre 2017, sur le lien :

Date de visite : 20/09/2020

<http://reussirbusiness.com/actualites/secteur-prive-senegalais-oppose-veto-a-ladhesion-maroc-a-cedeao/>

³ ريكاردو فابيان "المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس"، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 28 مارس 2020، على الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/75927> تاريخ الزيارة: 2020/09/21.

⁴ (Alioune Diop): جنرال متقاعد بالجيش السنغالي، تقلد منصب مستشار أمني سابق للأمم المتحدة، وهو مستشار باحث في السلام، الأمن وإعادة الإدماج.

⁵ « Le retour des djihadistes de Daesch et le risque sécuritaire de l'adhésion du Maroc et de la Tunisie à la CEDEAO », 12 décembre 2017, sur le lien :

Date de visite : 22/11/2020.

<https://www.wathi.org/laboratoire/tribune/retour-djihadistes-de-daesch-risque-securitaire-de-ladhesion-maroc-de-tunisie-a-cedeao/>

بالإضافة إلى العراقيل السابقة الذكر، التي تقف عقبة أمام انضمام المغرب فإن هناك مجموعة من النقاط التي ستشكل تحديات أمام عضوية المغرب في المجموعة بعد الانضمام، والتي يجب إيلاؤها أهمية خاصة. والمتمثلة أساسا في:¹

- انضمام المغرب إلى تجمع (ECOWAS) يفترض اعتماد تعرفه جمركية موحدة، وهو الأمر الذي قد يطرح مسألة الملاءمة مع التعريفات المعتمدة برسم الاتفاقات الموقعة من قبل المغرب. تتضاف إلى هذا الإكراه، ضرورة تجانس السياسات التجارية لمختلف بلدان مجموعة (ECOWAS) (التعريفات، التدابير غير الجمركية...).
- حتى يعود انضمام المغرب إلى تجمع "الإيكواس" بالنفع أيضا على المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية وليس فقط على المجموعات الكبرى، فمن الضروري أن تستفيد تلك المقاولات من مواكبة مالية وتقنية مناسبة تمكنها من تحقيق معرفة أفضل بالأسواق المحتملة في بلدان فضاء (ECOWAS).
- إمكانية تطبيق التوحيد النقدي من الناحية الاقتصادية، الذي يقتضي تقييما معمقا في ضوء الخصوصيات الحالية لاقتصادات بلدان المجموعة ودرجة اندماجها وتكاملها التجاري الذي ينبغي تطويره.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تأسيس عملة جديدة موحدة يتم تداولها بين دول المجموعة شكلت على الدوام هاجسا لقادة "الإيكواس" -رغم وجود عملة الفرنك الإفريقي (CFA Franc)، التي يتم تداولها في ثماني دول أعضاء،² بينما تستخدم باقي الدول عملاتها الخاصة-، الأمر الذي دفع الدول الأعضاء بالمجموعة إلى المصادقة في يونيو 2019 على العملة الجديدة "إيكو ECO"، بهدف تكريس الاستقلالية الاقتصادية التي تريدها هذه الدول.³

¹ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017، ص32.

² هذه الدول هي: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال، توغو، غينيا بيساو والرأس الأخضر.

³ مراد بابعا "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا...هل تجمع شتات الأفارقة؟"، 23 أكتوبر 2019، سلسلة تقارير الجزيرة، على الرابط: <https://doc.aljazeera.net> تاريخ الزيارة: 2020/09/22.

لكن أكثر المتفائلين لا يتوقعون انطلاق هذه العملة مع بداية سنة 2020، فالشروط والمعايير التي حددها خبراء المجموعة -وتتعلق أساسا بالسيطرة على التضخم وعجز الميزانية- لا تتوفر حاليا إلا في دولة واحدة فقط هي ليبيريا. وبسبب هذا التباين في الأداء المالي والاقتصادي لدول (ECOWAS) اقترحت المجموعة اعتماد التدرج في اعتماد العملة.¹

ورغم ذلك سيكون من الصعب الخوض في مغامرة عملة موحدة، إذ ينبغي أولاً رسم سياسة نقدية واضحة، وثانياً فك الارتباط بين الفرنك الإفريقي واليورو، وهو أمر لن يكون بالهين. كما أكد ذلك رئيس ساحل العاج "الحسن واتارا"، في مؤتمر صحافي في نيامي، في ختام قمة "الإيكواس"، حول العملة الموحدة، في 25 أكتوبر 2017، حيث قال: "في رأيي المتواضع، لن يكون سهلاً التوصل لعملة موحدة العام 2020، سنقترح في العام 2019 عملية تقويم شاملة، وبعد ذلك سنرى ما إذا كنا سنحافظ على هدف 2020 أم لا، ونرى الدول التي توفرت فيها الشروط في حال ما إذا أردنا تحديد تاريخ جديد. إن مسألة العملة الموحدة بالغة الأهمية بالنسبة لدول المجموعة، ومن المهم جداً التوصل لهذه العملة في العام 2020".

ويبقى التساؤل مطروحاً هنا حول استعداد المغرب الانضمام إلى العملة الموحدة المقترحة لمجموعة "الإيكواس"، وهو الذي عمد إلى توسيع نطاق التداول بالدرهم المغربي، في إطار سلسلة الإصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي من أجل مزيد من المرونة في سعر الصرف.²

مما سبق يتضح بأن انضمام المغرب "للإيكواس" ليس بالأمر الهين، في ظل العراقيل والتحديات الجمة التي واجهته قبل الانضمام، وستواجهه أيضاً في مرحلة ما بعد الانضمام. لذلك فالمغرب واع بما ينتظره من عمل دؤوب داخل هذا التجمع، الذي استفاد في مساره التاريخي من هفوات مختلف التنظيمات الإقليمية، التي لم يكتب لها النجاح ومن مثيلاتها في

¹ المرجع السابق.

² ريكاردو فابيان، "المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس"، مرجع سابق.

الدول المتقدمة التي ركزت على تشبيك المصالح، كآلية لكسب رهانات تنمية ومدخل للقضاء على مختلف الأزمات الداخلية أو العابرة لحدود الدول الأعضاء.¹

بالرغم من منح المغرب الموافقة على العضوية من حيث المبدأ في قمة "مونروfia" في 4 يونيو 2017، إلا أن المغرب لم يحصل بعد على العضوية الكاملة إلى حدود أواخر سنة 2019، ففي ماي 2018، أعلن رئيس مفوضية (ECOWAS) "جون كلاود كاسي برو Jean-Claude Kassi Brou"، أن رؤساء الدول سيتخذون قرارا نهائيا بشأن عضوية المغرب بعد استكمال دراسة معمقة للتقرير المرحلي الذي يجري العمل عليه حاليا.² لكن التقرير لم ينشر والقرار النهائي لم يصدر حتى الآن، إضافة إلى أن مسألة عضوية المغرب قد غابت تماما عن جدول أعمال القمتين الأخيرتين لمجموعة الإيكواس في يوليو 2018 ودجنبر 2019.³

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة على مستوى العلاقات الثنائية

عملت الدبلوماسية المغربية على صياغة رؤية جديدة لعلاقاتها بدول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال إعادة تحديد الأهداف المسطرة لتحقيقها داخل القارة الإفريقية، فقبل أن ينجح المغرب في الالتحاق رسميا ومؤسسيا بالاتحاد الإفريقي في أوائل سنة 2017 نهج الاستراتيجية التعويضية للفراغ المؤسسي، وذلك بأن كثف الحضور الشخصي والقوي للمؤسسة الملكية داخل الفضاء الإفريقي الذي لم يعد يركز فقط على الدول الفرنكوفونية، بل تعداه

¹ حسن الأشرف "مكاسب المغرب من وراء الانضمام لمجموعة "سيداو"، مرجع سابق.

² « Président Jean-Claude Kassi Brou présente Commission's Strategic Plan, Community Report to ECOWAS parliament », Economic Community of West African States (ECOWAS), 16/05/2018, in : Date of visite : 22/09/2020.

<https://www.ecowas.int/president-jean-claude-kassi-brou-presents-commissions-strategic-plan-community-report-to-ecowas-parliament/>

³ انظر: البيان الختامي للدورة العادية ال 53 لرؤساء وحكومات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 31 يوليو 2018، ص1. ص11، في الموقع الرسمي للإيكواس، على الرابط:

<https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2018/08/Final-Communique-English.pdf>

صوب الدول الأنجلوفونية؛ ومن دلالات هذا الانخراط الملكي الواضح والتميز، نجد توطيد العلاقات الثنائية من خلال التوقيع على اتفاقيات شراكة وتعاون في إطار علاقات رابح-رابح، شملت مختلف المجالات، الاقتصادية، السياسية، الدينية والثقافية، التي هدف المغرب من خلالها إلى تطوير نموذج مبتكر للتعاون جنوب - جنوب يتأسس على تبادل دائم يشرك مجموع جهات القارة والقطاعات ذات الصلة.

بناء على ذلك سيتم تخصيص (المطلب الأول) من هذا المبحث للتحديث فيه عن مميزات العلاقات الثنائية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، بينما (المطلب الثاني) سيتم تخصيصه لمجالات التعاون الثنائي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الأول: مميزات العلاقات الثنائية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء

منذ انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، نظر إلى علاقاته بدول إفريقيا جنوب الصحراء من منظور ثنائي، خاصة مع الدول الإفريقية الفرنكوفونية في غرب ووسط إفريقيا التي شارك معها التاريخ الاستعماري وما بعد الاستعمار، وظلت من الدول المساندة له. وفي ظل سياسة الانفتاح التي انتهجتها الدبلوماسية الملكية اتسعت سياسة المغرب الإفريقية لتشمل أيضا الدول الإفريقية الأنجلوفونية.

وهكذا، سنخصص (الفرع الأول) من هذا المطلب للحديث عن العلاقات الثنائية للمغرب مع الدول الإفريقية الفرنكوفونية، بينما (الفرع الثاني) سيتم التطرق فيه إلى علاقات المغرب مع الدول الإفريقية الأنجلوفونية.

الفرع الأول: العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية الفرنكوفونية¹

تستند العلاقات المغربية مع دول إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية على مجموعة من المحددات التي توجهها وتتحكم فيها، انطلاقا من الإرث الاستعماري والروابط الشخصية التي لعبت دورا مهما في تعزيز التعاون بين المغرب ومختلف الدول في غرب ووسط إفريقيا كالسنغال، هاته العلاقات تؤطرها منظمة الدول الفرنكوفونية.

الفقرة الأولى: خصوصيات العلاقات المغربية بالدول الإفريقية الفرنكوفونية

إن العلاقات المغربية الإفريقية منذ بدايتها الأولى كانت تحمل في طياتها حمولة سياسية، تتمثل في تصور ومنظور المغرب لمصلحته السياسية المرتبطة أساسا بمسألة الوحدة الترابية، مما انعكس على أداء ونوعية علاقاته السياسية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ وبهذا فضل المغرب أن ينسج علاقات سياسية مع دول إفريقية تتبنى توجهات سياسية معتدلة وطروحات مؤيدة للمطالب المغربية، وهكذا ارتبط بعدد من الاتفاقيات ذات الطابع السياسي مع عدد من الدول بإفريقيا الغربية خاصة.²

ويعود السبب في ذلك إلى كون أغلب البلدان في إفريقيا الغربية تم استعمارها، مثل المغرب، من طرف فرنسا، هذا الاستعمار ترك إرثا مشتركا أوله اللغة الفرنسية كلغة إما رسمية فعلا أو رسمية بفعل الواقع، لأنها لغة الحداثة بما في ذلك المعاملات الاقتصادية والإدارية والدبلوماسية.³ كما أن التحولات التي شهدتها الدبلوماسية المغربية في توجهاتها خلال الحرب

¹ ظهر مفهوم الفرنكوفونية لأول مرة في نهاية القرن التاسع عشر، وقد وضعه الجغرافي الفرنسي "أونسيم ركلوا" Oné Sime Reclus، للإشارة للأشخاص والدول التي تستعمل اللغة الفرنسية بأشكال مختلفة، وبعد تأسيس مجموعة من التنظيمات الممثلة للفرنكوفونية في حقل الثقافة واللغة الفرنسية، تكرست الفرنكوفونية في النهاية بمؤتمرها الأول الذي تم التحضير له سنة 1985 بدار عاصمة السنغال وانعقد في باريس بعد ذلك سنة 1986. لتعرف الفرنكوفونية تحولا جذريا مع قمة رؤساء الدول والحكومات بهانوي في عام 1997، حيث قرر رؤساء 52 دولة وحكومة إعطاء الفرنكوفونية كامل بعدها السياسي والاقتصادي وذلك بإنشاء "المنظمة الدولية الفرنكوفونية". انظر: عبد الكريم غلاب، "رهانات الفرنكوفونية في علاقاتها بمسألة التغريب والهيمنة"، المؤسسة العربية للنشر والإيداع، المغرب، د.ط.ت، من ص 05 إلى ص 09.

² عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 25.

³ زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية"، مرجع سابق، ص 66.

الباردة، المتمثلة في ابتعادها عن المعسكر الشرقي وتقربها من المعسكر الغربي، أدت إلى تقوية علاقاتها مع البلدان الإفريقية القريبة من نفس التوجه.¹

علاوة على ذلك، دفع التطور الذي شهده التعاون الفرنسي-المغربي في إفريقيا، الملك الراحل "الحسن الثاني" إلى إقامة روابط وعلاقات شخصية مع العديد من رؤساء الدول في إفريقيا الفرنكوفونية، وأيضا الاقتراب من رؤساء البلدان البعيدة مثل الغابون . هذه العلاقات الشخصية التي نسجتها المؤسسة الملكية والتي كان لها امتداد في عهد الملك "محمد السادس"، لعبت دورا في دعم العلاقات السياسية بين الجانبين. وهكذا، في نفس الوقت الذي يلتزم فيه المغرب بفرضية "الأسرة الفرنكوفونية"، يرى المغرب غرب ووسط إفريقيا كمساحة للانتماء التاريخي.²

ونشير في هذا الصدد إلى أن هناك دول تحظى بعناية خاصة وتشكل المحور الرئيسي للتعاون المغربي مع دول إفريقيا الفرنكوفونية، وهي السنغال والكويت ديفوار والغابون؛ حيث شهدت زيارات متعددة للعاهل المغربي، ويمكننا أيضا اعتبار مالي، غينيا بيساو وغينيا الاستوائية، غينيا كوناكري، النيجر وبنين، جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وبوركينا فاسو وحتى توغو من الدول المهمة بالنسبة للدبلوماسية المغربية.

وفي إطار الدبلوماسية الملكية، نلاحظ أن الدول الإفريقية التي زارها الملك "محمد السادس" بشكل منتظم على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، تتوافق تماما مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية وهي الغابون والكويت ديفوار والسنغال كما سبق الذكر، وبشكل أعم دول إفريقيا الغربية الفرنسية (AOF) (Afrique Occidentale Française)، ودول إفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF) (Afrique Equatoriale Française)، هذا التفضيل بشكل خاص، يتضح من خلال كثافة وجودة المبادلات الدبلوماسية، وأيضا توقيع العديد من اتفاقيات التعاون

¹ المرجع السابق، ص 65.

² Yousra Abourabi, « Le Maroc francophone : identité et diplomatie africaine », Revue Internationale des Francophonies, Institut International pour la Francophonie, publié le : 12/12/2019, sur le lien :

Date de visite : 13/10/2020.

<http://rifrancophonies.com/index.php?id=966>

مع الدول الواقعة في هذه المناطق . وفي هذا الصدد، أعلن الملك المغربي مرارا على أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة ودول وسط وغرب إفريقيا.¹

وتشكل لقاءات القمة فرصة لمناقشة القضايا السياسية التي تهم المغرب ومعظم الدول السابقة الذكر، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، وكذلك الأوضاع المرتبطة بالآزمات التي تهمز القارة، كما هو الأمر بالنسبة لمنطقة الساحل أو بالنسبة لآزمات تعصف بالدول الإفريقية، كما حدث ولا زال يحدث في كل من الكونغو وغينيا بيساو أو ساحل العاج. وعلى هذا الصعيد، فإن الهدف يبقى بالأساس ضمان الارتباط المغربي بالهواجس السياسية للقارة الإفريقية، وفي نفس الوقت اكتساب المساندة للمقاربة المغربية فيما يتعلق بتسوية قضية الصحراء، ومناهضة الاستراتيجية الجزائرية الهادفة إلى منع المغرب من الرجوع إلى هذا الفضاء.²

عموما، إن الاعتراف بهوية جماعية توحد المغرب ودول غرب إفريقيا يستند إلى تاريخ مشترك وروابط تجارية ودينية وقرب جغرافي تشكل الصحراء مركزه من جهة، ومن جهة أخرى تشكل إفريقيا الفرنكوفونية منطقة مميزة للتعاون المغربي الإفريقي، فمن خلال التعاون الوثيق مع بلدان المنطقة تمكنت السياسة المغربية الإفريقية من التطور والاندماج في التمثيلات الجيوسياسية للقارة الإفريقية، ويؤكد طلب المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مؤخرا هذا التوجه الدبلوماسي.³

الفقرة الثانية: منظمة الدول الفرنكوفونية كشريك تعاون مؤسسي في إفريقيا

شهدت الفرنكوفونية مجموعة من التطورات، حيث انطلقت من مشروع للعناية باللغة والثقافة الفرنسية والجغرافية الناطقة بهذه اللغة إلى مشروع يرفع مجموعة من التنظيمات الثقافية والمهنية إلى أن استوى في شكل " المنظمة الدولية الفرنكوفونية Organisation

¹ Ibid.

² الحسن بوقنطار، " السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص129.

³ Yousra Abourabi, « Le Maroc francophone : identité et diplomatie africaine », Op.cit.

l'internationale de la francophonie" (OIF)،¹ باعتبارها وسيلة من وسائل مواصلة فرنسا عنايتها بمستعمراتها القديمة أي كل الدول التي تجمعها مصالح محددة مع فرنسا؛ بل إن الأمر تجاوز ذلك في تصريحات الأمين العام الأول للفرنكوفونية "بطرس بطرس غالي" الذي اعتبر انطلاقاً من دوره في المؤسسة الفرنكوفونية "أن العالم قد تخطى منذ نهاية الحرب الباردة عن الاهتمام بحوار الشمال والجنوب، ونتيجة لذلك تراجعت المساعدات التي تمنح للدول الفقيرة بهدف تأهيل بنائها التحتية، وهنا يمكن للفرنكوفونية أن تتحرك لإعادة تفعيل هذا الحوار والتنسيق مع البنك الدولي للحصول على مساعدات إنمائية لدول آسيا وإفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية.²

وهكذا فقد شكلت منظمة الدول الفرنكوفونية (OIF) شبكة من الدول³ التي تدرك التقارب الاختياري حول اللغة والقيم الفرنسية؛ بهدف الترويج للفرنسية وتعزيز التعاون فيما بينها، وقد صيغ هذا الهدف رسمياً في ميثاق الفرنكوفونية الذي اعتمده مؤتمر قمة "هانوي" عام 1997، ونقحه المؤتمر الوزاري عام 2005 في "أنتاناناريفو".⁴

وفيما يخص المغرب، فإن عضويته في (OIF) تعود إلى عام 1981، غير أن الحكومة أظهرت انخراطاً خاصاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فعلى مدار الخمسة عشر سنة الماضية، استضاف المغرب العديد من أحداث المنظمة. من أهمها، نذكر المؤتمر الوزاري للفرنكوفونية حول مجتمع المعلومات في عام 2003، الاجتماع الأول للجنة المراقبة لمؤتمر

¹ للمزيد من التفصيل حول التطور المؤسسي للفرنكوفونية قبل التأسيس الرسمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، انظر: وليد كاصد الزيدي، "الفرنكوفونية: دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي"، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، النجف/العراق، 2020، من ص 34 إلى ص 40.

² عبد الكريم غلاب، "رهانات الفرنكوفونية في علاقاتها بمسألة التغريب والهيمنة"، مرجع سابق، ص 13.

³ تضم المنظمة الدولية للفرنكوفونية 88 عضواً يمثلون دولاً وحكومات، وتصنف إلى دول كاملة العضوية، وعضو مشارك، ومراقب أو ضيف خاص.

⁴ وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية "الفرنكوفونية حيز للتعاون متعدد الأطراف"، على الرابط:

تاريخ الزيارة: 2020/10/15.

الهيكل الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في العالم الناطق بالفرنسية في عام 2004، والمؤتمر الثاني للرابطة الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2007.¹

وتجدر الإشارة إلى أن قطاعات التعاون بين المغرب والمنظمة (OIF) متعددة (الثقافة، الصحة، الطاقة، الأمن...) ولكن تم إعطاء الأولوية لثلاثة مجالات فقط، تتمثل في: حقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية، والتعليم. حيث أن هذه المكونات الثلاثة، تساعد المملكة في تعزيز ممارسة اللغة الفرنسية ونشر القيم الديمقراطية الغربية في القارة الأفريقية، في سياق تشكل فيه مسألة اللغة بُعدًا حاسمًا لنفوذ فرنسا. ناهيك عن كونها وسيلة من وسائل تسهيل ممارسة المبادلات الاقتصادية والثقافية بين فرنسا من جهة والمغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى، فهي تؤثر بشكل عام على مستوى العلاقات الفرنسية الإفريقية.

ولعل السبب الرئيسي وراء انضمام المغرب لهذه المنظمة (OIF)، تمثل في البحث عن بديل لتعويض غيابه عن منظمة الاتحاد الإفريقي -الوحدة الإفريقية سابقا-، والانخراط في إطار مؤسسي يهدف أساسا إلى ضمان الروابط القائمة وربط الاتصال بالجانب الإفريقي.² من خلال مؤتمرات القمة التي تعقدها المنظمة كل سنتين من أجل مناقشة القرارات المتعلقة بعمل الفرنكوفونية،³ ومناقشة مختلف القضايا التي تهم الدول الأعضاء في المنظمة، هاته المؤتمرات شكلت فرصة سانحة للمغرب من أجل التضامن مع الدول الإفريقية المنتمية للمنظمة، والدعوة إلى ضرورة إرساء قواعد حقيقية للتعاون شمال جنوب، والعمل على حل المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية، حتى يتسنى إنجاح التجارب الديمقراطية في إفريقيا. من هذا المنطلق، يمكننا القول بأن المنظمة الدولية الفرنكوفونية سمحت للمغرب ليس فقط بتوسيع شبكاته الدبلوماسية ولكن أيضا بإبراز عمقه الاستراتيجي باعتبارها أداة للانفتاح وآفاقا للاندماج في النظام الإفريقي الفرنكفوني. كما يشير "فريدريك تشاريلون"، فإن الفرنكوفونية

¹ Yousra Abourabi, « Le Maroc francophone : identité et diplomatie africaine », Op.cit.

² الحسن بوقنطار، " السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات"، مرجع سابق، ص 206.

³ وليد كاصد الزيدي، " الفرنكوفونية: دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي"، مرجع سابق، ص 113.

تشكل عمقًا استراتيجيًا، بمعنى " فضاء الدعم والتضامن المحتمل والموارد التي هي بالتأكيد غير ملموسة ولكن مع ذلك يمكن تعبئتها وحشدتها لتصبح قادرة على اقتراح تطورات مرغوبة ومقاومة المعايير أو التوجهات غير المرغوب فيها "، لكل من يتبعها.¹

عموما شكلت منظمة الدول الفرنكوفونية (OIF) إحدى الروافع الأساسية للتعاون المغربي مع الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، لكونها الإطار الدبلوماسي المتعدد الأطراف الذي مكن المغرب -أثناء غيابه عن منظمة الاتحاد الإفريقي-، من الانخراط في قضايا القارة الإفريقية من جهة، وكسب تأييد العديد من دول غرب ووسط إفريقيا لعودته إلى عمقه الإفريقي، وكذا التعاون المشترك مع باقي الدول الأعضاء في إفريقيا، ولاسيما منطقة الساحل والصحراء، خاصة وأنها تواجه حاليًا تحديات أمنية مشتركة. علاوة عن ذلك فقد سعى المغرب مؤخرًا إلى تحقيق نوع من الانفتاح السياسي النسبي على دول أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي الدول الناطقة باللغة الإنجليزية (الدول الإفريقية الأنجلوفونية).

الفقرة الثالثة: نموذج العلاقات المغربية-السنغالية

تعتبر السنغال من الدول الإفريقية الفرنكوفونية الصديقة والحليفة للمغرب؛ حيث تربطهما علاقات عريقة ومتعددة الأبعاد متجذرة في التاريخ. ساهم في ذلك المزايا الكبيرة التي يتمتع بها البلدان (القرب الجغرافي، والصلات الثقافية، واللغة المشتركة، وما إلى ذلك...)؛² فالسنغال

¹ Frédéric Charillon, «La francophone comme profondeur stratégique ? », dans « Francophonie et profondeurs stratégique », Institut de Recherche Stratégique de l'école Militaire (IRSEM), Paris, 2013, N°26, p.07

² Birahim Bouna Niang, « Assessment of Trade potential of Senegal and Morocco », Scientific Research Publishing, 18 january 2016, p.27.in :

Date of visit :18/10/2020.

<https://m.scirp.org/papers/62804>

هو البلد الذي اختاره المغفور له "محمد الخامس"، ليتوقف به أثناء رحلة عودته في نونبر 1955 من المنفى أثناء كفاحه المستميت ضد الاستعمار.¹

ونظرا للروابط العريقة بين المغرب والسنغال، فإن هذه الأخيرة تحظى بأهمية كبرى في الدبلوماسية المغربية بصفة عامة والدبلوماسية الملكية بصفة خاصة، تظهر من خلال العدد الكبير للزيارات التي قام بها الملك "محمد السادس" إلى السنغال منذ توليه العرش، والتي تعكس استثنائية العلاقات بين البلدين على المستوى الثنائي. كما أكد على ذلك الرئيس السنغالي "ماكي سال" في تصريح صحفي على هامش الزيارة التي قام بها الملك "محمد السادس" للسنغال، حين قال بأن "العلاقات المغربية السنغالية هي علاقات أكثر من عريقة، إنها استثنائية".²

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين البلدين مبنية أيضا على أسس التعاون وتبادل الدعم في مختلف القضايا التي تهم الدولتين، فالسنغال بقيت ملتزمة بموقفها تجاه قضية الصحراء المغربية؛ بحيث لم تعترف قط بما يسمى بالجمهورية الصحراوية الديمقراطية، كما أنها من أوائل الدول التي ساندت المغرب في انضمامه للاتحاد الإفريقي، والمغرب من جهته قدم دعمه اللامشروط لترشيح جمهورية السنغال لمنصب عضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2016-2017.

علاوة عن ذلك، فإن الانسجام الذي يطبع العلاقات بين الرباط ودارا يعكسه التعاون المتميز الذي يشمل حوالي عشر قطاعات توطرها مجموعة من الاتفاقيات³ في مختلف المجالات الجيوستراتيجية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والدينية، الموقعة خلال الزيارات الملكية التي أعطت دينامية جديدة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

¹ عبد الحق المريني، "الرحلة الملكية السامية لثلاث دول إفريقية (السنغال والكويت ديفوار والغابون) 1434هـ - 2013م"، منشورات القصر الملكي، المطبعة الملكية، المشور السعيد-الرباط، الطبعة الأولى 2013، ص 44.

² نفس المرجع، ص 39.

³ نفس المرجع، ص 45.

ففي المجال الاقتصادي والتجاري بلغت قيمة المبادلات التجارية المغربية السنغالية ملياري درهم سنة 2016، أي ما يعادل 0.32% من إجمالي المبادلات الخارجية للمغرب. كما بلغت الصادرات المغربية إلى السنغال 1.9 مليار درهم سنة 2016، أي ما يعادل 0.87% من مبيعات المغرب نحو الخارج. وتأتي هذه الزيادة أساسا من الأسمدة الطبيعية والكيماوية، التي تمثل حاليا نسبة 32% من إجمالي الصادرات. بينما بلغت الواردات المغربية من السنغال 73 مليون درهم، أي ما يعادل 0.02% فقط من إجمالي الواردات المغربية، التي تتألف من 80% من المستحضرات ومعلبات الأسماك والفواكه،¹ إلى جانب الاستثمارات المغربية في السنغال التي بلغت 131 مليون درهم سنة 2018 مقابل 124 مليون درهم سنة 2017.²

على العموم، المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، سجلت على الرغم من تقلباتها ارتفاعا منتظما، دعمتها دينامية النقل الجوي، بربط المركزين الإقليميين الدار البيضاء ودكار، والآفاق الواعدة التي يفتحها المحور الطرقي الذي يربط المغرب والسنغال عبر أراضي الجمهورية الموريتانية الشقيقة.³ ناهيك عن التوقيع على اتفاقية نصت بالخصوص على فتح خط بحري بين المغرب والسنغال من أجل الرقي بالعلاقات بين الجانبين.

إن التعاون المغربي-السنغالي اليوم، يتميز بغناه وتنوعه، ويتجلى ذلك بالخصوص في القطاع الفلاحي، حيث تم إنجاز ضيعة "قطب الامتياز الفلاحي" في منطقة تياز، وقطاع الكهرباء القروية في شمال السنغال، ومجال الأمطار الاصطناعية الذي خضع لبرنامج امتد عبر ست سنوات، والذي مكن من رفع مستوى التساقطات في المناطق المحددة لذلك.⁴

¹ Mohamed Adam El Hani, Fatima Hamdaoui et Anass Saidi « Echanges commerciaux Maroc-CEDEAO : opportunités par pays et par produit », op.cit. p. 26.

² للمزيد من التفصيل، انظر الملحق الرابع (رقم 04) ص 421.

³ انظر: الخطاب الذي ألقاه الملك "محمد السادس" خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه الرئيس السنغالي يوم 15 مارس 2013، على هامش الزيارة التي قام بها الملك المغربي للسنغال. على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية:

<https://www.maroc.ma>

⁴ نفس المرجع.

فضلا عن الجانب المتعلق بالمجال الاقتصادي، يجسد المغرب قطب مرجع ديني لا يستهان به في السياق السنغالي،¹ ساهم في بناء جسور بين البلدين وشكل أساسا لعلاقة ثنائية نموذجية، من خلال التظاهرات الدينية المتعددة التي تنظم كل سنة في السنغال بمبادرة من مختلف الطرق والزوايا الدينية في البلاد،² وأيضا المنظمة في المغرب (بمدينة فاس)، أهمها ملتقيات الزاوية التيجانية؛ لكونها اضطلعت بدور جوهري في التقرب التاريخي وترسيخ الروابط القوية والمتينة بين المغرب والسنغال. بالإضافة إلى الدور الذي تحظى به كل من مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" و"مؤسسة محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" في تعزيز التعاون في هذا المجال بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية بصفة عامة والسنغال بصفة خاصة. مما يضيف على الروابط الدينية بعدا متفردا ومميزا يجعل محور الرباط-دكار نموذجا يحتذى به على المستوى القاري والدولي.

أما التعاون في المجال الثقافي فيتمثل أساسا في الاتفاق الثقافي الذي التزم بموجبه المغرب باستقبال الطلبة السنغاليين الذين يتلقون تعليمهم بمختلف المؤسسات والمعاهد المغربية مع تمتيعهم بأكبر عدد من المنح، وأيضا الطلبة المغاربة الذين يتلقون تعليمهم بالسنغال خاصة في مجال الطب والصيدلة. هذا المجال الذي شكل لبنة مهمة في البعد التضامني في علاقات المغرب بالسنغال، من خلال بناء مصحة "محمد السادس لطب العيون" بدكار من طرف "المؤسسة العلوية للتنمية البشرية المستدامة"،³ ووحدة إنتاج الأدوية "ويست أفريك فارما" التابعة لمختبرات "سوطيما المغرب".⁴

¹ Abdourahmane Seck, « Sénégal-Maroc : usages et mésusages de la circulation des ressources symboliques et religieuses entre deux pays « frères » », op.cit. p.168.

² رشيد معبودي، "الروابط الدينية، الوجه الآخر لتفرد العلاقات المغربية السنغالية"، منشور في الموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 18 يوليوز 2020، على الرابط: <https://www.mapnews.ma/ar> تاريخ الزيارة: 2020/10/23.

³ عبد الحق المريني، الرحلة الملكية السامية لثلاث دول إفريقية..."، مرجع سابق، ص 57.

⁴ نفس المرجع، ص 45.

والجدير بالذكر، أن العامل الرئيسي الذي ساهم في تقوية العلاقات الثنائية، يتمثل في العلاقات الشخصية بين الملوك المغاربة والرؤساء السنغاليين، هاته العلاقات التي يطبعها طابع الاستمرارية مع كل تحول سياسي تشهده السنغال.

ختاماً، يمكننا القول بأن السنغال تكتسي أهمية كبرى في العلاقات المغربية بدول غرب إفريقيا لمكانتها المتميزة في المنطقة، بفضل نموذجها الديمقراطي التاريخي واستقرارها السياسي والاجتماعي وديناميتها الاقتصادية. فاختيار الملك "محمد السادس" لإلقاء خطابه بمناسبة الذكرى الـ 41 للمسيرة الخضراء من دكار خير دليل على هاته الأهمية، وعلى علاقات الأخوة والتضامن ووحدة المصير التي تجمع عبر التاريخ الشعبين السنغالي والمغربي كشعب واحد؛ حيث يشكل كل منهما الامتداد الطبيعي للآخر، في تلاحم فريد، بين بلدين مستقلين، يحترمان خصوصيات بعضهما.¹

الفرع الثاني: العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية الأنجلوفونية²

لوحظ في السنوات الأخيرة أن المغرب لم يقتصر في علاقاته الثنائية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء فقط على الدول الناطقة باللغة الفرنسية التي يرتبط أغلبها بعلاقات مهمة مع المغرب منذ الاستقلال، بل تم توسيع فضاء النشاط الدبلوماسي المغربي إلى الدول الإفريقية

¹ انظر: الخطاب الذي وجهه الملك "محمد السادس" من عاصمة السنغال "دكار" إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ 41 للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نونبر 2016، على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية: <https://www.maroc.ma>

² ظهرت الأنجلوفونية بعد الانحسار شبه النهائي للاستعمار البريطاني، وتمثلها رابطة دول الكومنولث (Commonwealth) أي الدول التي تجمعت تحت هذا الاسم بعد أن نالت استقلالها من بريطانيا، واحتفظت بعد ذلك برابطة رمزية معنوية بالعرش البريطاني وروابط أخرى تتميز هي الأخرى بطابع ثقافي أنكلوسكسوني، وقد تأسست رابطة الكومنولث وتبلورت في صيغتها المعروفة منذ إعلان وستمينستر عام 1931. وهي عبارة عن منظمة تجمع المملكة المتحدة مع مستعمراتها السابقة الناطقة بالإنجليزية جزئياً أو كلياً وعددها 53 بلداً وحكومة منها 19 دولة إفريقية من بينها: جنوب إفريقيا، نيجيريا، موزمبيق، مالاوي، ناميبيا.... هدفها تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الدول الأعضاء، إلى جانب دعم مسارات الديمقراطية والشفافية داخل كل بلد عضو، يوجد مقرها الرئيسي في العاصمة البريطانية لندن.

انظر: وليد كاصد الزيدي، "الفرنكوفونية: دراسة في المصطلح والمفهوم..."، مرجع سابق، من ص 60 إلى ص 62.

الناطقة باللغة الإنجليزية التي ظل بعضها عصيا على الدبلوماسية المغربية خلال العقود الماضية.¹

الفقرة الأولى: انفتاح المغرب على الدول الإفريقية الأنجلوفونية

منذ انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية -الاتحاد الإفريقي حاليا-، لم يبقى للسياسة الخارجية المغربية إلا محاولة التخفيف من أثر هذا الغياب من خلال الاستمرار في العلاقات الثنائية وذلك بالتعامل بنوع من الازدواجية؛² حيث عمل على تكثيف العلاقات مع الدول الإفريقية الداعمة لوحدة الترابية خاصة الفرنكوفونية في غرب ووسط إفريقيا التي ارتبط معها بعلاقات قوية بحكم الإرث الاستعماري والتاريخ كما سبق الذكر -في الفرع السابق- سواء عبر الزيارات الثنائية أو من خلال عقد اجتماعات اللجان العليا، ونهجه لسياسة القطيعة مع البلدان الإفريقية التي اعترفت بجمهورية البوليساريو، وأغلبها من الدول الأنجلوفونية التي تتميز ببعدها جغرافيا وثقافيا في شرق وجنوب إفريقيا.

بيد أنه ومع التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحة الإفريقية، أدرك المغرب أن توجهه هذا عمق عزلته الدبلوماسية والاقتصادية؛ فدفعه ذلك إلى مراجعة سياسته،³ واضطر إلى الانفتاح على دول تحسب معادية له في نزاع الصحراء لدعمها وجهة نظر مخالفه، كجنوب إفريقيا ونيجيريا... عبر الزيارات التي قام بها الملك "محمد السادس" إلى هذه الدول، والتي شكلت اللبنة الأولى في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، بعد التوقيع على العديد من الاتفاقيات المهمة.

ولأن هذا الانفتاح يتمركز حول الجوانب الاقتصادية أساسا، تم ولأول مرة، تجاوز كثير من القيود السياسية التي كانت تضعها الدبلوماسية المغربية في طريقها. فتوسعت الاستثمارات

¹ سعيد الصديقي "المغرب لن يكون قويا في أوروبا أو أمريكا أو العالم العربي، إذا لم يكن قويا في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 36.

² إدريس شكرية "المغرب في سنة 2014"، مرجع سابق، ص 60.

³ يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 75.

المغربية لتشمل دولا مثل كينيا وإثيوبيا ونيجيريا وزامبيا، وهي دول خارج نطاق الدول الفرنكوفونية التي كان يركز عليها المغرب في علاقاته الاقتصادية؛ بل إن نيجيريا وإثيوبيا تشكلان مثالين رئيسيين لكيفية تجاوز الاستثمارات المغربية القيود التي كانت تضعها سياسة المغرب الخارجية سابقا، فكلا البلدين اعترفا ب "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كدولة مستقلة، وهذا أمر وحتى وقت قريب جدا كان يمثل عقبة رئيسية في علاقة المغرب مع أية دولة أخرى، ولكن في ظل الانفتاح المغربي الجديد والمتمركز حول الجوانب الاقتصادية تم تجاوزه، وقام المغرب بتمويل مشاريع اقتصادية في كلا البلدين.¹

هذه الاستراتيجية الجديدة للمغرب في علاقته بدول إفريقيا جنوب الصحراء تهدف إلى التأثير غير المباشر على قضية الصحراء لصالح المغرب عن طريق عزل "جبهة البوليساريو" في المنطقة باحتواء مناصريها، ولاسيما الجزائر.²

الفقرة الثانية: نموذج العلاقات المغربية-النيجيرية

تعتبر جمهورية نيجيريا من أوائل الدول الأنجلوفونية التي أقام معها المغرب علاقات دبلوماسية عام 1960 أي مباشرة بعد استقلالها، توجت بفتح سفارة مغربية في لاغوس في ذلك الوقت.³ غير أن اعتراف نيجيريا بالجمهورية الوهمية⁴ في 12 نونبر 1984 (نفس تاريخ

¹ خالد عثمان الفيل، "المغرب: استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على إفريقيا وتحدياتها المستقبلية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 10 مارس 2020، ص 4.

² Said Saddiki, « Morocco's Foreign Policy Treads on the Shifting Sands of Africa », Moroccan Institute for Policy Analysis (MIPA), April 2018, p.08.

³ Chamkhi Said et Boutkhili Khadija, « Les relations Maroc-Nigériennes à la lumière de l'alternance politique au Nigeria », EGSM, Revue espace Géographique et société Marocaine, N°19, septembre 2017, p.118.

⁴ قرار الاعتراف بالجمهورية الوهمية اتخذته نيجيريا تحت رئاسة نظام "بوهاري" العسكري الذي وصل إلى السلطة في 31 دجنبر 1983، في أعقاب انقلاب عسكري ضد رئيس الجمهورية السابق "شيخو شاجاري".

انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية)¹ جعل العلاقات الاقتصادية، مثل العلاقات السياسية بين البلدين تعرف قطيعة دامت لعدة سنوات، -خصوصا أن نيجيريا قد كونت مع الجزائر وجنوب إفريقيا الثلاث المناوئ لقضية الوحدة الترابية للمغرب، فقد ساندت الأطروحة الانفصالية التي تدافع عنها البوليساريو-، ولم تعد إلى الانتعاش إلا في بداية الألفية الحالية.² وباعتبار نيجيريا من أكبر البلدان من حيث عدد السكان، وقوة اقتصادية قارية مهمة،³ فإنه يمكن النظر لحركية العلاقات بين المغرب ونيجيريا من زاوية العلاقات الاقتصادية، التي عرفت تطورا ملحوظا منذ الزيارة الرسمية الأولى في دجنبر 2016 التي قام بها الملك "محمد السادس" لنيجيريا، هذه الزيارة التي تقرر أثناء زيارة الرئيس النيجيري "محمود بوهاري Muhammadu Buhari" إلى مراكش في نونبر 2016، بمناسبة مؤتمر كوب 22.⁴

من هذا المنطلق جاءت الزيارة الملكية لتستهدف خلق تعاون بين البلدين في مجال الطاقة والمعادن، وقد وقع بالقصر الرئاسي بالعاصمة النيجيرية تحت رئاسة الملك "محمد السادس" والرئيس النيجيري 14 اتفاقية تعاون بين البلدين.⁵ منها الاتفاقية المتعلقة بتطوير منصة لإنتاج الأسمدة في نيجيريا، الاتفاقية الخاصة بالإعفاء من التأشيرة بالنسبة لجوازات السفر الرسمية

¹ Brahim Fassi Fihri et autre, « Le Maroc et l'Afrique : pour une mobilisation nationale d'envergure », Institut Amadeus, Rabat, 2014, p.17.

² التهامي عبد الخالق، " أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب: أهداف استراتيجية ورهانات وتحديات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 يونيو 2017، ص 04.

³ Antonia Opiah, «Why Nigeria's Economic Potential Matters », HUFFPOST, 23 Jun 2014, in : Date of visite : 26/10/2020.

https://www.huffpost.com/entry/why-nigerias-economic-potential-matters_b_5186973

⁴ Chamkhi Said et Boutkhili Khadija, « Les relations Maroc-Nigérianes à la lumière de l'alternance politique au Nigeria », op.cit., p.123.

⁵ محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد الأول، العدد 4، مارس 2018، ص 243.

الدبلوماسية وجوازات الخدمة واتفاقية تعاون في ميدان الطاقات المتجددة ومذكرة تفاهم في الميدان الفلاحي،¹ واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين.²

بيد أن أبرز المشاريع والاتفاقيات المبرمة بين البلدين، تتمثل في إطلاق مشروع إنجاز خط أنبوب الغاز الذي سيربط الساحل الغربي الإفريقي لنيجيريا بالمغرب عبر 12 دولة تمتد من نيجيريا مروراً بكل من البنين، الطوغو، غانا، الكوت ديفوار، ليبيريا، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون، غامبيا، السنغال، موريتانيا، ومنها إلى المغرب وصولاً إلى أوروبا، والملاحظ أن هذه الدول كلها تنتمي إلى منطقة غرب إفريقيا، ويأتي هذا المشروع كنتيجة للدبلوماسية الملكية التي طالما أعطت أولوية لمنطقة غرب إفريقيا.

وفي هذا الإطار، فإن هذا المشروع، إذا تم إنجازه، سيكون له عدة تداعيات إيجابية على المدى القريب والمتوسط والبعيد:³

أولاً: منح المغرب مكانة استراتيجية دولية بتحوّله إلى وسيط تجاري أساسي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ومفاوض رئيسي في المنطقة.

ثانياً: استفادة المغرب بشكل مباشر من الاستثمارات الضخمة والأكيدة التي ستواكب هذا المشروع والتي تعدّ بملايير الدولارات، ومما لا شك فيه أن غالبية الشركات المغربية ستجد متسعاً وملجأً في هذا المشروع الكبير، مما يساعدها على امتصاص البطالة وذلك بإحداث مناصب شغل دائمة وبأجور جيدة.

ثالثاً: سيتحوّل المغرب إلى مركز طاقي يربط دول غرب إفريقيا بسوق الطاقة الأوروبي، وسيمكن من تصدير الغاز إلى البلدان الأوروبية، وهذا الأمر سينشط التجارة الخارجية المغربية وسيعبأ خزانة الدولة المغربية بالعملة الصعبة وسيعيد الاعتدال إلى الميزان التجاري.

¹ ممدوح شحاتة "إفريقيا بين الاستثمارات المغربية والأوهام الجزائرية"، مرجع سابق، ص 61.

² وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، "المغرب-إفريقيا: علاقات تعاون متجددة"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، العدد 36 دجنبر 2020، ص 18.

³ محسن الندوي "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية..."، مرجع سابق، ص 110-111.

رابعاً: هذا المشروع سيفك ارتباط المغرب الطاقى وسيخفض الفاتورة الطاقية وبالتالي سيساعد الدولة على تقليص الدين الخارجى وبنسب مهمة.

خامساً: سيسمح للمغرب بمواءمة العديد من استراتيجياته الوطنية والدولية بضربة واحدة، انتقال الطاقة واستقلالها، والريادة في التنمية الإفريقية المشتركة في تطبيق استراتيجية الربح للجميع، ومحور التعاون بين الشمال والجنوب، والضغط الدولي بشأن قضية الصحراء.¹

سادساً: هذا المشروع من المتوقع أن يفيد جميع البلدان على طول الطريق، مما يعزز الوصول إلى الطاقة في إفريقيا الغربية، ودعم مشاريع الكهرباء لصالح الساكنة، وخلق سوق إقليمي تنافسي للطاقة الكهربائية،² والمساهمة في التنمية الصناعية والاقتصادية للبلدان التي يعبرها، من خلال تطوير عدة قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والمعادن.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع خط أنبوب الغاز الذي تقدر تكلفته الإجمالية بـ 20 مليار دولار أمريكي³ وبطول إجمالي يقدر بحوالي 5000 كيلومتر، هو في الواقع امتداد لـ "خط أنابيب غاز غرب إفريقيا" التي ربطت نيجيريا بغانا، عبر بنين وتوغو منذ عام 2010.⁴ إضافة إلى ما سبق، اكتسب التعاون المغربي النيجيري زخماً جديداً في 15 ماي 2017، خلال حفل أقيم بالرباط برئاسة الملك "محمد السادس" وبحضور وزير الخارجية النيجيري "جيوفري أونياما"، بتوقيع الطرفين على اتفاقيتين جديدتين تهدفان إلى تنفيذ المشاريع المتفق

¹ Thomas Savage, «Gazoduc Nigéria-Maroc : le new deal ouest-africain », Tel Quel N°743 du 09 au 15 décembre 2016, p.24.

² Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, « Starting afresh : the Maghreb's relations with Sub-saharan Africa », (ECDPM), European Centre for Development Policy Management, April 2018, p.13.

³ "المغرب-إفريقيا: علاقات تعاون متجددة"، مرجع سابق، ص 15.

⁴ Fahd Iraq, « Maroc-Nigeria : le projet de gazoduc officiellement sur les rails », jeune Afrique, 16 Mai 2017. Sur le lien : Date de visite : 27/10/2020.

<https://www.jeuneafrique.com/438996/politique/maroc-nigeria-projet-de-gazoduc-officiellement-rails/>

عليها خلال الزيارة الملكية لأبوجا. تتعلق الاتفاقية الأولى بمشروع خط أنابيب الغاز، فيما تتعلق الثانية بتعزيز التعاون المغربي النيجيري في مجال الأسمدة.¹

عموما بلغ حجم المبادلات التجارية المغربية النيجيرية 1.7 مليار درهم سنة 2016، أي بالكاد نسبة 0.3 % من إجمالي المبادلات المغربية. وتتكون الصادرات المغربية نحو نيجيريا أساسا من الأسمدة الطبيعية والكيماوية (نسبة 80% من مجموع الصادرات المغربية في 2016)، والمستحضرات الغذائية والأسماك المعلبة والقشريات (14 %). من جهتها، تتكون الواردات المغربية أساسا من مساحيق البذور وبقايا الصناعات الغذائية الأخرى (52%) وغاز البترول ومواد هيدروكربونية أخرى (24%).²

إلى جانب التعاون في المجال الاقتصادي، وإدراكا للتنوع الديني الذي تعرفه نيجيريا (إذ تعتنق ساكنتها الإسلام والديانة المسيحية)، يعتمد المغرب على دبلوماسية الروحية فيما يتعلق بأهمية الجالية المسلمة في نيجيريا، ومن بينها أعضاء الطريقة التيجانية التي تحتل مكانة هامة دون أن ننسى الزاوية القادرية. فالتعاون في المجال الديني يمكن أن يكون مفيدا لنيجيريا لكي تتمكن من مواجهة التطرف الديني والجرائم التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام. في هذا السياق أيضا، يجب تعزيز التقارب بين البلدين في المجال الأمني، فنيجيريا قد تحتاج إلى الدعم المغربي، الذي أصبح أساسيا في مجال مكافحة الإرهاب.³

ختاما يمكننا القول بأن المرحلة الجديدة في العلاقات بين المغرب ونيجيريا ارتكزت أساسا على المجال الاقتصادي، تاركا مشكلة الاعتراف بالجبهة الوهمية جانبا؛ ورغم وجود تمثيل دبلوماسي للبوليساريو في أبوجا، من خلال سلسلة من اتفاقيات التعاون، أهمها مشروع أنبوب

¹ Chamkhi Said et Boutkhili Khadija, « Les relations Maroc-Nigérianes à la lumière de l'alternance politique au Nigeria », op.cit p.124.

² Mohamed Adam El Hani, Fatima Hamdaoui et Anass Saidi « Echanges commerciaux Maroc-CEDEAO : opportunités par pays et par produit », op.cit, p.24.

³ Chamkhi Said et Boutkhili Khadija, « Les relations Maroc-Nigérianes à la lumière de l'alternance politique au Nigeria », op.cit. p.126.

الغاز الذي شكل ضربة جيوسياسية لمصالح الجزائر، ومكن المغرب من اختراق التحالف الثلاثي (الجزائر، جنوب إفريقيا ونيجيريا)، وهذا في حد ذاته يعتبر تطورا نوعيا تكمن مرجعيته في النهج الذي اعتمدته المغرب في توجهاته الجديدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، المبنية على التعاون جنوب-جنوب، والسعي إلى الانفتاح على مختلف الدول الإفريقية، حتى تلك المناوئة لوحدة الترابية.

المطلب الثاني: مجالات التعاون الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء
تعددت مجالات التعاون الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، شملت المجال السياسي (الفرع الأول)، الديني والثقافي (الفرع الثالث)، غير أن المجال الأهم الذي عمل المغرب من خلاله على تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، تمثل في الميدان الاقتصادي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعاون الثنائي في المجال السياسي

لتعويض تراجع العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، -خاصة ما أنتجته القطيعة مع منظمة الوحدة الإفريقية في تلك المرحلة-، وجد المغرب أنه ملزم أكثر من أي وقت مضى على الانفتاح على الدائرة الإفريقية، لتدارك الغياب الذي سببه كرسيه الفارغ في "الاتحاد الإفريقي"¹ عبر تبني استراتيجية متعددة الأبعاد، ترتكز على التكامل الإقليمي الذي يفتح آفاقا واسعة للتنمية داخل البلدان الإفريقية.

من هذا المنطلق جاءت الزيارات المكثفة التي قام بها الملك "محمد السادس" لتشكيل آلية من آليات الاستراتيجية الإفريقية الجديدة للمغرب؛ حيث سمحت هذه الزيارات الملكية بإعطاء

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..." مرجع سابق، ص 358.

نفس جديد للعلاقات بين الطرفين، تأخذ أشكال مشاريع اقتصادية علمية؛ لكن بنكهة إنسانية واجتماعية وثقافية متميزة،¹ تهدف إلى تقوية التعاون جنوب-جنوب.

علاوة عن ذلك، فإن هذه الزيارات تعتبر من الأدوات التحليلية التي يتم اللجوء إليها في مجال السياسة الخارجية، لقياس العلاقات الثنائية بين الدول.² فعلى مستوى الزيارات من المستوى العالي التي قام بها المسؤولين المغربية، يلاحظ ارتفاع عدد الزيارات الملكية إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت 53 زيارة إلى حدود نهاية سنة 2017 شملت 27 دولة،³ لم تقتصر فقط على الدول في غرب ووسط إفريقيا، بل تجاوزتها إلى دول شرق إفريقيا كرواندا وتنزانيا وإثيوبيا...

من جانب آخر استقبل المغرب العديد من الرؤساء الأفارقة (غينيا، السنغال، الكوت ديفوار...). هذه الزيارات الثنائية المتبادلة بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، تعكس الدينامية الجديدة التي تشهدها العلاقات السياسية بين الطرفين.

والواقع أن التعاون السياسي الثنائي لا يقتصر فقط على تبادل الزيارات، وإنما أيضا عبر المنتديات الثنائية سواء التي احتضنها المغرب أو بعض الدول الإفريقية، مثل المنتدى المغربي الغيني، أو المنتديات المتعددة الأطراف. إضافة إلى لقاءات القمة رفيعة المستوى التي لعبت دورا في تطوير التعاون الثنائي، كالقمة الإفريقية للاتحاد الإفريقي، القمة الأوروبية-الإفريقية... وقمة "العمل الإفريقية"، هاته الأخيرة نظمت على هامش مؤتمر (كوب 22) حول التغيرات المناخية بمراكش، وشكلت لبنة جديدة في السياسة المغربية الإفريقية؛ لكونها رسخت الالتزام القوي والثابت للمملكة المغربية تجاه إفريقيا ومناصرة قضاياها في مختلف المحافل الدولية، ومناسبة للبلدان الإفريقية من أجل بلورة رؤية مشتركة للدفاع عن مطالب القارة.

¹ يحيى اليحياوي، "التوجهات الإفريقية الجديدة" للمغرب" مرجع سابق، ص 03.

² عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 41.

³ IRES, « Pour un développement autonome de l'Afrique », Rapport stratégique 2018, Institut Royal des Etudes Stratégiques, 01 octobre 2018, p.297.

ومن أجل تحقيق الترابط عبر مزيد من التعاون السياسي الثنائي المتميز، تم بقرار ملكي سنة 2017 إنشاء "وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون الإفريقية - تم التطرق لها سابقا-، رغبة في تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي باعتباره آلية لتحقيق الأهداف السياسية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن التعاون الثنائي في المجال السياسي لا يقتصر فقط على الوزارة المنتدبة السابقة الذكر، وإنما أيضا من خلال مديرية الشؤون الإفريقية المكلفة ب: تنفيذ وتنسيق سياسة المغرب اتجاه دول إفريقيا على المستوى الثنائي وتنمية أنشطة التعاون، وكذا تحليل وتقييم وتتبع أعمال التعاون.¹

ومما يعكس أيضا اهتمام المغرب بتقوية علاقات التعاون مع مختلف الدول الإفريقية، التعديل الذي شهدته وزارة الخارجية سنة 2019، من وزارة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.²

وفيما يخص حصيلة العلاقات السياسية الثنائية، فإن التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين كفيل لمعرفة الحضور السياسي المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء، بحيث يغطي المغرب دبلوماسيا إفريقيا جنوب الصحراء ب سبعة وعشرين سفارة وذلك من أصل ثمانية وأربعين دولة موجودة في تلك الدائرة الإفريقية، إلى جانب سفارة المغرب لدى الاتحاد الإفريقي. (انظر الجدول رقم(05).

¹ انظر: المادة 7 من المرسوم رقم 2.11.428 الصادر في 7 شوال 1432 / 06 سبتمبر 2011، بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. الجريدة الرسمية عدد 5979 بتاريخ 20 شوال 1432 / 19 سبتمبر 2011، ص 4639.

² انظر: المرسوم رقم 2.19.955 الصادر في 21 نوفمبر 2019 المتعلق باختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الجريدة الرسمية عدد 6834 بتاريخ 28 نوفمبر 2019، ص 10926.

الجدول رقم (05): التمثيل الدبلوماسي للمغرب في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء¹

السفارات المغربية المعتمدة لدى دول إفريقيا جنوب الصحراء		
1. أبوجا (نيجيريا)	12. نواكشوط (موريتانيا)	20. لواندا (أنغولا)
2. أكرا (غانا)	13. أنتاناناريفو (مدغشقر)	21. إثيوبيا: سفارة المغرب لدى
3. ياوندي (الكاميرون)	14. جيبوتي (جيبوتي)	إثيوبيا وسفارة لدى الاتحاد
4. أبيدجان (ساحل العاج)	15. بانغي (جمهورية إفريقيا	الإفريقي.
5. نيامي (النيجر)	الوسطى)	22. الخرطوم (السودان)
6. وغادوغو (بوركينافاسو)	16. لبيروفيل (الغابون)	23. لوساكا (زامبيا)
7. باماكو (مالي)	17. كينشاسا (جمهورية الكونغو	24. كيغالي (رواندا)
8. دكار (السنغال)	الديمقراطية)	25. دار السلام (تنزانيا)
9. كونكري (غينيا)	18. نيروبي (كينيا)	26. بريتوريا (جنوب إفريقيا)
10. ملابو (غينيا الاستوائية)	19. ندجامينا (تشاد)	27. موبوتو (الموزمبيق)
11. كوتونو (بنين)		

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

أما فيما يتعلق بالبعثات الدبلوماسية لدول إفريقيا جنوب الصحراء المعتمدة لدى المملكة المغربية، فتظل متوازنة نسبيا من حيث حجمها مع التمثيليات الدبلوماسية المغربية لدى عواصم الدول الإفريقية المشار إليها في الجدول رقم (06). إذ يبلغ عدد تلك السفارات المتواجدة بالعاصمة المغربية الرباط ثلاثين سفارة. (انظر الجدول رقم 06).

¹ تم رسم الجدول بالاستناد إلى معطيات الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، على الموقع:

الجدول رقم (06): التمثيل الدبلوماسي لدول إفريقيا جنوب الصحراء في المغرب

سفارات دول إفريقيا جنوب الصحراء المعتمدة لدى المغرب		
1. مالي	11. الكونغو برازافيل	21. السودان
2. إثيوبيا	12. الكونغو الديمقراطية	22. تشاد
3. السنغال	13. النيجر	23. تنزانيا
4. الغابون	14. أنغولا	24. توغو
5. الكاميرون	15. بنين	25. جمهورية إفريقيا الوسطى
6. بوركينا فاسو	16. بوروندي	26. جمهورية جنوب إفريقيا
7. ساحل العاج	17. غامبيا	27. جيبوتي
8. غانا	18. غينيا كونكري	28. رواندا
9. ليبيريا	19. غينيا الاستوائية	29. نيجيريا
10. موريتانيا	20. غينيا بيساو	30. زامبيا

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

عموما، إن المتتبع لحركية العلاقات السياسية المغربية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء يكشف أن حجم هذه العلاقات شهدت تطورا ملحوظا، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدة عوامل، أهمها: العناية الخاصة التي أصبح يوليها الملك "محمد السادس" للفضاء الإفريقي، وهي العناية التي وجدت تجسيدها من خلال مباشرة الدبلوماسية المغربية لسياسة متميزة تجاه هذه المنطقة، وهي سياسة تقوم على مرتكزات عديدة، وتتسم بتعدد الوسائل وتنوع التدخلات.¹ توجت بسحب العديد من الدول الإفريقية اعترافها بجمهة البوليساريو (آخرها زامبيا)؛ حيث أنه ضمن 26 بلدا الذين انحازوا لجانب الانفصال سنة 1984، لم يعد هناك سوى قلة قليلة لا يتعدى عددها عشر دول تعترف بالجمهورية الوهمية.²

¹ الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 127.

² انظر: رسالة الملك "محمد السادس" إلى القمة ال 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بكينغالي، مرجع سابق.

الفرع الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء

يشكل التعاون الاقتصادي والتجاري دعامة أساسية في الاستراتيجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أصبحت هذه الدائرة ضمن أولويات صناع القرار الخارجي المغربي، ولعل أبرز الآليات القانونية والمؤسسية التي اعتمدتها الدبلوماسية المغربية لتدعيم هذا التوجه، هو التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تزايدت كما وعددا خلال الزيارات الملكية للدول الإفريقية، وتطوير التعاون ليتدعى مجالات التبادل التجاري (الفقرة الأولى) والاستثمار (الفقرة الثانية)، إلى تعاون مؤسسي أكثر متانة في مجالات حيوية في عالم المال والبنيات التحتية والاتصالات والصناعة وبناء القدرات المؤسسية فضلا عن الزيادة في حجم التجارة البينية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: التبادل التجاري بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء

في سياق دولي يتسم بدينامية متميزة في المبادلات التجارية الدولية، من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الوطنية للدولة، شهدت السياسات التي انتهجها المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء تطورات مهمة، عناوينها التوسع في الشراكات والتعاون الثنائي، وقد تم تدعيم هذا التوجه الجديد بآليات قانونية ومؤسسية. ساهمت في التأثير على البنية الجغرافية لمبادلات المغرب الخارجية، فخلال سنة 2017 شهدت حصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من مجموع المبادلات التجارية للمغرب تناميا بطيئا لكن بوتيرة غير منقطعة تقريبا منذ سنة 2013، إذ انتقلت من 2.36 % إلى 2.81 % مع نهاية سنة 2017.¹ وفي هذا الصدد، سجلت المبادلات التجارية للمغرب مع نفس الدائرة ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمبادلات بين الطرفين، خلال الفترة 2008-2016

¹ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017، ص 37.

حوالي 9.1 % ليصل إلى 19.2 مليار درهم سنة 2016، أي 3 % من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب.¹

وفيما يخص الصادرات المغربية الموجهة نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2017 حيث بلغت 17.5 مليار درهم مقابل 7.6 مليار درهم سنة 2011، ومن ناحية أخرى بلغت الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء 3.1 مليار درهم سنة 2017، مقابل 3.9 مليار درهم سنة 2011، كما هو مبين في الجدول (رقم 07).

جدول رقم (07): تطور التبادل التجاري بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء بملايين الدرهم

في الفترة ما بين 2010-2018

2018 يناير-شتبر	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2 761	3 139	3 641	5 191	2 589	2 848	3 624	3 985	4 506	الواردات
11 826	17 575	14 829	15 176	13 022	11 696	11 779	7 617	7 171	الصادرات

المصدر : مكتب الصرف

هذا وتعرف المبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء تنوعا ملموسا سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، فالصادرات المغربية تعرف تنوعا من حيث التوزيع الجغرافي. فحسب الشركاء خلال سنة 2019، شكلت كل من جيبوتي والسنغال الوجهة الأولى للصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء بقيمة 2.1 مليار درهم لكل منهما، تليهما ساحل العاج 1.8 مليار درهم. وبعد المغرب من بين الدول الإفريقية الست الأكثر تصديرا وهو من بين البلدان الإفريقية القليلة التي تتوفر على عرض متنوع مقارنة بصادرات الدول الأخرى التي تتشكل أساسا من المواد الأولية.²

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص 29.

² وزارة الاقتصاد والمالية، "العلاقات المغرب-إفريقيا"، مجلة المالية، العدد 28، غشت 2015، ص 15.

كما تعرف الصادرات المغربية تنوعا بخصوص التوزيع حسب القطاعات، حيث لم تعد تقتصر على المنتجات الغذائية، بل تعدتها لتشمل مبيعات منتجات الصناعة الكيماوية ومبيعات منتجات الزراعة، والصيد ومبيعات صناعة السيارات والتعدين.¹ إضافة إلى الواردات التي هي الأخرى تعرف تنوعا سواء فيما يخص التوزيع الجغرافي لها، أو فيما يخص المواد المستوردة من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء التي تتمثل في غاز البترول، والنفط الخام، والقهوة، وغاز الأمونيا والفحم.²

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادلات التجارية يؤطرها إطار قانوني يتمثل في الاتفاقيات التي يتم توقيعها خلال الزيارات المتبادلة بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء أو بمناسبة انعقاد اللجان المختلطة للمغرب مع بعض الدول الإفريقية، والتي همت العديد من المجالات. وكمثال على ذلك، خلال الزيارة التي قام بها العاهل المغربي لكل من مالي وساحل العاج وغينيا والغابون سنة 2014، والتي تميزت بطابع خاص نظرا لتسليطها الضوء على الاستراتيجية المغربية الجديدة الهادفة إلى تعزيز نفوذ المملكة اقتصاديا وجيوسياسيا في القارة، وقع المغرب أكثر من 90 اتفاقا اقتصاديا، مع البلدان الأربعة، وتعلقت هذه الاتفاقيات بقطاعات متنوعة مثل الزراعة والتجارة والسياحة والمياه والطاقة أو المناجم في بلدان توجد فيها الشركات المغربية بقوة.³

وكانت الزيارة الملكية إلى مدغشقر، في نونبر 2016، مناسبة لتوقيع 22 اتفاقية حكومية، ولاسيما في ميادين السياحة والفلاحة والصيد البحري والطاقة والخدمات اللوجيستكية، الضرائب، البيئة، الماء، التعدين، التكوين والإدارة العمومية. وفي هذا الصدد قاما الطرفان بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن مشروع رفع مستوى قناة "بانغالاس" والحفاظ عليها. بالإضافة

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد وإصلاح الإدارة، "المغرب-إفريقيا: علاقات تعاون متجددة"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، العدد 36، دجنبر 2020، ص 08.

² محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد الأول، العدد 4، مارس 2018، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، ص 251.

³ أماني الطويل "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي"، مرجع سابق، ص 139.

إلى ذلك، مكن المنتدى الاقتصادي الذي عقد بين الفاعلين الاقتصاديين في مدغشقر والمغرب، من تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأفضى إلى إبرام عشر اتفاقيات همت القطاعات البنكية والتأمين والتمويلات الصغيرة.¹

عموما هذا الإطار الاتفاقي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا، يمكن تصنيفه إلى أربعة أصناف:²

1. الصنف الأول يتمثل في الدول الإفريقية التي وقعت مع المغرب اتفاقيات تجارية كلاسيكية، وتسمى أيضا باتفاقيات الإطار.

2. الصنف الثاني ويعد أكثر تطورا إذ هناك مجموعة من الدول الإفريقية التي وقعت مع المغرب اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني، ومن هذه الدول الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون وليبيريا.

3. الصنف الثالث: يتمثل في الدول الإفريقية التي تربطها بالمغرب اتفاقيات تجارية وتعريفية؛ وهو نوع من الاتفاقيات التجارية، يبدأ بتخفيف الرسوم الجمركية بين الجانبين، في أفق إزالتها فيما بعد، ومن بين هذه الدول نجد كل من السنغال وغينيا.

4. الصنف الرابع: الدول التي لا تربطها بالمغرب أي اتفاقيات اقتصادية أو تجارية، لكن رغم ذلك له علاقات اقتصادية معها، وهذه العلاقة منظمة في إطار منظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه الدول نجد بروندي، جمهورية جنوب إفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، ملاوي، غانا.

الفقرة الثانية: الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء

تشكل إفريقيا جنوب الصحراء سقفا استراتيجيا وقبلة لمجموعة من المستثمرين المغاربة، نظرا إلى موقعها الاستراتيجي ولتوفرها على إمكانيات بشرية وطبيعية وموارد اقتصادية هامة،

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص 33.

² لحسن الحناوي "الدولة المغربية: علاقاتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 108.

حيث أن حجم الاستثمارات المباشرة الخارجية فيها ارتفع مقارنة مع السنوات الماضية، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع تدفق الاستثمارات بين الدول الإفريقية نفسها.

ولتشجيع المقاولات المغربية للاستثمار في إفريقيا وجلب الاستثمارات الأجنبية، عمل المغرب على التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بإنعاش وحماية الاستثمارات مع العديد من الدول، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقيات أخرى تهدف إلى تقادي الازدواج الضريبي،¹ وذلك بهدف إنعاش الاستثمارات والمبادلات التجارية والتقنية، لأن مثل هذه الاتفاقيات تعفي المستثمر من أن يخضع للضرائب في بلد الاستقبال وفي بلده الأصلي، ومن الدول الإفريقية التي وقع معها المغرب اتفاقية لتعزيز وحماية الاستثمار ودخلت حيز التنفيذ هناك الغابون، موريتانيا، السودان، غامبيا ومالي وبوركينا فاسو. فضلا عن معاهدتين ضريبيتين وقعتا مع الغابون والسنغال.²

ونظرا للأهمية التي تكتسيها إفريقيا في السياسة الخارجية المغربية، فقد أصبحت تشكل منطقة أكثر جاذبية للمستثمرين المغاربة خلال السنوات العشر الأخيرة؛ حيث بدأت الشركات المغربية تسعى إلى زيادة حضورها على الساحة الإفريقية بشكل مكثف، ليعرف حجم الاستثمارات تطورا ملحوظا، جعل من المغرب ثاني أكبر مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، والأول على مستوى غرب إفريقيا،³ ويوضح الجدول التالي التطور الذي شهدته الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء.

¹ خديجة بوتخيلي " الرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في إفريقيا في ظل التنافس الدولي " في "المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، مرجع سابق، ص 300.

² المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص 30.

³ Hicham El Moussaoui, « Le Maroc peut-il devenir un hub économique pour l'Afrique ? » dans « Les relations Maroc-Africaines : enjeux et perspectives », 1^{ère} Edition, Imprimerie Papeterie El Watanya, Marrakech, 2016, p.46.

**جدول رقم (08): الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء
ما بين 2014-2019**

بملايين الدرهم

2019**	2018*	2017	2016	2015	2014	
6 769,2	4 531,1	8 753,7	4 668,2	3 030,3	1 412,5	الاستثمارات المغربية في إفريقيا
6 450,5	4 265,2	3 348,7	4 612,5	2 946,3	1 185,2	الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء
11 528	9 927	11 981	7 903	7 362,0	3 958,3	إجمالي الاستثمارات المغربية في الخارج

*معطيات محينة

**معطيات مؤقتة

المصدر: مكتب الصرف¹

من خلال الجدول يتضح بأن الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء سجلت منحنى تصاعدي من سنة 2014 إلى حدود سنة 2019، حيث بلغت الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء مليار درهم سنة 2014 من مجموع الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج، ثم 4,6 مليار درهم سنة 2016، مقابل 4,6 مليار درهم سنة 2019. ويعزى هذا الارتفاع إلى المجهودات التي قام بها المغرب من أجل تقوية حضوره الاقتصادي بإفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال الرفع من عدد الشركات المستثمرة بها، خاصة الشركات الكبرى التي قامت بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، قصد الاستفادة من الفرص الواعدة للاستثمار التي توفرها الاقتصادات الإفريقية الناشئة.²

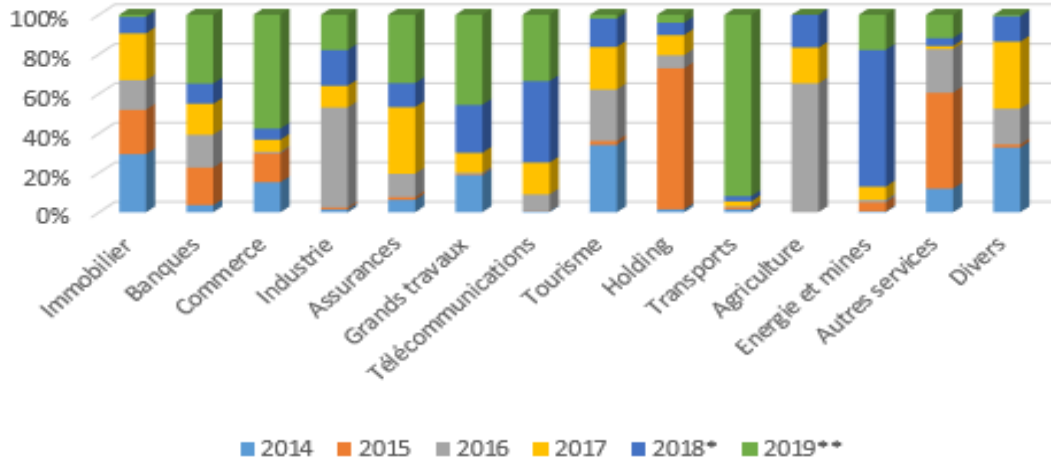
وفيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، احتلت دولة ساحل العاج خلال السنوات الأخيرة الصدارة بمبلغ قدره 1,7 مليار درهم سنة 2016، ثم 1,4 مليار درهم سنة 2017، و1,4 مليار سنة 2019، تليها كل من تشاد والسنغال.³

¹ تم إعداد الجدول استنادا إلى معطيات مكتب الصرف.

² يحيى أبو الفرج "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 210.

³ للمزيد من التفصيل حول التوزيع الجغرافي للاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء، انظر الملحق رقم 04 ص 421.

**الشكل رقم (05): القطاعات الاستثمارية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء
ما بين 2014-2019**



المصدر: مكتب الصرف¹

تغطي الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة من القطاعات والمجالات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية كالاتصالات والخدمات المصرفية والبنكية، التأمين والصناعات والمناجم والطاقة، والملاحظ أن قطاع الأبنك والاتصالات في قمة الصدارة، حيث عرفا تطورا ملحوظا، فقطاع الأبنك بلغ 252.4 مليون درهم سنة 2014 مقابل 2.4 مليار درهم سنة 2019، أما قطاع الاتصالات فقد بلغ 1.4 مليار درهم سنة 2019 مقابل 21 مليون درهم سنة 2014.²

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أيضا إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء تمثل بالنسبة للذراع المنجمي لشركة مناجم التابعة لمجموعة "المدى" المجال الطبيعي للامتداد والتطور، فتمكنت بذلك من استغلال عدة وحدات بكل من غينيا، مالي، بوركينا فاسو، والنيجر. علاوة عن ذلك، هناك استراتيجية المجمع الشريف للفوسفات التي تولي مكانة هامة لتعزيز الشراكات مع الفاعلين الجهويين، فبعد تشغيل مجمع إفريقيا للأسمدة (Africa Fertilizer Complex)، تم إحداث شركة (OCP AFRICA) بداية سنة 2016 والتي خصصت في تطوير أنشطة المجمع في

¹ تم إعداد الرسم البياني استنادا إلى معطيات مكتب الصرف.

² حول التوزيع القطاعي للاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، انظر الملحق رقم 05 ص 423.

إفريقيا وكذا خلق 14 فرعا لها بكل من: نيجيريا، أنغولا، إثيوبيا، كينيا، الكوت ديفوار، غانا، تنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، زيمبابوي، الكامرون، السنغال، بنين والموزمبيق. كما أبرم المجمع اتفاقيات هامة من شأنها أن تعزز وجوده في القارة الإفريقية بما في ذلك:¹

- اتفاق تعاون مع الحكومة الإثيوبية لتطوير قاعدة مدمجة لإنتاج الأسمدة بقيمة 3.7 مليار دولار، وستعمل هذه القاعدة على إنتاج الأمونياك والأسمدة باستخدام الغاز الطبيعي الإثيوبي المحلي والفوسفات المغربي.
- اتفاق استراتيجي مع نيجيريا لبناء منصة لإنتاج الأسمدة في هذا البلد، باستخدام الفوسفات المغربي والغاز الطبيعي النيجيري.

ولعل ما يزيد من تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين ومختلف القطاعات الاستثمارية، تواجد الأبنك المغربية التي تعتبر من المجموعات الأولى دوليا المتواجدة في السوق الإفريقية، مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية، وفي هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على طموح المغرب في إعطاء نفس جديد للتعاون مع الدول الإفريقية ورغبته في أن يكون صلة وصل بين الرساميل الأجنبية وفرص الاستثمار الواعدة بالقارة، من خلال القطب المالي في الدار البيضاء الذي يسعى إلى التكامل المالي التدريجي في إطار مقارنة تشاركية. ناهيك عن المصادقة على إحداث صندوق إفريقيا 50 للاستثمار في البنيات التحتية بإفريقيا بالمركز نفسه من طرف البنك الإفريقي للتنمية، والذي يعتبر شهادة ميلاد قوية للتوجه سالف الذكر.²

عموما يمكننا القول، أنه رغم الدينامية التي شهدتها الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة، فإن هذه الاستثمارات لا زالت محدودة مقارنة بالاستثمارات الأجنبية بنفس المنطقة، وذلك نتيجة مجموعة من التحديات والإكراهات، المتمثلة

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، ص55.

² محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 249 ص 250.

أساسا في كون الاقتصاد المغربي لا زال في حاجة للاستثمارات لتقوية هيكله، وأيضا المنافسة الدولية التي تشهدها القارة الإفريقية.

الفقرة الثالثة: حصيلة التعاون الاقتصادي والتجاري المغربي-الإفريقي

شكل التعاون الثنائي في مجالي الاقتصاد والتجارة دعامة أساسية لاستراتيجية المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن العلاقات التجارية بين المغرب ودول هذه الدائرة الإفريقية يحكمها إطار قانوني يتضمن أكثر من 1000 اتفاقية تعاون،¹ في مختلف القطاعات، ساهمت في تمركز جيد للشركات والمقاولات المغربية في إفريقيا، مما أدى إلى الرفع من حصة المملكة في السوق الإفريقية جنوب الصحراء وتعزيز موقعها في خريطة شركاء المغرب الأساسيين لتصبح بذلك شريكا استراتيجيا للمملكة.²

ونظرا للتطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين في السنوات الأخيرة، فإن حجم رصيد الميزان التجاري حقق بشكل مستمر فائضا تجاريا في مبادلات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ما بين سنة 2010 و 2018 نتيجة ارتفاع حجم الصادرات مقارنة بالواردات مما أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات في نفس الفترة كما هو مبين في الجدول (رقم 09)، وقد مكن هذا المنحى الإيجابي على مستوى مجموع بلدان إفريقيا من تعويض العجز البنوي الذي يعرفه المغرب في ميزانه التجاري، في مبادلاته مع منطقة شمال إفريقيا.³

¹ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، "المغرب-إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 17.

² محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 250.

³ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017، ص 38.

الجدول رقم(09): الميزان التجاري بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء بملايين الدرهم¹

2018 يناير - شتبر	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2 761	3 139	3 641	5 191	2 589	2 848	3 624	3 985	4 506	الواردات
11 826	17 575	14 829	15 176	13 022	11 696	11 779	7 617	7 171	الصادرات
+9 065	+14 436	+11 188	+9 985	+10 433	+8 848	+8 155	+3 632	+2 665	رصيد الميزان التجاري ²
428.32	559.89	407.27	292.35	502.97	410.67	325	191.14	159.14	نسبة تغطية الصادرات للواردات ³

المصدر: مكتب الصرف

والجدير بالذكر هنا، أن الفائض في الميزان التجاري يعد عادة مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية بالنسبة للدول، ومن جهة أخرى يؤشر إلى حجم ميزان تعاملها السياسي، وليس هناك من سبيل إلى إقامة علاقات سياسية متوازنة بدون إقامة علاقات اقتصادية متوازنة كذلك، فالأدوات الاقتصادية في عالم اليوم لها فعالية كبيرة في مجال الممارسات الدبلوماسية بين الدول، وبالنسبة للمغرب فقد اعتمد استراتيجية جديدة للتعاون مع

¹ تم إعداد الجدول استنادا إلى معطيات مكتب الصرف.

² يحسب رصيد الميزان التجاري عبر طرح الواردات من الصادرات (الصادرات - الواردات = رصيد الميزان التجاري)، فإذا كان الناتج موجبا (الصادرات تفوق الواردات) فإن الميزان التجاري يشهد فائضا، أما إذا كان الناتج سالبا (الصادرات أقل من الواردات) فحينئذ يكون الميزان التجاري فيه عجز، ويكون الميزان التجاري في حالة توازن إذا كان الناتج صفر (الصادرات تغطي الواردات).

³ يتم حساب نسبة تغطية الصادرات للواردات بقسمة الصادرات على الواردات مضروبة في 100، كالتالي (الصادرات/ الواردات) × 100 = نسبة تغطية الصادرات للواردات.

دول إفريقيا جنوب الصحراء، ارتكزت على تكثيف وتنويع العلاقات الاقتصادية من أجل كسب الرهانات السياسية في المنطقة.

علاوة على ذلك، فقد انعكس هذا التطور أيضا إيجابا على الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا والتي مثلت 60% من مجموع الاستثمارات المغربية في الخارج سنة 2019.¹ كما حرص المغرب على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، عبر إيلاء الأهمية في الاستثمار في عدد من القطاعات:²

- قطاع النقل البحري والجوي عبر تمديد شبكة الخطوط الملكية المغربية إلى أكثر من 20 بلد إفريقي (الكونغو الديمقراطية، الغابون، الكامرون، مالي...).
- قطاع البناء والأشغال العمومية (الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، غامبيا...).
- القطاع البنكي (المشاريع التجارية، وفا بنك وغيرها...).
- قطاع الاتصالات (مشاريع اتصالات المغرب في كل من مالي، الغابون، بوركينا فاسو...).

فلا شك أن طموح المغرب غدا أكبر في قيادة اقتصادية بالقارة السمراء، وهو ما جاء في الرسالة الملكية إلى القمة الـ 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بكينشاسا، حين أكد الملك "محمد السادس" على أن: "... الانخراط المكثف للفاعلين الاقتصاديين المغاربة، وحضورهم القوي في مجالات الأبنك والتأمين والنقل الجوي والاتصالات والسكن، يجعل من المغرب، في الوقت الحالي، أول مستثمر في إفريقيا الغربية، وهو أيضا ثاني مستثمر في إفريقيا كلها. ولكن ليس لوقت طويل، لأنه عبر عن إرادته القوية في أن يكون الأول".³

¹ انظر: التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، ص 31.

² عادل مساوي "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي" مرجع سابق، ص 36.

³ انظر: رسالة "الملك محمد السادس" إلى المشاركين في القمة 27 للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

ختاماً، يمكن القول أنه رغم التطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي مكنته من فرض نفسه كقوة قارية نافذة قادرة على المساهمة بشكل إيجابي في الدينامية الاقتصادية للقارة الإفريقية. فإنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، إذا ما قورنت بعلاقات دول إفريقيا جنوب الصحراء بدول أخرى في مقدمتها الصين، لكن هذا لا يعني أبداً أن هذا التطور والتحركات المغربية لم يشكلوا ورقة ضغط على مناورات الدولة العميقة في الجزائر والجهة الانفصالية داخل القارة؛ فحتى وإن لم تتم تصفية ملف قضية الوحدة الترابية أممياً حتى الآن، فقد كسب المغرب الرهان السياسي بقبول مقاربة المغرب الرسمية لحل الملف، والرهان الاقتصادي بمحاولة تأهيله؛ وهما المحددين الرئيسيين للمنخرطين بالتوازي في نفس المنطق المصلحي للتوجه العام لصانع القرار الخارجي.¹

الفرع الثالث: التعاون في المجال الديني والثقافي

لم يقتصر التعاون الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء على المجال السياسي والاقتصادي فقط، وإنما تعداه إلى التعاون في المجالين الثقافي (الفقرة الأولى) والديني (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التعاون في المجال الثقافي

تميزت علاقات المغرب مع بعده الإفريقي بتبني استراتيجية خاصة في مجال التعاون الثقافي، تروم تكوين الطلبة الأفارقة إيماناً منه بكون العنصر البشري يشكل صلب السياسات التنموية، مسخراً لذلك طاقات هائلة من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي ومختلف المؤسسات الجامعية والمدارس العليا الوطنية.²

¹ السعدية لدبس "موقع المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار الخارجي"، مرجع سابق، ص 86.

² خالد القضاوي، "البعد الأمني في الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 346.

من هذا المنطلق، تساهم (AMCI) تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي كل سنة في تكوين وتدريب الآلاف من الطلبة الأجانب، غالبيتهم من الطلاب الأفارقة في التخصصات الضرورية لنمو بلدانهم، في مختلف المعاهد والجامعات المغربية. وينتمي هؤلاء الطلبة إلى عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء كالسنغال، الغابون، مالي، السودان، تشاد، النيجر، غينيا، جزر القمر، بوركينا فاسو...

ويشكل التكوين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية المغربية، أحد أكثر أوجه التعاون تطوراً بين المغرب والدول الإفريقية الأخرى، حيث عرف التعاون الثنائي في هذا المجال تطوراً ملحوظاً، فبعدما كان عدد الطلبة الأفارقة في الموسم الدراسي 2016-2017 تسع آلاف (9.000) طالب إفريقي من بين حوالي 11.000 طالب أجنبي، بلغ برسم الموسم الدراسي 2018-2019 اثنا عشر ألف (12.000) طالب إفريقي من بين 14.000 طالب أجنبي في المغرب في إطار التعاون مع 44 دولة إفريقية. كما استفاد حوالي 75% من الطلاب الأفارقة من المنحة التي تقدمها المملكة المغربية من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي.¹ علاوة على ذلك، تحرص (AMCI) على تقديم الدعم الكامل للطلبة والمتدربين الأفارقة بالمغرب بهدف نقل المعرفة والخبرة المهنية المغربية إلى الشركاء القاريين في مختلف المجالات كالصحة، الإدارة، الطيران، التمويل، إدارة شبكات السكك الحديدية والزراعة وتقنيات المعلومات الجديدة، والطاقات المتجددة...² عبر مؤسسات التكوين المهني والتقني بالمغرب، إضافة إلى التكوين الدبلوماسي عبر الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية، وكذا تبادل الخبرات في المجال العسكري والأمني.³

¹ الوكالة المغربية للتعاون الدولي، "الدراسة في المغرب من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي" منشور في الموقع الرسمي للوكالة على الرابط: https://www.amci.ma/?page_id=769 تاريخ آخر زيارة: 2021/02/26

² IRES, « Pour un développement autonome de l'Afrique », Rapport stratégique 2018, Institut Royal des Etudes Stratégiques, 01 octobre 2018, p.305.

³ أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، مرجع سابق، ص 254.

وكجزء من استراتيجية "القوة الناعمة العلمية" التي انتهجتها المملكة المغربية تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، تم إنشاء "الرابطة الإفريقية من أجل تطوير التكوين المهني" من خلال التوقيع على الاتفاقية الإطار بين المغرب و14 دولة إفريقية (بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، ساحل العاج، جيبوتي، الغابون، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، تشاد وتوغو) على هامش انعقاد الدورة الثانية عشرة من المعرض الدولي للفلاحة بمكناس في أبريل 2017، تهدف هذه الرابطة إلى تعزيز الحوار وتبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين في التكوين والتدريب المهني في هذه البلدان الشريكة. وتأتي هذه المبادرة للتأكيد على التزام المغرب الراسخ بالانتماء المشتركة للقارة الإفريقية.

والتزاما من المغرب بتطوير التعاون في الميدان الثقافي، وتمكين الطلبة الأجانب المتخرجين من الجامعات والمعاهد والمدارس المغربية من فضاء تفاعلي يتيح إقامة شبكات بين الطلبة والخريجين الأجانب بالمملكة، تم إطلاق المنصة الرقمية "خريجو المغرب" (Morocco-Alumni) من قبل الوكالة المغربية للتعاون الدولي وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، على هامش احتضان المغرب للدورة الثامنة لقمة "الطلبة والشباب الأفارقة"¹ المنعقدة بالرباط من 20 إلى 23 دجنبر 2019 تحت شعار "مستقبل إفريقيا... التحديات والآفاق بالنسبة للشباب".²

مثل هذه المبادرات ترمي من جهة إلى تكوين وإنشاء نخب إفريقية؛ يسعى المغرب من خلالها إلى تعزيز حضوره داخل إفريقيا جنوب الصحراء، ومن جهة ثانية تكوين كفاءات إفريقية قادرة على العمل على تأهيل بنيات بلدانها الإدارية والاقتصادية.

¹ قمة الطلبة والشباب الأفارقة: تعتبر أكبر تجمع طلابي في إفريقيا. ويتعلق الأمر بقاء سنوي كبير لاتحاد جمعيات الطلبة الأفارقة، يجمع كل عام آلاف الطلبة الأفارقة لمناقشة القضايا والتحديات التي تواجه شباب القارة خاصة على مستوى التكوين والتأهيل والبحث عن فرص العمل.

² محمد مقال، "الدورة الثامنة لقمة الطلبة والشباب الأفارقة" نجاح ونقطة تحول"، جريدة الصحراء المغربية، العدد 10484، الصادرة بتاريخ 24 دجنبر 2019، ص 02.

وبالتالي، يمكننا القول أن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمغرب أعطت دافعا جديدا للتعاون الثنائي في ميدان تكوين الأطر الإفريقية على مستوى مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني العمومي، جعل المغرب يحتل المرتبة الأولى بين البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية والثاني على مستوى إفريقيا في استقبال الطلاب الأفارقة.¹

الفقرة الثانية: التعاون في المجال الديني والروحي

إذا كان الاقتصاد مفتاحا أساسيا لترسيخ النفوذ وخدمة القضايا التنموية، فإن للدين والعلاقات الروحية مكانة هامة تساهم في دعم أوامر التعاون السياسي والدبلوماسي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء،² رغم الاختلافات في البنية المؤسسية. فالمغرب بوصفه فاعلا جيوسياسيا في بعده القاري، تبني "سياسة دينية" لمواكبة واستكمال استراتيجيته النشطة اتجاه إفريقيا، تستجيب لتصاعد انعدام الأمن المرتبط بالتهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء الإفريقية. كما وضع خبرته لصالح بلدان المنطقة، التي يرتبط معها بصلات دبلوماسية قائمة على علاقات شخصية وشبكات غير رسمية، تغذيها روابط دينية مشتركة.³

من هذا المنطلق، يندرج لجوء المغرب إلى تصدير تجربته في مجال "الأمن الروحي" إلى إفريقيا ضمن رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد تروم تطوير علاقات التعاون الثنائي مع دول

¹ IRES, « Pour un développement autonome de l'Afrique », op.cit. p.306.

² يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 81.

³ Bakary Sambe et Yousra Hamdaoui, « Des usages du Soft power religieux du Maroc sous le règne de Mohammed VI » dans « Dossier : Confluences marocaines », Revue Afrique (S) En Mouvement, N°1, janvier 2019, Presses de l'université Internationale de Rabat, Impression El Maarif Al Jadida, Rabat, p.21.

القارة؛ والإسهام في جهود مكافحة التطرف وتعزيز السلم في منطقة الساحل جنوب الصحراء ومن ثمة تكريس الحضور الإقليمي للمملكة على الصعيد الدولي.¹

ومن الواضح أن الدور الذي تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية في تعزيز الروابط الدينية، -من خلال القيام بتنظيم نشاطات علمية ودينية موازية موجهة إلى أبناء القارة الإفريقية، كالدورات التدريبية العديدة والمسابقات القرآنية، وتنظيم العديد من اللقاءات والورشات العلمية، التي تتناول موضوعات خاصة تندرج كلها في منظومة الثوابت الدينية-،² يشكل جزءا من منطق إدامة الروابط التاريخية والروحية التي استفادت على الأقل من مستوى تصورات المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء. فضلا عن الدور الهام الذي تمارسه الطرق الصوفية خاصة التيجانية والقادرية، في التأثير على العلاقات المغربية مع إفريقيا، والواقع أن تعبئة هذه الموارد الروحية يشكل زخما للدينامية الجديدة للدبلوماسية المغربية.

علاوة عن ذلك، شهد التعاون الثنائي في المجال الديني والروحي، نقلة نوعية، تعكسها الدينامية النشيطة لمؤسسة "إمارة المؤمنين" على الساحة الإفريقية كما تشير إلى ذلك الزيارات المتكررة التي قام بها الملك لإفريقيا، فبغض النظر عن الصبغة البراغماتية ورغبة المغرب في تمتين الروابط السياسية والاقتصادية التي تحكمت في أجندة تلك الزيارات، كان لافتا حرص العاهل المغربي على تضمين هذه الزيارات عددا من الأنشطة والمبادرات ذات طابع ديني رمزي، مثل أداءه لصلاة الجمعة بعواصم عدد من البلدان الإفريقية. فمن بين أصل 70 صلاة جمعة أعلن عنها ضمن قائمة الأنشطة الملكية الرسمية ما بين سنتي 2014 و2016، تم إحصاء حوالي 13 منها بدول إفريقية كالسنغال ومالي والغالون ونيجيريا....³ بالإضافة إلى

¹ Salim Hmimnat, «Morocco's Religious "Soft Power" in Africa As a strategy supporting Morocco's Expansion in Africa », op.cit. p.06.

² عبد الله ولد محمدي، "المغرب وإفريقيا: رؤية ملكية-السياسة، الاقتصاد والدين"، مرجع سابق، ص 37.

³ Salim Hmimnat, «Morocco's Religious "Soft Power" in Africa As a strategy supporting Morocco's Expansion in Africa », op.cit., p.07.

بناء مساجد في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء كالسنغال والنيجر وبنين وغينيا، وتقديم نسخا رمزية من القرآن لتوزيعها على مساجد هذه الدول.

وعلى نفس المنوال، فإن المشاركة الشخصية للمؤسسة الملكية، لا تقتصر على تواتر الزيارات والترويج لنموذج ديني "مطمئن" في الساحل والصحراء. وإنما أيضا على وضع إطار قانوني ينظم التعاون في هذا الشأن من خلال التوقيع على اتفاقيات ثنائية.¹

وبشكل عام، شهد نطاق التعاون المغربي-الإفريقي في الشأن الديني، تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة على المستويين الكمي والنوعي. فباستقراء التطور الكرونولوجي لعدد الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي وقعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية مع نظيراتها بالبلدان الإفريقية الأخرى، يلاحظ أنه خلال الفترة بين سنتي 1975 و1999 لم يتجاوز عدد الاتفاقيات المبرمة في المجال الديني خمس اتفاقيات، وانتقلت بين سنتي 2000 و2011 إلى 18 اتفاقية، بينما شهد التعاون المغربي-الإفريقي منذ سنة 2012 نقلة نوعية، إذ في ظرف 5 سنوات فقط تضاعف العدد إلى حوالي 36 اتفاقية.² أهمها الاتفاقية التي وقعها المغرب مع مالي في شتنبر 2013، لتدريب 500 من أئمة مالي دعما لنشر قيم الاعتدال والوسطية التي يدعو إليها الدين الإسلامي الحنيف ومكافحة التطرف الديني. وفي أعقاب هذه المبادرة، تلقت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية المزيد من الطلبات لتكوين الأئمة من بلدان مثل غينيا ونيجيريا في المغرب.³

¹ Bakary Sambe et Yousra Hamdaui, « Des usages du Soft power religieux du Maroc sous le règne de Mohammed VI » op.cit. p.28.

² Salim Hmimnat, «Morocco's Religious "Soft Power" in Africa As a strategy supporting Morocco's Expansion in Africa », op.cit. p.08.

³ Ghita Tadlaoui, «Morocco's religious diplomacy in Africa », op.cit. p.02.

وتستند دينامية التعاون الديني النشط هذه أيضا إلى عملية إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط الروحية التي تم تجديدها بإنشاء عدة مؤسسات دينية مهيكلية تهدف إلى المشاركة في التأثير الديني للمملكة المغربية في إفريقيا وفي العالم. وتتمثل أساسا في: ¹

أولا: معهد "محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"، الذي يهدف إلى توفير الإرشاد الديني في مجالات الإمامة، ويرحب المعهد بالأئمة المغاربة من مختلف المناطق، ولكن التدريب دولي أيضا. والواقع أن عدة أئمة من بلدان إفريقية مختلفة، أعربوا عن اهتمامهم بتكوين أئمتهم بالمعهد، مثل: السنغال خلال الاجتماع الذي عقد بين الرئيس السنغالي "ماكي سال" ووزير الشؤون الخارجية المغربي في 2015.² وأيضا مالي وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا وتشاد... ويتجاوز التأثير الذي تستهدفه هذه المؤسسة أحيانا الإطار الإفريقي أو البيئة الجغرافية المباشرة للمغرب ليشمل دولا أخرى مثل فرنسا. ويستكمل التعليم الديني الذي يقدمه المعهد بدورات في الجغرافيا والعلوم الإنسانية وحقوق الإنسان، والتكوين المهني في مجالات متعددة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبة بالمعهد في تزايد مستمر، فبعدما بلغ عدد الطلبة الإجمالي بالمعهد 961 طالب برسم سنة 2016،³ بلغ عدد الطلبة المستفيدين من التكوين بالمعهد خلال سنة 2019، 1350 طالبا وطالبة ينتمون إلى تسع دول شقيقة وصديقة، من بينها ثماني دول من إفريقيا جنوب الصحراء (مالي، غينيا كوناكري، الكوت ديفوار، السنغال، نيجيريا، تشاد، غامبيا والغابون) كما هو واضح في الجدول التالي:

¹ Bakary Sambe et Yousra Hamdaui, « Des usages du Soft power religieux du Maroc sous le règne de Mohammed VI », op.cit. p.24.

² Ibid. p.26.

³ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "ورقة تعريفية بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات: السنة 2016"، على الموقع الرسمي للوزارة: <http://www.habous.gov.ma>

جدول رقم (10): عدد الطلبة المستفيدين من التكوين بمعهد "محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين

والمرشدين" خلال سنة 2019

الدولة	الفوج	نوع التكوين	مدة التكوين	المستوى	العدد	
					الذكور	الإناث
المملكة المغربية	15	أساسي	سنة واحدة		150	100
جمهورية مالي	05	أساسي	سنتان	السنة الثانية	101	-
جمهورية غينيا (كوناكري)	04	أساسي	سنتان	السنة الثانية	98	-
	05	أساسي	سنتان	السنة الأولى	87	12
جمهورية الكوت ديفوار	04	أساسي	سنتان	السنة الثانية	90	06
	05	أساسي	سنتان	السنة الأولى	93	05
الجمهورية الفرنسية (اتحاد مساجد فرنسا)	02	أساسي	ثلاث سنوات	السنة الثانية	18	03
	03	أساسي	ثلاث سنوات	السنة الأولى	05	04
	04	أساسي	ثلاث سنوات	قسم تحضير	17	05
	02	أساسي	سنتان	السنة الثانية	128	04
جمهورية السنغال	03	أساسي	سنتان	السنة الأولى	421	02
	01	أساسي	سنتان	السنة الثانية	71	05
	02	أساسي	سنتان	السنة الأولى	47	11
جمهورية نيجيريا الاتحادية	05	مستمر	سنة أشهر		55	02
	04	مستمر	ثلاثة أشهر		39	-
جمهورية التشاد	01	أساسي	سنتان	السنة الثانية	11	03
جمهورية غامبيا الإسلامية	01	أساسي	سنتان	السنة الثانية	17	02
جمهورية الغابون	02	أساسي	سنتان	السنة الأولى	18	01
	01	مستمر	شهر	-	22	-
المجموع					1185	165
عدد الطلبة الإجمالي					1350	

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية¹

ثانيا: "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة"، التي شكلت إطارا للتعاون وتبادل التجارب وتنسيق الجهود بين العلماء، للقيام بواجبهم في التعريف بالصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف، وبقيمه السمحة، القائمة على الاعتدال والتسامح والتعايش، وجعلها في خدمة الأمن

¹ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشحات سنة 2019"، على الموقع الرسمي للوزارة، على الرابط: <http://www.habous.gov.ma/15099/html> تاريخ الزيارة: 2021/02/27

والاستقرار والتنمية بإفريقيا.¹ لكن النظرة المعمقة تكشف أن هذه المؤسسة هي فقط أداة ضمن أدوات أخرى لسياسة دينية مهيكلية، ذات طموحات إقليمية وجيو-استراتيجية أوسع، وهي تأتي أساسا لمواكبة السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب والرامية إلى تعزيز مناطق نفوذه السياسي والاقتصادي في القارة وتوسيعها إلى ما وراء محور الرباط-دكار الذي ظل لعقود عديدة محددًا رئيسيا لمجال السياسة الإفريقية للمملكة.²

والجدير بالذكر أن مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" تتوفر على 34 فرعا في إفريقيا جنوب الصحراء،³ مما يعكس سياسة الانفتاح التي اعتمدتها الدبلوماسية المغربية تجاه هذه الدائرة في السنوات الأخيرة. غير أنه من الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسة باعتبارها منظمة ذات بعد قاري؛ تكمن في الحصول على الاعتراف القانوني بفروعها الخارجية. فما يطلق عليه الآن "فروعا خارجية" للمؤسسة هي ليست في حقيقة الأمر سوى "جمعيات دينية" محلية عادية، تأسست وفق الأنظمة القانونية للجمعيات الجاري بها العمل في تلك الدول، قبل أن يتم إسباغ صفة فرع المؤسسة عليها.⁴ فمثلا: فرع المؤسسة في السنغال، هو عبارة عن جمعية تحمل اسم "جمعية أصدقاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة"، ويمكن أن نقيس على ذلك حالات مماثلة من الدول التي تغطيها خارطة الفروع.⁵

عموما، يشكل كل من "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" و"مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة"، جزءا من السياسة الدينية الوقائية الجديدة التي تعكس التزام المغرب بتحقيق الاستقرار والأمن في بقية البلدان الإفريقية.⁶

¹ انظر خطاب الملك "محمد السادس" بمناسبة ترأسه حفل تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة"، يوم الثلاثاء 14 يونيو 2016، بجامع القرويين بفاس. على الرابط:

<https://www.maroc.ma/fr/node/32108>

² Salim Hmimnat, «Morocco's Religious "Soft Power" in Africa As a strategy supporting Morocco's Expansion in Africa », op.cit. p.06.

³ للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر الملحق رقم 06 ص 425.

⁴ سليم حمينات، "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة: تحديات مرحلة ما بعد التأسيس"، مرجع سابق، ص 18.

⁵ نفس المرجع، ص 19.

⁶ Bakary Sambe et Yousra Hamdaui, op.cit. p.28.

ختاما، يمكننا القول بأن التعاون في المجال الديني والروحي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، يعكس من جهة رغبة المغرب في مد يد العون وتقديم الخبرة والمشورة اللازمتين لدول القارة الإفريقية، من أجل تحصين قطاعها الديني ضد أفكار الغلو والتطرف.¹ ومن جهة أخرى تطلع المغرب إلى الزعامة الإقليمية، في محاولة منه لتعميق التعاون الأمني بين بلدان المنطقة من أجل مواجهة الإرهاب وضمان استقرار إقليمي أوسع نطاقا، وكذا إبراز مكانته على المستوى الإقليمي.²

¹ عبد الله ولد محمدي، مرجع سابق، ص 44.

² Ghita Tadmouy, «Morocco's religious diplomacy in Africa », op.cit. p.02.

الفصل الثاني: تحديات وآفاق تفعيل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

تستأثر القارة الإفريقية بأهمية استراتيجية كبرى، بالنظر إلى الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تحتضنها، والتي تجعل منها قارة المستقبل بامتياز، وهو ما يعكسه تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بدولها، لما تحتضنه من كتلة بشرية هائلة، وفرص واعدة للاستثمار،¹ بسبب نمو ناتجها الداخلي الإجمالي الذي يفوق خمسة فالمئة، إضافة إلى اشتغالها على 30 % من الاحتياطات المعدنية على المستوى العالمي. وضمن هذه الرؤية عمل المغرب على تمتين علاقاته بالقارة الإفريقية على مختلف المستويات (الاقتصادية، السياسية، الأمنية، والثقافية...).²

ومع ذلك، رغم النتائج التي حققتها الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، فمن الواضح أن هناك العديد من التحديات التي يجب على المغرب مواجهتها لكسب رهان تواجهه بهذه الدائرة الإفريقية، خاصة أن القارة اليوم في قلب تنافس دولي حاد. فجميع القوى الكبرى التقليدية، والقوى الصاعدة مأسست اليوم آليات حوار أو تعاون مع إفريقيا إما في صيغة لقاءات سنوية على مستوى القمة، أو في صيغة منتديات أو لقاءات.³

والجدير بالذكر أن أي شراكة قوية ومستدامة بالمعنى الاستراتيجي تتوقف على وجود استقرار سياسي واجتماعي في دول العمق، ففي الوقت الذي تشهد فيه بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء استقرارا سياسيا واجتماعيا (السنغال، غينيا إلى حد ما...) يتسم الوضع العام في البلدان الأخرى بوضع غير مستقر ينذر بتفاقم المشكلات السياسية والاجتماعية نتيجة لعاملين رئيسيين:

¹ إدريس لكريني "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات"، مرجع سابق، ص 220.

² يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 79.

³ مقتطف من خطاب رئيس مجلس النواب "الحبيب المالكي" بمناسبة تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب، مرجع سابق، ص 12.

أولهما: تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان، والمؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية حول النمو الاقتصادي والبطالة وأوضاع التعليم والصحة والبيئة مرعبة، وما ظاهرتي الحروب والنزاعات الأهلية، والهجرة "غير الشرعية" بأحجامها وأشكالها المأساوية سوى عنوان من بين عناوين أخرى للأوضاع التي تعاني منها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيهما: الصراع بين القوى الدولية لوضع اليد على الموارد الطبيعية في دول إفريقيا صارت مكشوفة،¹ خاصة وأن إفريقيا بصدد احتضان لعبة تضارب وتكامل مصالح كل من القوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا...) والقوى الصاعدة (اليابان والصين...) وذلك بدافع تعزيز حضورها ونفوذها السياسي والاستراتيجي على المسرح الدولي.²

من هذا المنطلق تبقى السياسة الخارجية المغربية معنية من جهة باستيعاب الرهانات الجديدة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في ظل التنافس الدولي على هذه المنطقة، والمساهمة في الدفاع عن مصالحها وتميئتها بالشكل الذي يمكن من تطوير الظواهر المستجدة على الساحة الدولية، والمتمثلة أساسا في انتشار الإرهاب، وكذا تزايد أعداد المهاجرين الغير النظاميين بشكل متنامي، وغيرها من التحديات الأمنية التي قد تؤثر على استقرار الدول الإفريقية من جهة، وعلى التواجد المغربي بهذه الدائرة الإفريقية من جهة ثانية.

وبناء على هذا التقديم، سيتم تخصيص (المبحث الأول) للحديث عن موقع المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء في ظل التنافس الدولي على إفريقيا وتحديات المتغيرات الإقليمية، على أن يخصص (المبحث الثاني) لتناول الرهانات والآليات الكفيلة بتطوير وتفعيل العلاقات بين المغرب ونفس الدائرة الإفريقية.

¹ محمد الدكالي "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر) ..." مرجع سابق، ص 263.

² عادل مساوي "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي" مرجع سابق، ص 38.

المبحث الأول: الحضور المغربي بإفريقيا بين رهانات المنافسة الدولية وتحديات المتغيرات الإقليمية

لقد كانت إفريقيا ولا تزال، من أهم مناطق التنافس الدولي، بدءا من الاحتلال الأوروبي السابق مروراً بالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى بروز قوى صاعدة جديدة كفاعلين جدد، ومحاولاتهم فرض وجودهم ونفوذهم من خلال مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تنتهجها في القارة نتيجة لما تمتلكه هذه الأخيرة من مخزون هائل من الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وموارد الطاقة لاسيما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المهم الذي له تأثير في السياسة الدولية والإقليمية.

والعنوان الأبرز لهذه الأوضاع هو ما يمكن أن نسميه بصراع الفيلة، عبر الشركات متعددة الجنسيات للولايات المتحدة الأمريكية والفرنسية أساسا، والتي لا ترى في إفريقيا عامة سوى خزانات هائلة للطاقة والمواد الخام اللازمة للتصنيع والمنتجات الزراعية، ولم تعد سرا تلك العلاقة بين هذه السياسات الدولية وما تطبعها من منافسات شرسة من جهة، وشيوع الاضطرابات والحروب الأهلية المدمرة في مناطق عديدة من إفريقيا، مثل منطقة البحيرات الكبرى والكونغو الكبير (مكامن البترول والماس والذهب واليورانيوم ومواد نادرة تدخل في التكنولوجيا والصناعات المتطورة) وفي غرب إفريقيا في خليج غينيا وسيراليون وليبيريا (البترول والماس).¹

فحجم التنافس الدولي إزاء إفريقيا، في الوقت الراهن، يؤكد أهمية القارة الجيواستراتيجية، وهي الأهمية التي جعلت إفريقيا بؤرة للضغوط والأطماع الدولية. وتبدو الأهمية الاستراتيجية للقارة مرتبطة بعدد من المحددات، هي الموقع الجغرافي، الموارد، الطاقة البشرية، حجم الأسواق، وطبيعة الاستثمارات.² مما جعل العلاقة بين المغرب ودول غرب إفريقيا وجنوب

¹ محمد الدكالي، "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب..."، مرجع سابق، ص 267.

² أماني الطويل "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي" مرجع سابق، ص 108.

الصحراء تتسم بأهمية خاصة؛ بسبب التنافس الدولي المتعلق بالمنافع الاقتصادية للمنطقة (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا...)، والدور الذي يمكن أن يؤديه المغرب في تنمية القارة.¹ وهكذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، (المطلب الأول) سيخصص لدراسة رهانات المغرب في ظل التنافس على إفريقيا جنوب الصحراء، بينما (المطلب الثاني) سيتم التطرق فيه للتحديات المختلفة المؤثرة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الأول: المغرب ورهانات التنافس الدولي على إفريقيا جنوب الصحراء

إن رحيل الاستعمار الأوروبي والقدوم الأول للدول الإفريقية المستقلة في أواخر خمسينيات القرن الماضي لم يغير من طبيعة الهيمنة الغربية على الموارد الإفريقية، يقول "كوامي نكروما": "إن جوهر الاستعمار الجديد هو أن الدولة الخاضعة له تتمتع نظريا بالاستقلال والسيادة ولكنها من الناحية الواقعية تخضع في نظامها الاقتصادي والسياسي لتوجيهات خارجية".²

فثمة عوامل اقتصادية عدة جعلت من القارة الإفريقية عموما وإفريقيا جنوب الصحراء خصوصا، أرضا خصبة وفضاء رحبا للاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة؛ فالسوق الإفريقية التي تنتهز مليار نسمة تمثل سوقا واعدة أمام المنتجات الأجنبية، كما أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا تشكل صمام أمان للصناعات الأجنبية.³

وهذا ما جعل الدبلوماسية المغربية، في سعيها إلى تحقيق الأهداف والرهانات المرجوة من تواجدها بإفريقيا جنوب الصحراء أمام فرص ومزايا تمضي جنبا إلى جنب مع قيود وإكراهات حقيقية.

وهنا يمكن سوق ملاحظة هامة جدا تتعلق بالطابع المتوازن والمرن لهذه التوجهات الجديدة للمغرب تجاه إفريقيا، إذ ليس خافيا أن هذه التوجهات هي وثيقة الصلة بشراكات ذات طابع

¹ يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا..."، مرجع سابق، ص 73.

² حمدي عبد الرحمن "إفريقيا بين جدلية التهميش والنهوض: المغرب وحلم الطريق البديل"، في "المغرب في محيطه الإقليمي"، مرجع سابق، ص 194.

³ جهاد عمر الخطيب "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، السنة الرابعة عشر، العدد 37 يوليو 2018، ص 55.

استراتيجي مع الولايات المتحدة في إفريقيا ومع فرنسا كشريك تقليدي. هذه المرونة والتوازن يشكلان مؤشرا هاما على قدرة المغرب على رسم سياسات محسوبة لتحقيق مصالحه الوطنية مع الاحتفاظ بعلاقات إيجابية ومتوازنة مع الأطراف الدولية المعنية.¹

الفرع الأول: المغرب والمبادرات الأوروبية-الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

شكلت إفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا - خاصة فرنسا-، أحد المحاور التي استأثرت باهتمامهما ضمن نطاق سياستهما الخارجية. فتقليديا كانت القارة الإفريقية لا تخرج عن إطار المواجهة مع الاتحاد السوفياتي سابقا في إطار اعتبارات الحرب الباردة واحتواء المد الشيوعي في إفريقيا، بحيث أبدى صناع القرار الأمريكي رغبة واضحة في دعم جميع الحركات والأنظمة السياسية الإفريقية التي لم تكن تخفي معارضتها للنفوذ السوفياتي.²

تحظى إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية بمكانة خاصة في استراتيجية القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، حيث إن هذه القوى ما زالت متمركزة اقتصاديا وعسكريا بها. فالشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية تستثمر في قطاع الطاقة وفي تطوير البنية التحتية.³

في ظل هذه التطورات التي تعرفها الدائرة الإفريقية، فإن المغرب الذي يرتبط مع فرنسا بعلاقات تتميز بتشابك الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإنسانية وحضورها المتجذر، ومع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات تتميز بالتذبذب، أصبحت سياسته الإفريقية، أكثر من ذي

¹ محمد الدكالي، "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب..."، مرجع سابق، ص 276.

² عادل مساوي "إفريقيا في ظل الجيو-سياسية الدولية الراهنة: قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب إفريقيا"، مرجع سابق، ص 146.

³ خديجة بوتخيلي "الرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في إفريقيا في ظل التنافس الدولي" في "المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، ص 292.

قبل، أمام محك التعاطي مع هذه الاستراتيجيات والمشاريع الجديدة لكل من فرنسا وأمريكا تجاه المنطقة بشكل يخدم المصالح الوطنية العليا للمغرب.

الفقرة الأولى: المغرب والتعاون الأمريكي-الإفريقي

في ظل التنافس الدولي على إفريقيا، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منافسا قويا للغاية، فبفضل قوتها العسكرية ونفوذها السياسي الكبير، وبفضل قوتها الاقتصادية، ستعمل كل ما في وسعها من أجل محاولة إقصاء القوى الكبرى الأخرى من القارة الإفريقية التي تعتبر قارة المستقبل. وفي إطار هذا المسعى ستضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون والتحالف مع فاعلين جدد وأقوياء، ولا شك أن هذه الميزة تكمن في المغرب الذي أصبح دولة فاعلة ومؤثرة على مختلف المستويات الإفريقية.

1. الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا

كانت للتحويلات في النسق الدولي بعد الحرب الباردة أثر على تطور الفكر الاستراتيجي، الأمر الذي استوجب إعادة الرؤى في الاستراتيجيات لتكييفها مع طبيعة النظام الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن في النظام الدولي، ونظرا للمشاكل المعقدة في الشرق الأوسط، كان لا بد من البحث عن فضاءات لتأمين حصولها على الموارد الأولية،¹ وبما أن إفريقيا واحدة من أغنى المناطق الجغرافية بالثروات الطبيعية والتي لا تقتصر على نوع واحد من الموارد الطبيعية، - فهي تمتلك الكثير من الثروات والمعادن المهمة اقتصاديا للاقتصاد العالمي،² والمواد الخام الثمينة-، أصبحت هدفا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل تنافس القوى الدولية على موارد المنطقة من جهة، وعلى السوق الإفريقية

¹ المرجع السابق، ص 293.

² حارث قحطان عبد الله "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا"، ص 171.

لاستيعاب سلعها باعتبار أن هذه القارة لا تزال بكرا مفتوحة الأبواب أمام السلع الأجنبية من جهة أخرى.¹

بيد أن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية بدأت تعيد النظر في استراتيجيتها مع تفجيرات سفارتها في كل من نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا). كما أن أحداث الحادي عشر من شتبر 2001 تعد نقطة تحول مهمة في السياسة الأمريكية من خلال توظيف الأحداث لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام الدولي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية،² فعملت على تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن الأمريكي والعالمي بهدف مواجهة مشكلة الإرهاب من جهة، والتدخل في حل الصراعات المسلحة في القرن الإفريقي والبحيرات العظمى وجنوب السودان، وضمن هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات من خلال برنامجها أفريكوم³ "African Command" والذي تهدف من ورائه حماية تجارة النفط باعتبارها مصلحة قومية استراتيجية⁴ ومراقبة تحركات الإرهابيين، إضافة إلى تركيز الولايات المتحدة في معالجة ما تسميه ب (الإسلام السياسي) في القارة.⁵

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 286.

² خديجة بوتخيلي "الرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في إفريقيا في ظل التنافس الدولي"، مرجع سابق، ص 293.

³ يعكس برنامج "أفريكوم" تغيرا في نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا باعتبارها مركز جيواستراتيجيتها، حيث كرس هذا البرنامج نقلة في الحضور الأمريكي في القارة من الاكتفاء بالحضور السياسي والاقتصادي طيلة نصف قرن، إلى فرض حضورها العسكري المترافق مع تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة، فتأسس الأفريكوم لم يكن اعتباطيا، بل كان نتيجة تفكير وتخطيط عشر سنوات داخل وزارة الدفاع الأمريكية.

⁴ للاطلاع على عوامل أهمية النفط الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية، انظر:

لبنى بهولي "جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي-الصيني"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13 يناير 2016، ص 192-193.

⁵ محمد أحمد المقداد "واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991-2006)"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، ملحق، 2009، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص 13.

ولإلقاء الضوء على النهج العملي الأمريكي في إفريقيا جنوب الصحراء، لا بد من استعراض المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية لترجمة أهدافها، والمتمثلة أساساً في:

1. التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة، مثل: جنوب إفريقيا في الجنوب، نيجيريا والسنغال في الغرب، ودول القرن الإفريقي خاصة إثيوبيا وإريتريا لتأمين وجودها في المنطقة،¹ كما عملت أمريكا على دعم وتعزيز روابطها العسكرية بمنطقة البحيرات العظمى خاصة مع أوغندا التي اعترفت للولايات المتحدة بلعب الدور والنفوذ الإقليمي، مما دفع بأمريكا إلى مساعدتها على لعب أدوار في التعاون إلى جانب دولة رواندا، وشجعت التدخل الأجنبي في شؤون الكونغو الديمقراطية بحجة دعم حركة التحول الديمقراطي هناك.
2. طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية، مثل: الإرهاب والتطرف، الجريمة الدولية...
3. المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات، وهنا يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب.
4. محاصرة النظم غير الموالية، والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية.
5. تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلاً من المساعدات.²

¹ تعتبر دولة جنوب إفريقيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، حيث تمثل ثاني أكبر شريك تجاري لها في إفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الإفريقي، بينما تمثل نيجيريا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا كونها تمثل ثالث مصدر للنفط لها. وتعتبر نيجيريا الدولة التي من خلالها تحقق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في غرب القارة الإفريقية. ويأتي الاهتمام الأمريكي بإثيوبيا وإريتريا في إطار النظر إلى قضية المياه كورقة ضغط يمكن إثارتها في مواجهة الدبلوماسية المصرية من جهة، وإقامة تحالفات إثنوية معادية ومحاصرة للأمن القومي العربي، وتعزيز ذلك من خلال إقامة محور إثيوبيا-إسرائيل-تركيا من جهة أخرى.

² حمدي عبد الرحمن "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، في "الفكر في إفريقيا واستراتيجية اختزاله"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني، شعبان 1426هـ/سبتمبر 2005م، ص56.

من هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم تجارتها مع إفريقيا جنوب الصحراء بـ "قانون النمو والفرص في إفريقيا"¹ أغوا AGOA² الذي يهدف إلى إقامة علاقات تجارية قوية ويحدد اتفاقية تجارية تفضيلية بين الولايات المتحدة وبلدان مختارة من المنطقة.³ ويشكل هذا القانون القاعدة القانونية الأساسية لتطوير المبادلات التجارية بين إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ بحيث تم تعزيزه بحركة اقتصادية حاولت إدارة "أوباما" بعثها من خلال القمم واللقاءات الاقتصادية، مثل: قمة الولايات المتحدة الأمريكية-الإفريقية، ومنتدى الأعمال الأمريكي-الإفريقي، ورغم ذلك فإن حجم المبادلات التجارية تراجعت بشكل ملموس إلى 38 مليار دولار سنة 2015، بعدما عرف الذروة في سنة 2008 بحجم مبادلات وصلت إلى 100 مليار دولار، غطت هذه المبادلات من الناحية الجغرافية البلدان الإفريقية الأنجلوفونية في شرق إفريقيا، والبلدان النفطية مثل نيجيريا وأنغولا، وتم تمديد هذا القانون لمدة عشر سنوات، أي إلى غاية 2025 في فترة إدارة "أوباما" ما يعني أنه سيستمر إلى حدود 30 شتنبر 2025.⁴ وما عزز من الوجود الأمريكي في إفريقيا أيضا، هو سياستها الرامية إلى ربط دول القارة بشبكة من التحالفات والمعاهدات والاتفاقيات التي تعمل على خلق شراكة حقيقية بين الجانبين، من خلال مبادرة تحدي الألفية (MEA) (Millennium Challenge Account) وهي آلية

¹ للمزيد من التفصيل انظر: أحمد "بوخرىص التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، مجلة دراسات سياسية 12 ماي 2020، المعهد المصري للدراسات، ص 07.

² لم يسلم قانون "أغوا" من انتقادات المفكرين الأفارقة، لأن منهم من ينظر إليه كأداة استعمارية صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية لإخضاع الدول الإفريقية للحكم الإمبريالي بدعم نشط من الطبقات الحاكمة في إفريقيا، وأنه يمنح الإدارة الأمريكية سلطة وحرية اختيار الدولة الإفريقية التي ستفتح أمامها أبواب السوق الأمريكية، مع ضرورة استيفاء مجموعة من الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة، والتي منها: احترام سيادة القانون، تعزيز حقوق الإنسان وحقوق العمال، والتمسك بالمبادئ الديمقراطية والاقتصادية القائمة على السوق، بالإضافة إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار الأمريكيين.

³ حكيم نجم الدين "استراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 22 يناير/كانون الثاني 2019، ص 4.

⁴ Tirthankar chanda : « Les relations Afrique/Etats-unis et les promesses de campagne de Donald Trump », in : Date de visite ; 07/11/2020.

<https://www.rfi.fr/hebdo/20161111-relations-afrique-etats-unis-campagne-donald-trump-president>

تقدم مساعدات تنموية للدول التي تطبق الحكم الجيد، وتهتم بتوفير التعليم والرعاية الصحية لمواطنيها، وتشجع على تنمية الأسواق المفتوحة، كما تسعى الآلية إلى تخفيض مستوى الفقر من خلال زيادة النمو الاقتصادي واتباع سياسات رشيدة والعمل في إطار شراكة دولية.¹ بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن استراتيجية واشنطن تجاه القارة الإفريقية تركز على البعد الأمني الذي يحظى بالأولوية، في تعامل الأمريكيين مع القارة، وتجلى ذلك عمليا من خلال عدة مبادرات تهدف إلى تدعيم الوجود الأمريكي في المنطقة عبر توظيف آليات شبه عسكرية، وتتمثل أساسا في:

أولا: المبادرة المضادة للإرهاب في شرق إفريقيا " L'initiative antiterroriste "

en Afrique de l'est: أعلن الرئيس الأمريكي ولكر بوش " في يونيو 2003 عن هذه المبادرة بميزانية مبدئية تقدر ب 100 مليون دولار، لمكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، تهدف هذه المبادرة الأمنية إلى المساعدة على تأمين الحدود والسواحل وتدريب وتعليم رجال الأمن والشرطة والدرك والجمارك.²

ثانيا: مبادرة بان ساحل " Pan-sahel initiative ": تم طرح هذه المبادرة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية في نونبر من عام 2003، عقب قيام ما يعرف ب "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بعدد من العمليات الإرهابية، وينبغي الهدف الرئيسي لهذه المبادرة على ملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة، والتي سبقتها مرحلة تمهيدية للتخطيط والإعداد ثم التنفيذ، فهذه المبادرة عبارة عن شراكة بين أمريكا ومالي والنيجر، تشاد وموريتانيا. وحسب العقيد في الجيش الأمريكي "فيكتور نيلسون Vector Nelson" المسؤول عن "بان ساحل" في مصلحة وزارة الدفاع الأمريكية والمختص في الشؤون ذات الصلة بالأمن القومي؛ فإن هذه المبادرة هي أداة مهمة للحرب على الإرهاب ولها دور فعال في تعزيز التعاون الإقليمي خاصة

¹ James R. hack, « Soft power and smart power in Africa », center for contemporary conflict, (CCC), national security affairs department, USA, 2008.p.02.

² عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 294.

بين الجزائر ومالي والنيجر وتشاد.¹ هذه الاستراتيجية التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحضور بدول الإقليم كان لها دور كبير في تثبيت مرتكزات "الأفريكوم"، الأمر الذي يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية عبر مجال الساحل والصحراء.²

ثالثا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (Trans-Sahara Counter

terrorism partnership) " TSCTP ": جاءت هذه المبادرة لتخلف "مبادرة الساحل" حيث أنها تتدرج تماما في نفس الإطار والأهداف، تم إنشاءها سنة 2005 بهدف توسيع الشراكة مع دول الساحل والصحراء، لتشمل إضافة إلى دول مبادرة "بان ساحل" كل من الجزائر والسنغال، الكامرون، بوركينا فاسو، موريتانيا وتم إقحام المغرب وتونس ونيجيريا كدول مراقبة، مع تصعيد التنسيق بين القوى المحلية.³ هي عبارة عن استراتيجية متعددة الأوجه وطويلة الأمد، غايتها تطوير مؤسسات مرنة قادرة على منع الإرهاب والتصدي له بطريقة شاملة وطويلة الأجل، تعمل على مواجهة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون الأمني والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول الساحل والصحراء، وبين هذه الدول فيما بينها من جهة أخرى، وقدرت ميزانية هذه المبادرة ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2013 ب 500 مليون دولار للسنة.⁴

¹ John Feffer, Jermy Keenan : « The collapse of the second front », Foreign Policy In Focus, FPiF, 26 septembre 2006, in : Date de visite : 08/11/2020.

https://fpif.org/the_collapse_of_the_second_front/

² للمزيد من التفصيل، انظر :

Stephen Ellis : « Briefing : The PAN-SAHEL INISIATIVE », Africain Affairs, 103/412, Royal African Society 2004, pp. 459-464.

³ للمزيد من التفصيل، انظر :

« Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP) », evaluative study, Group-Washington ,15 April 2015.

<https://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm>

⁴ نقلا عن عبد الواحد أولاد ملود، مرجع سابق، ص 296.

عموما هناك اتفاق بين صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية على أن إفريقيا تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية في العالم، وهذا ما أكدته الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي السابق "ريكس تيلرسون" إلى إفريقيا في مارس 2018، والتي ركزت على المراكز الرئيسية المهمة للمصالح الأمريكية، ومن بين خمس دول تضمنتها الزيارة، كانت هناك دولتان من دول القرن الإفريقي (إثيوبيا وجيبوتي)، وهو ما يعزز أهمية تلك المنطقة بالنسبة لواشنطن. وترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة القرن الإفريقي بعلاقات استراتيجية ووجود استخباراتي وعسكري واستثماري، منذ فترة الحرب الباردة، حيث تمتلك واشنطن قاعدة "كامب ليمونير" بالإضافة إلى مقرات قوات الأفريكوم.¹

لهذه الأسباب زادت الولايات المتحدة تعاونها العسكري مع عدد كبير من الدول الإفريقية، وأنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي.

ووفقا للاستراتيجية التي كشفت عنها إدارة "ترامب" في منتصف ديسمبر 2018، أشار "جون بولتون"، مستشار الأمن القومي، إلى أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة تهدف إلى تحدي ممارسات الصين وروسيا الساعية وراء الحصول على "ميزة تنافسية" في إفريقيا، ومواصلة النهج الأمريكي المتمثل في المبادرات العسكرية والتجارية وتقديم المعونة، وذلك لتطوير شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية في جميع أنحاء القارة الإفريقية.²

ويمكن تلخيص هذه السياسة الجديدة بأنها ثلاثية الأجزاء، وفق تصريحات "بولتون"، وذلك كالتالي:³

✓ تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا لصالح الطرفين، الأمريكي والإفريقي، ليزدهر الشركاء في إفريقيا.

¹ نادين الكحيل "تحو القارة السمراء..."، في "التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2020، ص19.

² حكيم نجم الدين "استراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 22 يناير/ كانون الثاني 2018، ص7.

³ أحمد بوخريص "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، مرجع سابق، ص8.

✓ يجب لأية استراتيجية أمريكية سليمة اتجاه إفريقيا أن تعالج التهديد الخطير المتمثل في "الإرهاب" والصراع العنيف، حيث تنتشط "الجماعات الإرهابية"، في القارة الإفريقية وتخطط لهجمات ضد المواطنين والأهداف الأمريكية.

✓ وأخيرا، تحديد الأولويات في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، والتوقف عن دعم بعثات حفظ السلام الأممية غير الناجحة والبعثات التي لا تخضع للمساءلة، وذلك لضمان استخدام أموال دافعي الضرائب الأمريكيين بفعالية وكفاءة، لكن هذه النقطة لا علاقة لها بإفريقيا؛ لأنها مشكلة المانحين والدول التي تتدخل بمساهماتها في الشؤون الداخلية لهذه البلدان.¹

2. مكانة المغرب في إطار العلاقات الأمريكية الإفريقية

يعد المغرب حاليا، البلد الإفريقي الوحيد الذي يجمعه اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة، والذي مكن منذ دخوله حيز التطبيق سنة 2006 من زيادة حجم الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة بأكثر من الضعف ورفع حجم المبادلات الثنائية بخمسة أضعاف، وتطور العلاقات الثنائية بين الطرفين بشكل ملحوظ.

فالمغرب في الوقت الراهن يظل شريكا في العديد من القضايا الأمنية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما يؤكد ذلك التعاون العسكري الوثيق بين البلدين من خلال التمرينات العسكرية المشتركة وبرامج التدريب، خاصة بعد منح الإدارة الأمريكية للمغرب صفة الحليف الاستراتيجي غير العضو بمنظمة حلف الشمال الأطلسي.²

وقد انعكس هذا التطور على دور المغرب في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب بالقارة الإفريقية، من خلال عدة مبادرات في المجال العسكري الأمريكي بمنطقة الساحل والصحراء لتبادل الخبرات والنهوض بقدرات جيوش دول الإقليم، أبرز هذه المبادرات "الأسد الإفريقي"

¹ المرجع السابق، ص9.

² الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص152.

وهو تمرين عسكري سنوي مع المغرب، حيث تقوم قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة أفريقيا "MARFORAF" بهذا التمرين الذي يركز على التبادل التشغيلي بين أمريكا والمغرب بالتدريب على الأسلحة المجتمعة جوا وأرضا، وتدريب الأركان والتدريب على عمليات حفظ السلام، والتدريب على الاستجابة في حالة الكوارث الطبيعية وعمليات المساعدة المدنية الإنسانية.¹

وفي هذا الصدد، فإن مكانة المغرب ضمن العلاقات الأمريكية- الإفريقية، تقتصر على التعاون في المجال الأمني، وذلك نتيجة غياب مقاربة توافقية ومركبة بين دول شمال إفريقيا والساحل؛ مما أدى إلى ضرورة التنسيق بين المغرب وأمريكا من خلال اتفاقية إطار ثنائي بين الطرفين في مجال مكافحة الإرهاب يروم إلى إقامة تعاون في مجال التكوين الأمني... فخلال القمة الإفريقية- الأمريكية بواشنطن ما بين 4 و 6 غشت 2014 التزم البلدان بتعزيز القدرات الإقليمية، لاسيما في مجال تكوين عناصر مصالح الأمن المدني بالبلدان الشريكة بمنطقتي المغرب العربي والساحل، من خلال تعبئة الخبرات المتبادلة في العديد من المجالات كإدارة الأزمات وأمن الحدود والتحقيقات.²

كما عمل البلدان على امتداد سنة 2019، بشكل حثيث ووفق مقاربة تركز على التشاور الدائم، على توطيد التعاون القائم على المصالح المشتركة وتحقيق التنمية والحفاظ على السلم والأمن ومواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل، من خلال مشاركة المغرب في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وترأسه لمجموعة العمل التابعة للمنتدى المعنية بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. فضلا عن احتضان المغرب للنسخة السابعة عشر من المناورات العسكرية السنوية "الأسد الأفريقي"، وهي الأكبر من نوعها في إفريقيا.³

¹ عبد الواحد أولاد ملود، مرجع سابق، ص 293.

² نفس المرجع، ص 298.

³ "العلاقات الأمريكية-المغربية سنة 2019 ... تفاهم تام وتطابق في الرؤى"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 31 ديسمبر 2019، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020 /11/07 <http://www.mapnews.ma/ar/dossier/>

تتجلى تأثيرات المبادرات الأمريكية بمنطقة الساحل والصحراء على المملكة المغربية، أمريكا تعتمد على المغرب كحليف استراتيجي ذو خبرة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة لحماية المصالح المشتركة بين الطرفين، في حين أن المغرب يعول على الطرف الأمريكي بخصوص قضية الصحراء، رغم الموقف المتذبذب للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية أحيانا. لكن تبقى الورقة الأمنية على مستوى محاربة الإرهاب بمنطقة شمال إفريقيا والساحل جنوب الصحراء هي الحافز الأكثر لبلورة علاقة رابح-رابح بين البلدين لخلق نوع من التوازن الأمني إقليميا ودعم أمريكا لوحدة المملكة المغربية.¹

الفقرة الثانية: المغرب والتعاون الأوروبي-الإفريقي

لقد عملت الدول الأوروبية على تدعيم تواصلها بالقارة الإفريقية في عدة مستويات وأبعاد خاصة في المجالين الاقتصادي والأمني، وتم ذلك بأطر قائمة على اتفاقيات شراكة تعاونية بهدف زيادة فرص التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية، يتمثل أهمها بإطار اتفاقية (لومي) وإطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.²

وجدير بالذكر أن فرنسا تضطلع بدور ذي أهمية كبيرة في تحديد ملامح وتوجهات السياسة الإفريقية للاتحاد الأوروبي؛ فقد نجحت نسبيا في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها كدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا. فما هي ملامح السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء؟ وما مكانة المغرب من هذه السياسة؟

1. السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء

تشكل إفريقيا جنوب الصحراء إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل "فرانسوا ميتران" في القمة الإفريقية التي عقدت بفرنسا في نونبر 1994، حيث أكد للحاضرين أنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن

¹ عبد الواحد أولاد ملود، " المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 300.

² محمد أحمد المقداد، "واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي..."، مرجع سابق، ص 11.

الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية؛ لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا ما كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا. ويبدو أن هذا الأمر ليس مقتصرًا على "ميتران" فقط؛ بل سبقه "الجنرال ديغول" الذي أرسى تقليدًا أصبح بموجبه يشرف شخصيًا على ملف الشؤون الإفريقية، ولا يزال هذا التقليد معمولًا به حتى اليوم.¹ ففرنسا تعتبر من الدول الأوروبية الأولى من حيث نفوذها وارتباطها بمستعمراتها السابقة الناطقة بالفرنسية، ومن ثم قدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية. فقد حافظت على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها منذ عام 1960، في ظل الصعوبات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي من أجل بلورة سياسة خارجية موحدة تجاه إفريقيا.² لدرجة أن النفوذ الفرنسي في إفريقيا أحد العوامل الرئيسية للحفاظ على مكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم بمجلس الأمن وقدرتها العسكرية النووية.³

بيد أن طبيعة التحولات الدولية جعلت فرنسا تواجه مخاطر عدة فيما يخص الحفاظ على نفوذها بالقارة السمراء. ففي الوقت الذي يعاني اقتصادها من أزمة منذ سنة 2008، بدأت أزمة مالي مع بواذر فشل الخطة الفرنسية الساعية إلى الهيمنة على مقدرات النفط الليبي ومشاريع إعادة إعمار ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي؛ بل إن الواقع الإقليمي الجديد هدد بشكل كبير مناطق النفوذ التقليدية الفرنسية المتمثلة بالنتشاد، والنيجر، عن طريق تغيير الخريطة السياسية والجغرافية لمالي. ونظرًا لخطورة الأمر وعجز فرنسا عن التدخل المنفرد وتحمل تكلفة ذلك؛ عمدت فرنسا على تحريك المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس"، وتشجيعها على إرسال قوات إلى مالي بذريعة الحفاظ على وحدة التراب المالي.⁴

¹ مصطفى رجب "ماذا تفعل فرنسا في إفريقيا؟"، جريدة الشرق الإلكترونية، على الرابط: تاريخ الزيارة 2020/11/15. <https://al-sharq.com/opinion/10/08/2012/>

² عادل مساوي "إفريقيا في ظل الجيو-سياسية الدولية الراهنة: قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب إفريقيا"، مرجع سابق، ص 147.

³ محمد أحمد المقداد، "واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي..." مرجع سابق، ص 11.

⁴ خالد ياموت "العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 309.

ويلخص تصريح وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في 14 يناير 2013 الوضع القائم آنذاك بالقول "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة". هذا التدخل فسره الخبير المصري في الشؤون الإفريقية "حمدي عبد الرحمان" بأنه "على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحوادها على احتياطات اليورانيوم في العالم".¹

فالهدف الفرنسي من التدخل في مالي يتمثل في السيطرة على مواقع الثراء والأسواق في إطار الاستراتيجية الجديدة والمستقبلية، -خاصة وأن فرنسا وجدت في الحرب على الإرهاب حجة قوية لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في الدول الأفريقية التي تمر بأزمات، بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية-،² مثل السيطرة المباشرة على مصادر جديدة للثروات ومنابع النفط والغاز والذهب واليورانيوم والتدخل السياسي العسكري في كافة المشكلات الإقليمية وهذا من شأنه توفير مناخ آمن ومستقر لفرنسا ومصالحها في المنطقة.³

ومن أجل السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية في القارة الإفريقية، قامت فرنسا بإنشاء قواعد عسكرية في العديد من دولها، كالقاعدة العسكرية بالنيجر "مداما" في الشمال الإفريقي بالمحاذاة مع الحدود الليبية، والتي شيدت مباشرة بعد تدخل فرنسا في مالي قصد حفظ الأمن

¹ حمدي عبد الرحمان "فرنسا وإعادة غزو أفريقيا"، منشورات شبكة الجزيرة الإعلامية، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2013/2/2/>

² محمد رجب "التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح؟"، جريدة العرب الإلكترونية، السنة 37، العدد 9790 بتاريخ 07-01-2015، ص1، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/11/07.

<https://alarab.co.uk/للصالح-حماية-أم-الإرهاب-محاربة-أفريقيا-غرب-في-الفرنسي-التدخل/>

³ بوبية نبيل، "التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمننة والأفغنة"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا"، ص158.

بالمنطقة. إلا أن الهاجس الأكبر والرئيسي عند الفرنسيين في النيجر بالتحديد هو حماية مواقع التعدين؛ باعتبارها أكبر منتج لهذا المورد في العالم، وحماية ملكيتهم لمناجم اليورانيوم" التي تديرها شركة "أريفا الفرنسية"¹ المسؤولة عن عمليات استخراج اليورانيوم والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة (أودي أف) للكهرباء في فرنسا، وتعتمد عليه المصانع الفرنسية، حيث تحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عاما، يضاف إلى هذا تطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي لدول غرب إفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم، لذلك تخشى فرنسا أن تستخدم الجماعات المتشددة في شمال هذا الإقليم في نشر الفوضى في الدول المجاورة.²

كما استمر الوجود العسكري الفرنسي عن طريق الاحتفاظ بعدد من القواعد والقوات العسكرية؛ بموجب الاتفاقيات التي وقعت مع الدول الإفريقية في الستينيات والسبعينيات،³ أهمها القاعدة العسكرية في جيبوتي التي احتفظت بها باريس -بعد استقلال جيبوتي-، بموجب اتفاقية عسكرية، وتم تجديدها بموجب معاهدة التعاون الدفاعي لعام 2011، ويقدر عدد القوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي بحوالي 1500 جندي، وتتولى مهمة تأمين الحركة التجارية عبر مضيق باب المندب وحماية جيبوتي وتدريب القوات المحلية والتنسيق والدعم اللوجستي للبعثات الأممية والفرنسية بالمنطقة.⁴ وما يفسر احتفاظها بهذه القاعدة العسكرية حرصها على

¹ شركة "أريفا الفرنسية" أو "الذراع الصناعية للنووي الفرنسي": مجموعة صناعية تعمل في مجال الطاقة خاصة منها النووية، أنشئت عام 2001 بوصفها شركة قابضة صناعية ذات مساهمات خاصة، لكنها تحت إشراف المفوضية الوطنية للطاقة الذرية التي تتولى الشق المدني في البرنامج النووي الفرنسي والمتعلق أساسا بالبحث العلمي والأغراض الطبية، وكذلك بتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية. وتتوزع إلى ستة فروع رئيسية، تتنوع تخصصاتها بين إنتاج الوقود النووي، وإنشاء وصيانة المحطات النووية، وتوفير أعمدة الوقود النووي، والطاقت المتجددة والاستشارات في مجال الطاقة...

² بوبية نبيل، "التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة..."، مرجع سابق، ص 156 ص 157.

³ رابوية توفيق: "السياسة الفرنسية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20 أبريل-يونيو 2014، منشورات المنتدى الإسلامي، ص 24.

⁴ للمزيد من التفصيل انظر: - الموقع الرسمي للقوات المسلحة الفرنسية: <https://www.defense.gouv.fr>

- « Les forces françaises stationnées à Djibouti », Ministère Des Armées, Le : 22/10/2020, Disponible Sur le lien Suivant :

<https://www.defense.gouv.fr/english/operations/forces-de-presence/djibouti/dossier/les-forces-francaises-stationnees-a-djibouti>

ضمان وجودها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في القارة، ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كما أيقنت فرنسا كغيرها من القوى الدولية، أهمية الدول الإفريقية باعتبارها كتلة تصويتية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.¹

وفي هذا الصدد وقعت فرنسا العديد من اتفاقيات الدفاع العسكري مع عدد من الدول الإفريقية (الكامرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال وتوغو)، ومجموعة من اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية، شملت المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة للجيش وأجهزة الشرطة الوطنية الإفريقية، المنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب للضباط الأفارقة.²

إن أهم ما ميز السياسة الفرنسية اعتمادها أيضا على الأداة الثقافية لتوطيد علاقتها بالدول الإفريقية بعد الاستقلال، لاعتقاد نخبها السياسية -كما ذكر الباحث الفرنسي (جاك فرانسوا ميدار)-، سمو القيم والتقاليد الفرنسية، وأهمية استيعاب النخب والمجتمعات الإفريقية ثقافيا، كما حرصت فرنسا على تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة للدراسة في فرنسا، وأسست المنظمة الفرنكوفونية على أساس ثقافي لغوي، لتجمع الدول الناطقة بالفرنسية،³ شكلت هذه المنظمة إلى جانب القمم الإفريقية -الفرنسية منابر، جمعت فرنسا بشكل دوري بالقادة الأفارقة لتوطيد التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.⁴

عموما تعكس السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء عدة قراءات أساسية تتمثل في:

✓ نهج فرنسا استراتيجية تتمحور على مرتكزات الحفاظ على مصالحها بالمنطقة مع إقحام زعماء أوروبيين دون تأثيرهم على القوة الاستعمارية القديمة.

¹ رواية توفيق: "السياسة الفرنسية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 25.

² للمزيد من التفصيل انظر:

- إجلال رأفت "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، من ص 10 إلى ص 12.

³ رواية توفيق: "السياسة الفرنسية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 26.

⁴ نفس المرجع، ص 24.

✓ محاولة فرنسا التدخل في السياسة الداخلية للدول باسم الحفاظ على أمن واستقرار هذه البلدان.¹

✓ نفوذ فرنسا في إفريقيا يعزز مكانة فرنسا، ويمنع تهميش دورها ويحافظ على استقلالها ومكانتها كقوة عالمية أمام النفوذ الأمريكي المتصاعد. وهذا يزيد من تمسك فرنسا بهذا الهدف ليكون مخرجا لها أحيانا من أزماتها في وقت يتزايد الاهتمام الدولي وتتسع مصالحه التنافسية في القارة الإفريقية.²

✓ الحصول على الدعم السياسي من جانب دول المنطقة.

✓ إعادة بناء الثقة في الدور الأمني الفرنسي على الصعيدين الإفريقي والدولي، والاستفادة من دعم الحلفاء الأوروبيين، وتعزيز الوجود العسكري الفرنسي.³

2. مكانة المغرب في العلاقات الفرنسية-الإفريقية

ليس ثمة شك، في أن العلاقات بين المغرب وفرنسا تمثل مركز الثقل في العلاقات الخارجية للمغرب. وهي تستند إلى محددات صلبة لم تتمكن المتغيرات، خاصة السياسية التي تعرفها البلدان من النيل منها ولا بعض الخلافات الطارئة. فهي تركز على عوامل تاريخية مرتبطة خاصة بمرحلة الحماية وتأثيراتها.⁴

ومن تجليات هذا الارتباط العميق، هناك الموقف الفرنسي من قضية الصحراء، فقد ظلت فرنسا حليفا صلبا مدافعا عن مقاربة المغرب لهذا الملف. ووقفت في وجه المناورات الرامية إلى النيل من مصالحه في هذه القضية، وفي نفس السياق، يتماهى الموقف المغربي والفرنسي في كثير من القضايا التي تهمهما، كما هو الأمر بالنسبة للأوضاع في الساحل الإفريقي؛

¹ عبد الواحد أولاد ملود، مرجع سابق، ص 268.

² محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 12.

³ حمدي بشير " التوجهات العسكرية الفرنسية الجديدة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل: الدوافع والفرص والتحديات"، منشورات مركز الإمارات للسياسات 28 يوليوز 2020، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/11/09.

<https://epc.ae/ar/brief/new-french-military-tendencies-to-combat-terrorism-in-the-sahel-region-motivations-opportunities-and-challenges>

⁴ الحسن بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 112.

حيث ساند المغرب التدخل الفرنسي لمحاربة الحركات الإسلامية المتشددة؛ بل أكثر من ذلك، فقد سمح للطائرات العسكرية الفرنسية بعبور مجاله الجوي. وأيضاً التدخل العسكري الفرنسي في مالي والذي كلف المغرب ميزانية "رسمية"، أعلنت بمؤتمر المانحين حول مالي في يناير 2013 بأديس أبابا بتقديم مساعدة مالية مغربية، بقيمة 5 (خمسة) ملايين دولار مساهمة منه في جهود تمويل البعثة الأمنية لدعم مالي تحت إشراف إفريقي.

وبالرغم من أن تدخل المغرب في مالي كان إلى جانب فرنسا، فإنه يمكن اعتباره تحولاً جوهرياً من حيث طبيعته وأهدافه، فقد كانت السياسة المغربية على وعي بالرهان الدولي الاستراتيجي حول إفريقيا. ولم يكن تدخل المملكة انجراراً وراء استعادة فرنسا لنفوذها، بقدر ما كان، محاولة لحماية مجال من مجالات النفوذ المغربية القديمة؛ لذلك كان التواجد المغربي من الناحية الأمنية أسبق من التدخل الفرنسي العسكري بحوالي ثلاثة أشهر.¹

ناهيك عن تدخل المغرب أيضاً بمعية فرنسا التي تزعمت القوات العسكرية الأمنية في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ بإرساله لفرقة عسكرية كبيرة لم يكشف عن طبيعة عملها بالتحديد، ولا عن عددها.² ويمكن كذلك التأكيد هنا على أن الرؤية المغربية الجديدة، تعتمد على توسيع النفوذ التقليدي، والرجوع لبعض المناطق التي خرج منها المغرب بسبب اعتراف دولها بجبهة "البوليساريو". ومن جهة أخرى، تحقق هذه الاستراتيجية الجديدة، حماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية المغربية، من خلال التمرکز عسكرياً وأمنياً في مناطق التوتر بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

ومما لا شك فيه أن القمم الفرنسية-الإفريقية شكلت -منذ القمة الأولى التي شارك فيها الملك "محمد السادس"، وهي القمة الحادية والعشرين التي انعقدت بالعاصمة الكاميرونية عام 2001-، مناسبة عملت من خلالها الدبلوماسية المغربية على تأكيد انشغال المغرب بالمشاكل التنموية بإفريقيا جنوب الصحراء، ودعوة المجتمع الدولي لإدماج إفريقيا في موجة العولمة

¹ خالد ياموت "العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 312.

² نفس المرجع، ص 316.

الاقتصادية بشكل متوازن، من منطلق ما يتيح الفضاء الإفريقي من إمكانيات وفرص حقيقية في الميدان الاقتصادي، باعتباره إطارا مفتوحا أمام شراكة دولية منصفة، وعبر تنفيذ مخططات للتنمية الشاملة في إفريقيا.¹ كما أكدت الدبلوماسية المغربية من خلال هذه القمم دعم المغرب للمبادرات التي يتم اتخاذها في هذا الإطار، وتمسك المغرب بالفرص التي قد يتيحها العمل المشترك لتعميق التعاون الثلاثي.

على العموم بينت التفاعلات الدولية أن المساهمة المغربية في مناطق النفوذ الفرنسي المتوترة بإفريقيا، وإن كانت تحت مظلة الأمم المتحدة، فإنها لا تخلو من أبعاد سياسية وجيوستراتيجية؛ وهذا ما يفسر انتقال المغرب لمرحلة من التعاون الثنائي الأمني والعسكري مع دول الغرب والساحل بعيدا عن الوساطة والهيمنة الفرنسية التي كان المغرب خاضعا لها سابقا في هذا المجال المحفوظ لباريس.²

الفرع الثاني: المغرب والمبادرات الآسيوية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

لعل التغييرات العميقة التي حدثت في النسق الدولي بعد انهيار المعسكر الشرقي، ساهمت في بزوغ قوى دولية جديدة (الصين-اليابان)، فرضت نفسها على صعيد موازين القوى الاستراتيجية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة. ففي ظل الرهانات الدولية التي يعرفها النظام الدولي، سعت هذه القوى إلى تأكيد دورها ومكانتها على المسرح الدولي. وتعتبر إفريقيا إحدى مناطق النفوذ التي تسعى من خلالها هاته القوى التأثير في السياسة الدولية.³ عبر اتخاذ العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز مواقعها في إفريقيا جنوب الصحراء، وتوسيع دائرة تأثيرها في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية في المنطقة في إطار استراتيجيات معلنة تتمايز عن تلك التي تتبناها القوى الغربية، وتتجاوز المنظورات التقليدية التي حكمت العلاقات الأوروبية والغربية مع إفريقيا.

¹ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية..."، مرجع سابق، ص 287.

² خالد ياموت "العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 315.

³ عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 185.

الفقرة الأولى: المغرب والتعاون الصيني-الإفريقي

إن التنافس الصيني-الياباني في آسيا انتقل إلى إفريقيا، خصوصا بعد ازدياد النشاط الياباني بالقارة، ومعارضة الصين لدخول اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن، وحرص كل من اليابان والصين على الحصول على تأييد الدول الإفريقية لمواقفهما.¹

1. السياسة الصينية في إفريقيا

لقد أصبحت الصين في السنوات الأخيرة، وبسرعة قياسية، تحظى بموقع متقدم ونفوذ هائل في القارة الإفريقية، بشكل أحدث صدمة لدى الأوساط الغربية التي تعتبر المنطقة الإفريقية من منظور استراتيجي بمثابة حديقة خلفية لها. مما جعل الصين تخوض حربا تنافسية حقيقية في القارة الإفريقية، ضد الوجود الأوروبي -الفرنسي خاصة-، والوجود الأمريكي. ويرجع ذلك إلى الأهمية التي تكتسبها القارة الإفريقية وما توفره من إمكانات مهمة لهذه القوى من أجل تقوية ودعم قدراتها التنافسية.

وترى الخبيرة الاقتصادية الإفريقية "دامبيسا موبو" في مقال كتبت بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تحت عنوان "بكين... هبة إفريقيا"، أن تهافت الصين على الموارد الطبيعية أفضى إلى نشاط تجاري واستثماري كانت إفريقيا في أمس الحاجة إليه وأوجد لصادرات القارة سوقا كبيرة مما عاد عليها بنفع عميم في سعيها لتحقيق نمو اقتصادي سريع. وتمضي الكاتبة الإفريقية في دحض الحجج الغربية بالقول أن الصين تسعى لتحقيق مآرب امبريالية أو استعمارية لا يستقيم عقلا ولا يتسق مع نمط التفكير الاستراتيجي الراهن لبكين، كما أن الدور الصيني في إفريقيا يحظى بترحيب واسع في كل أرجاء القارة، واستندت الكاتبة لنتائج مسح أجراه مركز "بيو الأمريكي للدراسات عام 2007"، في عشر دول إفريقية، فقد توصل المسح

¹ للمزيد من التفصيل، انظر:

-محمد البشير أحمد موسى "القوى الآسيوية والتدافع نحو إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع، رجب-رمضان 1432 هـ/يوليو-سبتمبر 2011م، ص22.ص23.

إلى أن نظرة الناس في الدول العشر جميعها تجاه الصين كانت إيجابية بدرجة أكبر منها إزاء الولايات المتحدة.¹

كما يؤكد هذه الحقيقة الرئيس السنغالي السابق "عبد الله واد" حين قال: "أن النموذج الصيني في التعاون التجاري أكثر فعالية من البيروقراطية الغربية...مضيفا أن فرنسا وأوروبا خلال 15 سنة القادمة، لن تتمكن من بيع حتى دراجة أمام تزايد التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا"، محملا المسؤولية لأوروبا، كونها أغلقت الباب أمام الأفارقة وفتحته في وجه دول أوروبا الوسطى والشرقية.² ففهم الصين لاحتياجات إفريقيا حسب الرئيس "عبد الله واد" أفضل من الفهم البطيء والمتعطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين، والمنظمات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، إفريقيا ليست وحدها هي التي يجب أن تتعلم من الصين ولكن الغرب أيضا.³

من هذا المنطلق يتضح أن استراتيجية الصين⁴ اتجاه القارة تختلف عن استراتيجيات القوى الأخرى، حيث أن البعد الاقتصادي أو التجاري يحظى بالأولوية في الخطة الصينية للتعامل مع القارة؛ من خلال تقديم المساعدات والتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة خاصة منذ إنشائها منتدى التعاون الصيني-الإفريقي⁵ في عام 2000، الذي جاء بمبادرة صينية بهدف تعزيز التعاون والصداقة بين الطرفين، -ويحمل في مدلوله معاني كثيرة منها أن الصينيين

¹ نقلا عن حارث قحطان عبد الله "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا"، ص177.

² توفيق عبد الصادق "الحضور الصيني في إفريقيا: الرهانات والتحديات"، المجلة المغربية للدراسات الدولية والإستراتيجية، العدد الأول 8 مارس 2019، ص 158، ص159.

³ حارث قحطان عبد الله "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص177.

⁴ للمزيج من التفصيل، انظر: حكمت العبد الرحمان "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 22، أيلول/سبتمبر 2016، من ص71 إلى ص86.

⁵ يهدف هذا المنتدى إلى المساواة والمنفعة المتبادلة والتشاور المتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق المشترك، وتقوية الصداقة والتعاون. يضم المنتدى في عضويته الصين وثلاثا وخمسين دولة أفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ومفوضية الاتحاد الإفريقي، يعقد الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي مرة كل ثلاث سنوات، وقد عقدت ست دورات له حتى الآن.

أصدقاء لإفريقيا بعكس الدول الأوروبية الأخرى -¹، وبالتالي فقد اتجهت الصين إلى تأمين احتياجاتها من النفط بالاستيراد من الدول الإفريقية النفطية، هذا إذا أخذنا في الحسبان أيضا أن التوترات والنزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط قللت كثيرا من ضمان صيرورة الواردات النفطية من المنطقة إلى الصين، ومن ثم أضحت الأولوية للقارة الإفريقية فيما يتصل بواردات النفط، التي هي -بلا ريب- عصب الصناعة الصينية العملاقة؛² ولذلك فالصين تنتظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. وبحسب بنك الصين، فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام، إذ إن إفريقيا لديها واحد من أضخم احتياطات المواد الخام؛³ كما أنها تعتبر خزاناً للمواد الأولية الضرورية للصين.⁴

انطلاقاً من الأهمية التي توليها الصين للقارة الإفريقية عموماً فقد بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا نحو 26 مليار دولار بنهاية 2013، ومثلت الاستثمارات الصينية نحو 4.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء في 2015.⁵ كما تمثل الاستثمارات الصينية في قطاع البنية التحتية للمواصلات، كتشييد الطرق والسكك الحديدية والموانئ، حوالي نصف إجمالي الاستثمارات الصينية في قطاع البنية التحتية

¹ هادي برهم "التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010"، المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبيدار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.

² جهاد عمر الخطيب "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، السنة الرابعة عشر، العدد 37 يوليو 2018، ص 56.

³ الأولي إسماعيل "العلاقات الصينية الإفريقية...شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2014، ص3، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html>

⁴ توفيق عبد الصادق "مركزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، مجلة سياسات عربية، العدد الخامس، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ص114.

⁵ جهاد عمر الخطيب "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، السنة الرابعة عشر، العدد 37 يوليو 2018، ص 56.

بالقارة، والنصف الآخر ينصرف إلى مشروعات الطاقة؛ متضمنا توليد الطاقة الكهرومائية، كما تتجه نسبة ضئيلة من الاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية إلى قطاع الاتصالات والمياه.¹ وفيما يخص حجم التبادل التجاري بين الطرفين، فقد انتقل من 10.6 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 170 مليار دولار عام 2017، وهذا ما جعل الصين الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية للسنة الرابعة على التوالي منذ العام 2013، احتلت من خلاله دول جنوب إفريقيا وأنغولا ونيجيريا المراتب الأولى كأكبر شركاء تجاريين للصين.²

وأمام تنامي الدور الاقتصادي للصين واتساع رقعة مصالحها في المنطقة، تنامي دورها السياسي بتعيين مبعوث صيني خاص للشؤون الإفريقية، وانخراط بكين في قضايا القارة ونزاعاتها من خلال قوات حفظ السلام الدولية المرابطة في مناطق النزاع والتوتر في دول القارة، علما بأن بكين كانت ترفض بل تعارض من حيث المبدأ فكرة القوات الدولية بمجملها، وتعتبرها تدخلا في الشؤون الداخلية للدول.³ بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق (ربط آسيا بأوروبا وإفريقيا عبر طرق تجارة الحرير القديمة) التي طرحتها الصين بهدف توفير المزيد من فرص التعاون الصيني-الإفريقي، وتيسير استثمارات الصين وتجارتها مع إفريقيا. فالصين وكما جاء على لسان رئيس البعثة الصينية لدى الاتحاد الإفريقي، "كوانغ وي لين"، ستقدم مزيدا من الدعم لمنظمة الاتحاد الإفريقي في مجالات السلام والأمن والصحة العامة والبنية الأساسية وبناء القدرات وتقليل الفقر، لكون الدول الإفريقية تركز حاليا على تنمية بنيتها الأساسية، ولذا فإن مبادرة الحزام والطريق تلبي احتياجاتها الخاصة بالتنمية".

¹ للمزيد من التفصيل انظر: -جهد عمر الخطيب "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 57.
-Ayoub Taha Sidahmed : « The Economie Dimensions of Chinese Investments in Africa (2000-2015), International Journal of Business and Economic Research.Vol.6, No, 6, 2017, pp153-161.

² توفيق عبد الصادق " الحضور الصيني في إفريقيا: الرهانات والتحديات"، المجلة المغربية للدراسات الدولية والإستراتيجية، العدد الأول 8 مارس 2019، ص 157.

³ أحمد بوخريص "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، مرجع سابق، ص 19 ص 20.

وفيما يخص البعد الأمني والعسكري في العلاقات الإفريقية-الصينية، فقد تمكنت الصين في يوليو 2017 من افتتاح أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي،¹ في أول خطوة نحو تعزيز النفوذ الصيني في المنطقة، وقد صممت هذه القاعدة لدعم المهمات البحرية للقوات الصينية في المحيط الهندي وفي الشرق الأوسط، ومحاربة القرصنة والإرهاب، ولدعم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وتعد إقامة القاعدة الصينية في جيبوتي رسالة ذات مغاز استراتيجية قوية بالنسبة لأمريكا وفرنسا، لامتلاكهما قاعدتين عسكريتين في البلد نفسه،² الأمر الذي زاد من حدة الصراع بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كأطراف منافسة للصين.³ ومن ناحية أخرى، ازدادت مبيعات الصين من الأسلحة إلى إفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة 55% وتضاعفت حصتها في سوق الأسلحة الإفريقية إلى 17% متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.⁴ لم يكن التغلغل الصيني في إفريقيا تغلغلا اعتباطيا، وإنما من خلال استراتيجية طويلة وواضحة المعالم، اعتمدت على عدة ركائز منها:

1. نقل صورة عن جمهورية الصين كلاعب رئيسي في العالم، والعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب.
2. رفض التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأفريقية، وهو ما يزيد من احترام الزعماء والنخب الأفريقية للنظام الصيني، كما تعتمد على كونها حليفا لإفريقيا، وعلى تقديم خدمات وقروض

¹ تم إنشاء هذه القاعدة العسكرية للاستعانة بها في إمداد القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة، قبالة سواحل اليمن والصومال، وتستخدم أيضا لدعم عمليات مكافحة القرصنة والتي تقلل من مخاطر التجارة البحرية، والتي كانت تتعرض للتهديد من قبل القراصنة الصوماليين، وتعد هذه القاعدة العسكرية الأولى للصين خارج حدودها، وقد تم اختيار دولة جيبوتي نظرا لموقعها الجغرافي المتميز؛ وذلك لكي تتمكن الصين من نقل الموارد والثروات الطبيعية من إثيوبيا إلى الصين عن طريق هذه القاعدة.

² أحمد بوخرىص "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، مرجع سابق، ص 19.

³ هادي برهم "التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010"، المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبيدار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.

⁴ نقلا عن نادين الكحيل "تحو القارة السمراء..."، مرجع سابق، ص 20 ص 21.

ومشاريع صناعية وتنموية، ولا شك أن هذه السياسة تدفع الصين لتحقيق نفوذ اقتصادي وعسكري عالمي أكبر من نفوذها الحالي.¹

3. توسيع الاستثمارات النفطية: انتهجت الصين سياسة تسريع الاستثمارات النفطية في القارة الإفريقية عبر شركاتها وخاصة شركة النفط الوطنية الصينية وشركة البتروكيماويات الصينية من خلال التوقيع على عقود بملايين الدولارات.²

إن سياسة بكين الإفريقية تعمل بمبدأ "الدولة غير الحليفة يجب أن تبقى صديقة"، وهي استراتيجية طويلة الأمد لإزاحة القوى الكبرى عن المنافسة في القارة وباقي مناطق العالم، فقديمًا قال المفكر الاستراتيجي الصيني "صن تسو" ليس صحيحًا أن المعارك تكسب أو تخسر لحظة المواجهة، ففي حقيقة الأمر تحسم المعارك فوزًا أو خسارة قبل خوضها.³

2. مكانة المغرب في إطار العلاقات الصينية الإفريقية

لقد أُلِفَ المغرب داخل نسيجه العربي والإفريقي أن تكون الصين صديقه، كما أُلِفَ أن تكون علاقاته مع الصين ناعمة ليس فيها توتر على مختلف المستويات، وبرغم التحفظات الإيديولوجية التي كانت للدولة المغربية على انتشار الإيديولوجية الشيوعية فإن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على مختلف المستويات.⁴ خاصة وأن سياسة الصين والمغرب تتوافق بشأن وضع جزيرة تايوان، ووضع الصحراء الغربية، فالمغرب تعترف بصينية جزيرة تايوان، في الوقت الذي تعترف فيه الصين بمغربية الصحراء الغربية، وكلتاها تدعم على مستوى خطاب السياسة الخارجية، مسار المفاوضات لحل مشكلة الإقليمين.⁵

¹ أحمد بوخريص "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، مرجع سابق، ص 15.

² حارث قحطان عبد الله "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 179.

³ توفيق عبد الصادق "مركزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 111.

⁴ المصطفى الرزازي "المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ص 145.

⁵ محمد حمشي "الاستقرار النظمي: أي تأثير للتحويلات الإقليمية على المغرب العربي؟" ملحق مجلة السياسة الدولية "تحويلات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية"، عدد 197، يوليو 2014، ص 25.

وعلى المستوى الاقتصادي، فمنذ أن زار الملك "محمد السادس" الصين في العام 2016، ازدادت الاستثمارات والتبادلات التجارية بين البلدين، وأصبح المغرب شريكا مهما للصين لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق وهي التسمية التي أطلقتها الحكومة الصينية على مشروعها "طرق الحرير الجديدة".¹

وبخصوص موقف المغرب من التعاون الصيني-الإفريقي، فقد تم التعبير عنه بشكل مبكر، حيث نوه الملك "محمد السادس" بحرارة بالتضامن والمساندة التي تقوم بها الصين لفائدة القارة الإفريقية، معتبرا هذا الموقف نموذجا يقتدى به، كما عبر عن استعداد المغرب لضم جهوده إلى جهود الصين في إطار تعاون ثلاثي مثمر وبناء، الغاية منه نقل الخبرة والتجربة للشركاء الأفارقة خصوصا في مجالات حيوية كالتأهيل والتكوين.²

ويمكن القول أن منتدى التعاون الصيني-الإفريقي شكل بوابة تتيح فرصا جديدة للزيادة في مستوى التعاون والتنسيق بين دول القارة الإفريقية والصين ومواجهة التحديات التي تفرضها الألفية الثالثة، والمغرب باعتباره لعب دورا فعالا في تأسيس هذا المنتدى³ فقد أولى اهتماما متزايدا لهذه الشراكة الاستراتيجية من خلال حرصه على المشاركة الفعالة والنشطة في مختلف دورات المنتدى؛ وهذا ما عبرت عنه سفيرة الصين بالرباط، التي اعتبرت أن المغرب لعب دورا إيجابيا في تطوير هذا المنتدى، معبرة عن اقتناعها بأن انعقاد الدورة الخامسة للمنتدى، منحت التعاون الصيني-المغربي فرصا جديدة للتطور لكلا البلدين.

¹ Adel Abdel Ghafar, Anna Jacobs ; « Pékin conforte son implantation au Maghreb », le Monde diplomatique, septembre 2019, site internet le Monde diplomatique :

Date de visite : 04/11/2020

https://www.monde-diplomatique.fr/2019/09/ABDEL_GHAFAR/60397

² انظر، "نص الكلمة السامية التي ألقاها الملك محمد السادس" في حفل مأدبة العشاء على شرف الرئيس الصيني"، منشور على موقع البوابة الوطنية للمملكة المغربية بتاريخ 27 مارس 2013. على الرابط: <https://www.maroc.ma/ar> تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

³ المصطفى الرزازي "المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة"، مرجع سابق، ص 151.

وفي ظل الدينامية الجديدة للتعاون الصيني الإفريقي، يعتزم المغرب الاضطلاع بدور المحفز للعلاقات الصينية-الإفريقية والمشاركة بنشاط في تشجيع شراكة صينية إفريقية متوازنة ومكثفة ينتفع منها الجميع، ويتجلى هذا التعهد بوضوح في خطاب الملك "محمد السادس" بمناسبة انعقاد قمة منتدى التعاون الصيني-الإفريقي خلال يومي 4 و5 دجنبر 2015 بمدينة جوهانسبورغ، حيث أكد الملك على أن: "تطوير وتنمية العلاقات الصينية الإفريقية، خيار استراتيجي نلتزم به ونحرص كل الحرص على تحقيقه، إن عزمنا على تنسيق عملنا وإطلاق تعاون براغماتي يبنّي على مبدأ الاستفادة المتبادلة والتنمية المشتركة... إن بلدي، الذي يضع ثقة كاملة في الشراكة الصينية الإفريقية، لعلّى استعداد لبذل كل الجهود، من أجل تعزيز هذا المسار، وريح رهان بناء قارة إفريقية تعيش في استقرار وازدهار، فعلينا جميعا أن ننظر لمصيرنا المشترك بتفاؤل، لأن إفريقيا تثق في مؤهلاتها ومواردها وكفاءاتها".¹

وللاستفادة من الفرص التي تتيحها مبادرات التعاون الصيني-الإفريقي، ينبغي على الدبلوماسية المغربية مضاعفة جهودها، والعمل على استغلال التغيرات الظرفية الدولية التي تتميز باحتدام التنافس بين القوى الدولية حول إفريقيا بما فيها الدول الآسيوية كاليابان التي أقدمت على زيادة مساعداتها إلى إفريقيا في نطاق مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى في العالم (G8) أو ثنائيا، وإنشائها مؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية إفريقيا (TICAD).²

¹ وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، "مراكش تستضيف الدورة الثانية للمنتدى الصيني الإفريقي للاستثمار، أكبر تجمع للمقاولين الصينيين والأفارقة"، منشور على الموقع الرسمي للوزارة: <http://www.mcinet.gov.ma/ar> تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

² رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي ..."، مرجع سابق، ص 303-304.

الفقرة الثانية: المغرب والتعاون الياباني-الإفريقي

لا شك أن اليابان تعتبر قوة اقتصادية كبرى، خاصة في المجال الصناعي والتكنولوجي، فهي كما يقال غنية بعقولها وفقيرة بمواردها الطبيعية، ولكي تحافظ اليابان على نموها وقوتها التنافسية، فهي بحاجة ماسة إلى موارد إفريقيا. ومن هذا المنطلق فالإعلان تعتبر منافسا قويا للدول الكبرى على خيارات إفريقيا.

1. السياسة اليابانية في إفريقيا

في ظل التنافس الدولي على القارة الإفريقية بدأت القارة الإفريقية تحتل مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الياباني ولعل ذلك يعود لأسباب كثيرة، منها أن اليابان تعتمد كثيرا على إفريقيا في الحصول على احتياجاتها من الموارد الأولية ومصادر الطاقة والمواد الخام.¹ وباعتبارها من أهم البلدان المانحة على الصعيد الدولي، لعبت اليابان دورا مهما في تعزيز التعاون الدولي لمصلحة القارة الإفريقية، ففي السنوات الأخيرة أصبحت إفريقيا رهانا كبيرا ضمن الاستراتيجية العامة لليابان. ذلك أن الموارد الطبيعية لإفريقيا وأسواقها تثير أطماع القوة الصناعية والتجارية اليابانية.²

في هذا الإطار، تعتبر الوسيلة الأساسية لليابان لتقوية روابطها مع بلدان القارة الإفريقية هي مساعداتها التنموية الرسمية، من خلال نهج سياسة التوازن في تقديم المساعدات لدول القارة، وطرح البرامج الكفيلة بإحداث التنمية في إفريقيا وفق رؤية مفادها أن تحقيق الأمن والاستقرار السياسي ينعكس إيجابا على تقدم اقتصاديات الدول الإفريقية، وفي هذا الصدد بدأت اليابان في إشراك مجلس السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية الإفريقية في اليابان رغم

¹ إياد عبد الكريم مجيد "الاستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا (الفرص والتحديات)"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، ص328.

² Julien Kita, « L'aide publique au développement japonaise et l'Afrique : vers un partenariat fructueux ? », Asie Visions 10 ; Paris : centre Asie IFRI, septembre 2008, p.33. sur le lien : Date de visite : 12 /11/2020.

https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/av10_kita_apd_japonaise_en_afrique_2008.pdf

أنها قمة متعددة الأطراف بحضور المصارف المالية الدولية والإقليمية؛ وهذا يعني أن للدول الإفريقية رؤيتها وطرحها الخاص، وأن من حقها امتلاكها أجندتها الخاصة بتنميتها، وهو ما يجعل العلاقات متزنة.¹ وقد تطورت هذه المساعدات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وصارت تتميز بمقاربة للتنمية تركز على النمو الاقتصادي المستند نوعا ما إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يأخذ البعد البشري للتنمية بعين الاعتبار.²

ودعما لنشاطها بالقارة الإفريقية أنشأت اليابان إطارا مؤسساتيا يعقد بشكل دوري لتقوية علاقاتها بالدول الإفريقية، سمي "مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية إفريقيا"³ (TICAD)، فاليابان كانت تسعى إلى لفت انتباه العالم إلى أن المشكلات الإفريقية هي مشكلات عالمية من جهة، والعمل على إخراج القارة من دائرة الفقر والجهل إلى رحاب التنمية والاستقرار من جهة ثانية. وكان ذلك هو الدافع الأساسي لمؤتمر طوكيو للتنمية في إفريقيا عام 1993، لجذب انتباه المجتمع الدولي لدعم تنمية القارة، وهو اتجاه مختلف عن اتجاه القوى الأوروبية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها في القارة. وهذا ما تم التأكد عليه عند استضافة مدينة "يوكوكاما" في الفترة ما بين 1-3 يناير 2013 مؤتمر طوكيو الخامس للتنمية الإفريقية (تيكاد). قدمت هذه

¹ دحماني العيد "الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية-المجلد 04-العدد 02-السنة 2019، منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، ص988.

² Julien Kita, « L'aide publique au développement japonaise et l'Afrique : vers un partenariat fructueux ? », op.cit. p.33.

³ يسهم مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية في إفريقيا تيكاد، في تسهيل وتعزيز الحوار عال المستوى بشأن السياسات بين القادة الأفارقة وشركاء التنمية في إفريقيا، حول القضايا المتصلة بالنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة والأمن الإنساني والسلام والاستقرار والحكومة. ولكونها تمثل شراكة متعددة الأطراف، فإن عملية مؤتمر تيكاد تعزز أيضا بفعالية التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب من خلال توفير فرصة للحوار السياسي رفيع المستوى، كما أصبح مؤتمر تيكاد منصة عالمية كبرى يمكن من خلالها للدول الآسيوية والإفريقية، وكذلك الجهات الدولية، التعاون لتعزيز التنمية في إفريقيا.

المبادرة الحكومية اليابانية منذ انطلاقتها لحكومات الدول الإفريقية وللدول والهيئات الدولية التي تدعمها، منتدى لنقاش واسع النطاق حول مستقبل التنمية في القارة الإفريقية.¹

فدول القارة الإفريقية ترفض سياسات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي من القوى الكبرى، التي تسببت لها في التخلف الاقتصادي والأزمات السياسية والأمنية، ومن هنا تلتقي الرؤيتين اليابانية والإفريقية في بناء علاقة التعاون والشراكة لتحقيق أهداف الطرفين، وهذا ما تجسد في مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية في إفريقيا "تيكاد 7" الذي انعقد ما بين 28 و 30 غشت 2019؛ حيث تم التأكيد على تحقيق التطلعات التنموية لإفريقيا وتكثيف تبادل وجهات النظر بين الطرفين في هذا الإطار في تنمية وتطور القارة السمراء. من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتعلق ب:²

1-تسريع التحول الاقتصادي.

2-تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال إشراك القطاع الخاص.

3-بناء مجتمعات مستدامة، وتكريس أسس الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.

لقد دشنت اليابان مرحلة جديدة في علاقتها بالقارة الإفريقية، بهدف التوسع في مجال الاستثمارات والتعاون في المجال الفني، من خلال الشركات التجارية والشركات الصناعية التحويلية، والشركات الاستثمارية، وضمان وارداتها الأساسية من المواد الطاقية التي تشكل صناعاتها الاستراتيجية في ظل التنافس الدولي المحتدم في إفريقيا،³ والتي كشفت عن ملامح سياستها الجديدة تجاه القارة، التي تقوم على مبدئين:⁴

¹ Marc Aicardi de saint Paul, « Japon-Afrique : Genèse d'une relation pérenne », Académie de Géopolitique de Paris, 6 avril 2016 : Géostratégiques N° 26, p. 11. Site de L'académie pour internet : Date de visite : 13/11/2020.

<http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/japon-afrique-genese-dune-relation-perenne/>

² دحماني العيد "الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة..."، مرجع سابق، ص 989.

³ نفس المرجع، ص 988.

⁴ إياد عبد الكريم مجيد "الاستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا (الفرص والتحديات)"، مرجع سابق، ص 333.

الأول: تقديم مساعدات لدعم التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال تصريح رئيس الوزراء الياباني من أن اليابان تعترف مواصلة دعم التنمية بإفريقيا وتلتزم بما أعلنته في مؤتمر (تيكاد 4)، الذي التزمت فيه بمضاعفة مساعدات اليابان الرسمية والاستثمارات الخاصة في إفريقيا.

الثاني: المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في إفريقيا لقناعة اليابان بأنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في ظل غياب السلام والاستقرار، وفي سبيل ذلك شرعت اليابان إلى تعديل قانون التعاون الدولي للسلام لتمكينها من المشاركة بفاعلية في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والتعاون مع الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن.

هذه السياسة اليابانية تجاه إفريقيا القائمة على ضرورة التوازن في تقديم المساعدات التنموية وحفظ السلام والاستقرار في القارة، سيكون لها الأثر الإيجابي على مستقبل القارة الإفريقية، كما أنها ستجعل المنافسة تشتد على القارة، حيث ستعمل القوى الدولية على تقديم أفضل الاستراتيجيات للتعاطي مع إفريقيا.¹

2. مكانة المغرب في العلاقات اليابانية الإفريقية

تأتي أهمية المصلحة المغربية مع اليابان تجاه إفريقيا، من خلال تبني المغرب لخيار دعم التوجه الياباني للحصول على مقعد دائم داخل مجلس الأمن الدولي، عن طريق تبنيه لاستراتيجية جديدة ترمي إلى إقناع الدول الإفريقية التي ترتبط مع المغرب بعلاقات جيدة، لاسيما وأن المغرب كان قد دعا إلى ديمقراطية العلاقات الدولية وإعادة إصلاح مجلس الأمن الدولي الذي لم يعد يعكس بأي حال من الأحوال موازين القوى الدولية.² وإدراكا للدور المحوري لليابان باعتبارها قوة سياسية وعسكرية يعتد بها، إلى جانب كونها قوة اقتصادية كبرى.

¹ المرجع السابق، ص 338.

² عادل مساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 187-188.

ومما لا شك فيه، أن حرص المغرب باعتباره أحد البلدان المؤسسة لمؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية إفريقيا،¹ على المشاركة الفعالة والنشيطة في مختلف دوراته؛ تأكيد على أن المملكة المغربية بادرت منذ انطلاق مسار هذا المؤتمر، إلى الانخراط الفاعل فيه، وهي واثقة من النتائج الإيجابية التي سيثمرها، لاسيما فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية كالتنمية القروية والصحة والتربية والتأهيل، حيث أكد الملك "محمد السادس" في هذا الصدد على أن التعاون الثلاثي الياباني المغربي الإفريقي حقق نتائج ملموسة، باعتباره إحدى الآليات الناجعة لدعم جهود التنمية في القارة الإفريقية.²

فحضور المغرب القوي في كل قمم مؤتمر (تيكاد)، يفسره الجانب الياباني بالحضور المميز للمغرب على الساحة الدولية والإفريقية، خاصة عندما يتعلق الأمر باهتمام المغرب بالقضايا الإفريقية في الإطار الثنائي والمتعدد الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى حدود سنة 2019، تم عقد سبع دورات لمؤتمر "تيكاد" انعقدت كلها باليابان باستثناء الدورة السادسة التي انعقدت في نيروبي بكينيا سنة 2016، والتي ناقشت ثلاث تحديات كبرى، أولها انخفاض أسعار المواد الأولية، وثانيا وباء إيبولا، وثالثا التطرف والإرهاب والنزاعات المسلحة والتغيرات المناخية، بحضور العديد من الدول الإفريقية، من بينها المغرب، كما تعهد رئيس وزراء اليابان (شينزو آبي) خلال انعقاد هذه الدورة بتقديم حكومة بلاده لمبلغ 30 مليار دولار لدعم ومساعدة للدول الإفريقية خلال العشر سنوات المقبلة.

¹ شكل هذا المؤتمر مجالا للمواجهة بين المغرب وجبهة البوليساريو، خاصة خلال حضور أشغال الاجتماع الوزاري لمتابعة القمة السابعة للمؤتمر، حيث انسحب الوفد المغربي بسبب حضور وفد من جبهة البوليساريو، كما تعرض الوفد المغربي لمحاولة المنع من الدخول إلى الاجتماع الوزاري على هامش مؤتمر "تيكاد" في دورته السادسة، الذي احتضنته الموزمبيق التي حاولت إدخال وفد "الجمهورية الصحراوية الوهمية" للقاعة من أجل المشاركة في الاجتماع، بالرغم من أنهم لم تُوجه لهم دعوة المشاركة، وبالرغم من أن اليابان لا تسمح بحضور الاجتماع الوزاري إلا للدول الإفريقية التي تعترف بها، واليابان لا تعترف بالجمهورية الوهمية. ليؤكد وزير الخارجية اليابانية "تارو كانوا" على هامش الاجتماع الوزاري لمتابعة "تيكاد" بمابوتو موقف اليابان الراض للاعتراف "بالجمهورية الصحراوية الوهمية"، معربا عن أسفه الشديد للأحداث التي ميزت الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري لمتابعة المؤتمر الدولي لطوكيو حول تنمية إفريقيا.

² رضوان الوهابي "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا.."، مرجع سابق ص 309.

وفي هذا الإطار، لعب المغرب دورا هاما في ظل تفاعله مع الاستراتيجية اليابانية في مجال المساعدات التي تقدمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي للدول الإفريقية، من خلال توظيف تجربته في تكوين الأطر في بعض الميادين، كالميدان الفلاحي والصيد البحري من أجل الحصول على منح يابانية تكون موجهة بالأساس إلى تكوين طلبة من إفريقيا جنوب الصحراء.¹

المطلب الثاني: التحديات الاستراتيجية والمتغيرات الإقليمية وتأثيرهما على سياسة المغرب الإفريقية

شكلت التهديدات الأمنية في علاقة المغرب بعمقه الإفريقي تحديا عويصا، بالنظر إلى حدة المخاطر والإشكالات التي تواجه إفريقيا، سواء تعلق الأمر منها بالتحديات التي أصبحت تفرضها ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الإرهاب، أو تلك الناجمة عن الصراعات والنزاعات الإقليمية والداخلية؛ التي غالبا ما تنتج عنها تداعيات وانعكاسات إنسانية واقتصادية صعبة، وما زاد الطين بلة، هو عدم نجاعة الجهود التي ما فتئت تبذل في سياق الوسائل التقليدية لتدبير الأزمات، سواء على مستوى تحرك الأمم المتحدة أو المنظمات والهيئات الدولية المختلفة في هذا الشأن.²

ونظرا لكون هذه الظواهر لا تمس دولا ومناطق إفريقية بعينها فإنها إشكاليات تخترق الحدود وتستفيد من اتساعها وصعوبة مراقبتها لتقوية أنشطتها.³ الأمر الذي دفع المغرب إلى تبني استراتيجية متعددة الأبعاد لمواجهة مختلف التحديات التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، هذه التهديدات التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما

¹ عادل المساوي "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق ص 207.

² إدريس لكريني "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات"، مرجع سابق، ص 224.

³ يحيى أبو الفرح، "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 206.

توسعت إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بانتشار السلاح كما هو الوضع مع الأزمة الليبية والمالية، والبعض الآخر بالتحديات السياسية، والاقتصادية.

بناء على هذا التقديم سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، حيث سيتم تخصيص (الفرع الأول) للحديث عن القضايا الإقليمية الراهنة وتأثيرها على علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء، بينما (الفرع الثاني) سيتم التطرق فيه إلى التحديات الأمنية، وذلك قبل الحديث عن التحديات الاقتصادية في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: القضايا الإقليمية الراهنة وتأثيرها على علاقات المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء

عرفت دول إفريقيا تحولات ديمقراطية مهمة في السنوات الأخيرة والتي أثرت بشكل إيجابي على سمعتها على المستوى الدولي، خاصة بعد أن مرت هذه الدول منذ استقلالها بعقود من الديكتاتوريات العاتية ومن الأنظمة العسكرية والأحادية المستبدة. غير أنه تجب الإشارة إلى أن كثيرا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا زالت تعاني من العديد من المشاكل المعقدة التي تعيق تنميتها وتعرقل مسارها نحو الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، ويتعلق الأمر بشكل خاص بشيوع الحروب والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية في العديد من البلدان، خاصة وأن العديد من هذه النزاعات المتعددة الأوجه تعرف تدخلات أجنبية. وبالتالي من شأنها التأثير على علاقات المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء. وسنقتصر في هذا الفرع على ذكر بعض النماذج.

الفقرة الأولى: التحول الديمقراطي في إفريقيا وتأثيره على العلاقات المغربية الإفريقية

شهدت القارة الإفريقية تطورات متلاحقة على صعيد التحول الديمقراطي،¹ إلى حد دفع البعض إلى اعتبار موجة التحول الديمقراطي التي انتشرت في عموم أرجاء إفريقيا بموجة "الاستقلال الثاني" أو ما يمكن وصفه بأنه "العودة إلى السياسة" بعد عقود من الحكم الاستبدادي،² فقد أضحت قضايا التحول السياسي أو الانتقال الديمقراطي من القضايا المهيمنة في السياسة الإفريقية؛³ حيث عرفت معظم الدول الإفريقية تغييرات جذرية في بنية القيادة الحاكمة لدى عدد من الدول؛ حيث استقال بعض الرؤساء الذين مكثوا في السلطة فترة زمنية طويلة، (فقد استقال الرئيس "خوسيه إدواردو دوس سانتوس" في غشت 2017، بعد 38 عاما من توليه الرئاسة في أنجولا. وفي نونبر 2017 اضطر "روبرت موغابي"-البالغ من العمر 93 عاما-إلى الاستقالة بعد 37 عاما من توليه منصبه في زيمبابوي. وفي 14 فبراير 2018 استقال "جاكوب زوما" من رئاسة جنوب إفريقيا بعد ضغوط من داخل حزبه (المؤتمر الوطني الإفريقي). وفي فبراير 2018 أيضا قدم رئيس الوزراء الإثيوبي "هيلا مريام ديسالين" استقالته وسط أزمة سياسية عنيفة. وفي أبريل 2018 استقال "سيرتس ايان خاما" رئيس بوتسوانا، وإن

¹ تشير عملية التحول الديمقراطي في العادة إلى التحرك من نظام أقل ديمقراطية إلى مجتمع أكثر ليبرالية وديمقراطية حيث تصبح القيم الديمقراطية، والتي تشمل الانتخابات الدورية والحرية، بالإضافة إلى حكم القانون والقضاء المستقل والمجتمع المدني النشط والإعلام الحر والعلاقة المتوازنة بين المجتمع المدني والعسكر، الطرق الوحيدة المقبولة لتنظيم أمور المجتمع. وعادة ما تأخذ عملية التحول الديمقراطي نمطين أو نموذجين، هما التحول من الأعلى والتحول من الأسفل، الأول يتم من خلال مبادرة قادة النظام أنفسهم بالتحول نحو الديمقراطية، وبالتالي يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظامهم القائم بالتحول إلى نظام ديمقراطي استجابة لوقائع سائدة تتطلب البدء بالإصلاحات الديمقراطية. أما الثاني فيفوقه الشعب ويتمثل في ضغوطات شعبية على النظام الحاكم يأخذ جملة من الأشكال، أبرزها المعارضة العلنية وبرزت التظاهرات الشعبية في الشوارع والإضرابات عبر نقابات العمال وغيرها من مظاهر التعبير الشعبي، من أجل إصلاحات ديمقراطية. للمزيد من التفصيل انظر: جيريميا أوموتولا وفريدوم أونيوها: "مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مارس / آذار، 2018، ص 3.

² حمدي عبد الرحمن وآخرون "الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2015، ص 10.

³ حمدي عبد الرحمن "الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة"، مجلة قراءات إفريقية، السنة الرابعة عشر، العدد 37 يوليوز 2018، ص 25.

كان في إطار سياقات وتقاليد مختلفة عن الحالات السابقة)¹. كما أجريت انتخابات تنافسية أفضت إلى تغيير القيادة السياسية بشكل سلمي، كما حدث في ليبيريا وسيراليون. علاوة على ذلك، اتجهت دول القارة في معظمها إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية بالمضمون الليبرالي الغربي، المتمثل في عدة أسس أولها التعددية السياسية معبرا عنها بتعدد الأحزاب السياسية.²

وإذا كان النظام السياسي المغربي أيضا يقوم على التعددية الحزبية التي تجد ترجمتها الدستورية في البند الثالث من الفصل السابع الذي ينص على أن "نظام الحزب الوحيد غير مشروع"³، فإن المتغيرات والأوضاع الداخلية المتعلقة بالأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي الذي تشهده إفريقيا جنوب الصحراء، وبزوغ جيل جديد من النخب السياسية الحاكمة دفع المغرب إلى البحث عن آليات لربط علاقاته بالدول الإفريقية بمصالح ثابتة ومستدامة.⁴ لكون آلية العلاقات والروابط الشخصية مع القادة الأفارقة التي شكلت إحدى الآليات الرئيسية التي استندت عليها السياسة الخارجية المغربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لخدمة المصالح الحيوية وإرساء قواعد وأسس دعم العلاقات السياسية وتقويتها ومن ثمة تطوير التعاون مع الدول في مختلف المجالات بفعل تبادل المشاورات السياسية وتبادل الزيارات الرسمية، -خاصة مع الدول التي تتبنى نفس التوجه المغربي-، غير مضمونة العواقب رغم فوائدها المرحلية، ليس فقط لأننا لا نستطيع أن نتأكد من النوايا الحقيقية لهؤلاء الزعماء الأفارقة الذين يصعب ضمان ثباتهم على موقف واحد، بل لأنه أيضا من الصعب التنبؤ بالمستقبل السياسي لأغلب الدول

¹ المرجع السابق، ص 26.

² محمد عاشور مهدي "الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي برباح ورقلة، 2009، ص 01.

³ انظر الفقرة الثالثة من الفصل السابع من الدستور المغربي لسنة 2011.

⁴ سعيد صديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، مرجع سابق، ص 10.

الإفريقية. لذلك فمن العناصر التي سيولي لها صانع القرار السياسي الخارجي للمغرب أهمية كبيرة هو توظيف العوامل الثابتة لرسم رؤيته المستقبلية تجاه القارة.¹

ولعل ما يسجل لصالح الدبلوماسية الجديدة للمغرب في القارة الإفريقية أنها لم تعد تعتمد فقط على العلاقات الشخصية لتحقيق أهدافها؛ بل أصبح المغرب يربط علاقاته بالدول الإفريقية بمصالح ثابتة أهمها الروابط الاقتصادية المتمثلة في الاستثمارات الكبرى والمتنوعة لتعزيز حضوره في إفريقيا جنوب الصحراء.

الفقرة الثانية: الحروب والنزاعات الأهلية

تعتبر ظاهرة الحروب والنزاعات الأهلية في القارة الإفريقية، من أبرز الظواهر الخطيرة، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة، إلا وكان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية، وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة، فهي ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها.

ولعل الهدف الرئيسي من كثرة هذه النزاعات والحروب، يكمن في الرغبة في الاستيلاء على السلطة، بممارسة جميع أشكال العنف، بقصد الحصول على النفوذ والجاه والشعور بالسيادة، خاصة بعد موجة الحكم الديكتاتورية والاستبدادية التي سيطرت على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية.² فكثر الانقلابات العسكرية والجماعات المسلحة، التي تتصارع مع السلطات السياسية القائمة؛ حتى أصبحت هناك مقولة مفادها "من أراد أن يستولي على الحكم في إفريقيا يجب عليه أن يصحوا باكرا".³

وهكذا فقد شهدت القارة الإفريقية تزايدا مطردا في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث بلغت منذ عام 1970 أكثر من ثلاثين نزاعا (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام 1996 وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من 14 دولة إفريقية.

¹ المرجع السابق، ص 10.

² محمد الأمين بن عائشة "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي..."، مرجع سابق، ص 153.

³ محمد حمزة بولحسن "مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا "تباد" نموذجاً"، مرجع سابق، ص 90.

وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح ومشرّد.¹

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه "روبرت جاكسون" في الدورية الأمريكية المشهورة "Atlantic Monthly" حول "الفوضى القادمة" في إفريقيا وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب إفريقيا. فقد وصف إفريقيا بأنها: تطرح نموذجا للفوضى العارمة؛ حيث تشهد انهيارا لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون.²

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن العوامل المؤدية إلى اندلاع الحروب والنزاعات الأهلية في إفريقيا تنقسم إلى العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية كالتعددية الإثنية والتنوع الاجتماعي، الثقافي، الديني والتاريخي، والعوامل الاقتصادية والسياسية. وعوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية.³ هاته العوامل أدت إلى انقسامات انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وبالتالي دخول العديد من الدول في نزاعات مسلحة، وصلت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا والتي استمرت نحو ثلاثين شهرا،⁴ مشكلة الأوغادين في إثيوبيا، والحرب الأهلية في جنوب السودان، والأقلية المسيحية في جنوب تشاد. وهناك المذابح الأهلية حتى درجة الإبادة كما في رواندا⁵ وساحل العاج وغيرها من الدول الإفريقية.⁶

¹ حمدي عبد الرحمن حسن "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا" الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص48.

² نفس المرجع، ص 44.

³ إياد رشيد محمد وحارث قحطان عبد الله "ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا-دراسة لنموذج دارفور"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الرابع، آيار 2007، ص 130.

⁴ Atche Bessou Raymond, « Les Conflits Armés Internes En Afrique Et le Droit International », Thèse de doctorat en droit, Université de Cergy-pontoise, Faculté de droit d'Alger, 2008, pp.80-82.

⁵ Atche Bessou Raymond, « Les Conflits Armés Internes En Afrique... », p.p.82-83.

⁶ إياد رشيد محمد وحارث قحطان عبد الله "ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا..."، مرجع سابق، ص129.

لقد واجهت بعض الأقطار الإفريقية ويلات الحروب والنزاعات أكثر من غيرها، وساهم ذلك في ارتفاع نسبة الأمية والوفيات مما انعكس سلبا على مسار التنمية بها، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي شهدت حربا إقليمية كبرى شاركت فيها عشر دول إفريقية وهو ما دعا البعض إلى وصفها: بأنها الحرب العالمية الإفريقية الأولى. كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال وحتى ليبيريا حروبا وصراعات أخرى تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى. ولا شك أن هذه الصراعات الإفريقية أدت إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التطورات الكبرى التي شهدتها بلدان المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وخصوصا على المستويين السياسي والاقتصادي، وما رافق ذلك من تجاوز الصورة النمطية التي طالما روجت عنها، والتي تربطها بالمجاعات والانقلابات والتخلف. فإن الكثير من المشاكل ما زالت تخيم بظلالها القائمة على أمن واستقرار أفريقيا، وهو ما تعكسه العديد من النزاعات ويؤثر التوتر التي لا زالت منتشرة على امتداد عدد من دول القارة. ولا شك أن تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة.²

الفقرة الثالثة: موقف المغرب من الأزمتين الليبية والمالية

لم تكن معالم التداخل الجغرافي بين إقليمي المغرب العربي والساحل أكثر وضوحا مما أصبحت عليه، بعد تفاقم الأزمتين الليبية والمالية.³ فلا شك أن تداعيات الثورة الليبية كانت عاملا مغزيا للأزمة المالية، مما يؤكد هذا التداخل الذي شكل باستمرار مصدر قلق لدول الجوار، وباعثا على الخلاف بين الدول خاصة بين المغرب والجزائر.

¹ حمدي عبد الرحمن حسن "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا" الأسباب والأنماط...، مرجع سابق، ص 44.

² إدريس لكريني "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات" مرجع سابق، ص 224، ص 225.

³ محمد حمشي "الاستقرار النظمي: أي تأثير للتحويلات الإقليمية على المغرب العربي؟" ملحق مجلة السياسة الدولية "تحويلات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية"، عدد 197، يوليو 2014، ص 26

ولعل السبب الأبرز لاهتمام المغرب بالقضية الليبية والأزمة المالية راجع إلى كونهما تشكلا نموذجا لتأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الإقليمي، وتهديد لتواجده بعمقه الإفريقي، خاصة مع تزايد نشاط الحركات المسلحة والجماعات الإرهابية والتهريب بأنواعه؛ ما يحتم في نظر الدبلوماسية المغربية ضرورة معالجة مشكلة الصحراء بوصفها حلا لأزمات دول مجمل المنطقة، وضرورة لأمن واستقرار المنطقة بأسرها.

1. القضية الليبية وتهريب السلاح (الأزمة الأمنية في ليبيا)

إثر سقوط نظام القذافي،¹ أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى المحلية غير الحكومية، التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة. وتتمثل هذه القوى المحلية في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة؛² حيث استطاعت هذه القوى أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهمش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة،³ وتمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في المشهد

¹ من العوامل التي ساهمت في الثورة على نظام القذافي نجد:

- ✓ انسداد سياسي هيكلي، إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسة كما كانت تبتغي، بل ظلت أضعف من "القذافي" نفسه، كما أن دورها كان محدودا في تحديد توجهات الدولة...
- ✓ توريث السياسة والأمن: إذ أن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة، عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد.
- ✓ استثمار القبيلة في إضعاف الدولة، إذ استطاع "القذافي" ابن قبيلة "القذاذفة" في سرت استثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة.
- ✓ فشل اقتصادي رغم أن ليبيا دولة نفطية.
- ✓ إضعاف المؤسسة العسكرية، إذ عمد "القذافي" على مدار سنوات حكمه على إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية.

² زهير حامدي "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، العدد 7، آذار/مارس 2014، ص 90.

³ بعد تشكيل الحكومة الليبية الأولى، لم يمض وقت طويل حتى بدأت شخصيات في الساحة السياسية تدفع باتجاه إدخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورطوا مع النظام السابق (نظام القذافي)، وحرمانهم من تولي مناصب في الحكومة وفي النطاق الأوسع للإدارة، وبناء على ذلك وتحت ضغط المليشيات المسلحة التي قامت بمحاصرة وزارتي العدل والخارجية، تم إقرار "قانون العزل السياسي".

انظر: محمد عبد الحفيظ الشيخ "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، العدد 432، فبراير 2015، ص 125.

السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصا في قطاعي الأمن والجيش.¹

ولا شك، أن ثمة علاقة وثيقة بين ما آلت إليه الثورة في ليبيا من حرب أهلية وتدخل خارجي، وبين طبيعة النظام الليبي الذي عمد على مدار أكثر من أربعة عقود إلى إزالة الفواصل بين النظام السياسي والدولة وزعيمها، الأمر الذي خلق معادلة سياسية طرحها "سيف الإسلام القذافي"، عند أول تعليق تلفزيوني له على الانتفاضة التي اشتعلت في بنغازي في فبراير 2011 بالقول للمحتجين: إما القبول "بالقذافي" أو اختفاء الدولة عبر الحرب والتقسيم.² ولم يختلف "القذافي" عن ابنه في خطاباته المتوالية خلال الأزمة، إذ سعى لبعث رسالة مفادها أيضا أنه والدولة الليبية وجهان لعملة واحدة، وأن أية إطاحة به تعني أن الكيان الليبي بات مهددا.

ونتيجة للفراغ الذي سقطت فيه ليبيا أسس لسيناريوهات ذات أشكال عنيفة أدخلت البلاد في اقتتال وحصد مزيد من الأرواح، كما أصبحت البلاد بؤرة لنشاط الجماعات ذات التركيبة الإجرامية بمختلف مكوناتها، خاصة بعدما أضحت هناك حكومة وبرلمان في طبرق ومثيلاتها في طرابلس، فضلا عن قوة عسكرية هنا وهناك من خلال تقسيم للقوات والمليشيات المسلحة.³ أدى هذا التقسيم إلى خروج هذه المليشيات والتنظيمات عن السيطرة، إضافة إلى عجز الأجهزة الأمنية على احتواء العناصر المنتمية لهذه الجماعات التي أصبحت أحد عوامل عدم

¹ المرجع السابق، ص 124.

² خالد حنفي علي "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، مركز الأهرام الرقمي، على الرابط:

<https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm>

تاريخ الزيارة 2020/12/17.

³ حسب التقسيم للقوات والمليشيات المسلحة فهي كالاتي: لحكومة طرابلس 11 كيانا مسلحا يصطف تحت لوائها، وهي: "قوات فجر ليبيا، درع الغربية، وتنظيم أنصار الشريعة، ودرع الوسطى، وثورات مصراتة، وكتائب الدروع، ومجلس شورى ثوار بنغازي، وكتيبة راف الله السحاتي، وتنظيم شورى مجاهدي درنة، وتنظيم شورى الإسلام ثم كتيبة الفاروق". في المقابل يضم الطرف الآخر 12 كيانا مسلحا وهي: "قوات ما يسمى بأركان الجيش، وقوات حرس المنشآت النفطية وكتائب الزنتات، ودرع الغربية، وكتائب ورشفانة، وصحوات المناطق، وكتيبة حسن الجوفي، وكتيبة 312 التابعة للجيش، وكتيبة 204 دبابت، وكتيبة 21 صاعقة وقوات الصاعقة، وكتيبة محمد المقرنف".

انظر: محمد عبد الحافظ الشيخ "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مرجع سابق، ص 136.

الاستقرار الأمني في الداخل الليبي، إضافة إلى التنظيمات المسلحة ذات الولاءات الإيديولوجية والدينية، والتي حجزت لنفسها موطأ قدم على الأراضي الليبية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كذلك تنظيم الدولة الإسلامية التي أظهرت الأحداث امتداد خطر تهديدها الأمني ليتجاوز الأراضي الليبية إلى دول الجوار.¹

ولعل أبرز تداعيات الحرب الأهلية في ليبيا على دول الجوار، كان العودة الجماعية للمقاتلين الطوارق في غشت 2011 إلى كل من مالي والنيجر، والمجهزين تجهيزا جيدا والمتمتعين بخبرة قتالية متطورة، والراغبين في إنشاء كيان طارقي مستقل في المنطقة.² بالإضافة إلى تدفق كميات هائلة من السلاح إلى منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.³

فالسلاح الليبي المهرب وصل إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح. ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا خطيرا لم يجد بعد من السبل والتدابير ما يوقف تدفقه في منطقة الساحل والصحراء،⁴ بسبب ظاهرة ممرات وطرق التهريب التي تسيطر عليها جماعات التهريب والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات والبشر؛ التي عرفت انتشارا خطيرا، وهي ظاهرة ليست جديدة في المنطقة. فقد بدأت مع استغلال "القذافي" لطرق القوافل التقليدية -التي يسيطر عليها

¹ « Al-Qaeda in Libya : a profile », A report prepared by the federal research division, library of Congress, Washington, August 2012, p11-54.

² يحيى زبير " الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، نونبر 2012، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/12/17.

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html>

³ للمزيد من التفصيل، انظر:

– Laurence Aida Ammour « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord après le « printemps arabe » », centre de politique de sécurité, Genève (GCSP), Mars 2012, p.3.

– مبروك كاهي "مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا"، ص309.

⁴ عبيد إميغن "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014، ص2، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/12/16

<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/201410216110121734Libyan-arms.pdf>

الطوارق والقبائل العربية الأزوادية من جنوب ليبيا وحتى شرق موريتانيا وشمال مالي-لايصال السلاح والمؤونة والعتاد إلى مقاتلي جبهة البوليساريو، مما يعني أن منطقة الساحل والصحراء ستظل تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة.¹

ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها، لا بد من التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا، قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها الجماعات المسلحة على المخزونات الحكومية بالقوة، حتى أصبح السلاح الليبي متاحا للجميع بعد سقوط الدولة؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرا يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، ويجعل ليبيا في مهب ريح لا يمكن التكهن بعواقبها أو إلى أين ستمضي ببلد عصفت به أحلام الثورة.² وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن "بوكو حرام" استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير إقليم أزواد من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية.

وبحسب التقرير الذي سلم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم 2011/1773،³ فإنه على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة كما أن نظم مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة.⁴

¹ محمد الأمين بن عائشة "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي..."، مرجع سابق، ص165.

² عبيد إميح "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص3.

³ تقرير أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي "خليل مسن"، وقد نبه هذا التقرير إلى استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا ومنها يجري تهريبه إلى 14 دولة على الأقل، وسعى الفريق أثناء فترة مهمته إلى ترتيب زيارات لتلك الدول، قبل أن يضمن تقريره كذلك صورا ووثائق وملاحق سرية لم تنشر للعموم. لكن التقرير يؤكد على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والذي يشكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلد والمنطقة.

⁴ عبيد إميح "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص6.

وقد شهدت القضية الليبية تدخل أطراف دولية في ظل غياب دور لبعض التكتلات الإقليمية، وكانت البداية مع الاتحاد الأوروبي في 21 فبراير 2011، بعد أربعة أيام من بداية الثورة،¹ ثم مجلس الأمن من خلال فرضه منطقة حظر جوي على ليبيا، بحيث أصدر قرارين أمميين حول الوضع الليبي،- القرار رقم 1970² في 26 من نفس الشهر تلاه القرار 1973 في 17 من مارس بعد شهر من اندلاع الثورة-³، تحت ذريعة حماية المدنيين، بصيغة عسكرية من خلال تفويض حلف الشمال الأطلسي حق التدخل العسكري في ليبيا،⁴ هذا التدخل الذي تجاوز حدوده في ظل اتهامات منظمات دولية للحلف بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا، وذلك في ظل وجود أدلة تؤكد تورطه من خلال استهداف المدنيين عن طريق هجمات عشوائية.⁵

وبقدر ما ساعد تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا على التخلص من نظام القذافي، فقد فتح أيضا الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة المرحلة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضا على المستوى الإقليمي، فإسقاط نظام القذافي هز ميزان القوى الذي كان قائما بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيو-سياسية لجنوب المتوسط والساحل الإفريقي. هذا التغيير أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز والأطراف، وفتح آفاقا جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية

¹ انظر:

- Andras Istvan Turke « La Géopolitique des premières missions de l'union européenne en Afrique », l'harmattan, Paris,,2013 p.191.

² انظر القرار رقم 1970 حول الوضع في ليبيا، تحت رقم (S/RES/1970(2011)، بتاريخ 26 فبراير 2011، على الرابط: [https://www.undocs.org/ar/S/RES/1970\(2011\)](https://www.undocs.org/ar/S/RES/1970(2011))

³ انظر القرار رقم 1973 حول الوضع في ليبيا، تحت رقم (S/RES/1973(2011)، بتاريخ 17 مارس 2011، على الرابط: [https://www.undocs.org/ar/S/RES/1973\(2011\)](https://www.undocs.org/ar/S/RES/1973(2011))

⁴ Varun Vira and Anthony H. cordesman, Arleigh A. Burke « The Libyan uprising : an uncertain trajectory », CSIS, center for strategic and international studies, 20 june 2011, p.47-53.

⁵ نورة الحفيان "التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات"، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير 2020، ص3.

المجاورة التي تجتاحها تجارة السلاح والمخدرات، علاوة على الأعمال الإرهابية كالهجمات التي تقودها عناصر "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".¹

فالأزمة الليبية أدت إلى انهيار التوازنات الجيوستراتيجية من خلال إعادة تنشيط العديد من بؤر التوتر والصراع؛ وانعدام الأمن في جميع أنحاء شمال إفريقيا والساحل، وحتى غرب إفريقيا؛ حيث تزدهر الأنشطة الإجرامية والإرهابية. وحرصا من المغرب على حماية حدوده وحفاظا على استقراره وأمنه الداخلي، فقد قام بتوظيف سياسته الاستباقية في مكافحة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود خوفا من تسلسلها لتنفيذ عمليات إرهابية في المغرب.² كما بادر لحل الأزمة الليبية،³ حيث احتضن الإشراف على توقيع اتفاق بين الفرقاء السياسيين لتشكيل حكومة وفاق وطني برعاية أممية، وقد بلغ هذا الاتفاق نهايته في 17 دجنبر 2015 والمعروف "باتفاق الصخيرات"⁴ بين برلمان طبرق الذي وقعه السيد "محمد شعيب" من هذا الجانب، وبرلمان طرابلس وقعه السيد "صلاح المخزوم" عضو المؤتمر العام. لكن الاتفاق لم يدم طويلا، حيث أعلن مجلس النواب في طبرق-شرق ليبيا-انسحابه من الاتفاق، وذلك بسبب انقلاب "خليفة حفتر" على الاتفاق، وبالتالي تعطيل عمل حكومة الوفاق، وعرقلة مسار الاتفاق السياسي الذي شكل عند توقيعه نجاحا مهما في طريق حل الأزمة الليبية.⁵

¹ يوسف محمد جمعة الصواني "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 416، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 33.

² أمينة حميدي "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، مرجع سابق، ص 264.

³ انطلقت أولى مبادرات المغرب للتسوية السياسية للأزمة الليبية من مفاوضات الصخيرات، حيث تم تنظيم أول لقاء بين الفرقاء الليبيين، في مدينة الصخيرات المغربية وتحت إشراف الأمم المتحدة، وقد امتدت المفاوضات لخمس جولات بين الأطراف المتنازعة، وقد أفرزت هذه الجولات اتفاقا، شكلت على إثره حكومة وفاق وطني برئاسة "فايز السراج"، والتي حظيت بتأييد المجتمع الدولي، واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية.

⁴ تدور أهم نقاط محور الاتفاق حول:

. تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي توكل إليها مهام السلطة التنفيذية والتي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء ويكون مقرها العاصمة طرابلس.

. مجلس النواب التي توكل له مهام السلطة التشريعية للدولة (برلمان طبرق).

. المجلس الأعلى للدولة والذي توكل له المهام الاستشارية، ويقوم بأدواره بكل استقلالية ودون تأثير من الجهازين التنفيذي والتشريعي.

⁵ نورة الحفيان "التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات"، مرجع سابق، ص 5.

خلاصة القول، أن الأزمة الليبية منذ بداياتها وهي تشكل عائقا على المستويين المحلي والإقليمي، نتيجة غياب الأمن ولتداعيات العمليات العسكرية التي نفذها حلف الشمال الأطلسي. ومنه تبقى الأزمة الليبية غير واضحة المعالم نتيجة للتجاذبات السياسية والأمنية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لصراعات المصالح بين الدول الكبرى والدول الإقليمية. فغنى المنطقة بالنفط إلى درجة تأهيلها في المستقبل لتكون البديل عن الشرق الأوسط، سيدفع بالقوى الكبرى إلى تفضيل الاتجاه نحو بقاء الوضع الحالي (لا تهديد ولا هدوء) لسنوات قادمة حتى تضمن لنفسها موطأ قدم هناك في المستقبل.¹ أما بالنسبة للدول الإقليمية، فليبيا تبقى أمام سيناريوهات متعددة، لكن السيناريو الأقرب هو احتواء الأزمة الأمنية دون انتشارها وامتدادها إلى الدول المجاورة لاسيما المغربية، فاستقرار ليبيا من استقرار الدول المغربية بحكم الجوار، الحدود، وبحكم الانتماء إلى "اتحاد المغرب العربي".²

2. الأزمة الأمنية في مالي

راكمت مالي في السنوات الأخيرة تجربة ديمقراطية فنية وواعدة؛³ غير أن انفجار أزمة بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق في بداية سنة 2012 تسببت في تفهقر الجيش المالي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي أطاح بـ "أمدو توماني" في مارس من نفس السنة. ومما لا شك فيه أن هذا الانقلاب أدخل مالي في أزمة أمنية وسياسية مستعرة. كونه جاء في وقت تشهد فيه البلاد تمردا حقيقيا، انضاف إلى حالة الإهمال التي تعيشها القوات المسلحة وسياسة

¹ بوبية نبيل "التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمننة والأفغنة"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا"، ص 158.

² "ليبيا ومخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال الأهلي الشامل"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/قطر، يونيو 2014، ص 7.

³ غلمان فاطمة وإدريس لكريني "المنطقة المغربية والتحديات الأمنية: مقارنة للأزمة في مالي"، في "العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات"، مرجع سابق، ص 59.

الرئيس "أما دو توماني توري"، عندما ترك مسلحين يتدفقون من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إلى مالي.¹

إلا أن رفض المجتمع الدولي لهذا الانقلاب العسكري؛ دفع الاتحاد الإفريقي إلى تعليق عضوية مالي وتجميد أرصدها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني. كما قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليهم، على هامش انعقاد الدورة الاستثنائية لها بأبيدجان يوم 27 مارس 2012، والتي خصصت لدراسة الأوضاع بمالي؛ حيث قرر أعضاء المجموعة أنه "في حال عدم انصياع حركات التمرد، فإن المؤتمر سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة، بما فيها استخدام القوة، لوضع حد نهائي للتمرد والحفاظ على وحدة مالي الترابية".² علاوة عن ذلك، أكدت "الإيكواس" في ختام قمتها تصميمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم جهود الحكومة المالية الرامية إلى صيانة وحدة البلاد الترابية.

وفي 12 أكتوبر أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2071،³ الذي يفوض للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما، وتماشيا مع ذلك، عقد خبراء

¹ يحيى زبير "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، نونبر 2012، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/12/16

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html>

² الحافظ النويني "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 422، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 30 أبريل/ نيسان 2014، ص59، ص60.

³ انظر: القرار رقم 2071 حول الوضع في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، تحت رقم (S/RES/2071 (2012))، بتاريخ 12 أكتوبر 2012، على الرابط: [https://undocs.org/ar/S/RES/2071\(2012\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2071(2012))

عسكريون من أفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا في باماكو، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من سيطرة الجماعات المتمردة.¹ ليأتي بعد ذلك، التدخل العسكري الفرنسي الرسمي من أجل تحرير الشمال المالي من الحركات المسلحة وصددها من الوصول للعاصمة المالية "باماكو"، بعد فشل المفاوضات بين أطراف إقليمية وحركات التمرد بالشمال المالي في 11 يناير 2013،² وقد أطلقت فرنسا على العملية العسكرية عملية "سرفال" opération Serval والهدف منها الحد من انتشار الجماعات الإسلامية وتقليص سيطرتها على شمال البلاد وإيقاف زحفها إلى باقي البلاد. فالتدخل الفرنسي العسكري في مالي جاء تلبية لدعوة الرئيس المالي المؤقت "دياكوندا تراوري"، وانسجاما مع قرار مجلس الأمن رقم 2085³ لأجل محاصرة النزاع وقطع الطريق على المقاتلين المسلحين ومنعهم من فرض سيطرتهم على كامل التراب المالي... علاوة على السعي لإضعاف الجماعات المسلحة في المنطقة بعد تصاعد قوتها نتيجة للاستقرار في منطقة آمنة والاستفادة من السلاح الليبي المسرب.⁴ ولعل أهم تداعيات الأزمة المالية على منطقة الساحل والمنطقة المغاربية، تتمثل أساسا في:⁵

¹ فريدم أونوفا "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013، على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html>

² Mohammed-Mahmoud Ould Mohamedou « Le Nouveau grand jeu des puissances occidentales au sahel », sous la direction de : Michel Galy : « La guerre au Mali : comprendre la crise au Sahel et au Sahara : enjeux et zones d'ombre », la découverte France, 2013, p.61.

³ انظر: القرار رقم 2085 حول الوضع في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، تحت رقم (S/RES/2085 (2012)) ، بتاريخ 20 دجنبر 2012، على الرابط: [https://undocs.org/ar/S/RES/2085\(2012\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2085(2012))

⁴ غلمان فاطمة وادريس لكريني "المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية..."، مرجع سابق، ص61.ص62.

⁵ قوي بوحنية "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2020/12/18.

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>

✓ إحياء النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد؛ حيث تحولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، سواء من خلال تأمينها ملاذا آمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم، أو وجهة نهائية لنشاطهم. ولذلك فإن تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الإقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي، كما شكلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعما لقدرات الجماعات المسلحة.

✓ تفاقم الجريمة المنظمة؛ فقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب.

وارتباطا بسياق متصل بالأحداث التي عرفتتها جمهورية مالي، حاول المغرب التوسط لحل الأزمة، حيث دعا الأطراف المتصارعة في مالي للعودة إلى الشرعية الدستورية، وعبر رسميا عن رفضه للانقلاب الذي شهدته البلاد. كما ساندت المملكة المغربية التدخل الفرنسي في مالي لحماية الدولة من الانهيار، واعتبرت أن الحركات الانفصالية والجماعات المسلحة تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي. وهو الأمر الذي نتج عنه تنامي الدور المغربي في الشأن المالي، خاصة بعد "إعلان الرباط" سنة 2013، الذي اتفقت فيه 19 دولة، من بينها فرنسا وليبيا ومالي على إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود،¹ في حين ظلت الجزائر تؤكد على أهمية اعتماد مقاربات دبلوماسية لحل النزاع ومنح الوقت الكافي لمختلف الفاعلين لبلورة حل يضمن الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي جعل المغرب يلعب دورا مهما في مالي خاصة أنه قام بمبادرات إنسانية قدم خلالها مساعدات لضحايا الصراع الدائر في البلاد؛ وقام بتحركات دبلوماسية دولية لبلورة مبادرات تدعم الاستقرار في هذا البلد وتحافظ على وحدته

¹ أمينة حميدي "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، مرجع سابق، ص 263.

الترابية، سواء بصفته عضوا مراقبا في مجموعة دول غرب إفريقيا، أو بصفته رئيسا دوريا لمجلس الأمن؛ حيث بدل جهودا كبيرة من أجل تبني القرار (2085)، الذي سمح بإرسال قوة إفريقية إلى مالي.¹

وعن مساعداتها المالية، أعلنت المملكة المغربية -خلال مؤتمر المانحين لدولة مالي بأديس أبابا- عن تقديم مساعدة مالية بقيمة 5 ملايين دولار، مساهمة منها في جهود تمويل البعثة الأممية لدعم "مالي" تحت إشراف إفريقي.

فضلا عن ذلك، ألقى الملك "محمد السادس" بمالي عام 2013 خطابا حدد فيه الخطوط العريضة للعلاقة بين الجانبين، ودعا من خلاله إلى تحقيق مصالحة هادئة مفتوحة على كل الحساسيات بين جميع أبناء مالي؛ وذلك عبر إحداث "وزارة مكلفة بالمصالحة الوطنية وتنمية مناطق الشمال". كما ساهمت المكانة الروحية للملك "محمد السادس" بصفته أميراً للمؤمنين في محاربة التطرف الديني بمالي، لاسيما بعد المبادرة الملكية التي سعت إلى تكوين ما لا يقل عن 500 إمام مالي بالمغرب لإبراز سماحة الدين الإسلامي وقطع الطريق على التطرف الديني عبر تجفيف منابعه الإيديولوجية.²

يبدو أن انهيار الدولة في ليبيا، وتدهور الأمن في شمال مالي، وما نجم عنهما من تفاقم للتهديدات الأمنية على أوضاع الدول المجاورة، لهما وقع خاص، فمن جهة زيادة عدد النازحين نحو أوروبا؛ حيث أفادت تقارير إحصائية لسنة 2015 أن عدد ضحايا المهاجرين غير النظاميين تضاعف ثلاثين مرة، الأمر الذي أدى إلى دق ناقوس الخطر لما تحصد هذه الظاهرة من مئات الضحايا وما تسببه من مشاكل وتحديات على الدول المستقبلية، ومن جهة أخرى أصبحت منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، مصدرا لتهريب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالبشر وغيرها من النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة، بحيث أصبحت المنطقة

¹ غلمان فاطمة وإدريس لكريني "المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية..."، مرجع سابق، ص 63. ص 64.

² أمينة حميدي "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، مرجع سابق، ص 264.

مسرحا ومقرا للعمليات الإرهابية كما أصبحت المنطقة مركزا للإرهاب الذي يهدد معظم دول القارة الإفريقية.¹ الأمر الذي جعل المغرب أمام تحديات أمنية عويصة.

الفرع الثاني: التحديات الأمنية وتأثيرها على علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء

أضحت التهديدات اللاتماثلية² العابرة للحدود التي تشهدها إفريقيا في الآونة الأخيرة لاسيما في منطقة الساحل والصحراء تستأثر بانتباه القوى الدولية، وتسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصة بمثلث الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية، وهي من أبرز المشاكل التي تطل بالسلام والأمن الإفريقي اليوم نظرا لحركيتها وصعوبة مواجهتها. هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها المنطقة تأثرت بعوامل داخلية وخارجية وأثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي خصوصا،³ هذه التطورات بدأت تدفع المغرب لمزيد من التمتع والتفاعل مع المنطقة. ومن أجل محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة باستراتيجية المغرب لمواجهة هذه التحديات وكذا تداعياتها عليه، فسيتم الحديث في (الفقرة الأولى) من هذا الفرع عن الهجرة غير النظامية وتأثيرها على العلاقات المغربية

¹ محمد الأمين بن عائشة "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي..."، مرجع سابق، ص 158.

² التهديدات اللاتماثلية هي: تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، وتسمى أيضا بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى. ومن أمثلة هذه التهديدات: حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة. وقد تم استعمال هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو التالي:

- التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركة غير مألوفة.
- الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن الأمريكي.

انظر: جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول جانفي 2017، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا، من ص 258 إلى ص 262.

³ Antonin Tisseron, « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara », Hérodote, Revue de géographie et de géopolitique, N° 142, troisième trimestre 2011, p.p.105.106.

الإفريقية، في حين سيتم التطرق في (الفقرة الثانية) إلى تحدي الظاهرة الإرهابية وجهود المغرب لمواجهتها في عمقه الإفريقي.

الفقرة الأولى: تأثير الهجرة غير النظامية على علاقات المغرب بدول إفريقيا

شكلت قضية الهجرة غير النظامية¹ تحديا في العلاقات المغربية الإفريقية، فإذا كان المغرب يشترك مع العديد من البلدان النامية في هذا التحدي، فإن الوضعية الجديدة المرتبطة بالتحويلات العالمية تشكل بالنسبة للدبلوماسية المغربية تحديا أكبر مما تمثله لبقية بلدان الجنوب، وذلك لأن الموقع الجغرافي للمغرب يعطيه خصوصية في هذا المجال، باعتباره جسرا مهما للعبور إلى الضفة الأخرى وجعله محورا لاستقطاب الأعداد الهائلة من المرشحين للهجرة السرية من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا.² وأمام الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، عرف المغرب تحولا في مجال الهجرة حيث انتقل من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين. الأمر الذي فرض عليه مجموعة من الإشكالات التي يطرحها موضوع الهجرة السرية، سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي... فالإي حد يستطيع المغرب أن يساهم في إيجاد حلول لهذه المعضلة الاجتماعية والاقتصادية وهو نفسه يواجه هذه المشكلة داخليا؟

¹ تعرف الهجرة غير النظامية على أنها: انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، فالهجرة السرية ظاهرة عالمية تبرز كأحد مظاهر التفاوت الكبير بين الدول، وكإفراز لعدة عوامل منها ما هو مرتبط بدول المصدر ومنها ما هو متعلق بدول الاستقبال، ولأن الجوار الجغرافي يعمل دائما على تكثيف درجة التفاعلات بين الدول المتجاورة سواء بشكل سلبي أو إيجابي.

للمزيد من التفصيل، انظر:

- محمد الصوفي "تحويلات النظام الدولي في عصر العولمة" دار السلام للنشر، الرباط 2001، ص 88.

- نبيل زكاوي "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي" مجلة سياسات عربية، العدد 19/ مارس 2016، ص 25.

² جواد الحميدي "المغرب والتدبير الدبلوماسي لإشكالية الهجرة" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ص 181.

أولاً. أسباب الهجرة غير النظامية بدول إفريقيا جنوب الصحراء

باعتبار المغرب دولة عبور واستقرار للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء بامتياز، وجد نفسه أمام ضرورة البحث عن الحلول الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة، والحد من تداعياتها، ومن أجل ذلك لا بد من معرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة.

فمعضلة الهجرة غير النظامية بإفريقيا جنوب الصحراء ليست وليدة الصدفة، بل ساعدت عوامل مختلفة على الرفع من وتيرتها، وإن كان المجال هنا لا يسمح بالتعرض إليها كلها، فإننا سنركز على أهمها والتمثلة في:

دوافع سياسية: فطبيعة الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في بعض الدول بإفريقيا جنوب الصحراء، كمالي والنيجر ورواندا والكونغو، والتي نجم عنها صراعات سياسية أدت إلى معارضة مسلحة، أضف إلى ذلك انتقال بعض الدول الإفريقية من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة شبه ديمقراطية خلق نزاعات وحروب قبلية. إضافة إلى أسباب أخرى منها: الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة، غياب قوانين صارمة للحد من الهجرة غير الشرعية،¹ والتعثرات السياسية أو بالأحرى عدم وجود إرادة سياسية ملموسة وواضحة المعالم للقيام بإصلاحات دستورية وسياسية جوهرية، وما يستتبع ذلك من أزمات صحية واجتماعية وتراجع لمعدلات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وما يخلفه ذلك من هجرات ونزوح للعديد من شباب دول إفريقيا جنوب الصحراء.²

دوافع اجتماعية وديمقراطية: إن التوسع الديمغرافي الهائل الذي عرفتة البلدان الإفريقية، جعلها غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة للزيادات السكانية، في ظل الأزمة

¹ بخوش صبيحة "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا: الجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا"، ص 293.

² عبد الجبار عراش "ترابط الحق في التنمية والهجرة"، ضمن "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018، ص 48.

الاقتصادية التي تعيشها، مما جعل البلدان الأوروبية مهددة بأفواج المهاجرين اليائسين مع تغييب الاهتمام بأنماط التنمية في بلدانهم الأصلية.

ومن النتائج الموهلة للنمو الديمغرافي نجد انتشار المجاعة، ومشكلة البطالة التي أضحت عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان، وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.¹ وهذا ما يؤدي إلى مشاكل أمنية واجتماعية كثيرة، تساهم أيضا في زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية والتي يشكل المغرب إما ممرا لها إلى أوروبا أو بلد المقصد.

دوافع اقتصادية: يتحدد أهمها في متغيرات عدة منها الفارق الإيجابي في مستوى الدخل المنعكس حتما على المستوى المعيشي، فالهجرة السرية هي رد فعل للتخلف الاقتصادي. هذا النوع من الدوافع يرتبط بالأساس بإشكالية تحقيق التنمية في الدول الإفريقية؛ حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.²

علاوة على ما سبق، هناك عاملان مهمان يشجعان على الهجرة غير النظامية: الأول يتمثل في عملية تسوية الوضعية التي قامت بها العديد من الدول الأوروبية لفائدة المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وذلك لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية

¹ Marie Claude et Blanc Chaléard, « Histoire de l'immigration », édition la découverte, Paris, 2001, p.47.

² « Mettre Les Nouvelles Technologies au service du développement humain », Rapport mondial sur le développement humain 2001, Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD), Publié par le département de Boeck université, Paris, Bruxelles, 2001, p.9.

فوق أراضيها، وأيضا لإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم.¹ أما الثاني فيتجلى في الانعكاسات السلبية الأمنية للعولمة على إفريقيا، وكانت هذه المسألة موضوعا للعديد من الدراسات المهمة، أبرزها دراسة أعدتها الأمم المتحدة حول الانعكاسات المختلفة للعولمة، وأشارت إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة التطورات السياسية ومخاطر عدم الاستقرار في الدول النامية، وهو ما يكون سببا في تزايد الهجرة غير النظامية.²

هذه الأسباب السالفة الذكر جعلت المغرب أرضا لعبور واستقرار عدد كبير من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء غير الشرعيين، رغم أنه من الصعب تقييم الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء وإعطاء إحصاءات دقيقة حول أعداد المهاجرين الوافدين على المغرب، نظرا لتباين الأرقام والإحصائيات الدالة على حجم هذا النوع من الهجرة، بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالهجرة، كالمنظمة العالمية للهجرة، أو وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية "فرونتكس"، مديرية الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الخارجية، أو جمعيات المجتمع المدني المغربية...

ثانيا. التعاون المغربي الإفريقي لمحاربة الهجرة غير النظامية

مما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة غير النظامية تعد من الاهتمامات المشتركة بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، لأن دولة بمفردها مهما بلغت إمكانياتها ودرجة تطورها لا يمكنها معالجة هذه الآفة؛ إذ تحتاج إلى استراتيجية تشاركية تراعي ما هو اقتصادي، وسياسي وليس فقط المجال الأمني. وهذا ما أكد عليه الخطاب الملكي الذي وجهه الملك "محمد

¹ Yann Moulier Boutang- Jean pierre Garson, Roxane Silberman « économie politique des migrations clandestines de main- d'œuvre : comparaisons internationales et exemple français », édition publisud ; Paris ; sans année d'édition, pp.40.44.

² عبد الحكيم بن بختي وبومدين طاشمة "الهجرة غير الشرعية وبيئة الأمن في إفريقيا"، في "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة"، منشور بشراكة بين ابن النديم للنشر والتوزيع بالجزائر، ودار الروافد الثقافية ببيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص290.

السادس" بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، حيث اعتبر أن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة، تأخذ في أبعادها قضية الهجرة والمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية.¹

تعزيزا لهذا التوجه قدمت المملكة المغربية على هامش أشغال المحادثات الرفيعة المستوى حول الهجرة المنظمة من طرف المنظمة الدولية للهجرة سنة 2013، مبادرة "التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية"، وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة بين دول العبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.²

ولأن إشكالية الهجرة غير النظامية اكتسبت أهمية خاصة في العلاقات المغربية الإفريقية، فقد تم خلال القمة 28 للاتحاد الإفريقي منح الملك "محمد السادس" لقب "رائد الهجرة في إفريقيا" من طرف الاتحاد، كتقدير على الجهود التي يبذلها بهدف تنسيق عمل الاتحاد الإفريقي في مجال الهجرة.³

كما سعى المغرب من خلال اعتماد السياسة الجديدة في مجال الهجرة، إلى البحث عن حلول في إطار استراتيجية التعاون جنوب-جنوب، ومحاولة إقناع دول القارة بنهج سياسات جديدة في موضوع الهجرة. إدراكا منه بأن معالجة قضية الهجرة من قبل المجتمع الدولي تتم اعتمادا على مقارنة أمنية، وبناء على ذلك اقترح المغرب على الاتحاد الإفريقي في 3 يوليوز 2017 بأديس أبابا، أثناء انعقاد مؤتمر القمة التاسعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد

¹ انظر: نص الخطاب الملكي الذي وجهه الملك "محمد السادس" إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 06 نونبر 2013، على الرابط: <http://www.maroc.ma/ar>

² نبيل سديري "تدبير ملف الهجرة غير الشرعية: العلاقات المغربية الإفريقية نموذجا"، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، كلية الحقوق، سطات، 16 ماي 2018. على الرابط:

<https://www.droitentreprise.com/?p=12161>

تاريخ الزيارة: 2020/12/27

³ نبيل سديري "تدبير ملف الهجرة غير الشرعية: العلاقات المغربية الإفريقية نموذجا"، مرجع سابق.

الإفريقي، خارطة طريق لمعالجة قضية الهجرة على الصعيد القاري. كما قدم العاهل المغربي لقمة قادة دول الاتحاد الإفريقي الثلاثين التي انعقدت في أديس أبابا في يناير 2018، وثيقة هي بمثابة "الأجندة الإفريقية حول الهجرة"¹، تروم جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون وعاملا للتضامن.²

ليتوج التعاون المغربي الإفريقي بالاتفاق على إحداث "مرصد إفريقي للهجرة" في الرباط بمبادرة مغربية، وذلك في خضم رفض الرباط لمشروع إحداث "منصات إنزال" المهاجرين في الدول المغاربية، الذين يتم إنقاذهم في البحر الأبيض المتوسط، الذي جاء به الاتفاق الأخير لدول الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، والذي لقي حتى الآن رفضا كليا من جميع دول المنطقة.³ ويشكل هذا المرصد أداة نوعية تمكن من جمع وتحليل وتقاسم المعطيات مع البلدان الإفريقية، بغية تمكين الاتحاد الإفريقي من أن يقرر بخصوص المبادرات التي ينبغي اتخاذها من أجل تدبير أمثل للهجرة في إفريقيا. وتتمثل وظائفه حول ثلاثة محاور تهم الفهم والاستباق والعمل، والتي ستسمح أنشطته، بطبيعتها التقنية والعملية، بتكوين معرفة دقيقة بظاهرة الهجرة ورسم صورة إفريقية عنها والعمل على توحيد سياسة فعالة حولها".⁴

¹ الوثيقة تم إعدادها وفق مقاربة شمولية وتشاركية وهي ثمرة للتشاور الدائم مع العديد من رؤساء الدول الإفريقية، خلال الاتصالات والمحادثات المختلفة بينهم، تتضمن هذه الوثيقة الأفكار والمقترحات والرؤى المقدمة من قبل المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني والباحثين في إفريقيا. كما تتميز بمرونتها وقابليتها للتطور، وعدم إلزاميتها من الناحية القانونية، حيث يتعين اعتبارها في المقام الأول مرجعا يهتدى به في عمل الدول الإفريقية المستقبلي في معالجة ظاهرة الهجرة. ف"الأجندة الإفريقية حول الهجرة" كما أكد الملك محمد السادس، تنطلق من ضرورة الإلمام بظاهرة الهجرة في مختلف أبعادها من أجل فهمها بشكل أفضل.

² يوسف كريم "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص94.

³ أحمد عبد الله "اللجنة الإفريقية الخاصة بالهجرة واللجئين تعتمد ثلاثة قرارات...منها المرصد الإفريقي للهجرة"، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/9>

تاريخ الزيارة 2020/12/27.

⁴ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "التحضيرات لإطلاق المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط محور اجتماع بالاتحاد الإفريقي"، منشور على الموقع الرسمي للوزارة:

<https://www.diplomatie.ma/ar>

تاريخ الزيارة: 2020/12/27.

يحظى هذا المرصد بأهمية خاصة باعتباره جهازا جديدا من أجهزة الاتحاد الإفريقي للتعاون مع التجمعات الجهوية الإفريقية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. ويعتبر الأول من نوعه أفريقيا. فهل سيقدم إضافة نوعية لملف الهجرة في القارة السمراء؟

ثالثا. استراتيجية المغرب لمكافحة الهجرة غير النظامية

في ظل التحولات والتحديات التي أصبحت تطرحها ظاهرة الهجرة غير النظامية، انخرط المغرب في وضع أسس سياسة جديدة للهجرة، تراعي التحولات الأخيرة لهذه الظاهرة وما ارتبط بها من عوامل إقليمية ودولية، كما دعا إلى ذلك الملك "محمد السادس"، الذي حث الحكومة على بلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية للمغرب وتراعي حقوق المهاجرين.¹

وقد اتضحت معالم هذه السياسة، بعدما تسلم الملك "محمد السادس" تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المهاجرين واللاجئين بالمغرب بتاريخ 10 شتنبر 2013؛² وعلى هذا الأساس وبناء على التوجيهات الملكية بخصوص السياسة الجديدة للهجرة، تبنى المغرب جملة من الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة، وتتمثل في:

1. المقاربة التشريعية لظاهرة الهجرة غير النظامية في ظل القانون المغربي

شهد الشق التشريعي على مستوى حقوق المهاجرين قفزة نوعية؛ من خلال تحسين وتوحيد النصوص التشريعية المنظمة لدخول الأجانب وإقامتهم بالمملكة وتجميعها في نص قانوني

¹ انظر: خطاب الملك "محمد السادس" بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، 06 نونبر 2013، مرجع سابق.

² خلاصات وتوصيات تقرير: "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء"، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2013، على الرابط:

https://cndh.ma/sites/default/files/resume_executif_-_immigration_va_-_pdf

واحد وموحد ويتعلق الأمر بقانون (03.02) المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية،¹ والذي تضمن عدة مقتضيات قانونية تتمحور في ثلاثة أقسام:

✓ القسم الأول: خصص لتنظيم دخول الأجانب إلى المملكة المغربية.

✓ القسم الثاني: نص على الأحكام الجزية المتعلقة بالهجرة غير المشروعة.

✓ القسم الثالث: تضمن أحكاما اتفاقية لتطبيق هذا القانون.

فالقانون (03.02) تضمن مجموعة من القواعد والإجراءات التي أخذت في الاعتبار خصوصية المادة التي تنظمها، والمتعلقة بمحاولة التوفيق ما بين حرية التجول للأجانب على التراب المغربي والتي تعتبر من الحريات الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وما هو قانوني يهدف إلى محاربة الهجرة السرية وفرض عقوبات جزية صارمة على العصابات والشبكات الإجرامية.²

من هذا المنطلق، وبدخول القانون (03.02) حيز التنفيذ، أصبح دخول الأجانب إلى المغرب والإقامة به يتطلب الالتزام بمجموعة من الإجراءات القانونية المنصوص عليها سواء في القانون المغربي أو في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، باعتبارها قانونا واجب التطبيق شأن القانون الداخلي، ومن جملة ما نص عليه القانون (03.02) تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم، ثم الاقتياد إلى الحدود والطرده. وكذلك العقوبات المطبقة في حالة خرق المقتضيات المتعلقة بالدخول والإقامة، وكذا الأحكام الجزية المتعلقة بالهجرة غير النظامية.³

¹ القانون رقم (03.02) المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-03-196، بتاريخ 16 رمضان 1424 الموافق ل 11 نونبر 2003، الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424 الموافق ل 13 نونبر 2003، ص 3817.

² خديجة بنقة "الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال إفريقيا: المغرب والجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الثاني: يونيو 2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا، ص 53.

³ عبد الواحد أولا ملود، مرجع سابق، ص 389.

وبعد أن جرم القانون (03.02) الهجرة غير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها، عاقبت المواد (50) و (51) منه بعقوبات حبسية ومالية كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عوناً لشخص آخر من أجل نفس الغاية، سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها، أو كان مكلفاً بمهمة المراقبة، أو كان من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي، أو في أي وسيلة أخرى من وسائل النقل.¹ كما عاقبت المادة (52) من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها، بل شدد في العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة اعتيادية أو من طرف عصابة أو بناء على اتفاق مدبر مسبق، وقد تصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال للموت.²

2. برنامج العودة الطوعية

أدت ظاهرة الهجرة غير النظامية بالسلطات المغربية إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات لاسيما المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عبر تنفيذ برامج العودة الطوعية المدعمة، لأي شخص يقيم بطريقة شرعية أو غير شرعية في المغرب ويرغب في العودة إلى بلاده. وبذلك أبدى العديد من المهاجرين غير الشرعيين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء رغبتهم في العودة إلى بلادهم الأصلية، وتمكنوا من الاستفادة من تدابير العودة الطوعية التي نظمتها الحكومة المغربية و (IOM) كجزء من مكافحة الهجرة غير الشرعية.³

ووفقاً للأرقام التي قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، فقد شارك حوالي 1300 مهاجر غير شرعي من إفريقيا جنوب الصحراء، -خاصة من غينيا كوناكري والكويت ديفوار والسنغال-،

¹ انظر المادة 50 والمادة 51 من القانون (03.02) المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية، مرجع سابق.

² انظر المادة 52 من القانون (03.02) المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية...، مرجع سابق.

³ خديجة بركة "الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية ..."، مرجع سابق، ص54.

في هذا البرنامج الممول من الحكومة المغربية وبعض الدول الأوروبية، بما في ذلك بلجيكا وإسبانيا منذ بداية سنة 2018.

3. المقاربة الإدماجية: تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين

اختار المغرب منذ شتبر 2013 سياسة واستراتيجية جديدة للتعاطي مع قضية الهجرة على مستوى علاقاته مع محيطه القاري، تروم تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة، ممن كانوا في وضعية غير قانونية فوق التراب المغربي، بتمكينهم من وثائق للإقامة الشرعية، مما يعني السماح لهم بالبقاء في المغرب بصفة قانونية.¹ وقد لقيت هذه السياسة الجديدة ترحيبا من المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالهجرة وذلك للنجاعة التي أظهرتها فيما يتعلق بالحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الأوروبية، وكذا اعتمادها على مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، وتراعي حقوق المهاجرين واللاجئين الأفارقة جنوب الصحراء المتواجدين بالمغرب إما للعبور نحو أوروبا أو الإقامة، انسجاما مع الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء في إطار دستور 2011.

وتأتي هذه السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة، ليس فقط، بسبب الوضعية الجديدة التي تحول معها المغرب من بلد مصدر إلى بلد عبور واستقبال وإقامة للمهاجرين، وإنما أيضا في سياق التوجه الجديد الذي اختاره المغرب، والذي يحتم عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من القارة، بسبب الأزمات الداخلية التي تعيشها عدد من البلدان الإفريقية، على خلفية الحروب والصراعات الإثنية...² وغيرها من الأسباب السابقة الذكر.

وفي هذا الإطار مكنت هاته السياسة من إرساء مرحلتين للتسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين غير الشرعيين، مكنت المرحلة الأولى التي انطلقت سنة 2014، من تسوية وضعية خمسة وعشرين (25) ألف مهاجر من بين 28 ألف طلب أي ما يقارب 90% من مجموع

¹ يوسف كريم "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 93.

² نفس المرجع، ص 93.

عدد الطلبات، أغلبهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، أما العملية الثانية، فقد تم إطلاقها نهاية سنة 2016، وتم في إطارها إيداع (25 600) طلب إلى غاية متم نونبر 2017.¹ فضلا عن الجانب المتعلق بتسوية الوضعية، تركز السياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء على أربع ركائز تهم:²

1. تيسير اندماج المهاجرين المستقرين بالمغرب، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى ضمان تمتع المهاجرين بالحقوق الأساسية على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة.

2. تأهيل الإطار التنظيمي الخاص باستقبال المهاجرين واندماجهم: حيث تنص الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على وضع قوانين ترمي إلى حماية المهاجرين وطالبي اللجوء. وفي هذا الصدد، تمت المصادقة على القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر الصادر في 25 غشت 2016، غير أنه لم يتم بعد اعتماد القانونين الآخرين اللذين تنص عليهما الاستراتيجية والمتعلقين بالحق في الهجرة وباللجوء.

3. إرساء إطار مؤسساتي ملائم.

4. تدبير تدفق أعداد المهاجرين الذين يعبرون التراب الوطني.

رابعا. تداعيات الهجرة غير النظامية على العلاقات المغربية الإفريقية

على الرغم من كل الإجراءات والتدابير التي تبناها المغرب لاحتواء ظاهرة هجرة الأفارقة غير النظامية، يرى بعض المراقبين أنها تبقى غير كافية وتطرح مجموعة من التحديات والعراقيل أمام المغرب، تتأرجح بين مدى قدرته على إدماج المهاجرين الوافدين إليه في المجتمع

¹ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017، ص86.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

المغربي وتحويلهم إلى قيمة اقتصادية وثقافية إضافية، وبين أن تصوير الظاهرة عالة اجتماعية موقوتة.¹ خاصة وأن عملية إدماج المهاجرين عملية محفوفة بالمخاطر، حيث اعترفت الدول الأوروبية نفسها بفسلها في ذلك.

وبالرغم من أن المغرب شرع بعد إطلاق مرحلة تسوية الوضعية القانونية والإدارية، في بلورة مخطط أولي للإدماج يقوم على اعتبار المهاجر عنصرا إيجابيا لإغناء المجتمع وعاملا مساهما في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فما زال المهاجرون القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون وضعية صعبة يفتقدون فيها لشروط العيش الكريم، فهم محرومون من حقوق أساسية تكفلها لهم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم واتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين.²

من هذا المنطلق يتضح أن الهجرة غير الشرعية للأفارقة وضعت المغرب أمام تحديات جمة وخطيرة، تتبع خطورتها من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وآثارها متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولعل أهم التحديات تتمثل في:

على المستوى السياسي والأمني: يشكل الحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين بالمغرب منبع تهديد؛ لاحتمالية ارتباطه بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجرائم، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدرا حقيقيا لأشكال من الخطر الأمني، ووسيلة تهدد الاستقرار، وقد يكونوا أداة سهلة أيضا لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسة معادية، كتهريب السلاح والمخدرات وانتشار الأفكار المتطرفة.³

¹ إكرام عدنني "المرأة والهجرة: مقارنة لحالة المهاجرات السريات بالمغرب"، ضمن "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018، ص 92.

² يوسف كريم "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 96.

³ محمد عبد الحفيظ الشيخ "السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الثالث، شتبر/ أكتوبر 2018، المركز الديمقراطي العربي، ص 125.

على المستوى الاجتماعي: الإخلال بالتوازن الديمغرافي، وانتقال بعض الأمراض والأوبئة الفتاكة سريعة الانتشار كالسيدا والملاريا...¹ لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض المعدية والمزمنة.

على المستوى الاقتصادي: تتمثل في منافسة المهاجرين غير الشرعيين للأيدي العاملة الوطنية، خاصة في شركات القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب العمل نظرا لتدني أجورهم، وهو ما ينعكس على العمالة الوطنية سلبا من خلال انتشار البطالة، أو من خلال انخراطهم في الاقتصاد غير المنظم وبعض الأعمال الموسمية (الفلاحة، البناء) أو ممارسة التسول.²

كما أن تداعيات ظاهرة الهجرة داخليا، اتخذت طابعا اجتماعيا وحقوقيا وإنسانيا، خاصة بعدما أسفر الواقع الجديد، الذي يطبعه اتخاذ المهاجرين الأفارقة للمغرب موطنًا ومستقرا لهم، وتفاعله مع واقع مغربي في كافة تجلياته، عن بروز نوع من ردات فعل مجتمعية، بالرفض أحيانا تجسدت في أعمال العنف، واصطدامات أحيانا، بين المواطنين المغاربة والمهاجرين، بسبب الاحتكاك، أو تتخذ شكل تعبيرات أو كتابات أو سلوكيات عنصرية، أو جرائم.³

وعلى صعيد آخر تطرح هجرة الأفارقة تحديا، فرضه التعاون المغربي-الأوروبي في إطاره الاتفاقي، والذي أصبح بدوره هدفا لمنظمات حقوقية، إذ أنه رغم تبني المغرب للسياسة الجديدة للهجرة، ما زالت حقوق المهاجرين تتعرض لانتهاكات وتجاوزات يتوجب معها على

¹ بخوش صبيحة "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا..."، مرجع سابق، ص301.

² إكرام عدنني "المرأة والهجرة: مقارنة لحالة المهاجرات السريات بالمغرب"، مرجع سابق، ص92.

³ صبري الحو "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر/ كانون الأول عام 2016، ص9. على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/648597bec51646d594857c9ef9fa6f6be_100.pdf

الحكومة المغربية أن تعيد النظر في تدبير قضية المهاجرين، وبالأخص في سياق التعاون المعلن مع إسبانيا ومجموعة الاتحاد الأوروبي ككل.¹

هكذا إذن، يمكننا القول أن المشاريع الاقتصادية التي قام بها المغرب في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، لن توقف زحف جحافل المهاجرين نحو المغرب؛ ذلك ما يعطي الانطباع بأن هذا الملف لن يجد حولا معقولة على المدى القريب والمتوسط ولربما البعيد أيضا، ما دامت الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها العالم بصفة عامة تزداد تداخلا وسوءا وتعقيدا، وكذلك نتيجة لاتخاذ أوروبا لمزيد من القرارات، والسياسات الصارمة لمراقبة حدودها الخارجية، وخاصة الجنوبية منها. وبهذا سيبقى المغرب، في ظل علاقاته الاقتصادية والسياسية الحالية مع دول جنوب الصحراء ودول الاتحاد الأوروبي المتأرجحة بين التقارب والتوتر، أرض عبور واستقبال وتوافد وإقامة مؤقتة ودائمة، أي أرض هجرة بامتياز إلى إشعار آخر.²

الفقرة الثانية: رهانات الاستراتيجية المغربية لمكافحة الإرهاب

أضحت ظاهرة الإرهاب³ من أكبر وأخطر التحديات التي تواجهها حكومات دول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على حدودها، بسبب مجموعة من العوامل منها السابقة الذكر، بالإضافة إلى فشل الدولة الوطنية في المنطقة، وعدم قدرتها المادية والمعنوية على إعادة بناء

¹ يوسف كريم "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 95.

² إدريس شكرية "المغرب في سنة 2014"، مرجع سابق، ص 143.

³ إن المتطلع على مختلف الأدبيات التي تتعلق بظاهرة الإرهاب، سيلاحظ أن هناك نقاش مطول حول إشكالية تحديد تعريف معين للإرهاب يتم الانطلاق منه لقياس هذه الظاهرة، إلا أنه لحد الآن لا يتواجد إجماع حول تعريف ملائم حول هذا التهديد المتنامي الذي يحدق بالبشرية. لذلك تعددت تعاريفه، وبلغت أكثر من مئة، بتباين الجهات التي قامت بذلك سواء رسمية أو غير رسمية، دولية أو إقليمية، ولعل الاستعمالات المتعددة والمتباينة لمفهوم الإرهاب، أضحت مجالا خصبا للعديد من النقاشات والجدل الحاد بين كل المهتمين، فكل منهم يحاول أن يحدده انطلاقا من مرتكزاته المعرفية وآلياته المنهجية، ووفقا لرؤيته الخاصة.

انظر: -إبراهيم أبراش "الإرهاب، إشكالية في تعريفه، لا في محاربه"، مجلة رؤية، العدد 17/ 2002، ص 11.

- محمد نشطاوي "المقاومة والإرهاب، جدلية السياسة المسلحة وسلاح السياسة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 129-130، يوليو-أكتوبر 2016، ص 122.

نفسها بنفسها؛ والتي جعلت من المنطقة الأرضية الخصبة لتغلغل التنظيمات الإرهابية وتوالي هجماتها، ونظرا لامتداد انعكاساتها الخطيرة على دول المنطقة وكذا الدول المغاربية، عمل المغرب على بذل العديد من الجهود لمجابهة هذه الظاهرة، خاصة وأنه من الدول التي سبق وأن عانت من هجمات هاته التنظيمات الإرهابية.

أولا: طبيعة خطر الظاهرة الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر علاقة القارة الإفريقية بالإرهاب علاقة قديمة؛ حيث شكل دوما شكلا من أشكال العنف السياسي-في سياقات سياسية وتاريخية مختلفة-على الساحة الإفريقية.¹ ويمكن القول بأن ظاهرة الإرهاب من أبرز القضايا الأمنية التي تواجهها إفريقيا اليوم، حيث عرفت دول الساحل الإفريقي والصحراء في السنوات الأخيرة تنامي هذه الظاهرة بشكل واسع، ويمكن إرجاع ظهورها، إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا، وقبليا، وعرقيا، مما جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، وهو ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها.² فمنطقة الساحل والصحراء تحولت بحكم ما تتمتع به من خصوصية جغرافية، إلى منطقة مثالية لانتشار التنظيمات الإرهابية المسلحة، وملذا لتدريب عدد كبير من المرشحين للجهاد من الدول المجاورة، واحتجاز الرهائن -الذي أصبح يشكل مكسبا ماليا لهذه الجماعات في الآونة الأخيرة-،³ في المنطقة الممتدة على طول أكثر من خمسة آلاف كيلومتر من شرق وشمال النيجر مرورا بشرق مالي وشمالها، وانتهاء بشرق موريتانيا وجنوبها، وقد أضحت

¹ إدريس عطية "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن، المجلد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر، ديسمبر 2017، ص64.

² إدريس عطية "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 01 يونيو 2014، ص89.

³ Kalilou Sidibé « La communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest et les perspectives d'un système de sécurité et de défense en Afrique de l'ouest », thèse de doctorat en droit public, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, AGDAL, Rabat, Année universitaire : 2013-2014, p.41.

المنطقة تحت السيطرة المطلقة للتنظيمات الإرهابية، ولا سيما شمال وشرق كل من النيجر ومالي، حيث لا تسيطر الحكومات المركزية فعليا على طول تلك الحدود، وهو ما عزز كثيرا الفرضيات التي اعتبرت أن هناك تداخلا قويا بين عمل التنظيمات الإرهابية المسلحة ونشاط الاتجار بالبشر.¹

ولعل أهم هذه التنظيمات تتمثل في: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والساحل، جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا،² وفروع تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية. وغيرها من الجماعات والتنظيمات التي لها ارتباط وثيق بتنظيم القاعدة "كأنصار الدين"، و"حركة التوحيد والجهاد"، "المرابطون" ...³

من هذا المنطلق يتضح أن وجود هذه التنظيمات والجماعات الإرهابية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة، خصوصا في ظل ضعف السلطات بعد انهيار الأنظمة السياسية السابقة خاصة في ليبيا، وما ترتب عن ذلك من انفلات أمني كانت له تداعيات سلبية على أمن واستقرار بلدان الجوار، بدءا من الصراع والتنافس على الموارد النفطية وتنامي

¹ عبد الله بلغيث "التحديات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 44، السنة السادسة عشرة، أبريل 2020، ص52.

² ظهرت "جماعة بوكو حرام" في شرق غرب إفريقيا، وتضم مجموعة من الشباب الجامعيين وبعض العسكريين السابقين، إضافة إلى عدد من أصحاب المهن في شمال نيجيريا. وكانت في بداية تأسيسها تسمى بتنظيم "أهل السنة والجماعة"، واللافت للانتباه أن هذه الجماعة اختارت لنفسها معسكرا منعزلا عن الناس أسمته "أفغانستان" حتى تتأى عن المجتمع الفاسد كما تزعم. تم إنشاء هذه الجماعة في مدينة "ميدوجوري Maiduguri"، وفي سنة 2002 اشتهر هذا التنظيم باسم "بوكو حرام" الذي جاء من اللغة المحلية (الهوسا) بمعنى التعليم الغربي حرام، لأنهم رأوه سبب انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي حسب ما يزعمون.

³ "حركة أنصار الدين": هي حركة إسلامية متشددة أسست في 2012 في شمال مالي على يد زعيمها "إياد غالي"، وهو من زعماء الطوارق، ويتمثل هدفه في إقامة الشريعة الإسلامية.

انظر:

- Julia Dufour et Claire Kupper, « Groupes Armées au Nord-Mali : Etats des lieux », fiche documentaire, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 06 juillet 2012, p.05.

- مادي كانتى "الإرهاب في غرب أفريقيا : جماعة أنصار الدين وتنظيم "المرابطون"، ضمن كتاب "الإسلام في غرب ووسط أفريقيا : التقليد-السياسة-الإرهاب"، مرجع سابق الكتاب عدد 154، من ص 171 إلى ص 186.

حدة انتشار السلاح وتهريبه إلى بلدان أخرى مجاورة ، وصولاً إلى مساهمة الأسلحة المهربة من ليبيا في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية في الصومال، مالي ونيجيريا، حيث تشير تقارير إعلامية أن "بوكو حرام" استطاعت التزود بالأسلحة الليبية عبر الحدود من شمال النيجر وغرب تشاد، مما يشكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء وكذا المنطقة المغاربية.¹

ووفقاً لتقرير المركز الإفريقي للبحوث والدراسات حول الإرهاب؛ فإن القارة سجلت في سنة واحدة فقط (عام 2019) 78 هجوماً إرهابياً. كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد العمليات الإرهابية التي تنفذها التنظيمات المسجلة الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى الإفريقية ارتفع من 90 عملية في العام 2016 إلى 194 عملية في العام 2017، ثم زاد العدد إلى 465 عملية في العام 2018، وكذلك ارتفعت أعداد الضحايا جراء تلك العمليات من 218 قتيلاً في العام 2016 إلى 529 قتيلاً في العام 2017، وإلى 1110 قتيلاً في العام التالي، واتسع نطاق هجمات تلك التنظيمات المسجلة الإرهابية على المدنيين خلال الأعوام الثلاثة من 18 عملية استهداف للمدنيين في العام 2016 إلى 39 عملية سنة 2017، ليرتفع العدد إلى 160 عملية خلال العام 2018، وبذلك شكلت العمليات الإرهابية الموجهة ضد المدنيين نسبة 34% من إجمالي العمليات التي نفذتها جماعات الإرهاب في إقليم الساحل والصحراء الكبرى حتى نهاية العام 2018.²

¹ نور الدين العمراني "جهود المغرب في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية: التجليات والمعوقات"، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد 02، 2018، ص 26.

² انظر :

« The Complex and Growing Threat of Militant Islamist Groups in the sahel », Africa Center for Strategic Studies, 15 February 2019, in :

<https://africacenter.org/spotlight/the-complex-and-growing-threat-of-militant-islamist-groups-in-the-sahel/>

ونظرا لخطورة هاته العمليات الإرهابية، حذر مجلس الأمن الدول الأعضاء من تصاعد التهديدات الإرهابية في إفريقيا، ودعا إلى اتباع منهج شامل لمكافحته، مشددا على أن التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلام والأمن في إفريقيا في تزايد مستمر.¹

بناء على ما سبق يتضح أن إفريقيا اكتسبت أهمية خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها ساحة رئيسية من ساحات محاربة الإرهاب، حيث تستغل هذه التنظيمات حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف التقليدي للدولة في أغلب أرجاء القارة الإفريقية، باعتبارها وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإرهابية من دون أن تلقى مقاومة كبيرة من جانب الحكومات الإفريقية التي تعجز قدراتها الوطنية على منع تلك الجماعات من تنفيذ برامجها أو الإمساك بمرتكبيها.²

وكان من نتيجة هذا الوضع أن شاع الاهتمام بقضية مكافحة الإرهاب في دول مثل: كينيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا وأنغولا والمغرب. حيث يعتبر المغرب من الدول التي عانت من وقوع الإرهاب وهو ما دفع الحكومة إلى تنبئ استراتيجي وطنية متعددة الأبعاد لمواجهة هذه الظاهرة، فضلا عن الجهود التي يبذلها من أجل مجابهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الإقليمي، باعتبار أن كل ما من شأنه أن يهدد استقرار وأمن المنطقة يهدد استقرار المغرب.

ثانيا: جهود المغرب في محاربة الإرهاب في إفريقيا

أصبح أمر مكافحة ظاهرة الإرهاب من أولى التحديات الأمنية للمغرب، بعد أن أصبحت تأخذ طابعا آخر، يختلف منطقه حسب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، استوجب معه الأمر ضرورة الاستعداد المسبق للتصدي لكل التهديدات والمخاطر والاستشعار بها، مما يساهم في الاستعداد الاستباقي القبلي، لمواجهة ومحاصرة نتائج كمقاربة جديدة للتحرك ضد ما يهدد أمن واستقرار الدولة المغربية، بتكثيف الجهود وتوحيد الأهداف، وتبادل التجارب والخبرات المكتسبة،

¹ انظر البيان الصادر عن مجلس الأمن حول "مكافحة الإرهاب والتطرف في إفريقيا" رقم (S/PRST/2020/5)، بتاريخ 11 مارس 2020، على الرابط: <https://undocs.org/S/PRST/2020/5>

² إدريس عطية "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 57.

والتي تركز بالأساس على إقرار التعاون الإقليمي والدولي، والتنسيق بين مختلف المكونات في هذا الصدد.¹

فالمغرب وإن صنفه العديد من الخبراء والمحللين والسياسيين كاستثناء في تعامله مع أحداث "الربيع العربي" وفرض إصلاحات دستورية تماشيا مع الأوضاع، فإنه ليس بمنأى عن الأخطار القادمة من الجوار الليبي والجزائري ودول الساحل كمالي التي تأثرت هي الأخرى بالفراغ الأمني في ليبيا. خاصة خطر الظاهرة الإرهابية، لذلك كان الاهتمام المغربي بتعزيز التعاون في مجال مواجهة هذه الظاهرة على المستوى الإقليمي بندا رئيسيا على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية للمغرب حيال المحيط الإفريقي. وفق تصور مبني على التنسيق بين كل الدول التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بخطر الإرهاب الذي أصبح يتخذ أبعادا مقلقة. لهذه الغاية عمل المغرب على وضع استراتيجية ثلاثية الأبعاد لمجابهة هذه الظاهرة:² البعد الأمني، المقاربة التنموية والمقاربة الدينية.³

وقد كان التنديد الرسمي للمغرب باعتداءات 11 سبتمبر، بالإضافة إلى توقيعه على أغلب الاتفاقيات والبروتوكولات الأمنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب، بمثابة إعلان رسمي للمغرب بانخراطه الفعلي في الجهود الدولية والإقليمية الرامية لمحاربة الإرهاب. والتي تتضمن تعاوننا وثيقا مع الولايات المتحدة وجيرانها الإقليميين، ويظهر ذلك جليا من خلال مشاركته في العديد من المبادرات الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة، لعل أهمها انضمامه إلى المبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب (TSCTP) سنة 2005، من أجل مساعدة الشركاء في

¹ نسرين زردوك "قراءة في التجربة المغربية للتصدي للظاهرة الإرهابية" في "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي"، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية، طبعة 2017، ص 103.

² يحيى أبو الفرح "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: الخصوصيات..." مرجع سابق، ص 206.

³ الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لمجابهة الإرهاب، تتمثل في: البعد الأمني، باعتماد المغرب مقاربة ناجعة عبر تطوير آليات جديدة تعتمد التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، وبالتعاون الدولي في هذا المجال. بينما المقاربة التنموية عبر تطوير برامج فعالة لمحاربة الفقر والهشاشة، وذلك بتطبيق برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ساهمت في التقليل من الفقر والهشاشة، كما قام المغرب بإنشاء مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية بالدول الإفريقية. في حين المقاربة الدينية عبر نشر المبادئ السمحة للدين الإسلامي الوسطي المعتدل.

غرب إفريقيا على زيادة قدراتهم الفورية وطويلة الأمد للتصدي للإرهاب، ومشاركته أيضا في تدريبات "الأسد الإفريقي".¹

وفي سنة 2011 انضم المغرب إلى جانب الولايات المتحدة و 28 دولة أخرى كأعضاء مؤسسين للمنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب، الذي ترأسه المغرب سنة 2016. كما أن انضمام المغرب إلى المشاركة في الحرب على الإرهاب بشمال مالي وتفكيك قناتين لتجنيد الجهاديين في مالي في أواخر عام 2012، دليل قاطع على نية المغرب في المساهمة الفعالة من أجل خلق فضاء صحراوي آمن ومستقر،² بالإضافة إلى انضمام المغرب إلى التدخل الذي قادته فرنسا في مالي، والذي تمخض عنه تعاظم الدور المغربي في الشأن المالي، وصولا إلى المؤتمر الدولي المتعلق "بأمن الحدود" الذي عقد في المغرب في نونبر 2013، والذي وافق فيه وزراء خارجية 19 دولة، من بينها فرنسا وليبيا ومالي، على اتفاق إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود، وهو الاتفاق المعروف باسم "إعلان الرباط"،³ وقد خرج بتوصيات متعلقة بالأمن في منطقة الساحل، من بينها : تحديد التحديات الأمنية، وإنشاء مركز إقليمي للمراقبة والتكوين وإعادة النظر في المنظومات الأمنية والجمركية. فضلا عن التوصيات التي تعطي للمغرب قسطا مهما لتنفيذها، وقد حضر هذا المؤتمر، إلى جانب دول أفريقية، الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، ودول أوروبية وآسيوية.⁴

¹ « Morocco Combats terrorism at home and Abroad », 07July 2016, p.2, in :

https://moroccoonthemove.com/wp-content/uploads/2016/09/FS_MoroccoTerrorism7July2016.pdf

² محمد صلاح التامك، عرض حول: "نهج المغرب في مكافحة التطرف العنيف"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 16 ماي 2014، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2021/01/05.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-approach-to-counter-violent-extremism>

³ انظر: الرسالة ومرفقها اللذان وجههما السيد "محمد لوليشكي"، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة - (الفترة 2008-2014)، إلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ 26 نوفمبر 2013، حول إعلان الرباط، على الرابط:

<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/2013/707>

⁴ يحيى بولحية "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا..."، مرجع سابق، ص 76.

ولم تقف السيورة الأمنية للمغرب في مكافحة الإرهاب وإحلال الأمن عند دولة مالي فقط، بل يتبين أن الخدمات والخبرات الأمنية مفتوحة لتستفيد منها معظم دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهو الأمر الذي لامسناه من خلال تفجيرات "أبيدجان" سنة 2016، حيث استفادت الكوت ديفوار من الاستخبارات المغربية في التحقيق في الوقوع في العملية الإرهابية، وفي أواخر نفس السنة وأثناء الزيارة الملكية لدولة نيجيريا شدد الملك "محمد السادس" على التزامه بالتعاون والتنسيق المغربي النيجيري والاستفادة من الخبرة المغربية في محاربة تهديدات جماعة "بوكو حرام" المتطرفة.¹

وهنا يركز المغرب في ملف مكافحة الإرهاب في إفريقيا، خاصة تجاه دول الساحل والصحراء على المجال الاستخباراتي من خلال تقاسم المعلومات الاستخباراتية، والتنسيق والتعاون العسكري مع دول الإقليم.² غير أن هذا المجال (الاستخباراتي) يبقى ضعيفا بين أغلب دول المنطقة، مما يؤدي إلى تفاقم انتشار الجماعات الإرهابية عبر الساحل والصحراء، الأمر الذي يجعل الظاهرة الإرهابية يطغى عليها طابع التمدد والاستمرارية داخل هذه البلدان.

ثالثا: انعكاسات الظاهرة الإرهابية على العلاقات المغربية-الإفريقية

على الرغم من جهود المغرب الحثيثة في مجال مكافحة الإرهاب على مستوى الساحل والصحراء، فإنها تبقى محدودة ونسبية في غياب تعاون وثيق بينه وبين بلدان الجوار لاسيما الجزائر، نتيجة الصراع الحدودي بين البلدين من جهة، ومن جهة أخرى تتنازع الزعامة بينهما والتي تعد من الأسباب المفسرة لعدم إقامة علاقات طبيعية بين البلدين.³

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 387.

² محسن الندوي "مجالات التعاون الأمني والعسكري بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم السياسية والقانون، مجلد 01، العدد الخامس، كانون الأول 2017، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا، ص 135.

³ نور الدين العمراني "جهود المغرب في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية: التجليات والمعوقات"، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد 02، 2018، ص 27.

فالتحول الجيوسياسي في المناخ الإقليمي الحالي يسمح للمغرب بلعب دور رئيسي في غرب إفريقيا، وهذا ما يعيق الطموح الجزائري لتصبح دولة رائدة في المنطقة. الأمر الذي يساهم في زعزعة استقرار المنطقة بأسرها بوتيرة خطيرة أحيانا؛ حيث أن قضايا الاستقرار والتكامل الإقليميين مرتبطان بالصراع بين المغرب والجزائر.¹

فاللاتعاون المغربي-الجزائري من شأنه أن يساهم في تزايد الإرهاب ووفود المهاجرين الأفارقة من إفريقيا جنوب الصحراء، ما يمكن أن يعرض إقليم الساحل وشمال إفريقيا لتصدعات أمنية مستقبلا، مع أن الظرفية الراهنة الموسومة بتزايد مخاطر وتحديات الجريمة الإرهابية، وتسلسل شبكاتها عبر حدود البلدان المغاربية وبلدان الساحل والصحراء، تحتم طي الخلافات السياسية جانبا بما يخدم مصالح البلدين الجارين الشقيقين ويصون ويحافظ على أمن واستقرار المنطقة ككل.²

إضافة إلى ذلك هناك العديد من التحديات التي تعيق مكافحة الجريمة الإرهابية في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل والصحراء بصفة خاصة، وتعيق أيضا الجهود المغربية في مجال مواجهة هذه الجريمة في عمقه الإفريقي، والمتمثلة أساسا في: الصعوبة التي تكمن في مكافحة العنف الإرهابي بسبب التنظيمات الإرهابية الواسعة المتعددة الجنسيات التي انبثقت في تلك المناطق مستفيدة من الحدود السهلة الاختراق، والروابط الوثيقة التي تربط تلك التنظيمات مع المجتمعات المحلية، الأمر الذي يفسح المجال للتنظيمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية الازدهار فيها.³

¹ EL Moussaoui el ajlaoui « Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region : The Morocco perspective », Dialogues Sécuritaires dans l'espace sahel-saharien, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bamako office, 2016, pp.10-11.

² نور الدين العمراني "جهود المغرب في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية..."، مرجع سابق، ص 27.

³ محمد صلاح التامك، عرض حول: "نهج المغرب في مكافحة التطرف العنيف"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 16 ماي 2014، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2021/01/07.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-approach-to-counter-violent-extremism>

ولعل من أكبر انعكاسات الظاهرة الإرهابية، هو زيادة حدة التنافس الدولي على المنطقة، حيث أصبح الإرهاب ذريعة التدخل الخارجي في سيادة الدول الساحلية.¹ وكما يعتقد "جاك بود Jack Baud" الخبير السويسري في الإرهاب، "إن الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تشجع ظهور النزعات الإرهابية. ثم إن الأجهزة المشاركة في هذه الحرب لا تفهم الطبيعة والآلية الحقيقيتين لهذا الإرهاب الجهادي". فخطر الإرهاب غير محدد الهوية أو الاتجاه والبدائية، كما أن حربه أيضا غير معروفة النهاية، فقد يتوار مؤقتا ولحين تستقر الأمور أو تهدأ فيعود للنشاط والعمل مرة أخرى. وأن القضاء على الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء لا يمكن أن يتم إلا بمعالجة أسبابه.² خاصة وأنه لا يؤثر على بلدان المنطقة فحسب، بل يؤثر أيضا على جزء كبير من منطقة شمال إفريقيا،³ من بينها المغرب الذي طالما نبه المجتمع الدولي إلى تنامي الإرهاب في الساحل والصحراء، إلا أن ذلك التنبيه لم يكن كافيا؛ فالأمر يحتاج، في نظره، إلى وسائل مكملة وأكثر نجاعة في تدبير الملفات الشائكة.⁴

ختاما يمكننا القول بأن استقرار المغرب مرتبط بطبيعة التهديدات الأمنية خاصة التهديدات الإرهابية القادمة من إفريقيا ممثلة في الدول المكونة للساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، لاسيما وأن هذه البلدان ظلت مصدر المشاكل التي تلقي بثقلها على الموازنة الأمنية للمغرب، الأمر الذي يمكن أن نطلق عليه حسب "جوزيف ناي Joseph S Nye" و "روبرت كوهن Robert Owen Keohane"، بالاعتماد المترابط المركب "Complex interdependence"⁵ أو

¹ إدريس عطية "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي..."، مرجع سابق، ص92.

² محمد نشاطوي "المقاومة والإرهاب، جدلية السياسة المسلحة وسلاح السياسة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 129-130، يوليو-أكتوبر 2016، ص 123.

³ EL Moussaoui el ajlaoui « Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region : The Morocco perspective », op.cit. p.15.

⁴ يحيى بولحية "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص78.

⁵ Thomas C. Walker « A circumspect revival of liberalism : Robert O.Keohane and Joseph S.Ney's Power and Interdependence », in a book « Classics of international Relations », 1st edition, 19 July 2013, Imprint Routledge, London, pp.148-155.

ما يطلق عليه اليوم بالترابط المركب، أي أنه أي تهديد أو أزمة تحدث في بلد معين تكون له تداعيات وخيمة في بلد آخر أو أكثر، وهو ما يسلط الضوء على النظرة المغربية اتجاه هذه التهديدات باعتبار أن هناك إمكانية خلق علاقات تقاطع وتنسيق بشكل متشابك بينها، ما يصطدم بصعوبة إيجاد حلول مناسبة لمواجهة هذه التهديدات، لتظل خطرا قائما يلزم مساهمته من كل دول الإقليم.¹

الفرع الثالث: التحديات الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء

إضافة إلى التحديات السابقة الذكر، يواجه المغرب العديد من التحديات الاقتصادية في علاقاته مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من الدينامية التي عرفت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في السنوات الأخيرة؛ حيث شهدت تطورا إيجابيا بشكل عام، ومع ذلك فرغم هذا التطور الإيجابي لا تزال حصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في إجمالي التجارة الخارجية للمغرب محدودة وضعيفة جدا، وإن كانت قد شهدت ارتفاعا طفيفا في السنوات الأخيرة، ذلك أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لم تمثل سوى 3.1 % من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب خلال الفترة 2015-2018، مقارنة مع نسبة متوسطة بلغت 2.6 % برسم الفترة 2010-2014.² نتيجة مجموعة من التحديات سواء كانت ذاتية أو موضوعية.

فالتحديات الذاتية مرتبطة أساسا بالاقتصاد المغربي، الذي لا زال في حاجة للاستثمارات لتقوية هيكله؛ أي أن الاقتصاد المغربي لا زال لا يتوفر على الموارد المالية الكافية لإنعاش الاقتصاد الوطني داخليا، ومن تم التفكير في الاستثمار في الخارج بصفة عامة.³

أما التحديات الموضوعية، فهي مرتبطة ب:

¹ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء..."، مرجع سابق، ص 06.

² المملكة المغربية، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، ص55.

³ لحسن الحساوي "الدولة المغربية: علاقاتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 112.

- ارتفاع الرسوم الجمركية.

- مناخ الأعمال في العديد من بلدان القارة، وتباين المصالح السياسية، والمشاكل الأمنية

التي تشهدها بعض المناطق، بالموازاة مع هشاشة النمو في العديد من اقتصادات المنطقة.¹

- المنافسة الدولية على القارة الإفريقية؛ فمنذ بداية الألفية الثالثة، توجهت الدول الكبرى

لتدعيم تواجدها الاقتصادي في إفريقيا، من خلال تشجيع شركاتها الخاصة للاستثمار في

إفريقيا مما يشكل منافسة للشركات المغربية.²

- القطاع الخاص الإفريقي أدرك أن إفريقيا يجب أن تعتمد على مواردها ووسائلها الخاصة

من أجل تحقيق نموها، وكذا الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدول عبر رؤى استراتيجية على

المدى البعيد من أجل تشجيع الاستثمار، ويمكن هنا للقطاع الخاص المغربي التعاون فقط

والإفادة انطلاقا من تجربته في مختلف المجالات والمشاريع.³

- تحدي ضرورة تطوير بنية الصادرات المغربية، من أجل الرفع من التكامل التجاري

بين الصادرات المغربية وبين حاجيات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من حيث الواردات،

فالمغرب يسجل تأخرا مهما في مؤشر التكامل التجاري،⁴ مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة

والصاعدة التي تتجاوزته في مجال التكامل التجاري مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويمكن

تفسير هذا الوضع جزئيا ببطء مسلسل التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي بشكل يسمح

بالنهوض بقوة أكبر بقطاعات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي أعلى، قادرة على توفير

منتجات تلئم بشكل أفضل حاجيات معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من الواردات.⁵

¹ المملكة المغربية، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، ص 55.

² لحسن الحناوي "الدولة المغربية: وعلاقاتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص 113.

³ محسن الندوي "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 111.

⁴ يسمح مؤشر التكامل بتحديد ما إذا كان بلدان أو منطقتان يعتبران "شريكين تجاريين طبيعيين"، بمعنى أن عرض صادرات أحدهما يلائم حاجيات الآخر من الواردات. وكلما اقترب هذا المؤشر من مئة كلما كان الشريكان متكاملان على المستوى التجاري.

⁵ المملكة المغربية، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، ص 55.

- ارتفاع مخاطر الاستثمار إلى درجة كبيرة في كثير من الدول الإفريقية، نظرا لظروف الحروب الأهلية المتكررة في بعض هذه الدول، وازدياد حدة الصراع السياسي الداخلي في بعضها الآخر، مع تفشي ظواهر الفساد السياسي والإداري فيها.

- عدم قدرة المغرب منفردا على تنفيذ المشاريع الكبرى في إفريقيا لحاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة.

- التحول الذي تشهده القارة الإفريقية يتطلب تطوير بنى تحتية، وتعزيز الربط اللوجيستيكي بين المغرب والشركاء الأفارقة، وهو شرط لا محيد عنه من أجل تيسير التجارة مع بلدان المنطقة وتحقيق مردودية أفضل للنقل. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تعبئة الاعتمادات المالية الكافية، مما يتطلب وضع صيغ جديدة للتمويل، من خلال العمل بشكل خاص على استثمار شركات ثلاثية الأطراف بين المغرب والشركاء الأفارقة والاقتصاديات والمؤسسات القادرة على توفير إمكانيات تمويل مهمة.¹

- معظم تجارة إفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى الإقليمي.

- صعوبة التحويلات النقدية والمالية عبر بعض دول إفريقيا، وعدم وجود سياسات مالية واقتصادية ثابتة تبعث على الاطمئنان، بالإضافة إلى معاناة بعض الدول الإفريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي.²

- ضرورة التقليل المتبادل للحواجز الجمركية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقات التجارية التي سبق توقيعها، بل وإبرام اتفاقات جديدة مع شركاء آخرين محتملين بالقارة. ويعتبر هذا الأمر شرطا ضروريا من أجل تسريع الاندماج التجاري بين المملكة المغربية وباقي بلدان القارة الإفريقية.

¹ المملكة المغربية، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017، ص 40.

² محسن الندوي "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية" مرجع سابق، ص 112.

ختاما، يمكننا القول بأن التواجد المغربي بإفريقيا جنوب الصحراء تجابهه العديد من التحديات التي يجب عليه مواجهتها لرفع نجاعة حضوره في القارة، خاصة وأنه لا يتوجه وحده إلى إفريقيا، بل أعين كل اقتصاديات العالم مفتوحة نحو القارة، ولن يجد نفسه وجها لوجه فقط مع المصالح المتضاربة مع هؤلاء الفاعلين القادمين من خارج القارة مثل الصين واليابان...، بل قد يتصادم أحيانا مع بعض الدول التي تجمعها معها علاقات تاريخية متميزة مثل فرنسا التي أعادت رسم أولوياتها في القارة. لذلك يجب أن تنصب جهود صانع السياسة الخارجية المغربية على وضع استراتيجية توافقية وتكاملية مع الفاعلين الاقتصاديين في القارة من جهة،¹ ومن جهة أخرى العمل على تمتين وتقوية علاقاته مع دول إفريقية نافذة على غرار الجزائر التي استغلت غياب المغرب عن مؤسسة الاتحاد الإفريقي، وربطت علاقات وتحالفات قوية مع دول نافذة في القارة كجنوب إفريقيا ونيجيريا.²

المبحث الثاني: رهانات وآليات تطوير أداء الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء

إن أهم المداخل الأساسية والحقيقية لمد جسور التعاون بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وكذا تأهيل العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف نحو هذه الدائرة الإفريقية، في أفق البحث عن آفاق إيجابية لتحقيق أهداف التضامن والاندماج الذين يسعى المغرب إليهما، يبدأ بالرهان على الاندماج الإقليمي في مختلف المنظمات الإقليمية والجهوية، وتبني مجموعة من الآليات التي من شأنها تفعيل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء. من هذا المنطلق سنخصص (المطلب الأول) للحديث عن الرهانات التي من شأنها تفعيل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، بينما (المطلب الثاني) سيتم التطرف فيه لأهم الآليات الكفيلة بتطوير العلاقات بين الجانبين.

¹ سعيد الصديقي "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، مرجع سابق، ص 11.

² عبد الفتاح بلخال "السياسة الخارجية بين تجاوز مآزق الماضي وتحديات الحاضر"، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الأول: رهانات تفعيل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

يعتبر الاندماج الجهوي مفهوما متعدد الأشكال، حيث يحدد بالمعايير الاقتصادية وبأهمية العوامل غير الاقتصادية، وانفتاح السياسة الاقتصادية للمغرب هو جزء من هذه الدينامية.¹ والواقع أن تطلع المغرب إلى أن يصبح قطبا اقتصاديا عن طريق تعزيز التنافسية والاندماج الجهوي في إفريقيا رهين بالانخراط في مختلف التكتلات الاقتصادية الجهوية والإقليمية، أهمها "منطقة التجارة الحرة القارية" التي من شأنها أن تفتح آفاقا رحبة في مجالات متعددة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة (الفرع الأول)، ومن ثم ضرورة الانخراط في منظمة "تنسيق قانون الأعمال" بهدف الاطلاع على تشريعات قانون الأعمال في مختلف دول إفريقيا وبالتالي السماح للشركات والمستثمرين المغاربة بالحضور الدائم في السوق الأفريقية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تسريع الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)²

فرض الواقع الدولي والإقليمي على الزعماء الأفارقة، التجاوب مع المتغيرات الدولية والإقليمية التي يوازيها اختلالات في الاقتصاد الكلي للقارة الإفريقية وانخفاضا أو تراجعاً في قدرته التنافسية، وكذا هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين

¹ Samih Hmdaoui, « Le processus d'intégration régionale en Afrique : quelles dynamiques pour renforcer la compétitivité économique du Maroc », op.cit. p.64.

² تبنى الاتحاد الإفريقي سنة 2012، خلال الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر الاتحاد التي عقدت في "أديس أبابا"، الخطة العملية لإنشاء "منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، بحيث انطلقت المفاوضات الرسمية سنة 2015، وانتهت مع نهاية سنة 2017، وبعد سلسلة من الاجتماعات، أفضت المفاوضات إلى أربعة نتائج أساسية شملت: صياغة الاتفاقية الإطار بشأن منطقة التجارة الحرة، والبروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع، والبروتوكول الخاص بالتجارة في الخدمات، وأخيرا بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات. "فمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" هي أحد الأهداف التي حددتها القارة لنفسها تحت شعار "إفريقيا تتاجر مع إفريقيا" من خلال الرهان على "التكامل الاقتصادي الكامل" لأفريقيا، إلى جانب أهداف أخرى مثل حرية تنقل الأشخاص وإنشاء المؤسسات القارية. انظر:

– Charlie Mballa, « La ZLECAF et l'intégration africaine : une perspective d'analyse stratégique », Centre d'analyse et de perspective sur les Afriques (CAP-Afriques), centre d'études sur l'intégration et la mondialisation (CEIM), vigie Afriques, Volume 2, N°3, Aout 2019, p.2.

– Rapport : « La Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l'angle des droits de l'homme », Nations Unies : commission économique pour l'Afrique et Fondation Friedrich Ebert (Bureau de Genève), Octobre 2017, p.20.

والاتحاد الأوروبي على السوق التجارية الإفريقية، تشكيل "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" كأحد المشاريع المهمة التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، تفعيلًا لإحدى النقاط الأساسية الواردة في جدول أعمال أجندة إفريقيا لعام 2063.¹

وبعد خمس سنوات من المفاوضات وقعت خمسين دولة إفريقية الاتفاقية المنشئة "لمنطقة التجارة الحرة القارية" في دجنبر 2017، وتم اعتمادها من قبل وزراء التجارة الأفارقة في نيامي عاصمة النيجر، وهي اتفاقية اعتبرت ذات أهمية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، من خلال تعزيز التجارة البينية الإفريقية؛ بحيث أضحت تمثل هذه المنطقة اليوم أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث عدد الدول المنتمة إليها.

وفي الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي الذي عقد في "كيغالي" برواندا خلال يومي 8 و 9 مارس 2018، تم اعتماد الاتفاقية المنشئة "لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2018.² لتدخل حيز النفاذ في 30 ماي 2019،³ بعد التصديق على الاتفاق المنشئ لها من طرف 22 دولة،⁴ وقد تم الاعتراف بها رسميًا في 07 يوليوز 2019 في النيجر.⁵ وتتمثل الأهداف الرئيسية لـ (ZLECAF)، في:⁶

¹ عبد العزيز برضوان الادريسي، "قراءة في مرجعيات ومضامين الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مجلة قراءات متقاطعة في القانون والسياسة والاقتصاد والمجتمع، مطبعة التيسير، الدار البيضاء، العدد الأول، نونبر 2019، ص48.

² « The African Continental Free Trade Area : Economic and Distributional Effects », World Bank Group, Washington, 2020, p.11.

³ Delchande Dibi, « Union africaine : quel avenir pour les communautés économiques régionales après la Zone de libre-échange continentale africaine ? », Centre d'analyse et de perspective sur les Afriques (CAP-Afriques), centre d'études sur l'intégration et la mondialisation (CEIM), vigie Afriques, Volume 2, N°3, Aout 2019, p.23.

⁴ تعتبر غامبيا هي الدولة 22 التي أودعت تصديقها على الاتفاق المنشئ لـ «منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية» ، وبذلك تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ استنادا للفقرة الأولى من المادة 23 التي تنص على أنه: "يدخل هذا الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من إيداع وثيقة التصديق 22".

⁵ Delchande Dibi, op.cit., p.23.

⁶ Rapport : « La Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l'angle des droits de l'homme », op.cit. p.21.

✓ إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات، مع حرية حركة رجال الأعمال والاستثمارات والأفراد لتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري والاتحاد الجمركي الأفريقي.

✓ توسيع التجارة البينية الإفريقية، من خلال تحسين وتنسيق وتحرير التجارة بين الدول الإفريقية.

✓ تيسير الوسائل التجارية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعبر إفريقيا بشكل عام.

✓ تعزيز القدرة التنافسية للصناعة من خلال استغلال الفرص للإنتاج وإعادة توزيع الموارد.

✓ خفض التعريفات الجمركية على 90% من المنتجات، وإنشاء منطقة جغرافية قارية تنتشر فيها السلع والخدمات والأشخاص دون قيود.¹

✓ جعل التجارة بين البلدان الإفريقية دعامة رئيسية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي للقارة، وعاملاً لتسريع التحول الهيكلي، ورافعة لتحسين دخل المواطنين والمواطنات في البلدان الأعضاء.²

من هذا المنطلق، يتضح بأن اندماج القارة الإفريقية في منطقة تجارية واحدة يوفر فرصاً كبيرة للشركات والمستهلكين، ويساعد على ضمان التنمية المستدامة في المنطقة الأقل نمواً في العالم. كما يبعث آمالاً عريضة في مجالات خلق فرص الشغل والتقليص من معدلات الفقر وتحقيق الرفاه والازدهار في القارة. ووفق تقديرات البنك الإفريقي للتنمية، فمن المتوقع أن تؤدي إزالة الحواجز الجمركية بين جميع البلدان الإفريقية إلى زيادة بنسبة 52.3 في المئة (أي ما يعادل 34.6 مليار دولار أمريكي)، في المبادلات التجارية بين البلدان الإفريقية في 2022، ارتكازاً على معطيات 2012 كسنة مرجعية.³ ومن جهة أخرى يمكن لمنطقة التجارة

¹ Delchande Dibi, « Union africaine : quel avenir pour les communautés économiques régionales après la Zone de libre-échange continentale africaine ? », op.cit. p.23.

² المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2019، ص 30.

³ "الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 19.

الحرّة القارية أن تزيد التجارة البينية الأفريقية بنسبة 53.2% من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA).¹

وفيما يخص المغرب، فرغم الجهود المبذولة والنتائج الإيجابية التي حققها في إطار علاقاته مع الدول الإفريقية، في مختلف المجالات، فإن الشراكات مع الدول على الصعيد الاقتصادي لم تحقق بعد كل الأهداف المسطرة، كما أنها تبقى دون مستوى الفرص التي يتيحها الاندماج الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية، وفي الاستجابة لتطلعات شعوب القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد، فإن مستوى المبادلات التجارية بين المغرب وبقية بلدان إفريقيا لا تتجاوز 4 في المئة (4%) من مجموع المبادلات التجارية للمملكة، وهو مستوى لا يترجم حجم الإمكانيات الفعلية المتاحة في مجال التعاون الاقتصادي، وكذا الحاجيات المسجلة في مجال الاندماج والتكامل التجاري بين المغرب وباقي بلدان القارة.²

ويمكن القول هنا، أن عملية الاندماج الاقتصادي بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، من شأنها أن تفتح آفاقاً رحبة في مجالات متعددة، لاسيما تلك التي تهم البنيات التحتية والأمن الطاقوي والأمن الغذائي، إذا ما تمكن مختلف الشركاء من الجمع بين الالتزام السياسي القوي وبين اعتماد حكمة جيدة، يتقاسمها كل الفاعلين، لمسلسل الاندماج في هذه القطاعات ذات الصبغة الاستراتيجية، غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق اندماج تجاري أفضل.³ ولبلوغ هذا الهدف عمل المغرب على ترسيخ سياسته الرامية إلى

¹ « La Zone de libre-échange continentale : Questions et réponses », Centre Africain pour les politiques commerciales, Union Africaine, Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Janvier 2018, p.01.

² "الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 11.

³ المملكة المغربية، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017، ص 39.

الاندماج الإقليمي داخل القارة، من خلال المصادقة¹ سنة 2019 على القانون رقم (11.19) الموافق بموجبه على الاتفاق المؤسس ل (ZLECAF).²

غير أن تحقيق الانعكاسات الإيجابية المرجوة بالنسبة للمغرب، يبقى رهين بمدى تحسيس المصدرين والمستثمرين الوطنيين وإمدادهم بالمعطيات اللازمة حول خصائص مختلف الأسواق وطبيعة مناخ الأعمال في (ZLECAF)، كما يظل رهينا بمعالجة القضايا المتعلقة بحركية الأشخاص وبالتدابير غير الجمركية وقواعد المنشأ.³

وفي إطار تعزيز اندماجه في (ZLECAF)، يجب على المغرب:⁴

✓ استكمال مسلسل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإقامة "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، والمشاركة في أجهزتها التنفيذية، والعمل على تعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

✓ إحداث لجنة وطنية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تتولى تتبع وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

✓ استكمال دراسة الأثر المتعلق بانضمام المغرب إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من أجل تعزيز موقع المغرب في المفاوضات الجارية بشأن تنفيذ الاتفاقية ذات الصلة.

¹ جددت المملكة المغربية عند مصادقتها على الاتفاق، نفس الإعلان التفسيري الذي أبدته لدى توقيعها، الآتي نصه: «إن توقيع المملكة المغربية على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا) لا يمكن أن يفهم أو يؤول بأي حال من الأحوال كاعتراف من المملكة المغربية بفعل أو واقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بوحدة الترابية أو الوطنية» .

انظر: تقرير "لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة" بمجلس المستشارين، حول: "مشروع قانون رقم 11.19، الموافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، السنة التشريعية 2018-2019، دورة أبريل 2019، ص 04. ص 05.

² المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2019، ص 30.

³ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2018، ص 57.

⁴ "الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 44.

والجدير بالذكر، أن إرساء "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" لا يخلو من جملة من المخاطر، وتهم هذه المخاطر، التي أثارت تحفظ بعض البلدان، التخوف من فقدان جزء من السيادة الوطنية في بعض جوانب السياسات الاقتصادية، أو احتمال اختفاء بعض الأنشطة الإنتاجية والقطاعية المحلية في حالة نهج انفتاح اقتصادي دون استعداد لمواجهة المنافسة.¹ لكن التحدي المطروح يبقى كبيراً؛ بالنظر إلى أن التجارة بين البلدان الإفريقية مثلت بالكاد 15.2 % من إجمالي المبادلات التجارية للقارة الإفريقية خلال الفترة 2015-2017، بينما تبلغ حصة المبادلات التجارية بين بلدان القارات الأخرى حوالي 47 % في أمريكا و61% في آسيا و67% في أوروبا. واعتباراً للإمكانيات الهامة المتاحة في هذا المجال، يتعين تركيز الجهود على ثلاثة محاور رئيسية حتى يتسنى تدارك التأخر على مستوى الاندماج في القارة الإفريقية، وهي:²

1. حاجة البلدان الأعضاء للتشاور بشأن قواعد المنشأ، بما يجعلها تتسم بالبساطة والشفافية والمرونة وتساهم في تبديد عوامل عدم اليقين لدى مقاولات البلدان الأعضاء.
2. تقليص العقوبات التي تعترض "تسيير التجارة" بين البلدان الإفريقية. ويقتضي ذلك معالجة جملة من القضايا تتعلق بالطابع المعقد للإجراءات المعتمدة على الحدود، وارتفاع كلفة النقل البحري، والمشاكل اللوجيستكية، وعوامل عدم اليقين المرتبطة بمحيط الأعمال (المنافسة، آجال الأداء، الجوانب القانونية والقضائية، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى ما تعانيه بعض المناطق من قصور أمني.
3. إرساء التكامل بين السياسات الصناعية للبلدان الأعضاء وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتكثيف المشاريع المشتركة بين المقاولات في البلدان الأعضاء، وتكثيف المشاريع الإقليمية الضخمة لتعزيز مستوى الاندماج الاقتصادي، وغير ذلك.

¹ المرجع السابق، ص 35.

² المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2019، ص 30.

ختاما، يتضح أن هذه المبادرة التي تشكل إنجازا تاريخيا لإفريقيا وقادتها، هي في الوقت نفسه تشكل تحديا كبيرا بفعل التركيبة المعقدة للقارة الإفريقية، ولما تطرحه من أسئلة حول فرص نجاح هذه التجربة، وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها للاقتصاد الإفريقي قياسا على نموذج الاتحاد الأوروبي أو "النافاط" في شمال أمريكا، أو "الأسيان" في جنوب شرق آسيا أو "الميركوسور" في أمريكا الجنوبية، لأن القارة الإفريقية التي تتكون من أكثر من خمسين دولة بتعداد سكاني تجاوز المليار نسمة، تختلف في طبيعتها عن تلك المناطق الأخرى.¹

الفرع الثاني: الانضمام إلى منظمة تنسيق قانون الأعمال الإفريقية (OHADA)²

تشير ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والانتشار السريع والواسع للتكنولوجيا، وتتميز بخلق وتطوير أقطاب وتكتلات اقتصادية جهوية وتقسيم الأسواق

¹ عبد العزيز برضوان الادريسي، "قراءة في مرجعيات ومضامين الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 48.

² تم إنشاء منظمة "تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا" المعروفة اختصارا بالأوهادا (OHADA) في عام 1993، حيث وقع رؤساء دول وجمعيات البلدان الناطقة بالفرنسية أساسا معاهدة (OHADA) في 17 أكتوبر 1993، في "بورت لويس" بموريشيوس على هامش مؤتمر القمة الخامس للبلدان الناطقة بالفرنسية. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 18 سبتمبر 1995 بعد اكتمال النصاب القانوني لعدد التصديقات المتمثل في تصديق سبع دول على المعاهدة. وتم تنقيح المعاهدة المنشئة لمنظمة الأوهادا في "كيبك" بكندا في 17 أكتوبر 2008. ويتمثل الهدف الرئيسي للأوهادا في: معالجة انعدام الأمن القانوني والقضائي القائم في الدول الأطراف، من خلال تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا لضمان الأمن القانوني والقضائي للمستثمرين والشركات على مستوى دولها الأعضاء. وحتى الآن هناك 17 دولة عضوا في المنظمة، وهي: بربن، بوركينا فاسو، الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكوت ديفوار، الكونغو، جزر القمر، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

انظر:

Anaclet Nzohabonayo, « Préservation de la sécurité juridique et judiciaire des affaires à travers les formations : cas de l'ERSUMA et des commissions nationales OHADA », Published by Oxford University press on behalf of UNIDROIT, Unif.L.Rev, Vol. 23, 19 March 2018, p128.

بين المناطق الكبرى للتأثير: كالتكتل الاقتصادي الأوروبي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التكتل الاقتصادي الآسيوي.¹

وقد شكلت هذه الأقطاب أو التكتلات مصدرا للتفكير بالنسبة للدول الإفريقية، التي وإن كانت تتقاسم فيما بينها التاريخ والجغرافيا والمكونات السوسيو-اقتصادية، فإنها تعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، وكذا مشاكل تتعلق بالأمن القضائي والقانوني، وهو ما حدا بعدة دول من غرب إفريقيا للتكتل في منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا (OHADA)، وذلك بهدف خلق فضاء اقتصادي وقانوني مندمج بينها، من شأنه المساهمة في إعادة تموقع القارة الإفريقية في السوق الدولية عن طريق تبني قانون أعمال موحد، مبسط، حديث وملئم لاقتصاديات الدول الأعضاء، وتبني مساطر قضائية موحدة على مستوى آلية محكمة النقض المشتركة المنبثقة عن هذه الاتفاقية،² وتشجيع اللجوء إلى التحكيم من أجل تسوية المنازعات التعاقدية.³

فلا يمكن إنكار أن غياب الأمن القانوني والأمن القضائي شكلا عقبة حقيقية أمام التنمية الاقتصادية، ولذلك اعتبر تنسيق القانون الاقتصادي وتحسين أداء النظم القضائية في البلدان الإفريقية، لاسيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ضروريين لاستعادة ثقة المستثمرين وتيسير التجارة بين البلدان وتطوير قطاع خاص قوي.⁴

¹ فوزية خدا كرم، " التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، السنة 22، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 176، ص 177.

² إدريس الضحاك، "الأوهادا: خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء"، في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مرجع سابق، ص. 95-96.

³ انظر المادة الأولى من اتفاقية الأوهادا المبرمة في 17 أكتوبر 1993، والمنقحة بموجب معاهدة "كييك" في 17 أكتوبر 2008، ص 2، على الرابط: <http://droit-afrique.com/upload/doc/ohada/Ohada-Traite-OHADA-modifie-2008.pdf>

⁴ Lamine Conde, « L'adhésion du Maroc à L'OHADA : enjeux et perspectives », Village de la justice, la communauté des métiers du droit, 21 août 2018, sur le lien :

Date de visite : 18/02/2021.

<https://www.village-justice.com/articles/adhesion-maroc-ohada-enjeux-perspectives,29241.html>

في هذا الإطار، وبالرغم من ظاهر عنوان معاهدة (OHADA)، فإن هذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق الأمن القانوني والقضائي بغية تشجيع الاستثمارات داخل فضاءها، من خلال توحيد تشريعات الدول الأعضاء، وليس مواءمتها فقط، عن طريق المصادقة على تشريعات موحدة وواحدة في مجال قانون الأعمال،¹ تطبق مباشرة وبشكل إلزامي في مجموع الدول الأعضاء. وتوحيد الاجتهاد القضائي من قبل المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم، المحدثه بموجب الاتفاقية، وتعزيز التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات واعتماد نظام موحد للتكوين والتكوين المستمر للقضاة.²

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الانضمام إلى منظمة (OHADA)، مفتوح أمام أي دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، وأمام أي دولة ليست عضوا في الاتحاد يمكنها الانضمام باتفاق مشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة.³ وتوحي عمومية هذا الانفتاح بأن العضوية في (OHADA) مفتوحة للدول غير الإفريقية.⁴

وبالرغم من عدم انضمام المغرب بشكل رسمي إلى (OHADA)، فإن هناك تقاربا بين الطرفين بسبب الاهتمام المتزايد الذي أبدته الشركات المغربية ورجال الأعمال المغاربة بهذه المنظمة، من ثم فإن فكرة انضمام المغرب إلى المنظمة، أمر مرغوب فيه أكثر من أي وقت مضى لأنه سيعزز التبادل التجاري بين المغرب والدول الأعضاء، كما أكد على ذلك الرئيس

¹ حسب المادة الثانية من اتفاقية "الأوهادا"، يدخل في مجال قانون الأعمال: "جميع القواعد المتعلقة بقانون الشركات، الوضع القانوني للتجار، تحصيل الديون، الضمانات وطرق التنفيذ، نظام معالجة المقاولات والتصفية القضائية، قانون الشغل، قانون المحاسبة، البيع والنقل وأي مجال آخر شريطة اتخاذ القرار بذلك من قبل مجلس الوزراء بالإجماع".

² إدريس الضحاك: "الأوهادا: خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي ..."، مرجع سابق، ص 96-98.

³ انظر المادة 53 من اتفاقية الأوهادا، مرجع سابق، ص 10.

⁴ Hamzata Haidara, «Rapports organisation mondiale du commerce/ organisation pour l'Harmonisation en Afrique du droit des affaires (contribution à l'étude du processus de mondialisation des rapports économiques et commerciaux) », thèse pour l'obtention du grade de docteur en droit, Université de Nancy 2, Faculté de droit, sciences économiques et de gestion, 03 juin 2009, p, 228.

الحالي لمجلس وزراء (OHADA) السيد "تشييك ساكو"¹ في الكلمة التي ألقاها خلال انعقاد الندوة العلمية حول "قانون الأعمال بالمغرب ومنظمة الأوهادا"،² وهي نفس الندوة التي أكد فيها وزير العدل المغربي "محمد أوجار" على أنه حان الوقت لفتح ورش ملاءمة قانون الأعمال، بعدما فتح المغرب العديد من الأوراش لملاءمة التشريعات الوطنية". فالمقاولات المغربية تستثمر وتتجزأ أعمالا كبيرة في مختلف الدول الإفريقية، وبالتالي فإنها تحتك بقانون الأعمال والتشريعات المرتبطة بها في هذه الدول، وهذه فرصة لرجال القانون والجامعيين المغاربة وأسرة العدل التعرف على تشريعات قانون الأعمال في مختلف دول إفريقيا.³

وبالتالي فإن اندماج المغرب في منظمة (OHADA)، سيسمح دون شك للشركات والمستثمرين المغاربة بالحضور الدائم في السوق الإفريقية؛ نظرا لقربها من البلدان الأوروبية، الشركات الأمريكية والآسيوية، مع مراعاة مختلف اتفاقات الشراكة التي وقعتها المملكة مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة في الميدان التجاري. ومن جهة أخرى، سيوفر أمنا قانونيا وقضائيا أفضل للشركات المغربية في إفريقيا، فضلا عن إبراز استثماراتها وضمانها بشكل جيد.⁴

بيد أن هناك بعض الإكراهات التي ستواجه المغرب في مرحلة الانضمام والاندماج بصفة رسمية في منظمة (OHADA)، ولعل أبرز إكراه يتمثل في مسألة دمج المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم (CCJA) التابعة للمنظمة في النظام القانوني المغربي، الأمر الذي

¹ Olivier Wybo, « Pourquoi le Maroc devrait intégrer l'OHADA », jeune Afrique, 01 décembre 2017, sur le lien : Date de visite : 19 /02/2021.

<https://www.jeuneafrique.com/mag/494202/economie/pourquoi-le-maroc-devrait-integrer-lohada/>

² بمبادرة من وزارة العدل وهيئة المحامين بالدار البيضاء والمنظمة الإفريقية لتتسيق قانون الأعمال (OHADA) وتحت الملك محمد السادس، انعقدت بالدار البيضاء ندوة دولية بتاريخ 26 أكتوبر 2017، بحضور عدد من الفعاليات القانونية ورجال الأعمال والقضاء من المغرب وإفريقيا، ووزراء أفارقة، يتقدمهم حارس الأختام بجمهورية غينيا، ورئيس منظمة OHADA السيد ساكو. للمزيد من التفصيل، انظر الموقع الرسمي لوزارة العدل، على الرابط:

<https://www.justice.gov.ma/lg-1/actualites/act-650.aspx>

³ " ندوة حول قانون الأعمال بالمغرب والمنظمة الإفريقية لملاءمة قانون الأعمال (OHADA)", مجلة مغرب القانون، 27 أكتوبر 2017، على الرابط: تاريخ الزيارة: 2021/02/18. <https://www.maroclaw.com/>

⁴ Lamine Conde, « L'adhésion du Maroc à L'OHADA : enjeux et perspectives », op.cit.

سيطرح قضية السيادة بالنسبة للمغرب.¹ ذلك أن (CCJA) مختصة بالنظر في جميع القضايا المتعلقة بتطبيق المعاهدة واللوائح التنفيذية والتشريعات الموحدة باعتبارها محكمة النقض الوحيدة بالنسبة لكافة الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالبث في الطعون بالنقض ضد القرارات والأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الوطنية في قضايا تهم تأويل وتطبيق الاتفاقية، والأنظمة المتخذة لتطبيقها.²

وهناك أيضا مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية وبمسألة التكامل الإقليمي الجهوي، فمن المرجح أن يعتبر انضمام المغرب إلى (OHADA) علامة قوية على التكامل مع البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية (لكون اتفاقية الأوهادا وقعت أساسا من قبل الدول الإفريقية الفرنكوفونية) على حساب البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، وبطبيعة الحال، على حساب الجهود الرامية إلى الاندماج في اتحاد المغرب العربي.³

ومن ثم، فإن الوقت الذي سيستغرقه اندماج المغرب في (OHADA) ودخول جميع النصوص حيز النفاذ سيختبر صبر المستثمرين المغاربة، فجمهورية الكونغو الديمقراطية الدولة 17 التي صادقت على الاتفاقية بتاريخ 13 يوليوز 2012،⁴ استغرقت حوالي خمس سنوات بين انضمام الجمهورية إلى المنظمة، ودخول القوانين الموحدة حيز النفاذ في الجمهورية. بالإضافة إلى ذلك، منحت الشركات فترة انتقالية مدتها سنتان لامتثال للأحكام الجديدة لقانون الأعمال. ولذلك وجب على الدول الأعضاء أن تحدد العقوبات الجنائية على انتهاك هذا القانون. وفي مارس 2017، لم تكيف تشريعاتها لهذا الغرض سوى 9 دول من أصل 17 دولة.⁵

¹ Olivier Wybo, « Pourquoi le Maroc devrait intégrer l'OHADA », op.cit.

² إدريس الضحاك، " الأوهادا: خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء"، مرجع سابق، ص 102.

³ Olivier Wybo, « Pourquoi le Maroc devrait intégrer l'OHADA », op.cit.

⁴ إدريس الضحاك، " الأوهادا: خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء"، مرجع سابق، ص 99.

⁵ Olivier Wybo, « Pourquoi le Maroc devrait intégrer L'OHADA », op.cit.

وبالتالي يتضح بأن (OHADA) تسن القواعد القانونية (الأفعال الموحدة) التي يتعين عليها أن تطبق بنفس الطريقة وعلى الفور في كل البلدان المنتمية إلى هذا الفضاء، والقصد من هذه الأفعال الموحدة هو أن تشمل مجالا واسعا ومتنوعا من مجالات قانون الأعمال. وهذا التحرك نحو قانون إقليمي موحد سيؤدي بالضرورة إلى انعكاسات اقتصادية مفيدة من خلال فك التشابك بين الأسواق. وينبغي أن تظهر آثاره الإيجابية على مستويات مختلفة، لاسيما في جاذبية الاستثمارات لصالح الدول الأطراف.¹ والمغرب باعتباره حاضرا باستثمارات وتعاون مهيمن في الدول الأعضاء في (OHADA)، علاوة عن إبرامه عدة اتفاقيات ثنائية مع أغلب الدول الأعضاء في الأوهادا، من شأنها أن تضع إطارا قانونيا محكما للتعاون عموما، وفي الميدان التجاري والاقتصادي خصوصا.²

أخيرا يمكننا القول بأنه يجب على المغرب التحلي بالذكاء الدبلوماسي الاقتصادي وبذل المزيد من الجهود للانضمام لمنظمة (OHADA)، هذا الانضمام الذي من شأنه أن يخفف العبء عن كاهل الشركات المغربية المستثمرة في إفريقيا عامة، وغرب إفريقيا خاصة؛ حيث سيتيح لها نفس التشريعات المحاسبية التي تتبعها معظم البلدان المتواجدة بها من جهة.³ ومن جهة ثانية فإن انضمام واندماج المغرب في (OHADA) يكتسب أهمية كبرى في سياق إفريقي متزايد الجاذبية.

المطلب الثاني: آليات تطوير العلاقات المغربية الإفريقية

إن البحث عن آفاق واعدة لتنمية العلاقات الدبلوماسية بمختلف تجلياتها وأهدافها بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، يبقى رهينا بمدى تفعيل مختلف الآليات الدبلوماسية، التي من شأنها تقوية العلاقات وتنميتها بين الطرفين، وبالتالي تجاوز عقبة الاختلاف السياسي والإيديولوجي، لرفع التحدي نحو تحقيق اندماج حقيقي على مختلف المستويات، ولعل أهم

¹ Hamzata Haidara, op.cit., p.229.

² إدريس الضحاك، "الأوهادا: خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء"، مرجع سابق، ص 105.

³ Lamine Conde, «L'adhésion du Maroc à L'OHADA : enjeux et perspectives», op.cit.

الآليات التي من شأنها تحقيق ذلك، تتمثل في البحث عن تحالفات سياسية جديدة (الفرع الأول)، وتفعيل الدبلوماسية الموازية المتمثلة أساسا في دبلوماسية المجتمع المدني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: البحث عن تحالفات سياسية جديدة

تشكل التهديدات الخارجية دافعا أساسيا لتنظيم التحالفات السياسية، حسب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، لكون الدول يوازن بعضها البعض، وتختار التحالف فيما بينها لتواجه بالأساس التهديدات التي تتعرض لها، كما أن البحث عن تحقيق التوازن يعتبر بمثابة عنصر استجابة لهذه التهديدات،¹ إلا أن هناك اختلافا في نوعية الاستجابة لها، فالقوى العظمى تتوفر على نفس القدرات والإمكانيات تقريبا، مما يجعلها تساهم بفاعلية في صنع النظام الدولي، وبما أن الخطورة الحالية تأتي من طرف هؤلاء الفاعلين، فإن الدول النامية والصاعدة يجب عليها تكوين تحالفات منطقية للاستجابة للتهديدات، وخاصة من طرف دول الجوار.

والمغرب من الدول التي استطاعت في الآونة الأخيرة تقوية موقعها في إطار القارة الأم، من خلال الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، وبالتالي مواجهة مختلف التهديدات التي كان يواجهها سواء من دول الجوار (الجزائر) أو من بعض الدول الإفريقية أثناء نهجه لسياسة الكرسي الشاغر. غير أنه من المآخذ التي يمكن أن توجه للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، هو تمركزها الشديد في إفريقيا الفرنكوفونية وتحديدًا في إفريقيا الغربية والوسطى، مع تسجيل ضعف تواجدتها في الفضاء الأنجلو فوني، وكما نعلم فإن جزء مهم من هذه الدول تتبنى مواقف عدائية تجاه الأطروحة الرسمية للمغرب في مسألة الوحدة الترابية،

¹ Stephen Walt, « Keeping the World Off-Balance : Self-Restraint and U.S Foreign Policy », in : « America Unrivaled : the Future of the Balance of Power », Ed. G. John Ikenberry. Cornell studies in Security Affairs, New York ; London, Cornell University Press, 2002, p.133.

خصوصا داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، من هنا يجب أهمية التفكير مستقبلا في تبني خطة لإعادة التوازن والانتشار والعمل على تقوية علاقات المغرب مع هذه الدول.¹

ولعل من أبرز الآليات التي يمكن بواسطتها أن تلعب الدبلوماسية المغربية دورا حقيقيا في دعم علاقاتها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء عامة، والدول الإفريقية الأنجلوفونية خاصة، العمل على تبني رؤية واضحة المعالم تتجلى في تكثيف التحالفات السياسية القائمة، والبحث عن تحالفات سياسية جديدة تراعي فيها أولا وأخيرا خدمة وتحقيق المصالح الحيوية للمغرب، ذلك أن تنويع الشركاء السياسيين وأيضا الاقتصاديين يعد من أبرز الرهانات التي بإمكانها أن تدعم دور الدبلوماسية المغربية في التأثير على التوازنات الدولية، وذلك من خلال دعم الاتفاقيات والالتزامات السياسية التي تعمل على حماية مصالح الدولة وحقوق رعاياها من جهة، وتحقيق الاندماج والتعاون والازدهار الإقليمي من جهة أخرى.²

فإذا كانت الجزائر قد نجحت في إنشاء محور وتحالف إقليمي مع كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا بهدف الدفاع عن المصالح المشتركة التي تجمع بين هذه الدول، وما شكله هذا المحور من ضغط على الدبلوماسية المغربية في مراحل مختلفة، وخاصة على صعيد منطقة جنوب إفريقيا.³ فإنه يجب على المغرب البحث عن رسم سياسات توافقية مع الدول الكبرى في إفريقيا، لكونه يتوفر على العديد من الإمكانيات التي من شأنها أن تجعله فاعلا أساسيا في إفريقيا، رغم أنه ليس الفاعل الأساسي الوحيد، بل فاعلا ضمن فاعلين أساسيين آخرين. والوصول إلى هذه التوافقات لن تكون بالضرورة على أرضية مصالح مشتركة، بل على مصالح متكاملة وليست متناقضة.⁴

وفي هذا الصدد، وفي ظل الرهانات والمتغيرات الإقليمية التي تشهدها القارة الإفريقية أصبح من البديهي إعادة رسم خريطة التحالفات المغربية داخل إفريقيا جنوب الصحراء، على

¹ عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 40.

² عبد الإلاه الشباكي، "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص 293.

³ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 268.

⁴ سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا" مرجع سابق، ص 9.

اعتبار أن التحالفات التقليدية السابقة، يبقى دورها محدودا في دعم وحشد المساندة للمغرب، كالسنغال مثلا،- التي تعتبر حليفا استراتيجيا للمغرب، ودولة لها وزنها لكنها لا تستطيع مجابهة التحديات التي تواجهها في منطقة الغرب الإفريقي من طرف الدول الأخرى-،¹ من جهة، ومن جهة ثانية ظهور نخب وقيادات إفريقية حاكمة أصبحت تعيد النظر في خريطة تحالفاتها الخارجية، والإقليمية. وبالتالي ضرورة توخي المرونة في بناء هذه التحالفات، كلما اقتضت المصلحة السياسية المغربية ذلك، هذا الأمر الذي من شأنه أن يضيف نوع من المردودية والفعالية على العلاقات السياسية المغربية، مع دول الجزء الجنوبي من إفريقيا.

من هنا يمكن للدبلوماسية المغربية أن تعيد رسم تصور جديد يرمي إلى فتح آفاق جديدة للتعاون والتنسيق مع بعض الدول التي شكلت على مدى عقود تهديدا للمصالح الحيوية المغربية، ويمكن في المرحلة الأولى الرهان على دول محورية في مناطقها. فمثلا: في إفريقيا الغربية رهن المغرب على تطوير العلاقات مع نيجيريا من أجل تخفيف تأثيرها على المغرب داخل المحور الثلاثي المكون من الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا،² عبر تشجيع التعاون في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الاقتصادي. فعلى صعيد دعم المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين، نيجيريا دولة مهمة بالنسبة للمغرب للتزود بالنفط، ونيجيريا بحاجة لبعض المنتجات المغربية الموجهة للتصدير، الفوسفات والأسمدة الكيماوية...³ وبهذا تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، أهمها مشروع أنبوب الغاز الذي سيربط بين الطرفين، والذي شكل قفزة نوعية في العلاقات بين الطرفين، لكونه سيقرب بلا شك بين البلدين ويوطد علاقاتهما الاستراتيجية، وأيضا تبادل الزيارات؛ حيث قام الملك "محمد السادس" بزيارة

¹ محمد ولد الفاضل، "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء..."، مرجع سابق، ص 226.

² عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 41.

³ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 269.

رسمية إلى نيجيريا سنة 2016، تاركا الخلاف السياسي جانبا (اعتراف نيجيريا بالجمهورية الصحراوية).¹

كما يمكن للمغرب أن يبني كذلك استراتيجية تعاون مع جمهورية جنوب إفريقيا قوامها التركيز على تقوية العلاقات السياسية سواء عن طريق إبرام اتفاقيات حسن الصداقة والتعاون أو عبر تكثيف الزيارات المغربية من المستوى العالي إلى جنوب إفريقيا، وفتح قنوات سياسية، وذلك بقصد ضمان استمرارية المشاورات والاتصالات السياسية في القضايا ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى مشاكل القارة.² فالبلدان يتوفران اليوم على إمكانيات كبيرة لتعزيز تعاونهما، وكل الفرص متاحة أكثر من أي وقت مضى لتقوية الشراكة السياسية والاقتصادية وتجويد العلاقات في العديد من القطاعات الحيوية، ومع أن الشراكة بين البلدين تطبعها منافسة حادة؛ إلا أنها تتيح في الآن ذاته الكثير من التكامل الذي سيكون في صالح القارة الإفريقية قارة المستقبل.³

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد قطيعة امتدت لعقود بين المملكة المغربية وجمهورية جنوب إفريقيا، توجه البلدان نحو إجراء نوع من المصالحة؛ حيث قرر الملك "محمد السادس" ورئيس جنوب إفريقيا السابق "جاكوب زوما" في 29 نونبر 2017، تنحية خلافاتهما جانبا واستئناف العلاقة بين البلدين، والرقي بإطار التمثيلية الدبلوماسية من خلال تعيين سفيرين كاملي السلطة بكل من الرباط وبريتوريا من أجل توطيد العلاقة بين البلدين والعمل سويا على تحقيق مستقبل واعد، خلال اللقاء الذي تم بين الطرفين على هامش قمة الاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي، التي عقدت بأبيدجان في ساحل العاج، اللقاء الذي امتد لساعتين من الزمن، ووعد خلاله رئيس جنوب إفريقيا الملك "محمد السادس" بأنه لن يظهر بشكل منهجي موقفا معاديا للمصالح

¹ التهامي عبد الخالق، "أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا: أهداف استراتيجية ورهانات وتحديات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 يونيو 2017، ص 03.

² عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 270.

³ مصطفى جالي، "استئناف العلاقات المغربية - جنوب الإفريقية: البراغماتية بين التنافس والتكامل"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 24 يناير 2018، ص 03.

المغربية في الاتحاد الإفريقي أو في الأمم المتحدة.¹ ورغم ذلك يجب على المغرب بذل المزيد من الجهود لكسب تحالف جمهورية جنوب إفريقيا، خاصة مع التغيير الذي شهدته سدة الحكم في هذه الجمهورية.

علاوة عن ذلك يمكن للمغرب الرهان على التحالف مع دولة غانا، فبالرغم من أنها دولة صغيرة فقد استطاعت أن تكسب احترام العالم بفعل نموذجها المتقدم على مستوى الانتقال الديمقراطي والنمو الاقتصادي وهي مرشحة أن تكون من الدول المنتجة والمصدرة للنفط مستقبلا. أما على صعيد إفريقيا الشرقية فيمكن التركيز على إثيوبيا، فإلى جانب احتضانها لمنظمة الاتحاد الإفريقي تنامي دورها بشكل كبير في منطقة القرن الإفريقي بعد تغير موازين القوى وأصبحت الوكيل الأول في مسألة محاربة الإرهاب، إلى جانب كينيا التي أصبحت تشكل مركزا ماليا مهما في المنطقة. وأما في إفريقيا الجنوبية هنالك أنغولا وإن كانت محسوبة على الدول الناطقة بالبرتغالية فهي دولة قوية وثاني دولة منتجة ومصدرة للنفط في إفريقيا، انضمت لمنظمة الأوبك وتعد منافسا قويا لجنوب إفريقيا في منطقة نفوذها.²

عموما يمكننا القول بأن الاستثمار في البحث عن تحالفات جديدة للمغرب في إفريقيا، عن طريق تقوية العلاقات الاقتصادية، من شأنه تقوية وتعزيز التموقع المغربي بإفريقيا جنوب الصحراء، وكذا مواجهة مختلف التهديدات التي يمكن أن تواجه المغرب في عمقه القاري، ومن جهة أخرى تنمية العلاقات مع كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا، بهدف خلخلة المحور الثلاثي الذي شكل عائقا أمام الدبلوماسية المغربية، هذا المحور الذي تسعى الجزائر من خلاله إلى تضيق الخناق على الدبلوماسية المغربية، ودعم تواجدها في إفريقيا جنوب الصحراء.

¹ « Maroc-Afrique : ce que Mohammed VI a dit à Zuma et à Lourenço », jeune Afrique, 13 décembre 2017, sur le lien ; Date de visite : 26/02/2021.

<https://www.jeuneafrique.com/mag/500885/politique/maroc-afrique-ce-que-mohammed-vi-a-dit-a-zuma-et-a-lourenco/>

² عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 41.

الفرع الثاني: تفعيل دور المجتمع المدني إزاء إفريقيا جنوب الصحراء

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المجتمع المدني ومختلف مكوناته، باعتباره فاعلا أساسيا في كل مناحي الحياة الليبرالية الجديدة، بما في ذلك المجال الدولي.¹ فتأثير مؤسسات المجتمع المدني على الشؤون الدبلوماسية أصبح شيئا فشيئا، وقد ساعدت التطورات المتلاحقة في مجال تقنيات الإعلام والتواصل في هذا النمو بشكل كبير، الأمر الذي أهل هذه المؤسسات المدنية لتصير فاعلا أساسيا في الشؤون الدولية؛ سواء من خلال تأثيرها من الداخل على صانع القرار الوطني، أو من خلال ضغطها الدولي على اتجاه السياسات الدولية.² ونظرا للأهمية التي أضحت يلعبها المجتمع المدني في التأثير على السياسات الخارجية للدول، فإن تدعيم دبلوماسية المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات رجال الأعمال والمؤسسات الإعلامية ورأي عام أصبح مفروضا على صانعي القرار إدراكها، ولقد نبه إلى ذلك العاهل المغربي حينما أكد على أنه: "... يجب دعم القدرة التنسيقية للدبلوماسية التقليدية سواء على مستوى الإدارة المركزية أو البعثات الدبلوماسية؛ وذلك حتى يكون في مقدورها متابعة واستيعاب كل الفاعلين غير الحكوميين في العمل الدبلوماسي؛ وتقوية الدبلوماسية غير الحكومية الجمعوية والبرلمانية والاقتصادية والإعلامية، والانتشار المكثف في هذا الفضاء الجديد الذي طالما استغل خصوم وحدتنا الترابية غيابنا عنه".³

من هذا المنطلق، عمد دستور 2011 إلى الانفتاح على جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل المساهمة بدورها في تدبير الشأن العام وصياغة السياسات العامة، وفي هذا الإطار نص الفصل (12) على أن جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تؤسس وتمارس أنشطتها بحرية، وفي نطاق احترام الدستور والقانون، فهذه

¹ الطاهر القور "الأجهزة الموازية لصناعة القرار الاستراتيجي المغربي في مجال الدبلوماسية الاقتصادية"، مجلة طنحيس للقانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، مطبعة سبارطيل طنجة، العدد 12 / 2013، ص 98.

² سعيد الصديقي "دور الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغاربي"، مرجع سابق، ص 68.

³ انظر الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في الندوة الوطنية للدبلوماسية المغربية بتاريخ 28 أبريل 2000، في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل..."، مرجع سابق، ص 14-15.

الجمعيات والمنظمات لا يمكن حلها أو توقيفها من لدن السلطات العمومية ما دامت تشتغل في إطار قانوني ينظمها، وعليها أن تساهم هذه الجمعيات في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة ومختلف هياكل السلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.

علاوة عن ذلك، أبانت الحكومة المنبثقة عن انتخابات 25 نونبر 2011 عن حرصها في تعزيز المكانة الدستورية للمجتمع المدني من خلال إحداث قطاع وزاري جديد ضمن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني.¹

من هنا يمكن القول بأن المجتمع المدني بمختلف مكوناته يمكن أن يقوم بدور متميز وداعم في بناء موقع ومكانة المغرب في بعده الإفريقي. فمن التقاليد الراسخة لدى جميع الدول التي تعمل في مجالات التعاون الدولي، الاعتماد على منظمات المجتمع المدني في بلدانها، وفق سياسات وبرامج متطورة للشراكات التنفيذية (Partenariat exécutif)، لتنفيذ جزء هام من برامجها ومشاريعها الموجهة للبلدان المستهدفة في استراتيجياتها للتعاون الدولي. فالمنظمات غير الحكومية مثلاً تتمتع بميزات قدرتها على العمل المباشر والسريع وهي غير مثقلة بالاعتبارات الرسمية وبالروتين البيروقراطي، كما أنها مهيأة للعمل الميداني والتعامل المرن مع المجتمعات المحلية ومع قياداتها، فضلاً عن خاصية تقليل التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات الرسمية ومع القطاع الخاص.²

وعليه، سيكون من المفيد أن تركز استراتيجية المغرب من أجل الاندماج في محيطه القاري على دينامية المجتمع المدني أيضاً، من أجل توطيد علاقاته مع بقية البلدان الإفريقية، لاسيما في مجال التحسيس ومبادرات الترافع المشترك ذات الأبعاد الاجتماعية والبيئية خاصة المناخية والثقافية والأمنية. كما ينبغي توسيع نطاق العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني في مجال التأطير من أجل إطلاع أكبر عدد من المواطنين

¹ إبراهيم السهول "المجتمع المدني في المغرب من الوجوب إلى الوجود في دستور 2011..." مرجع سابق، ص 179.

² محمد الدكالي "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر)"، مرجع سابق، ص 281-282.

والمواطنين على أهمية اندماج المغرب في القارة الإفريقية، وما سيكون لذلك من فوائد ستعود بالنفع على ساكنة القارة، على المستويين الإقليمي والقاري.¹

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن بناء العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب لا يعود لمسؤوليات الدولة لوحدها؛ بل يمكن لمنظمات المجتمع المدني المغربية أن تقوم بأدوار جد هامة، فباستثناء بعض المبادرات المحدودة التي قامت بها بعض الجمعيات الطبية المغربية التي نفذت أنشطة مقدرة في مالي والنيجر في مجال الرعاية الطبية، يلاحظ الغياب شبه التام لأدوار منظمات المجتمع المدني المغربي في بلدان العمق، وكأنها منطقة جغرافية بعيدة أو غريبة بينما يتعلق الأمر بالقارة الأم.²

لذلك، وفي إطار الدفع بتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، يجب تكثيف الجهود لجعل المجتمع المدني في خدمة التوجهات السياسية للمغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتحقيق المزيد من الوحدة والتضامن، والعمل على إشراك النخبة المثقفة من جامعيين وباحثين ومفكرين وغيرهم في خلق خلايا للتفكير من شأنها تنمية العلاقات بين المغرب وإفريقيا في مختلف المجالات.

كما يتعين سن التشريعات اللازمة في إطار الأدوار التي أناطها دستور 2011 بمنظمات المجتمع المدني، لتأطير الشراكات المتعددة المستويات والأطراف بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية من جهة، لتعزيز فرص التعاون مع بلدان العمق لصالح المجتمعات المحلية. وتوجد تجارب دولية عديدة في هذا المجال كإعفاء المساهمات التمويلية لشركات القطاع الخاص الموجهة للأنشطة التنموية لصالح المجتمعات المحتاجة من الضرائب وأنماط أخرى من التسهيلات والتحفيزات مؤطرة بنصوص قانونية ولوائح وأنظمة وإجراءات واضحة وكلها ترمي إلى تسهيل وتوسيع مجالات هذه الشراكات التنفيذية.³ ومن جهة أخرى

¹ "الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا من أجل بلورة استراتيجية..."، مرجع سابق، ص 29.

² محمد الدكالي "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر)..."، مرجع سابق، ص 281.

³ نفس المرجع، ص 282.

العمل على تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بغية تفعيل استراتيجية اندماج المغرب داخل القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد، سيتمكن التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية من جعل موضوع اندماج المغرب مبادرة جماعية متجانسة تتجاوز التباينات القطاعية من خلال إنشاء آلية للتنسيق، تضمن مشاركة الفاعلين المعنيين في هذه الدينامية، شرطا لا محيد عنه لتحسين الحكامة. ويروم هذا التنسيق بلوغ العديد من الأهداف منها:¹

✓ أولا: ضمان إدماج الجميع. فالاندماج مشروع جماعي يقتضي إشراك جميع الفاعلين المعنيين، لاسيما المجتمع المدني المنظم، الذي بات صوته مسموعا بشكل متزايد لدى الحكومات والمواطنين.

✓ ثانيا: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إذ يعزز إرساء مثل هذه الشراكات من القدرة على التدخل، لاسيما في المجالات التي تتطلب معرفة الأسواق واكتساب مهارات خاصة في التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية.

✓ ثالثا: إجراء تقييم دوري ومفصل للتقدم المحرز، والوقوف على المشاكل المطروحة، واقتراح الحلول المناسبة لها.

¹ "الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا"، مرجع سابق، ص 30.

خلاصة القسم الثاني

في ختام هذا القسم المتعلق بتجليات التوجهات الجديدة للمغرب تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن القول أن المملكة المغربية عملت خلال السنوات الأخيرة، فترة الدراسة، على بناء سياسة إفريقية، قوامها تعميق وتنويع التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو الثنائي.

وتأتي توجهات السياسة الخارجية المغربية في هندستها الجديدة بمحدداتها المختلفة، المتعددة الأبعاد والمتداخلة، وليدة المتغيرات الدولية والإقليمية. كما أنها في ذات الوقت توجه استراتيجي لصانع السياسة الخارجية المغربية.

وقد تميز الواقع الدولي، خلال هذه الفترة بتزايد الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية من قبل مختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة بشكل جعلها في قلب استراتيجيات متعددة ترمي إلى استغلال الفرص المتاحة اقتصاديا وسياسيا، وتضع في الواجهة منديات وبرامج جديدة للتعاون مع بلدان القارة. مما دفع المغرب إلى التفاعل مع مبادرات القوى الدولية المختلفة تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حرصا من المملكة المغربية على الانخراط في هذه المبادرات على اختلاف أهدافها ووسائلها ومستوياتها والاستفادة منها في تطوير علاقات التعاون بين المغرب والدول الإفريقية، ويؤثر هذا التوجه على الأهمية التي يوليها صانع القرار الخارجي في المغرب للتكيف والاستجابة للفرص التي توفرها البيئة الدولية.

وهكذا عمل المغرب على تطوير استراتيجية للتعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وذلك عن طريق التركيز على بعدين أساسيين متكاملين:

البعد الأول: يتجلى في التعاون الثنائي بتكثيف التعاون مع البلدان الإفريقية، وتوسيع دائرة إشعاع المغرب على صعيد القارة بفعل دينامية علاقاته السياسية والاقتصادية. ولتفعيل هاته الاستراتيجية عمل المغرب على توسيع تمثيلاته الدبلوماسية، كما عمل على توقيع العديد من اتفاقيات التعاون شملت مختلف المجالات من جهة، ومن جهة ثانية عمل على تبني استراتيجية

جديدة بالانفتاح على الدول الإفريقية الأنجلوفونية في شرق إفريقيا والمعروفة بموقفها من قضية الصحراء المغربية.

البعد الثاني: يتعلق بالتعاون الثلاثي الذي يتمحور حول تحقيق مشاريع تنموية تستفيد منها الدول الإفريقية عن طريق التمويل الدولي ومساهمة المغرب بخبرته وتجربته. وقد ساهم هذا النموذج من التعاون في تحقيق عدد من المشاريع المرتبطة بالتجهيزات والبنيات التحتية وبالقطاعات الاجتماعية.

في ظل هذا الواقع شهدت السياسة الإفريقية للمملكة المغربية انخراطا متزايدا لفاعلين جدد إلى جانب الفاعلين الرسميين، وتضافرت وتفاعلت مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تم التطرق إليها سابقا، لتحدد توجهات السياسة الإفريقية للمملكة المغربية التي تصب في مجملها باتجاه تعزيز رهاناتها المتعددة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ففي العشر سنوات الأخيرة قامت الاستراتيجية المغربية بتبني رؤية متجددة للتعاون جنوب-جنوب في إفريقيا، اعتمدت على تنويع المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات، وتعدى الأمر ذلك ليشمل أبعادا تاريخية وإنسانية ويشكل انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي ورغبته في الانضمام لمجموعة دول غرب إفريقيا أكبر نجاح لهذه الاستراتيجية.

أما على المستوى السياسي والأمني تعزز موقع المغرب ضمن دينامية التعاون جنوب-جنوب وموقع المغرب كدولة من الدول الرائدة على المستوى العالمي في مجال عمليات حفظ السلام وذات الحضور المؤثر في القارة الإفريقية، حيث تواصلت المساهمة المغربية في حفظ السلام، وتدعمت بانخراط المغرب في جهود مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية.

وعلى العموم، فإن توجهات السياسة المغربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من النتائج التي حققتها، فإنها تجابهها تحديات مختلفة، على الدبلوماسية المغربية مقارعتها لرفع نجاعة حضوره في القارة.

فالمغرب يتوفر على مقومات تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية مهمة في عمقه الإفريقي، والفرص المتاحة لبناء موقعه ومكانته ومصالحه الكبيرة في هذا العمق متوافرة وهي جد واعدة، وكل هذه الفرص والمقومات تشكل روافع ممتازة يمكنها، إن أحسن التخطيط لها واستثمرت كما يجب، أن تساهم في تحقيق طموح المغرب ليصبح قوة اقتصادية وسياسية رئيسية في القارة الإفريقية.

خاتمة

في الختام يمكن القول، على أن التوجهات السياسية لكل دولة من الدول ترتبط بالاستراتيجيات والأفعال الصادرة عن صانعي تلك التوجهات، الذين يحددون أهدافهم لتحقيقها. وإذا كان مفهوم التوجهات الجديدة مفهوم نسبي ومتغير، فإن التوجهات الجديدة في موضوع البحث، نقصد به مختلف التغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء وهي تغييرات جذرية؛ بل يمكن القول أن هذه التوجهات أقرب إلى إعادة هيكلة كاملة لتلك السياسة.

من هذا المنطلق تم تقسيم البحث إلى قسمين، خصص القسم الأول لدراسة مختلف الأسس المتحركة في السياسة المغربية الإفريقية، بينما القسم الثاني من البحث لدراسة تجليات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

فيما يخص الأسس، يتضح بأن التوجه الإفريقي للمغرب حتمية جغرافية، تاريخية دينية واجتماعية، بقدر ما هي ضرورة سياسية، أمنية واقتصادية، فانتماء المغرب جغرافيا لإفريقيا ما زال سببا رئيسيا في اهتمامه بها رغم تراجع دور الجغرافيا في السلوك الخارجي للدول بفعل التطورات التكنولوجية، كما أن الرصيد التاريخي المشترك بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء لم ينضب بعد، ولا زال يشكل دعامة أساسية لتعزيز التفاعل بين الطرفين، بيد أن تزايد دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية جعل منه محددًا أساسيًا في العلاقات المغربية الإفريقية، حيث أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء منطقة جذب للمستثمرين المغاربة. فالمملكة المغربية ذات الهوية الإفريقية الراسخة جغرافيا وتاريخيا، كانت دائما وفيه لعمقها الإفريقي، وملتزمة اتجاهه بكل ما يضمن توحيد فضاءه ضد ما يمكن أن يشكل تهديدا له، والعمل على تنميته بالشكل الذي يكرس استقراره، وعلى هذا الأساس كان المغرب من بين مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، قبل إقدامه على الانسحاب منها في ثمانينات القرن الماضي كرد فعل طبيعي على قبول جبهة البوليساريو.

وبالرغم من الانحراف الذي طال المنظمة الإفريقية، والذي ساهمت فيه التوجهات السياسية لمجموعة من دول القارة التي لم تخفي يوما عداؤها للمغرب، في سياق حساباتها الضيقة بشأن الزعامة على المنطقة، فإن المغرب لم يحدث وأن تنكر في يوم من الأيام لهويته الإفريقية؛ بل على العكس لا طالما شكل البعد الإفريقي عنصرا أساسيا في تشكيل الهوية العربية الإسلامية الإفريقية للمغرب.

وفي إطار الدينامية التي شهدتها العلاقات المغربية الإفريقية في السنوات الأخيرة - 2019/2009 الإطار الزمني المحدد للدراسة-، يتبين بأن عملية صنع السياسة المغربية الإفريقية هي بمثابة تضافر ومساهمة مجموعة من الفاعلين، حيث شكلت المؤسسة الملكية الفاعل الرئيسي في تحديد وبلورة توجهات السياسة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب دور الحكومة بمختلف مكوناتها وأيضا البرلمان المغربي، بالإضافة إلى مساهمة فاعلين غير رسميين كالمقاولات المغربية الخاصة والعامة.

وبهذا جعل المغرب قضية التعاون مع دول إفريقيا جنوب الصحراء في مختلف المجالات، مركز اهتماماته واستراتيجياته في السنوات الأخيرة، وقد اتخذ هذا التوجه بعدا جديدا وقويا في إطار رؤية استراتيجية بعيدة المدى قائمة على التعاون جنوب-جنوب، وضرورة تحقيق التنمية الشاملة بالمنطقة، حيث قام الملك "محمد السادس" بعدة زيارات إلى بلدان المنطقة، وهذا ما يعكس جليا الانخراط الفعلي للمغرب في بلورة هذه الرؤية.

وفيما يتعلق بتجليات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، فيمكن القول بأن هذه التوجهات تندرج في إطار الدينامية الاقتصادية التي يعرفها العالم بظهور قوى اقتصادية صاعدة إلى جانب القوى التقليدية واشتداد المنافسة بينها حول أسواق وثروات إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي هذا السياق لم يعد من المعقول أن يستمر المغرب في نهج حياده السلبي اتجاه قارته الأم، وكذا الاستمرار في نهج سياسة الكرسي الشاغر داخل أروقة منظماتها القارية

والإقليمية، وباستحضار هذا الواقع، وبناء على مخرجاته، عمل المغرب على صياغة توجهات جديدة لدبلوماسيته تشمل مختلف الأبعاد تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المراهن على إمكانياتها من قبل العالم؛ حيث يتطلع المغرب اليوم إلى إعادة إحياء البعد الإفريقي الذي طالما شكلت الحسابات السياسية حاجزا أمامه، وحالت الصراعات والنزاعات الإقليمية دون تكريسه.

وبما أن الدبلوماسية المغربية نحو إفريقيا اليوم قد تجاوزت في رؤيتها مسألة الصراعات الإقليمية المرتبطة أساسا بقضية الصحراء المغربية، خصوصا مع انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، فإن ما يميز التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، هو التغير الجلي والواضح في بنية المحددات التي تركز عليها ، خاصة مع المتغيرات الدولية والإقليمية الكبيرة المختلفة، والتي انعكست على رؤية وفلسفة الفاعلين في صناعة القرار الخارجي المغربي الذي يلاحظ عليه اليوم أكثر من أي وقت مضى اتساقه مع القضايا الإفريقية. هذا الاتساق الذي يظهر في إطار تفاعل المغرب مع العديد من القضايا الإفريقية سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو في إطار الشراكات الثنائية المتعددة مع الدول الإفريقية.

ويمكن إجمال التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء في ما يلي:

✓ الانضمام إلى منظمة الاتحاد الإفريقي: فالمغرب اكتشف بأنه لم يكسب شيئا من دبلوماسية الكرسي الشاغر سوى أنه ترك منظمة إقليمية في غاية الأهمية لخصومه ليمروا من خلالها تصوراتهم ورؤاهم دون أن يزعجهم أحد.

✓ طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال المصادقة على القانون رقم 11.19 سنة 2019، الموافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بهدف تسريع الاندماج الإقليمي للمغرب في التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

✓ ربط السياسة الخارجية المغربية بعوامل أكثر ثباتا أي المصالح الاقتصادية، بدل العلاقات الشخصية مع الرؤساء، لكون هذه الأخيرة بقدر ما هي مهمة بقدر ما هي تشكل خطرا، لكونها تربط أمرا مصيريا مثل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بعامل غير مستقر وغير ثابت وهم أشخاص يحكمون في قارة غير مستقرة وقد يطاح بهم في أي لحظة.

✓ تبني سياسة التعاون جنوب-جنوب.

✓ الانتقال من فاعل واحد يحتكر صنع السياسة بشكل شبه كامل إلى سياسة خارجية تقوم على إشراك جهات عديدة في صنع القرار الخارجي.

✓ تغيير أسلوب الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء من الدبلوماسية التقليدية القائمة على رد الفعل إلى دبلوماسية جديدة استباقية تقوم على المبادرة ومحاولة استباق المنافسين.

✓ تبني دبلوماسية جديدة بقدر ما هي استباقية ومبادرة بقدر ما هي صبورة، وهذا معناه أن المغرب أصبح يطبق الآن المقولة الشهيرة القاضية بأنه "لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة"، فعندما تكون مصالح تلك الدول أكبر مع المغرب حتما لن تفكر ولو للحظة في الاحتفاظ بالاعتراف بتلك الجمهورية الوهمية.

✓ اختفاء ذلك الرابط الدائم، الذي كان قائما على مقايضة العلاقة بالدول بمواقفها من قضية الصحراء؛ بحيث يتم القطع الفوري للعلاقات الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بما يعرف بالجمهورية الصحراوية. فالمغرب الآن ارتبط بعلاقات دبلوماسية مع دول لا زالت تعترف بتلك الجمهورية.

✓ السياسة المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء لم تعد تقتصر على الدول الإفريقية الفرنكوفونية في وسط وغرب القارة، وإنما تم تجاوزها إلى الانفتاح على الدول الأنجلوفونية في شرق القارة الإفريقية.

✓ تبني المغرب لسياسات عمومية- على المستوى الداخلي- تهتم بالمواطنين والمواطنات الأفارقة، كما هو الشأن بالنسبة للسياسة التي اعتمدها المغرب في مجال الهجرة لتسوية وضعية المهاجرين الأفارقة المقيمين بالمغرب بطريقة غير نظامية.

✓ شهدت العلاقات المغربية الإفريقية توجهها جديدا، لتكتسي أكثر فأكثر أنماطا ثلاثية الأطراف، وذلك بمساهمة عدد من الدول والمنظمات الدولية المانحة؛ حيث مكن هذا التوجه من مواجهة الإكراهات الدولية التي تواجه الرغبة المغربية في تأكيد الانتماء إلى القارة الإفريقية والتضامن مع بلدانها وتعزيز المكانة القارية للمغرب.

لقد أسهمت هذه التوجهات في إضفاء طابع براغماتي على السياسة الإفريقية للمملكة المغربية؛ حيث أنه وعلى اختلاف رهاناتها، فقد مكنت من دعم المصلحة الوطنية، -قضية الوحدة الترابية-، وهو ما تجلّى أساسا في إقدام العديد من الدول الإفريقية على سحب أو تجميد اعترافها بما يسمى بالجمهورية الصحراوية من جهة. ومن جهة ثانية كانت لها نتائج مباشرة على تسريع الدينامية الاقتصادية بين المغرب وبعده الإفريقي، وذلك بتسجيل تزايد مضطرد للمبادلات التجارية وتنوعها؛ فبالرغم من كون هذه المبادلات لم ترقى إلى المستوى المطلوب فإن الاستثمارات المغربية عرفت بالمقابل تطورات متسارعة خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الانخراط المتزايد للقطاع الخاص المغربي.

هذه التوجهات الجديدة الذي يقودها الملك "محمد السادس" أهلت المغرب ليحتل المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا من حيث دول القارة الأكثر استثمارة بإفريقيا جنوب الصحراء.

وبناء عليه، فإن المغرب أضحى اليوم لاعبا أساسيا في القارة الإفريقية له أهميته، وبإمكانه في إطار سياسته القائمة على مدخل التعاون جنوب-جنوب، بمخرجات رابح-رابح المؤطرة لتوجهاته الجديدة، أن يستفيد من إمكانيات القارة ومواقفها، وفي نفس الوقت أن يساهم في الدفاع عن مصالحها وتتميتها بالشكل الذي يمكن من تطويق الظواهر المستجدة على الساحة

الدولية، من نزاعات دموية وانتشار للإرهاب الدولي العابر للحدود الدولية، وكذا تزايد أعداد المهاجرين الغير النظاميين بشكل متنامي مما يؤثر على استقرار الدول ويؤخر جهود تنميتها.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت من خلال التوجهات الجديدة التي تبناها المغرب اتجاه عمقه الإفريقي، فإنها لم تحقق كامل مراميها وكل الأهداف المسطرة لها، حيث لا زالت تواجهها العديد من التحديات المتمثلة في ثلاثة عوامل أساسية:

العامل الأول: يتمثل في كون هذه التوجهات تبقى مرتبطة بمدى استقرار الدول الإفريقية، لاسيما أنها أضحت إحدى أهم بؤر التوتر، وهذا من شأنه أن يؤثر على الاستثمارات المغربية بالمنطقة.

العامل الثاني: يتمثل في مدى قدرة المغرب على مواجهة المنافسة الدولية على إفريقيا جنوب الصحراء.

العامل الثالث: التأثير الذي تحدثه قضية الصحراء المغربية على العلاقات المغربية الإفريقية، باعتباره إحدى الملفات الرئيسية التي يستغلها خصوم المغرب للضغط عليه، مما قد يجعل المغرب يغير من استراتيجيته.

وفي هذا الإطار يتوجب على المغرب تبني مجموعة من الآليات لتفعيل وتطوير علاقات التعاون مع الدول الإفريقية، لعل أهمها:

- ✓ تطوير استراتيجية مندمجة خاصة بتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ اعتماد آلية إقليمية لتقييم المخاطر السيادية التي تواجهها البلدان الإفريقية، وذلك من أجل خفض كلفة الاقتراض وتعزيز التمويلات المستدامة اقتصاديا.
- ✓ إنشاء صندوق استثماري عمومي موجه لإفريقيا، يكون بمثابة رافعة لتمويل مشاريع التنمية.
- ✓ إحداث آلية مؤسسية لمواكبة ولوج المقاولات للأسواق الإفريقية.

- ✓ تثمين الكفاءات الإفريقية التي تلقت تكوينها بالمغرب، من خلال الارتكاز على وجه الخصوص على جمعيات الطلبة الأجانب. وهذا من شأنه أن يساعد على تعزيز إشعاع التكوين في المغرب، وتحسين اندماج الخريجين، ونسج علاقات وثيقة مع بلدانهم الأصلية.
- ✓ تعزيز مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار الخارجي المغربي.
- ✓ تعزيز دور ومهام الوكالة المغربية للتعاون الدولي، لتمكينها من التدخل بطريقة منسقة ومناسبة.
- ✓ استكمال مسلسل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والمشاركة في أجهزتها التنفيذية.
- ✓ تفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية بين مجلسي البرلمان المغربي والمجالس المماثلة في القارة الإفريقية.
- ✓ البحث عن تحالفات جديدة وقوية...///

الملاحق

لائحة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
416	الزيارات الملكية الرسمية لإفريقيا جنوب الصحراء إلى حدود سنة 2017	01
418	خريطة انتشار البنك المغربي للتجارة الخارجية في إفريقيا إلى حدود سنة 2015.	02
419	Scores et classement pour la CEN-SAD pour année 2019	03
421	Investissements directs marocains en Afrique Subsaharienne Répartition par pays Années 2009-2019**	04
423	Investissement directs marocains à destination de l'Afrique Subsaharienne Répartition par secteurs d'activité Années 2009-2019**	05
425	فروع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة في إفريقيا جنوب الصحراء	06

الرقم	طبيعة الزيارة	الدولة أو الدول المعنية	التاريخ
1	المشاركة في قمة فرنسا-إفريقيا الحادية والعشرين	الكاميرون	من 17 يناير إلى 19 يناير 2001
2	زيارة دولة	السنغال	من 22 إلى 23 ماي 2001
3	زيارة دولة	موريتانيا	من 10 إلى 12 شتنبر 2001
4	زيارة صداقة وأخوة	الغابون	31 غشت 2002
5	المشاركة في قمة الأرض	جنوب إفريقيا	1 شتنبر 2002
6	جولة رسمية كبرى	على التوالي كل من: بنين، الكاميرون، الغابون، النيجر، السنغال	من 15 إلى 29 يونيو 2004
7	جولة رسمية كبرى	بوركينافاسو، الغابون، السنغال وموريتانيا	من 21 فبراير إلى 8 مارس 2005
8	زيارة دولة	النيجر	20 يوليوز 2005
9	جولة	غامبيا	من 19 إلى 20 فبراير 2006
10		جمهورية الكونغو	من 21 إلى 23 فبراير 2006
11		الغابون	من 24 إلى 25 فبراير 2006
12		جمهورية الكونغو الديمقراطية	من 26 فبراير إلى 1 مارس 2006
13	زيارة عمل وصداقة	السنغال	14 نونبر 2006
14	زيارة رسمية	غينيا الاستوائية	16 أبريل 2009
15	جولة	السنغال	من 15 إلى 19 مارس 2013
16		الكويت ديفوار	من 19 إلى 25 مارس 2013
17		الغابون	من 25 إلى 31 مارس 2013
18	حفل تنصيب السيد "إبراهيم بوبكر كيتا" رئيسا لجمهورية مالي	مالي	شتنبر 2013
19	زيارة رسمية	مالي	من 18 إلى 23 فبراير 2014
20	زيارة رسمية	غينيا كوناكري	2014
21	افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي-الإيفواري	الكويت ديفوار	24 فبراير 2014
22	زيارة عمل وأخوة	الغابون	من 5 إلى 8 مارس 2014
23		السنغال	

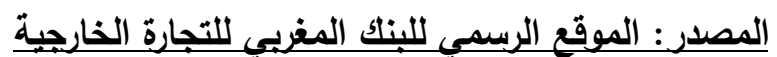
من 20 ماي إلى 12 يونيو 2015	الكوت ديفوار	زيارة صداقة وعمل	جولة	24
	الغابون			25
	غينيا بيساو	زيارة رسمية		26
من 18 إلى 23 أكتوبر 2016	رواندا، تنزانيا وإثيوبيا	جولة رسمية		27
من 24 إلى 26 أكتوبر 2016	تنزانيا	زيارة رسمية		28
نونبر 2016	السنغال	زيارة رسمية	جولة	29
من 19 إلى 30 نونبر 2016	مدغشقر			30
2016	الغابون			31
2016	نيجيريا			32
من 27 يناير إلى 01 فبراير 2017	إثيوبيا	المشاركة في القمة 28 للاتحاد الإفريقي		33
من 01 إلى 02 فبراير 2017	جنوب السودان	زيارة رسمية		34
من 16 إلى 19 فبراير 2017	غانا	زيارة رسمية		35
من 19 إلى 23 فبراير 2017	زامبيا	زيارة رسمية		36
من 23 إلى 24 فبراير 2017	غينيا	زيارة صداقة وعمل		37
من 24 إلى 27 فبراير 2017	الكوت ديفوار	زيارة صداقة وعمل		38

المصدر: المملكة المغربية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، "زيارات صاحب الجلالة الملك محمد السادس" لإفريقيا"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، على الرابط:

<https://www.diplomatie.ma/arab/LeMarocpayssolidaire/LaCoop%C3%A9rationp rivil%C3%A9gi%C3%A9avecl'Afrique/tabid/1748/vw/1/ItemID/3033/language/en-US/Default.aspx>

تاريخ الزيارة: 2018/09/20

خريطة انتشار البنك المغربي للتجارة الخارجية في إفريقيا
إلى حدود سنة 2015



418

Tableau : Scores et classement pour la CEN-SAD pour année 2019

Pays	Intégration régionale	Rang	Intégration commerciale	Rang	Intégration productive	Rang
Cote d'ivoire	0,541	1	0,783	1	0,620	1
Sénégal	0,509	2	0,585	2	0,388	5
Maroc	0,495	3	0,393	13	0,335	9
Burkina Faso	0,490	4	0,565	4	0,260	16
Ghana	0,487	5	0,517	6	0,269	12
Togo	0,480	6	0,536	5	0,268	13
Mali	0,422	7	0,571	3	0,118	23
Nigeria	0,414	8	0,514	7	0,619	2
Mauritanie	0,413	9	0,319	18	0,033	29
Bénin	0,407	10	0,476	10	0,196	18
Egypte	0,405	11	0,445	11	0,304	10
Kenya	0,403	12	0,301	19	0,249	17
Gambie	0,387	13	0,486	9	0,090	26
Djibouti	0,386	14	0,301	20	0,189	19
Guinée	0,379	15	0,345	15	0,268	14
Somalie	0,375	16	0,035	29	0,397	4
Niger	0,350	17	0,495	8	0,047	28
Comores	0,341	18	0,146	27	0,107	24
Tunisie	0,335	19	0,131	28	0,342	7
Rép. Centrafricaine	0,327	20	0,267	24	0,381	6
Cap vert	0,319	21	0,286	21	0,063	27
Libye	0,319	22	0,493	12	0,167	21
Sao Tomi & Principe	0,318	23	0,239	25	0,341	8
Guinée-Bissau	0,317	24	0,343	16	0,150	22
Libéria	0,309	25	0,268	23	0,412	3
Sierra Leone	0,309	26	0,385	14	0,273	11
Tchad	0,285	27	0,270	22	0,097	25
Soudan	0,250	28	0,162	26	0,265	15
Erythrée	0,157	29	0,320	17	0,179	20
Moyenne	0,377	-	0,377	-	0,256	-
Ecart type	0,084	-	0,161	-	0,147	-

Pays	Intégration macro-économique	Rang	intégration infrastructurelle	Rang	Libre circulation des personnes	Rang
Cote d'ivoire	0,486	10	0,595	5	0,210	22
Sénégal	0,484	11	0,467	6	0,623	10
Maroc	0,941	1	0,797	1	0,058	26
Burkina Faso	0,573	4	0,268	13	0,772	8
Ghana	0,420	19	0,428	7	0,806	7
Togo	0,484	12	0,269	12	0,829	6
Mali	0,556	5	0,303	11	0,564	11
Nigeria	0,348	22	0,376	8	0,187	23
Mauritanie	0,612	2	0,185	18	0,920	4
Bénin	0,478	13	0,244	14	0,634	9
Egypte	0,488	9	0,781	2	0,058	27
Kenya	0,222	26	0,332	9	0,920	5
Gambie	0,573	3	0,230	17	0,553	14
Djibouti	0,261	25	0,173	19	1,000	1
Guinée	0,473	16	0,236	15	0,564	11
Somalie	0,312	24	0,114	26	1,000	1
Niger	0,490	8	0,145	22	0,564	11
Comores	0,315	23	0,137	23	1,000	1
Tunisie	0,406	20	0,693	3	0,152	25
Rép. Centrafricaine	0,444	18	0,079	28	0,436	19
Cap vert	0,495	7	0,331	10	0,440	18
Libye	0,382	21	0,651	4	0,000	29
Sao Tomi & Príncipe	0,458	17	0,146	21	0,389	20
Guinée-Bissau	0,477	14	0,128	24	0,475	17
Libéria	0,195	28	0,123	25	0,518	15
Sierra Leone	0,528	6	0,151	20	0,187	23
Tchad	0,475	15	0,092	27	0,482	16
Soudan	0,211	27	0,234	16	0,377	21
Erythrée	0,194	29	0,060	29	0,011	28
Moyenne	0,441	-	0,302	-	0,508	-
Ecart type	0,150	-	0,210	-	0,308	-

Source : Indice de l'intégration régionale en Afrique (IIRA) 2019.

التقرير الصادر عن "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة" بشراكة مع "البنك الإفريقي للتنمية" و"مفوضية الاتحاد الإفريقي"، حول "مؤشر التكامل الإقليمي لإفريقيا لسنة 2019" (IIRA)، ص 105.

Investissements directs marocains en Afrique Subsaharienne

Répartition par pays

Années 2009–2019**

En Millions des dirhams

Pays	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Côte d'Ivoire	643,9	883,8	-	899,5	436,9	305,7
Tchad	-	-	-	-	-	1,1
Sénégal	297,1	12,3	2,0	20,9	4,4	244,0
Madagascar	-	-	-	-	-	-
Cameroun	16,8	25,5	435,3	134,3	66,1	19,1
Maurice	-	-	-	0,1	85,1	82,4
Burkina Faso	-	-	-	57,0	13,0	83,4
Guinée	-	-	6,0	83,2	61,7	8,7
Congo	-	575,1	-	82,4		85,1
Gabon	184,4	1270,8	18,7	62,3		157,1
Mali	1647,1	1576,5	189,4	206,5	439,2	35,7
Mauritanie	0,9	79,3	97,8	32,4	18,6	48,4
Guinée Bissau	-	-	-	-	1,7	2,0
Bénin	-	-	-	-	-	83,4
Togo	-	-	-	-	210,9	1,3
République Centrafricaine	-	-	38,5	31,0	36,3	-
Tanzanie	-	-	-	-	-	-
Rwanda					-	-
Kenya	-	-	-	-	-	-
Ethiopie	-	-	-	0,9	13	-
Nigéria	-	-	-	-	-	-
Ghana	4,5	-	-	-	6,9	24,8
Djibouti	-	-	-	-	-	-
Niger	-	-	-	-	4,8	1,6
Guinée Equatoriale	-	0,3	0,7	0,6	-	1,4
RD Congo	-	-	-	-	-	-
Zambie	-	-	-	-	-	-
Afrique du Sud	-	-	-	-	-	-
Total IDM Afr. Sub.	2794,7	4424,2	788,4	1611,1	1517,1	1185,2

Pays	2015	2016	2017	2018*	2019**
Côte d'Ivoire	616,0	1798,5	1461,4	710,2	1450,5
Tchad	27,8	55,2	72,3	20,7	1339,0
Sénégal	181,4	147,0	124,4	131,0	997,7
Madagascar	-	-	-	6,6	767,8
Cameroun	35,5	615,0	391,7	454,8	416,3
Maurice	1094,7	390,8	397,9	371,8	314,4
Burkina Faso	43,0	75,1	170,5	574,2	244,8
Guinée	4,9	139,3	83,1	184,5	220,6
Congo	90,7	91,4	54,8	27,8	184,4
Gabon	31,9	165,8	94,7	326,6	105,8
Mali	44,2	84,5	131,2	521,9	102,5
Mauritanie	146,7	81,8	49,7	42,3	62,0
Guinée Bissau	-	3,0	3,3	11,8	58,8
Bénin	-	605,1	39,1	477,3	43,0
Togo	5,4	260,1	39,7	130,5	34,7
République Centrafricaine	10,1	-	87,2	180,8	30,4
Tanzanie	-	-	22,0	23,5	23,1
Rwanda	-	-	-	-	14,1
Kenya	-	21,1	5,5	13,0	11,8
Ethiopie	6,4	13,3	15,4	3,8	11,6
Nigéria	584,2	10,7	44,1	36,0	10,3
Ghana	11,8	25,5	29,3	13,2	4,3
Djibouti	-	-	-	0,1	0,9
Niger	-	0,4	29,2	-	0,7
Guinée Equatoriale	11,6	-	0,3	0,9	0,5
RD Congo	-	28,6	-	-	-
Zambie	-	0,3	1,6	1,9	0,5
Afrique du Sud	-	-	0,3	-	-
Total IDM Afr. Sub.	2946,3	4612,5	3348,7	4265,2	6450,5

***Chiffres actualisés**

****Chiffres provisoires**

Source : Office des Changes

Investissement directs marocains à destination de l'Afrique

Subsaharienne Répartition par secteurs d'activité

Années 2009–2019**

En millions de dirhams

SECTEURS	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Immobilier	-	-	-	129,8	189,4	353,6
Banques	928,0	1 469,7	595,5	1 265,2	966,5	252,4
Commerce	2,3	-	-	5,0	10,9	221,2
Industrie	13,5	70,2	3,9	14,4	15,1	71,5
Assurances	-	883,8	-	47,6	190,6	91,4
Grands travaux	16,3	-	1,2	7,1	6,7	30,3
Télécommunications	1 823,4	1 963,8	149,1	96,9	84,8	21,0
Tourisme	5,0	-	-	-	-	15,7
Holding	5,6	-	-	-	9,5	13,2
Transports	-	-	0,3	1,4	-	1,0
Agriculture	-	-	-	-	-	-
Energie et mines	-	-	-	-	8,9	3,3
Autres services	0,5	36,7	37,6	42,9	33,2	101,9
Divers	0,1	-	0,8	0,8	1,5	8,7
TOTAL	2 794,7	4424,2	788,4	1611,1	1517,1	1 185,2

Secteurs	2015	2016	2017	2018*	2019**
Immobilier	270,0	181,0	284,6	99,9	13,4
Banques	1 323,7	1160,6	1090,6	716,5	2423,9
Commerce	212,4	11,9	89,1	81,3	837,0
Industrie	49,0	2444,0	29,1	870,8	864,5
Assurances	20,2	172,1	490,9	176,6	503,8
Grands travaux	0,6	1,5	16,4	39,3	73,9
Télécommunications	5,4	360,4	683,5	1 759,1	1427,4
Tourisme	0,9	12,0	9,9	6,6	0,9
Holding	620,5	57,3	88,7	54,4	34,9
Transports	0,8	0,2	1,7	1,8	61,5
Agriculture	-	9,8	2,7	2,5	-
Energie et mines	27,3	7,8	40,2	418,7	107,9
Autres services	415,1	189,1	12,3	34,3	101,2
Divers	0,4	4,8	9,0	3,4	0,2
Total	2 946,3	4 612,5	3 348,7	4 265,2	6450,5

**Chiffres actualisés*

***Chiffres provisoires*

Source : Office des changes

الملحق رقم 06 فروع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة في إفريقيا جنوب الصحراء



المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

<https://www.fm6oa.org>

لائحة المراجع والمصادر

➤ الكتب

- ✓ " التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، تنسيق ماء العينين النعمة علي، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة ندوات، العدد 19، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 2016.
- ✓ "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006"، تنسيق عبد النبي صبري، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، أبريل 2007.
- ✓ " المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، تنسيق مورد زناسني، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-وجدة، الطبعة الأولى 2017.
- ✓ أحمد الرشيد، "تجمع الساحل والصحراء: دراسة في التنظيم الدولي"، جامعة القاهرة، مصر، 2001.
- ✓ أحمد سليم، "النظم الدبلوماسية والقنصلية"، دار الفجر الحديث، القاهرة 2007.
- ✓ أحمد فتحي سرور "الدبلوماسية البرلمانية والاتصال الدولي"، مجلة آفاق برلمانية، منشورات الاتحاد البرلماني العربي، العدد الأول، فبراير 2011.
- ✓ أحمد نوري النعيمي، " عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2011.
- ✓ ادريس شكرية وآخرون "المغرب في سنة 2014" منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2015.
- ✓ ادريس لكريني وآخرون، "العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات"، سلسلة الندوات والمؤتمرات، العدد 52، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2016.
- ✓ الحاج محمد غومريس، "السياسة الخارجية المغربية: مقاربة إستراتيجية وتجريبية"، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2002.
- ✓ الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات"، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2002.
- ✓ الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALD، الطبعة الأولى 2014.
- ✓ "إفريقيا كآفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الدورة 43، دجنبر 2015، الرباط.
- ✓ بهجت قرني وعلي الدين هلال الدسوقي، "السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة"، ترجمة: أحمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة -القاهرة، الطبعة الأولى 2016.

- ✓ جون وائر بوري، "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الثالثة 2013.
- ✓ حسن سيد سليمان "أبعاد قضية الصحراء الغربية" مجلة دراسات إفريقية، العدد الثالث عشر، 1995.
- ✓ حمدي عبد الرحمن حسن، "الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2011.
- ✓ حمدي عبد الرحمن وآخرون "الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2015.
- ✓ رامون لوريدو ديث، "السياسة الخارجية للمغربي النصف الثاني من القرن الثامن عشر: ترجمة: مولاي أحمد الكمون وبديعة الخرازي، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الجزء الأول، الطبعة الأولى 2012.
- ✓ سعيد الصديقي "دور الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغربي" في "دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، طبعة 2008.
- ✓ سهيل حسين الفتلاوي، "القانون الدبلوماسي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2010.
- ✓ عبد الله ولد محمدي، "المغرب وأفريقيا: رؤية ملك - السياسة، الاقتصاد والدين"، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء/المغرب، الطبعة الأولى 2020.
- ✓ عبد الغني بريدة، "موقف الأحزاب السياسية من المسألة الديمقراطية: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجاً"، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، 2005.
- ✓ عدنان البكري، "العلاقات الدبلوماسية والفصلية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1986.
- ✓ فرانز فانون، "معذبو الأرض"، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، يناير 2015.
- ✓ قاسم خضير عباس، "المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي"، مطبعة الرافدين للطباعة والنشر، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى 2009.
- ✓ ليدل هارت، "الاستراتيجية وتاريخها في العالم"، ترجمة: الهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، يوليو 2000.
- ✓ مارسيل ميرل، "السياسة الخارجية"، ترجمة خضر خضر، سلسلة آفاق دولية (2)، جزوس برس، بدون تاريخ.
- ✓ محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998.

- ✓ محمد الصوفي "تحولات النظام الدولي في عصر العولمة" دار السلام للنشر، الرباط 2001.
- ✓ محمد حركات وآخرون، "الجيوسياسية المغربية الجديدة في إفريقيا: لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو)"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 46، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2018.
- ✓ محمد حسنين هيكل، "الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 2004.
- ✓ محمد رياض وكوثر عبد الرسول "أفريقيا دراسة لمقومات القارة"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
- ✓ محمد عبد السلام، "المصالح القومية-المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية"، سلسلة مفاهيم-الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 18، السنة الثانية، يونيو 2006.
- ✓ مسعود عمر مسعود "تجمع دول الساحل والصحراء: الواقع الجيوسياسي وآفاق التعاون (دراسة في الجغرافية السياسية)"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، الطبعة الأولى 2008.
- ✓ مصطفى بنعلي، "البرلمان المغربي الآن"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، أبريل 2001.
- ✓ ممدوح شحاتة "إفريقيا بين الاستثمارات المغربية والأوهام الجزائرية"، دار يناير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2016.
- ✓ ميغيل هيرناندو دي لارمندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، ترجمو عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005.
- ✓ ميمون خراط وآخرون، "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي"، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية، الرباط، 2017.
- ✓ ناصيف يوسف حتى، "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
- ✓ عبد الحق الميريني، "الرحلة الملكية السامية لثلاث دول إفريقية (السنغال والكويت ديفوار والغابون) 1434هـ - 2013م"، منشورات القصر الملكي، المطبعة الملكية، المشور السعيد-الرباط، الطبعة الأولى 2013.
- ✓ عبد الكريم غلاب، "رهانات الفرنكوفونية في علاقاتها بمسألة التغريب والهيمنة"، المؤسسة العربية للنشر والإيداع، المغرب.
- ✓ هادي برهم "التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010"، المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

- ✓ والتز راسل ميد، "السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم"، ترجمة: نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى 2005.
- ✓ وليد كاصد الزيدي، "الفرنكوفونية: دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي"، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، النجف/العراق، 2020.
- ✓ يحيى أبو الفرج وآخرون، "التعاون المغربي الإفريقي"، معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010.

➤ الأطروحات الجامعية

- ✓ أحمد ولد محمد الأمين "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس، السنة الجامعية 2014-2015.
- ✓ رضوان الوهابي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 1999-2010"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2013.
- ✓ سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، مارس 2002.
- ✓ عادل مساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس - أكاد، الرباط، 2002-2003.
- ✓ عبد الإلاه الشباكي "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، السنة الجامعية 2013-2014.
- ✓ عبد الواحد أولاد ملود، "المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية دراسة لحالة الإرهاب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2017-2018.
- ✓ فاطمة الليلي "مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2015-2016.

- ✓ فؤاد الربع، "السياسة الخارجية للمغرب تجاه آسيا: دراسة في المحددات ومظاهر التفاعل 1956-2012"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس، السنة الجامعية 2015-2016.
- ✓ لبنى بوشياه، "السياسة المغربية في مجال الهجرة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2015-2016.
- ✓ ماء العينين الطالب بوياء، "سياسة المغرب الخارجية لما بعد الحرب الباردة: الأهداف، الآليات، التحديات"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2008-2009.
- ✓ محمد حمزة بولحسن، "مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" نموذجاً"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2015/2016.
- ✓ محمد ولد الفاضل، "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2012-2013.
- ✓ محمد لكريني، "الدبلوماسية البرلمانية وقضية الصحراء المغربية في ظل دستور 2011: دراسة قانونية تحليلية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2015-2016.
- ✓ مصطفى رفاش "السياسة الخارجية للمغرب من خلال الخطب والندوات الملكية" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2006—2007.
- ✓ ميلودة الفقير، "الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2015-2016.

➤ المقالات

- ✓ الحافظ النويني "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 422، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 30 أبريل/ نيسان 2014.

- ✓ الحسين وكاك، "إفريقيا بين طموح التحول ومعوقات التنمية" في "إفريقيا كآفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.
- ✓ الخطاب الذي وجهه رئيس مجلس النواب السيد "الحبيب المالكي" بمناسبة تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب، منشور في "تخليد يوم إفريقيا العالمي بمجلس النواب" منشورات مجلس النواب، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 24 ماي 2018.
- ✓ السعدية لدبس "موقع المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار الخارجي" في "نظام الحكم في المغرب استمرارية أم انتقال إلى الديمقراطية؟"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 50/49، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 15.
- ✓ السعدية لدبس: «السياسة الخارجية المغربية على عهد الملك "محمد السادس": تغيير أم استمرارية؟»، مجلة دعوة الحق-العدد 393 يوليوز 2009.
- ✓ الطاهر القور "الأجهزة الموازية لصناعة القرار الاستراتيجي المغربي في مجال الدبلوماسية الاقتصادية"، مجلة طنجيس للقانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، مطبعة سبارطيل طنجة، العدد 12/2013.
- ✓ العربي بنعثمان، "سياسة المغرب الخارجية: الثوابت والمتغيرات"، ترجمة: عبد الرحيم حزل، مجلة مواسم، العدد 14/13، سنة 1999-2000.
- ✓ أحمد الخنوبي "خبرة الدراسات الإفريقية في المغرب" في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة ندوات، العدد 19، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 2016.
- ✓ أحمد بوخريص التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، مجلة دراسات سياسية 12 ماي 2020، المعهد المصري للدراسات.
- ✓ إبراهيم السهول "المجتمع المدني في المغرب من الوجوب إلى الوجود في دستور 2011... وسؤال ماذا بعد" في "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي"، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية 2017.
- ✓ إبراهيم أبراش "الإرهاب، إشكالية في تعريفه، لا في محاربتة"، مجلة رؤية، العدد 17/2002.
- ✓ المصطفى الرزازي "المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007.
- ✓ إجلال رأفت "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001.
- ✓ أحمد التوفيق، "العلاقات بين المغرب ودول غرب إفريقيا" في كتاب "إفريقيا كآفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.

- ✓ أحمد المرابطي "صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية على ضوء الدستور الجديد"، مجلة وجهة نظر، العدد 51 شتاء 2012.
- ✓ أحمد الأزمي، "التعريف بمؤسس الزاوية التيجانية بفاس"، مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، عدد مزدوج 19-20، المطبعة الرئيسية، الدار البيضاء، 2000.
- ✓ إدريس الشداد، "دور الصحراء عبر التاريخ كجسر جيواستراتيجي وروحي وثقافي واقتصادي لربط علاقة المغرب بعمقه الإفريقي" في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، الطبعة الأولى 2015.
- ✓ إدريس الضحاك، "الأوهادا: خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء"، في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.
- ✓ إدريس عطية "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 01 يونيو 2014.
- ✓ إدريس عطية "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن، المجلد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر، ديسمبر 2017.
- ✓ إدريس لكريني، "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا... المسار والرهانات"، في "الإسلام في غرب ووسط أفريقيا: التقليد-السياسة-الإرهاب"، الكتاب عدد 154، مركز المسبار للدراسات والبحوث بالإمارات، أكتوبر 2019.
- ✓ إدريس لكريني "تطور السياسة الخارجية المغربية إزاء قضية الصحراء المغربية"، مجلة التاريخ العربي، العدد الخامس والثلاثون، صيف 2005.
- ✓ إكرام عدنني "المرأة والهجرة: مقارنة لحالة المهاجرات السريات بالمغرب"، ضمن "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018.
- ✓ أماني الطويل، "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي"، في كتاب: "إفريقيا كأفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.
- ✓ امرؤ القيس طلحة جبريل "المغرب-الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 29 مارس 2020.
- ✓ أمال الحواسني "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية" في "العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش/المغرب، الطبعة الأولى 2016.

- ✓ أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام في إفريقيا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 2018/24، مطبعة دار القلم للطباع، يعقوب المنصور، الرباط.
- ✓ أمين ركلمة "الدبلوماسية البرلمانية في المغرب بين رهان التحديث وعوائق التفعيل" في "البرلمان المغربي ورهانات دستور جديد"، مجلة مسالك، عدد مزدوج 2014/26-25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014.
- ✓ إياد رشيد محمد وحارث قحطان عبد الله "ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا-دراسة لنموذج دارفور"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الرابع، آيار 2007.
- ✓ إياد عبد الكريم مجيد "الاستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا (الفرص والتحديات)"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية، العراق.
- ✓ بخوش صبيحة "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا: الجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا.
- ✓ بوجي علي، "الالتزام المغربي المتميز في القارة الإفريقية"، ترجمة: المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية، 2013.
- ✓ بكور عبد اللطيف وحسنة كجي "السياسة الخارجية في دستور 2011: الفاعل والأدوار" في "نظام الحكم في المغرب استمرارية أم انتقال إلى الديمقراطية؟"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 50/49، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 15.
- ✓ بهدين نوال "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية وفق مقتضيات الدستور الجديد" منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 109-110، مارس-يونيو 2013، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- ✓ توفيق عبد الصادق "الحضور الصيني في إفريقيا: الرهانات والتحديات"، المجلة المغربية للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد الأول 8 مارس 2019.
- ✓ توفيق عبد الصادق "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، مجلة سياسات عربية، العدد الخامس، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
- ✓ جهاد عمر الخطيب "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، السنة الرابعة عشر، العدد 37 يوليو 2018.
- ✓ جواد الحميدي "المغرب والتدبير الدبلوماسي لإشكالية الهجرة" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007.

- ✓ جينيفر روزنبلم و وليم زارتمان، "الغرب الأقصى للشرق الأدنى: السياسة الخارجية المغربية" في: بهجت قرني وعلي الدين هلال الدسوقي محررين، "السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة"، ترجمة: أحمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016.
- ✓ حارث قحطان عبد الله "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا.
- ✓ حسني محمد حسن "التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية" مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن والثلاثون 2013.
- ✓ حكيمات العبد الرحمان "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 22، أيلول/سبتمبر 2016.
- ✓ حمدي عبد الرحمن حسن "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا" الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004.
- ✓ حمدي عبد الرحمن "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، في "الفقر في أفريقيا واستراتيجية اختزاله"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني، شعبان 1426هـ/سبتمبر 2005.
- ✓ حمدي عبد الرحمن "الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة"، مجلة قراءات إفريقية، السنة الرابعة عشر، العدد 37 يوليوز 2018.
- ✓ حمدي عبد الرحمن "إفريقيا بين جدلية التهميش والنهوض: المغرب وحلم الطريق البديل" في "المغرب في محيطه الإفريقي المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، تنسيق مورد زناسني، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-وجدة، الطبعة الأولى 2017.
- ✓ خالد القضاوي، "البعد الأمني في الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه القارة الإفريقية" في كتاب المغرب في محيطه الإفريقي المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، تنسيق مورد زناسني، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-وجدة، الطبعة الأولى 2017.
- ✓ خالد حنفي علي محمود "تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء" في كتاب: "التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وآفاق"، تحت إشراف: محمد عاشور، وأحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
- ✓ خالد شيات وخديجة بوتخيلي، "العلاقات السياسية المغربية-الإفريقية في زمن تحرير التجارة" في "التعاون المغربي الإفريقي"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2010.
- ✓ خالد شيات "العلاقات السياسية المغربية-الإفريقية في زمن تحرير التجارة" في "التعاون المغربي الإفريقي"، معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010.

- ✓ خالد ياموت "العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا" في " المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، تتساق موردي زناسني، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-وجدة، الطبعة الأولى 2017.
- ✓ خديجة بنتة "الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال إفريقيا: المغرب والجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الثاني: يونيو 2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا.
- ✓ دحماني العيد "الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية-المجلد 04-العدد 02-السنة 2019، منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، الجزائر.
- ✓ رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي""، مجلة سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.
- ✓ رابحة توفيق: "السياسة الفرنسية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20 أبريل-يونيو 2014، منشورات المنتدى الإسلامي.
- ✓ زكرياء أزم "الدبلوماسية الدينية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 1، العدد الخامس 2017، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا.
- ✓ زهرة طموح، "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006"، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، أبريل 2007.
- ✓ زهير حامدي "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، العدد 7، آذار/مارس 2014.
- ✓ سالم محمد سالم: "المساعي الحميدة ودورها في حل المنازعات الإفريقية (موريتانيا والسنغال نموذجا)، مداخلة ضمن أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بنواكشوط، جامعة "أرثو مرسيتا"، تحت عنوان التسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALD، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 49، 2004.
- ✓ سعيد الصديقي "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا" منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018.
- ✓ سعيد الصديقي "الرسالة الملكية ل 28 أبريل 2000: خريطة طريق للدبلوماسية المغربية المعاصرة" مجلة دعوة الحق، العدد 397، يوليو 2010.

- ✓ سعيد علي أحمد طه " خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)", مجلة آفاق إفريقية، العدد 44، المجلد الثالث عشر، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2016.
- ✓ سليم حميمنا، "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة: تحديات مرحلة ما بعد التأسيس"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ماي 2020.
- ✓ سمير بلمليح "مغرب مطلع الألفية الثانية - قراءة في مضامين الخطب الملكية لسنة 2009-" مجلة وجهة نظر، العدد 22، ربيع 2004.
- ✓ سمير بلمليح "رئيس الدولة ورئيس الحكومة في دستور 2011" في "من يحكم المغرب...؟ الدستور وحقيقة التغيير"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 19-20/2012، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- ✓ سيدو علي، العلاقات الحضارية والثقافية والروحية بين المغرب وحضارة جنوب إفريقيا: نموذج الكامرون، في كتاب: "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، الطبعة الأولى 2015.
- ✓ صلاح الدين العزواوي: "انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء: استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس، العدد التاسع، شتنبر، 2020، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.
- ✓ عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي" في "العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش/ المغرب، الطبعة الأولى 2016.
- ✓ عباس الجراري، "المغرب وإفريقيا: من التعاون السياسي والتضامن الاقتصادي إلى تقوية الروابط الدينية التاريخية بفاعلية متجددة" في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.
- ✓ عبد الإله سطي، "الملكية والإسلاميون في المغرب: مقاربة لآليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي: حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان"، دفاثر وجهة نظر، العدد 25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012.
- ✓ عبد الجبار عراش "ترابط الحق في التنمية والهجرة"، ضمن "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018.
- ✓ عبد الجلال مراحي، "السياسة الخارجية في الدستور المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ لبنان، العدد 35، يوليو 2012.

- ✓ عبد الحكيم بن بختي وبومدين طاشمة "الهجرة غير الشرعية وبيئة الأمن في إفريقيا"، في "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة"، منشور بشراكة بين ابن النديم للنشر والتوزيع بالجزائر، ودار الروافد الثقافية ببيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.
- ✓ عبد العزيز بروضان الإدريسي، "قراءة في مرجعيات ومضامين الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مجلة قراءات متقاطعة في القانون والسياسة والاقتصاد والمجتمع، مطبعة التيسير، الدار البيضاء، العدد الأول، نونبر 2019.
- ✓ عبد الفتاح بلخال "السياسة الخارجية بين تجاوز مأزق الماضي وتحديات الحاضر" في "المغرب في سنة 2016"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، إشراف مصطفى شكري، مطبعة Top Communications Services، طبعة 2017.
- ✓ عبد الكريم رفيق، "الطريقة القادرية الكنتية ودورها في تمتين العلاقات المغربية الإفريقية" في "الصحراء في العلاقات المغربية الإفريقية"، مركز الدراسات الصحراوية، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2015.
- ✓ عبد الله بلغيث "التحديات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 44، السنة السادسة عشرة، أبريل 2020.
- ✓ عبد المالك بلغربي "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا: قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10-يونيو 2016.
- ✓ عثمان الزياني "الحماية الدستورية لحقوق المعارضة البرلمانية: مقارنة على ضوء دستور 2011" في "دستور 2011 بالمغرب: مقاربات متعددة"، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد الخامس، ماي 2012، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- ✓ عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع"، مجلة سياسات عربية، العدد 09، تموز/يوليوز 2014.
- ✓ علي كرمي، "مكتنة المغرب في العلاقات الدولية: الانتقال من دور قطب فاعل إلى لاعب صغير"، مجلة نوافذ، العدد 19، مايو 2003.
- ✓ غلمان فاطمة وإدريس لكريني "المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية: مقارنة للأزمة في مالي"، في "العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش/المغرب، الطبعة الأولى 2016.
- ✓ فاطمة الزهراء هيرات، "الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية: الأدوار، التحديات، الرهانات"، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد مزدوج 8/7، الصادرة عن مكتب مؤتمر العلوم الإنسانية والاجتماعية للباحثين الشباب بمركز الدراسات "مؤسسة خالد الحسن"، 2017.

- ✓ فاطمة الزهراء هيرات "الملكية المغربية والسياسة الخارجية" في "من يحكم المغرب...؟ الملكية وأثرها على الفعل العمومي"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 21-22/2012، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- ✓ فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، السنة 22، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.
- ✓ قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات-الجزائر.
- ✓ لبابة عاشور، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مجلة المغرب الإفريقي، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، العدد 10، 2010.
- ✓ لحسن الحسناوي "الدولة المغربية: وعلاقتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء" في "من يحكم المغرب...؟ الملكية وأثرها على الفعل العمومي"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 21-22/2012، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- ✓ مبروك كاهي "مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، المركز الديمقراطي العربي-برلين/ألمانيا.
- ✓ مجيد كامل حمزة، "مركزات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة أبحاث العلوم السياسية، المجلد عدد 31-32 / 30 سبتمبر 2016، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق.
- ✓ محسن الندوي، "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، العدد الثاني، مارس 2017.
- ✓ محسن الندوي "مجالات التعاون الأمني والعسكري بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم السياسية والقانون، مجلد 01، العدد الخامس، كانون الأول 2017، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا.
- ✓ محمد الدكالي "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر) نحو مقاربة عامة" في "المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، تنسيق مورد زناسني، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-وجدة، الطبعة الأولى 2017.
- ✓ محمد أبيدار، "مظاهر وتجليات حضور إفريقيا جنوب الصحراء في الكتاب المدرسي الأمازيغي" في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، الطبعة الأولى 2015.

- ✓ محمد أحمد المقداد "واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991-2006)"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، ملحق، 2009، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- ✓ محمد الأمين بن عائشة "تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة" مجلة العلوم السياسية والقانون، مجلد 1، العدد 5 / 2017، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا.
- ✓ محمد البشير أحمد موسى "القوى الآسيوية والتدافع نحو إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع، رجب-رمضان 1432 هـ/يوليو-سبتمبر 2011م.
- ✓ محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد الأول، العدد 4، مارس 2018.
- ✓ محمد أمين بنعبد الله "تطور مؤسسة الحكومة في الدساتير المغربية"، في "التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية"، أعمال الندوة الدولية، الرباط 10-11 يوليوز 2018، أكاديمية المملكة المغربية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
- ✓ محمد بن امحمد العلوي "أفريقيا أولوية استراتيجية على الأجندة المغربية"، جريدة العرب، عدد 9926، 23 ماي 2015.
- ✓ محمد بن امحمد العلوي "المغرب يعزز نفوذه الاقتصادي في غرب إفريقيا"، جريدة العرب، عدد 10656 السنة 40، الأربعاء 2017/06/07.
- ✓ محمد بناني "دور المغرب في المنظمات الدولية" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007.
- ✓ محمد بويوش، "أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها"، المعهد المصري للدراسات، 09 يناير 2020.
- ✓ محمد حجازي "استدعاء الخارج: تطور مهددات الأمن الإفريقي واستراتيجيات المواجهة" تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليوز 2016.
- ✓ محمد حمشي "الاستقرار النظمي: أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟" ملحق مجلة السياسة الدولية "تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية"، عدد 197، يوليوز 2014.
- ✓ محمد صالح الزعيمي "قضية الصحراء المغربية بين الأمس واليوم" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006" منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007.

- ✓ محمد عاشور مهدي "الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي برباح ورقلة، 2009.
- ✓ محمد عبد الحفيظ الشيخ "السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الثالث، شنتبر/ أكتوبر 2018، المركز الديمقراطي العربي.
- ✓ محمد عبد الحفيظ الشيخ "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، العدد 432، فبراير 2015.
- ✓ محمد غربي "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية والأسبوعية: أية آفاق في زمن العولمة؟"، منشورات المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد الحادي عشر، يونيو 2003.
- ✓ محمد لكريني، "رهانات المجتمع المدني في ضوء مستجدات دستور 2011"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 09 مارس 2015.
- ✓ محمد نشطاوي "المقاومة والإرهاب، جدلية السياسة المسلحة وسلاح السياسة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 129-130، يوليو-أكتوبر 2016.
- ✓ محمد ميثال، "الدورة الثامنة لقمة الطلبة والشباب الأفارقة" نجاح ونقطة تحول"، جريدة الصحراء المغربية، العدد 10484، الصادرة بتاريخ 24 دجنبر 2019.
- ✓ محمد يعقوبي وزيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05 يونيو 2016، الجزائر.
- ✓ محمد مزيان "المغرب والجزائر: الجوار الصعب"، مجلة سياسات عربية، العدد 13، يناير 2015.
- ✓ مروان قبلان، "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 28، أيلول/سبتمبر 2017.
- ✓ مصطفى الكباص "قراءة في تجربة مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي" في "الجيوستراتيجية المغربية الجديدة في إفريقيا: لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو)"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية (REMA)، عدد 46، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2018.
- ✓ منير روكي، "الحضور التجاري الفاسي بالدول الإفريقية خلال القرن 19: مساهمة في رصد دور تجار فاس في مد جسور التواصل الحضاري بين فاس ودول إفريقيا جنوب الصحراء"، في "إفريقيا كأفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.

- ✓ ميكائيل صالح، "العلاقة المبكرة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء وأثرها الإيجابي على القارة السمراء" في "التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، الطبعة الأولى 2015.
- ✓ نادين الكحيل "نحو القارة السمراء..."، في "التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2020.
- ✓ ناصر بوريطة "المغرب ودول الجنوب" في "الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006"، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007.
- ✓ نبيل زكاوي "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي" مجلة سياسات عربية، العدد 19/ مارس 2016.
- ✓ نجم الدين محمد عبد الله السنوسي، "دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 27، يناير-مارس 2016.
- ✓ نسرین زردوك "قراءة في التجربة المغربية للتصدي للظاهرة الإرهابية" في "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي"، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية، طبعة 2017.
- ✓ نورة الحفيان "التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات"، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير 2020.
- ✓ وائل أشن وعبد الحفيظ ما موح "المؤسسة الملكية في دستور 2011 -مقاربة قانونية-، في كتاب "التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي" سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، مطبعة الأمنية 2017.
- ✓ يحيى أبو الفراح "علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: الخصوصيات والدينامية الحالية" في "إفريقيا كآفق للتفكير"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الجزء الأول، الدورة 43، الرباط 08-11 دجنبر 2015.
- ✓ يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات"، مجلة سياسات عربية العدد 10، سبتمبر 2014.
- ✓ يوسف أشحشاح، "اختصاص المؤسسة الملكية ودور البرلمان في مجال المعاهدات الدولية"، المجلة المغربية للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد الأول، 8 مارس 2019، مطبعة البيضاء.
- ✓ يوسف صدقي "استراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسع المجال وتعدد الفاعلين"، مجلة سياسات عربية، العدد 12، يناير 2015.

- ✓ يوسف كريم "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2018.
- ✓ يوسف محمد جمعة الصواني "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 416، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- ✓ يونس مليح، "الجذور التاريخية لمغربية الصحراء"، مجلة مسالك، العدد 53-54، 2018.

➤ مجلات وزارة الاقتصاد والمالية

- ✓ "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة"، مجلة وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، شتبر 2014.
- ✓ "المغرب-إفريقيا: علاقات تعاون متجددة"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، العدد 36 دجنبر 2020.
- ✓ "المغرب: بوابة نحو إفريقيا"، مجلة المالية، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، الرباط، العدد 28، غشت 2015.

➤ الخطب والرسائل الملكية

- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية بتاريخ 13 أكتوبر 2017.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى ال 64 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2017.
- ✓ الخطاب الذي ألقاه الملك "محمد السادس" بأديس أبابا أمام المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي، بتاريخ 3 يناير 2017.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى ال 41 للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نونبر 2016.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى لمؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة" بتاريخ 14 يونيو 2016 بجامع القرويين بفاس.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة انعقاد الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، بتاريخ 30 نونبر 2015 بباريس.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نونبر 2015.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة القمة الثالثة لمنتدى الهند-إفريقيا المنعقدة بنيودلهي، بتاريخ 29/10/2015.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي/الإيفواري، بأبيدجان، 24 فبراير 2014.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 06 نونبر 2013.

- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لعيد العرش المجيد بتاريخ 2012/07/30.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثانية عشر لعيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2011.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة انعقاد القمة العربية-الإفريقية الثانية المنعقدة بمدينة سرت، 10 أكتوبر 2010.
- ✓ الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2004.
- ✓ الخطاب الذي وجهه الملك "الحسن الثاني" إلى الشعب بمناسبة الذكرى التاسعة لانطلاق المسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نونبر 1984.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء، المنعقدة ب "نجامينا" عاصمة تشاد، بتاريخ 13 أبريل 2019
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بكيغالي بتاريخ 17 يوليوز 2016.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في ندوة السفراء، 30 غشت 2013 بالرباط.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة العادية ال 42 لرؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية المنعقدة في "ياموسوكرو" بالكوت ديفوار بتاريخ 27 فبراير 2013.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في الدورة 25 لقمة فرنسا-إفريقيا، بتاريخ 23 مارس 2013.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في القمة العادية 42 للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، الأحد 14 أبريل 2013.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في الدورة 48 للجمع العام السنوي للبنك الإفريقي للتنمية؛ يوم الخميس 30 ماي 2013 بمراكش.
- ✓ رسالة الملك "محمد السادس" إلى المشاركين في الندوة الوطنية للدبلوماسية المغربية بتاريخ 28 أبريل 2000.
- ✓ رسالة الملك "الحسن الثاني" إلى منظمة الوحدة الإفريقية للانسحاب من المنظمة بتاريخ 12 نونبر 1984.

➤ التشريعات الوطنية

- ✓ الدستور المغربي لسنة 2011.
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.14.103 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014) بشأن إحداث "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6268 بتاريخ 28 شعبان 1435 (26 يونيو 2014).

- ✓ الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) والمتعلق بإحداث "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة".
- ✓ القانون الأساسي لرابطة علماء المغرب والسنغال للصدقة والتعاون الإسلامي.
- ✓ القانون رقم 60.16 المحدث بموجبه "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، الجريدة الرسمية عدد 6604 بتاريخ 23 ذو الحجة 1438/14 سبتمبر 2017.
- ✓ القانون رقم (03.02) المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-03-196، بتاريخ 16 رمضان 1424 الموافق ل 11 نونبر 2003، الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424 الموافق ل 13 نونبر 2003.
- ✓ المرسوم رقم 2.19.955 الصادر في 23 من ربيع الأول 1441 (21 نوفمبر 2019) المتعلق باختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الجريدة الرسمية عدد 6834 فاتح ربيع الأول 1441/28 نوفمبر 2019.
- ✓ المرسوم رقم 2.94.864 الصادر في 18 شعبان 1415 الموافق ل 20 يناير 1995 بخصوص اختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. الجريدة الرسمية عدد 4294-15 رمضان 1415 الموافق ل 15 فبراير 1995.
- ✓ المرسوم رقم 2.11.428 الصادر في 7 شوال 1432/06 سبتمبر 2011، بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. الجريدة الرسمية عدد 5979 بتاريخ 20 شوال 1432/19 سبتمبر 2011.
- ✓ النظام الداخلي لمجلس المستشارين كما أقره المجلس في جلساته المنعقدة (يوم الأربعاء 21 ماي 2014/ يوم الثلاثاء فاتح يوليوز 2014/ يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015).
- ✓ النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 65/17 بتاريخ 30 أكتوبر 2017.
- ✓ النظام الداخلي لمجلس المستشارين سنة 2014.

➤ الاتفاقيات الدولية والإقليمية

- ✓ اتفاقية الأوهادا المبرمة في 17 أكتوبر 1993، والمنقحة بموجب معاهدة "كييك" في 17 أكتوبر 2008.
- ✓ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.
- ✓ اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963.

➤ التقارير

- ✓ التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019.
- ✓ تقرير "لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة" بمجلس المستشارين، حول: "مشروع قانون رقم 11.19، الموافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، السنة التشريعية 2018-2019، دورة أبريل 2019.
- ✓ المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018.
- ✓ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017.

➤ تقارير مركز الجزيرة للدراسات

- ✓ الأولي إسماعيل " العلاقات الصينية الإفريقية...شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2014.
- ✓ التهامي عبد الخالق، "أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا: أهداف استراتيجية ورهانات وتحديات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 يونيو 2017.
- ✓ جيريمايا أوموتولا وفريدوم أونيوها: "مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مارس / آذار، 2018.
- ✓ حكيم نجم الدين "استراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 22 يناير/كانون الثاني 2019.
- ✓ خالد الشكراوي، "السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 13 يوليوز 2014.
- ✓ خالد عثمان الفيل، "المغرب: استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على إفريقيا وتحدياتها المستقبلية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 10 مارس 2020.
- ✓ صبري الحو "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر/ كانون الأول عام 2016.
- ✓ عبيد إميغن "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.
- ✓ فريدوم أونووها "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013.
- ✓ محمد الكوخي: "استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 9 فبراير 2017.

- ✓ مراد بابعا "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا...هل تجمع شتات الأفارقة؟"، 23 أكتوبر 2019، سلسلة تقارير الجزيرة.
- ✓ مصطفى جالي، "استئناف العلاقات المغربية -جنوب الإفريقية: البراغمانية بين التنافس والتكامل"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 24 يناير 2018.
- ✓ يحيى زبير "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، نونبر 2012.

➤ المقالات الإلكترونية والموارد الرقمية

- ✓ أحمد عبد الله "اللجنة الإفريقية الخاصة بالهجرة واللاجئين تعتمد ثلاثة قرارات...منها المرصد الإفريقي للهجرة"، على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/9>
- ✓ البيان الختامي للدورة العادية الـ 53 لرؤساء وحكومات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، 31 يوليوز 2018، الموقع الرسمي للإيكواس، على الرابط:
<https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2018/08/Final-Communique-English.pdf>
- ✓ البيان الصادر عن مجلس الأمن حول "مكافحة الإرهاب والتطرف في إفريقيا" رقم (S/PRST/2020/5)، بتاريخ 11 مارس 2020، على الرابط:
<https://undocs.org/S/PRST/2020/5>
- ✓ الحسان بوقنطار "المغرب في عمقه الإفريقي" جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم 29 يناير 2010، على الرابط:
<https://www.maghress.com/alittihad/103033>
- ✓ الرسالة ومرفقها اللذان وجههما السيد "محمد لوليشكي"، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة - (الفترة 2008-2014)-، إلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ 26 نوفمبر 2013، حول إعلان الرباط، على الرابط:
<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/2013/707>
- ✓ "العلاقات الأمريكية-المغربية سنة 2019 ... تفاهم تام وتطابق في الرؤى"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 31 ديسمبر 2019، على الرابط:
<http://www.mapnews.ma/ar/dossier/>
- ✓ "المغرب منبع الصوفية بإفريقيا" على الرابط:
<http://www.tidjania.fr/articles/253-amaghri-atassawof>

✓ "التجاري وفا بنك يوسع نفوذه الإفريقي بإتمام حيازة بنك «BIA» الطوغولي"، جريدة اليوم الإلكترونية،
على الرابط:
<https://www.alyaoum24.com/165511.html>

✓ التقرير السنوي وتقرير المسؤولية الاجتماعية 2017، التجاري وفا بنك، منشور على الموقع الرسمي
للتجاري وفا بنك.

https://www.attijariwafabank.com/sites/default/files/17-01012-_rapport_annuel_awb_v.arb_.pdf

✓ القرار رقم 1970 حول الوضع في ليبيا، تحت رقم (S/RES/1970(2011)، بتاريخ 26 فبراير
2011، على الرابط:
[https://www.undocs.org/ar/S/RES/1970\(2011\)](https://www.undocs.org/ar/S/RES/1970(2011))

✓ القرار رقم 1973 حول الوضع في ليبيا، تحت رقم (S/RES/1973(2011)، بتاريخ 17 مارس
2011، على الرابط:
[https://www.undocs.org/ar/S/RES/1973\(2011\)](https://www.undocs.org/ar/S/RES/1973(2011))

✓ القرار رقم 2071 حول الوضع في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، تحت رقم (S/RES/2071
(2012)، بتاريخ 12 أكتوبر 2012، على الرابط:

[https://undocs.org/ar/S/RES/2071\(2012\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2071(2012))

✓ القرار رقم 2085 حول الوضع في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، تحت رقم (S/RES/2085
(2012)، بتاريخ 20 دجنبر 2012، على الرابط:

[https://undocs.org/ar/S/RES/2085\(2012\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2085(2012))

✓ "المصدرون ... إشعاع اقتصادي للمغرب" إصدار جديد للمركز المغربي لإنعاش الصادرات". منشور
على الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لمقاولات المغرب:

<http://www.cgem.ma>

✓ الاتحاد العام لمقاولات المغرب "مهام وأهداف قطب العلاقات الدولية"، منشور على الموقع الإلكتروني
للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

<https://cgem.ma/ar>

✓ "الوكالة المغربية للتعاون الدولي... نحو تجسير التعاون جنوب-جنوب وتوسيع الدبلوماسية التعاونية
للمملكة"، 19 نونبر 2019، على الرابط:

<https://www.bilwadeh.com/>

✓ "إطلاق تحالف أعمال إفريقيا بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب"، منشور على الموقع الرسمي
للاتحاد العام لمقاولات المغرب، على الرابط:

<http://www.cgem.ma/ar/2210-المقاولات-المغرب-أخبار-الاتحاد-العام-لمقاولات-المغرب-2210>

[إطلاق تحالف أعمال إفريقيا بمبادرة من الاتحاد العام](http://www.cgem.ma/ar/2210-المقاولات-المغرب-أخبار-الاتحاد-العام-لمقاولات-المغرب-2210)

✓ بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات،
03 يونيو 2012، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>

✓ حاتم البطوي "وزير خارجية المغرب: حضورنا في مجلس السلم الإفريقي يعرقل المناورات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14305، 27 يناير 2018، على الرابط:

<https://aawsat.com/home/article/1155926/>

✓ حسن الأشرف "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: أسباب وخلفيات" جريدة العربي الجديد، 19 يوليوز 2016، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/7/19>

✓ حمدي بشير "التوجهات العسكرية الفرنسية الجديدة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل: الدوافع والفرص والتحديات"، منشورات مركز الإمارات للسياسات 28 يوليوز 2020، على الرابط:

<https://epc.ae/ar/brief/new-french-military-tendencies-to-combat-terrorism-in-the-sahel-region-motivations-opportunities-and-challenges>

✓ خالد حنفي علي "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، مركز الأهرام الرقمي، على الرابط: <https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm>

✓ خالد حنفي علي، "تجمع الساحل والصحراء: دعم مغربي ودولي وتجاهل جزائري"، جريدة العرب، العدد 10813، السنة 40، الأربعاء 2017/11/15، لندن

<https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/11/15-11/p1000.pdf>

✓ خلاصات وتوصيات تقرير: "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء"، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2013، على الرابط:

https://cndh.ma/sites/default/files/resume_executif_-_immigration_va_-_pdf

✓ رشيد معبودي، "الروابط الدينية، الوجه الآخر لتفرد العلاقات المغربية السنغالية"، منشور في الموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 18 يوليوز 2020، على الرابط:

<https://www.mapnews.ma/ar>

✓ ريكاردو فابيان "المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس"، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 28 مارس 2020، على الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/75927>

✓ سعد الدين العثماني، "منطقة الساحل والصحراء... التحديات والآفاق المستقبلية"، الجزء الثاني، منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ فاتح فبراير 2014، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2014/2/1/>

✓ سليم حميمينات "رهانات وآفاق تدريب الأئمة الماليين بالمغرب"، المعهد المغربي لتحليل الدراسات، 28 يناير 2019، على الرابط: <https://mipa.institute/6407>

✓ صبري الحو "سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 23 نوفمبر 2017،

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/11/171123145024434.html>

✓ عبد الفتاح البلعمشي "التقرير السنوي 2006 للمركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات"، على الرابط: <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=84104&r=0>

✓ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "إصلاح السلام"، منشور في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، على الرابط: <https://peacekeeping.un.org/ar/reforming-peacekeeping>

✓ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "المغرب"، على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، على الرابط <https://peacekeeping.un.org/ar/morocco>

✓ عمر عبد السلام "دور رابطة علماء المغرب السنغال: نشر الفضيلة يعني مناهضة كل تيار مخالف لجوهر التوحيد"، في حوار لجريدة الشرق الأوسط العدد 8060 الجمعة 22 دجنبر 2000، على الرابط: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=18546&issueno=8060#>.

[W2Q7ctlza1s](http://archive.aawsat.com/details.asp?article=18546&issueno=8060#)

✓ " قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا توافق مبدئيا على انضمام المغرب " 04 يوليوز 2017، على الرابط: <http://www.menara.ma/ar/2017/06/04/2182642>

✓ قوي بوحنية "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014، على الرابط.

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>

✓ كلمة الرئيس المدير العام للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا السيد "عثمان بنجلون" بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرينية لخصوصية البنك. على الموقع الرسمي للبنك.

<https://www.bmcebank.ma/ar/>

✓ لجان التعاون والصداقة بين مجلس المستشارين المغربي والمجالس المماثلة 2009-2011، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين بالبرلمان المغربي، إعداد مصلحة العلاقات الثنائية والشراكة. <http://www.chambredeseconseillers.ma/ar>

✓ محمد الطاهري: " انطلاق القمة العربية الإفريقية الرابعة في غينيا الاستوائية بمقاطعة ثمانى دول عربية"، جريدة القدس العربي، 23 نونبر 2016، على الرابط:

<https://www.alquds.co.uk>

✓ محمد رجب "التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح؟"، جريدة العرب الإلكترونية، السنة 37، العدد 9790 بتاريخ 07-01-2015.

<https://alarab.co.uk/المصالح-حماية-أم-الإرهاب-محاربة-أفريقيا-غرب-في-الفرنسي-التدخل/>

✓ محمد صلاح التامك، عرض حول: "تهج المغرب في مكافحة التطرف العنيف"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 16 ماي 2014، على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morocco-s-approach-to-countering-violent-extremism>

✓ محمود معروف "المغرب: منتدى كرانس مونتانا السويسري يختتم أعماله في مدينة الداخلة"، جريدة القدس العربي العدد 311066، 16 مارس 2015، على الرابط:

<https://www.alquds.co.uk>

✓ مصطفى خياطي، "التجاري وفا بنك ... غزو مالي لإفريقيا له أبعاد دبلوماسية اقتصادية"، على الرابط:

<https://www.sasapost.com/opinion/awb-bank-afrika/>

✓ مصطفى رجب "ماذا تفعل فرنسا في إفريقيا؟"، جريدة الشرق الإلكترونية، على الرابط:

<https://al-sharq.com/opinion/10/08/2012/إفريقيا-في-فرنسا-تفعل-ماذا/>

✓ مناظرة الجمعية الإفريقية للماء بالصخيرات، منشور على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية، بتاريخ 14 فبراير 2017. على الرابط:

<http://www.maroc.ma/ar/node/37063>

✓ " مؤتمر دولي بمراكش للتعاون جنوب-جنوب في الميدان الفلاحي"، منشور على الموقع الرسمي للبوابة الوطنية، بتاريخ 13 دجنبر 2014، على الرابط:

<https://www.maroc.ma/ar/>

✓ مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة جاءت لتعزز دور المغرب في مجال تأطير الحقل الديني في مواجهة التطرف"، على الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط:

<http://www.habous.gov.ma>

✓ نبيل سديري " تدبير ملف الهجرة غير الشرعية: العلاقات المغربية الإفريقية نموذجا"، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، كلية الحقوق، سطات، 16 ماي 2018. على الرابط:

<https://www.droitentreprise.com/?p=12161>

✓ " ندوة حول قانون الأعمال بالمغرب والمنظمة الإفريقية لملاءمة قانون الأعمال (OHADA)"، مجلة مغرب القانون، 27 أكتوبر 2017، على الرابط:

<https://www.maroclaw.com>

✓ نور الدين العمراني "جهود المغرب في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية: التجليات والمعوقات"، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد 02، 2018.

✓ وزارة الخارجية والتعاون، مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الحكوميين، "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقارنة مجددة لأولوية استراتيجية"، ملف صحفي حول ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، 10 غشت 2012، ص 09، على الرابط:

<https://www.diplomatie.ma/Portals/12/adil2.pdf>

✓ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "التحضيرات لإطلاق المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط محور اجتماع بالاتحاد الإفريقي"، منشور على الموقع الرسمي للوزارة:

<https://www.diplomatie.ma/ar>

✓ "وفد برلماني من نيجيريا يتباحث مع أعضاء من لجنة الخارجية بمجلس النواب" منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب بالبرلمان المغربي، على الرابط:

<https://www.chambredesrepresentants.ma>

✓ يحيى اليحياوي "التوجهات الإفريقية الجديدة" للمغرب"، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015629114237965153.html>

✓ يحيى اليحياوي: "المغرب والاتحاد الإفريقي... رهانات ما بعد الانضمام"، 16 فبراير 2017، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2017/2/16>

المراجع باللغات الأجنبية

– باللغة الفرنسية

➤ Ouvrages

- ✓ Abdoulaye Wade et autre « Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique », Maisonneuve et Larose, Imprimerie D.Guéniot à Langres–Saints–Geosmes, Paris, 28 Novembre 2002.
- ✓ Alain Antil, « Le Maghreb dans son environnement régional et international : Le Maroc et sa ‘nouvelle frontière’ Lecture critique du versant économique de la stratégie africaine du Maroc », Note de L’IFRI, Paris : Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2010.
- ✓ ALAIN ANTIL, « Le Royaume du Maroc et sa politique envers l’Afrique subsaharienne » Institut français des relations internationales (IFRI) ; Novembre 2003.
- ✓ Andras Istvan Turke « La Géopolitique des premières missions de l’union européenne en Afrique », l’harmattan, Paris, 2013.
- ✓ Axel Augé, « Les opérations de paix du Maroc : un axe majeur de la politique extérieure du pays », Observatoire Boutros–Ghali du maintien de la paix– Novembre 2019.
- ✓ Bakary Sambe, « Tidjaniya : usages diplomatiques d’une confrérie soufie », politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI) Paris, 2010/4. Institut Amadeus, Rabat, 2014.
- ✓ Brahim Fassi Fihri, « Le Maroc et l’Afrique : pour une mobilisation nationale d’envergure », Institut AMADEUS, Rabat, 2014.
- ✓ Direction des études et des prévisions financières, « Point sur les relations du Maroc avec les pays de l’Afrique subsaharienne », Ministère de l’économie et des finances, octobre 2008.
- ✓ Driss Lagrini et autre, « Les relations Maroc–Africaines : enjeux et perspectives », 1ère édition, 2016, Imprimerie papeterie El Watanya.

- ✓ François Thual, « Méthodes de géopolitique : apprendre à déchiffrer », Ed : Ellipses-iris. Paris, 1996.
- ✓ Frédéric Charillon, « Politique étrangère–nouveaux regards », Presse de science politique, Paris, 2002.
- ✓ Frédéric Joël Aïvo « La communauté des états Sahélo–Sahariens (CEN–SAD) : Acteurs complémentaire ou concurrentiel de l’Union Africaine ? », Annuaire Française de droit International LV–2009–CNRS éditions, Paris.
- ✓ Jean–louis Triaud, « La tidjaniya, une confrérie musulmane transnationale », politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI) Paris. Hiver 2010.
- ✓ Jean–Yves Moissoner avec Jean–François Daguzan, « les ambitions régionales marocaines en Afrique Sub–saharienne : une diplomatie royale », observatoire du monde arabo–musulman et du sahel, fondation pour la recherche stratégique, Paris, octobre 2017.
- ✓ Laurence Aida Ammour « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord après le « printemps arabe » », centre de politique de sécurité, Genève (GCSP), Mars 2012.
- ✓ « La Zone de libre–échange continentale : Questions et réponses », Centre Africain pour les politiques commerciales, Union Africaine, Nations Unies, Commission économique pour l’Afrique, Janvier 2018.
- ✓ « Le Maroc dans son environnement Africain : les domaines et les enjeux de la nouvelle stratégie », coordination : Mourad Zenasni, », centre d’études et recherches humaines et sociales–Oujda (CERHSO), première édition, 2017.
- ✓ Marie Claude et Blanc Chaleard, « Histoire de l’immigration », édition la découverte, Paris, 2001.
- ✓ Mohamed Adam EL Hani, Fatima Hamdaoui et Anass Saidi « Echanges commerciaux Maroc–CEDEAO : opportunités par pays et par produit », Ministère de l’économie et des finances Direction des études et des prévisions financières DEPF, Policy Africa, Mai 2018.

- ✓ Mohamed Harakat et autre, « la nouvelle géopolitique marocaine en Afrique : à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO », Revue Marocaine d'Audit et de développement (REMA), N° 46, 2018.
- ✓ Patrick Daillier, Mathias Forteau et Alain pellet, « Droit international public », 8ème édition, Paris, LGDJ, Novembre 2009.
- ✓ Rachid El Houdaigui, « la politique étrangère sous le règne de Hassan II », Edition L'harmattan, paris, 2003.
- ✓ Roland Sarton, « Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération Sud-Sud au Maroc », Etude et consultation des parties prenantes, Royaume du Maroc Ministère des Affaires Etrangères et de la coopération, et PNUD, édition 2014.
- ✓ Yahia Abou EL Farah et autre, « « La coopération Maroco-Africaine », série : colloques (13), Rabat, Institut des Etudes Africaines, Imprimerie El Maarif Al Jadida, Rabat, 2010.
- ✓ Yann Moulier Boutang– Jean pierre Garson, Roxane Silberman « économie politique des migrations clandestines de main- d'œuvre : comparaisons internationales et exemple français », édition publisud ; Paris ; sans année d'édition.

➤ Les thèses

- ✓ Abdessamad Belhaj, « La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc : déterminants, acteurs, orientations », thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences sociales et politiques, faculté des sciences économiques, sociales et politiques, université catholique de Louvain. Belgique, Mai 2008, Presses universitaires de Louvain, 2009.
- ✓ Atche Bessou Raymond, « Les Conflits Armés Internes En Afrique Et le Droit International », Thèse de doctorat en droit, Université de Cergy-pontoise, Faculté de droit d'Alger, 2008.
- ✓ Hamzata Haidara, «Rapports organisation mondiale du commerce/ organisation pour l'Harmonisation en Afrique du droit des affaires

(contribution à l'étude du processus de mondialisation des rapports économiques et commerciaux) », thèse pour l'obtention du grade de docteur en droit, Université de Nancy 2, Faculté de droit, sciences économiques et de gestion, 2009.

- ✓ Kalilou Sidibé « La communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest et les perspectives d'un système de sécurité et de défense en Afrique de l'ouest », thèse de doctorat en droit public, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, AGDAL, Rabat, Année universitaire : 2013–2014.

➤ **Articles/ Documents**

- ✓ Abdelhafid Oualalou, « Quelles pratiques de gouvernance économique pour la coopération Sud–Sud ? Le cas du Maroc et de la CEDEAO » in « La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO », Revue Marocaine d'audit et de développement REMA, N° 46, Imprimerie EL Maàrif Al Jadida–Rabat, 2018.
- ✓ Abdelhamid Nechad, « Gouvernance et développement humain en Afrique : Eujeux de la pauvreté et perspectives » in « al–Maghrib al–Ifriqi », Revue spécialisée dans le patrimoine et les études africaines, N°10, 2010, Imprimerie El Maarif Al Jadida, Rabat.
- ✓ Abdelaziz Barre, « Les relations entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne », in Laurence MARFAING, Steffen WIPPEL (sous la dir. De) : Les relations transsahariennes à l'époque contemporaine : un espace en constante mutation, Edition Karthala, Paris/ ZMO, Berlin, 2004.
- ✓ Abdelhak Janati–Idrissi « Investissements et investisseurs Marocains en Afrique », in Yahia ABOU el FARAH et al, (sous la dir. De : « La coopération Maroco–Africaine », série : colloques (13), Rabat, Institut des Etudes Africaines, Imprimerie El Maarif Al Jadida, Rabat, 2010.

- ✓ Abdourahmane Seck, « Sénégal–Maroc : usage et mésusages de la circulation des ressources symboliques et religieuses entre deux pays « frères » », Afrique et développement, Vol.40, N° 1, CODESRIA, 2015.
- ✓ Abdelati Habek et autre, « Union Africaine ; le grand retour », in dossier spécial « Nouveaux visages de la diplomatie », Diplomatica Magazine, N°76–77, Rabat, 2017.
- ✓ Abdelati Habek et autres « le retour du Maroc » dans « Union Africaine : Le grand retour », Diplomatica Magazine, Numéro double 76–77, Rabat, Maroc, 2017.
- ✓ Anaclet Nzohabonayo, « Préservation de la sécurité juridique et judiciaire des affaires à travers les formations : cas de l'ERSUMA et des commissions nationales OHADA », Published by Oxford University press on behalf of UNIDROIT, Unif.L.Rev, Vol. 23, 19 March 2018.
- ✓ Antonin Tisseron, « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara », Hérodote, Revue de géographie et de géopolitique, N° 142, troisième trimestre 2011.
- ✓ Bakary Sambe et Yousra Hamdaoui, « Des usages du Soft power religieux du Maroc sous le règne de Mohammed VI » dans « Dossier : Confluences marocaines », Revue Afrique (S) En Mouvement, N°1, janvier 2019, Presses de l'université Internationale de Rabat, Impression El Maarif Al Jadida, Rabat.
- ✓ Beatriz Mesa et Yousra Hamdaoui, « le Maroc, un "acteur émancipé" dans la géopolitique sahélienne », paix et sécurité internationales, journal of international Law and international relations, N°06, 2018.
- ✓ Cédric Baylocq, Aziz Hlaoua, « Diffuser un « Islam du juste milieu » ?, les nouvelles ambitions de la diplomatie religieuse africaine du Maroc », revue Afrique contemporaine n° 257, 2016, l'agence française de développement.
- ✓ Chamkhi Said et Boutkhili Khadija, « Les relations Maroc–Nigériennes à la lumière de l'alternance politique au Nigeria », EGSM, Revue espace Géographique et société Marocaine, N°19, septembre 2017.

- ✓ Charlie Mballa, « La ZLECAF et l'intégration africaine : une perspective d'analyse stratégique », Centre d'analyse et de perspective sur les Afriques (CAP-Afriques), centre d'études sur l'intégration et la mondialisation (CEIM), vigie Afriques, Volume 2, N°3, Aout 2019.
- ✓ Delchande Dibi, « Union africaine : quel avenir pour les communautés économiques régionales après la Zone de libre-échange continentale africaine ? », Centre d'analyse et de perspective sur les Afriques (CAP-Afriques), centre d'études sur l'intégration et la mondialisation (CEIM), vigie Afriques, Volume 2, N°3, Aout 2019.
- ✓ Driss Ait Cheikh, « La coopération technique Maroc-Afrique : enjeux politiques et perspectives économiques » dans « La coopération Maroc-Africaine », série : colloques (13) ; Université Mohammed V- Souissi, Faculté des sciences juridiques, Economiques et sociales, Rabat, 2010.
- ✓ Fahd Iraq, « Maroc-Nigeria : le projet de gazoduc officiellement sur les rails », jeune Afrique, 16 Mai 2017.
- ✓ Frédéric Charillon, « La francophonie comme profondeur stratégique ? », dans « Francophonie et profondeurs stratégiques », Institut de Recherche Stratégique de l'école Militaire (IRSEM), Paris, 2013, N°26.
- ✓ Hicham El Moussaoui, « Le Maroc peut-il devenir un hub économique pour l'Afrique ? » dans « Les relations Maroc-Africaines : enjeux et perspectives », 1^{ère} Edition, Imprimerie Papeterie El Watanya, Marrakech, 2016.
- ✓ José Graziano da Silva, « La coopération Sud-Sud : une des clés du développement », Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), 2014.
- ✓ Julia Dufour et Claire Kupper, « Groupes Armées au Nord-Mali : Etats des lieux », fiche documentaire, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 06 juillet 2012.

- ✓ Khadija Boutkhili, « La diplomatie africaine du Maroc : model stratégique de coopération Sud–Sud », Revues Marocaines d’Etudes internationales et stratégiques, N°1 ,08 Mars, 2019, Imprimerie Bidaoui, Rabat.
- ✓ Marc Aicardi de saint Paul, « Japon–Afrique : Genèse d’une relation pérenne », Académie de Géopolitique de Paris, 6 avril 2016 : Géostratégiques N° 26.
- ✓ Marc Bonnefous, « Politique et diplomatie–le Maroc : trois vocations géopolitiques », Revue Défense Nationale N°592, Novembre 1997.
- ✓ Olivier Wybo, « Pourquoi le Maroc devrait intégrer l’OHADA », jeune Afrique, 01 décembre 2017.
- ✓ Michael Pauron et Nadia Lamlili, «Union africaine : le Maroc prend place au conseil paix et sécurité », Jeune Afrique, 26 janvier 2018.
- ✓ Miguel Hernando de Larramendi et Beatriz Tomé–Alonso «Le retour du Maroc dans L’Union africaine» dans «Aperçu géographique : Autres acteurs et le partenariat euro–méditerranéen», Institut Européen de la Méditerranée, (IEMED), Barcelone, Espagne, 2017.
- ✓ Miguel Hernando de Larramendi et Beatriz Tomé–Alonso « Le retour du Maroc dans L’Union africaine » dans «Aperçu géographique : Autres acteurs et le partenariat euro–méditerranéen », Institut Européen de la Méditerranée, (IEMED), 2017.
- ✓ Mohammed–Mahmoud Ould Mohamedou « Le Nouveau grand jeu des puissances occidentales au sahel », sous la direction de : Michel Galy : « La guerre au Mali : comprendre la crise au Sahel et au Sahara : enjeux et zones d’ombre », la découverte France, 2013.
- ✓ Mohammed Zakariae Aboueddahab, « La projection géopolitique africaine du Maroc à l’aube de la réintégration dans l’Union africaine » dans « la nouvelle géopolitique marocaine en Afrique : à l’heure de l’adhésion à la CEDEAO », Revue Marocaine d’Audit et de développement (REMA), N° 46, 2018.
- ✓ Mourad ZENASNI : « L’Afrique : Un espace de compétition entre les pays et positionnement du Maroc »in « Le Maroc dans son environnement Africain :

- les domaines et les enjeux de la nouvelle stratégie », centre d'études et recherches humaines et sociales–Oujda (CERHSO), première édition, 2017.
- ✓ Mustapha Haddou, « La coopération Maroc–Africaine en matière d'enseignement supérieur et de recherche scientifique » in la « La coopération Maroc–Africaine », Institut des études africaines, série : colloques (13), 2010.
 - ✓ Nassira El BOUHASSANI « La stratégie d'ouverture des banques marocaines sur L'Afrique : contexte, bilan et perspectives » in « Le Maroc dans son environnement Africain : les domaines et les enjeux de la nouvelle stratégie », coordination : Mourad Zenasni, », centre d'études et recherches humaines et sociales–Oujda (CERHSO), première édition, 2017.
 - ✓ Pierre Afouda Adimi, « Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique Subsaharienne : Quel regard ? », Revue Maroc–Espagnole de droit international et relation internationales, N°03, janvier– décembre 2015.
 - ✓ Samih Hamdaoui « Le processus d'intégration régionale en Afrique : quelles dynamiques pour renforcer la compétitivité économique du Maroc » in « La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique a la CEDEAO », (REMA) Revue Marocaine d'Audit et de Développement, N°46. 2018.
 - ✓ Sidi Mohamed RIGAR « Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud–sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ? », in « Les relations Maroc–Africaines : enjeux et perspectives », 1ère édition, 2016, Imprimerie papeterie El Watanya.
 - ✓ Sidi Mohamed Rigar et Miete Youssouf, « Intégration africaine : quel modèle de coopération économique sud–sud ? Expérience des entreprises marocaines pionnières en Afrique Subsaharienne », 13^{ème} Assemblée générale du conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique (CODESRIA) tenue à Rabat–Maroc sous le thème « L'Afrique et les défis du XXI siècle », 05–09/12/2011.

- ✓ Thomas Savage, «Gazoduc Nigéria–Maroc : le new deal ouest–africain », Tel Quel N°743 du 09 au 15 décembre 2016.
- ✓ Younés Zakkari, Doundongue Djigle « l’adhésion du Maroc à la CEDEAO : vers une harmonisation du cadre juridique marocain des investissements avec les règles communautaires en la matière », dans « La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l’heure de l’adhésion à la CEDEAO », Revue Marocain d’Audit et de Développement, REMA, N° 46, 2018, Imprimerie El Maàrif Al Jadida– Rabat, 2018 .
- ✓ Youssef Ait Akdim, « Que cherche le Maroc en Afrique ? », jeune Afrique, N°2731, du 12 au 21 Mai 2013.
- ✓ Zacharie BAENDA FIMBO, « Emergence de la coopération Sud– Sud, vers une rupture avec le Nord », Perspectives internationales, 2013.

➤ **Rapports**

- ✓ Alain Onkelinx, « Les Missions de Maintien de la paix de l’ONU », Assemblée parlementaire de la Francophonie, Rapport, 19–21 Mars, 2018.
- ✓ « Entretien avec le Rapport sur le CPS vers une appropriation collective du CPS », Rapport sur le Conseil de paix et de sécurité, Institut D’études de sécurité (ISS), Numéro 101, Addis Abeba, Avril 2018.
- ✓ « Indice de l’intégration régionale en Afrique (IIRA) 2019 », Nations Unies (commission économique pour l’Afrique), Union Africaine et Groupe de la Banque Africaine de développement, Rapport 2019.
- ✓ IRES, « Pour un développement autonome de l’Afrique », Rapport stratégique 2018, Institut Royal des Etudes Stratégiques, 01 octobre 2018.
- ✓ « Mettre Les Nouvelles Technologies au service du développement humain », Rapport mondial sur le développement humain 2001, Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD), Publié par le département de Boeck université, Paris, Bruxelles, 2001.

- ✓ Rapport : « La Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l'angle des droits de l'homme », Nations Unies : commission économique pour l'Afrique et Fondation Friedrich Ebert (Bureau de Genève), Octobre 2017.

➤ Sites d'internet webographie

- ✓ Adel Abdel Ghafar, Anna Jacobs ; « Pékin conforte son implantation au Maghreb », le Monde diplomatique, septembre 2019, site internet le Monde diplomatique :
https://www.monde-diplomatique.fr/2019/09/ABDEL_GHAFAR/60397
- ✓ Amayi Badji « Le secteur privé sénégalais oppose son veto à l'adhésion du Maroc à la CEDEAO », 30 octobre 2017, sur le lien :
<http://reussirbusiness.com/actualites/secteur-prive-senegalais-oppose-veto-a-ladhesion-maroc-a-cedeao/>
- ✓ « En consécration des efforts de la diplomatie du Royaume : Le Maroc assure la présidence du Conseil de paix et de sécurité de l'Union Africaine pour le mois de septembre », le Matin, 01 Septembre 2019, sur le lien :
<https://lematin.ma/journal/2019/maroc-assure-presidence-conseil-paix-securite-union-africaine-mois-septembre/321986.html>
- ✓ « Etude d'impact sur les implications de l'adhésion du Maroc à la CEDEAO », octobre 2017, sur lien :
https://fr.scribd.com/document/367443857/Etude-d-Impact-Sur-Les-Implications-de-l-Adhesion-Du-Maroc-a-La-Cedeao#from_embed
- ✓ Franck Kuwonu « Union Africaine : Le retour du Maroc », sur le site officiel des Nations Unies, mars 2017. Sur le lien :
<https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2016-mars-2017/union-africaine-le-retour-du-maroc>
- ✓ Ibrahim Mayaki, « En 10 ans d'existence, le NEPAD a réussi beaucoup de choses », Afrique Renouveau, décembre 2011, sur le lien :

<https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/december-2011/%C2%AB-en-10-ans-d%E2%80%99existence-le-nepad-r%C3%A9ussi-beaucoup-de-choses-%C2%BB>

✓ Interview avec Mohamed Benchaaboun, PDG de la PCB.

Dossier spécial Maroc –Afrique : « Benchaaboun : l’Afrique présente des opportunités qui ne demande qu’à être saisies ». L’economiste.com.

<https://www.leconomiste.com/article/923271-bencha-boun-l-afrique-pr-sente-des-opportunit-s-qui-ne-demandent-qu-tre-saisies>

✓ Interview avec Othman Benjelloun PDG de la BMCE BANK.

Dossier spécial Maroc –Afrique : « Benjelloun : Notre objectif est le développement de notre continent », l’economiste.com.

<https://www.leconomiste.com/article/923251-benjelloun-notre-objectif-est-le-d-veloppement-de-notre-continent>

✓ Julien Kita, « L’aide publique au développement japonaise et l’Afrique : vers un partenariat fructueux ? », Asie Visions 10 ; Paris : centre Asie IFRI, septembre 2008. sur le lien :

https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/av10_kita_apd_japonaise_en_afrique_2008.pdf

✓ Kader Abderrahim « Retour du Maroc au sein de L’Union africaine : quels enjeux ? », institut de relations internationales et stratégiques (IRIS), 2 février 2017.

[https://www.iris-france.org/88057-retour-du-maroc-au-sein-de-lunion-africaine-quels-enjeux /](https://www.iris-france.org/88057-retour-du-maroc-au-sein-de-lunion-africaine-quels-enjeux/)

✓ Lamine Conde, « L’adhésion du Maroc à L’OHADA : enjeux et perspectives », Village de la justice, la communauté des métiers du droit, 21 août 2018, sur le lien :

<https://www.village-justice.com/articles/adhesion-maroc-ohada-enjeux-perspectives,29241.html>

- ✓ L'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI), « Coopération/Coopération Technique », site Internet du **AMCI**
http://www.amci.ma/?page_id=779
- ✓ L'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI), « AMCI-Présentation », Site internet du **AMCI** http://www.amci.ma/?page_id=751
- ✓ « Le retour des djihadistes de Daesch et le risque sécuritaire de l'adhésion du Maroc et de la Tunisie à la CEDEAO », 12 décembre 2017, sur le lien :
<https://www.wathi.org/laboratoire/tribune/retour-djihadistes-de-daesch-risque-securitaire-de-ladhesion-maroc-de-tunisie-a-cedeao/>
- ✓ « Les forces françaises stationnées à Djibouti », Ministère Des Armées, Le : 22/10/2020, Disponible Sur le lien Suivant :
<https://www.defense.gouv.fr/english/operations/forces-de-presence/djibouti/dossier/les-forces-francaises-stationnees-a-djibouti>
- ✓ « Maroc-Afrique : ce que Mohammed VI a dit à Zuma et à Lourenço », jeune Afrique, 13 décembre 2017, sur le lien ;
<https://www.jeuneafrique.com/mag/500885/politique/maroc-afrique-ce-que-mohammed-vi-a-dit-a-zuma-et-a-lourenco/>
- ✓ MINUSCA « Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation en République Centrafricaine », sur le lien :
<https://minusca.unmissions.org/>
- ✓ Mohamed El Kettani, « Dispositif du groupe AttijariWafa Bank en Afrique », publié sur le site officiel du groupe Attijari wafa bank. Sur le lien :
https://www.attijariwafabank.com/sites/default/files/plaquette_bdi_fin2018vf_2.pdf
- ✓ MONUSCO « Mission de l'organisation des Nations Unies pour la stabilisation en RD Congo », sur le lien : <https://monusco.unmissions.org/>
- ✓ Moussa Diop : « Maroc-Afrique : Banques et compagnies D'assurances, une présence dans 32 pays Africains », sur le lien :
<https://fr.le360.ma/economie/maroc-afrique-banques-et-compagnies-dassurance-une-presence-dans-32-pays-africains-94249>

- ✓ Tirthankar chanda : « Les relations Afrique/Etats-unis et les promesses de campagne de Donald Trump », in :

<https://www.rfi.fr/fr/hebdo/20161111-relations-afrique-etats-unis-campagne-donald-trump-president>

- ✓ Yousra Abourabi, « Le Maroc francophone : identité et diplomatie africaine », Revue Internationale des Francophonies, Institut International pour la Francophonie, publié le : 12/12/2019, sur le lien :

<http://rifrancophonies.com/index.php?id=966>

- باللغة الإنجليزية

➤ Books

- ✓ EL Moussaoui el ajlaoui « Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region : The Morocco perspective », Dialogues Sécuritaires dans l'espace sahel-saharien, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bamako office, 2016.
- ✓ Henrik Bilddal, Casper Sylvest and Peter Wilson, « Classics of international Relations », 1st edition, 19 July 2013, Imprint Routledge, London.
- ✓ Jack Plano and Roy Olton, « the international Relations » Dictionary Santa Barbara : A.B.C. Oli, 1982.
- ✓ Mohamed Madani, Driss Maghraoui et Saloua Zerhouni, « The 2011 Moroccan Constitution : A Critical Analysis », International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, Sweden, 2012.
- ✓ James Rosenau, « Comparing foreign Policies, why, what, how » in James Rosenau, comparing foreign Policies, (N.Y Hasled Press, 1974).
- ✓ John Ikenberry. Cornell studies in Sécurité Affairs, New York ; London, Cornell University Press, 2002.
- ✓ Mohammed El-Katiri, « From Assistance to Partnership : Morocco and its foreign policy in West Africa », Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, November 2015.

- ✓ Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, « Starting afresh : the Maghreb's relations with Sub-saharan Africa », (ECDPM), European Centre for Development Policy Management, April 2018.
- ✓ World Bank Group, « The African Continental Free Trade Area : Economic and Distributional Effects », Washington, 27 July 2020.

➤ **Articles /Reports**

- ✓ Ahmed Rhazaoui, « Taking stock of Africa's fifty years of Independence : what reforms for Africa's development ? » In « L'Afrique possible : cinquante ans d'indépendance et de développement en Afrique », publications de l'Institut des Etudes Africaines, Série : colloques 15, Imprimerie El Maarif Al Jadida, 2012.
- ✓ « Al-Qaeda in Libya : a profile », A report prepared by the federal research division, library of Congress, Washington, August 2012.
- ✓ Ghita Tadlaoui : Morocco's religious diplomacy in Africa, Policy brief, N°196 – February 2015.
- ✓ Ayoub Taha Sidahmed : « The Economic Dimensions of Chinese Investments in Africa (2000–2015), International Journal of Business and Economic Research.Vol.6, No, 6, 2017.
- ✓ Irving Lewis, « Role theory in international relations, Approaches and Analyses, Sébastien Harnich, Cornelia Frank et Hanns W.Maull », Revue études internationales, N°3, Université Laval, Québec, Canada, Septembre 2012.
- ✓ James R. Hack, « Soft power and smart power in Africa », center for contemporary conflict, (CCC), national security affairs department, USA, 2008.
- ✓ Mohammed Loulichki, « African Union Stance on the Sahara issue : incipient change », Policy Center For the New South, March 2019, PB–19/10.
- ✓ Robert Ratberg, « the new nature of Nation–State failure », the Washington quarterly, Volume 25, N°03, Summer 2002

- ✓ Sébastien Harnisch, « Role theory in international relations », institute of political science, Heidelberg University, Germany, 18.03.2013.
- ✓ Stephen Walt, « Keeping the World Off-Balance : Self-Restraint and U.S Foreign Policy », in : « America Unrivaled : the Future of the Balance of Power », Ed. G. John Ikenberry. Cornell studies in Sécurité Affairs, New York ; London, Cornell University Press, 2002.
- ✓ Said Saddiki, « Morocco's Foreign Policy Treads on the Shifting Sands of Africa », Moroccan Institute for Policy Analysis (MIPA), April 2018.
- ✓ Salim Hmimnat, « Morocco's Religious Soft Power in Africa as a strategy supporting Morocco's expansion in Africa », Moroccan Institute for policy analysis (MIPA), June 2018.
- ✓ Stephen Ellis : « Briefing : The PAN-SAHEL INISIATIVE », Africain Affairs, 103/412, Royal Africain Society 2004.
- ✓ Thomas C. Walker « A circumspect revival of liberalism : Robert O.Keohane and Joseph S.Ney's Power and Interdependence », in a book « Classics of international Relations », 1st edition, 19 July 2013, Imprint Routledge, London.
- ✓ Varun Vira and Anthony H. cordesman, Arleigh A. Burke « The Libyan uprising : an uncertain trajectory », CSIS, center for strategic and international studies, 20 june 2011.
- ✓ Yasmine Hasnaoui, «Morocco and the Africain Union : A new chapter for western Sahara Resolution ? », Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, Qatar, 2017.

➤ Internet

- ✓ Antonia Opiah, «Why Nigeria's Economic Potential Matters », HUFFPOST, 23 Jun 2014, in :
https://www.huffpost.com/entry/why-nigerias-economic-potential-matters_b_5186973
- ✓ Benjamin Nickels, « Morocco's Engagement with the Sahel Community », Carnegie Endowment for International Peace, January 03, 2013, in :
<https://carnegieendowment.org/sada/50490>
- ✓ Birahim Bouna Niang, « Assessment of Trade potential of Senegal and Morocco », Scientific Research Publishing, 18 january 2016.in :
<https://m.scirp.org/papers/62804>
- ✓ Ernst and Young « Africa attractiveness survey : getting down to business », 2013, p.5. In ;
https://www.oaklandinstitute.org/sites/oaklandinstitute.org/files/EY2013_Africa_Attractiveness_2013.pdf
- ✓ John Feffer, Jermy Keenan : « The collapse of the second front »,Foreign Policy In Focus, FPIF, 26 septembre 2006, in :
https://fpif.org/the_collapse_of_the_second_front/
- ✓ Liesl Louw-Vaudran, « The meaning of Morocco's return to the African Union », Institute for Security Studies (ISS), January 2018, p.8.
https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf
- ✓ « Morocco Combats terrorism at home and Abroad », 07July 2016, in :
https://moroccoonthemove.com/wp-content/uploads/2016/09/FS_MoroccoTerrorism7July2016.pdf
- ✓ « Président Jean-Claude Kassi Brou presents Commission's Strategic Plan, Community Report to ECOWAS parliament », Economic Community of West African States (ECOWAS) ,16/05/2018, in :

<https://www.ecowas.int/president-jean-claude-kassi-brou-presents-commissions-strategic-plan-community-report-to-ecowas-parliament/>

- ✓ Riccardo Fabiani « Morocco's Difficult path to ECOWAS Membership », 28 March 2018, Carnegie Endowment for International Peace, in :
<https://carnegieendowment.org/sada/75926>
- ✓ « The Complex and Growing Threat of Militant Islamist Groups in the sahel », Africa Center for Strategic Studies, 15 February 2019, in
<https://africacenter.org/spotlight/the-complex-and-growing-threat-of-militant-islamist-groups-in-the-sahel/>
- ✓ « Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP) », evaluative study, Group-Washington ,15 April 2015.
<https://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm>
- ✓ United Nations, Secretary-General, « Secretary-General's remarks to security council High-level debate on collective action to improve un peacekeeping operations », 28 March 2018, in :
<https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-03-28/secretary-generals-remarks-security-council-high-level-debate>

الفهرس

1.....	مقدمة
22.....	القسم الأول: أسس وفواعل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
25.....	الفصل الأول: العوامل المتحركة في السياسة الخارجية المغربية الإفريقية
26.....	المبحث الأول: العوامل الثابتة المؤثرة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
27.....	المطلب الأول: دور العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية في سياسة المغرب الإفريقية
28.....	الفرع الأول: تأثير العامل الجغرافي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
29.....	الفقرة الأولى: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب
34.....	الفقرة الثانية: دور الموقع الجيوستراتيجي للمغرب في سياسته الإفريقية
38.....	الفرع الثاني: تأثير العامل التاريخي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
39.....	الفقرة الأولى: أهمية العامل التاريخي في السياسة الخارجية المغربية الإفريقية
44.....	الفقرة الثانية: دور المغرب التاريخي في إفريقيا في مرحلة ما قبل الاستقلال
47.....	الفقرة الثالثة: دور المغرب التاريخي في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال
50.....	الفرع الثالث: تأثير العامل الاجتماعي على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
51.....	الفقرة الأولى: الواقع الاجتماعي لدول إفريقيا جنوب الصحراء
54.....	الفقرة الثانية: التضامن الاجتماعي كآلية لسياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
59.....	المطلب الثاني: تأثير العوامل الدينية والثقافية على سياسة المغرب الإفريقية
59.....	الفرع الأول: تأثير العامل الديني على سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
60.....	الفقرة الأولى: دور العامل الديني في سياسة المغرب الإفريقية
63.....	الفقرة الثانية: آليات البعد الديني في العلاقات المغربية الإفريقية
63.....	أولا: إمارة المؤمنين
65.....	ثانيا: رابطة علماء المغرب السنغال
67.....	ثالثا: معهد "محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"
70.....	رابعا: مؤسسة "محمد السادس للعلماء الأفارقة"
72.....	خامسا: الطرق الصوفية والزوايا: الزاوية التيجانية نموذجا
76.....	الفرع الثاني: دور العامل الثقافي في العلاقات المغربية الإفريقية
81.....	المبحث الثاني: العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الأول: العوامل السياسية والأمنية وتأثيرها في سياسة المغرب الإفريقية.....	81
الفرع الأول: تأثير العامل السياسي على سياسة المغرب الإفريقية.....	82
الفقرة الأولى: عنصر المصلحة الوطنية في العلاقات المغربية الإفريقية.....	83
الفقرة الثانية: العلاقات الشخصية بين القادة ورؤساء الدول الإفريقية.....	87
الفقرة الثالثة: التنافس المغربي الجزائري على إفريقيا جنوب الصحراء.....	89
الفرع الثاني: تأثير العامل الأمني على سياسة المغرب الإفريقية.....	93
الفقرة الأولى: الواقع الأمني لإفريقيا جنوب الصحراء.....	94
الفقرة الثانية: دور المغرب في دعم الأمن والاستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء.....	96
المطلب الثاني: العامل الاقتصادي وتأثيره على سياسة المغرب الإفريقية.....	100
الفرع الأول: أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية.....	101
الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب كآلية لسياسة المغرب الإفريقية.....	104
الفصل الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.....	108
المبحث الأول: الفاعلون الرسميون في العلاقات المغربية الإفريقية.....	109
المطلب الأول: الدبلوماسية الملكية كأداة للحضور المغربي بإفريقيا جنوب الصحراء.....	110
الفرع الأول: الأسس الدستورية لدور الملك في مجال السياسة الخارجية.....	111
الفقرة الأولى: صلاحيات الملك أثناء الحالات الدستورية العادية.....	112
1. رسم السياسة الخارجية.....	112
2. تعيين واعتماد السفراء.....	115
3. عقد المعاهدات.....	116
الفقرة الثانية: صلاحيات الملك أثناء الحالات الدستورية غير العادية.....	117
1. الإعلان عن حالتى الاستثناء والحصار.....	117
2. إشهار الحرب.....	119
الفرع الثاني: الخطب والزيارات الملكية ودورها في تعزيز الترابط بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.....	121
الفقرة الأولى: الخطب الملكية ودورها في تعزيز الترابط بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.....	121
الفقرة الثانية: مدى تأثير الزيارات الملكية في السياسة المغربية الإفريقية.....	126
المطلب الثاني: دور الحكومة في السياسة الخارجية المغربية الإفريقية.....	130
الفرع الأول: دور رئيس الحكومة.....	131

132.....	الفقرة الأولى: الدور التنفيذي والتنسيقي لرئيس الحكومة.....
135.....	الفقرة الثانية: مكانة السياسة الخارجية المغربية الإفريقية ضمن البرنامج الحكومي.....
139.....	الفرع الثاني: دور وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.....
140.....	الفقرة الأولى: دور الأجهزة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.....
140.....	أولا: دور وزير الشؤون الخارجية والتعاون.....
143.....	ثانيا: دور الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية.....
145.....	ثالثا: المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية.....
146.....	رابعا: المديرية العامة للقضايا المتعددة الأطراف والشاملة.....
146.....	الفقرة الثانية: دور الأجهزة الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.....
147.....	أولا: البعثات الدبلوماسية.....
149.....	ثانيا: البعثات القنصلية.....
151.....	الفرع الثالث: الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI).....
156.....	الفرع الرابع: الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات / المركز المغربي لإنعاش الصادرات " - Maroc export (CMPE).....
160.....	المطلب الثالث: دور الجهاز التشريعي.....
161.....	الفرع الأول: رئيسا المجلس ولجنتي الخارجية.....
161.....	الفقرة الأولى: رئيسا مجلسي البرلمان.....
163.....	الفقرة الثانية: لجنتي الخارجية.....
165.....	الفرع الثاني: مجموعات الصداقة والمشاركة في المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية.....
165.....	الفقرة الأولى: مجموعات الصداقة البرلمانية.....
171.....	الفقرة الثانية: المشاركة في المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية.....
175.....	المبحث الثاني: الفاعلون غير الرسميين في السياسة الخارجية المغربية.....
175.....	تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.....
177.....	المطلب الأول: مقاولات القطاع العام والخاص.....
178.....	الفرع الأول: الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM).....
180.....	الفرع الثاني: المقاولات المغربية الخاصة.....
181.....	الفقرة الأولى: الشركات القابضة.....

182.....	أولاً: مجموعة المدى "AL Mada ".....
183.....	ثانياً: بينا هولدينغ "Yuna holding".....
184.....	الفقرة الثانية: قطاع الأبنك.....
184.....	أولاً: التجاري وفا بنك.....
188.....	ثانياً: البنك المغربي للتجارة الخارجية: بنك أفريقيا.....
190.....	ثالثاً: البنك المركزي الشعبي.....
193.....	الفرع الثالث: المقاولات المغربية العمومية وشبه العمومية.....
193.....	أولاً: الخطوط الملكية المغربية (RAM).....
194.....	ثانياً: قطاع الماء والكهرباء.....
195.....	ثالثاً: قطاع الاتصالات:.....
196.....	المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.....
197.....	الفرع الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة المغربية تجاه إفريقيا.....
199.....	الفرع الثاني: مدى مساهمة الأحزاب السياسية في السياسة المغربية الإفريقية.....
199.....	الفقرة الأولى: دور الأحزاب السياسية.....
202.....	الفقرة الثانية: أسباب محدودية دور الأحزاب في العلاقات المغربية الإفريقية.....
204.....	خلاصة القسم الأول.....
205.....	القسم الثاني: تجليات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.....
209.....	الفصل الأول: مظاهر التفاعل والتعاون بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.....
210.....	المبحث الأول: التوجهات الجديدة على مستوى التفاعل المتعدد الأطراف بين المغرب وإفريقيا.....
211.....	المطلب الأول: التعاون على صعيد المنظمة الدولية العالمية والتعاون الثلاثي.....
211.....	الفرع الأول: انعكاس التوجهات الجديدة على التفاعل بين المغرب وإفريقيا في منظمة الأمم المتحدة.....
212.....	الفقرة الأولى: مشاركة المغرب في عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا.....
218.....	الفقرة الثانية: دعم المغرب للمبادرات الخاصة بإفريقيا من خلال الوكالات المتخصصة.....
221.....	الفرع الثاني: التعاون الثلاثي كآلية للتعاون المغربي الإفريقي.....
225.....	المطلب الثاني: تجليات التوجهات الجديدة على صعيد المنظمات والتجمعات الدولية الإقليمية.....
225.....	الفرع الأول: المغرب والاتحاد الإفريقي.....
226.....	الفقرة الأولى: متغيرات علاقة المغرب بدول إفريقيا بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي.....
232.....	الفقرة الثانية: انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي.....

235.....	الفقرة الثالثة: رهانات ومكاسب انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي
238.....	الفقرة الرابعة: عضوية المغرب في مجلس السلم والأمن الإفريقي
241.....	الفرع الثاني: المغرب وتجمع دول الساحل والصحراء
247.....	الفرع الثالث: تأثير التوجهات الجديدة على طلب المغرب الانضمام إلى "الإيكواس"
249.....	الفقرة الأولى: مجالات التعاون بين المغرب و "الإيكواس"
253.....	الفقرة الثانية: رهانات طلب المغرب الانضمام إلى "الإيكواس"
254.....	الفقرة الثالثة: تحديات قبل وما بعد الانضمام إلى "الإيكواس"
258.....	المبحث الثاني: التوجهات الجديدة على مستوى العلاقات الثنائية
259.....	المطلب الأول: مميزات العلاقات الثنائية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء
260.....	الفرع الأول: العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية الفرنكوفونية
260.....	الفقرة الأولى: خصوصيات العلاقات المغربية بالدول الإفريقية الفرنكوفونية
262.....	الفقرة الثانية: منظمة الدول الفرنكوفونية كشريك تعاون مؤسسي في إفريقيا
265.....	الفقرة الثالثة: نموذج العلاقات المغربية-السنغالية
269.....	الفرع الثاني: العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية الأنجلوفونية
270.....	الفقرة الأولى: انفتاح المغرب على الدول الإفريقية الأنجلوفونية
271.....	الفقرة الثانية: نموذج العلاقات المغربية-النيجيرية
276.....	المطلب الثاني: مجالات التعاون الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء
276.....	الفرع الأول: التعاون الثنائي في المجال السياسي
281.....	الفرع الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء
281.....	الفقرة الأولى: التبادل التجاري بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء
284.....	الفقرة الثانية: الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء
289.....	الفقرة الثالثة: حصيلة التعاون الاقتصادي والتجاري المغربي-الإفريقي
292.....	الفرع الثالث: التعاون في المجال الديني والثقافي
292.....	الفقرة الأولى: التعاون في المجال الثقافي
295.....	الفقرة الثانية: التعاون في المجال الديني والروحي
302.....	الفصل الثاني: تحديات وآفاق تفعيل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
304.....	المبحث الأول: الحضور المغربي بإفريقيا بين رهانات المنافسة الدولية وتحديات المتغيرات الإقليمية

305.....	المطلب الأول: المغرب ورهانات التنافس الدولي على إفريقيا جنوب الصحراء
306.....	الفرع الأول: المغرب والمبادرات الأوروبية-الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
307.....	الفقرة الأولى: المغرب والتعاون الأمريكي-الإفريقي
307.....	1. الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا
314.....	2. مكانة المغرب في إطار العلاقات الأمريكية الإفريقية
316.....	الفقرة الثانية: المغرب والتعاون الأوروبي-الإفريقي
316.....	1. السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء
321.....	2. مكانة المغرب في العلاقات الفرنسية-الإفريقية
323.....	الفرع الثاني: المغرب والمبادرات الآسيوية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء
324.....	الفقرة الأولى: المغرب والتعاون الصيني-الإفريقي
324.....	1. السياسة الصينية في إفريقيا
329.....	2. مكانة المغرب في إطار العلاقات الصينية الإفريقية
332.....	الفقرة الثانية: المغرب والتعاون الياباني-الإفريقي
332.....	1. السياسة اليابانية في إفريقيا
335.....	2. مكانة المغرب في العلاقات اليابانية الإفريقية
337.....	المطلب الثاني: التحديات الاستراتيجية والمتغيرات الإقليمية وتأثيرهما
337.....	على سياسة المغرب الإفريقية
338.....	الفرع الأول: القضايا الإقليمية الراهنة وتأثيرها على علاقات المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء
339.....	الفقرة الأولى: التحول الديمقراطي في إفريقيا وتأثيره على العلاقات المغربية الإفريقية
341.....	الفقرة الثانية: الحروب والنزاعات الأهلية
343.....	الفقرة الثالثة: موقف المغرب من الأزمات الليبية والمالية
344.....	1. القضية الليبية وتهريب السلاح (الأزمة الأمنية في ليبيا)
350.....	2. الأزمة الأمنية في مالي
355.....	الفرع الثاني: التحديات الأمنية وتأثيرها على علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء
356.....	الفقرة الأولى: تأثير الهجرة غير النظامية على علاقات المغرب بدول إفريقيا
357.....	أولا. أسباب الهجرة غير النظامية بدول إفريقيا جنوب الصحراء
359.....	ثانيا. التعاون المغربي الإفريقي لمحاربة الهجرة غير النظامية

362.....	ثالثا. استراتيجية المغرب لمكافحة الهجرة غير النظامية.....
369.....	الفقرة الثانية: رهانات الاستراتيجية المغربية لمكافحة الإرهاب.....
370.....	أولا: طبيعة خطر الظاهرة الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء.....
373.....	ثانيا: جهود المغرب في محاربة الإرهاب في إفريقيا.....
376.....	ثالثا: انعكاسات الظاهرة الإرهابية على العلاقات المغربية-الإفريقية.....
379.....	الفرع الثالث: التحديات الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء.....
382.....	المبحث الثاني: رهانات وآليات تطوير أداء الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء.....
383.....	المطلب الأول: رهانات تفعيل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.....
383.....	الفرع الأول: تسريع الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF).....
389.....	الفرع الثاني: الانضمام إلى منظمة تنسيق قانون الأعمال الإفريقية (OHADA).....
394.....	المطلب الثاني: آليات تطوير العلاقات المغربية الإفريقية.....
395.....	الفرع الأول: البحث عن تحالفات سياسية جديدة.....
400.....	الفرع الثاني: تفعيل دور المجتمع المدني إزاء إفريقيا جنوب الصحراء.....
404.....	خلاصة القسم الثاني.....
407.....	خاتمة.....
414.....	الملاحق.....
426.....	لائحة المراجع والمصادر.....